

مجلات جامعة بشار
Annales de l'Université
de Bechar

مجلة تعنى البحوث الأكاديمية

ردمد : 1112-6604

تأسست سنة 2004

مدير المجلة

د. سليمان عيد القادر

رئيس التحرير

أ.د. تحريشي محمد

هيئة التحرير

أ.د. شريطي عبد الكريم

أ.د. دراوي بلقاسم

العدد 08

السنة 2010

العنوان البريدي: مديرية المجلة جامعة بشار ص ب 417

08000، بشار، الجزائر

الهاتف/الفاكس: 213 (0)49815244

العنوان الإلكتروني: www.univ-bechar.dz/hawliyat.html

البريد الإلكتروني: Hawliyat@mail.univ-bechar.dz

Annales de l'Université de Bechar		حوليات جامعة بشار	
هيئة التحرير أ.د. شريطي عبد الكريم أ.د. دراوي بلقاسم	رئيس التحرير أ.د. تحريشي محمد	مدير المجلة د. سليمان عيد القادر	
الهيئة الاستشارية العلوم - التقنيات - العلوم الاجتماعية			
أ.د. د. العابد	أ.د. ص. حسيني	أ.د. ص. طالب	د. م. بن حمو
أ.د. ص. العربي	أ.د. ع. خالفي	أ.د. ب. دادة موسى	د. أ. بوعشرية
أ.د. ع. بلغاشي	أ.د. ف. خلفاوي	أ.د. ع. مرتاض	د. ع. بودي
أ.د. ع. بن عباسي	أ.د. م. رحلي	أ.د. ع. معروف	د. ع. توهامي
أ.د. ف. بوصالي	أ.د. ع. رحمانى	أ.د. م. ط. مفتاح	د. ي. توهامي
أ.د. م. حبار	أ.د. ع. رحموني	أ.د. ع. يوسفى	د. ل. كرومي
أ.د. ع. حلماوي	أ.د. ع. سعيدان	د. ع. برقة	د. ع. عميش
أ.د. ع. حموين	أ.د. ع. سنقوقة	د. ش. بن عشبية	د. س. غزالي
قواعد النشر بالمجلة			
قواعد عامة			
تنشر مجلة حوليات الجامعة البحوث و الدراسات العلمية، الفكرية و الأدبية في جميع التخصصات مكتوبة باللغة العربية، الفرنسية و الإنجليزية و تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال و الآخر بإحدى اللغتين المتبقيتين، عدد الكلمات 150 (أو ستة أسطر أقصى تقدير) مع ذكر الكلمات الأساسية أو المفتاحية.			
كيفية تقديم المقالات			
يجب ألا يزيد عدد صفحات البحث عن 10 صفحات و بمسافة واضحة بين السطر و السطر، و أن يترك هامش بثلاث سم على كل جانب و من الأعلى و من الأسفل الصفحة. يكتب المقال بطريقة منظمة: مقدمة النتائج، المناقشة و الخاتمة. الملخص بلغة المقال و بلغتين مختلفتين إن أمكن.			
حجم الخط			
العنوان	Simplified Arabic 14 G	العناوين الجزئية	Simplified Arabic 12G
المتن	Simplified Arabic 12	الهوامش	Simplified Arabic 10
الإحالات و المراجع مفصلة و بجميع المعلومات تكون في آخر المقال Simplified Arabic 12			
التوثيق و التهميش			
يجب أن تذكر المراجع داخل النص للإشارة إلى رقمها في الفهرس بين قوسين، مثال (5) يشير إلى المصدر أو المرجع المستخدم في البحث			
عندما يشتمل المرجع على أكثر من مؤلفين يذكر اسم المؤلف الأول متبوعا بعبارة "آخرون".			
إذا كان المرجع مقالا تذكر أسماء المؤلفين، اسم المجلة و رقمها، سنة النشر و عدد الصفحات المستغلة في البحث.			
أما بالنسبة للكتب فيذكر في الإحالة إلى المرجع اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، سنة الطبع و رقم الصفحات المستخدمة من الكتاب.			
عندما يكون المرجع أشغال الملتقيات العلمية فإن الإحالة تتضمن اسم المؤلف أو أسماء الباحثين، السنة للتعريف بالملتقى، و تحديد مكانه و فترته، اسم الناشر و الصفحة الأولى الخاصة بمناقشة النتائج.			

الفهرس

كلمة العدد

- 04 رئيس التحرير ا.د.محمد تحريشي
- 5 قراءة في محتوى الحوكمة النقدية و المالية الدولية من وجهة نظر الأونكتاد .
أ.د.مفتاح صالح و أ. طارق قدوري
- 14 تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي
أ.طافر زهير و أ.بوخزر نصيرة
- 25 الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وموقعها من الأزمات السابقة ... أية مقارنة للتحليل؟
د.عبد الوهاب دادن و د.عبد الغني دادن
- 36 اختبار كفاءة بورصة الدار البيضاء على المستوى الضعيف في ظل الأزمة المالية العالمية دراسة قياسية خلال الفترة 2007/10-
2010/02
أ.د محمد بن بوزيان و أ.علي بن الضب
- 48 دور الممارسات المحاسبية الخاطئة في الأزمات المالية
أ.بن زاير مبارك و أ. مازري عبد الحفيظ
- 54 الأزمة الاقتصادية و تداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية
د.فاشي فايزة
- 65 خطط الإنقاذ بين إدارة الأزمة وتفاقمها
أ.دكمال رزيق و أ. عبد السلام عقون
- 75 المقاربة الاقتصادية الاسلامية لعدالة توزيع المداحيل كبديل للتنمية الاقتصادية الرأسمالية.
أ. بن يحيى حسين و أ. بدوس عبد العزيز
- 85 السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية.. رؤية تحليلية استشرافية
أ. ضيف أحمد و أ. علة مراد
- 92 اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية من خلال الأسواق المالية
د.قرومي حميد و أ. عبد القادر عوينان
- 101 التجربة التنموية في ماليزيا : المحتوى والدروس المستفادة
أ.د.براق محمد و د. عدمان مريزق
- 108 التنمية الإقليمية و المكانية كإحدى آليات لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في ظل الأزمة المالية العالمية.
أ. يوسفات علي و أ. أقاسم حسنة
- 119 دراسة آثار الأزمة المالية على الهدف الإنمائي الثامن للألفية (إقامة شراكة عالمية من اجل التنمية)
د. رابح بوقرة و أ.عبيد الله فطيمة
- 129 التنمية المالية على النمو الإقتصادي بالإشارة الى حالة الجزائر
د. بريس عبد القادر و أ. رباط كريمة

- 145 تقويض الفساد أبرز متطلبات التنمية لمحاكاة تبعات الأزمة المالية العالمية
أ. بن يخلف زهرة و أ.د. بونوة شعيب
- 155 تقييم مدى جدوى مساعدات المؤسسات المالية الدولية للدول النامية عند الأزمات المالية العالمية
أ.إسماعيل جوامع و أ.عادل بلجيل
- 168 الأزمة المالية العالمية بين أزمة النظرية و نظرية للازمة
أ.د. زايري بلقاسم
- 180 الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات
د.بودي عبد القادر و صادق زهراء
- 188 الأزمة المالية العالمية الراهنة - مقارنة نظرية -
نورالدين جوادي
- 198 قراءة محاسنة للأزمة المالية العالمية الراهنة - العبرة والدروس المستفادة -
أ. بولصنام محمد و أ. بن فرج زوينة
- 209 تحديات مكافحة الفقر كهدف إنمائي في ظل الأزمة المالية
د.مخلوفي عبد السلام و العرابي مصطفى
- 217 تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية.
د.خبايه عبد الله
- 230 أسواق رأس المال: مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية أم قناة لعدوى الأزمات المالية. حالة الأسواق العربية
د. زيدان محمد : أ. بودي عبد الصمد و أ. عمري ريمة
- 240 Les acquis et les défis de la finance islamique
أ.د. بوجلال محمد

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

كلمة العدد

متطلبات التنمية في أعقاب
إفراقات الأزمة المالية العالمية

أسفرت الأزمة المالية العالمية ، التي بدأت بأزمة سوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة ، عن كساد اقتصادي عالمي غير مسبوق امتد إلى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي، و مس مختلف دول العالم حتى وإن كان ذلك بدرجات مختلفة.

وحدت الدول النامية نفسها في أحضان الأزمة بفعل الكثير من المتغيرات مثل تراجع فرص الوصول إلى التمويل، تراجع تحويلات العاملين، تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عودة عمالتها المهاجرة . كما تعرض البعض منها - النغية مثلا- إلى خسارة أصولها في الأسواق المالية الدولية، انخفاض قيم احتياطياتها من العملات الأجنبية. واستتبع ذلك انهيار أسعار المواد الأولية المشكل الأساس لبنية صادراتها .

أثرت هذه المتغيرات على الوضع الاجتماعي والتنموي بها، إذ تعتبر التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الأساسية المطروحة أمام هذه الدول؛ خاصة وأن الكثير منها وجد نفسه أبعد ما يكون عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التحديات الجديدة التي تفرضها التنمية المستدامة والتنمية البشرية.

صحيح أن الأزمة ليست حدثا جديدا في المنظومة الاقتصادية العالمية، لكن عمق هذه الأزمة أدى إلى التساؤل عما إذا كانت مجرد مرور بحالة عطب عابرة لاقتصاد رأسمالي ضخم أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى كونها تعبير عن قصور النموذج الرأسمالي للتنمية. مما سبق تبرز معالم إشكالية الملتقى الآتية: ما هو واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في الدول النامية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، و ما هي شروطها و متطلباتها الجديدة على ضوء ذلك ؟ نظرا لهذه الأهمية التي تحتلها متطلبات التنمية في أعقاب إفراقات الأزمة المالية العالمية في حياة الإنسان والمؤسسات اختارت هيئة التحرير لمجلة حوليات جامعة بشار هذه البحوث لنشرها في هذا العدد الخاص.

رئيس التحرير

ا.د. محمد تحريشي

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
العدد 8، 2010، N° 8
ISSN : 1112-6604

قراءة في محتوى الحوكمة النقدية و المالية الدولية من وجهة نظر الأونكتاد .

أ.د. مفتاح صالح

أ. طارق قدوري

جامعة محمد خيذر، بسكرة

ملخص

تعرض النظام النقدي الدولي منذ نشأته إلى نوع من الهجمات ، ففي البداية كان الهجوم يتخذ شكل عدم مسايرة النظام للأشكال التي استحدثتها المعاملات الدولية التي طرأت عليها تغيرات كبيرة بمرور الزمن. ولكن منذ ظهور الأزمة المالية الحالية ، تحول اللوم و أصبح أوسع نطاقا و أكثر جرأة، و على مدى عقود وجدت عدة اتجاهات في الإصلاح النظام النقدي مثلتها الولايات المتحدة من جهة، و الإتحاد الأوروبي من جهة أخرى. و مجموعة دول العالم الثالث من جهة ثالثة محاولتنا أن تثبت وجودها و تعبر عن رأيها فيما يتعلق بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، خصوصا و أنها تعاني كثيرا من مشاكل هي ليست طرفا فيها. و تعبر مجموعة الاونكتاد (unctad) عن وجهة نظر الدول النامية فيما يتعلق بالإصلاح النظام النقدي العالمي.

و منذ نشأته عمل الاونكتاد على تسليط الضوء على عيوب النظام الاقتصادي الدولي متحديا النظرية الاقتصادية الرأسمالية في تبريرها للتحرير المالي دون وجود إطار تنظيمي عالمي واضح والإيمان الأعمى بالحرية الاقتصادية المطلقة وكفاءة الأسواق المالية المحررة من الضوابط التنظيمية، و غياب نظام مالي و نقدي تعاوني دولي. الأمر الذي أدى إلى نتائج وخيمة على البنية الاقتصادية و الاجتماعية العالمية. ويرى الاونكتاد أنه لا سبيل إلى معالجة هذا القصور النظامي إلا بعملية إصلاح و إعادة تنظيم شاملة تضطلع فيها الحكومات بدور نشط. في ظل تزايد احتمالات وقوع الاقتصادي الحقيقي رهينة نزوات الأسواق المالية و تقلب أحوالها. داعيا الاونكتاد دائما إلى تعزيز الحوكمة النقدية و المالية الدولية. مؤكدا على دور الأمم المتحدة المركزي في توجيه عملية الإصلاح. ذلك أنها المؤسسة الوحيدة التي تكفل عالمية عضويتها و مصداقيتها شرعية و صلاحية نظام الحوكمة بعد إصلاحه.

مقدمة:

تعرض النظام النقدي الدولي خلال السنوات الماضية إلى نوع من الهجمات، ففي البداية كان الهجوم يتخذ شكل عدم مسايرة النظام للأشكال التي استحدثتها المعاملات الدولية التي طرأت عليها تغيرات كبيرة بمرور الزمن. ولكن منذ ظهور الأزمة المالية الحالية، تحول اللوم وأصبح أوسع نطاقا و أكثر جرأة .

شكل تكرار الأزمات المالية في الدول خلال حقبة التسعينات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام، ذلك أن آثارها كانت حادة وخطيرة وهددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي. إضافة إلى انتشار هذه الآثار وعدوى الأزمات المالية لتشمل دولاً أخرى نامية و متقدمة كنتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية (1).

لقد ظهرت الأزمة المالية العالمية الحالية في وقت كان فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن ضبط الاقتصاد المعولم بقواعد عالمية جديرة بالثقة، ولاسيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي.

مشكلة البحث:

بدأت الأزمة المالية العالمية الحالية في سوق الرهن العقاري، ثم انتشرت إلى بقية القطاعات الاقتصادية، لتشمل بقية دول العالم من خلال اثر العدوى، الأمر يتطلب بالضرورة الإجابة عن إشكال أساسي:

ما هي أسباب و تداعيات الأزمات المالية العالمية على مكونات الاقتصاد العالمي، و ما هي وجهات النظر الدولية و خاصة الدول النامية في مواجهتها ؟
إن الهدف من هذا البحث هو استعراض نشأة النظام النقدي العالمي وأهم اختلالا ته و ما هي أسباب الأزمة المالية المتكررة، والسياسات المقترحة لعلاجها من وجهة نظر مكونات الاقتصاد العالمي و خاصة الدول النامية.

1 - نشأة النظام النقدي الدولي وأهم اختلالا ته:

إن النظام المالي الدولي الحالي هو نتيجة ما كان يشكل على مدار سنوات النظام المتفق عليه في مؤتمر بريتون وودز، و كان مؤسساً على افتراض تكافؤ العملات بالذهب أو بالدولار المقيم بالذهب. وبذلك أعطي للدولار لأول مرة تفوقاً على جميع العملات الرئيسية، وأصبح هو العملة الوحيدة التي تقاس بها الاحتياطات الرسمية و تقيم العملات الأخرى. وعملا بمذة الاتفاقات ساد منذ عام 1944 و حتى عام 1971 النظام النقدي الدولي مقياس الصرف دولار- ذهب، الذي كان يقوم على أساس أنواع صرف ثابتة و يؤمن درجة معينة من الاستقرار النقدي.

و مع تحلي الولايات المتحدة في منتصف عام 1971 م عن تحويل عملتها إلى الذهب، و تبعاً لذلك ألغيت القيم الثابتة للعملات في النظام النقدي الدولي التي أقرتها اتفاقية (بريتون وودز) و اتخذ النظام طابع الاختلال في توازنه الاقتصادي بله السياسي .⁽²⁾
و قد كشفت تلك التطورات و ضمن ظروف الصراع العالمي، عن إختلالات خطيرة في التوازن، و تسببت في تفاقم الموازين في العديد من الدول، و لاسيما في دول العالم الثالث كميزانية التبادل الخارجي و العملات، و الفوائد، و الأسعار و المدفوعات غيرها، إلى جانب فوائض ضخمة في دول أخرى. مما أدى إلى تبلور نظام نقدي يؤدي فيه تكوين الاحتياطي إلى أن تتولى البلدان الفقيرة التي تعز فيها رؤوس الأموال توفير المال للبلدان الغنية التي تغزر فيها رؤوس الأموال .

و برغم المحاولات التي بذلها صندوق النقد الدولي لتدارك التصدع الذي أصاب النظام النقدي الدولي و التعديلات التي أجريت في السبعينات على اتفاقيته. فهي لم تحسم مسألة أسعار الصرف بقدر ما عملت على تأجيلها فحسب، كما أن تحجيم دولار الذهب في النظام النقدي لم تصاحبه أية تحسينات في مركز (حقوق السحب العامة) مما زاد من اعتماد الدول على العملات الاحتياطية، و خصوصاً على الدولار الأمريكي. و أدى إلى عدم المساواة في توزيع السيولة. كما أن رقابة (FMI) على الإجراءات التي تتخذها البلدان الأعضاء و لاسيما المتقدمة منها، في مجال تكييف المدفوعات أو أسعار الصرف أو تحركات رأس المال، تكاد تكون شبه معدومة. و بذلك أغفلت النقاط المهمة المتعلقة بالإصلاح و بقيت بدون تحقيق.

و قد تركزت الاختلالات التي أصابت النظام النقدي و المالي العالمي على القضايا الأساسية التالية :

(أ) إختلال في موازين المدفوعات:

تتجسّد الخلل في موازين المدفوعات بعدم إمكانية تغير أسعار الصرف بالوقت و المدى المناسبين و لاسيما بالنسبة للدولار الأمريكي، و شحه الاحتياطات الأجنبية وعدم كفايتها لمواجهة التوسع في التجارة الدولية، و تنوع الجوانب التي تتطلب التصحيح مثل التضخم النقدي و تحركات رؤوس الأموال و قابلية العملات للتحويل .

(ب) الاحتياطات الدولية و قابلية التحويل :

الخطوة التالية في إصلاح النظام النقدي الدولي تتمثل لتحقيق إدارة أفضل للسيولة الدولية و أوضاع النمو في الاحتياطات لسيطرة عالمية. و على أن يستمر النظام في تكوين الاحتياطات باستعمال موجودات متنوعة، مع التركيز بصورة خاصة على حقوق السحب الخاصة كي تصبح الموحد الاحتياطي الرئيسي في النظام النقدي الدولي.

(ج) تحركات رؤوس الأموال المخلة :

شهد العالم نوا كبيرا في تحركات رأس المال، و يعود السبب في ذلك إلى التكامل الاقتصادي الدولي في مجالات التجارة و تطور الأنظمة المصرفية و إعلان قابلية العملات الرئيسية للتحويل و اتساع سوق الأوراق المالية.

وقد نشأت عن تحركات رأس المال مشاكل معقدة كان في مقدمتها فقدان سيطرة الحكومات على خلق النقود الإضافية و الائتمان، مما أدى إلى توتر الأسواق المالية و إضعاف الثقة بأسعار الصرف و الضغوط على الاحتياجات الرسمية .

ولقد لجأت الدول لمواجهة هذه التحركات المخلة إلى إجراءات داخلية كعمليات السوق المفتوحة و التغيير في مكونات الاحتياطي و تحديد حدود قصوى للائتمان، إلا أن هذه الإجراءات لم تكن ذات أثر فعال على العوامل الخارجية المرتبطة بموازن المدفوعات، فقد تعرضت هذه الموازين إلى أشكال من الخلل و عدم التوازن التي لعبت دورا أساسيا في عدم استقرار النظام النقدي الدولي.

(د) تجاهل دول العالم الثالث:

كان ظهور دول العالم الثالث على المسرح العالمي بطيئا في عالم ما بعد الحرب، مما أضفى على النظام الاقتصادي العالمي طابع عدم التوازن على ضوء ما تقرره القوى السياسية الكبرى، و تبعا لذلك فإن ما أقر في اتفاقية (بريتون وودز) قد استبعد تماما مصالح دول العالم الثالث و لم تؤخذ ظروفها بنظر الاعتبار. و لم ينظر إلى هذه الدول نظرة ذات حذارة. مما جعلها تشعر أكثر بعزلتها و حرمانها و تجريدها من حقوقها.

2 - النظام النقد الدولي و الأزمات الاقتصادية والمالية:

إن سيادة النهج الليبرالية الغير مقتن بتحريك الأسواق المالية والنقدية وبالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تُسير العمل المصرفي لنظم النقدية لعهود طويلة، كان هو سبب الأزمات الاقتصادية و المالية و النقدية التي تتوالى في العالم (3).

شهد العالم منذ ستينات القرن التاسع عشر عدة "انخيارات" مالية في إنجلترا باعتبارها في ذلك الزمن المركز المالي الأساسي للعالم، ولكن التاريخ الحديث لم يعد يتذكر هذه ثم حدثت أزمات مالية حادة في أوروبا في بداية القرن العشرين ترتبت عليها الحرب العالمية الأولى. ثم انتقلت الأزمة إلى الشاطئ الآخر من الاطلنطي حيث وقع الانخيار المالي الذي خلف الركود الكبير في سنوات 1929-1933 واستمر تأثيره عشرة أعوام بعد ذلك.

وفي ستينات القرن الماضي وقعت عدة أزمات منها أزمة الديون البولندية ثم أزمات متعددة ومتشابهة في المكسيك والأرجنتين وكندا.. و ابتداءً من عقد الثمانينات من القرن المنصرم ، حررت المراكز المالية الرئيسية في العالم أسواق التسليفات القومية من الأنظمة المقيدة وفتحت حساباتها المالية . نتج عنه "عولمة التمويل " نمو مذهل في السيولة النقدية المتوفرة بعد أن ترابطت الأسواق العالمية التي كانت معزولة في السابق مع بعضها البعض.

وتشير تقارير صندوق النقد الدولي إلى أنه خلال الفترة 1980 تعرض ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق النقد الدولي لأزمات مالية واضطرابات مصرفية حادة. كما أن وتيرة تلك الأزمات تكررت وتلاحقت عالميا فشملت دول شرق آسيا وروسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وبقية دول أمريكا اللاتينية وزادت حدة الأضرار الناجمة عنها.

في كل هذه الانخيارات كانت المسببات تختلف ظاهريا، أي السبب الذي يفجر الأزمة ' Mechanism Trigger ' كان مختلفا. و لكنها كانت تشترك في النتائج التي تتبع ذلك وهو ترسب ركود اقتصادي ينتج عنه هبوط في الإنتاج ثم عاطلة كبيرة وقد اعتبرت البطالة أخطر هذه المشاكل (4).

3- الأزمة المالية الحالية :

تعد الأزمة المالية الحالية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي تنويجا لسلسلة من الأزمات التي عصفت بالرأسمالية العالمية منذ مطلع السبعينيات من القرن العشرين، وهي بلا شك أخطر هذه الأزمات منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن نفسه (5).

ما كان تراجع الإقراض الذي شهده الاقتصاد العالمي في منتصف عام 2007 وتسارعت وبتيها في خريف عام 2008 ليحدث لولا الاجتماع النادر لعدد من أوجه القصور السوقي والعوامل المسببة، التي عكس بعضها اختلالات أساسية في الاقتصاد العالمي وكان بعضها الآخر سمة خاصة من سمات سير عمل الأسواق المالية المعقدة. و من بين أهم هذه العوامل "النظمية" رفع كل الضوابط التنظيمية عن الأسواق المالية وزيادة تعقيد تقنيات المضاربة والهندسة المالية .

ومن المؤكد أن مسببات هذه الأزمة أكثر تعقيدا مما توحي به الشروح التبسيطية التي توجه إصبع الاتهام إلى التفصير الحكومي. إذ لا يمكن تفسير الانخيار شبه الكامل للنظام المالي إلا بـ "السيولة المفرطة" نتيجة السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة ولا بوفرة المدخرات

العالمية، ولا حتى بسوء سلوك فردي. و مما لا شك فيه أنه لولا " جشع " (6) عدد كبير من العناصر الفاعلة التي حاولت تحقيق عوائد ثنائية الرقم من نظام اقتصادي ينمو نمواً لا يتجاوز النطاق الأدنى من الأرقام الفردية لما انفجرت الأزمة بهذه الحدة. الأزمة الحالية هي أسوأ أزمة أصابت الأسواق المالية المتطورة خلال عقود، وهي لم تنته بعد. و في التسابق نحو الأزمة، شجّع انخفاض سعر الفائدة الاسمية، و السيولة الوفرة، و قلة تقلب الأسواق المالية والإحساس العام بالرضا العديد من المستثمرين على تحمل مزيد من المخاطر. فقد كان من المتوقع أن تستثمر الفترة الممتدة من الأحوال الحميدة في السوق المالية، و النمو العالمي القوي، و بدت التجاوزات السابقة في فقااعات شركات الشبكات العنكبوتية في البورصة ماضيا بعيدا.

خلاصة القول أن الكثير كانوا يعتقدون بظهور نموذج جديد للأسواق المالية. ومن ثم أصبح الاستثمار في الأصول والاستراتيجيات الأكثر خطورة هو القاعدة عادة مع فهم قليل للمخاطر الأساسية وعدم كفاية رأس المال اللازم لدعمها. وعلى الرغم من التحذيرات المتكررة من القطاع الرسمي بلأن الاستقرار المالي يمكن أن يضار من جراء شدة " البحث " عن العائد، استمرت حوافز القطاع الخاص تشجع على تحمل مزيد من المخاطر. (7)

خلق الإيمان الأعمى بكفاءة الأسواق المالية المحررة من الضوابط التنظيمية وعدم وجود نظام مالي ونقدي تعاوني اعتقاداً واهماً بإمكانية تحقيق أرباح دون مجازفة وأطلق يد الإسراف في الأنشطة المالية المضاربة في مجالات عديدة. (8) لقد ظهرت الأزمة المالية العالمية في وقت كان فيه المجتمع الدولي عاجزاً عن ضبط الاقتصاد المعولم بقواعد علمية جديرة بالثقة، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات المالية الدولية وسياسات الاقتصاد الكلي.

4- تأثير الأزمة المالية الحالية على النظام النقدي الدولي :

مما لا شك فيه أن الأزمات المستمرة التي يعانيها النظام النقدي الدولي الذي هو وليد القواعد و الأنظمة التي صاغتها بنود اتفاقية بريتون وودز الدولية وما أدت إليه السياسة المالية و النقدية المتعلقة بتطبيق هذه الاتفاقية من عدم استقرار في الأسواق النقدية و المالية. أدت العولمة إلى زيادة أوجه الترابط و التشابك بين دول العالم، وهذا ما تجسد بشكل مطلق في عولمة الأسواق المالية التي تتم من خلالها عمليات تبادل و تداول الأصول المالية و النقدية، وكذلك تصفية الديون المالية، بل أن ترابط الأسواق المالية وتأثر بعضها ببعض جعل العالم يبدو كأنه سوق مالي واحد. (9)

بدأت آثار الأزمة العالمية بالفعل على اقتصاديات الدول النامية حتى أقواها، وهي الصين، فرأس المال الأجنبي، أي الشركات متعددة الجنسيات، قامت بعملية هروب كبير من الأسواق الناشئة، وازدادت مؤشرات تخيار البورصات، فحتى بورصة شنغهاي الصينية فقدت أكثر من 50 % من قيمتها في الشهور الثماني الأولى من عام 2008، وتم سحب ما يقرب من 80 مليار دولار من الأسواق الناشئة بين يونيو وسبتمبر الماضيين، وقد قدرت مؤسسة " مورجان ستانلي " المالية أن التدفقات المالية إلى الدول النامية ستخفض خلال 2009، بما يتجاوز 200 مليار دولار بما سيزيد من العجز في ميزان المدفوعات لأكثر من 80 دولة في العالم الثالث. كما هبطت التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر من مبلغ مرتفع عالمياً مقداره 1979 مليار دولار في عام 2007 إلى 1697 مليار دولار في عام 2008، منخفضة بنسبة 14 في المائة.

و استمر هذا الانزلاق في عام 2009، ويزنح إضافي، حيث تشير البيانات الأولية الواردة من 96 بلداً إلى أنه في الربع الأول من عام 2009 هبطت الاستثمارات الوافدة هبوطاً إضافياً نسبته 44 في المائة مقارنة بمستواها في الفترة ذاتها من عام 2008. كما عملت الأزمة على تغيير الصورة العامة للاستثمار، حيث زاد نصيب الاقتصادات النامية و الانتقالية في التدفقات العالمية من الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة كبيرة وسريعة ليبلغ 43 في المائة في عام 2008. (10)

و الانخفاض المسجل عالمياً في عام 2008 كان متبايناً فيما بين الفئات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة، البلدان المتقدمة، و البلدان النامية، و الاقتصادات الانتقالية في جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. ما ينم عن إحداث الأزمة الراهنة أثراً أولياً متبايناً. وفي البلدان المتقدمة، منشأ هذه الأزمة المالية انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في عام 2008، بينما واصلت هذه الاستثمارات زيادتها في البلدان النامية و الاقتصادات الانتقالية. و يبدو أن هذا التباين الجغرافي قد انتهى بحلول أواخر عام 2008 أو مطلع عام 2009، حيث تشير البيانات الأولية إلى حدوث انخفاض عام طال التجمعات الاقتصادية كافة.

و الانخفاض بنسبة 29 في المائة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البلدان المتقدمة في عام 2008 يعزى بمعظمه إلى انخفاض قيمة عمليات اندماج الشركات و حيازتها عبر الحدود بنسبة 39 في المائة بعد فترة خمسة سنوات من الارتفاع انتهت في عام 2007، ففي اورو رب هبطت صفقات اندماج الشركات و حيازتها عبر الحدود بنسبة 56 في المائة، و في اليابان بنسبة 43 في المائة .

لقد أدت هذه الأزمة إلى الوقوف على مجموعة من الحقائق الجديدة في مجال المال و العلاقات الاقتصادية الدولية و تحركات الاستثمارات ، جعلت البعض يطالب بإعادة النظر في النظام المالي و النقدي الرأسمالي و تعديله من اتجاه خدمة النمو و الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي دفع بالرئيس الفرنسي ساركوزي إلى القول:

« نحن بحاجة لإعادة بناء النظام المالي و النقدي من جذوره، وإن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود ودون تدخل من الحكومات هي فكرة مجنونة » (11).

أظهرت هذه الأزمة بجلاء أن عوامة الأنشطة التجارية والمالية تستدعي تعاوناً وتنظيماً عالميين .

5-الأزمة و الحوكمة العالمية :

في جميع المحافل الدولية التي يجري فيها مناقشة أسباب الأزمات المالية يتم الحديث عن الحاجة لشفافية أكبر في المعلومات و لرقابة مصرفية فاعلة. غير أن المستلزمات و الفقرات في هذا الموضوع من شأنها أن تبدو متباينة. وتوضح اضطرابات المالية الحالية و ليس للمرة الأولى، منافع العوامة المالية و مخاطرها على حد سواء. ويمكن فيه لأوجه الضعف النظامية في بلد ما أن تؤثر على أسواق أخرى كثيرة، ينبغي التسليم بلأن الإشراف و التنظيم يعد مسؤولية عالمية .

و لقد تعاطف الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، و خاصة في الاختيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شاهدها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين وكذلك ما شهدته الاقتصاد الأمريكي مؤخرًا من تداعيات الاختيارات المالية. والمحاسبية لعدد من أقطاب الشركات الأمريكية العالمية (12).

وفي هذا الصدد تطرق العديد من الاقتصاديين والمحللين والخبراء إلى أهمية ومدى تأثير مفهوم حوكمة الشركات فئ العديد من النواحي الاقتصادية والقانونية والاجتماعية الهادفة إلى صالح الأفراد والمؤسسات والمجتمعات ككل بما يعمل على سلامة الاقتصاديات وتحقيق التنمية الشاملة في كل من الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء.

هذا نحاول التركيز على الحوكمة كمفهوم تعاوني عالمي بين مؤسسات علمية و دول فاعلة في تأثيرها على سير الاقتصاد العالمي ككل.

5-1: الحوكمة العالمية:

إن الحوكمة العالمية المثالية هي عملية للقيادة التعاونية ، تجمع مع الحكومات و الوكالات العامة متعددة الأطراف و المجتمع المدني لتحقيق أهداف مقبولة لدى الجميع. وهي توفر توجيهها استراتيجيا ثم تحشد الطاقات الجماعية لمواجهة التحديات العالمية. ولكي تكون فعالة ينبغي أن تلأون شاملة ومستدامة وقادرة على تحطى الحدود و المصالح القومية و القطاعية و تكاملية أكثر منها متخصصة. (13)

وليس مفهوم الحوكمة العالمية ولا صعوبتها بأمرين جديدين. فبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اجتمع قادة الحلفاء المنتصرون في باريس في 1919 لستة أشهر من المحادثات الرامية لإعادة رسم كثير من الحدود القومية للعالم و إنشاء منتدى دائم عصمة الأمم، لمعالجة قضايا المستقبل و مشاكله .

وبعد ربع قرن ومع قرب الحرب العالمية الثانية من نهايتها، اجتمعت وفود الحلفاء مرة ثانية لإقامة مؤسسات جديدة تحل محل العصبة الفاشلة و للحيولة دون وقوع الكوارث الاقتصادية التي ميزت جزءا كبيرا من فترة ما بين الحربين.

و من تلك المناقشات الواردة ذكرها في التاريخ و التي أجرى كثير منها في الولايات المتحدة ، انبثقت وكالات متعددة الأطراف صاغت العلاقات الاقتصادية والسياسية طوال العقود الستة التالية، الأمم المتحدة بمجلس الأمن و الوكالات المتخصصة ، ومؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي و صندوق النقد الدولي، والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الجات). وأصبح هذا النموذج للحوكمة العالمية، الذي تجلس فيه قلة من البلدان على قمة الهرم الاقتصادي العالمي وتدعو الآخرين للمشاركة دون التخلي عن كثير من السيطرة السائدة في عصر ما بعد الحرب.

5-2: مساعي إصلاح الحوكمة العالمية :

كان نموذج الهيمنة للحكومة العالمية نموذجاً معقولاً و عملياً لفترة طويلة من القرن العشرين. ففي الصندوق النقد الدولي يبدو أن التغيرات في توزيع الأصوات و النفوذ تخلت كثيراً عن تطور الاقتصاد العالمي، وكان من نتيجة ذلك أن الإشراف على النظام المالي العالمي أصبح أقل قبولا أكثر فأكثر باعتباره أمراً مشروعاً من الناحية السياسية .

وهناك قضية ثانية هي أن النظام النقدي الدولي الذي تلتقي به الحكومات القومية معاً للإشراف على القضايا العالمية مجزأ و متخصص، دون نظرة عامة واسعة وفعالة. ومنظمة التجارة العالمية مثل سابقاً الجات تعالج قضايا التجارة، ويوفر البنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية التمويل للبلدان النامية. ويشرف صندوق النقد الدولي على أداء النظام المالي العالمي لوظائفه. و على رغم من التشاور و التعاون الواسع الذي يجري باستمرار بين هذه الوكالات، فإن كلا منها يعمل بصورة مستقلة في ميدانه الخاص.

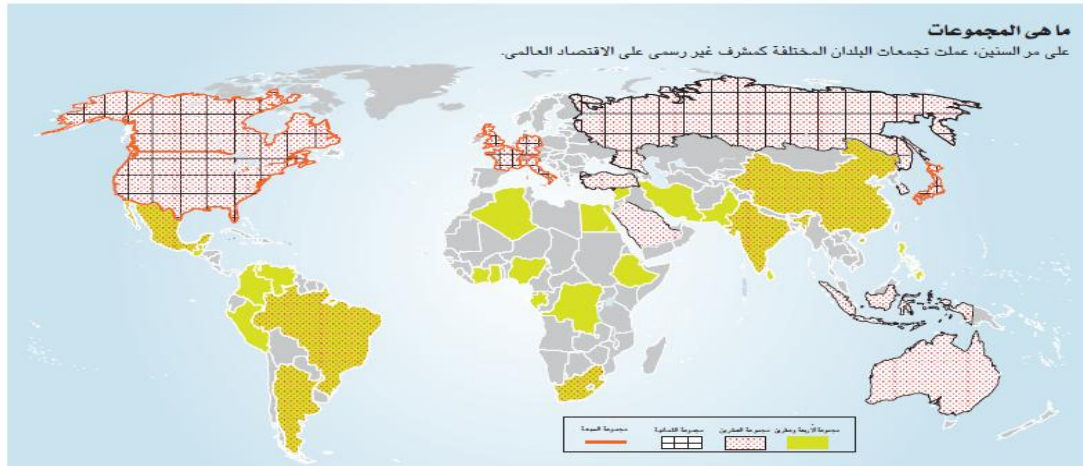
وإجمالاً فإن ما لدينا اليوم هو تعددية من القوى الفاعلة المستقلة العامة و الخاصة على حد سواء، كل منها يسعى لتحقيق أهدافه و أولوياته، بعمالته و الدوائر المناصرة له وبلغته التقنية وثقافته التنظيمية الخاصة. وربما كانت هذه الخصائص ملائمة لزمناً كانت العلاقات الدولية تركز فيه على عدة قضايا مهمة ولكن في ظل عدد صغير من البلدان المهمة بيد أن التأثير الباقي هو أننا ورثنا نظاماً مجزأ و يعتمد بصورة كبيرة و ربما بأكثر مما يلزم على قوى السوق، و المنافسة وردود الأفعال العامة الخاصة بوقائع معينة في محاولة لتوجيه الطاقات و تخصيص الموارد.

وفي هذا الإطار تصبح الوكالات أكثر تطلعاً للداخل و تركز على كيفية تقييم أدائها و محاولة تحسينه بدرجة أكبر مما تركز على كيفية العمل مع الشركاء لتحقيق الأهداف المشتركة و كلما كانت هيكل الحكومة وعملياتها أضعف في داخل قطاعات معينة قل التوجيه للخارج و الوعي به ، وتضائل تلاحم الأنشطة بين القوى الفاعلة و تغدو كل وكالة أقل فاعلية ويعاني النظام بأسره.

ذلك أن تلك التحديات حتى وإن عولجت محلياً (التجربة الفرنسية الصرامة اتجاه البنوك) أو قومياً، من غير المرجح أن تكون الخبرة التقنية المتخصصة ذاتها فعالة بالكامل إن لم تسترشد برؤية عالمية كلية.

وقد تم ملء الفراغ المتمثل في الافتقار للنظام شامل للإشراف جزئياً بسلسلة من المجموعات المنشئة لغايات محددة من الدول التي ادعت العمل كإلحان توجيهية للاقتصاد العالمي (الخريطة 1-1).

خريطة الكتل الأساسية المكونة للاقتصاد العالمي



١٢ التمويل والتنمية ديسمبر ٢٠٠٧

المصدر : الحكومة العالمية قوة فاعلة جديدة قواعد جديدة ، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2007. ص 12.

وبدأ هذا المسعى بتكوين مجموعة العشرة من البلدان الصناعية الأساسية في 1962، وتشكلت مجموعة فرعية في السبعينيات باعتبارها مجموعة الخمسة التي توسعت لتصبح مجموعة السبعة في الثمانينات ومجموعة الثمانية في التسعينيات.

و في محاولة لموازنة التأثير القوي لهذه المجموعات، شكلت البلدان النامية مجموعة السبعة و سبعين في 1964. ثم شكلت مجموعة فرعية مجموعة الأربعة وعشرين في 1971. و في 1999 دعت مجموعة السبعة عددا من البلدان النامية ذات الأسواق الناشئة للانضمام إليها في مجموعة العشرين.

6- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) :

(United Nations Conference on Trade and Development)

لم يكن غريبا أن شعرت الدول النامية منذ بداية « الجات » على أنها « ناد للأغنياء » يدافع عن مصالحهم بالدرجة الأولى. ومن هنا كانت الدعوة مستمرة لإيجاد جهاز يعنى بقضايا التجارة من وجهة نظر الدول النامية، وقد تبلورت هذه الدعوة في إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف باسم الأونكتاد (UNCTAD) في 1964 كجهاز يضم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ويتبع الجمعية العامة (14). وقد لعب راوول بريش R. Prebisch وهو صاحب نظرية تدهور معدلات التبادل في غير مصلحة الدول النامية دورا مهما في بلورة أفكار هذا المؤتمر وأصبح فيما بعد أول سكرتير عام لهذا الجهاز. ساعدت سكرتارية الأونكتاد على طرح العديد من القضايا من وجهة نظر الدول النامية، فضلا عما قامت به من دور في زيادة الوعي بأهمية هذه القضايا، وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية، فضلا عن كونه منبرا لرفع صوت الدول النامية.

أ- المؤتمر الأول للتجارة والتنمية :

في ربيع عام 1964 انعقد لمدة ثلاثة شهور بجنيف المؤتمر الأول للتجارة والتنمية و قد اشتركت فيه 122 دولة تتألف في معظمها من البلاد المتخلفة، و ذلك بقصد تطوير أسس النظام الراهن للتجارة الدولية بما يتسنى معه دفع عجلات التنمية الاقتصادية. و قد تمخض المؤتمر الأول للتجارة والتنمية على إقرار مجموعة من المبادئ العامة والخاصة التي ينبغي أن تحكم التجارة الدولية والسياسات التجارية المؤدية للتنمية. و من ناحية ثانية تم إنشاء جهاز دولي دائم يختص بشؤون التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية، جهاز ينتمي إلى الأمم المتحدة و يتمتع بحكم هذا الوضع بعالمية العضوية.

ب- المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية : (15)

و إزاء تعثر التعاون الدولي منذ المؤتمر الأول فضلا عن زيادة حدة المشاكل التي استأثرت بالإهتمام فيه. عقد اجتماعات تحضيرية لإنجاح المؤتمر الثاني و تبادل الرأي حول المسائل الداخلة في جدول أعماله. و نشير على وجه الخصوص إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة الدول النامية السبعة و السبعين الذي انعقد في أكتوبر سنة 1968 بمدينة الجزائر. و قد استهدفت الدول النامية بعقد هذا المؤتمر الالتزام بموقف موحد بالنسبة للموضوعات التي يتضمنها جدول أعمال المؤتمر الثاني للتجارة والتنمية الذي انعقد في نيودلهي في النصف الأول من عام 1968. و كان أن أعلنت الدول النامية للعالم أجمع تفاصيل موقفها الموحد من مختلف الموضوعات المعروضة على مؤتمر نيودلهي في وثيقة هامة. وافقت عليها هذه الدول بالإجماع في 10 أكتوبر 1968. و هذه الوثيقة هي " ميثاق الجزائر " و تنظر إليه الدول المتخلفة بحق على أنه إعلان عالمي للحقوق الاقتصادية للدول العالم الثالث.

إن تأسيس مجموعة ال77 كان نتيجة الإدراك الجماعي من جانب البلدان النامية بلذ مشاكلها مشتركة وعامة وهي بحاجة إلى القيام بعمل مشترك وفقا لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، إزاء النمط غير المنصف للعلاقات الاقتصادية الدولية. إن نشوء مجموعة ال77 يرتبط ارتباطا وثيقا بمنظومة الأمم المتحدة و بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ودليلا واضحا على أهمية ما تفعله على التعاون المتعدد الأطراف.

7: موقف الأونكتاد من الأزمة المالية الحالية و الحلول المقترحة :

خرج من كل شك بأن البلدان النامية هي التي تعاني أكثر من آثار الأزمة. بل أن الأونكتاد تعتبر بأن الأزمة الحالية يجب أن تسمى " أزمة التنمية " مع الأخذ بعين الاعتبار عدم التكافؤ التي توزعت به عواقب هذه الأزمة بين الأكثر غنى و الأكثر فقرا. و تؤكد الأزمة الراهنة المتسمة بطابع عالمي و نظمي معا، على مدى صحة النداء الذي ما برح الأونكتاد يوجهه منذ أمد لتدعيم الحوكمة النقدية و المالية الدولية. و تعكس ديناميكية الأزمة أوجه القصور التي ينطوي عليها رفع الضوابط المالية على الصعيدين الوطني و الدولي، واستمرار الاختلالات العالمية وعدم وجود نظام نقدي دولي، وعمق أوجه عدم الاتساق بين السياسات التجارية و المالية و النقدية العالمية. ولا سبيل إلى معالجة هذا القصور النظمي إلا بعملية إصلاح و إعادة تنظيم شاملة تضطلع فيها الحكومات ، يدا بيد ، بدور نشط .

و خلافا لما تذهب إليه الآراء التقليدية تشغل الحكومات موقعا جيدا للحكم على تقلبات الأسعار في الأسواق التي تنشط فيها المضاربة المالية، ولا ينبغي أن تتوانى عن التدخل متى لاحت في الأفق اختلالات هامة.

ودأب الأونكتاد على تسليط الضوء على عيوب النظام الاقتصادي الدولي متحديا النظرية الاقتصادية السائدة في تبريرها للتحرير المالي دون وجود إطار تنظيمي عالمي واضح. وقد شدد الأونكتاد على مدى سنوات عديدة، حتى عندما كانت الأفاق الاقتصادية العالمية ايجابية. على الحاجة إلى الاتساق التنظيمي. و في السنوات الأخيرة، و مع تزايد احتمالات وقوع الاقتصادي الحقيقي رهينة نزوات الأسواق المالية و تقلبتها، دعا الأونكتاد إلى بذل جهود متضافرة من أجل تعزيز تماسك الأنظمة الاقتصادية العالمية وفعاليتها في مجال دعم التنمية⁽¹⁶⁾.

إن وجوب إصلاح الجذري للنظامين النقدي و المالي الدوليين عن طريق عمليات و آليات تعاونية متعددة الأطراف وواسعة النطاق تعزز دور البلدان النامية في الحوكمة العالمية. كما هناك ضرورة في أن تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا في توجيه عملية الإصلاح هذه. ذلك أنما المؤسسة الوحيدة التي تكفل عالمية عضويتها و مصداقيتها شرعية و صلاحية نظام الحوكمة بعد إصلاحه .

مع التركيز على الحاجة لتقوية دور برنامج الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) باعتباره نقطة الارتكاز ضمن الأمم المتحدة للمناقشة المتكاملة لقضايا التجارة و التنمية و كمكون حيوي في النظام الاقتصادي الدولي.

إصلاح الحكم المالي و الاقتصادي العالمي من خلال ضمان المشاركة الفعالة للدول النامية في عملية صنع القرار و عمليات وضع المعايير على المستوى العالمي بضمان توجيه السياسات و الأعمال العالمية في مجالات المالية و التجارة و الاستثمار و التكنولوجيا نحو التنمية⁽¹⁷⁾.

و للانطلاق من أسس سليمة في تنظيم الأسواق المالية مرة جديدة من وجهة نظر الأونكتاد لا بد من اتخاذ إجراءات أبرزتها ما يلي :⁽¹⁸⁾

- ينبغي تعريف الكفاءة المالية بأنها قدرة القطاع المالي على حفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوفير خدمات ميسرة للاستهلاك . وأحد الأهداف الرئيسية للإصلاح التنظيمي هو تهيئة نظام يسمح باستئصال الأدوات المالية التي لا تساهم في الكفاءة التشغيلية أو الاجتماعية.
- يجب تكتمل القواعد التنظيمية التحوطي على المستوى الجزئي بسياسات تحوطي على المستوى الكلي بهدف تكوين احتياطي في فترات الازدهار يسرع بتلافي استنفاد السيولة في أوقات الأزمات.
- في ظل عدم وجود نظام مالي دولي قائم على تعاون حقيقي يمكن للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بالحفاظ على سعر صرف تنافسي والحد من أوجه عدم الاتساق بين العملات و آجال الاستحقاق في بيانات الأصول والخصوم الخاصة والعامية على حد سواء. وفي نهاية المطاف يمكن الاستعانة بسياسات احتياطية، مثل فرض تدابير رقابة على رؤوس الأموال تكون مسايرة للسوق للحد من تراكم المخاطر في فترات الازدهار.
- ينبغي لهيئات التنظيم في البلدان النامية أن تطور قطاعها المالية تدريجياً لتتلاقى دورات الازدهار والكساد.
- يستوجب على هيئات التنظيم في مختلف البلدان أن تتقاسم المعلومات وتعكف على وضع معايير متماثلة وتتلاقى التنافس على الحد الأدنى من التنظيم المالي.
- العمل على إصلاح تنظيمي فعال بحيث يسد ثغرة المتعاملين بالائتمان المتبادل لتمكين هيئات التنظيم من منع الآثار غير المرغوبة فيها التي تحدثها أسواق التعاملات خارج البورصة على بورصات السلع الأساسية. ولذلك ينبغي أن تكون هيئات التنظيم قادرة على التدخل عندما تتجاوز مراكز المتعاملين بالائتمان المتبادل حدود المراكز المضاربة بحيث تمثل " مضاربة مفرطة".

خاتمة:

و خلاصة القول إن هذا وقت غير عادي للاقتصاد العالمي و الأسواق العالمية، وكلاهما يتأثران بالتغيرات الهيكلية المهمة ليس في حد ذاتها فقط، ولكن أيضا الطريقة التي تتفاعل بها. وليس من شك في أن المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العالمي حالياً تستدعي حلولاً عالمية إلى جانب الحاجة إلى تعزيز التنظيم المالي على الصعيد الوطني.

وكما طالب أمين عام برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأونكتاد "سوباتشاي بانيتشباكدي" بضرورة الإصلاح الفوري للنظام المالي العالمي، واصفا الأزمة المالية العالمية الأخيرة بأنها نهاية عصر ولي.

وطالب بالمزيد من الرقابة والتنظيم الدوليين، مشيراً إلى أن الدرس الأكبر من هذه الأزمة هو أن تحرير التجارة وإصلاح السوق لا يؤدي تلقائياً إلى تحقيق النمو المستدام في الدول النامية وأن الدول الأكثر نجاحاً هي التي شجعت القطاع الخاص والدول المبتكرة في قطاع الاستثمار في الطاقات الإنتاجية وتوفير فرص العمل.

و تبين من الأزمة المالية الراهنة أنها أكبر من تترك لدولة أو مجموعة محدودة من الدول، وإنما تتطلب تحركاً جماعياً، يعمل على استلهاهم الحلول و البدائل من مختلف التجارب.

وعلى الدول النامية عدم الانسياق الأعمى أمام الدعوات المنادية باعتماد أي إجراء ما لم يتم تشخيصه، وتحديد مدى ملامته وانسجامه مع أوضاعها الاقتصادية و الثقافية.

المصادر:

- (1) ناجي التويي ، الأزمات المالية ، جسر التنمية ، الكويت ، 2004. ص 5
- (2) تاريخ التصفح : 2009/12/13. (www.arab-api.org/devbrdg/brdg305.htm)
- (3) حسن النحفي ، النظام النقدي الدولي و أزمة الدول النامية ، بيت الموصل ، 1988 ، ص 11.
- (4) حميد الجميلي، صندوق النقد الدولي بين فشل سياسات الماضي وتحديات أزمت المستقبل ، مجلة أم المعارك ، جامعة بغداد ، السنة الخامسة ، العدد (18) صيف 1999 ، ص 16 .
- (5) عبد الرحيم حمدي ، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الاسلامي ، الخرطوم 21 أكتوبر 2008 ، ص 4 .
- (6) سامح نجيب ، الأزمة الرأسمالية العالمية "الزلازل و التوابع " ، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر ، نوفمبر 2008، ص 7.
- (7) مجلة تامم الأمريكية - عدد 29 سبتمبر ظهر غلافها يحمل العنوان: ثمن الجشع (The price of greed).
- (8) مجلة التمويل و التنمية ، مارس 2008. ص 8، 9.
- (9) تاريخ التصفح 30 /05/2009. (www.imf.org/external/.../2008/03/index.htm) .
- (10) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، الأزمة الاقتصادية العالمية : أوجه القصور النظامية و التدابير العلاجية المتعددة الأطراف ، موجز تنفيذي ، الأمم المتحدة ، نيويورك و جنيف ، 2009.
- (11) يوسف مسعودي ، الأزمات المالية العالمية ، الأسباب و النتائج المستخلصة منها ، مجلة المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية .
- (12) تاريخ أول تصفح 2009/7/5 ، www.caus.org.lb/.../electronic_magazine_list.php ،
- (13) تقرير الاستثمار العالمي 2009 ، الشركات عبر الوطنية و الإنتاج الزراعي و التنمية ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، الأمم المتحدة نيويورك و جنيف 2009. ص 5، 9 .
- (14) عبد المجيد قدي ، الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية ، بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 46/ربيع 2009 ، ص 22 .
- (15) www.caus.org.lb/.../publication_results.php
- (16) مريم الشريف جحنيط ، علاقة الالتزام بمعايير الحوكمة بالأزمة المالية العالمية ، ملتقى العلمي الدولي للازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2009.
- (17) جيمس م. بوتون وكولن أ. برادفور جونور ، مجلة التمويل و التنمية ، ديسمبر 2007. ص 12.
- (18) حازم البيلاوي ، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، عالم المعرفة (الجلس الوطني للثقافة و الفنون و الاداب-الكويت) 2000، ص 63.
- (19) محمد كزي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 291.
- (20) رسالة مؤرخة 15 كانون الثاني/يناير 2004 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ص 6.
- (21) مسودة بيان الدوحة ، قمة الجنوب الثانية، ص رقم G-77/SS/2005/1 (تاريخ التصفح 2009/7/22 - www.g77.org)
- (22) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، الأزمة الاقتصادية العالمية : نفس المرجع السابق ص 14 .
- (23) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية ، الأزمة الاقتصادية العالمية : نفس المرجع السابق ص 14 .

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
 العدد 8، 2010، N°
 ISSN : 1112-6604

تداعيات الأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي

أ. طافر زهير (جامعة بشار) و أ. بوخزر نصيرة (جامعة بجاية)
 (nacira_bz@yahoo.fr ; zedtaf@gmail.com)

ملخص:

تحتوي الكثير من المراجع الاقتصادية على تعريف "للأزمات" لكن التعريف الأكثر قبولاً هو ذلك الذي يحوي مفهوم "القطيعة": «...تُشير الأزمة الاقتصادية إلى مجموعةٍ من الظواهر الاقتصادية السلبية والتي تُشكل قطيعة مع اتجاهات إيجابية سابقة»¹.

وعلى وجه العموم، تُقسم الأزمات بالاعتماد على معيارين إثنين:

● حسب إمتدادها الجغرافي: فتكون الأزمة "عالمية" أو "دولية" عندما تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بلدان كثيرة من قارات مختلفة؛ وتكون "محلية" عندما تقتصر آثارها على إقليم محدود.

● حسب إمتدادها الاقتصادي: فتكون "قطاعية" عندما تمس قطاعاً معيناً أو "شاملة" عندما تمتد إلى كامل القطاعات الاقتصادية.

انعكست الأزمة المالية التي شهدتها العالم في السنتين الأخيرتين على كامل القطاعات الاقتصادية ومست غالبية الدول بدرجاتٍ متفاوتة. وحتى إن لم تتضرر المؤسسات المالية للدول السائرة في طريق النمو بقدر ما تضررت بنوك البلدان المتطورة، إلا أنها (أي الدول النامية) مُعرضة في المستقبل لما هو أخطر: مجاعة كما لم تشهد البشرية من قبل؛ السبب في ذلك؟ آخر الأزمات الغذائية بالطبع، لكن الأزمة المالية الراهنة ستلعب هي كذلك دوراً رئيسياً في تفاقم الوضعية تأزماً وذلك من خلال ما انجر أو ما سينجر عنها من إنعكاسات على المساعدات الإنسانية وعلى القطاع الزراعي عموماً. ومن مقالنا، فإننا نطمح إلى تسليط الضوء على هذه الآثار؛ وبعد الربط بين الأزمة الغذائية والأزمة المالية، كيف بات الأمن الغذائي مُهدداً بفعل الممارسات الجشعة للمضاربين والبنوك الأمريكية؛ كما سنعمل على الإجابة عن السؤال الجوهرى التالي: "أيهما أُنجع وأصلح للدول النامية، أن تُقدم لها المساعدات الغذائية والإنسانية أم أن تُساعد على النهوض باقتصادياتها وبزراعتها من خلال دعمها بالتكنولوجيا والمعارف؟"

أولاً: بوادر الأزمة المالية الأخيرة وعواقبها

في النموذج الكلاسيكي (المعتاد)، تُمنح القروض عامةً من طرف البنوك وهي التي تأخذ على عاتقها كل المخاطر المحتملة إلى غاية تسديد القرض، لكن منذ سنواتٍ قليلة، تغيرت الدهنيات وتغيرت معها التقنيات، وخاصة في البنوك الأمريكية، حيث شرعت هذه الأخيرة في تطبيق إجراءاتٍ مخالفة، فرغم أنها واصلت في منح القروض لكنها عملت على "نقل" المخاطر إلى آخرون وفق الميكانيزمات التالية: خلق قروض تُدعى بـ "Sub-primes" أي قروض ذات ربحية عالية، بمخاطر محدودة (نظرياً) وبفوائد مُتغيرة ومرهونة على عقار المُقترض؛ لكن الجشع واللهث وراء الربح الفاحش جعل من الـ "Sub-primes" الغاية والوسيلة في أعين سماسرة القرض العقاري، حتى أن بعضهم تفنن في تزوير التصريحات الخاصة بأجور المُقترضين "البيع" حجم أكبر من القروض. لكن في لحظةٍ من اللحظات تسبب حدثٌ غير مُنتظر في إختلال عمل "الآلة" وذلك عندما قام البنك المركزي الأمريكي (The FED) برفع نسبة الفائدة على مراحل (من 1% سنة 2004 إلى 5% سنة 2007)، وبما أن نسب تسديد القروض مُتغيرة ومُرتبطة بنسبة الفائدة، وجد المُقترضون أنفسهم في وضعيةٍ حرجة حيث أصبحوا مُجبرين على دفع تسديداتٍ شهرية أكبر في الغالب من أجورهم وتعرض الكثير منهم إلى مُصادرة منازلهم لعدم مقدرتهم على الدفع، وأصبحت هذه العقارات بالتالي ملكاً للبنوك المانحة للقروض. لكن هذه الوضعية جعلت سوق العقار الأمريكي في حالة كساد، حيث أصبح "العرض" أكبر بكثير من "الطلب"، وبعدما كانت البنوك تتوهم أنها رابحة في كل الحالات، انقلبت عليها الأمور وتكبدت خسائر كبيرة من جراء فقدان العقارات لقيمتها (انخفاض حاد في أسعار العقارات).

لكن كيف أصبحت هذه الأزمة عالمية وهي نُجُمَت في البداية عن قروض مُنحت في أمريكا ولأمريكيين؟ وكيف إمتدت من سوق العقار إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى؟ الجواب هو أن "Sub-primes" هذه عبرت الحدود ومرت إلى آخرين: جزء كبير منها حُوِل إلى بنوكٍ أخرى على شكل "مطالبات مالية" وإلى مُستثمرين مؤسسيين عن طريق الأسواق المالية وهذا يُدعى بالتوريق *Titrisation* (80% من "Sub-primes" كانت على هذا الشكل سنة 2006)، لكن المشكلة هي أنّها "أخفيت" وسط منتوجات مالية مُشكلة من عدة سندات وحتى من إلتزامات حكومية، ووُزعت عبر العالم... والأخطر من ذلك، تمت هذه العمليات في الغالب دون علم مُشترئها، الذين كانوا يجهلون تركيبة وخطورة هذه المنتوجات "السامة" أو "المتعفنة" كما أصبحت تُسمى، وعندما نشبت الأزمة، تدنت قيم المنتوجات المالية التي كانت تحتويها وتبعثها أزمات أخرى: أزمة ثقة، أزمة قروض، ودُعر شديد في البورصات الكبرى¹. أما عن عواقب كل ما حدث، فإنه لا يكاد يُر يوماً بدون أن نسمع أو نقرأ: "كذا أو كذا بسبب الأزمة"، وفي الأخير، أصبحت الأزمة المالية الأخيرة كبش فداء كل المصائب التي باتت تُحل بالبشرية، لكن كما سبق ذكره، فما يُهمنا أكثر في هذا البحث، تداعيات الأزمة على البلدان النامية وخاصةً على وضعيتهم الغذائية؛ لكن قبل ذلك يلزم علينا أن نتكلم عن أزمة أخرى: الأزمة الغذائية التي ضربت العالم في سنتي 2007 و2008.

ثانياً: جغرافيا الجوع والأزمات الغذائية

1. معنى الجوع، أنواعه وأسباب المجاعات:

قبل الدخول في صُلب الموضوع، يتوجب إعطاء تعاريف بعض المفاهيم وتوضيح المقصود منها حتى يتسنى إستيعاب ما سيأتي لاحقاً كما يلزم: تحتاج خلايا الجسم لطاقة تعمل بها، ولكل كائن حي إحتياجات طاقوية، لكن عندما يكون هناك نقصٌ في الحريات التي يتحصل عليها الفرد من غذائه بالمقارنة مع الحد الأدنى المنصوح به (2.500 كيلوجول يومياً)، نقول حينها بأن المعنى يشتكي من "نقص في التغذية *Sous-alimentation*"، والذي يُعرف كذلك بـ "الجوع الحريري *Faim calorique*"، بعبارة أخرى، يشير نقص التغذية إلى الحالة التي تكون فيها الإمدادات الطاقوية المتحصل عليها خلال فترة زمنية ما (ومُعبر عنها بالكيلوجول أو بالجلول¹)، أقل من الإحتياجات الطاقوية اللازم توفيرها في نفس الفترة. وكلما تعمق الفارق بين الإحتياجات و بين الإمدادات، كلما شكل ذلك خطراً على صحة المستهلك، والمستويات الحادة منه تؤدي إلى "الجوع الفعلي *Faim effective*"، والذي يعرف كذلك بـ "المجاعة" عندما يُخص عدد كبير من الأشخاص. أما سوء التغذية *Malnutrition*، والذي يسمى أحياناً بـ "الجوع الخفي *Faim cachée*" أو بـ "الجوع النوعي *Faim qualitative*"، فهو إختلال غذائي ناجم من نقص نوعي في الغذاء، أي يمس مركباته الأولية من بروتينات و دسم وغيرها والضرورية للعمل السليم للجسم؛ فالشخص الذي يعاني من سوء التغذية، يستهلك هذه العناصر بكميات أقل أو أعلى من المستويات المنصوح بها. ويُمكن لسوء التغذية أن يكون "مستمراً *Chronique*"، عندما ينجر عنه تباطؤ في النمو، أو قد يكون "حاداً *Aigüe*"، عندما يتسبب في إجبار الجسم على استهلاك مخزوناته الطاقوية وإضمحلال الأنسجة العضلية فيما بعد. أما الجوع، فهو بكل بساطة القُصور في الحصول على غذاء كافي و سليم، وعادةً ما يكون بسبب الفقر المدقع ونتيجةً له. و سوء التغذية و نقص التغذية من أنواع الجوع؛ لكن هناك نوع آخر، مستعصي وأشدّ ضرراً من السابق ذكرها، وهو "المجاعة *Famine*"، أي "الندرة شبه التامة للغذاء و التي تتسبب في نسبة كبيرة من الوفيات"¹. و المجاعة جزء من قصة البشرية، عرفتها كل الحضارات على الأقل مرة واحدة في تاريخها، حتى أن الإنجيل يرى في المجاعة، وبجانب الحرب، المرض والطاعون، أحد "فرسان القيامة الأربعة"، والذين يأتون في آخر الزمان للقضاء على البشرية. أما عن أسبابها، فيمكن حصرها في ستة عوامل رئيسية¹:

- الظروف المناخية من جفاف و فيضانات والتي تقضي على المحاصيل المزروعة و المخزنة، مثلما يحدث في البلدان الآسيوية (البنغلاديش، الهند... الخ) و بلدان الساحل (المالي، النيجر، إثيوبيا... الخ).
- الأوبئة والأمراض التي تمس النباتات و الحيوانات، وتقضي على المحاصيل أو على القطعان بشكل واسع.
- النزاعات المسلحة التي تتسبب في ندرة غذائية من جراء توقف الإمدادات الخارجية والداخلية، بسبب التقنين في توزيع الغذاء، أو بسبب استعمال أسلحة تقضي على المحاصيل (مثل "العامل البرتقالي"¹ *Agent défoliant orange*) أو انتهاج سياسة الأرض المحروقة.
- الحصادات الاقتصادية، مثلما حدث للعراق و مازال يحدث لكوبا.
- انتهاج طرق إنتاجية غير ملائمة أو مدمرة للمحيط والبيئة.
- تدهور السوق و حدوث ارتفاع فاحش للأسعار، بسبب المجازفة أو لأي سبب آخر.

إذن، يمكن إجمال العوامل المتسببة في المجاعة في "عوامل بشرية" و في "عوامل طبيعية"، لكن المجاعات التي تتسبب فيها هذه الأخيرة، كثيراً ما تكون مرحلية ومؤقتة و أقل حدة من تلك التي يتسبب فيها الإنسان¹. والعديد من الحضارات عرفت مجاعاتٍ بحدة متفاوتة، على غرار: المجاعة الأيرلندية في منتصف القرن التاسع عشر (بين 750 ألف و مليون ضحية أي ثلث سكان أيرلندا في ذلك الوقت)؛ المجاعة الأوكرانية بين سنتي 1922 و 1933 والتي يسميها الأوكرانيون "هولدومور" *Holdomor* (هلك على إثرها 11 مليون شخص)؛ المجاعة الصينية بين 1958 و 1960، نتيجةً لسياسة "القفزة الكبرى للأمام" *Le grand bond en avant* التي انتهجها "ماو زيدونغ" *Mao Zedong* والتي قُدر عدد ضحاياها بـ 30 مليون شخص؛ المجاعات الإثيوبية، فهذا البلد عرف مجاعات متكررة بسبب الـلا-استقرار السياسي والظروف الطبيعية (الجفاف)، وأشدّها ضرراً كانت تلك التي حدثت بين 1973 و 1974 والتي توفي على إثرها ما بين 50 ألف و 200 ألف شخص، غالبيتهم أطفال، وكذا مجاعة 1984/1985، و التي خلقت ما يقارب 500 ألف ضحية. وهذه أرقامٌ أخرى عن الجوع والجياح في السنوات الأخيرة:

- في سنة 2005، عانى ما يقارب الـ 854 مليون شخص من الجوع في العالم، أي 17% من سكان الكرة الأرضية آنذاك.
- في سنة 2006، كان أكثر من 3,5 مليار شخص يعانون من نقص في استهلاك الحديد، 2 مليار من نقص في اليود و 200 مليون طفل دون السادسة، من نقص في الفيتامين "A".
- أما في 2008، تجاوز عدد الجياح في العالم عتبة المليار نسمة¹ وفي 2009، قُدر أن عدد الجياح يرتفع بنسبة 11% عما كان عليه سنة 2008 وبلغ بذلك رقماً قياسياً: 1,2 مليار نسمة.

2. الأزمة الغذائية 2008/2007:

انقلب العالم رأساً عن عقب في الحادي عشر من سبتمبر 2001، وصرف أنظاره و لشهور طويلة عن جياح العالم، وصبت جل إهتمامه على الإرهاب الذي بات يهدد أسس الحضارة الغربية، وكانت لهذه الأحداث ولأخرى، دور في تدني قيمة الدولار أمام العملة الأوروبية. ومن جهة أخرى، كان يظن العديد بأن النزعة المتمثلة في انخفاض أسعار الغذاء على طول عشرينات متتالية سوف تتواصل، ولم يتوقع أحد بأن تزايد الأسعار في ظرف سنتين (2008/2007) بأكثر من 52%، وكان ذلك بسبب عدد من العوامل، أهمها:

- دخول "الوقودات الحيوية" في تنافس مع الإنسان على بعض الحبوب و المحاصيل الزراعية الأساسية، كالدُّرة و قصب السكر، فتزايد الطلب على هذه الوقودات و صعوبة إستصلاح مساحات جديدة، تسبب في خلق هوة بين العرض و الطلب وبالتالي ارتفاع أسعار هذه السلع¹، مما شجع المزارعين على التخلي عن إنتاج محاصيل أخرى كالقمح، وخلق بدوره ندرة في هذه المحاصيل وارتفاع أسعارها هي كذلك.
- تراجع الإنتاج الزراعي في عدد من البلدان على غرار أستراليا، بسبب الجفاف الكبير الذي مس المنطقة لسنتين على التوالي وانخفاض المخزون العالمي من القمح و الذرة في أمريكا الشمالية، أين بلغت المخزونات الحكومية أدنى مستوى لها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.
- تزايد الطلب على الحبوب في بعض البلدان الصاعدة: الدُّرة بالنسبة للصين والقمح بالنسبة للهند، والسبب في ذلك تحسن المستوى المعيشي في هذه البلدان، مما زاد من استهلاك اللحوم و التي يتطلب إنتاجها توفير الأعلاف بكميات كبيرة، وكذا إنتقال السكان من المناطق الريفية (أي التخلي عن الزراعة) للعمل في المدينة و تحويل العديد من الأراضي الفلاحية لأغراض غير زراعية كالإسكان و بناء المصانع.

وتسبب هذا الارتفاع الفاحش في الأسعار في تزايد الميزانية التي كانت تُخصّصها العائلات "المتوسطة" للغذاء بنسبة 70% (متوسط عالمي)، أي أن غالبية ما كان يُحصّل من طرف العائلات، كان يُستعمل ملأً البطون على حساب التعليم و الصحة وغيرها من مُتطلبات العيشة الكريمة. وعلى إثر هذه الأزمة، عُقد مؤتمر الغذاء الثالث بروما في 5 جوان 2008، وشارك فيه ممثلون عن 181 دولة وعن الجماعة الأوروبية للتحوار حول التهديدات التي تشكلها ارتفاع الأسعار، تغير المناخ بسبب الإحتباس الحراري و تزايد استعمال الوقودات الحيوية وإنعكاسات ذلك على الأمن الغذائي العالمي. وتعهد المشاركون بإتخاذ تدابير فورية على الأمد القصير وأخرى على المدى المتوسط و الطويل، وعلى وجه العموم، يبدو بأن الجهود المبذولة عقب هذا المؤتمر قد أثمرت، بحكم أن عدد جياح العام تناقص بأكثر من 50 مليون بين بداية 2008 ونهايتها¹ وكانت الوضعية مُرشحة للتحسن أكثر لولا نشوب الأزمة المالية... لكن ما العلاقة بين الأزمة المالية وبين الأزمة الغذائية؟ لا يمكن بالطبع جعل الأولى مسؤولة عن حدوث الثانية فالأزمة الغذائية سبقت الأزمة المالية، لكن المشكلة هي أنهما جاءتتا مُتعاقتين وأن الأزمة المالية هي في حد ذاتها مُولدةٌ لأزماتٍ أخرى، سياسية، اقتصادية، اجتماعية وربما أزمة غذائية جديدة أو تفاقمٍ لما تبقى من مُخلفات الأزمة الأخيرة.

ثالثاً: إنعكاسات الأزمة المالية على الزراعة وعلى الوضعية الغذائية في البلدان النامية

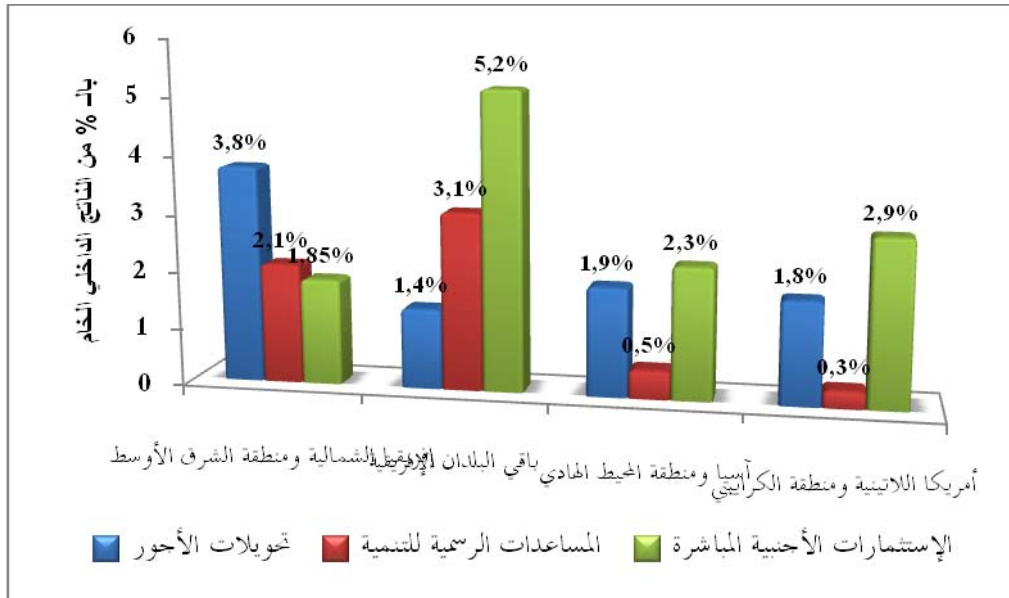
سوف تُقسم الإنعكاسات الفعلية أو المرتقبة إلى مباشرة وغير مباشرة، ويُقصد بهذه الأخيرة، تأثيرات على مجالات أخرى غير الزراعة أو الغذاء، لكنها تؤثر بدورها على هذين الأخيرين.

1. الإنعكاسات المباشرة:

1.1. انخفاض الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات المحلية في قطاع الزراعة:

كما يُبينه الشكل الموالي، أهم مصادر التمويل الخارجي في البلدان النامية هي الاستثمارات الخارجية، المساعدات التنموية وتحويلات الأحرار:

الشكل 1: "المعدلات السنوية لمصادر التمويل الخارجي في البلدان النامية بين سنتي 2001 و 2006"



من إعداد الباحث على أساس بيانات صادرة عن البنك العالمي سنة 2008

المصدر:

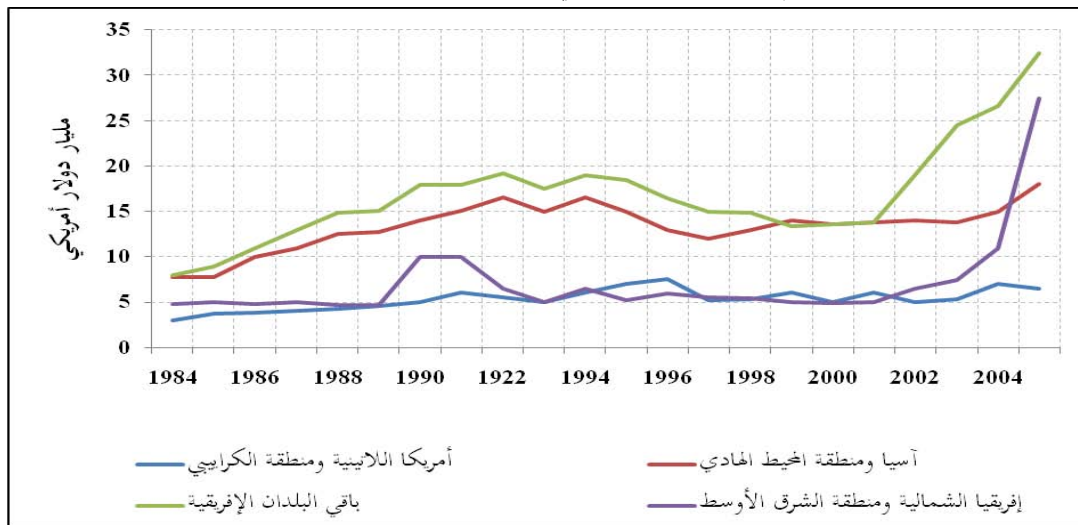
إذا جمعنا القيم الخاصة بإفريقيا الشمالية والشرق الأوسط مع قيم البلدان الإفريقية، فسوف نجد بأن التحويلات والمساعدات الرسمية هي أهم مصدر تمويل خارجي؛ أما في آسيا وأمريكا الجنوبية، فحصة الأسد تعود للاستثمارات الأجنبية المباشرة. وسبق الذكر بأن الأزمة المالية زادت من حذر البنوك ودفعت بهم إلى تشديد إجراءات وشروط الحصول على القروض، وبالتالي، فقد تسبب هذا من جهة في انخفاض الاستثمارات الخاصة بأكثر من 50% بين 2008 و 2009 (من 1 مليار دولار إلى 500 مليون)، ومن المتوقع أن تنخفض بـ 50% كذلك في 2010¹، ومن جهة أخرى، سيؤدي ذلك إلى تراجع كبير في استثمارات المزارعين الإفريقيين لتطوير مستمراهم الفلاحية¹ (لشراء الأسمدة والبذور، لمكافحة الطفيليات والمقاومة من أمراض النباتات والحيوانات... الخ)، حيث أن غالبية ما يُستثمر مصدره قروض بنكية؛ ونتيجة كل هذا تناقص كبير للإنتاج والإنتاجية (خاصة وأن هذين العنصرين متواضعين نسبياً في إفريقيا) وبالتالي، فقد يُفضي هذا إلى ارتفاع جديد لأسعار المنتوجات الزراعية في 2010 بعد الإستقرار الذي عرفته هذه الأخيرة سنة 2009. وعلى صعيد آخر، فالاستثمارات الأجنبية في الزراعة ضعيفة جداً: أقل من 3% من المجموع للفترة 2006/2005، وما يُقارب 53 مليار دولار أمريكي سنة 2007 من مجموع قدر بـ 1.833 مليار في نفس السنة. وغالبية هذه الأموال مُستثمرة في القطاعات الزراعية التحويلية والتسويقية؛ وبناءً على ما سبق، فإن الاستثمار الأجنبي قد ينخفض أكثر¹ أو قد يُوجه أساساً نحو تطوير منتوجات بقيمة إضافية عالية وموجهة للتصدير على حساب أغذية إستراتيجية واسعة الاستهلاك محلياً، وقد يؤدي هذا إلى تدهور أكبر للأمن الغذائي في هذه البلدان وقد يُفضّل محاولاتها للتنوع منتوجاتها الزراعية¹. وهناك أمر آخر لا يجب التغاضي عنه: سُشهد في السنوات الأخيرة إندفاع كبير من طرف بعض البلدان التي تحوز على رؤوس أموال مُعتبرة والتي تُشتكي في نفس الوقت من مردودية زراعية ضعيفة (على غرار العربية السعودية وليبيا ومصر) أو التي تتميز بطلب داخلي مُرتفع (كالهند، الصين وكوريا الجنوبية)، على الأراضي الخصبة في إفريقيا¹ وفي آسيا: فمن أجل تموين أسواقها أو سعياً منها في البحث عن مجالات استثمارية أقل مخاطرة وخاصةً بعد الأزمة المالية، تقوم هذه البلدان وعن طريق صناديقها السيادية¹ بشراء مساحات زراعية مُعتبرة وتحويل غالبية ما يُنتج عليها نحو أسواقها... وحتى وإن كان هذا الأمر يحمل بعض الإيجابيات (كتشجيع الاقتصاد التعاوني بين الأمم، توفير مناصب شغل وإدخال تقنيات إنتاجية حديثة)، إلا أنه يحمل في نفس الوقت سلبيات

وأخطارٍ كبيرة، فهذا سيؤدي حسب منظمة الفاو إلى ارتفاع أسعار الأراضي الفلاحية وبالتالي عدم مقدرة الفلاحين "المحليين" الذين يُريدون التوسع من إقتنائها¹، تحويل الأرباح أو تهربها وعدم انتفاع البلدان التي حُصلت فيها منها، وأحياناً، سلب ملكية الأراضي من أصحابها من طرف السلطات وبيعها للأجانب؛ وبلغ الأمر من الخطورة إلى درجة أن مجموعة الثمانية (G8)، قررت في شهر جويلية من سنة 2009، إصدار مجموعة من التوصيات (الأخلاقيات) حول اقتناء الأراضي الزراعية من طرف المستثمرين الأجانب و لتجنب حدوث ما لا يحمد عقباه من تدهور إضافي للأمن الغذائي في آسيا وفي إفريقيا.

2.1. تراجع المساعدات العمومية للتنمية:

يُقصد بهذه المساعدات (التي تُدعى عادةً بـ *APD*)، الأموال التي تمنحها الدول الغنية للدول النامية لتمويل مشاريع زراعية وبرامج لمكافحة الفقر ومقاومة إنتشار بعض الأمراض والأوبئة الفتاكة والشكل الموالي يُعطي تطور المساعدات التنموية لفائدة مختلف مناطق العالم:

الشكل 2: "تطور حجم المساعدات العمومية التي إستفادت منها بعض المناطق بين 1984 و 2005"



المصدر: <http://www.banque-france.fr/fr/publications/telechar/bulletin/173stats.pdf>

بعد سنة 2006، تواصلت هذه المساعدات في التناقص، حيث مرّت من 107,1 مليار دولار في 2006 إلى 104,4 مليار سنة 2007، وعلى إثر الأزمة المالية الأخيرة، من المحتمل جداً أن تنخفض هذه المساعدات أكثر في 2010 (بالتلث عمّا كانت عليه سنة 2008، حسب البنك الإفريقي للتنمية)، ناهيك عن كون المساعدات الموجهة لتطوير الزراعة هامشية وانخفضت كثيراً في العشريتين الأخيرتين (من 3,4 مليار دولار سنة 1980 إلى 0,5 مليار سنة 2006) وأنّ مساهمات الدول الغنية تراجعت من 2,8 مليار سنوياً في الثمانينات والتسعينات إلى 1,7 مليار في العشرية الأخيرة؛ وهذه الوضعية سترهن بالطبع كل الجهود المبذولة منذ إنعقاد "قمة أكرا" (سنة 2007) والقمة العالمية من أجل التنمية التي أقيمت في الدوحة سنة 2009 وستُصعب كثيراً من بلوغ أهداف الألفية لسنة 2015.¹

3.1. تراجع المساعدات الإنسانية وارتفاع نسبة الجوع:

تُوزع المساعدات الإنسانية وفق برامج عديدة، ولعل أهمها: "البرنامج الغذائي العالمي" *Programme alimentaire Mondial* (*PAM*) التابع لمنظمة الأمم المتحدة وما يُسمى بـ "*Public Law*" الأمريكية (*PL480* و *PL416*). وتُعتبر أمريكا أول المساهمين في البرنامج العالمي، فهي توفر ما يُقارب 50% من ميزانيته. لكن الوضعية المالية الصعبة التي يمرّ بها العالم وخاصة الولايات المتحدة إنعكست سلباً على المساعدات الغذائية:

● في 2008، تراجعت ميزانية برنامج الغذاء بـ 40% عمّا كانت عليه، أما في 2009 فكان لزاماً توفير 6,7 مليار دولار لضمان السير الحسن للبرنامج، لكن لم يتم تحصيل سوى 3,7 مليار فقط. والوضعية في 2010 أكثر سوءاً، فبعد أن كانت مساهمة الدول الأعضاء تعادل قبل الأزمة ما يُقارب 90% من موارد البرنامج، انخفضت هذه النسبة إلى 20%.¹

• وهناك خطر آخر يكمن في أن هذه المساعدات لن تُقدم مُستقبلاً إلا في المدى القصير جداً، بمعنى إلا في الحالات الطارئة وبعد أن تنشب وتتفاقم الأزمة الإنسانية التي تتطلب تدخل ومساعدة المجموعة الدولية، وخير مثال عن ذلك، ما حدث بعد زلزال هايتي في السنة الجارية، حيث لم تصل المساعدات الإنسانية إلا بعد أن بات شبح المجاعة يُخيم على أهالي هذا البلد وبعد خروج الناس إلى الشوارع للتعبير عن سخطهم. لكن هناك أمور أخرى يجب الإشارة إليها بخصوص هذه المساعدات:

• يعتبر الكثير بأن المساعدات الغذائية واجب الأغنياء تجاه الفقراء وأنه تُقدم من دون مُقابل، لكن الحقيقة غير ذلك: لا تمثل هذه المساعدات من حيث القيمة سوى قدراً ضئيلاً جداً مما "يُخرج" من أموال من البلدان الفقيرة تجاه البلدان المصنعة، ففي الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2006، تحصلت الدول النامية على ما يُعادل 84 مليار دولار أمريكي على شكل "مساعدات إنسانية"، لكن هذه الأخيرة دفعت للهيئات المالية الدولية وللبلدان الغنية ما يُقارب 460 مليار دولار لتسديد ديونها بالإضافة إلى تهريب 600 مليار دولار وصبتها في بنوك هذه الدول.

• صحيح أن الولايات المتحدة أول اقتصاد علمي وقد يبدو من الطبيعي أن تكون أهم المساهمين في برامج مثل هذه، لكن المشكلة هي أن 70% من المساعدات الغذائية التي تُقدمها، مُوجهة إلى كل من العراق، أفغانستان، بعض جمهوريات الإتحاد السوفياتي السابق وبعض دول جنوب شرق آسيا؛ أي دول فيها تواجد عسكري أمريكي أو دول تعتبرها الولايات المتحدة بؤر توتر، إذن، فواء "الإعبارات الإنسانية" من منح هذه المساعدات، أهداف جيو-إستراتيجية أمريكية بحتة. كما أن الدول "الخارجة عن القانون" لا حق لها في هذه المساعدات وهذا يعكس مرةً أخرى الجانب الخطر لهذه الأخيرة، من باب أنها أصبحت أداة تهديد ووسيلة ضغط بيد الأغنياء ضد الدول الفقيرة لتوجيهها على طريق مُعين.

• أصبحت هذه المساعدات أمر لا يُمكن الاستغناء عنه، إلى درجة أنها تُدمج في السياسات الاقتصادية للبلدان التي تلقاها وفي الحسابات عند وضع الأهداف الواجب بلوغها، إذن، باتت هذه المساعدات عائقاً أمام تطور هذه البلدان، أضف إلى ذلك أنه بدل أن تُوزع مجاناً، أصبح يُباع قدرٌ كبير منها على الأسواق بأسعار بخسة وأقل بكثير من سعر تكلفة نفس السلع المنتجة محلياً وهذا بالطبع عائق أمام تطوير الزراعات المحلية.

4.1. تدهور أكبر للميزان التجاري الزراعي بين الشمال والجنوب:

تبعاً للركود الاقتصادي الذي عرفته العديد من الدول بعد نشوب الأزمة المالية وإلى تراجع الطلب بسبب تدهور القدرة الشرائية (خاصةً في الدول المتقدمة)، تراجعت المبادلات التجارية في العالم بأكثر من 30% بين 2008 و2009 (من حيث القيمة) وهذا أول انخفاض منذ سنة 1982 وأهمها منذ أزمة 1929. وحتى إن كانت المبادلات قد عاودت في الارتفاع في 2010 (+11% بالمقارنة مع 2009)، إلا أن المواد الأولية والتي تُعول عليها الدول النامية كثيراً (من باب أنها المصدر الرئيسي للعملة الصعبة للعديد منها) تراجعت أسعارها مجدداً في 2009/2010 بسبب تراجع الإنتاج في الدول المصنعة: تناقص أسعار البنزول بما يُقارب 70% وأسعار المعادن (الزنك، النيكل والنحاس) بـ 50% والمواد الأولية الأخرى كالفوسفات بـ 25%¹؛ إذن، سوف يؤدي هذا إلى تدهور أكبر للميزان التجاري بين الشمال والجنوب، حيث ستُجبر هذه الأخيرة على دفع أموال أكثر للحصول على وارداتها الغذائية بالمقابل ستُحصل أموالاً أقل من صادراتها وهذا بالطبع سيُجهد كل محاولات المناهضين للعملة من أجل تنصيب "التجارة العادلة" بين الشمال والجنوب وسيزيد من حدة التبعية الغذائية لدول الجنوب.

5.1. إستغلال أكبر للموارد الطبيعية:

تراجع الاستثمار الزراعي في إفريقيا وآسيا، تنافس الدول الأجنبية على الأراضي الخصبة في البلدان النامية والتزايد المحتمل لأسعار السلع الغذائية قد تدفع بالمزارعين الأفارقة إلى ضيخ أكبر للمياه الجوفية وإلى إستصلاح أراضي جديدة على حساب المساحات الغابية وكل ما ينجر عنها من تدمير للبيئة. ومن ناحية أخرى، فتراجع الاستهلاك في الدول المصنعة يعني تراجع الطلب على الموارد الطبيعية وبالتالي انخفاض في أسعارها، وقد يدفع هذا بمنتجي الموارد الطبيعية إلى إنتاج كميات أكبر لتدارك الأمر وتعويض الخسارة؛ وهذا الإستغلال غير العقلاني سيزيد من المشاكل البيئية حدة ويُشكل عاقبةً أخرى أمام تنمية عالمية مُستدامة.

2. الإنعكاسات غير المُباشرة للأزمة المالية على الوضعية الغذائية في العالم:

هناك بالطبع إنعكاسات أخرى للأزمة المالية على الأمن الغذائي العالمي، لكن هذه الانعكاسات ليست مباشرة، بمعنى أنها تؤثر على أمورٍ أخرى والتي تؤثر بدورها على الوضعية الغذائية، وسنقتصر فيما يلي على ذكر أهمها:

1.2. تنامي الرشوة وارتفاع المديونية الخارجية:

القارة الإفريقية بعيدة كل البعد أن تكون مثلاً عن الشفافية، فالرشوة متفشية فيها على كل المستويات، ففي بلدان الساحل مثلاً، يُقدر بأن الرشاوي "حاضرة" في 70% من الصفقات العمومية وأن حجم "البقشيش" المحصل سنوياً من طرف الموظفين الأفارقة، يُقارب 148 مليار

دولار، أي 37% من المجموع العالمي (400 مليار دولار). والأزمة المالية قد تُشكل فرصة لا تُتفوت بالنسبة للمُرتشدين والإنتهازيين، حيث أنها قد تكون سبباً في تكاثر "القيلة البيضاء" أي مشاريع ضخمة تهدف رسمياً إلى "الحد من كذا" أو إلى "مقاومة كذا"، ويُدافع عنها أشخاص ذوي نفوذ في الحكم، لكنها في الحقيقة لم تُختَر سوى لمقدرتها على تحصيل رشاوي بحجم المشروع. كما نجم عن الأزمة المالية كما ذكرنا تشديداً في منح القروض، إذن وفي قارة مثل إفريقيا، لن يتمكن من تحصيل قرضٍ سوى من يقبل أن يدفع أكثر للمسؤولين وهذا سينعكس بالطبع على الاستثمار وعلى الاستهلاك. وعلى صعيدٍ آخر، فالرشوة وكما هو معروف، تلعب دوراً في تفاقم المديونية الخارجية، أضف إلى ذلك تدني قيمة العملات بسبب الأزمة وتراجع الإنتاج المحلي والاستثمار، وكلها عوامل تُصعب من مهمة دفع الديون وهذا يؤثر سلباً على الاقتصاديات وعلى الزراعة بطبيعة الحال كونها من أهم الأنشطة الممارسة في إفريقيا¹ وهذا عاملٌ إضافيٌ مُحفزاً للـ"أمن الغذائي".

2.2. تفاقم الفقر:

تكلمنا من قبل عن عواقب الأزمة المالية على النمو، وقلنا عندها بأن نسب النمو تراجعت كثيراً في 2009، ولهذا الأمر علاقة مع تزايد وتيرة الفقر، ففي الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007، تزايد عدد من يعيشون بأقل من دولارٍ واحدٍ في اليوم بـ 25 مليون نسمة، أُضيفت إلى الـ 1,3

مليار فقير التي كانت موجودة من قبل (أو إلى الـ 2,5 مليار ممن يعيشون بأقل من دولارين):

المنطقة	1990	2004	2015
آسيا ومنطقة المحيط الهادي	1.113	684	296
الصين	819	452	186
باقي المنطقة	294	232	110
جنوب آسيا	954	1.116	997
الهند	734	868	772
باقي المنطقة	220	248	226
أوروبا وآسيا الوسطى	20	46	16
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	49	59	38
إفريقيا ما تحت الصحراء	396	522	567
أمريكا اللاتينية والكارايبية	115	121	102
المجموع	2.647	2.548	2.017

المصدر: من إعداد الباحث على أساس بيانات صادرة عن اعن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) في تقريرها الصادر في جوان 2009.

وحسب البنك العالمي، فكل تراجع بنسبة 1% في معدل النمو يؤدي إلى تزايد عدد الفقراء بعشرون مليوناً، وهذا يعني بالنسبة لهؤلاء، ميزانيةٌ محدودة وصعوبةٌ كبيرة في اقتناء ما يلزم من غذاءٍ وللعلاج وللتعليم وهذه بالطبع كلها عواملٌ ترهن أكثر الأمن الغذائي لهؤلاء. وكما يُوضحه الجدول السابق، فالقارة الإفريقية أكثر تهديداً من مناطق العالم الأخرى من باب أنه في 2015 سيتجاوز عدد الأفارقة الفقراء، مجموع عدد هؤلاء في باقي العالم (ما عدا الهند والصين).

3.2. تراجع التحويلات الصادرة من المهاجرين:

يُرسل العديد من المهاجرين (الشرعيين وغير الشرعيين) أموالاً إلى أهاليهم الذي بقوا في "الوطن" أو يقومون مكائهم بدفع فواتير الكهرباء وبيع خدمات عن طريق الإنترنت. وقدّر البنك العالمي بأن المهاجرين المُتحدّرين من البلدان النامية، أرسلوا إلى بلدانهم الأصلية سنة 2008 ما يُقارب 328 مليار دولار أمريكي أي ثلاث مرات حجم المساعدات العمومية للتنمية (APD) التي تلقتها هذه البلدان في نفس الفترة (119,6 مليار

ال

دولار). والجدول الموالي يُعطي فكرةً

أوضح عن حجم هذه التحويلات:

المنطقة	1990	2004	2015
البلدان النامية	229	265	328
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي	53	58	72
أوروبا وآسيا الوسطى	39	51	63
أمريكا اللاتينية والكارايبية	57	61	71
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	27	32	41

59	44	40	جنوب آسيا
23	19	13	إفريقيا ما تحت الصحراء

المصدر: من إعداد الباحث على أساس بيانات صادرة عن البنك العالمي وعن منظمة التعاون والتنمية (OCDE)

وحتى إن كانت حصة القارة السمراء لا تتعدى 4% من مجموع التحويلات¹، فهذا لا يمنع من كَوْن هذه الأموال أكبر ممَّا تلقاها على شكل مساعدات عمومية (أنظر الشكل 2). لكن وبسبب الأزمة المالية، سوف يتناقص حجم التحويلات بمدة¹ وذلك لسببين رئيسيين: التضخم الذي تشهده البلدان المصنعة التي يعيش فيها المهاجرين، فهؤلاء ومن أجل مجابهة الغلاء، سيضطرون إلى إرسال مبالغ أقل أكثر فأكثر لعائلاتهم؛ والبطالة التي كانت مرتفعة في الأصل في بلدان الملجأ، تتزايد بفعل الأزمة شهراً بعد آخر وقائمة الضحايا ستتصدها بالطبع العمالة الأجنبية والإفريقية على وجه الخصوص، فناهيك عن الدوافع العنصرية، يقتصر عمل الكثير من العمال الأفارقة على أنشطة لا تتطلب مهارات عالية وهم بالتالي "غير ضروريين" وبالتالي أول المعننين بالتسريح. ونتيجة كل هذا كما ذكرنا من قبل، تناقص الأموال التي ستحصل عليها عائلات المهاجرين وتتناقص معها قدرتهم الشرائية وهذا تهديداً إضافياً لأمنهم الغذائي.

الخلاصة:

من بين العواقب المحتملة أو الفعلية للأزمة المالية الأخيرة على الزراعة والغذاء في البلدان النامية، نجد أربعة من العوامل الخمسة التي قد تتسبب في أزمة غذائية: تراجع الاستثمار الزراعي المحلي وبالتالي احتمال إنتشار أمراض نباتية وحيوانية؛ اللا-إستقرار السياسي والنزاعات المسلحة التي قد تشب بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية؛ الإستغلال غير العقلاني للموارد الطبيعية وآثاره السلبية على البيئة؛ وفي الأخير، عدم إستقرار أسواق السلع الغذائية والزراعية؛ فحن إذن على أبواب تراجعها إنسانية جديدة والمؤسف في الأمر أن هناك إمكانية لتفاديها، لكن يبدو بأن مساعدات الدول الفقيرة ليست من أولويات أغنياء العالم، كيف لا وقد تمكنت الدول المتطورة من جمع 1.200 مليار دولار (من بينها 700 مليار من الولايات المتحدة و300 أخرى من الإتحاد الأوروبي) في ظرفٍ قياسي لإنقاذ الجهاز البنكي، بينما يكفي تخصيص مبلغاً سنوياً أقل بـ 35 مرة (34 مليار دولار) للقضاء على الجوع في العالم أو مبلغاً أقل بـ 280 مرة لضمان نجاح البرنامج الغذائي العالمي لهذه السنة! ولا يجب أن تقف الدول النامية وقفة المتفرج وهي على حافة الهاوية، فهناك عواقب أخرى للأزمة المالية تُشكل هي كذلك تهديداً كبيراً على أمنها الغذائي وعليه فمن حق وواجب الدول النامية أن ترفض تحمّل عواقب ممارسات سماسرة "وولستريت" وأن تُطالب ب: ألا يكون البرنامج الغذائي العالمي كيش فداء سياسات التقشف التي شرعت فيها الدول الغنية؛ أن تُخفّض ديونها وأن تُمنح أي قروض جديدة في شفافية تامة وبدون شروطٍ مُجحفة؛ ألا يكون مُهاجرها الذين يشتغلون في الدول الغنية ودون غيرهم، ضحايا التسريحات؛ فرض رقابة على أسعار الغذاء لتجنب المجازفة وأن يستثمر الأحناب في قطاع الزراعة "الإنتاجية" بدل نهب ثروات عالم هم من جعلوه "ثالثاً". لكن ما يثير القلق أكثر هو الطريقة السيئة التي تُقدم وتُستغل بها المساعدات، فناهيك على كَوْن المساعدات الغذائية وسيلة ضغط على الدول الفقيرة، فكميات كبيرة منه تُباع من طرف الناقدن في الدولة في الأسواق بأثمان بخسة وهذا عائقٌ حقيقي أمام تطوير الزراعات المحلية؛ أما المساعدات المالية، فكثيراً ما تُحول عن وجهتها، فتذهب إلى جيوب المسؤولين أو تُستغل في مشاريع مُكلفة لكن قليلة العوائد اقتصادياً... في الحقيقة، فمن مصلحة الأقوياء وحتى يكونوا أقوى أن يكون هناك ضُعفاء! إذن، وقبل المطالبة بكذا وبكذا، يجب على الدول النامية أن تُوحد كلمتها وأن تُطالب بحقها في البقاء، فبعد "حركة عدم الإنحياز" في السبعينات، قد حان الوقت لـ "حركة الإنحياز" وأن تتوقف البلدان النامية عن لعب دور الضحية وأن تفرض نفسها وأن تتعلم كيف تقول "لا" للسياسة الإنتهازية وللإحتقار الذي تُمارسه عليها الدول التي تُسمى نفسها بالمتحضرة وبدل المطالبة بإرسال البواخر المحملة بالقمح والأرز، أن تُطالب بالتوقف عن إنتاج الوقود الحيوي التي جعلت من السيارات مُنافساً للبشر على الغذاء وأن تطلب من الدول الغنية على مساعدتها لتطوير زراعتها بإرسال الخبراء وإمدادها بالتقنيات الحديثة وأن تُمدّهم بالمعونة لمكافحة الفساد والرشوة وقريب أموال الشعب.

قائمة المراجع:

1. منظمة التغذية العالمية - الفاو - (2008)، «حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2008: ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي، الأخطار والفرص»، روما.
2. منظمة التغذية العالمية - الفاو - (2004)، «حالة الغذاء و الزراعة في العالم عام 2000»، تقرير الدورة التاسعة عشرة بعد المائة لمجلس المنظمة، روما.
3. ناصر مراد (2009)، «الأزمة المالية: الأسباب، الآثار وسياسات مواجهتها»، مُداخلة مقدمة في إطار المنتدى الدولي المعنون بـ: "حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، المُعقد في جامعة البليدة، يومي 20 و21 أكتوبر 2009.

4. **AFRICAN BANK OF DEVELOPEMENT**, « *Impact of global financial crisis on remittances flows to Africa* », In Development Research Brief, n°04, May 2009,
5. **ASSEM MADJID**, « *Impact de la crise financière et la baisse des cours du pétrole* », In LA NOUVELLE REPUBLIQUE, quotidien Algérien d'information. Edition du 24 Décembre 2008.
6. **BANQUE MONDIALE (2008)**, « *Global Economic Prospects 2009: Commodities at the Crossroads* », Washington.
7. **BETBEZE JEAN.P et DE BOISSIEU C (2007)**, « *La crise financière : origines et conséquences. Quelles sont les conditions du retour de confiance?* », Question d'Europe n°77, Fondation Robert Schuman.
8. **BOUMENDJEL SAID (2003)**, « *Bréviaire économique de l'étudiant et du chercheur* », PUBLICATIONS DE L'UNIVERSITE BADJI MOKHTAR, Annaba.
9. **BRUNEL SYLVIE (2002)**, « *Famines et politique* », PRESSES DE SCIENCES-PO, Paris.
10. **CEPEDE MICHEL (1986)**, « *La crise alimentaire* », In OPTIONS MEDITERRANEENNES, n°29, Montpellier.
11. **CHAURETTE MICHEL (2008)**, « *Impacts de la crise financière et économique dans les pays en développement* » Séminaire du 31 mars 2009. (Disponible au téléchargement à l'adresse: <http://www.montreal.unac.org>).
12. **COMMISSION DE LA COOPERATION ET DU DEVELOPEMENT, de "L'ASSEMBLEE POPULAIRE DE LA FRANCOPHONIE" (2009)**, « *La crise alimentaire, la crise financière, la vie chère et le pouvoir d'achat: conséquences sur la jeunesse francophone* » (Disponible à l'adresse: <http://apf.francophonie.org>).
13. **DIOP MARLENE (2009)**, « *Effets de la crise financière dans le secteur agricole en Afrique* ». (Document PDF, disponible au téléchargement à l'adresse: <http://www.etimos.it/download/>).
14. **DJBAILI NADIA (2009)**, « *Les fonds spéculatifs s'attaquent à l'agriculture* ». (Document PDF, disponible au téléchargement à l'adresse: <http://www.cadtm.org>).
15. **ENGELHARD PHILLIPE (1996)**, « *L'Afrique peut-elle se nourrir ?* », In "Problèmes alimentaires dans le monde", CAHIERS FRANÇAIS, n°278, Octobre-Décembre 1996, Paris.
16. **MATOKO GILBERT (2009)**, « *Crise financière : quelles conséquences pour les pays africains* » (Adresse Internet la page : <http://www.webmanagercenter.com/management/article.php?id=47770>).
17. **MAWENYA S. AWADI (2008)**, « *Empêcher la corruption dans les marchés publics en Afrique* » In PUBLICATION OCCASIONNELLE DE L'INSTITUT SUD-AFRICAIN DES AFFAIRES INTERNATIONALES (SAIIA), n°09, août 2008, Braamfontein, Afrique du Sud.
18. **MEYER JEAN MICHEL (2008)**, « *L'Afrique suspendue aux cours des matières premières* », In JEUNE AFRIQUE, édition du 17 Novembre 2008.
19. **ORGANISATION DES NATIONS UNIES (2009)**, « *Conférence des nations unies sur la crise financière et économique mondiale et son incidence sur le développement; Rapport général* ».
20. **ROCHER EMMANUEL et PELLETIER ADELIN (2008)**, « *Les transferts de revenus des migrants : quel impact sur le développement économique et financier des pays d'Afrique subsaharienne ?* » In BULLETIN DE LA BANQUE DE FRANCE, n° 173, Mai-juin 2008. , Paris.
21. **VITULLO MAURIZIO (2008)**, « *Crise financière et crise économique impacts sur les pays en voie de développement* », In NOTES D'ANALYSE DU CENTRE D'EDUCATION POPULAIRE ANDRE GENOT, numéro de Décembre 2008

- ¹.BOUMENDJEL SAID (2003), «*Bréviaire économique de l'étudiant et du chercheur*», Publications de l'Université d'Annaba, p274.
- ¹.Betbèze J.P et De Boissieu .C (2007), «*La crise financière : origines et conséquences. Quelles sont les conditions du retour de confiance?*», QUESTION D'EUROPE n°77, Fondation Robert Schuman (Adresse internet de la page : www.robert-schuman.org/question_europe.php?num=qe-77).
- ¹ 1. جول=0,23 كيلوحريرة.
- ¹.BOUMENDJEL SAID (2003), «*Bréviaire économique de l'étudiant et du chercheur*», Op.cit. p274.
- ¹.BRUNEL SYLVIE (1999), «*Existe-t-il encore des famines naturelles ?*», In *Géopolitique De La Faim*, Edition 2000, PUF, Paris. pp161-168.
- ¹.مبيد أعشاب قوي، إستعمله الجيش الأمريكي خلال حرب الفيتنام لحرق الغطاء النباتي "كيميائياً" و منع مقاتلي "الفيت كونغ Viet Kong" من التستر به.
- ¹.Ibid.
- ¹.BLAS JAVIER , «*World's hungry 'close to one billion'*», In *The Financial Times*, Quotidien US d'information, édition du 12/09/2008.
- ¹ في 2007، إستعمل ما لا يقل عن 30 مليون طن من الذرة لإنتاج "الإيثانول" (نوع من الوقود الحيوية)، أي 12% من الإنتاج العالمي لنفس السنة.
- ¹.منظمة التغذية العالمية - الفاو- (2008)، «*حالة إنعدام الأمن الغذائي في العالم 2008: ارتفاع أسعار الأغذية والأمن الغذائي، الأخطار والفرص*»، روما. ص06.
- ¹.ORGANISATION DES NATIONS UNIES (2009) «*Conférence des nations unies sur la crise financière et économique mondiale et son incidence sur le développement; Rapport général*», p02.
- ¹ تجدر الإشارة أنه في سنة 2009، كان حوالي 65% من سكان إفريقيا يعملون في الزراعة.
- ¹ لم تُسجل الجزائر سنة 2009 سوى 4 مشاريع استثمارية أجنبية مُقابل 102 مشروع سنة 2008، ومن بين أسباب ذلك، الأزمة المالية العالمية بالطبع (حسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار). وتجدر الإشارة أن بلدنا كان سنة 2007 مُصنفاً في المرتبة الثامنة على الصعيد الإفريقي فيما يخص حجم الاستثمارات الأجنبية (1,8 مليار دولار).
- ¹.Chaurette Michel (2008), «*Impacts de la crise financière et économique dans les pays en développement*» Séminaire du 31 mars 2009 (<http://www.montreal.unac.org>).
- ¹ على سبيل المثال، تم شراء بين سنتي 2004 و 2009 ما لا يقل عن 2,4 مليون هكتار من الأراضي الخصبة من طرف هذه الدول في كُمل من إثيوبيا، السودان، غانا، المالي ومدغشقر.
- ¹. Djbaili Nadia (2009), «*Les fonds spéculatifs s'attaquent à l'agriculture*». (Document PDF, disponible au téléchargement à l'adresse: http://www.cadtm.org/spip/%5C%5C%5C%22http://www.cadtm.org/IMG/doc/spip.php?page=article_pdf&id_article=4237).
- ¹ وحتى قبل نشوب الأزمة المالية، فقد لوحظ ارتفاع فاحش في أسعار الأراضي الزراعية في البلدان النامية (بين 2007 و 2008): +16% في البرازيل، +31% في بولونيا، وحتى في الولايات المتحدة: +15% في "الميدواست".
- ¹ Aide Publique au Développement.
- ¹.VITULLO MAURIZIO (2008), «*Crise financière et crise économique impacts sur les pays en voie de développement*», In NOTES D'ANALYSE DU CENTRE D'EDUCATION POPULAIRE ANDRE GENOT, numéro de Décembre 2008, p08.
- ¹ أو *World Food Program (WFP)* بالإنجليزية، والذي يعمل بالتعاون مع منظمات حكومية وغير حكومية على غرار "Bill and Melinda Gates Foundation" التي ترأسها "Melinda Gates" زوجة رئيس شركة ميكروسوفت الذي يُعتبر ثاني أغنى رجل في العالم في 2010.
- ¹ حسب تصريحات أدلت بها مديرة البرنامج، الأمريكية "Josette Sheeran" للصحافة في جويلية 2009.
- ¹. Meyer J.M (2008), «*L'Afrique suspendue aux cours des matières premières*», Jeune Afrique, édition du 17/11/2008.

¹**MAWENYA S. AWADI (2008)**, « *Empêcher la corruption dans les marchés publics en Afrique* » In PUBLICATION OCCASIONNELLE DE L'INSTITUT SUD-AFRICAÏN DES AFFAIRES INTERNATIONALES (SAIIA), n°09, août 2008, Braamfontein, Afrique du Sud.

¹ في سنة 2008 وحسب الصندوق الفرنسي لصناديق التوفير (*CNCE*)، حوّل المهاجرين الجزائريين من فرنسا نحو الجزائر قرابة 2,16 مليار أورو، لكن هذه أقل بكثير مما يُحوّله الأشقاء المغاربة على سبيل المثال، ففي المعدل، يُرسل كل مغربي حوالي 130 أورو شهرياً إلى المغرب، بينما لا يُرسل الجزائري سوى 22 أورو.

¹**African Bank of Development**, « *Impact of global financial crisis on remittances flows to Africa* », In Development Research Brief, n°04, May 2009, p02.

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar****العدد 8، 2010، N°****ISSN : 1112-6604****الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وموقعها من الأزمات السابقة ... أية مقارنة للتحليل؟****د/ عبد الوهاب دادن (جامعة ورقلة)**
د/ عبد الغني دادن (جامعة ورقلة)**ملخص**

يدور موضوع هذا البحث حول البعد المالي، الاقتصادي والنقدي للأزمة الحالية، حيث نلاحظ اليوم جدلا قائما حول جذورها الحقيقية، فمن بين من يرى أنها في الأصل أزمة في الصرف، ومن يرى بأنها أزمة مالية أساسا، تتعلق بالأسواق المالية وبالسيولة البنكية، ومن يعتقد بأنها في الأصل أزمة اقتصادية، باعتبار الاقتصاد الأمريكي يتميز باختلالات هيكلية منذ فترة طويلة. لهذا، يُستهل هذا البحث بتحديد مفهوم الأزمات النقدية، المالية والاقتصادية في النظرية الاقتصادية. يعقبه سرد تاريخي لأهم الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، كأزمة الكساد العالمي (1929)؛ أزمة المكسيك (1994)؛ أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997)؛ أزمة روسيا (1998) و أزمة تركيا (2000)، بهدف تحديد موقع الأزمة الحالية منها. وقد تبين أن هذه الأخيرة ذات شبه كبير مجل الأزمات السابقة من حيث الملامح وبعض الأسباب، إلا أنها تفرّد بخصوصيات تميزها عن الأزمات السابقة، فهي تعد من أخطر الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي، حيث اعتمدت العديد من خطط الإنقاذ المالي بشأها ولم تبدي نتائج مرضية لحد الساعة. ويعود ذلك - في اعتقادنا - إلى العديد من العوامل أهمها تباين واختلاف الرؤى حول تفسير هذه الأزمة، إلى جانب صعوبة - إن لم نقل تعذر - إمكانية تقدير أبعادها وتحديد عمقها ونطاقها. وثمة جدل حول جذورها وأسبابها الحقيقية، إذ يرى البعض أنها تتعلق بأزمة الرهن العقاري بسبب التدخل الحكومي، إضافة إلى المشتقات المالية وعمليات التوريق التي لقيت رواجا كبيرا في الأسواق المالية، مما أنشأ ما يعرف باسم "الفقاعة" (Bubble)، كما يرى البعض الآخر بأن جذورها تكمن في ضعف الرقابة على البنوك التجارية، مما تسبب وقوع في أزمة سيولة. ويعتقد آخرون بأن السبب يكمن في الخطأ الذي ارتكبه البنك الاحتياطي الفدرالي في انتهاجه لسياسة نقدية توسعية مما أدى إلى تدفق أموال كبيرة إلى سوق العقار. ورأى بعض الخبراء الاقتصاديين أن ما حدث يعتبر نتيجة حتمية للنظام الرأسمالي الذي يسيطر على العالم. إنها آراء متضاربة، ولكنها مؤسسة، إذ من الممكن أن تكون كلها أسباب خلف هذه الأزمة، لكن بدرجات متفاوتة. وقد توصلنا إلى أن أهم العناصر التي ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في إحداث هذه الأزمة هي: نظام الصرف المعتمد؛ آلية عمل الأسواق المالية؛ طريقة التدخل الحكومي الأمريكي في النشاط الاقتصادي؛ درجة استقلالية البنك الاحتياطي الفدرالي؛ درجة ومستوى الثقة في النظام التمويلي؛ ضعف النظام الرقابي والتنظيمي. ونعتقد أن النظرية الاقتصادية حاليا عاجزة عن تفسير هذه الأزمة بمخادفها، ويمكن تفسير هذا العجز بعدم التوافق بين سرعة التطور في النظرية ذاتها وسرعة التحول والتطور في القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي.

الكلمات الدالة: الأزمة المالية؛ الأزمة الاقتصادية؛ الأزمة النقدية؛ أزمة الرهن العقاري؛ الفقاعات؛ الأسواق المالية.

تمهيد: عرف الاقتصاد العالمي منذ زمن بعيد عدة أزمات مختلفة من حيث الطبيعة، الجذور، الأسباب، التداعيات والانعكاسات. فقد عانت الكثير من الاقتصاديات من حدوث أزمات كان من الصعب التنبؤ بها، وكانت لها آثار سلبية على الوضعيات الاقتصادية. وغالبا ما يعود ذلك، في رأي الكثير من الباحثين، إلى تحرير الأسواق المالية الدولية وعولمتها وارتفاع حجم التدفقات المالية العالمية ودرجة تذبذبا. يضاف إلى ذلك ارتفاع نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر في التدفقات المالية العالمية على حساب القروض البنكية. فقد حدثت أزمات مالية واقتصادية حادة في عدة بلدان، لذلك فإن ظاهرة الأزمات المالية والاقتصادية ليست بالجديد في الاقتصاد العالمي. غير أن الأزمة المالية والاقتصادية، التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية بأزمة الرهن العقاري (2006)، وانتقلت إلى بقية دول العالم من خلال العلاقات المالية والاقتصادية،

تفرد بخصوصيات تميزها عن الأزمات السابقة. والواقع أن جانباً كبيراً من هذه الخصوصيات يتعلق بطبيعة النظام السائد وهو النظام الرأسمالي. ولقد أشارت الكثير من الأبحاث إلى أن هذه الأزمة لم تحدث بشكل مفاجئ، بل كانت منتظرة، باعتبارها نتيجة حتمية للمنطق الرأسمالي، الذي يستند إلى مبدأ تألية السوق، الذي يعتبر السوق سيداً يحكم العالم بيده الخفية التي تنظم النشاط الاقتصادي. كما أنه من بين الخصوصيات التي تميز هذه الأزمة الجدل القائم حول جذورها وأسبابها الحقيقية وكذلك الاختلاف حول بؤرتها الأولى وبعدها الحقيقي. لذلك، نحاول أن نساهم في إثراء النقاش حول هذا الموضوع من خلال بحثنا هذا والذي نستله بطبيعة الأزمات المالية والاقتصادية في النظرية الاقتصادية، مروراً بسرد تاريخي لأهم الأزمات المالية والاقتصادية التي عرفها الاقتصاد العالمي، بهدف تحديد موقع الأزمة الحالية منها واستخلاص أوجه الشبه بين الماضي والحاضر، وانتهاء بالجدل القائم حول جذور وأسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

أولاً: طبيعة الأزمات المالية والاقتصادية

بالرغم من عدم وجود تعريف محدد للأزمة المالية، فإن معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالاً عميقاً واضطراباً حاداً ومفاجئاً في بعض التوازنات المالية، يتبعها اختيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتعبير عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية، مثل حجم الإصدارات، وأسعار الأسهم و/أو السندات، وقيمة القروض والودائع المصرفية، وأسعار الصرف. ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى¹. فتوجد علاقة جد وطيدة بين مصطلح "الأزمة المالية" ومصطلح "الأزمة النقدية"، ويشكل كلا منهما جزءاً من الأزمة الاقتصادية. ويرى الكثير من الاقتصاديين أن الأزمة في طورها الأول تكون نقدية، وباستمرارها وطول مدتها تتحول إلى أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية إذا مست القطاعات الأساسية المحركة لاقتصاد البلد.

يمكن تعريف "الأزمة النقدية" بأنها أزمة اقتصادية تمس عملة بلد ما أو عملة مجموعة من البلدان، حيث يتعرض سعر صرف هذه العملة إلى تغير شديد مقارنة بعملة أخرى، مما قد يحدث آثاراً خطيرة وهامة على الوضعية الاقتصادية للبلد المعني. ولنضرب مثلاً بحالة ضعف الثقة في النظام المالي للبلد، وتحديدًا في الجهاز المصرفي، مما يدفع المستثمرين إلى سحب رؤوس أموالهم وتوجيهها إلى حيث يسود الاطمئنان والثقة، وهذا ما من شأنه إثارة أزمة نقدية.

يستعمل مصطلح "الأزمة المالية" للدلالة على ما هو أوسع من الأزمة النقدية، حيث تتضمن بصفة خاصة: أزمات الصرف، أزمات المصارف وأزمات البورصات. كما يستعمل هذا المصطلح أيضاً للدلالة على أزمات الدين العمومي أو التي تمس الأسواق الآجلة إذا توصل الأمر إلى عدم إمكانية قياس التغيرات الشديدة للأسعار. فقد تتعلق الأزمة المالية بدولة معينة أو مجموعة من الدول، كما قد تنشأ في دولة ما وتمتد، كالوباء، إلى بقية دول العالم، فنصبح عندئذ أزمة عالمية. فإذا تعلقت الأزمة المالية في بادئ الوقت بالأسواق المالية، فإن زيادة حجمها يؤدي إلى التأثير على بقية عناصر الاقتصاد، فتحول إلى أزمة اقتصادية. وغالباً ما تتمثل هذه الآثار في تقييد عملية الائتمان، وبالتالي إضعاف حجم الاستثمارات، إضافة إلى أزمة ثقة الأفراد والعائلات.

ويرى **Fredric Mishkan** أن "الأزمة المالية عبارة عن اضطراب في أسواق المال، يكون فيه سوء الاختيار والمخاطر المعنوية سيئة لدرجة أن سوق المال يكون غير قادر على توجيه الأموال بكفاءة إلى ذوي الفرص الاستثمارية الأفضل"¹. وعليه، فإن "أزمة نقدية ومالية" هي أزمة تمس سوق الصرف والأسواق المالية في آن واحد، وهو ما يبين وجود علاقة وطيدة بين الأزمة النقدية والأزمة المالية إذا تعلق الأمر ببلد معين، حيث يؤدي هبوط أسعار الأصول المالية في البورصات إلى هروب الاستثمارات الأجنبية، مما يتسبب في تدهور سعر العملة المحلية. كما يدفع انهيار سعر هذه الأخيرة بالمستثمرين إلى سحب رؤوس أموالهم، مما يتسبب في انخفاض أسعار الأصول المالية في البورصات. لذلك، فإن الأزمات المالية الأكثر تردداً، في نظر الاقتصاديين، هي: ¹ أزمات الصرف؛ الأزمات البنكية وأزمات البورصات. ويمكن تحديد مفهومها على النحو التالي:

– أزمات الصرف: يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى تدهور خلال عام. ويكون هذا التدهور أكثر من الحدود المعقولة التي يتم اعتبارها في الغالب ما فوق 25%¹. ويرى البعض الآخر أيضاً أن مصطلح "أزمة الصرف" يشير إلى فقدان قدر كبير من الاحتياطيات الدولية للدولة أو عندما تتغير قيمة عملة الدولة بالتخفيض¹.

– الأزمات البنكية: يمكن تعريفها بأنها الحالة التي تصبح فيها البنوك في حالة إعسار مالي بحيث يتطلب الأمر تدخلاً من البنك المركزي لضخ أموال لهذه البنوك أو إعادة هيكلة النظام المصرفي. كما أنها الحالة التي تفوق فيها الالتزامات الموجودة في المؤسسات المالية قيمة الأصول المقابلة لها إلى حد لا يغطي عنده دخل النظام المصرفي نفقاته¹. عموماً فإن الأزمة البنكية تكون ناتجة عن ظاهري العسر المالي وضعف السيولة في

البنوك، بحيث يتطلب الأمر تدخل من السلطات النقدية وربما مخططات إنقاذ حكومية. ويعتبر حدوث هذا النوع من الأزمات المالية مؤشرا هاما لهشاشة النظام المالي.

– أزمات الأسواق المالية: تحدث هذه الأزمات نتيجة لما يعرف اقتصاديا بظاهرة "الفقاعات" (Bubble)، حيث تتكون هذه الأخيرة عندما ترتفع أسعار الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل. في هذه الحال، يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاه قوي لبيعها، فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور، فتتها الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى، سواء في القطاع ذاته أو في القطاعات الأخرى. ويتم الحديث عن أزمة عندما ينخفض مؤشر السوق المالية بأكثر من 20% قياسا على أزمته 1929 و 1987¹.

إجمالا، يمكن القول بأن إشكالية العسر المالي؛ ضعف السيولة؛ تقييد عملية الائتمان؛ تراجع فرص الاستثمار؛ تدهور قيمة العملة، يمكن اعتبارها مؤشرات إنذار بحدوث أزمة مالية والتي قد تتحول إلى أزمة اقتصادية.

ثانيا: موقع الأزمة الحالية من الأزمات المالية والاقتصادية السابقة

إن ظاهرة حدوث الأزمات الاقتصادية والمالية ليست بالجديد في اقتصاديات الدول الصناعية بصفة خاصة أو الاقتصاديات الأخرى بصفة عامة، فقد عرف الاقتصاد العالمي، منذ زمن بعيد، عدة أزمات مختلفة من حيث الطبيعة، الآلية، ومن حيث النطاق والعمق. غير أن الأزمة الأخيرة التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنتين، تعد في نظر الكثير من الباحثين من أخطر الأزمات التي عرفتها البشرية. ونحوها في هذا الجزء من البحث دراسة تاريخ أهم الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف استخلاص أوجه الشبه والاختلاف بينها وبين الأزمة الحالية، مما يسمح بإعطاء تفسيرات لها، إضافة إلى إمكانية تحديد أبعادها من خلال تحليل الجدل القائم حول أسبابها وجذورها.

1. أهم الأزمات الاقتصادية، المالية والنقدية السابقة

شهد الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات الاقتصادية، المالية والنقدية، إذ يرى الكثير من الاقتصاديين أن تاريخ الأزمات المالية العالمية يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تبلورت في أزمة الكساد الكبير في 1929 – 1933. غير أن هذه الأخيرة اشتهرت بأنها أزمة اقتصادية لسواد حالة الكساد والركود العالميين في سائر الدول. وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول من هذه الأزمات بأنواعها وبدرجات متفاوتة.

خلال الفترة 79 – 1997 كانت هناك أكثر من 158 أزمة سعر صرف و 54 أزمة مصرفية، وكانت أزمات أسعار الصرف الأكثر شيوعا من الأزمات المصرفية خلال الفترة 75 – 1986، بينما سادت الأزمات المصرفية في الفترة 87 – 1997، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة. وقد فسحت هذه الظاهرة المجال أمام الباحثين للإسهام بالمؤلفات والمقالات وغيرها من الأبحاث، ومن بينها المقال الذي نشره Carlos – Deiaz Alejando سنة 1985، موسوما بـ "وداعا للكبح المالي أهلا بالأزمات المالية (Good – Bye Financial Repression, Hello Financial Crash)¹".

أ – أزمة الكساد الكبير (1929):

تعتبر أزمة الكساد الكبير في سنة 1929 أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، حيث شهد العالم كارثة اقتصادية كبيرة عُرفت في تاريخ الاقتصاد العالمي بفترة الكساد الكبير. وكان السبب الرئيسي لهذه الكارثة هو الانهيار المالي الضخم الذي حدث في بورصة الأوراق المالية بنيويورك خلال الفترة 24 و 29 أكتوبر 1929، والذي أدى إلى حدوث أزمة مصرفية أوقعت الاقتصاد الأمريكي في كساد كبير. كانت أزمة 1929 دافعا لميلاد النظرية الاقتصادية "الكينزية"، إذ ورد في تحليل العالم الاقتصادي البريطاني "كينز" (John Maynard Keynes) أن الاستثمار عملية غير مستقرة أصلا، تقودها روح حيوانية، بمعنى أن المستثمرين عادة ما يتصرفون وكأنهم قطع من المشية في

تقليد بعضهم البعض سعيًا وراء جلب أرباح، وبذلك فهم يتميزون بعدم الرشادة في اتخاذ قراراتهم. لذلك، فإن هذه التصرفات تؤدي إلى زيادة الطلب على الأصول، مما يدفع أسعارها إلى الاتجاه نحو ارتفاع ليست علاقة بأساسيات السوق ودون مبرر حقيقي، وهذا ما أصبح يعرف باسم "الفقاعة" (Bubble). وعند انفجار هذه الأخيرة، ولتفادي انخفاض الأسعار أكثر، يتسابق المستثمرون إلى بيع الأصول، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في العرض من شأنها أن تدفع الأسعار إلى الانخفاض، وبذلك تبدأ الودائع المصرفية ثم القروض وبعدها الاستثمار بالتناقص، وينخفض الاستهلاك، فيحدث انكماش في الطلب العام، وتبدأ عندئذ البطالة.

غالبًا ما يعود حدوث الأزمات الاقتصادية في الدول الرأسمالية إلى أن النظام الحر يرفض تدخل الدولة في الاقتصاد، حي يتمتع أصحاب رؤوس الأموال والأعمال بالحرية التي تؤدي إلى اختلال العلاقة بين العرض والطلب. لهذا، اقترح "كينز" سياسة التدخل الحكومي بزيادة الإنفاق عن طريق السياسة المالية لتنشيط الطلب الكلي. ويفهم من هذا أن "كينز" يعتقد أنه لا يمكن الاعتماد على السوق الرأسمالي في إصلاح المشاكل تلقائيًا عن طريق تغير الأسعار، لأن هذه الأخيرة لا تتغير بسرعة كافية... وأنه لا بد من تدخل حكومي لإنقاذ الموقف.¹

يهتكر الإتجاه الكينزي على دور القطاعين العام والخاص في الاقتصاد (الاقتصاد المختلط)، و يعتقد في نظريته بأن اتجاهات الاقتصاد الكلي تتحدد، إلى حد بعيد، سلوك الأفراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وكغيره من الاقتصاديين الكلاسيك، أكد على دور الطلب الكلي على السلع، وأنه لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد، خصوصًا في فترات الركود، إذ يعتقد أنه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة و الكساد، خصوصًا أثناء الكساد الكبير.

غير أن المدرسة النقدية سنة 1963، وخاصة "متون فريدمان وأنا شوارتز" (Freidman and Schwartz)، رأيت بأن انهيار السوق المالي لم يكن سببًا في حدوث الكساد، وإنما البنك الاحتياطي الفيدرالي ارتكب خطأ في انتهاجه لسياسة نقدية انكماشية (برفع سعر الفائدة على القروض للبنوك التجارية) خلافًا للهدف الأساسي لتأسيسه¹، وهو توفير السيولة الكافية لتحقيق الاستقرار المالي. وقد أثرت هذه السياسة النقدية الإنكماشية سلبًا الاستثمار الخاص، مما تسبب في حدوث ركود اقتصادي. وفي محاولات محمومة طبقت بعض الدول سياسات حثائية، حيث قامت الحكومة الأمريكية عام 1930 بفرض تعريفات جمركية على أكثر من 20 ألف صنف مستورد وعرفت باسم تعريفات "سموت هاولي"، وردت بعض الدول بفرض تعريفات انتقامية مما زاد من تفاقم انهيار التجارة العالمية. وفي نهاية عام 1930 تواصل انهيار معدل ثابت إلى أن بلغ ذروته في مارس 1933.

ب - الأزمة الاقتصادية المكسيكية (1994)

لقد كان نظام تثبيت سعر صرف عملة المكسيك (البيسو) مقابل الدولار في المدى الطويل غير ملائم لمستوى التضخم في المكسيك آنذاك، ففي بادئ الأمر كانت انعكاسات إيجابية لهذا النظام، حيث أدى إلى ارتفاع كبير في احتياطي النقد الأجنبي كنتيجة لزيادة التدفقات الرأسمالية إلى المكسيك بسبب رفع القيود أمام حركة رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى تدفق سيولة أجنبية وفيرة للاقتصاد المكسيكي خلال الفترة 1990-1993. وقد أسهم هذا الوضع في توسع البنوك التجارية في تمويل القطاع الخاص. إلا أن التضخم بدأ يأكل التنافسية المكسيكية شيئًا فشيئًا وأخذت الحسابات الخارجية للبلد تتدهور، كما سجل ميزان المدفوعات انخفاضًا وصل إلى 8% من الناتج الداخلي الخام. تزامن ذلك مع الضغوط على البيسو خلال الربع الثاني من 1994 بسبب عدة عوامل أهمها: الزيادة الكبيرة في الائتمان المحلي والزيادة المطردة في النفقات العامة وبعض الاضطرابات السياسية وحوادث الشعب، مما أدى إلى انخفاض الاحتياطي الأجنبي بين مارس ويونيو من 26.8 إلى 16.9 مليار دولار. ولمواجهة خروج رؤوس الأموال، رفعت السلطات النقدية أسعار الفائدة وسمحت للبيسو أن ينخفض إلى الحد الأقصى المحدد في ذلك الوقت وهو حوالي 9% مقابل الدولار. وبدءًا من 20 ديسمبر 1994، ازدادت سرعة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، وزاد الفرق بين أسعار الفائدة على أذونات الخزنة بالعملة المحلية وأسعار الفائدة على أذونات الخزنة بالدولار، مما كان يشير بوضوح إلى توقعات انخفاض قيمة البيسو في المستقبل القريب. أمام هذا الوضع، تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية، كأقرب جار اقتصادي للمكسيك، لوضع حد لهذه الأزمة، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية، تم إقراض ما قيمته 50 مليار دولار للمكسيك بعد أسبوع من بداية الأزمة. إجمالًا فإن التحرير المتسارع وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة طويلة من الانغلاق والتقييد ساهم بشكل كبير في حدوث أزمة نقدية ومالية.

ت - الأزمة الاقتصادية الآسيوية (1997)

تعد الأزمة الآسيوية جد قريبة من أزمة المكسيك من حيث الآلية في التفسير، حيث تعرضت دول جنوب شرق آسيا في يوليو 1997 إلى أزمة اقتصادية امتدت إلى بعض الدول الناشئة الأخرى كروسيا والأرجنتين والبرازيل من خلال العلاقات الاقتصادية والمالية. وقد كان خلف هذه الأزمة مجموعة من الأسباب أهمها: الإفراط في الاستثمار (خاصة القطاع الخاص) وارتفاع مستوى الديون الخارجية، مما أدى بروز هذه الأزمة في طورها الأول وهي "أزمة نقدية"، حيث تعرضت معظم العملات الآسيوية إلى تدهور حاد، بعد التدهور الذي عرفته العملة التايلاندية (Bath). ولقد انتشر هذا التدهور للعملة بسرعة كبيرة في دول جنوب شرق آسيا وخاصة "تايبان"، إذ انخفضت عملتها خلال ثلاثة أسابيع بأكثر من 45% مقارنة بالدولار الأمريكي. فقد سمح ربط معظم عملات دول المنطقة بالدولار (وخاصة "البات" التايلاندي) إلى توفير قدر من الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، وتميزت الأنظمة البنكية بارتفاع حاد في الاستدانة قصيرة الأجل بالعملات الأجنبية وبالإقراض طويل الأجل بالعملات المحلية، دون الاهتمام بمخاطر الصرف، خاصة وأن الأمر يتعلق بتمويل عمليات ضخمة للمضاربة العقارية والبورصية حلت بالمنطقة.

ترايدت ضغوط المضاربة على "البات" مع نهاية 1996، مما أدى إلى انخفاض سريع في الاحتياطي الأجنبي إلى غاية يوليو 1997، عندما أعلنت السلطات النقدية التايلاندية عن التحول إلى نظام سعر الصرف المرن، وطلبت مساعدة من صندوق النقد الدولي خلال الأشهر التي أعقبت تعويم "البات". فتبين أن المشاكل المالية التي كانت تواجهها المؤسسات المالية أسوأ مما كان متوقعاً، مما أدى إلى ضعف الثقة، وهو ما أثر سلباً على العملة. وبين نهاية 1996 وسبتمبر 1997، انخفض "البات" مقابل الدولار بنسبة 42%، وأدى هذا الانخفاض إلى تقادم أعباء الديون الخارجية لكل من المؤسسات العامة والمؤسسات المالية وغير المالية التي اقترضت بدرجة كبيرة بالعملات الأجنبية. وبدأ البنك المركزي في تطبيق سياسة نقدية انكماشية متشددة ورفع أسعار الفائدة، ولكن لم يتم ذلك إلا بعد انهيار سعر العملة المحلية. وكان توقيت هذا التوجه في السياسة النقدية غير مناسب حيث ازداد الوضع المالي للشركات الخاصة المحلية سوءاً. كما أدى الانكماش في الائتمان إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع نسبة الإفلاس بين الشركات الخاصة بالإضافة إلى ارتفاع نسبة القروض المعدومة¹.

ث - الأزمة المالية الروسية (1998)

تعد أزمة دول جنوب شرق آسيا سنة 1997 مصدراً للأزمة المالية الروسية التي ظهرت في سنة 1998 واستُهلكت في بادئ الأمر بركود في الاقتصاد العالمي. وقد اعتبرت هذه الأزمة اقتصادية في تداعياتها، وتميزت بتدهور مفاجئ للعملة الروسية (الروبل)، إضافة إلى إشكالية الديون العمومية الروسية (وخاصة KGO)، مما أدى إلى تسابق علمي نحو السيولة وإفلاس العديد من البنوك والشركات (وخاصة: LTCM: hedge fund Long Ter Capital Management)، وهو ما أدى إحداث أزمة حادة في سوق السندات. ولذلك اعتبرها الكثير من الاقتصاديين آنذاك أهم حالة زعر عرفها النظام المالي العالمي، نظراً للانفجار التام الذي حدث بين مختلف الأدوات المالية (Instruments financiers). ففي أوت 1998 أعلنت الحكومة الروسية عجزها عن سداد الديون الخارجية المتركمة، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد. وجاء ذلك إثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية. أما داخلياً فقد تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى وتعرت الأهرامات التي بنتها الدولة بإصدار السندات الحكومية قصيرة الأجل. وتجلّى عجز عام 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية ثلاث مرات وبشغل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، وبالتراجع الحاد في دخل ومستوى حياة المواطنين الروس وفقدان ثقتهم في النظام المالي الوطني.

ج - الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية (2007-2009)

تعود جذور هذه الأزمة إلى سنة 2006 ونشوب ما سمي بـ"أزمة القروض العالية المخاطر" التي أدخلت القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات، و ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين الأمريكيين. وقد اندلعت أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلاف من المواطنين ذوي الدخل المحدود، متجاهلة بذلك قاعدة

الخطر وتقييم المخاطر. واعتمدت البنوك هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بأعداد كبير من الأمريكيين إلى حد القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء سكنات. ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد، عجز عدد كبير من المقترضين عن السداد، وازداد عددهم مع مرور الأشهر ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال وفي أوساط المستثمرين في قطاع العقار. وقد تضررت البنوك المختصة في القروض العالية المخاطر أكثر من غيرها من ارتفاع نسب الفوائد، وتأثيرها على أوضاع المقترضين ذوي الدخل المتواضع. وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى، سارعت البنوك إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها على خلفية أزمة مفاجئة وحادة لقطاع العقار نتيجة تراجع الأسعار بنسب كبيرة. ولمواجهة تداعيات مسلسل الأزمة المالية منذ نشوب أزمة القروض العالية المخاطر، وجدت البنوك المركزية في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا نفسها مضطرة للتحرك، ولم يبق لها سوى الخيار بين تغيير نسب الفوائد أو ضخ أموال في البنوك المتضررة. وقد عمد البنك الاحتياطي الفدرالي على نصح الخيار الأول، حيث بادر في العديد من المرات على خفض النسبة التي تراجعت من 5.25 بالمائة في جوان 2006 إلى 2 بالمائة أبريل 2008. ولم تكتف الحكومة الأمريكية بهذا الإجراء، بل اختارت الذهاب بعيدا في سعيها إلى تفادي تفشي الأزمة، حيث قررت تأمين بنوك أخرى كبيرة¹.

2. طبيعة وأبعاد الأزمة الحالية وموقعها من الأزمات السابقة

بينت العديد من الدراسات أنه يوجد تشابه بين الأزمة الحالية والأزمات السابقة من النوع وليس الكم. فيمكن تحديد أوجه التشابه النوعي من خلال نوع وطبيعة الأزمة؛ من خلال مظاهرها وتداعياتها، ومن خلال أسبابها. فمن زاوية **النوع والطبيعة**، نجد أن هذه الأزمة هي أزمة يختلف أطوارها وأبعادها، فهي نقدية، مالية واقتصادية. فيمكن تفسير **الجانب النقدي** بالانخفاض الشديد الذي عرفه الدولار الأمريكي أمام سلة من العملات الأخرى وخاصة اليورو الأوربي والين الياباني، بسبب الضغوط التي واجهها الدولار جراء تفاقم العجز الموازي الأمريكي، خاصة مع حجم التمويل الموجه لسد العجز المالي في إطار خطة الحوافز الاقتصادية التي كبدت الخزنة الأمريكية مبالغ طائلة تتجاوز في مجموعها الحد الأقصى، إضافة إلى السياسة النقدية التوسعية التي اتبعها مجلس الاحتياطي الفيدرالي بالمحافظة لتجنب الانكماش الاقتصادي وتوفير التمويل المصرفي اللازم للأنشطة الاقتصادية. أضف إلى ذلك، فقد تعززت الثقة لدى البنوك المركزية العالمية في **الدولار** الأمريكي كعملة احتياط دولية، بسبب ازدياد وتيرة انخفاض قيمة الدولار أثناء تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية عصفت بالقطاع المصرفي والمالي ودفعت مجموعة من المؤسسات المالية للانحيار والإفلاس¹، وهو الأمر الذي دفع بكثير من الدول¹ إلى تنويع سلة عملاتها كاحتياطات دولية. وقد أثارت هذه العوامل، على الأقل، مخاوف مفاجئة من الانخفاض الحاد التحوالي في **قيمة الدولار** الأمريكي أمام العملات الرئيسية الأخرى. والواقع أن معطيات من هذا القبيل، من شأنها أن تعزز ثقة المستثمرين الأجانب في النظام المالي الأمريكي، مما يؤدي هروب رؤوس الأموال الأجنبية وانخفاض حجم الاستثمارات في الأصول المالية الأمريكية. ويعد هذا كافيا لإحداث أزمة نقدية بسبب انخفاض قيمة الدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى. وعليه، يمكن القول بأن حدوث أزمة نقدية أمريكية ينتج عن سياسات اقتصادية (نقدية ومالية) أمريكية و/أو سياسات خارجية، ويمكن اختصار عوامل هذه الأزمة في:

- اتجاه الاحتياطات الدولية إلى التنويع وفقدان الدولار الأمريكي مكانته؛
 - ارتفاع الديون العمومية والخارجية الأمريكية، مما يشكل ضغطا كبيرا على الدولار؛
 - ضعف ثقة المستثمرين الأجانب في النظام المالي الأمريكي، بسبب الأزمة الائتمانية، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يضعف الثقة في الدولار الأمريكي.
 - السياسة النقدية الانكماشية، والتي تهدف إلى تخفيض أسعار الفائدة أملا في إنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة، مما يجعل الاقتصاد الأمريكي أقل جاذبية للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تقلص حجم الطلب على الدولار وانخفاض قيمته.
- أما **الجانب المالي** لهذه الأزمة فيمكن تفسيره أولا بأزمة السيولة البنكية وبأزمة القروض، التي بدأت في جويلية 2007، بسبب ما يعرف بـ"اقتصاد الفقاعات"، حيث ترتفع أسعار الأصول بالشكل الذي يزيد من حدة المضاربة عليها على نحو غير مبرر، إلى أن تبلغ الأسعار مستويات خيالية تختلف عندها - إلى حد بعيد عن القيمة العادلة - فتبلغ الفقاعة حد الانفجار، يتبعه هبوط حاد في أسعار الأصول محل

المضاربة، وهو ما يحدث حالة الانهيار في الأسواق المالية؛ إضافة إلى الخسائر المعتبرة للمؤسسات المالية وإفلاسها بسبب أزمة العقار. وبذلك نجد الأزمة قد شملت الصرف (العملة)، البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (مثل شركات التأمين) والبورصات، فضلا عن أزمة تفاقم الدين العمومي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية.

ويتجلى **البعد الاقتصادي** للأزمة الحالية من خلال الطور الثالث لها، حيث تحولت الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية، تميزت بتباطؤ في الاقتصاد الأمريكي، وانتشرت كالباء إلى بقية العديد من الدول وحل بها ركود اقتصادي تخلله ارتفاع في البطالة وإفلاس مؤسسات مالية وشركات في القطاعين الخاص والعام انطلاقا من سنة 2008. فقد تسببت هذه الأزمة في إحداث خسائر معتبرة أنشأت ضغوطا شديدة على العلاقات ما بين البنوك، وكذا ضغوطا اجتماعية كبيرة بسبب البطالة وانخفاض القدرات الشرائية للعملاء وانخفاض الرواتب والأجور وإفلاس مجموعات كبرى من المؤسسات والشركات.

نلاحظ أن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية تشترك في أبعادها النقدية، المالية والاقتصادية مع العديد من الأزمات السابقة من حيث والطبيعة ومن الملاح وحتى من حيث بعض الأسباب والتداعيات. فقد عرف الدولار الأمريكي، كما أشرنا آنفا، انخفاضا شديدا أمام العملات الرئيسية الأخرى بسبب عدة عوامل أفرزتها الأزمة موضوع التحليل، وفي ذلك شبه بالأزمات السابقة وخاصة أزمة المكسيك (1994)، أزمة دول جنوب شرق آسيا (1997)، الأزمة المالية الروسية (1998) والأزمة التركية (2002). أضف إلى ذلك، يوجد أيضا تشابه من حيث تفاقم الديون العمومية والخارجية الأمريكية - كما حدث في دول جنوب شرق آسيا وفي روسيا-، وحدوث انهيار وحالة ذعر في بورصات الأوراق المالية تبعه ركود وانكماش في الاقتصاد - كما هو الشأن بالنسبة لأزمة الكساد الكبير والأزمة الآسيوية والأزمة الروسية -، وكذا إفلاس العديد من المؤسسات المالية وضعف الثقة في النظام المالي عامة والنظام المصرفي خاصة. ويمكن تلخيص أهم ملامح التشابه النوعي بين الأزمة الحالية والأزمات الماضية (وخاصة أزمة الكساد الكبير سنة 1929) في العناصر التالية:

- ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام؛
- ارتفاع العجز في الميزان الجاري نسبة إلى الناتج القومي؛
- انخفاض أسعار العقار وسوق الأسهم؛
- انخفاض الناتج الداخلي الخام؛
- زيادة المخاطر والغموض وعدم القدرة على اتخاذ قرارات وانعدام الثقة بشكل عام في النظام الائتماني والقطاع التمويلي؛
- انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد والمال؛
- قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات والأفراد خوفاً من صعوبة استردادها.
- نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد والشركات والمؤسسات المالية، وهذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي وفي جميع نواحي الحياة، مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد ديونهم.

يمكن تأكيد ما سبق من خلال الدراسة التي قام بها كل من **Reinhart and Rogoff (2008)** و **Bordo (2008)**، حيث قاموا بتحليل كمية موسعة من البيانات، فوجدوا تشابها نوعيا على الأقل بين الأزمة الراهنة والأزمات الماضية في البيانات والمؤشرات، ويعتقدون بأن الأزمة الحالية قد سبقتها أحداث مشابهة لما حدث في الأزمات السابقة، وأهم أوجه الشبه:¹

- انخفاض أسعار الأصول كالعقارات والأسهم في الولايات المتحدة؛
- انخفاض شديد في معدل النمو الاقتصادي في السنة السابقة للأزمة؛
- وجود عجز شديد في الميزان الجاري؛
- وارتفاع كبير في حجم الديون العمومية.

يرى الباحث "وشاح رزاق" أنه توجد العديد من المؤشرات التي توحي بوجود تشابه نوعي، وليس كمي، بين الأزمات التي مر بها الاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، ومن بين أهم تلك المؤشرات ملاحظة تصاعد نسبة الدين العمومي، كنسبة من الناتج القومي، منذ ثمانينات القرن الماضي، ولا يزال لا يقارن بسنوات الكساد الكبير (1929-1930) بسبب ارتفاع الدخل الوطني بشكل حاد. وكان ذلك مؤشرا مهما لحدوث الأزمات في كل الفترات السابقة، وتحديدا، الأزمات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية.

كما بينت دراسة لـ (Liebowitz 2008) أن ظاهرة الانهيار في سوق العقار ليست بالجديد، فقد سبق وأن انصهرت أسواق العقار في أمريكا وفي المملكة المتحدة في سبعينيات القرن الماضي وفي اليابان وهونغكونغ في تسعينيات القرن الماضي¹. وكانت نسبة الأفراد المالكين للعقار في الولايات المتحدة في مطلع القرن الماضي 47%، وارتفعت هذه الأخيرة سنة 2009، أي بعد قرن كامل إلى 68% فقط¹. وقد أدى تدخل الحكومة الأمريكية في سوق العقار إلى ارتفاع نسبة المالكين. فبعد أن كانت عمليات الإقراض تتم وفق شروط حادة ودقيقة، أنشأت الحكومة الأمريكية سوقاً ثانوياً للرهن العقاري (Subprime) بهدف تمكين ذوي الدخل المحدود من الملكية العقارية، حيث قامت بتبسيط قواعد الإقراض العقاري. وفي إطار سياستها الاقتصادية، لم تؤد الحكومة الأمريكية دور المراقب في سوق العقارات، وإنما دور المتدخل بالعديد من الإجراءات، وذلك من منذ فترة الكساد الكبير (1929-1930)، حين تدهور سوق الرهن العقاري كغيره من الأسواق بسبب الأزمة. وبذلك نجد الشبه بين الماضي والحاضر في انهيار سوق العقار، إضافة إلى التدخل الحكومي في هذه السوق والتي اعتبرت سبباً رئيسياً في إحداث الأزمة الحالية.

كما رأى كلا من (Friedman and Schwartz 1963) أن البنك الاحتياطي الفدرالي ارتكب خطأ جسيماً بإتباعه سياسة نقدية انكماشية، وهو ما يتناقض مع الأهداف التي أسس من أجلها، ومن بينها توفير السيولة الكافية لتحقيق الاستقرار المالي. فقد قام البنك برفع سعر الفائدة على القروض التجارية، مما تسبب في إزاحة الاستثمارات الخاصة وبالتالي حدوث ركود اقتصادي. فها هو البنك الاحتياطي الفدرالي، في نظر بعض الباحثين، يعيد الكرة اليوم بإتباعه لسياسة نقدية توسعية، حيث قام بخفض أسعار الفائدة مرراً ذلك بالرغبة في إنعاش الاقتصاد الأمريكي من الانكماش الذي أصابه منذ سنة 2000 بسبب أزمة الأسهم الإلكترونية.

غير أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون بلأن الأزمة الحالية - وما سينتج عنها في المستقبل القريب - أهول بكثير من أزمة الكساد الكبير سنة 1929، حيث اعتبرت هذه الأخيرة أقل كارثية من الأزمة المالية الحالية، لأنها كانت تعتبر أزمة إنتاج، إلا أننا الآن أمام أزمة بشكل مختلف تماماً. وعندما نعود إلى أزمة سنة 1929 نجد أن العالم الاقتصادي البريطاني "كينز"، قد اقترح آنذاك حل مشكلة البطالة والكساد بتدخل الدولة وتخفيض سعر الفائدة إلى حد الصفر، مما أدى إلى مشروع نيوديل عام 1933 و1935، اللذين قادا فيما بعد إلى نظام "بريتن وودز" الذي يحكم العالم إلى اليوم. ففتح معظم الآراء إلى أن الأزمة الحالية مجزورها العميقة هي أزمة هيكلية عميقة، محورها أنه يجب التخلي عن فكرة الاقتصاد الحر، مثلما صرح بذلك العديد من زعماء العالم الرأسمالي¹.

ثالثاً: تيار الجدل حول جذور وأسباب الأزمة الحالية

أجمعت معظم الآراء بأن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية بدأت في سوق الرهن العقاري للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تشكل هذه السوق جزءاً هاماً من القطاع التمويلي الأمريكي، ثم انتقلت هذه الأزمة، كالعدوى، إلى بقية القطاع من خلال شبكة معقدة من المشتقات المالية المترابطة والتي كان من الصعب تسعير درجة المخاطر فيها، مما أدى إلى غموض وعدم تأكد في اتخاذ القرارات وحسائر قدرت بمليارات الدولارات. تبع ذلك تداعي النظام الائتماني وسوق الأسهم، واعتقد أن انعدام الثقة في قدرة النظام الائتماني على العمل كان عاملاً مهماً¹. غير أن الجدل حول جذور وأسباب هذه الأزمة لا يزال قائماً لحد الآن، حيث عرفت الظاهرة موجة من الأبحاث تتميز باختلافات شديدة ومتطرفة في تفسير هذه الأزمة. فقد قام Anthony Faiola, Ellen Nakashima et Jill Drew ببحث خاص حول الأزمة الاقتصادية والمالية الحالية، توصلوا فيه إلى أن المشتقات المالية كانت سبباً في إحداث هذه الأزمة¹. وقد أشار الباحثون إلى أن كلا من الرئيس الأسبق للبنك الاحتياطي الفدرالي (Alan Greenspan)، وزير المالية (Robert Rubin) ورئيس المنظمة الفدرالية الأمريكية لتنظيم ومراقبة الأسواق المالية SEC (Arthur Levitt) كانوا قد عارضوا بشدة طريقة عمل المشتقات المالية. وتعتبر هذه الأخيرة إحدى العوامل التي ساهمت في تشديد الأزمة حسب الكاتب "جيرالد بي أودريسكول"، إذ رأى بأن عاملان اثنان على الأقل ساهما في تشديد الأزمة¹: أولاً، عدة أدوات مالية رُبطت بشكل أو بآخر بأسعار السكن وقيم الضمانات التي أعطيت الرهانات على أساسها. وأما العامل الثاني الذي ساهم في انهيار أسعار المساكن كان نتيجة لالتزام الحكومة الفيدرالية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، وقد وُضع الضغط على الدائنين، بترويج بيع المساكن إلى الجماعات ذات الدخل المتواضع وغير المؤهلة لتلقي قروض عادية. تلك السياسة كانت

مبنية على أساس الاعتقاد بأن هنالك جماعات من الناس كان بالإمكان أن تملك مساكن لها لولا وجود شكل من أشكال الانحياز الاقتصادي أو فشل في عوامل السوق. هذا الهدف الاجتماعي ورغبة الدائنين في كسب المزيد من الصفقات، اندجما في رهانات غير كافية في ضماناتها. ويرى الخبير الاقتصادي "محمد النوري" بأن: ¹ هناك ثلاثة أسباب شكلية ظاهرة، تخفي وراءها ثلاثة أسباب حقيقية جوهرية عميقة. فتمثل الأسباب الشكلية الظاهرية أساساً: في أزمة الرهن العقاري التي تعتبر الشرارة التي فجرت الأزمات التالية، وأزمة البورصات، ثم تبعها أزمة الثقة في النظام المصرفي. وتخفي هذه الأسباب الثلاثة الظاهرة وراءها ثلاثة أسباب عميقة وجوهرية: وهي أولاً أزمة اقتصاد السوق ¹؛ نظام الفائدة المتعامل به؛ وتحول الاقتصاد العالمي في ظل الرأسمالية المعولة من اقتصاد حقيقي إلى اقتصاد رمزي.

ويضيف الباحث في الاقتصاد الإسلامي "محمد عبد الحليم عمر" بأن: ¹ موضوع الرهن العقاري كان السبب الرئيسي للأزمة، لأن البنوك أهملت التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين وأغرهم بفائدة بسيطة في البداية، ثم تزايدت وتوسعت في منح القروض؛ مما أحدث طلباً متزايداً على العقارات، إلى أن تشبع السوق فانخفضت أسعار العقارات وعجز المقترضون عن السداد. كما يرى الباحث بأن عملية التوريق وم نتجته من تضخم لقيمة الديون وانتشار حملة السندات الدائنين وترتيب مديونيات متعددة على نفس العقار هو حجر الزاوية في حدوث الأزمة المالية.

يمكن القول بأن أزمة الرهن العقاري حتى وإن لم تكن السبب خلف أزمة من هذا القبيل، فإنها العامل الذي كان له تأثير كبير على النظام المالي، الذي يعد في الأصل محتلاً وهشاً بسبب:

- انتشار وتوسع عملية التوريق على نحو غير مبرر بما يقابله في الاقتصاد الحقيقي (تحويل أصول البنوك إلى الأسواق)؛
- إنشاء أصول تتميز بالتعقيد والغموض؛
- عدم قدرة هيئات ووكالات تقييم الجدارة الائتمانية على تقييم مخاطر الأصول؛
- تطبيق المعايير المحاسبية التي تعرف بـ « Fair value »؛
- عجز الهيئات المكلفة بالإشراف والتنظيم عن تصحيح الاختلالات.

يبدو أن هناك اتفاق بين معظم المحللين الاقتصاديين في الولايات المتحدة الأمريكية على أن التداعي الذي حصل في سوق العقار ربما ليس الفعالة، ولكنه متعلق بالتطورات التي حصلت في السوق المالي أو النظام المالي، إما بسبب الزيادة المستمرة في تدفق رؤوس الأموال من آسيا والدول المصدرة للنفط، أو بسبب سوء تقدير السياسة النقدية أو سوء تقدير سياسات العقار في الولايات المتحدة. يقودنا تضارب الآراء السابقة حول جذور وأسباب الأزمة المالية والاقتصادية الحالية إلى إمكانية وجود دور كبير للسياسة الاقتصادية الأمريكية في تشكيل هذه الأزمة. وفي هذا الصدد، نشير إلى نتائج دراستين هما: ¹ دراسة Liebowitz (2008) حول سياسة الحكومة الأمريكية في سوق العقار، ودراسة Taylor (2008) حول السياسة النقدية الأمريكية. أما Liebowitz فتوصل إلى أن المسألة ليست مسألة تحرير الأسواق، بل التدخل المباشر للحكومة الأمريكية في آلية السوق وتحديداً في سوق العقار وسن إجراءات الإقراض للبنوك الخاصة. بدلا من انتهاجها لسياسات محفزة على زيادة المداخل ورفع مستوى الإنتاجية والمستوى المعيشي للفئات التي تستهدف امتلاك عقارات. وأما Taylor فقد انطلق في تفسير تدهور النظام المالي الأمريكي من أن هذا الأخير لا يختلف عن وضعه السابق منذ مئات السنوات، حيث رأى بأن أزمة سوق العقار تعود إلى خطأ في السياسة النقدية. فقد عرفت السياسة النقدية الأمريكية تذبذبا وعدم استقرار وتغيرات مفاجئة بين فترة وأخرى ومنذ زمن طويل. ومن بين أهم هذه التغيرات، انتهاج سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 2000-2004، التي عرف فيها الاقتصاد الأمريكي انكماشاً بسبب أزمة الأسهم الإلكترونية. وإزالة هذا الانكماش، قام البنك الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض أسعار الفائدة. وتؤدي سياسة نقدية من هذا القبيل إلى إحداث ضغوط تضخمية عامة أو على الأقل في أسواق معينة، وقد نال سوق العقار الأمريكي نصيباً معتبراً من ذلك. وعليه، رأى Taylor أن مشكلة زيادة الطلب على العقار ثم انخفاضه وارتفاع الأسعار وهبوطها السريع قد تكون متعلقة أساساً بالسياسة النقدية.

لهذا، يعتقد الكثير بأن البنك الاحتياطي الفيدرالي قد ارتكب خطأ كبيراً في اعتماده لسياسة نقدية توسعية، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- أن الاقتصاد الأمريكي مختل هيكلية، وخاصة بعد تغيير نظام الصرف إلى التعويم سنة 1971 وفصل علاقة الدولار بالذهب، حيث عرف الميزان الجاري عجزاً مستمراً منذ ذلك الوقت؛

- أن الأزمة التي يواجهها هي أزمة رأس مال، وليست أزمة سيولة؛
- أن الأزمة التي حدثت في سوق العقارات مردها إلى ثلاثة عوامل أساسية هي: ¹ وجود اختلالات على مستوى الاقتصاد الكلي؛ وجود اختلالات وظيفية على مستوى الاقتصاد الجزئي وتطبيقات مالية عالية المخاطر.

لذلك، فإنه عند حدوث أزمة من هذا القبيل ، وفي مثل هذه الظروف والمعطيات، يتطلب الأمر تغيير جذري وحقيقي في السياسات الاقتصادية وليس الترفيع فيها كانتهاج سياسات مالية توسعية أو سياسات نقدية توسعية. وقد يتطلب الأمر إعادة هيكلة الاقتصاد. والواقع أنه لا بد من معرفة الوضع المستقبلي للاقتصاد انطلاقا من معطيات ماضية وحالية. وقد لا يكون المستقبل امتدادا للحاضر والماضي، نظرا لوجود متغيرات أخرى خارجية يصعب أو يتعذر التنبؤ بها.

خلاصة واستنتاجات

سمحت لنا الخطوات المعتمدة في هذا البحث بفهم طبيعة الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وتحديد موقعها من أهم الأزمات التي عرفها الاقتصاد العالمي من ذي قبل. فقد تبين أن الأزمة الحالية هي أزمة بأبعادها الثلاثة، فهي ذات بعد نقدي، يتجلى من خلال الانخفاض الملحوظ في قيمة الدولار الأمريكي. كما يتجلى البعد المالي من خلال أزمة السيولة المصرفية، أزمة الرهن العقاري، أزمة البورصات واضطراب الأسواق المالية، إضافة إلى البعد النقدي لها. بينما يتجلى البعد الاقتصادي لهذه الأزمة من خلال بعدها المالي، اختيار وإفلاس العديد من المؤسسات المالية والشركات، ارتفاع نسبة البطالة، الضغوط الاجتماعية، وسواد حالة الركود والتباطؤ في الاقتصاد. ومن خلال وجهات نظر الباحثين حول جذور وأسباب هذه الأزمة والعوامل التي ساعدت على انتشارها بهذا الشكل، تبين أن هناك عدة عناصر ساهمت، بشكل مباشر أو غير مباشر، في ذلك، وهي:

- نظام الصرف المعتمد؛ حيث مر الاقتصاد الأمريكي قبل سنة 1929 بأزمات مالية حدثت تحت نظام قاعدة الذهب، ولم يكن التحويل تلقائيا، بل تضمن بعض التدخل الحكومي، وبدأ هذا النظام يزول خلال الحرب العالمية الأولى. وتحوّلت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى نظام سعر الصرف الثابت (بريتون وودز)، واستمر إلى غاية 1972، وبعدها اعتمدت نظام الصرف العائم. ولقد كان لهذا النظام، كجزء من السياسة النقدية، في حدوث أزمات مالية واقتصادية، مردها إلى الآثار السلبية على قيمة العملة، مما أدى إلى أزمات مصرفية بسبب سحب رؤوس أموال المودعين.

- آلية عمل الأسواق المالية؛ إذ يعتقد الكثير بأن التطورات التي عرفتها الأسواق المالية، وخاصة ما يعرف اليوم بالمشترقات المالية، وكذا عمليات التوريق التي تميزت بها، كانت لها يد في إنشاء هذه أزمة مالية. يضاف إلى ذلك إشكالية عدم التماثل في المعلومات التي تتميز بها هذه الأسواق، فمع ندرة المعلومات وعدم توزعها بشكل متساوٍ يتوقع أن تنحرف الأسعار عن أساسيات السوق، أين تكون هذه الأسعار غير عاكسة لمستوى الطلب.

- دور الحكومة الأمريكية في النشاط الاقتصادي؛ ويتجلى ذلك من خلال التدخل الحكومي الأمريكي في إجراءات منح القروض العقارية، وهو ما اعتبره الكثير من المحللين الاقتصاديين سببا في حدوث اختلال في أساسيات السوق. هذه الأخيرة أدت بدورها إلى إعسار البنوك وانخفاض سيولتها.

- درجة إستقلالية البنك الاحتياطي الفدرالي ومصادقية السياسة النقدية؛ إذ نلمس ذلك من خلال تدخل الكونغرس الأمريكي في صياغة وتنفيذ السياسة النقدية، وهو ما يؤدي إلى التشكيك في مصداقية السياسة النقدية، خاصة بعدما اتضح أن التوسع النقدي كان أحد الأسباب الظاهرة الرئيسية في حدوث الأزمة بسبب تجاهل العديد من الجوانب في عملية منح الائتمان.

- درجة ومستوى الثقة في النظام التمويلي؛ إذ أن النظام المالي عموما والائتماني خاصة مبني على عنصر "الثقة"، ولذلك فإن ما حدث القطاع المالي والمصرفي الأمريكي قبيل الأزمة قد زعزع ثقة المستثمرين في النظام التمويلي، مما دفع بمعظمهم إلى سحب رؤوس أموالهم، وهو ما أحدث خللا مفاجئا في السيولة البنكية، مما أضعف القوة التنافسية للدولار أمام العملات الرئيسية الأخرى.

- النظام المحاسبي والرقابي والتنظيمي؛ حيث عانت الكثير من الدول التي تعرضت لأزمات، من ضعف نظام الرقابة وإجراءات المحاسبة، خصوصا فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات. والدليل على ذلك أن التنظيم والرقابة يأتيان دائما بعد حدوث الأزمة. فقد تبين أن البنوك الأمريكية كانت بعيدة عن معايير بازل للكفاءة المصرفية.

نعتقد أنه رغم تضارب الآراء حول جذور وأسباب الأزمة الحالية، إلا أن جميع الأسباب المذكورة سابقا تعد أسباب مؤسسة ومبررة. فقد لاحظنا أن الأسباب الظاهرة كانت درجة الاختلاف فيها ضعيفة، ويبقى الجدل قائما حول الأسباب الخلفية والحقيقية قائما إلى أمد طويل، ذلك أن هذه الأزمة فسحت المجال أمام الباحثين للإسهام بآرائهم من زوايا متعددة، خاصة وأن تكرار هذه الأزمات قد أثار حيرة واهتمام الكثير من الفئات (باحثين، هيئات ومنظمات دولية...). ونعتقد أن النظرية الاقتصادية عاجزة حاليا عن تفسير هذه الأزمة بمخاديفها، ويمكن تفسير هذا العجز في النظرية بعدم التوافق بين سرعة التطور في النظرية ذاتها وسرعة التحول والتطور في القواعد التي تحكم الاقتصاد العالمي.

الهوامش والإحالات:

- ¹ قدي عبد المجيد، "الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 46/2009، لبنان 2009.
- ¹ Fredric Mishkan, "Financial Policies and the Prevention of Financial Crises in Emeging Market Countries" A Paper of the NBER Conference, Economics of Financial Crises in Emerging Market Countries, Woonstock, Vermont, Oct 19 – 21 2000.
- ¹ Robert Boyer, Mario Dehove et Dominique Plihon (2004), «Les crises financières», Rapport du Conseil d'Analyse Économique, Paris, 2004, PP13-15.
- 1 قدي عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص9.
- 1 عبد النبي إسماعيل الطوخي، "التنبؤ المبكر بالأزمات باستخدام المؤشرات المالية القاندة"، موقع أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: <http://www.kantakji.com/fiqh/Manage.htm>
- 1 عبد النبي إسماعيل الطوخي، نقلا عن: Patric T. Downes, David Martson and Inci Otker, "Mapping Financial Sector Vulnerability in non-Crisis Country" IMF Discussion Paper, 1999.
- 1 قدي عبد المجيد، مرجع سابق الذكر، ص9.
- 1 Carlos – Deiaz Alejandro (1985), " Good – Bye Financial Repression , Hello Financial Crashes" Journal of Development Economics, 19, 9, pp 1-24.
- 1 وشاح رزاق (2009)، "الأزمة الحالية" سلسلة أوراق عمل، موقع المعهد العربي للتخطيط، <http://ifile.it/3y48dnf/wps0903.pdf>.
- 1 سبب تأسيس البنك الاحتياطي الفيدرالي هو الأزمة المصرفية التي حدثت سنة 1907، حيث طالب فئة من المودعين الأمريكيين بسحب أموالهم من البنوك، إلا أن هذه الأخيرة رفضت ذلك. وعليه، أعطي الاحتياطي البنك الفيدرالي صلاحيات كبيرة جدا لتوفير السيولة النقدية للاقتصاد الأمريكي.
- 1 ناجي التوني، مرجع سبق ذكره.
- 1 هيثم فارس، "الأزمة المالية العالمية .. الأسباب والتداعيات"، تقرير معد، موقع قناة الجزيرة <http://www.aljazeera.net/NR/exeres>
- 1 لفافلاس رابع أكبر بنك أمريكي وهو ليمان براندرز Leman Brothers.
- 1 من بينها دول الخليج العربي وروسيا وكوريا الجنوبية.
- 1 وشاح رزاق، مرجع سابق الذكر، ص8.
- ¹ Liebowitz, S., 2008, Anatomy of Train Wreck, Causes of the Mortgage Meltdown, The Independent Institute Policy Report.
- 1 وشاح رزاق، مرجع سابق، ص14.
- 1 محمد النوري، " (2008)، "الأزمة المالية أسقطت نظرية ألوهية السوق"، حوار مع إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net>
- 1 وشاح رزاق، مرجع سابق، ص5.
- ¹ Anthony Faiola, Ellen Nakashima and Jill Drew (2008), « What Went Wrong » dans *The Washington Post*, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2008/10/14/AR2008101403343.html>
- 1 جيرالديني. أوديسكول (2008)، " ألقوا اللوم على الاحتياطي الفيدرالي"، موقع منبر الحرية <http://www.minbaralhurriyya.org>
- 1 محمد النوري، مرجع سابق الذكر، [بتصرف].
- 1 أي أزمة مقولة "دعه يعمل دعه يمر" التي أوكلت لألية اليد الخفية إدارة النشاط الاقتصادي وتخصيص الموارد وتوزيع الثروات، باعتبار اليد خفية هي التي تنظم كل شيء بعيدا عن تدخل الدولة. فهذه المقولة أصبحت اليوم محل شكوك مثارة حول أهمية الفكرة وجدواها
- 1 محمد عبد الحليم عمر (2008)، "الأزمة الاقتصادية ... حوار مع فقيه اقتصادي"، موقع إسلام أون لاين: <http://www.islamonline.net>
- 1 وشاح رزاق، مرجع سابق الذكر.
- ¹ Patrick Artusd et autres (2008) « La crise des subprimes », rapport réalisé en PAO au Conseil d'Analyse Économique, Paris.

اختبار كفاءة بورصة الدار البيضاء على المستوى الضعيف في ظل الأزمة المالية العالمية
 دراسة قياسية خلال الفترة 2007/10-2010/02
 أ.د محمد بن بوزيان- جامعة تلمسان
 أ.علي بن الضب- المركز الجامعي لعين تموشنت

ملخص الدراسة:

شهد العالم العديد من الأزمات المالية ، و الاقتصادية المتعاقبة بداية من أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 إلى الأزمة المالية الراهنة مجل هذه الأزمات كانت في مستهلها بورصية، و سرعان ما تحولت إلى اقتصادية، و يمكن إرجاع سبب الأزمة المالية إلى عدم كفاءة الأسواق المالية من حيث تخصيص الموارد ، بسبب غياب الشفافية؛ و عدم الإفصاح عن المعلومات للمستثمرين، ليقتى التساؤل مطروحا حول كفاءة الأسواق المالية الناشئة (بورصة الدار البيضاء) باعتبارها طرفا متضررا نتيجة لهزات مالية أصرابت الأسواق المالية المتقدمة و ذلك تحت إشكالية ما مدى كفاءة بورصة الدار البيضاء عند المستوى الضعيف في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة؟ فالهدف الأساسي من هذه الورقة هو دراسة سلوك مؤشر أسعار بورصة ال دار البيضاء من أجل اختبار الكفاءة ع لى المستوى الضعيف، حيث طبقت هذه الدراسة اختبار PP(1988) للجزر والحدوي بالإضافة إلى الاختبارات التقليدية. خلصت الدراسة إلى أن هناك جذر وحدوي بسلسلة مؤشر بورصة الدار البيضاء و المروددية تتبع المشي العشوائي، ومنه يمكن القول أن السوق كفاء عند المستوى الضعيف.

الكلمات الدالة: الكفاءة عند المستوى الضعيف، اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية، بورصة الدار البيضاء.

I. الهقدمة العامة

شهد العالم العديد من الأزمات المالية و الاقتصادية المتعاقبة بداية من أزمة الكساد العظيم لسنة 1929 إلى الأزمة المالية الراهنة لسنة 2009. مجل هذه الأزمات كانت في مستهلها بورصية و مالية و سرعان ما تحولت إلى اقتصادية، و يمكن إرجاع سبب الأزمة إلى عدم كفاءة الأسواق المالية من حيث تخصيص الموارد بسبب غياب الشفافية، و عدم الإفصاح عن المعلومات للمستثمرين. في ظل عومة الأسواق المالية ، و تكاملها أصبحت العدوى أكثر انتقالا بين الأسواق المالية فاقترادات الدول الناشئة لم تكن في منأى عن هذه الأزمات ، بل كانت الأكثر تضررا بسبب هشاشة اقتصاد ياتها، و ضعف أنظمتها المالية مما ينعكس على كفاءة أسواقها المالية مقارنة بالدول المتقدمة.

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى كفاءة أحد الأسواق المالية العربية ، و المتمثلة في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة عند المستوى الضعيف، و ذلك استنادا إلى جملة من الاختبارات القياسية المعتمدة على تحليل السلاسل الزمنية و دراسة الاستقرارية و السير العشوائي. حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أقسام رئيسية بالإضافة إلى المقدمة و التوصيات و الاستنتاجات ففي القسم الأول قدمنا الإطار العام للدراسة، و في القسم الثاني ناقشنا ماهية الكفاءة و أهم الاختبارات المعتمدة لاختبار فرضية السير العشوائي، أما القسم الثالث فقد خصص للدراسة التطبيقية ببورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة.

1. إشكالية الدراسة:

في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، يلقى التساؤل مطروحا حول كفاءة الأسواق المالية الناشئة ، باعتبارها طرفا متضررا بنسبة كبيرة نتيجة لهزات مالية أصرابت الأسواق المالية المتقدمة، و ذلك تحت الإشكالية الرئيسية التالية:

○ ما مدى كفاءة بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة عند المستوى الضعيف في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية ثلاث إشكاليات فرعية و هي:

- ✓ ما هي الأدوات القياسية المستخدمة للاختبار فرضية المشي العشوائي؟
- ✓ هل أسعار الأسهم في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة تسير عشوائيا؟

- ✓ هل سلسلة أسعار الأسهم في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة بما جذر وحدوي؟
- ✓ هل سلسلة المردودية لمؤشر بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة تتوزع طبيعياً؟
- 2. فرضيات الدراسة :** تم الاعتماد على أربع فرضيات أساسية للإجابة على إشكالية الدراسة في هذا البحث، و هي:
- ✓ تعتبر بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة سوقاً كفاً عند المستوى الضعيف في ظل نماذج دراسة الاستقرار؛
- ✓ تسير أسعار الأسهم في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة عشوائياً؛
- ✓ يوجد بسلسلة أسعار الأسهم في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة جذر وحدوي؛
- ✓ سلسلة المردودية لمؤشر بورصة الدار البيضاء تتوزع بشكل غير طبيعي؛
- 3. أهمية الدراسة :** يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة، وذلك لعدة اعتبارات موضوعية يمكن حصرها في النقاط التالية:
- ✓ يعالج الموضوع أحد أهم المواضيع الراهنة كون الكفاءة هي الشرط الرئيس لتفادي الأزمات؛
- ✓ الاهتمام بالأسواق المالية، و ما لها من أهمية في التنمية لاسيما في الدول النامية، خاصة دور تخفيض تكلفة التمويل¹؛
- ✓ تعتمد هذه الدراسة على أحد النماذج القياسية الهامة في النظرية المالية، و المتمثلة في تحليل السلاسل الزمنية حيث تستخدم هذه النماذج بكثرة على مستوى الأسواق المالية؛
- ✓ الاهتمام بأحد مقاصد الشريعة، و هو حفظ المال؛
- ✓ تسليط الضوء على أحد أهم الأسواق المالية النشطة في المغرب العربي و أقدمها¹.
- 4. أهداف الدراسة :** تهدف هذه الدراسة إلى جملة من الأهداف، و التي يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:
- ✓ إبراز أثر الأزمة المالية الراهنة على أسعار أسهم بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة؛
- ✓ اختبار كفاءة بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة عند المستوى الضعيف؛
- ✓ إبراز بعض الأدوات القياسية المعتمدة لاختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف؛
- ✓ اختبار طبيعة توزيع المردودية في بورصة الدار البيضاء للأوراق المالية؛
- ✓ تحليل تشتت، و مخاطرة الأسواق المالية العربية (الدار البيضاء) في ظل الأزمة المالية؛
- 5. حدود الدراسة :** تتمثل الحدود الزمنية لدراسة كفاءة بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة على المستوى الضعيف في الأسعار اليومية لأسهم الشركات المدرجة، و المعبر عنها بمؤشر السوق (سعر الإقفال) خلال الفترة الممتدة ما بين خلال الفترة الممتدة ما بين 2007/10/15 - 2010/02/12 أي حوالي 578 مشاهدة يومية، و تم تقسيم هذه الفترة على فترتين؛ الأولى قبل الأزمة منذ 2007/10/15 - 2008/09/15 حوالي 229 مشاهدة، و الثانية بعد الأزمة منذ 2008/09/15 - 2010/02/12، و تضم 347 مشاهدة يومية، حيث يرى الباحث أنها فترة كافية لاختبار الفرضيات في ظل القيود المفروضة.
- تتمثل الحدود المكانية في بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة لدولة المغرب، و التي تعتبر من بين أهم الأسواق المالية العربية و أقدمها، حيث تم إنشاؤها منذ سنة 1929، و تعتبر بورصة ناشطة إذا ما لاحظنا الرسملة، و حجم التداول، و عدد الشركات، و وجود التنظيم، و الاستعمال المكثف لوسائل الاتصال الحديثة، و غيرها من المعايير .
- 6. منهج الدراسة و الأدوات المستخدمة فيها :** لقد تم انتهاج المنهج الوصفي التحليلي لدراسة كفاءة بورصة الدار البيضاء للأوراق المالية عند المستوى الضعيف، فبعد أن تم جمع المعطيات المنشورة بالموقع الإلكتروني لبورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة¹، و بعض المواقع الأخرى ذات الصلة بالموضوع كموقع صندوق النقد العربي، و موقع بورصة باريس، و تمت معالجة هذه المعطيات بالاعتماد على البرنامج الإحصائي EViews لتقدير النماذج الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية، و دراسة الاستقرار بالاعتماد على اختبار كل من AC (1979)، ADF (1981)، PP (1988)، و اختبار المعنوية الإحصائية اعتمدنا على قانون التوزيع الطبيعي، و توزيع كاي تربيع، كما تم اعتماد اختبار كل من ARCH-LM, White لدراسة الارتباط الذاتي.
- 7. مرجعية الدراسة :** تناولت العديد من الدراسات اختبار فرضيات الكفاءة و السير العشوائي، لكن جل هذه الدراسات كانت على مستوى الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان، لكن على مستوى الدول العربية هي قليلة، و حتى إن وجدت فهي تعتمد على اختبارات تقليدية، و من بين الدراسات على مستوى المنطقة العربية نعرض :

1-7 دراسة وائل إبراهيم الراشد¹ 2002 : تمت هذه الدراسة ببورصة الكويت خلال الفترة 2000-2002 ، و اختبرت الكفاءة عند المستوى الضعيف بالاعتماد على اختبار كل من DF, ADF و اختبار التمهيد الآسي، و ذلك على مستوى القطاعات ، و توصلت إلى أن الأسعار تسير عشوائيا و أن السوق كفاء عند المستوى الضعيف.

2-7 دراسة¹ Abraham, A., J. Fazal and A. Sulaiman (2002) تمت هذه الدراسات على مستوى بورصة الدار البيضاء و السعودية و البحرين، و توصلت إلى عدم رفض فرضية المشي العشوائي في بورصة البحرين و السعودية، في حين تم رفض فرضية المشي العشوائي فيبورصة الدار البيضاء، مما يعني أنه غير كفاء عند المستوى الضعيف.

3-7 دراسة¹ Squalli, Jay (2005) اختبرت هذه الدراسة الكفاءة عند المستوى الضعيف على مستوى القطاعات في سوق دبي المالي و بورصة أبو ظبي و الإمارات العربية المتحدة باستعمال مشاهدات يومية خلال الفترة 2000-2005 و تم رفض فرضية المشي العشوائي في كل القطاعات بالإمارات العربية المتحدة عدا القطاع المصرفي و قطاع التأمين.

4-7 دراسة¹ Hazem Marashdeh , Min B. Shrestha(2008) اختبرت هذه الدراسة فرضية المشي العشوائي لمؤشر بورصة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2003/08/31-2008/04/13 حوالي 1289 مشاهدة يومية، و خلصت إلى أن هناك جذر وحدوي بالسلسلة و السلسلة تسير عشوائيا مما يعني أن السوق كفاء عند المستوى الضعيف.

II. الإطار النظري للدراسة : ماهية الكفاءة و اختبارات المشي العشوائي

يلاحظ المتبع لأسعار الأسهم و السندات أن هناك تذبذبات يومية بل من لحظة لأخرى في هذه الأسعار، ليقبى الإجماع أو التساؤل المطروح حول السبب من وراء هذه التذبذبات؟ يعود سبب هذا التذبذب إلى أن المتعاملين ، و المستثمرين يقومون بإعادة التقييم في السوق المالية للأوراق المالية¹ على أساس معلومات واردة للسوق سواء كانت تفاعلية أو تشاؤمية، مما يعني أن المعلومات هي أساس اتخاذ القرارات المالية حيث تركز في هذه النقطة على العلاقة بين تدفق المعلومات، و أسعار الأوراق المالية.

1- ركائز كفاءة الأسواق المالية : تدور نظرية الكفاءة المعلوماتية حسب مؤسسها Fama1970 حول مدى تأثير المعلومات ، و انعكاسها على سعر الورقة المالية، وكذا دراسة سلوك المستثمر تجاه كل معلومة جديدة واردة للسوق، فوفقاً لمفهوم الكفاءة يتوقع أن تستجيب أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية، وعلى وجه السرعة لكل معلومة جديدة ترد إلى المتعاملين فيه يكون من شأنها تغيير نظرتهم في المؤسسة المصدرة للسهم، حيث تنتج أسعار الأسهم صعوداً أو هبوطاً وذلك تبعاً لطبيعة الأنباء إذا كانت سارة أو غير سارة¹.

السوق الكفاء هي التي تتكيف أولاً بأول لكل معلومة يتم نشرها في السوق ، مما ينعكس في النهاية على أسعار الأوراق المالية، و ذلك في ظل مجموعة من المقومات¹ ، و التي يمكن اعتبارها ركائز للكفاءة و هي :

1-1 السوق : يعتبر الركيزة الرئيسة من حيث آلية، و ميكانيكية العمل داخل السوق، و الأجهزة المادية و البشرية التي تعمل فيه، ؛

2-1 المستثمرون (المتعاملون): الأشخاص المتعاملون في السوق المالية حيث يفترض أن يكونوا جميعا على درجة واحدة من الفهم و الاستفادة من المعلومات المنشورة أو الواردة للسوق و قدرتهم على استيعابها؛

3-1 المعلومات: تمثل المعلومات الحجر الأساس في الحكم على كفاءة السوق المالي المعلوماتية أو عدمها؛

بعدها تم تعريف نظرية الكفاءة و تحديد ركائزها ، نحاول عرض فرضيات السوق الكفاء ، يعتمد معظم المستثمرون في اتخاذ قراراتهم على التوقعات و الاحتمالات لذلك تكاد تكون السوق مصنع للإسقاطات المستقبلية ، و هذا لا يعني رجاحة التنجيم عن العقلانية بل العكس¹، حيث تثير فرضية السوق الكفاء الكثير من الجدل في صفوف المفكرين الماليين ، و الذي يرى البعض منهم أن الشرط الرئيسي لتحقيق الكفاءة هو اعتقاد الأفراد بعدم كفاءة السوق¹، أما عن الفرضيات الشائعة للسوق الكفاء فهي أربعة و هي :

2- فرضيات السوق الكفاء

- المعلومات متاحة، و الحصول عليها سهل و دون تكلفة، حيث يكون هناك تجانس في توقعات المستثمرين نتيجة لتجانس معلوماتهم؛
- انعدام القيود على التعاملات و تكاليفها (ضرائب، كميات محددة، ... إلخ)؛
- العدد الكبير من المستثمرين، بحيث لا يؤثر تصرف واحد منهم على الأسعار؛
- رشادة المتعاملين أي أن كل منهم يهدف إلى تعظيم دالة منفعتهم؛

إن المتمتعين في هذه الفرضيات يجدها صعبة التحقيق دفعة واحدة إن لم نقل شبه مستحيلة التحقق؛ ففي الواقع التطبيقي توجد تكاليف للصفقات، معلومات مميزة، و ضرائب، لذلك يمكن القول بأن هذه الفرضيات تكون في السوق التامة أو الكاملة " Perfectly Efficient Market" والتي تبقى نظرية، حيث في توحيد في الواقع كفاءة اقتصادية أي كفاءة غير كاملة "Economically Efficient Market".

يتوقع في ظل الكفاءة الاقتصادية للسوق أن يمضي بعض الوقت منذ وصول المعلومات إلى السوق حتى تبدو آثارها على أسعار الأسهم، مما يعني أن القيمة السوقية للسهم قد تبقى أعلى أو أقل من قيمته الحقيقية لفترة من الوقت على الأقل¹، ولكن بسبب تكلفة المعلومات والضرائب وغيرها من تكاليف الاستثمار لن يكون الفارق بين القيمتين كبير¹ إلى درجة أن يحقق المستثمر من ورائها أرباحاً غير عادية على المدى الطويل.

4- أنواع الكفاءة : يوجد للكفاءة نوعان كفاءة داخلية (التسعير) وكفاءة خارجية (التشغيل) .

4-1 الكفاءة الداخلية:

تسمى كذلك بكفاءة التسعير و هي أنّ أسعار الأوراق المالية تعكس جميع المعلومات المتاحة، و أن السوق كفاء من منظور تسعيري لو أن جميع المعلومات متاحة لجميع المستثمرين أو المتعاملين يصعب على كل واحد منهم أن ينفرد بمعلومات خاصة ليحقق من ورائها أرباح غير عادية على حساب الآخرين¹، هذه الأرباح صعبة المنال على مستوى هذا النوع، إلا أنّها أمر غير مستحيل، فقد يحقق مستثمر عدم الخبرة أو كسول لخسائر فادحة نظراً لدخوله إلى السوق دون تحليل للمعلومات المتاحة؛ غير أن هذا لا يرجع إلى نقص كفاءة السوق بل إلى جهل، و كسل المستثمر أو المتعامل ذاته، أو يستطيع عدد من المستثمرين استخدام وسائلهم الخاصة في الحصول على المعلومات "Inside Information" قبل غيرهم و استخدامها للمضاربة، لكن هذه العملية من طرف فئة محدودة و لفترة معدودة؛ يؤدي سلوك بعض المستثمرين إلى تحقيق أرباح غير عادية كون بعض المتعاملين يشتري هذه الأسهم على أساس ما حققته سابقاً¹، و ليس على أساس القيمة الحقيقية؛ يؤدي ارتفاع الطلب على هذه الأوراق إلى ارتفاع مؤقت في أسعارها ثم البيع بالسعر السابق و هو ما يعرف بظاهرة الارتداد¹ "Reversion".

4-2 الكفاءة الخارجية :

يقصد بها كذلك الكفاءة التشغيلية، حيث تقيس قدرة السوق على أداء وظائفه التشغيلية بأقل تكلفة للمعاملات أو للصفقات، بحيث يكون السوق مفتوح أمام جميع المتعاملين مع حرية الدخول، و الخروج من و إلى السوق المالي، حيث يرى بعض الباحثين¹ أن سوق مصر المالي غير كفاء من الناحية التشغيلية؛ بسبب وجود تكلفة مرتفعة للمعاملات تتمثل في مصاريف الإصدار، عمولة السمسار...، و كلها يتحملها المستثمر، لذا فإن صغار المتعاملين تحول تكلفة المعاملات دونهم¹، و دون التعامل في البورصة كما يمكن تعريف الكفاءة التشغيلية على أنّها قدرة السوق على خلق التوازن بين قوى العرض و الطلب دون أن يتكبّد المتعاملين فيه تكلفة عالية للسمسة، و دون أن يتاح للتجار و المتخصصين (صنّاع السوق) فرصة لتحقيق هامش ربح مغال فيه¹.

يتطلب وجود كفاءة خارجية أو كفاءة تسعير أولاً وجود كفاءة داخلية أو كفاءة تشغيلية، لكي يعكس سعر الورقة المالية المعلومات المتاحة ينبغي أن تكون تكلفة المعاملات عند حدها الأدنى بما يشجعهم على للحصول على معلومات جديدة و تحليلها مهما كان تأثيرها، و بالطبع لو كانت تكلفة المعاملات مرتفعة يكون العائد من وراء البحث عن المعلومات الجديدة ضئيل جداً، و لا يكفي لتغطية تلك التكاليف¹. لتحقيق شرطي التخصيص الأمثل للموارد من ناحية آلية عمل السوق لابد من توفر نوعين من الكفاءة، و هما الكفاءة التسعيرية و الكفاءة التشغيلية، كما يجب أن لا ننسى أنّ للمحللين الماليين دور فعال في التخصيص الأمثل للموارد بحيث يكون السوق كفاء كلما اعتقد المتعاملون أنه ليس كفاء، و ذلك عن طريق البحث عن الأنشطة و القطاعات ذات المردودية الأعلى، و ذلك باستخدام أسلوبين في التحليل و هما التحليل الأساسي و التحليل الفني؛

5- مستويات الكفاءة: يوجد ثلاث مستويات للكفاءة، تبعاً للمعلومات و إمكانية تحقيق أرباح غير عادية، و هي:

5-1 الشكل القوي للكفاءة : يرى Fama مؤسس نظرية الكفاءة المعلوماتية أنه حسب هذا الشكل فإن سعر الورقة المالية في السوق يعكس جميع المعلومات التاريخية، الحالية، المستقبلية، الخاصة "المميزة"، و العامة، هذان النوعان الأخيران يُفترض أنّهما غير موجودتان، لكن Fama يرى أن حتى وجودهما عند هذا المستوى لا يجدي نفعاً؛ و أن مستخدميها لا يستطيعون العمل على فروقات الأسعار.

2-5 الشكل شبه القوي للكفاءة :

حسب هذا النوع سعر الورقة المالية يعكس المعلومات التاريخية والحالية فقط، وهذه المعلومات يتم الحصول عليها من التقارير المالية، والصحف المالية، ومؤشرات الأسعار الصادرة عن البورصة التي تكون متاحة للجميع وبدون تكلفة أو بتكلفة جد منخفضة؛ يستخدم المستثمرون أو المتعاملون في السوق المالي ما أتيح لهم من معلومات تاريخية وحالية للتقويم ولا يوجد منهم من يستطيع تحقيق أرباح غير عادية¹.

إذا اتصف السوق بهذا المستوى فإن المحلل المالي الذي يحاول تفسير التسعير غير العادل للسهم باستخدام القوائم المالية، هو مضيع للوقت لأن المعلومات المنشورة منعكسة في السعر الحالي للسهم.

3 5 الشكل الضعيف :

يمكن القول عن سوق مالي ما أنه ذو مستوى كفاءة أدنى أو ذو شكل ضعيف، إذا كانت الأسعار السوقية تعكس المعلومات التاريخية فقط، وأنه في ظل هذا الوضع لا يمكن للمتعاملين تحقيق أرباح غير عادية بالاعتماد على المعلومات التاريخية فقط، وتعرف هذه الصيغة بنظرية السير العشوائي حيث أن المعلومات التاريخية لا تمكن من معرفة الأسعار مستقبلا، أي الأسعار المستقبلية مستقلة تماما عن الأسعار الماضية، والهدف في هذه الدراسة هو اختبار مدى عشوائية الأسعار، واختبار الكفاءة عند هذا المستوى، حيث هناك مجموعة من الاختبارات الإحصائية، والتي سنتطرق لها في النقطة الموالية؛

3- عرض لبعض الاختبارات المعتمدة لدراسة الاستقرار

يتم استخدام تقنية تحليل السلاسل الزمنية وخصيصا دراسة الاستقرار لاختبار الكفاءة عند المستوى الضعيف، وتتطلب هذه العملية مجموعة من الاختبارات نذكر منها :

2-3 اختبار Dickey Fuller Augmentes (1981) ADF

يقوم اختبار ADF على اختبار المعنوية الإحصائية لمقدرة النماذج التالية المحسوبة بطريقة المربعات الصغرى العادية، وهي :

$$M(4): \nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + \varepsilon_t, \dots (06) \quad \checkmark \text{ نموذج الانحدار الذاتي AR(P) من الدرجة P}$$

$$M(5): \nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t, \dots (07) \quad \checkmark \text{ نموذج AR(P) مع وجود الثابت}$$

$$M(5): \nabla Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^p \phi_j \nabla Y_{t-j+1} + bt + c + \varepsilon_t, \dots (08) \quad \checkmark \text{ نموذج AR(P) مع الثابت، والاتجاه العام}$$

يتطلب هذا الاختبار الجدول الإحصائي لـ Mackinnon¹، كما أن درجة التأخير يتم تحديدها بالاعتماد على إحصائية AKAIKE أو إحصائية SCHARZ، ويتم اختبار المعنوية الإحصائية للمقدرة الأولى ϕ_1 في كل نموذج¹،

3-3 اختبار Phillips et Perron (1988) PP

يقوم هذا الاختبار على التصحيح غير المعلمي Non paramétrique لإحصائيات DF، وذلك من أجل تجاوز مشكل الارتباط الذاتي بين الخطأ العشوائية، مع الأخذ في الحسبان إلغاء التحيزات الناجمة عن المميزات الخاصة بالتذبذبات العشوائية، ويتم إجراء هذا الاختبار عبر أربع مراحل¹ هي:

- تقدير معلمات النماذج الثلاثة M(1), M(2), M(3) لاختبار DF،

- حساب التباين قصير الأجل، وهو عبارة عن المتوسط الحسابي للأخطاء العشوائية (البواقي) $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n \varepsilon_i^2, \dots (09)$

- حساب المعامل التصحيحي Un facteur correctif؛ أو ما يسمى بالتباين طويل الأجل بالعلاقة التالية :

$$S_r^2 = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{l+1}) \frac{1}{N} \sum_{i=1}^n \hat{\varepsilon}_i \hat{\varepsilon}_{i-1}, \dots (10)$$

قبل ذلك لا بد من تحديد عدد التأخيرات L، والذي يمكن حسابه بالعلاقة التالية : $l \approx 4(N/100)^{2/9}$

- حساب إحصائية PP وذلك استنادا للعلاقة التالية : $t_{\phi_i^*} = \sqrt{k} \cdot \frac{\phi_i^*}{\sigma^{\wedge 2}_{\phi_i^*}} + \frac{N(k-1)\sigma^{\wedge 2}_{\phi_i^*}}{\sqrt{k}} \dots (11)$

حيث : $k = \frac{\sigma^{\wedge 2}_{\phi_i^*}}{S_r^2}$ ؛ والتي تصبح مساوية للواحد في حالة إذا ما كانت الأخطاء تشويش أبيض .

بعد حساب إحصائية PP تتم مقارنتها مع القيمة الحرجة المستخرجة من جدول¹ Mackinnon، و القرار لا يختلف عن سابقه.

III. الدراسة التطبيقية : اختبار كفاءة بورصة الدار البيضاء على المستوى الضعيف

نحاول في هذا القسم اختبار مدى كفاءة بورصة الدار البيضاء بالمغرب، عند المستوى الضعيف و ذلك من خلال دراسة سلوك الأسعار اليومية لأسهم الشركات المدرجة ؛ و المعبر عنها بمؤشر السوق (MASI سعر الإقفال المعدل)، و كذلك مردودية مؤشر الأسهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2007/10/15 - 2010/02/12 أي حوالي 578 مشاهدة يومية، و تم تقسيم هذه الفترة على فترتين؛ الأولى قبل الأزمة منذ 2007/10/15 - 2008/09/15 حوالي 229 مشاهدة، و الثانية بعد الأزمة منذ 2008/09/15 - 2010/02/12، و تضم 347 مشاهدة حيث تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى تحقق فرضية السير العشوائي لأسعار الأسهم، و مردوديتها، حيث تم حساب هذه الأخيرة كما يلي:

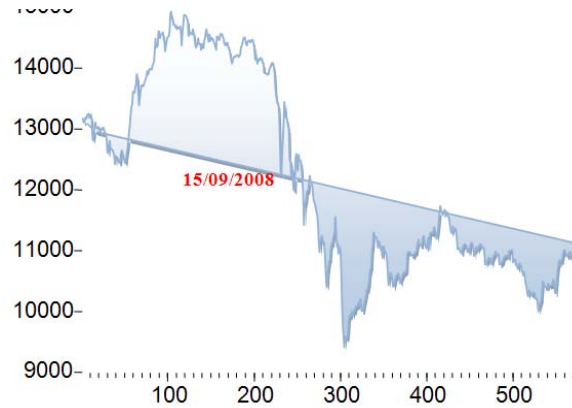
$$R_t = \log\left(\frac{P_t}{P_{t-1}}\right) * 100 \dots \dots (01)$$

حيث: R_t : مردودية مؤشر السوق في الفترة t؛ P_t : مؤشر السوق المالي للفترة t بسعر الإغلاق المعدل (MASI بالدار البيضاء، CAC40 باريس)؛ \log : اللوغاريتم النيبيري ذو الأساس (e=2.71.....)

1- عرض تطور مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال الفترة 2007/10/15 - 2010/02/12

نعرض هنا تطور مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال الفترة المدروسة، و هو ما يبرزه الشكل التالي:

الشكل (01): تطور مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال الفترة 2010/02/12 - 2007/10/15



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة، و البرنامج الإحصائي EViews 04.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر بورصة الدار البيضاء في نه ور مستمر من بعد الأزمة المالية (تاريخ 2008/09/15)؛ مما يدل ميدئيا عن وجود اتجاه عام للسلسلة، تفضيز الفترة المدروسة بتشتت كبير، حيث المؤشر كان في حالة نمو، و سرعان ما عرف هبوط حر. نعرض الجدول التالي لإبراز الإحصائيات الوصفية لمؤشر الدار البيضاء مقارنة بمؤشر بورصة باريس، و هو كما يلي:

الجدول (01) الإحصائيات الوصفية للمؤشر MASI قبل و بعد الأزمة مقارنة بمؤشر بورصة باريس CAC40 خلال فترة الدراسة

	قبل الأزمة		بعد الأزمة		كامل الفترة	
	CAC40	MASI	CAC40	MASI	CAC40	MASI
Mean	4936.521	13920.03	3396.274	10991.13	4009.549	12148.84
Median	4874.270	14166.50	3326.140	10949.00	3821.790	11383.00
Maximum	5847.950	14925.00	4324.870	13441.00	5847.950	14925.00
Minimum	4061.150	12414.00	2519.290	9405.000	2519.290	9405.000

Std. Dev.	475.9745	702.9894	391.1987	670.3082	865.0845	1586.730
Skewness	0.319147	0.759425	0.037163	0.924822	0.418243	0.356104
Kurtosis	1.969043	2.259138	2.115537	4.657916	2.077531	1.594438
Jarque-Bera	13.96776	27.12993	11.39027	89.20596	37.28042	59.69169
Probability	0.000927	0.000001	0.003362	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	<u>228</u>	<u>228</u>	<u>347</u>	<u>347</u>	<u>577</u>	<u>577</u>

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة، و البرنامج الإحصائي EViews 04.

يبدو من الجدول أعلاه، أن كلا المؤشرين في تراجع على المتوسط، و ذلك إذا ما نظرنا إلى مقاييس النزعة المركزية ممثلة في الوسط الحسابي (Mean) و الوسيط (Median)، فقبل الأزمة بلغ متوسط مؤشر بورصة الدار البيضاء 13920.03 ليتراجع بعد الأزمة إلى 10991.13، و كذلك مؤشر بورصة باريس في تراجع خلال نفس الفترة.

تتميز بورصة الدار البيضاء بمخاطر أكبر من بورصة باريس، و هو ما يعبر عنه الانحراف المعياري (Std.Dev) الذي كان أكبر خلال الفترات الثلاث في الدار البيضاء مقارنة ببورصة باريس، و هذا بطبيعة الحال في الأسواق المالية الناشئة تكون أسعار الأسهم ذات تذبذب أكبر، و يعود هذا التذبذب إلى عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي في الدول النامية.

يلتوي شكل التوزيع الإحصائي للمؤشر MASI قبل الأزمة نحو اليسار، على عكس ذلك بالنسبة للمؤشر CAC40 الذي يلتوي نحو اليمين حسب إحصائية (Skewness)، أما بعد الأزمة، و خلال كامل الفترة فنلاحظ أن هناك التواء نحو اليمين لكلا المؤشرين نوعا ما.

يتصف شكل التوزيع الإحصائي لكلا المؤشرين بأنه مدبب (Leptokurtic) للمؤشرين في كل الفترات، ماعدا فترة ما بعد الأزمة للمؤشر MASI، و الذي كان به تفرطح زائد (Platykurtic). نستنتج مما سبق أن شكل التوزيع غير متناظر و لا يتبع التوزيع الطبيعي و هو ما تثبته كذلك إحصائية (Jarque-Bera)، و التي لم يتجاوز احتمالها الخمسة في المائة 5%.

الجدول (02) الإحصائيات الوصفية لمردودية MASI قبل و بعد الأزمة مقارنة بمؤشر بورصة باريس CAC40

	قبل الأزمة		بعد الأزمة		كامل الفترة	
	RCAC40	RMASI	RCAC40	RMASI	RCAC40	RMASI
Mean	-0.127730	0.003316	-0.025206	-0.044443	-	-
Median	-0.095788	-	0.020668	0.028623	-	0.029732
Maximum	5.833491	2.189499	10.59459	4.460066	0.023507	0.000000
Minimum	-7.077372	-	-9.471537	-4.664610	10.59459	4.460066
Std. Dev.	1.528204	0.672012	2.346822	1.093200	-	-
Skewness	-0.174910	0.054160	0.227645	-0.359691	9.471537	4.664610
Kurtosis	5.148360	4.181374	6.977960	6.678758	2.061535	0.957161
Jarque-Bera	45.00935	13.37010	231.1201	202.5653	0.193810	0.406880
					7.665648	7.506312

					526.9578	504.1309
Probability	0.000000	0.001249	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
Observations	228	228	346	346	577	577

المصدر: من إعداد الباحثين.

نستشف من الجدول أعلاه، أن متوسط مردودية كلا المؤشرين سالبة، و في تراجع على المتوسط ماعدا مردودية MASI قبل الأزمة لم تكن سالبة، و يمكن إرجاع ذلك إلى التأثير المتأخر بالأزمة المالية العالمية، فقبل الأزمة بلغ متوسط مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء 3% ليتراجع بعد الأزمة إلى -4%، و كذلك مردودية مؤشر بورصة باريس في تراجع خلال نفس الفترة. تصاحب مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء في الزمن المستمر مخاطر أقل من مخاطرة مردودية مؤشر بورصة باريس قبل الأزمة، بعدها و خلال كامل الفترة، و يرى الباحثان أن السبب من وراء هذا الفرق لا يرجع إلا عدم كفاءة بورصة باريس مقارنة ببورصة الدار البيضاء، بقدر ما يرجع هذا التفاوت إلى وجود مشتقات مالية متداولة ببورصة باريس، و ما لها من آثار على تذبذبات المردودية خاصة في ظل وجود مستثمرين انتهازيين يصطادون في الماء العكر.

يلتوي شكل التوزيع الإحصائي لمردودية مؤشر MASI نحو اليسار في الفترة ما بعد الأزمة و خلال كامل الفترة، و نحو اليمين قبل الأزمة، على عكس ذلك بالنسبة لمردودية مؤشر CAC40 الذي يلتوي نحو اليمين بعد الأزمة و خلال كامل الفترة، في حين يلتوي نحو اليسار قبل الأزمة.

يأخذ شكل التوزيع الإحصائي لمردودية كلا المؤشرين في كامل الفترات تفرطح زائد (Platykurtic) و منه نخلص إلى أن شكل التوزيع الإحصائي لمردودية كلا المؤشرين غير متناظر، و لا يتبع التوزيع الطبيعي، و هو ما تثبته كذلك إحصائية (Jarque-Bera)، و التي لم يتجاوز احتمالها الخمسة في المائة 5%.

4- اختبار ADF (1981) : نتائج تقدير النماذج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول (03) : نتائج اختبار ADF

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MASI)

Method: Least Squares

Date: 02/16/04 Time: 22:44

Sample(adjusted): 6 578

Included observations: 573 after adjusting endpoints

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
			t	
MASI(-1)	-0.008009	0.004692	-1.706707	0.0884
D(MASI(-1))	0.304926	0.041921	7.273845	0.0000
D(MASI(-2))	-0.041883	0.043702	-0.958379	0.3383
D(MASI(-3))	-0.081884	0.043697	-1.873907	0.0615
D(MASI(-4))	0.051446	0.041991	1.225156	0.2210
C	112.0789	67.96837	1.648986	0.0997
@TREND(1)	-0.060569	0.044894	-1.349131	0.1778
R-squared	0.096260	Mean dependent var	-	3.652705
Adjusted R-squared	0.086680	S.D. dependent var	114.1688	
S.E. of regression	109.1086	Akaike info criterion	12.23471	
Sum squared resid	6738057.	Schwarz criterion	12.28786	

Log likelihood	-3498.243	F-statistic	10.04774
Durbin-Watson stat	1.999701	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : من إعداد الباحثين.

يبدو أن مقدرات النماذج الثلاثة لاختبار ADF ذات دلالة، و من ثمة تقبل H_0 ، و نرفض H_1 أي أن هناك جذر وحدوي لسلسلة أسعار الأسهم، و هي غير مستقرة.

5- اختبار PP(1988) : نتائج تقدير النماذج ملخصة في الجدول التالي :

الجدول (04) : نتائج اختبار PP

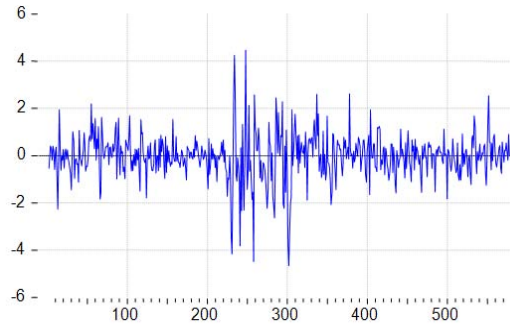
Phillips-Perron Test Equation				
Dependent Variable: D(MASI)				
Method: Least Squares				
Date: 02/16/04 Time: 22:48				
Sample(adjusted): 2 578				
Included observations: 577 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
t				
MASI(-1)	-0.006768	0.004827	-1.401978	0.1615
C	93.41044	69.73895	1.339430	0.1810
@TREND(1)	-0.051085	0.045946	-1.111863	0.2667
R-squared	0.003413	Mean dependent var	-	3.599653
Adjusted R-squared	-0.000059	S.D. dependent var	113.8433	
S.E. of regression	113.8466	Akaike info criterion	12.31277	
Sum squared resid	7439647.	Schwarz criterion	12.33543	
Log likelihood	-3549.233	F-statistic	0.982932	
Durbin-Watson stat	1.427373	Prob(F-statistic)	0.374841	

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الدراسة و البرنامج الإحصائي EVIEWS 05

يظهر أن مقدرات النماذج الثلاثة لاختبار PP ذات دلالة، و من ثمة تقبل H_0 ، و نرفض H_1 ؛ أي أن هناك جذر وحدوي لسلسلة أسعار الأسهم، و هي ليست تشويش أبيض أي غير مستقرة.

يرز مما سبق تجانس جميع النتائج المتوصل إليها لجميع الاختبارات، و لكل النماذج، و من ثمة نخلص إلى أن سلسلة مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال الفترة 18/06/2001 - 29/05/2008 ليست مستقرة، و لكن السؤال المطروح هنا هل فرضية السير العشوائي Marche au hazard محققة ؟ للتأكد من ذلك نقوم بدراسة سلسلة المردودية.

الشكل (02) : تطور مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال فترة الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين.

ما يلاحظ مبدئياً عن سلسلة الفروقات من الدرجة الأولى لمؤشر بورصة الدار البيضاء أنها مستقرة؛ حيث أنها تدور حول الصفر لكن تباينها غير ثابت؛ أي ليست بالتشويش الأبيض، و من ثمة نحاول اختبار الاستقرارية بالاعتماد على اختبار ADF حيث نتائجه ملخصة في الجدول التالي :

الجدول (05) : نتائج اختبار ADF(1981) لسلسلة مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال فترة الدراسة

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(RMASI)

Method: Least Squares

Date: 02/16/04 Time: 23:02

Sample(adjusted): 7 578

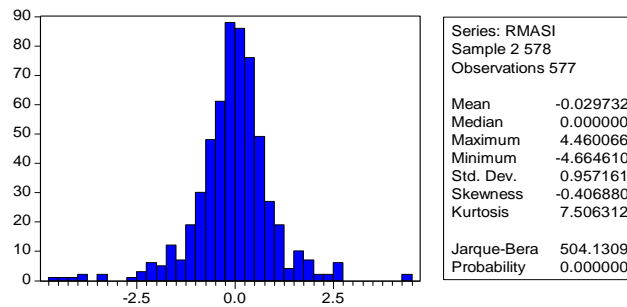
Included observations: 572 after adjusting endpoints

Variable	Coefficien	Std. Error	t-Statistic	Prob.
			t	
RMASI(-1)	-0.760447	0.074667	-10.18451	0.0000
D(RMASI(-1))	0.073905	0.068141	1.084589	0.2786
D(RMASI(-2))	0.035854	0.059316	0.604466	0.5458
D(RMASI(-3))	-0.039984	0.050932	-0.785051	0.4328
D(RMASI(-4))	-0.005823	0.042035	-0.138519	0.8899
R-squared	0.357292	Mean dependent var		0.000347
Adjusted R-squared	0.352758	S.D. dependent var		1.139599
S.E. of regression	0.916823	Akaike info criterion		2.672899
Sum squared resid	476.6005	Schwarz criterion		2.710916
Log likelihood	-759.4492	Durbin-Watson stat		1.998301

المصدر : من إعداد الباحثين.

يبدو أن مقدرات النماذج الثلاثة لاختبار ADF ذات دلالة، و من ثمة نرفض H_0 ، و نقبل H_1 ؛ أي أن ليس هناك جذر وحدوي للسلسلة، و هي مستقرة، و هي نتيجة مؤكدة من قبل بقية الاختبارات الأخرى التي عرضت سابقا. بعدما تبين أن سلسلة المؤشر خلال الفترة متكاملة من الدرجة الأولى فهل هي ذات توزيع طبيعي؟ و للإجابة على هذا التساؤل نعرض الشكل التالي :

الشكل (03) : التوزيع الاحصائي لسلسلة مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء خلال فترة الدراسة



المصدر : من إعداد الباحثين.

يبرز من الشكل أعلاه أن دالة سلسلة مردودية مؤشر بورصة الدار البيضاء لم تأخذ شكل التوزيع الطبيعي؛ و هو ما تؤكد ٥ إحصائية Skewness، و التي تختلف عن الصفر، و إحصائية Kurtosis التي تختلف عن 3، و إحصائية

Jarque-Bera هي الأخرى أثبتت عدم التوزيع الطبيعي؛ حيث كانت أكبر من إحصائية $\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$ ، و هو ما يثبت فرضية المشي العشوائي.

IV. الاستنتاجات و التوصيات

استنادا إلى اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية المعتمدة AC, DF(1979), ADF(1981), PP(1988) في الدراسة و المطبقة على سلسلة أسعار أسهم الشركات المدرجة ببورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة و المعبر عنها بمؤشر السوق خلال الفترة الممتدة ما بين 2010/02/12-2007/10/15 تم التوصل إلى أن الأسعار تسير عشوائيا ، بل أكثر من ذلك أنها متكاملة من الدرجة الأولى و من نوع DS، و منه نكون قد أجبنا على الإشكالية الثانية ، و بالتالي قبول الفرضية الثانية، كما أن السلسلة بما جذر وحدوي و هي غير مستقرة، و هي إجابة للإشكالية الثالثة حيث تقرر بقبول الفرضية الثالثة. مردودية الأسهم عشوائية و لا تتوزع طبيعيا، و منه نكون قد أجبنا على الإشكالية الرابعة و منه قبول الفرضية الرابعة، و من ثمة يمكن القول بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة تعتبر سوقا كفتا عند المستوى الضعيف، و منه قبول الفرضية الأولى. و هي نتيجة مطابقة لدراسة كل من وائل إبراهيم الراشد لسوق الكويت خلال الفترة 2000-2002، و لدراسة Hazem Marashdeh , Min B. Shrestha(2008) ببورصة الإمارات العربية المتحدة و مناقضة لدراسة Squalli, Jay (2005) ببورصة كل من دبي و أبوظبي و الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة 2000-2005 و دراسة Abraham, A., J. Fazal and A. Sulaiman (2002) بورصتي البحرين و السعودية.

و بناء على ما ورد في الدراسة نوصي بما يلي :

- 1- إعادة إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على اختبار الذاكرة طويلة المدى و اختبار BDS، و استخدام النماذج غير الخطية، و الاختبارات المعلمانية و غير المعلمانية لاختبار الكفاءة.
- 2- دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أسعار أسهم الدول العربية في المدى الطويل باستخدام السلاسل الزمنية، و اثر الأزمة المالية العالمية الراهنة على كفاءة السواق المالية العربية بأكملها.
- 4- توعية المستثمرين، و إقامة دورات تدريبية من أجل رفع كفاءة السوق المالي.
- 6- تشجيع البحث عن مدى كفاءة السواق المالية العربية ، باعتبار أن البحث عن الكفاءة هو العمل على توفرها لأن السوق كفاء كلما اعتقد الأفراد انه غير كفاء.
- 7- محاولة ربط الكفاءة بالمشتقات المالية المتداولة بالسوق المالي.

الهوامش و المراجع :

- ¹ علي بن الضب، تكلفة رأس المال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة تطبيقية بقطاع البناء بورقلة خلال الفترة 2002-2006، الملتقى الوطني الأول بعنوان : بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، بجامعة قلمة يومي 12، 13 ماي 2009.
- ¹ تم تأسيس بورصة الدار البيضاء للقيم المنقولة منذ سنة 1929.
- ¹ www.casablanca-bourse.com
- ¹ وائل إبراهيم الراشد، حركة أسعار عشوائية أم تنبؤات و كفاءة سوق الكويت للأوراق المالية؟، (29/07/2008) www.kku.edu.sa
- ¹ Abraham, A., J. Fazal and A. Sulaiman (2002). **Testing the random walk behavior and efficiency of the Gulf stock markets**. The Financial Review, 37, 469-480.
- ¹ Squalli, Jay (2005). **Are the UAE Financial Markets Efficient?**. Zayed University, Working Paper, No. 05-01
- ¹ Hazem Marashdeh , Min B. Shrestha(2008), Efficiency in Emerging Markets - Evidence from the Emirates Securities Market, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 12 (2008), 143-150.
- ¹ علي بن الضب، دراسة تأثير الهيكل المالي و سياسة توزيع الأرباح على قيمة المؤسسة الاقتصادية المدرجة بالبورصة ، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2006-2008، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ورقلة 2009.
- ¹ [http:// www.tadoul.net/forum/index.php](http://www.tadoul.net/forum/index.php).(10/09/2007).
- ¹ محمود إبراهيم عبد السلام تركي، تحليل التقارير المالية، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1991، ص 226.
- ¹ محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات أوراق بورصات، ط1، دار الشروق، عمان/الأردن، 2005، ص 275.
- ¹ نفس المرجع السابق ص 281.
- ¹ <http:// www.tadoul.net/forum/index.php> , OP-CIT.

¹ محمد عبده محمد مصطفى, مرجع سابق, ص 34-35.

¹ The Past Performance.

¹ محمود محمد الداغر, مرجع سابق, ص 287.

¹ محمد عبده محمد مصطفى أستاذ بكلية التجارة بجامعة عين شمس, الإسكندرية.

¹ محمد عبده محمد مصطفى, مرجع سابق, ص 34.

¹ عبد الغفار حنفي, الاستثمار في بورصة الأوراق المالية, مرجع سابق, ص 184.

¹ نفس المرجع السابق ص 185.

¹ نفس المرجع السابق, ص 284؛

¹ جدول Mackinnon في البرنامج الإحصائي تحدد آليا.

¹ Idem.

¹ Ibid. P234.

¹ Idem.

حوليات جامعة بشار*Annales de l'Université de Bechar*

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

دور الممارسات المحاسبية الخاطئة في الأزمات المالية

الأستاذ: بن زاير مبارك - جامعة بشار

الأستاذ: مازري عبد الحفيظ - جامعة بشار

الملخص:

تمثل الأسواق المالية أداة رئيسية لتمويل المشروعات و توفير فرص استثمارية، و لذلك تسعى مختلف الدول إلى تشجيع أسواق المال بما من خلال زيادة نشاط و حجم و اتساع السوق، و ذلك بتقويته و زيادة ثقة المستثمرين فيه. و يعتمد هذا الأمر على ضمان جودة الأصول المالية المتداولة في السوق و على دقة و صحة المعلومات المالية و غير المالية المقدمة عن أداء الشركات المدرجة في السوق و عن مركزها المالي و تدفقاتها النقدية. و تعتبر أسعار الأسهم في السوق المالي مقياس جيد للقيمة الحالية للمنشأة المصدرة، و ذلك في ظل فروض نظرية كفاءة الأسواق المالية التي تقتضي أن أسعار الأسهم تعكس كل المعلومات الخاصة بالمنشآت، مما يجعل من القيمة السوقية للأسهم مساوية لقيمتها الحقيقية. إلا أن الواقع و من خلال التعاملات في الأسواق المالية يشير إلى أن إدارة الشركات و المنظمات تستخدم المرونة المتاحة لها في اختيار السياسات المحاسبية و المالية في إعداد التقارير و وضع التقديرات بالشكل الذي يحقق أهدافها و يدعم مركزها المالي، من خلال تعدد بدائل القياس و التقييم المحاسبي و لجونها إلى الممارسات المحاسبية الخاطئة أو ما يعرف بالتقارير المالية الاحتمالية أو المحاسبة الابتكارية. و تقوم الشركات باستخدام هذه الأساليب للرفع من قيمة الأرباح أو لإخفاء الخسائر على خلاف الحقيقة كل ذلك من اجل رفع القيمة السوقية للأسهم عن قيمته الحقيقية و بالتالي زيادة إقبال المستثمرين على أسهم هذه الشركة و هو ما يعرف بـ"بفاعة الأسهم". و لذلك تعمل الدول جاهدة لتحقيق و ضمان الجودة في المعلومات المحاسبية و المالية من خلال تطبيق معايير محاسبية عالية الجودة من ناحية، و أن يتم اختيار و تطبيق المفاهيم و السياسات المحاسبية الواردة في هذه المعايير بحياذية و مرفوقة بإفصاح عادل. و من خلال هذه الورقة البحثية سنتناول العناصر التالية:

1 - مفهوم الممارسات المحاسبية الخاطئة و انعكاساتها على جودة الأرباح.

2 - دوافع وأسباب الممارسات المحاسبية الخاطئة.

3 - أساليب و صور الممارسات المحاسبية الخاطئة.

4 - أساليب و طرق مكافحة الممارسات المحاسبية الخاطئة.

مقدمة

يواجه المحاسبون في كثير من الأحيان أكثر من سياسة محاسبية مقبولة و متاحة و قابلة للتطبيق، و كلها تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فينتج عن اختيار سياسة محاسبية دون أخرى آثارا مختلفة على النتائج و المركز المالي للمنشأة، إذ أن الاختلاف بين هذه السياسات المحاسبية يتضمن مرونة كبيرة في تعدد بدائل القياس و التقييم المحاسبي و إعداد القوائم المالية و يعطي للمديرين الماليين بعض الحرية في الاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة الأمر الذي يفتح المجال أمام استخدام بعض الممارسات المحاسبية الخاطئة التي من شأنها التأثير على النتائج و بالتالي تضليل الأطراف ذوو العلاقة بالمنشأة وهو ما يفتح المجال واسعا أمام مشكلة عدم تناظر المعلومات L' asymétrie d'information والتي تؤثر بدورها على كفاءة السوق L' efficiency de marché

لا شك أن القوائم المالية تمثل المصدر الأساسي الذي تقدم من خلاله المنشآت المعلومات عن أداؤها ومركزها المالي، وقد تعرضت المحاسبة في الآونة الأخيرة لنوع من فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة تطبيق بعض الممارسات الخاطئة في إدارة الأرباح لتغيير النتائج المالية من أجل تحقيق أهداف مسبقة تضعها الإدارة بقصد الحصول على مكاسب خاصة.

مفهوم الممارسات المحاسبية الخاطئة و انعكاساتها على جودة الأرباح:

- يقصد بالممارسات المحاسبية الخاطئة كل تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار القوائم المالية للمنشأة الاقتصادية بشكل معين يختلف عن الواقع بغرض توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية نحو اتجاه معين غير الاتجاه الذي كانوا سيسلكونه لو سارت الأمور في اتجاهها الطبيعي، ويكون هذا التدخل من خلال عدة قنوات وأساليب مختلفة أهمها:
- عمليات حقيقية مثل التحكم في توقيت بعض الصفقات أو شروطها وعادة تتركز هذه العمليات في الربع الأخير من السنة المالية.
 - عمليات محاسبية تدخل في نطاق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل اختيار سياسة محاسبية معينة أو تغييرها أو استخدام المرونة المتاحة في المعايير المحاسبية من ناحية إتاحة بدائل معينة أو القيام بتقديرات مثل العمر الإنتاجي للأصل الثابت، المخصصات الاستثنائية... إما بشكل يتضمن الحيلة والحذر بشكل مبالغ فيه أو بشكل فضفاض لزيادة الإيرادات أو المكاسب.
 - عمليات وهمية أي الخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل الغش والتزوير واستخدام طرق وسياسات في غير مواضعها التي حدتها المعايير المحاسبية الدولية.

و حسب دراسة أجراها (Greuning H.V) سنة 2005، فإنه يرى أنه كلما كانت الطرق المحاسبية متعسفة Aggressive (أي تستخدم في غير المواضع والأوقات التي أوجدت من أجلها) كلما انخفضت جودة النتائج المتحصل عليها، وكلما انخفضت جودة النتائج كلما ارتفع تقدير الخطر وكلما ارتفع تقدير الخطر قلت قيمة المنشأة الجاري تقييمها، وقامت الدراسة بعمل جدول بعنوان: "التلاعب في الأرباح باستخدام طرق محاسبية تؤدي إلى تحريف المبادئ المحاسبية الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية IFRS".

المعالجة المتحفظة Conservative treatment	المعالجة المتعسفة Aggressive treatment (التحايل على ما تقصده المعايير المحاسبية)	بند القائمة المالية
استخدام طريقة LIFO غير مسموح بها وفقا للمعايير الحديثة IFRS	استخدام طريقة FIFO تتفق مع IFRS	المخزونات
استخدام طرق الامتلاك المعجل مع قيمة تخريبية أقل	استخدام القسط الثابت مع قيمة تخريبية أعلى	الاهتلاك
فترة أقصر أو متناقصة قصر أو متناقصة	فترة أطول أو متزايدة	فترة الاهتلاك
تقديرات مرتفعة	تقديرات منخفضة	الديون المعدومة
تستنفد فوراً	تؤجل	النفقات الاختيارية
يتم عمل مخصصات و تستنفد فوراً (احتمال الحدوث أكبر من 50%)	يتم الإفصاح عنها فقط (جعل الاحتمال اقل من 50% للإفصاح فقط)	النفقات و الالتزامات المحتملة
تستخدم المكاسب الاقتصادية كأساس لحسابها	تستخدم المكاسب المحاسبية كأساس لحسابها	حوافز الإدارة
غير متكرر	متكرر	التغيير في المراجعين

1 دوافع وأسباب الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تعدد دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة وتتنوع حسب الهدف المقصود تحقيقه و فيما يلي عرض لأهم الدوافع والأسباب التي قد تكون سببا في مثل هذه الممارسات:

2-1- التوافق مع توقعات المحللين الماليين:

تقوم المنشآت عادة بتقديم تقديرات الأرباح للمحللين الماليين والمستثمرين و تقع بعد ذلك تحت ضغط تلبية هذه التوقعات، و لذلك تقوم بعمل ممارسات محاسبية خاطئة نحو التوصل إلى أرباح قريبة من التنبؤات المستهدفة.ⁱⁱⁱ

2-2- تفادي انتهاك اتفاقيات الدين:

يفرض الدائنون و المقرضون في حالات كثيرة على المنشآت المقترضة شروطا وقيودا معينة مثل عدم إجراء توزيعات أرباح في حالة انخفاض الربح عن حد معين أو عدم الدخول في صفقات معينة، و غالبا ما تعتمد هذه الشروط على الأرقام المحاسبية، لذلك قد تلجأ الإدارة إلى المرونة المتاحة لها في اختيار الطرق و السياسات المحاسبية و وضع التقديرات للقيام بتصرفات معينة من شأنها استيفاء الشروط الموجودة في عقود الدين، و في نفس الوقت تحقيق أغراضها، و هذه المعادلة ما كانت تحدث لولا الممارسات المحاسبية الخاطئة.

2-3- العمل على زيادة حوافز الإدارة:

عندما ترتبط خطة حوافز الإدارة بأرقام الربح المحاسبي، فإن الإدارة تعمل من خلال الممارسات المحاسبية الخاطئة على تعظيم نصيبها من الحوافز، وقد أوضحت دراسة (Healy,1985) مثلا لذلك من خلال خطة حوافز لها حد أدنى و حد أعلى حسب أرقام الربح و وضع لذلك ثلاثة احتمالات:

الاحتمال الأول: وضحت دراسة أوضحت أو

رقم الربح لم يصل إلى الحد الأدنى الذي تستحق عليه الإدارة حوافز، تقوم الإدارة في هذه الحالة بممارسات إدارة الأرباح للوصول إلى رقم الربح الذي تحصل من خلاله على حوافز.

- **الاحتمال الثاني:** رقم الربح يقع بين الحد الأدنى و الأعلى، تقوم الإدارة بالممارسات المحاسبية اللازمة للوصول برقم الربح إلى أعلى حد بما يحقق أعلى حوافز للإدارة.

- **الاحتمال الثالث:** رقم الربح أعلى بكثير من الحد الأعلى الذي تستحق عليه حوافز، في هذه الحالة تعمل الإدارة على تخفيض الربح ليصل إلى النقطة التي تحقق أعلى حوافز لها لأن هذه الأرباح الزائدة لن تحقق لها حوافز إضافية، و بالتالي من الأفضل تخزين هذه الأرباح للمستقبل.

2-4- تخفيض الضرائب:

تعمل بعض المنشآت خاصة العائلية على اتباع الممارسات المحاسبية الخاطئة بغرض تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة و عادة ما تستخدم عمليات الاندماج و الشركات القابضة و التابعة لتحويل الأرباح و إعادة التقييم.

2-5- تحميل الإدارة السابقة بأكبر قدر من الخسائر عند تغيير الإدارة:

تحدث عمليات إدارة الأرباح عادة خلال أوقات تغيير الإدارة، فالإدارة القديمة ذات مؤشرات الأداء الضعيف تحاول زيادة الأرباح في التقارير لمنع أو تأجيل عزل الإدارة أو تغييرها، أما الإدارة الجديدة فإنها تحاول تحميل الإدارة القديمة بأكبر قدر من الخسائر المحتملة و تخزين أي أرباح ممكنة للوقت الذي تتسلم فيه مهامها.

2 أساليب وصور الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تتجسد دوافع الممارسات المحاسبية الخاطئة في عدة صور و أساليب، يتمثل أهمها فيما يلي:

3-1- تخزين المكاسب الزائدة عن الحد:

ترتبط المخاطرة بمدى التقلب في تحقيق الأرباح، و كلما ارتفع التقلب كلما ارتفعت المخاطرة، و لذلك تعمل كثير من المنشآت على المحافظة على سلسلة مستقرة نسبيا من الأرباح السنوية و قد تحقق بعض المنشآت أرباحا قياسية في بعض السنوات و لذلك تستخدم المرونة المتاحة لتخفيض الأرباح القياسية و جعلها في الحدود العادية أو الطبيعية من خلال تخزينها في صورة احتياطات مثلا لاستخدامها في تغطية الخسائر المستقبلية، أي أن المنشأة تدخل في مراجعة زمنية للأرباح بغرض الحفاظ على سلسلة مستقرة من الأرباح.

3-2- توقيت الأخذ بمعايير المحاسبة الملزمة:

عند إصدار معيار محاسبي ملزم جديد غالباً ما يقترن بمهلة لتطبيقه بشكل إلزامي (فترة بينية تمتد عادة من سنة إلى ثلاث سنوات، و لكن مع تشجيع التطبيق المبكر للمعيار)، و لذلك يتاح لإدارة المنشآت إما التطبيق الفوري للمعيار أو انتظار الفترة البينية المتاحة للتطبيق. وأوضحت دراسة (Ayres1994) أن التطبيق المبكر الممكن للمعايير الجديدة يوفر فرصة جيدة للمديرين للمقارنة بين التطبيق المبكر أو انتظار التوقيت المحدد لتطبيق المعيار، و أنه يتم اختيار توقيت التطبيق الأكثر ايجابية للصورة المالية للمنشأة.

3-3- التغييرات الاختيارية للسياسات المحاسبية:

يحق للإدارة الاختيار بين السياسات و الطرق المحاسبية المتاحة في المعايير، كما يحق لها إجراء تغييرات محاسبية و التحول من طريقة لأخرى مع الإفصاح عن ذلك، و تستغل بعض المنشآت هذه الإمكانية للتحول من سياسة أو طريقة محاسبية إلى أخرى للتلاعب في الأرباح من خلال عمل عدة تغييرات محاسبية مختلفة منفردة أو معا على مدى عدة فترات. فقد أوضحت دراسة (Lilien et al,1988) أن التغييرات المحاسبية في الطرق و السياسات المحاسبية عادة ما تستخدم كقناع لمشاكل الأداء الضعيف و أن المنشآت الفاشلة تلجأ إلى إجراء عدة تغييرات محاسبية في الطرق و السياسات بغرض زيادة أرباحها أو تقليل خسائرها.

3-4- استخدام التقديرات المحاسبية:

تعد التقديرات جزءاً هاماً من المحاسبة و لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يحتاج المحاسب إلى التقدير في حالات كثيرة مثل العمر الإنتاجي لبعض الأصول الثابتة، مخصصات المؤنات،.. وغيرها و تشترط المعايير المحاسبية بذل العناية المهنية العالية في التقدير و الإفصاح عن الأسس التي اعتمدها عليها التقدير و يحدث في الواقع العملي أن تستخدم الإدارة في بعض الأحيان عملية التقدير في التلاعب المحاسبي.

3-5- المحاسبة المتحفظة:

تمثل سياسة الحيطة و الحذر جزءاً من تراث المحاسبة و مبدأ راسخ من المبادئ المتعارف عليها، و تقوم على أساس تحميل و استنفاد الخسائر فوراً و دون تأجيل و تقوم على أساس اختيار الطرق التي تجعل القيم الدفترية للأصول منخفضة نسبياً مثل اختيار طريقة LIFO لتسعر المخزونات مقارنة بطريقة FIFO في حالات ارتفاع أسعار المخزونات، و المبالغة في تكوين الديون المشكوك في تحصيلها.

3-6- المحاسبة المتعسفة:

تقوم على أساس استخدام المرونة المتاحة في اختيار و تطبيق السياسات و الطرق المحاسبية لتحقيق أهداف الإدارة في الوصول إلى رقم الربح المستهدف، و يتم التعسف في استخدام المرونة المتاحة في تحقيق أهداف الإدارة أكثر من التعبير عن أداء المنشأة في ظل ظروف التشغيل العادية.

3-7- استخدام المشتقات:

انتشر استخدام المشتقات المالية في العقد الأخير من القرن العشرين بشكل كبير جداً، و تستخدم المشتقات إما للمضاربة أو للتحوط ضد المخاطر التي تتعرض لها أداة أصلية، و في الحالة الأخيرة وضعت معايير المحاسبة الدولية قواعد محاسبية خاصة عند استخدام الأدوات المالية المشتقة كأدوات حماية ضد المخاطر، بحيث يتم تأجيل أو تعجيل الربح/أو الخسارة في الأداة الأصلية لئتم مقابلتها و موازنتها مع الربح/أو الخسارة في الأداة المشتقة، ليكون الأثر النهائي على النتيجة صفراً أو قيمة قليلة حسب فعالية التحوط، و لذلك فإن محاسبة التحوط تهدف إلى عمل مقابلة أو موازنة بين البند الخاضع للتحوط و الأداة المستخدمة للتحوط، و نتيجة لأن أنشطة تغطية المخاطر اختيارية فإن الإدارة يمكن أن تتلاعب في النتائج بشراء أداة حماية (تحوط ضد خطر معين) لفترة معينة من أجل تحويل المكاسب أو تغطية الخسائر

3 أساليب الحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة:

تعكف الأطراف المهتمة بضمان جودة المعلومات المحاسبية على تحسين الأساليب و الطرق المحاسبية من أجل الحد من الممارسات الخاطئة و المضللة و ذلك عبر عدة أساليب و آليات نورد أهمها فيما يلي:

4-1- الالتزام بمعايير محاسبية عالية الجودة:

أوضح تقرير عن لجنة بازل للإشراف المصرفي مقدم إلى وزراء مالية الدول الصناعية السبع (G7) و محافظي البنوك المركزية بما حول

معايير المحاسبة الدولية في أبريل سنة 2000 ان معايير المحاسبة الفعالة يجب أن تستوفي ثلاثة امور هامة:

- ينبغي أن تساهم في إدارة المخاطر و الممارسات الرقابية السليمة في البنوك، كما ينبغي أن توفر إطارا رشيدا موثوقا لتوليد معلومات محاسبية عالية الجودة.
- ينبغي أن تساهم في شفافية إثبات المركز المالي و أدائه.
- ينبغي أن تسهل الإشراف الفعال على البنوك.
- بينما ترتبط المعايير عالية الجودة بشكل عام بالشروط الآتية:
- ألا يكون لمعايير المحاسبة أساس نظري سليم فقط، و لكن أيضا أن يكون قابلا للتطبيق عمليا.
- يجب ألا تكون معايير المحاسبة معقدة بصورة مغالى فيها فيما يتصل بالبند محل الدراسة.
- يجب ان تكون معايير المحاسبة دقيقة بدرجة تكفي لضمان اتساق و ثبات التطبيق.
- ينبغي ألا تسمح معايير المحاسبة بمعالجة بديلة، و عند الضرورة ينبغي اشتراط تقديم إفصاحات مفصلة عن ذلك.

4-2- الالتزام بمعايير مراجعة عالية الجودة:

يمكن تعريف المراجعة بأنها نشاط لتقليل المخاطرة في المعلومات، و المخاطرة المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها منشأة ما خاطئة أو مضللة، حيث يجب أن يحرص المراجعون على العمل مع عملاء حديدين بالثقة و على تجميع أدلة الإثبات عن المعلومات الواردة في القوائم المالية و على اتخاذ الخطوات التي تؤكد أن جهة المراجعة تقدم تقارير صحيحة عن القوائم المالية.

4-3- تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية:

لا شك أن تفعيل دور الجهات الإشرافية و الرقابية مثل جهات وضع المعايير و الإلزام بها و الهيئة العامة لسوق المال و إدارة البورصة و البنك المركزي و إدارة الضرائب و غيرها من الجهات المسؤولة سوف يساهم في تخفيض الممارسات المحاسبية الخاطئة، و يتم ذلك من خلال تطوير نشر المعلومات و فحصها و التدقيق في محتواها.

4-4- إلزام المنشآت بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة:

يقصد بحوكمة المنشآت " الطريقة التي تدار بها المنشآت و تراقب بما يؤدي إلى الوصول إلى أفضل النتائج في ظل توافر ظروف الشفافية و الإفصاح " و ترتكز الحوكمة على ثلاث ركائز أساسية يمكن تلخيصها في:

- السلوك الأخلاقي للمحاسبين و المراجعين و الإدارة.
 - تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة على أعمال المنشأة.
 - إدارة المخاطر.
- و قد تناولت عدة دراسات الممارسات المحاسبية الأفضل لحوكمة المنشآت و دورها في الحد من الممارسات الخاطئة و اكتشاف الأخطاء و الغش و يمكن تلخيص لأفضل الممارسات لحوكمة المنشآت فيما يلي:
- تكوين مجلس إدارة من أغلبية الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين.
 - وجود لجنة مراجعة فعالة .
 - وجود فصل بين رئيس مجلس الإدارة و العمل التنفيذي.
 - وجود رقابة و إشراف فعال من الجهات المسؤولة مثل هيئة سوق المال و إدارة البورصة،...
 - وجود قنوات اتصال جيدة بين لجنة المراجعة الداخلية و الخارجية من جهة و الجهات الحكومية و الإشرافية من جهة أخرى.

خاتمة

لا شك أن الفساد المالي في الكثير من المنشآت سبب رئيسي من أسباب الأزمات المالية، و تعد الممارسات المحاسبية الخاطئة إحدى الوسائل المتسببة في ذلك، حيث ينتشر استخدام ربحية السهم الواحد ككمياس أساسي لاتخاذ قرارات شراء و بيع الأوراق المالية، ولذلك يتركز التلاعب المحاسبي عادة حول الأرباح، و لتجاوز ذلك يحتاج المستثمرون إلى اتخاذ قرارات الاستثمار بناء على معلومات صحيحة و أرباح قائمة

على قياسات محاسبية سليمة و مبنية على معايير عالية الجودة، بالشكل الذي تعود فيه أخطاء القرارات الاستثمارية إلى تحليلاهم و ليس إلى وجود خداع أو تضليل في الأرباح و المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، و لكي يتحقق ذلك يجب التركيز على التوصيات الآتية:

- نشر معايير محاسبية و مراجعة عالية الجودة و إلزام المنشآت بها.
- التعرف على أساليب المنشآت في تطبيق قواعد معايير المحاسبة في إدارة الأرباح و العمل على مواجهتها.
- إلزام المنشآت بمتطلبات الإفصاح و الشفافية، وكذلك تقديم إفصاحات عن ممارسات حوكمة المنشآت التي تطبقها.
- تمثل الإدارة جزءا محوريا للقضاء على الممارسات المحاسبية الخاطئة كونها يجب أن تكون وسيطا نزيها و محايدا بين الأطراف أصحاب المصلحة في المنشأة.

لكن ومع كل الجهود المبذولة في هذا الإطار يتفق أغلب الخبراء في الأزمات المالية على الحاجة إلى نظرية متكاملة تشرح لنا المفاهيم و الأساليب و الدوافع و الحلول التي تحد من الممارسات المحاسبية الخاطئة و المضللة و التي تؤثر على جودة النتائج و جودة التقارير المالية.

الهوامش:

¹- يقصد بعدم تناظر المعلومات الحالية التي لا يقتسم فيها طرفي الصفقة أو العقد لنفس المعلومات، حيث يعتبر هذا الوضع مصدرا لمشكلكي الاختيار العكسي و سوء النية، و هي مطروحة بشكل أساسي في العلاقات داخل الأسواق المالية (من خلال القيمة الاسمية و القيمة الحقيقية للأوراق المالية)، اقتصاديات البنوك (العلاقة ما بين المقرض والمقترض) إضافة لأسواق التأمين (العقد ما بين المؤمن و المؤمن).

1- يقصد بالسوق الكفاء، السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة و هذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الحالية أو الماضية.

iii- تشير دراسة (Magrath & Weld, 2002) إلى أن الاعتراف غير الصريح بالإيراد كان سببا في حوالي ثلث إعداد الصياغة و التسويات الجبرية للقوائم المالية المقدمة لهيئة سوق الأوراق المالية الأمريكية (SEC) خلال الفترة 1977-2000.

iii- على سبيل المثال يتم تكوين المخصصات وفقا للمعيار رقم 37 الخاص "بالمخصصات و الالتزامات المحتملة و الأصول المحتملة" كما يلي: إذا كان احتمال حدوث العبء أكبر من احتمال عدم حدوثه (أي الاحتمال أكبر من 50%) فيتم تكوين المؤونة أما إذا كان الاحتمال أقل من 50% فيكفي الإفصاح عنه فقط، و من هنا يمكن أن يؤثر التقدير المحاسبي على قيمة الربح في حالتي التقدير.

المراجع

- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات و الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.
- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية - الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- مازري عبد الحفيظ، رسالة ماجستير بعنوان: أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- على مستوى بنك BDL وكالة بشار- جامعة بشار، 2007.
- بن زاير مبارك، رسالة ماجستير بعنوان: نظرية الأسواق الفعالة- دراسة قياسية لسوق الصرف باستعمال طريقة التكامل المتزامن، جامعة بشار، 2007.
- Jean- François Gajewski, Friction et Asymétrie d'information sur les marchés d'action, Economica, Paris, 2000.
- Kast Robert et Valérie Molkhou , Asymétrie d'information et contrats bancaires : L'intérêt des « prêts-testes » , Journées de Microéconomie Appliquées http://greqam.univ-mrs.fr/pdf/working_papers/1998/98A12S.pdf Mars 1998.
- Demange Gabrielle et Guy Larque, Finance et Economie de L'incertain, édition Economica, 2001.
- Philippe Gillet. L'efficience des marchés financiers. Édition economica. 1999.
- Alérie Mignon , Marchés financiers et modélisation des rentabilités boursières édition economica 1998.
- Jean-Laurent Viviani .Gestion de portefeuille. Dunod. Paris. 1997.

الأزمة الاقتصادية و تداعياتها على التجارة الخارجية الجزائرية

فاشي فايزة*

جامعة وهران

الملخص:

من خلال هذه الورقة نحذف إلى إبراز آثار الأزمة الاقتصادية على التجارة الدولية من جهة وعلى السياسة التجارية الدولية من جهة أخرى. كما نسعى وراء توضيح تداعيات هذه الأزمة على التجارة الخارجية للجزائر وعلى السياسة التي تحكمها مع تسليط الضوء على مواطن الخلل في هذه السياسة التجارية وإبراز الأولويات التي يجب أن تدمج فيها للاستفادة من دروس هذه الأزمة وتحقيق تنمية اقتصادية ذات كفاءة أعلى.

الكلمات المفتاحية:

الأزمة الاقتصادية، السياسة التجارية الدولية، التجارة الخارجية الجزائرية، السياسة التجارية الجزائرية.

المقدمة:

إن الأزمة الاقتصادية الأخيرة، و التي أثرت على معظم دول العالم و بدرجات متفاوتة، لازالت عوامل نشوئها و آثارها السلبية موجودة وقائمة حتى الآن، و لازالت تتطلب من الدول المختلفة وضع سياسات واتخاذ إجراءات، أحادية تارة ومتعددة الأطراف تارة أخرى، للتخلص من عواقبها و التعافي منها نحثاً.

و لا تعتبر الجزائر في معزل عما يحدث في العالم، فهي وإن لم تتأثر بالأزمة في بداية انتشارها، أي لما كانت الأزمة مجرد أزمة مالية، و ذلك لعدم ارتباط قطاعها المصرفي بالعالمي، فقد تأثرت بما لاحقاً عندما انتقلت الأزمة من القطاع المصرفي إلى الحقيقي لارتباط اقتصادها بالعالمي من خلال التجارة الخارجية أساساً.

وللدور المتنامي الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، أفرزت الأزمة الاقتصادية العالمية تحديات جديدة أمام هذا النشاط والسياسة التي تحكمه. وجاءت هذه التحديات في الوقت الذي لازالت تتصف فيه التجارة الخارجية بدرجة عالية من التمركز السلعي والجغرافي وتحافظ فيه السياسة التجارية على هذه الصفة. ومن هنا تأتي هذه الدراسة لاستعراض هذا الوضع وتحليله والوصول إلى توصيات قد تساهم في معالجته، ولتحقيق ذلك يتم معالجة المحاور السبع التالية:

أولاً: آثار الأزمة العالمية على الاقتصاد العالمي.

ثانياً: أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الدولية.

ثالثاً: مستجدات السياسة التجارية الدولية.

رابعاً: أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية.

خامساً: واقع التجارة الخارجية الجزائرية.

سادساً: مستجدات السياسة التجارية الجزائرية.

سابعاً: أولويات السياسة التجارية الجزائرية ما بعد الأزمة.

أولاً - الأزمة الاقتصادية و آثارها على الاقتصاد العالمي:

تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة و صفت من طرف العديد من خبراء الاقتصاد على أنها الأسوأ منذ 80 عاماً، حيث بدأت كأزمة رهن عقاري أمريكية وامتدت لتكون السبب في انهيار كبرى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة و خارجها، و شملت قطاعات الاقتصاد الحقيقي ما دعا العديد من الدول المتقدمة إلى تخفيض استثماراتها وتسريح ملايين العمال في إطار تطبيق ما يسمى بالسياسات الانكماشية. وفي ظل العالم المترابط امتدت هذه الأزمة لتشمل كل الدول بما فيها الأكثر فقراً والتي تعد الأقل مسؤولية عن هذه الأزمة. و تركت هذه الأزمة العالمية آثارها على الاقتصاد العالمي وعلى مختلف مكوناته. حيث انكمش النمو الاقتصادي العالمي بنحو 2.3% بعدما عرف زيادة منخفضة سنة 2008

بنحو 1.6%. وعرفت حل الدول المتطورة سقوطا في معدلات نموها. وتأثر النمو بشكل أكثر حدة عند دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية (4.2 مقابل 2.4). كما تأثر النمو الذي كانت تقوده البلدان النامية في هذه الفترة كذلك، وعلى رأس هذه الدول الصين والهند، حيث انتقل من 9% إلى 8.5% في الصين ومن 7.3% إلى 5.4% في الهند. وسجلت دول رابطة الدول المستقلة أعلى انخفاضاً للنمو الاقتصادي بنسبة مساوية لـ 7.1%. وفي إطار آخر، انخفضت الاستثمارات المباشرة الأجنبية، بما في ذلك عمليات التملك و الاندماج، بـ 39% سنة 2009، وهذا بعدما كانت قد عرفت انخفاضا بـ 14% في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007. وكذلك انخفضت سنة 2009 الإيرادات السياحية بـ 8.5% مصحوبة بانخفاض في أعداد السياح بـ 5.1%¹. بالإضافة إلى ذلك، تراجعت عملية مكافحة الفقر في الدول النامية والأقل نموا مع انخفاض التحويلات الرأسمالية التي تلقاها هذه الدول. وتشير دراسة للبنك الدولي¹ أنه من المتوقع أن تسفر الأزمة الحالية عن سقوط 53 مليون شخص آخر في دائرة الفقر ليعيشوا على دخل أقل من 1.25 دولار للفرد في اليوم. وفي نفس إطار التحويلات الرأسمالية، فلقد شهدت الدول النامية تراجعا بنحو 7% في تحويلات الهجرة، علما أن هذه الأخيرة تشكل عند البعض منها أهم مصدر للنقد الأجنبي. ولا تكتمل هذه الصورة لآثار الأزمة الاقتصادية إلا بالإشارة إلى أنه قد بلغ عدد العاطلين عن العمل في العالم ما قدره 212 مليون مع زيادة بنحو 6.6% سنة 2009.

ثانيا - أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الدولية:

غيرت الأزمة الاقتصادية من أحوال التجارة الدولية كثيرا. فحسب تقرير منظمة التجارة العالمية، انخفضت المبادلات التجارية سنة 2009 بـ 12.2% بعدما أن توقعت نفس هذه المنظمة تراجعا بـ 10% فقط¹. وقد سجلت بذلك أكبر انخفاض منذ الحرب العالمية الثانية. وعرف حجم الصادرات العالمية السلعية بالأحجام انكماشاً بنحو 12.2% ويعتبر الأقوى منذ 70 عاما. وتراجعت الصادرات في كل مناطق العالم دون استثناء، وتراوح هذا الانخفاض بين 4.9% و 14.4%. وسجلت الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أعلى انخفاض للصادرات مقارنة بالمناطق الأخرى. أما الواردات العالمية فكان انخفاضها أكبر من الصادرات بـ 0.7%. وكما هو الحال بالنسبة للصادرات، شهدت واردات كل مناطق العالم هبوطا تراوح بين 5.6% و 20.2%. لكن عكس الصادرات سجلت رابطة الدول المستقلة، وعلى رأسها روسيا، ودول أمريكا الجنوبية والوسطى أعلى انخفاض لأحجام الواردات السلعية.

وجاء هذا التحول السلبي في التجارة الدولية بعدما أن عرفت نموا بحوالي 2% و 6% سنتي 2008 و 2007 على الترتيب، وبعد أن شهدت الصادرات نموا مساويا لـ 2.1% و 6.4% والواردات نموا مساويا لـ 2.2% و 6.1% خلال نفس السنتين، وذلك على النحو المبين في الجدول رقم 1.

وحسب تقرير منظمة التجارة العالمية¹، فإن هذا الوضع كان ناتجا عن العوامل الأربعة التالية: تراجع الطلب الذي حدث في نفس الوقت في كل المناطق؛ وتشعب عمليات الإنتاج العابر للحدود في إطار التقسيم الدولي للمسابرات الإنتاجية والتخصص العمودي، مما خلق أثرا مضاعفا لأن تراجع الطلب يؤدي إلى تراجع أكثر حدة في التجارة الدولية؛ وانخفاض في تمويل التجارة مما أدى إلى حدوث نقص في التسهيلات المالية للتجارة؛ واتخاذ إجراءات حمائية من طرف بعض الدول وعلى بعض السلع بعدما عرف حجم التجارة الدولية هبوطا ابتداء من نوفمبر 2008.

الجدول رقم 1: التغيير النسبي السنوي لأحجام الصادرات و الواردات السلعية إبان الأزمة

	الواردات			الصادرات		
	2009	2008	2007	2009	2008	2007
العالم	-12.9	2.2	6.1	-12.2	2.1	6.4
أمريكا الشمالية	-16.3	-2.4	2.0	-14.4	2.1	4.8
أمريكا الجنوبية والوسطى	-16.3	13.3	17.6	-5.7	0.8	3.3
أوروبا	-14.5	-0.6	4.4	-14.4	0.0	4.2
رابطة الدول المستقلة	-20.2	16.3	19.9	-9.5	2.2	7.5
إفريقيا	-5.6	14.1	13.8	-5.6	0.7	4.8
الشرق الأوسط	-10.6	14.6	14.6	-4.9	2.3	4.5
آسيا	-7.9	4.7	8.2	-11.1	5.5	11.7

المصدر: منظمة التجارة العالمية 2010.

ومن المتوقع أن تعرف التجارة الدولية سنة 2010، في إطار الانتعاش البطيء الذي سيعرفه الاقتصاد العالمي، بارتفاع الناتج المحلي الخام العالمي بنحو 2.9%، نموا بـ 9.5%. وستعرف صادرات الدول المتقدمة ارتفاعا بـ 7.5%، بينما صادرات دول العالم المتبقية 11%¹. ورغم هذه المعدلات المرتفعة المتوقعة إلا أن منظمة التجارة العالمية تشير إلى أنها غير كافية لتغطية الخسائر التي عرفتها التجارة الدولية إبان الأزمة الاقتصادية.

ثالثا - مستجدات السياسة التجارية الدولية:

1. العودة إلى الحماية النسبية لاحتواء الأزمة:

إن العديد من الدول، والتي تأثرت بالأزمة المالية، و بالركود الاقتصادي الذي تولد عنها و المصحوب بتراجع الاستهلاك وانخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة، لجأت إلى إجراءات تجارية عديدة للتخفيف من حدة الأزمة و الإلمام بانعكاساتها. كانت هذه الإجراءات حمائية تارة وتحريرية تارة أخرى، أحادية تارة ومتعددة الأطراف تارة أخرى. وتباينت تقارير أهم المنظمات والمؤسسات الدولية حول الاتجاه الذي تأخذه السياسة التجارية لأكثر دول العالم، لكن آلت معظمها إلى عودة نسبية إلى الحماية التجارية.

فمن خلال التقرير الثاني لجهاز مراجعة السياسات التجارية بهذه المنظمة حول الأزمة المالية والاقتصادية والتطورات التجارية المرتبطة بها¹، اعتبرت منظمة التجارة الدولية أنه منذ تفاقم الأزمة ظهرت دلائل على اتخاذ الدول إجراءات مختلفة تتصف بنزعة حمائية أو لها آثار تشوه حرية حركة التجارة الدولية. وأن الإجراءات التي اتخذتها الدول المختلفة لا تشكل توجها عاما ثابتا، ولم تشكل خطرا على انسياب التجارة الدولية، إذ أنها لا تغطي إلا جزء ضئيل من التجارة في السلع. وتتركز الحمائية الجديدة في القطاعات التي تمتعت بالحماية منذ فترة طويلة. مثل: المنسوجات والملابس والأحذية والحديد والصلب والمنتجات الاستهلاكية. غير أن منظمة التجارة العالمية لا تنكر أن تراكم الإجراءات و التدابير الحمائية قد يؤدي إلى عرقلة حركة التجارة الدولية وتهميش أثر السياسات التي أقرتها الدول لمعالجة آثار الأزمة¹.

و لعل هذا التفاؤل في تقرير منظمة التجارة العالمية له علاقة بالحجم غير الكبير للشكاوي التجارية المرفوعة والقضايا الخاصة بالإغراق أيضا. فبالفعل، بينت قراءة الإحصاءات المنشورة من طرف هذه المنظمة أنه لم يسجل ارتفاعا محسوسا في عدد الشكاوي المرفوعة أمام جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية. حيث بلغ عدد الشكاوي 25 (من أكتوبر 2008 إلى فيفري 2010)، وهو بذلك لا يتجاوز عدد الشكاوي السنوية التي رفعت منذ تأسيس المنظمة إلى غاية سنة 2003، علما أنه في هذه الفترة عرف حجم التجارة الدولية نموا يصل إلى 6% سنويا. وفي نفس السياق، كان عدد الشكاوي المرفوعة أمام المنظمة سنة 2009، وهي السنة التي عرفت فيه أكبر الاقتصاديات ركودا حادا، مساويا لـ 14 شكوى فقط. أما فيما يخص قضايا الإغراق، فتبين أحدث إحصاءات نشرت من طرف هذه المنظمة حول هذا الموضوع¹ أن عدد التحقيقات المفتوحة ضد الإغراق من طرف الدول الأعضاء سنة 2008 كان أقل من متوسط جل التحقيقات المفتوحة ضد الإغراق من الفترة الممتدة ما بين 1995 و 2007 بـ 16% (208 مقابل 247). أما فيما يخص عدد الإجراءات النهائية ضد الإغراق، فتوضح نفس الإحصاءات أن عددها كان مساويا لـ 138 مقابل 168 في المتوسط للفترة الممتدة ما بين 1995 و 2007.

وفي إطار ثان، كانت دراسة البنك الدولي¹ أقل تفاؤلا من تلك التي قدمتها منظمة التجارة العالمية، إذ أشارت إلى أنه تم إحصاء 66 نوعا من أنواع الإجراءات القادرة على تشكيل عائق أمام المبادلات التجارية الدولية عند مجموعة العشرين، و أنه اتخذت 17 دولة من هذه المجموعة، والتي شاركت في قمة العشرين الأولى المنعقدة في شهر نوفمبر 2008، 47 إجراء حمائيا. و تعد إفريقيا الجنوبية واليابان و العربية السعودية، الدول الثلاثة التي لم تلجأ إلى أي إجراء حمائي ضمن هذه المجموعة. كما تعد الإجراءات التي لها صلة بتحرير التجارة والمتخذة من طرف هذه المجموعة أثناء الأزمة المالية ضئيلة مقارنة بتلك المقيدة للتجارة وهي لا تتجاوز 12 إجراء.

و في إطار ثالث، جاء تقرير إنذار التجارة العالمية¹ ليؤكد التوجه الحمائي للدول إبان الأزمة بشكل أكثر إثارة للقلق. فالدراسة التي أعدها، بينت أنه تم رصد ما لا يقل عن 297 إجراء تجاريا تمييزيا منذ نوفمبر 2008. كما تبين أن الدول المكونة لمجموعة العشرين تبنت 172 إجراء حكوميا، يمكن اعتبار 121 منها تشويها واضحا لقواعد اللعبة ويضر بالمصالح التجارية الأجنبية. وأكدت هذه الدراسة أنه في فترة لا تتجاوز 300 يوم منذ انعقاد أول قمة لمجموعة العشرين، سجل في المتوسط حرقا واحدا كل ثلاثة أيام للالتزامات التي تعهدت بها هذه المجموعة و المتمثلة بعدم اللجوء إلى الإجراءات الحمائية¹.

2. تعزيز دور الأدوات التجارية غير التعريفية:

تميزت السياسات التجارية عند الدول المتطورة بميمنة الوسائل غير التعريفية عليها، أما الوسائل التعريفية فغالبا ما اتخذت للرد على الممارسات التي رأها غير عادلة كالإغراق والدعم. فحسب دراسة قام بها البنك الدولي، تبين أنه من 47 إجراء الذي طبق فعلا من طرف مجموعة العشرين، كان هناك 12 إجراء خاص بالدول المتطورة¹. كما تمثلت جل الإجراءات المطبقة في الإعانات و حزمة أخرى من الدعم قدمت من طرف الحكومات إلى قطاعات إنتاجية معينة. أما بالنسبة للدول النامية، فإن دراسة البنك الدولي تبين أن عدد الإجراءات الحمائية المطبقة فعلا من طرف دول هذه الفئة في مجموعة العشرين فاقت تلك المطبقة من طرف الدول المتطورة ضمن نفس المجموعة، وأنها كانت مساوية لـ 35 إجراء. وعكس الدول المتطورة، فإن الأدوات الحمائية التي تبنتها الدول النامية كانت متنوعة واتخذت أكثر من شكل، وكان للرسم الجمركية على الاستيراد الحصة الأكبر إذا ما قورنت بالإجراءات الأخرى مأخوذة كل واحدة على حدة، غير أنه في الجمل الأدوات غير التعريفية تجاوزت التعريفية.

رابعا - أثر الأزمة الاقتصادية على التجارة الخارجية الجزائرية

في أعقاب ضعف حصة تدفقات الاستثمارات الأجنبية¹ وتحويلات المغتربين¹ في إجمالي التدفقات المالية من الخارج، واعتماد الجزائر بشكل رئيسي على التجارة الخارجية في توفير التمويل للتنمية الاقتصادية، تعتبر التجارة الخارجية القناة الفعلية التي تربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاديات الأخرى، و بالتالي الممر الأهم لانعكاسات الأزمات العالمية. وتشير إحدى دراسات مركز التجارة الدولية أن الأزمة الاقتصادية الحالية انعكست آثارها على التجارة الخارجية للدول النامية عن طريق ثلاثة أشكال مختلفة: أولا، من خلال انخفاض أسعار المواد الأولية نتيجة تراجع الطلب عليها من طرف دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ ثانيا، من خلال انخفاض الطلب على المنتجات المصنعة بسبب تراجع عدد الطلبات؛ و ثالثا و أخيرا، من خلال انخفاض الطلب على الخدمات، ولاسيما السياحة. وبما أن المواد الأولية، وبالضبط المحروقات تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية، مشكلة نسبة تفوق 97% سنتي 2008 و 2009، فإن تراجع أسعار النفط، من 133.19 دولار للبرميل إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز السنة أشهر (من منتصف 2008 إلى بداية 2009)، كان له أثر كبيرا على حجم التجارة الجزائرية و على عائدات صادرات المحروقات. ففي سنة 2009 ونتيجة انخفاض أسعار النفط سجلت العائدات خسارة تقدر بـ 44.88% مقارنة بسنة 2008.

و لا تعتبر هذه هي المرة الأولى التي تعرف فيها تجارة الجزائر مثل هذا التدهور في وضعها. ففي سنة 1986 وبعد الانهيار الحاد لأسعار النفط، من 29 دولار سنة 1985 إلى 14.8 دولار سنة 1986، أي انخفاض فاق 45%، عرف حجم التجارة الخارجية انخفاضا قدر بـ 20% لينتقل من 100518 مليون دينار جزائري إلى 80222 مليون دينار في غضون سنة واحدة¹. وسجل بذلك الميزان التجاري، و الذي كان يعرف فائضا، عجزا مساويا لـ 6565 مليون دينار جزائري سنة 1986. وحقق الحساب الجاري، والذي يضم إلى جانب التجارة الخارجية في السلع، تجارة الخدمات و التحويلات، عجزا قدر بـ 2.2 مليار دولار بعدما كان قد حقق فائضا سنة من قبل فاق مليار دولار¹. وهذا كله في الوقت التي كانت فيه حصة المحروقات تساوي 98% من الصادرات الإجمالية، و 28% من الناتج المحلي الخام، و 43% من الإيرادات الجبائية.

وتجدر الإشارة إلى أنه إذا لم يكن للأزمة الراهنة انعكاسات سلبية حادة على الاقتصاد الجزائري ولم تهدد استقراره، فإن الفضل يعود إلى مجموعة من العوامل. فضعف ارتباط القطاع المالي الجزائري بالأسواق المالية العالمية ساهم إلى حد كبير في عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بشكل مباشر بالمرحلة الأولى من الأزمة. كما أن غياب صناديق سيادية، والدفع المسبق للديون الخارجية والذي عمل على تقليص الديون الخارجية من 15 مليار دولار أمريكي إلى 400 مليون دولار، و تكوين صندوق ضبط العائدات سنة 2004 قصد ادخار و تسيير الفائض الناجم عن فارق سعر النفط المرجعي في إعداد الميزانية و سعره الحقيقي على مستوى الأسواق النفطية، و الذي بلغ رصيده 60 مليار دولار في أواخر سنة 2009، كلها عوامل ساعدت على استمرار تنفيذ برامج الإنفاق رغم انخفاض عائدات المحروقات.

خامسا - واقع التجارة الخارجية الجزائرية

عرفت التجارة الخارجية للجزائر قبيل الأزمة تطورا في قيمتها. فكما بين الجدول رقم 2، شهدت الصادرات سنة 2008 نموا بقيمة 19135 مليون دولار، فيما سجلت الواردات نموا بقيمة 11848 مليون دولار، وأدى هذا الوضع إلى تسجيل معدل تغطية يفوق الـ 100. كما أن حصة التجارة الخارجية في إجمالي التجارة العالمية تحسنت رغم أن معدل الزيادة في الواردات أكبر من معدل الزيادة في الصادرات. ويرجع هذا

التطور الذي عرفته التجارة الخارجية إلى عاملين أساسيين: زيادة قيمة الصادرات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع درجة الانفتاح بانتقالها من 7% بداية التسعينات إلى أكثر من 60% في السنتين الأخيرتين.

الجدول رقم 2: حجم الصادرات و الواردات بمليون دولار أمريكي والنسب

التغيير النسبي	2008	2007	
31.80	79298	60163	الصادرات
42.87	39479	27631	الواردات
22.39	39819	32532	الميزان التجاري
35.29	118777	87794	حجم التجارة
-	201	218	نسبة التغطية
-	0.49	0.43	حصة الصادرات في الصادرات العالمية
-	0.24	0.19	حصة الواردات في الواردات العالمية

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك 2008، و منظمة التجارة العالمية

بيد أنه مازالت تغلب على التجارة الخارجية صفتان بارزتان: غياب التنوع في الهيكل السلعي للصادرات والهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية. وليست هاتان الصفتان وليدة سنوات قليلة ماضية، إنما ممتدة لزمان سابق، ويعتبر التحول من تصدير المنتجات الزراعية إلى تصدير المحروقات الأمر الوحيد الذي طرأ عليه التغيير. وتبرز هاتين الصفتين مجموعة من المؤشرات، سنلقي الضوء فيما يلي على البعض منها:

⇐ **حصة مختلف السلع في إجمالي الصادرات** : إن القاعدة الأساسية التي تقوم عليها الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على المحروقات، إذ يمكن القول بأن هذه الأخيرة تمثل كل الصادرات الجزائرية تقريبا، بما أنه فاقت نسبة المحروقات 97% من إجمالي الصادرات في سنتي 2007 و 2008، أما الصادرات خارج المحروقات، فبالإضافة إلى أن نسبتها الضئيلة، فهي في معظمها عبارة عن مشتقات المحروقات والألومنيوم والزنك والأمونيا ومواد كيميائية تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والغاز.

⇐ **حصة مختلف الأقاليم في إجمالي المبادلات** : يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأبرز بالنسبة للصادرات، أكانت من المحروقات أم خارجها، والواردات أيضا. فكما يوضح الجدول رقم 3 تفوق حصة الاتحاد الأوروبي 50% في إجمالي المبادلات. ويأتي مؤشر تركز الصادرات¹ ليؤكد هذا الوضع، إذ أنه انحصر في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2005 و 2008 ما بين 0.593 و 0.606 وذلك بالرغم من أن عدد المنتجات المأخوذة بعين الاعتبار زاد ليصل إلى 147. ولا ينتهي الوضع هنا بالنسبة لغياب التنوع في الهيكل الجغرافي للمبادلات التجارية، فضمن كل منطقة جغرافية أو مجموعة إقليمية تتركز المبادلات على عدد محدود من الدول. فمثلا، تعتبر كلا من مصر والمغرب وتونس أهم الشركاء التجاريين للجزائر في إفريقيا، كما تعتبر نفس هذه الدول الثلاثة أهم شركائها في المنطقة العربية.

الجدول رقم 3: اتجاه التجارة الخارجية بالنسب

الواردات		الصادرات		
2008	2007	2008	2007	
53.15	52.21	52.04	44.60	الاتحاد الأوروبي
18.35	19.41	36.08	42.20	دول منظمة التعاون و التنمية (ما عدا الاتحاد الأوروبي)
5.52	6.05	3.62	4.31	أمريكا الجنوبية
17.52	15.63	4.75	6.66	آسيا
1.00	1.03	2.04	1.26	دول المغرب العربي
1.79	2.25	1.00	0.80	الدول العربية دون المغرب العربي
2.67	3.42	0.47	0.17	باقي دول العالم

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك 2008

⇐ **نسبة مساهمة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات** : من بين المؤشرات التي تبين طبيعة التخصص وغياب تنوع الصادرات الجزائرية نجد مساهمة السلع ذات التكنولوجيا العالية في الصادرات الإجمالية أيضا. فهذا النوع من السلع، و الذي يعطي صورة واضحة، في الآن ذاته، عن قدرة استيعاب السلع ذات التكنولوجيا العالية بعد استيرادها و تقديم منتجات حديثة و تنافسية إلى الأسواق الخارجية¹، يعرف تصديره عجزا شديدا. فما بين الفترة الممتدة من 1995 إلى 2000، عادل حصة صادرات السلع ذات التكنولوجيا العالية ما قدره 0.6% في الصادرات الإجمالية بالقيم فقط¹.

← **الميزة النسبية الظاهرة:** إن هذا المؤشر الذي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعطي صورة واضحة عن نمط تخصص الدول وعن حصة صادرات سلعة ما في الصادرات العالمية (أو منطقة ما)، يوضح أن الجزائر نقيصة الميزة في كل المنتجات ماعدا المحروقات. حيث أن هذا المؤشر أقل من الواحد بالنسبة لكل المنتجات ماعدا المحروقات، ويفوق الواحد، بل يقترب من الرقم 11، بالنسبة للمحروقات.

← **مؤشر التجارة داخل الصناعة:** إن الحسابات المنشورة من طرف الـ **Femise¹** حول هذا المؤشر، والذي يعكس مدى تطور التجارة ذات الاتجاهين والناجمة أساسا عن تنوع النسيج الصناعي لدولة ما، تبين أنه في سنة 2007، كان هذا المؤشر مساويا لـ 1.26 بالأخذ بعين الاعتبار صادرات وواردات الصناعة التحويلية فقط ولـ 1.03 باقتصار نفس هذه المبادلات الصناعية على الاتحاد الأوروبي (15). وهذا يدل على أن التجارة داخل الصناعة تكاد تكون غير موجودة باعتبار أن هذه الأرقام بعيدة كل البعد عن 100. كما تبين الحسابات المنشورة أن هذا المؤشر عرف تراجعاً سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 وذلك بالنسبة لكلا الخيارين.

سادسا - مستجدات السياسة التجارية الجزائرية

إن تحرك الحكومة الجزائرية لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية جاء من خلال قانون المالية التكميلي 2009 أساسا. ولم يتم اعتماد هذا البرنامج رسميا إلا في النصف الثاني من سنة 2009 وبعد مضي فترة تجاهل وإنكار لآثار الأزمة على الاقتصاد الجزائري دامت لأشهر عدة. وجاء هذا البرنامج بعد أن اتخذت تدابير لتنظيم حركة رأس المال على شكل استثمارات أجنبية من قبل، كجعل من مساهمة الرأسمال المحلي نسبة لا تقل عن 51% شرطا إلزاميا، وإعادة استثمار جزء من الأرباح لكبح تصدير رؤوس الأموال.

وهدفت حزمة التدابير التي اتخذت في إطار قانون المالية التكميلي 2009 إلى الحد من الواردات، ومن الاستهلاك المحلي للبضائع المستوردة، في الوقت الذي كانت صادرات الجزائر، أكانت من المحروقات أم خارجها، تعرف انخفاضا في حجمها. وكان للسياسة التجارية في إطار قانون المالية التكميلي 2009 الدور الأساسي في تحقيق هذا الهدف. وتميزت السياسة التجارية إبان الأزمة بالتوسع في الإجراءات الحماية غير التعريفية وغير الكمية، وتمثلت في: أولا: منع استيراد بعض المنتجات، كإيقاف استيراد الأدوية التي يتم إنتاجها محليا ولا تعرف النقص في السوق المحلية، وإيقاف استيراد الآلات والتجهيزات المستعملة، ومنع استيراد قطاع غير المقلدة وغير الأصلية؛ ثانيا: إجراءات تنظيمية متعلقة بالعمليات التجارية الخارجية، كتعميم الرقم التسلسلي الجبائي كشرط لقيام بأي عملية تجارية خارجية، وفرض استخدام القرض الوثائقي كوسيلة وحيدة للدفع؛ ثالثا: إيقاف تمويل عمليات شراء السلع الاستهلاكية المستوردة، وعلى رأسها السيارات؛ وأخيرا: منع تصدير بعض المنتجات، كنفائات المعادن غير الحديدية، والعجائن التي تستعمل مواد أولية مدعمة.

ثم أتبعته هذه الإجراءات بمجموعة من القرارات والتوجيهات، أهمها: إجراءات إدارية، تمثلت في تحويل عملية جمركة السلع غير المعبأة داخل حاويات، كالسيارات مثلا، نحو موانئ أخرى بدلا من ميناء العاصمة، وإجراءات تفضيلية لصالح المؤسسات المحلية عند تسليم الأسواق العامة، وذلك من خلال رفع نسبة التفضيل من 15% إلى 25¹.

ولقد حققت هذه الإجراءات الهدف الذي سعت إليه مبدئيا. فحسب أحدث إحصاءات نشرت من طرف المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات¹، فإن الجزائر قد كسبت 17.3 مليار دولار سنة 2009¹ من جراء اتخاذ هذه الإجراءات. وأن حجم الواردات شهد انخفاضا طفيفا قدر بـ 0.95%، وأنه ماعدا مواد التجهيز، والتي ارتفعت وارداتها بـ 15.6%، فإن معظم أنواع السلع الأخرى عرفت انخفاضا محسوسا، وهذا كما يبينه الجدول رقم 5. غير أنه لقد كان لهذه الإجراءات أثر سلبي على الآلة الإنتاجية لا يمكن إنكاره. فالمنتجات المستوردة الموجهة للآلة الإنتاجية عرفت انخفاضا بـ 0.65% سنة 2009 بعدما شهدت ارتفاعا بـ 37.10% سنة 2008 و 41.30% سنة 2007 و 17.52% سنة 2006¹.

الجدول رقم 4: نتائج مستجدات السياسة التجارية الخارجية الجزائرية على الواردات

التغيير النسبي %	2009	2008	مليون الدولار
↓ 25.64	5810	7813	المواد الغذائية
↓ 17.85	488	594	الطاقة
↓ 14.78	1188	1394	المواد الخام
↑ 2.34	10248	10014	المواد النصف المصنعة
↑ 15.6	15343	13267	مواد التجهيز
↓ 4.71	6096	6397	المواد الاستهلاكية
↓ 0.95	39103	39479	المجموع

المصدر: المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك 2009.

سابعا - ما بعد الأزمة : الأولويات الواجبة في السياسة التجارية الجزائرية

إن الأزمة الاقتصادية الحالية سلطت الضوء على مواطن الخلل في السياسة التجارية للجزائر. فإلى جانب أنها كانت توجه المبادلات التجارية إلى المزيد من الاعتماد على نفس الشركاء التجاريين، وتحافظ على التوجه الاستهلاكي للاقتصاد دون المساهمة في تحويله إلى اقتصاد إنتاجي، فهي لم تشمل مؤخرا على أي إجراء يبي بأن القدرة المناعية ستزيد أمام الأزمات الخارجية في المستقبل. بل يتبادر إلى الأذهان أن تلك القيود التي وضعت على حجم الاستيراد أو على عمليات التجارة الخارجية لمواجهة الأزمة الاقتصادية ستلغى أو تخفف بمجرد أن يستعيد الاقتصاد والطلب العالمي عافيتهما. وإذا كانت السياسة التجارية لا تتحمل لوحدها مهمة التصدي للأزمات الخارجية، وأن للجهاز الإنتاجي ونمط التخصص الدور الأكبر في تلك المهمة، وأنها تعكس فقط ما تم التوصل إليه من تحسن في الإنتاج والقدرة التنافسية، فلا يمكن أن ننكر الدور الذي تلعبه إجراءات السياسة التجارية في المساهمة في إحداث تغيير في نمط التخصص وتحسين الجهاز الإنتاجي نوعا وكما. وفيما يلي سنتوقف عند بعض مواطن الخلل في السياسة التجارية مع الإشارة المسبقة للبدائل الذي يجب أن يدرج في إطار إجراءات ما بعد الأزمة، إجراءات غير قسرية وبعيدة المدى.

← الاستعمال الفعال لأدوات الدفاع التجارية:

إن الجزائر شأنا شأن جميع الدول التي تسعى إلى الانضمام في منظمة التجارة العالمية تعمل على تعديل تشريعاتها وفقا للاتفاقيات متعددة الأطراف التي تقوم هذه المنظمة بإدارتها. ومن بين التشريعات التي قامت الجزائر بسنها مؤخرا نذكر تلك المتعلقة بإجراءات الدفاع التجارية والتي تشمل شروط وكيفية تنفيذ الحق التعويضي وضد الإغراق والتدابير الوقائية، إلى جانب إجراءات تنظيم التحقيق فيها¹. ولعل أهم مجال من بين هذه المجالات الثلاثة هو الإغراق¹. فحسب إحصاءات منظمة التجارة العالمية، تعتبر القضايا المتعلقة بالإغراق، أكانت على شكل فتح تحقيقات أو التطبيق الفعلي لرسم ضد الإغراق، أكثرها عددا واستعمالا من طرف الدول الأعضاء لحماية أسواقها مقارنة بالتدابير الوقائية والتعويضية.

أما في الجزائر، ورغم أنها لا تعد بعد دولة عضو في هذه المنظمة، فإنه لم يتم فتح ولا قضية واحدة حول الإغراق منذ أن سنت التشريعات الخاصة به، وبالتالي لم يصدر أي قرار بفرض رسم ضد الإغراق على السلع المستوردة المغربية¹ مما قد يدل على أن هذا النوع من أدوات السياسة التجارية لا يطبق في السوق المحلية، غير أن متطلبات بعض المؤسسات تبين الحاجة إلى تطبيقه. فشركة Michelin مثلا، والتي تأسست في 2002 و تعتبر المصدر الأول للسلع التحويلية في الجزائر، مع توجيه ما يقارب 60% من إنتاجها نحو الخارج، وبالذات نحو دول الاتحاد الأوروبي والمغرب والسعودية، تتعرض لثلاثة معوقات أساسية في السوق الجزائرية، إحداها الإغراق¹. وهذا الأمر يطرح تساؤلات عدة حول مدى فعالية وجدوى الانفتاح التجاري والاقتصادي على العالم في الاستجابة لمتطلبات المنتجين والمصدرين المحليين.

← تنويع الشركاء التجاريين:

لقد سبق وأشرنا إلى أن التنوع يغيب عن التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية، وأن الميزة النسبية الظاهرة موجودة في قطاع المحروقات فقط، وعليه ليس غريبا أن تتجه هذه الصادرات نحو مجموعة الدول الصناعية المجاورة والمتمثلة في دول الاتحاد الأوروبي. غير أن الغريب في الأمر أن تتجه الصادرات خارج المحروقات، رغم حجمها الضئيل جدا إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، وأن تكون الحصة الأكبر لواردات الجزائر قادمة من نفس هذه المنطقة. ورغم أن للعوامل التاريخية والجغرافية وتلك المتعلقة بالبنية التحتية دور بارز في توجيه السلع خارج المحروقات المصدرة والمستوردة نحو هذه الوجهة إلا أن للسياسة التجارية المتبعة تجاه هذه المنطقة مسؤولية في ذلك أيضا¹. وتظهر مواطن الخلل في السياسة التجارية ويزداد إلقاء اللوم عليها، عندما تتعرض الوجهة الرئيسة للمبادلات إلى أزمات، مثلما يحدث حاليا، وتشهد ركودا اقتصاديا مصحوبا بارتفاع معادلات البطالة وتدهورا في القدرة الشرائية وانخفاض الطلب على السلع الأجنبية في ظل إجراءات حمائية على الإنتاج الأجنبي. وبهدف الحد من الخسائر التي منيت بها التجارة الجزائرية مع تراجع الطلب الأوروبي، لابد من أن يعاد النظر بالسياسة التجارية، ولا بد من أن تتخذ فيها الإجراءات التي تسمح بتنويع الشركاء التجاريين.

الجدول رقم 5: بعض الأمثلة عن الخسائر في الصادرات خارج المحروقات بمليون الدولارات

التغير النسبي	السداسي الأول من 2009	السداسي الأول من 2008	
67.51-	85.63	263.62	فرنسا
53.28-	38.12	81.6	إيطاليا

ألمانيا	9.89	1.90	-80.78
إسبانيا	165.41	88.94	-46.23
بلجيكا	37.8	28.02	-25.87
بريطانيا	3.45	2.38	-31.01
هولندا	107.13	19.94	-81.38

المصدر: الجكس 2009.

فتعدد الشركاء التجاريين لدولة نامية مثل الجزائر، من خلال تعجيل انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة مثلا، سيعمل على تسهيل نفاذ صادراتها إلى أسواق الدول الأجنبية، وذلك من خلال تطبيق تعريفات الدولة الأولى بالرعاية عليها، والتي تتعامل بها الدول الأعضاء في المنظمة، وبالإضافة إلى هذا الأمر قد تستفيد الجزائر من وضع الدولة النامية، وبالتالي من مبدأ المعاملة الخاصة والمميزة، وذلك من خلال السماح لها باللجوء إلى الحماية عند الضرورة أو الاستفادة من فترات انتقالية أطول أو التزامات أخف¹. أما بالنسبة لوارداتها، فسيعمل تعدد شركائها التجاريين على انخفاض أكبر لسعر مواد ومستلزمات الإنتاج المستوردة وقد يساعد هذا الأمر على تخفيض تكاليف إنتاج المؤسسات المحلية، ناهيك عن انخفاض أسعار السلع وتعدد الخيارات بالنسبة للمستهلك.

و رغم أن تعدد الشركاء التجاريين لا يعني بالضرورة تحسن مشاركة الجزائر في التجارة الدولية، إذ أنه لا توجد دراسات إحصائية ولا ميدانية تؤكد أن الاتفاقيات المتعددة الأطراف، في إطار المنظمة العالمية للتجارة، تحسن من الوضع التجاري للدول الأعضاء¹، إلا أن الشواهد تبين أن الدول النامية التي كان لها تنوع في هيكلها الجغرافي تضررت من تبعات الأزمة الاقتصادية بشكل أقل حدة¹.

← البحث عن أسواق أجنبية أخرى وفرص تصديرية جديدة:

هناك العديد من الحواجز والعقبات التي تحيط بتصدير المنتجات الجزائرية خارج المحروقات، وأهم هذه العقبات هي الادعاءات التي تدعيها دول الاتحاد الأوروبي في مواجهة أهم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، والمتعلقة بالدعم في المدخل الوسيط والذي تحصل عليه على شكل أسعار مخفضة للغاز. وكانت مؤسسة Fertil التي تصدر الأسمدة الكيماوية أول وأهم متضرر من هذه الادعاءات، حيث قامت دول الاتحاد الأوروبي بفرض رسوم ضد الإغراق تجاهها تقدر بـ 13%¹. ولم يتم إيجاد اتفاق يرضى الطرفين بشأن هذه القضية منذ 2007 وإلى حد الآن، مما يشير إلى التعتت الشديد من جانب الاتحاد الأوروبي ضد الصادرات الجزائرية خارج المحروقات. وهذا رغم أن الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الاتحاد الأوروبي هامشية ولم تفق المليار دولار في أحسن حالتها، وأن بين الطرفين اتفاق شراكة كانت أحد معالمه الرئيسية منطقة التبادل الحر الأورو-جزائرية. وإذا أضيف عامل الركود الاقتصادي وانخفاض الطلب الناتج عن الأزمة فنجد أن السياسة التجارية تعلق الأفاق أمامها بالاكتماء بتوجيه الصادرات خارج المحروقات نحو دول الاتحاد الأوروبي.

ويبقى البحث عن أسواق جديدة لتوسيع المنتجات المصدرة و تصريف تلك التي تتلقى صعوبات لدخول أسواق الدول المتقدمة، مع التركيز في ذلك على الأسواق ذات القدرة الاستهلاكية الكبيرة، مثل الدول الأقل نمواً والدول الإفريقية، الخيار الأمثل. ورغم أن التوجه نحو هذه الأسواق يتطلب تكاليف نقل مرتفعة و يزيد من المخاطر، إلا أن هذا لا يجب أن يقف عائقاً أمام الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، خاصة وأنه يمكن تحقيق معدلات نمو فيها حتى مع امتداد الأزمة إليها. فقراءة بسيطة لإحصاءات المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات التابع للجمارك حول تغير حجم الصادرات خارج المحروقات ما بين سنتي 2008 و 2009، تبين أن كل أنواع السلع عرفت انخفاضا ماعدا الذهب و العجائن الغذائية. وإذا تعمقنا في هذه الإحصاءات فنسجد أنه بالنسبة للسلعة الثانية، والتي تقدر الزيادة فيها بـ 63.56%، تعتبر الدول الإفريقية، وعلى رأسها النيجر، والبنين، وموريتانيا، أهم الطالبين لها.

← تفعيل آلية التكامل الإقليمي العربي الجاد:

تتجه الجزائر في السنوات الأخيرة، بجانب محاولة الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية، نحو الانخراط في كتلتات إقليمية. وقد شهدت بداية سنة 2009 انضمام الجزائر رسمياً إلى المنطقة العربية للتبادل الحر. وجاء هذا الانضمام سعياً وراء المزايا التي يحققها هذا النوع من المسارات، بالإضافة إلى تعديل الهيكل التعريفي المطبق على مختلف المناطق. إذ كانت التعريفات الجمركية المطبقة على السلع القادمة من المنطقة العربية أعلى من تلك القادمة من الاتحاد الأوروبي، وذلك رغم أن القدرات الإنتاجية والتجارية للمؤسسات الأوروبية أحسن من مثيلاتها العربية¹. وبمعنى أوضح، كانت السياسة التجارية للجزائر توفر الحماية لمؤسساتها المحلية بصفة أكفء ضد الصادرات العربية مقارنة بتلك التي من الاتحاد الأوروبي.

وتزامن دخول اتفاق الانضمام حيز التنفيذ مع الأزمة الاقتصادية وانعكاساتها على التجارة الخارجية، فكانت النتيجة الأولية لهذا المسار سلبية، حيث ارتفعت الواردات القادمة من هذه الدول المكونة لهذه المنطقة في الوقت الذي عرفت فيه صادرات الجزائر إليها انخفاضاً. ولتصحيح هذا الوضع قامت السلطات المعنية بتقييد واردات عدد من المنتجات بحجة حماية الإنتاج المحلي ومحاربة المنافسة غير العادلة. وتم إدراج 1644 منتجا حتى 27 مارس 2010 في قائمة سلبية لتعفى من التقييدات الجمركية، أي ما يعادل حصة 27.4% من المنتجات المسجلة في قائمة التعريفية الجمركية الجزائرية. ومع هذه التطورات التي تعرفها السياسة التجارية ضمن المنطقة العربية للتبادل الحر، هل سيكون للحد القسري على الواردات من هذه المنطقة، فعلا، دور في النهوض بالإنتاج المحلي؟ ولماذا لا تستخدم أداة الدعم، وخاصة غير المباشر، بدلا من تقييد الواردات؟ علما أن الأداة الأولى أثبتت كفاءتها على الواقع في النهوض بالصناعات المحلية الناشئة أو المتدهورة. وإذا جاء الحد القسري لعدد من المنتجات المستوردة كرد على المنافسة غير العادلة، فما دور إجراءات الدفاع التجارية؟

الخاتمة:

إن ظهور الأزمات الاقتصادية من فترة إلى أخرى و انتشارها بين الدول يعيد طرح التساؤلات حول السياسات التي ستتبعها الدول لمواجهة تلك الأزمات والتي ستقودها إلى الانتعاش الاقتصادي مرة أخرى. وفي هذا الإطار، جاء الجواب حول التساؤل المتعلق بنوع السياسة التجارية التي يجب أن تتبع في هذه الأزمة الأخيرة ليحسم المفاضلة بين السياسة التجارية الحرة والحماية لمصلحة الثانية. وإن إلقاء الضوء على الخطوط العريضة للسياسة التجارية للجزائر، قبل امتداد الأزمة الاقتصادية إليها من خلال تحليل واقع التجارة الخارجية وما آلت إليه، وإبان الأزمة الاقتصادية من خلال الوقوف على مستجداتها، بين أنه، بغض النظر عن التطورات التي عرفتتها هذه التجارة وعن شرعية الإجراءات التجارية الأخيرة التي جاءت في الوقت الذي تنجحه فيه أكبر دول العالم إلى حماية أسواقها ومراعاة مصالحها دون مراجعة شركائها التجاريين، لازالت هذه السياسة تعاني القصور والنقص.

فالأزمة الاقتصادية الأخيرة يجب أن لا تستغل فقط على أنها الفرصة في إحداث تغيير في حجم التجارة الخارجية كما قامت بفعله الحكومة، أو لتغيير هيكلها فقط كما يلح عليه الاقتصاديون والأخصائيون، بل أيضا على أنها الفرصة في إحداث تغيير على الشروط التي تتم من خلالها المعاملات التجارية مع العالم الخارجي. وحتى تصبح السياسة التجارية ذات فائدة أعلى وجزءا فعالا من إستراتيجية أشمل تسعى وراء تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر، يتم اقتراح التوصيات التالية لمعالجة أوجه القصور والنقص في هذه السياسة:

1. تبني نظام الدفاع التجاري يكون الهدف منه ليس العودة إلى الانغلاق التجاري أو الحماية التجارية، وإنما الحرص على المصالح التجارية الوطنية والتقليص من التهديدات التجارية الخارجية في الوقت الذي تسعى فيه الجزائر وراء تحقيق المزيد من الانفتاح التجاري. وتكون مهامه على الأقل:

- ← التركيز على أدوات السياسة التجارية التي تساعد على إحداث تغيير في نمط التخصص وتنويع الصادرات؛
 - ← تنويع الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات بشكل يزيد من خلق التجارة وينقص من تحويلها؛
 - ← مكافحة الممارسات غير العادلة والضارة للشركاء التجاريين أو مؤسساتهم في السوق المحلية أم الأجنبية؛
2. إشراك المصدرين المحليين في القرارات المتعلقة بنشاطهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع العمل على توفير لهم المزيد من الدعم المباشر وغير المباشر والابتعاد كل البعد عن حمايتهم من المنافسة الأجنبية العادلة.
3. توجيه المزيد من الاهتمام إلى تجارة الخدمات للدور الذي تلعبه في تنمية تجارة السلع.

الهوامش:

¹ WTTC (conseil mondial du voyage et du tourisme), Impact économique du tourisme 2010.

¹ التقرير السنوي للبنك الدولي 2009.

¹ OMC, statistique du commerce international. Communiqué de presse, 26 mars 2010.

¹ OMC, Rapport sur le commerce mondial : les engagement en matière de politique commerciale et les mesures contingentes. 2009.

op. cit. ¹ OMC, Communiqué de presse,

¹ Voir : http://www.wto.org/french/news_f/archive_f/trdev_arc_f.htm

¹ نشير إلى أنه بعد تردد في التقارير الثلاثة الأولى للمنظمة العالمية للتجارة أكدت في رابع تقاريرها عودة الحماية التجارية.

¹ OMC, Mesures antidumping. Communiqué de presse, mai 2009.

¹ Elisa Gamberoni, Richard Newfarmer, Trade Protection: Incipient but Worrisome Trends. in Trade Notes WB, march 2, 2009. Number 37.

¹ عبارة عن مبادرة سويسرية تضم عدد كبير من المتخصصين في مجال المبادلات التجارية، كومت في 8 جوان 2009 بجامعة سان غال السويسرية. تحدف إلى تسليط الضوء على الإجراءات الحماية التي تبنتها الدول إبان الأزمة المالية.

¹ Richard Baldwin, le protectionnisme commercial et la crise économique. Revue de politique économique 12 /2009.

¹ Elisa Gamberoni, Richard Newfarmer, op.cit.

¹ رغم أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية في الجزائر عرفت انخفاضا إبان الأزمة، إذ أنه سجل 9 مشاريع في 2009 فقط مقابل 29 سنة 2008 (907 مليون أورو) و60 سنة 2007 (1.8 مليار أورو)، فهي لم تكن في مستوى طموحات الجزائر وكانت تتجه معظمها إلى قطاع المحروقات. كما أنه تشير بعض أراء الاقتصاديين أن سبب انخفاض مستوى التدفقات يعود جزئيا للإجراءات التي اتخذتها الحكومة تجاهها مؤخرا.

¹ تبين أحدث إحصاءات في هذا الشأن أن تحويلات المغتربين الجزائريين عادت 3.15 مليار أورو، وأن أكثر من نصف هذا المبلغ يتم تحويله بطرق غير رسمية. وأن الجزائر ستكون أكبر متضرر من جراء انعكاسات الأزمة على تحويلات المهاجرين في المنطقة المتوسطة، حيث ستعرف هذه التحويلات انخفاضا بنحو 17.24% سنة 2009.

¹ M. Chabane ; A. Mernache, conséquences de la crise sur les économies du Maghreb : le cas de l'Algérie. Communication présentée lors du colloque international : « Crise financière internationale, ralentissement économique mondial et effets sur les économies euro-maghrébines », Bejaia 2009.

¹ M. Chabane ; A. Mernache, op.cit.

¹ هذا النوع من مؤشرات التجارة منشور ومحسوب من طرف مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية.

¹ Abdelkader Djeflat, l'économie fondée sur la connaissance. In l'Algérie de demain : relever les défis pour gagner l'avenir, décembre 2008.

¹ Djeflat, op.cit.

¹ Femise, les pays méditerranéens face à la crise. 09/2008. p 207.

¹ تشير إلى أن هذا القرار، الذي يهدف أساسا إلى تخفيض استيراد الخدمات من خلال تفضيل المؤسسات الوطنية، لازال قيد الدراسة.

¹ La tribune, la restriction des importations a fait gagner à l'Algérie plus de 17 milliards de dollars en 2009. Edition du 08-02-2010.

¹ حسب نفس المصدر، تم التوصل إلى هذه النتيجة من خلال عملية المحاكاة و مقارنة حجم الواردات بدون اتخاذ الإجراءات التقييد ومع اتخاذها.

¹ Note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2007 et 2006.

¹ Pour les mesures de défense commerciales, voir : <http://www.mincommerce.gov.dz>

¹ OMC, Rapport sur le commerce mondial, 2009.

¹ حسب المرسوم التنفيذي رقم 05-222 مؤرخ في 15 جمادى الأولى عام 1426 فإن رسوم ضد الإغراق تطبق بعد النشر في الجريدة الرسمية.

¹ Liberté 14/06/2007.

¹ ونخص بالذكر الشراكة الأورو متوسطة و الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية في إطار منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية.

¹ A. Mehdi, l'accession de l'Algérie à l'OMC : entre ouverture contrainte et ouverture maîtrisée. Note de travail 3/2009, Lepii, avril 2009.

¹ A. Rose (2004), "Do we really know that the WTO increases trade?", Cité dans Abbas Mehdi 2009.

¹ تشير في هذا الصدد إلى استنتاجات Willem van der Geest من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها لأثر الأزمة الاقتصادية على دولتي كمبوديا وبنغلاديش.

فهاتان الدولتان متخصصتان في صناعة الملابس، غير أن كمبوديا تخصصت في الملابس ذات الجودة العالية مع توجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أساسا، أما

بنغلاديش فتخصصت في الملابس القاعدية مع توجيهها إلى الولايات المتحدة الأمريكية و دول الاتحاد الأوروبي.

¹ El watan, édition du 23 mai 2009.

¹ N. Oulman, politique commerciale, intégration régionale sud-sud et souveraineté économique en Algérie. Confluences méditerranée, numéro 71, automne 2009. pp.122-123.

المراجع:

1. Algex, impact de l'accord d'association sur les exportations H.H vers l'UE. 1^{er} semestre 2009.

2. CNIS, statistiques du commerce extérieur de l'Algérie. Rapport 2008 et 2009.

3. علا الصيداني، أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية. ورقة عمل مقدمة إلى اجتماع الخبراء حول تحضير الدول العربية للاجتماع الوزاري السابع لمنظمة التجارة الدولية، نوفمبر 2009.

4. Mathieu Laberge, le protectionnisme en temps de crise économique. Note de CIRANO, mars 2009.

5. Loi numéro 09-09 du 13 Moharram 1431 correspondant au 30 décembre 2009 portant loi finances pour 2010.

6. Ministère du commerce, note de synthèse relative aux statistiques du commerce extérieur de l'Algérie pour l'année 2007 et l'année 2006.

7. Ordonnance numéro 09-01 du 29 Rajab 1430 correspondant au 29 juillet 2009 portant sur la loi de finances complémentaire pour 2009.

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar****N° 8, 2010, 8****ISSN : 1112-6604****خطط الإنقاذ بين إدارة الأزمة وتفاقمها**

أ.د. كمال رزيق جامعة البليدة

أ. عبد السلام عقون المركز الجامعي عين تموشنت

ملخص المقال:

تعتبر امتداداً لأزمات سابقة، وهذا من شأنه أن يبيّن أن الآليات التي تُتّبع في إدارة الأزمات الماليّة هي معالجات لحظية، تسعى من خلالها الدّول فقط لوقف النزيف، وبذلك أصبح اليوم من الضروريّ بمكان إتّباع آليات إدارة حقيقة للأزمة الماليّة، لوضع حد لانتشار تداعيات الأزمة كخطوة أولى، ثم وضع الإجراءات الضرورية لتجنب تكرارها في المستقبل، وبذلك الوصول إلى استقرار النظام المالي، والنظام الاقتصادي بشكل عام.

سيتم من خلال هذا المقال التطرق إلى أهم الخطط المقترحة لإدارة هذه الأزمة سواء كان ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر أول للأزمة، ثم الخطط المتبنية من طرف المجموعات الاقتصادية الدولية (G20, G7)، وغيرها من الخطط في باقي دول العالم (الأوروبية، الآسيوية) لنتقل بعد ذلك لتقييم هذه الخطط من خلال التعرف على مصادر تمويلها، وسبل تطبيقها، وإشكالية تعارضها مع مبادئ الرأسمالية...، لنحاول في الأخير الخروج بجملة من التوصيات التي من شأنها أن تقدم آليات حقيقية لإدارة هذه الأزمة بما يحقق التنمية العالمية.

مقدمة:

منذ بداية ظهور تداعيات الأزمة الماليّة، عكفت الحكومات والبنوك المركزية للدول المتأثرة بالأزمة أو المحتمل إصابتها بالعدوى إلى وضع خطط إنقاذ، وبرامج لتنشيط اقتصادياتها، وشراء الديون المتعثّرة في محاولة منها لتجنب الأزمة أو الحد من تأثيراتها السلبية. بدأت الأزمة الماليّة من الاقتصاد الأمريكي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدّول تأثراً بها، ولذلك عملت منذ بداية ظهور الأزمة على التّعامل مع انعكاساتها، إلى جانب رصد مبالغ ضخمة في شكل خطط إنقاذ، سعياً منها لوضع حد لتداعياتها. كما انتقلت الأزمة لتشمل كل الأسواق العالمية، وبذلك فلقد سعت هذه الدّول إلى إقرار خطط مماثلة لتلك التي وضعتها الحكومة الأمريكية، أو إيجاد صيغ أخرى أكثر جدارة في محاولة منها لوضع حد لانتشار الأزمة، والحد من تداعياتها المستقبلية. تركزت معظم خطط الإنقاذ المقترحة من طرف مختلف الدّول للحدّ من تداعيات الأزمة الماليّة الرّاهنة على ضخ السيولة في الأسواق الماليّة، في محاولة لاستعادة الثقة إليها ومنع إفلاس المؤسسات المتضررة من تداعيات الأزمة، وإن كان هذا لا يبد منه كمرحلة أولى في إدارة الأزمة إلا أنه غير كافي، ولهذا فقد قدّمت لهذه الخطط العديد من الانتقادات، وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية المراد معالجتها من خلال هذه المدخلة تتمثل: هل خطط الإنقاذ المقترحة آليات لإدارة الأزمة أم سبيل لتفاقمها؟

أولاً- تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة:

بدأت الأزمة الماليّة من الاقتصاد الأمريكي، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر الدّول تأثراً بها، ولذلك عملت منذ بداية ظهور الأزمة على التّعامل مع انعكاساتها، إلى جانب رصد مبالغ ضخمة في شكل خطط إنقاذ، سعياً منها لوضع حد لتداعيات الأزمة. **خطة الإنقاذ الأولى:** أقرت الحكومة الأمريكية في 27 سبتمبر 2008 خطة إنقاذ بقيمة 700 مليار دولار، لشراء أصول الشركات المتعثّرة المتعلقة بالرهن العقاري، بحيث يكون مقر هذه الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تأمين حماية أفضل للمدّخرات والأموال العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار، وتمتد هذه الخطة إلى غاية 31 ديسمبر 2009.

1. الضمانات لدافعي الضرائب : قدمت الحكومة عدة ضمانات للمكلفين بالضرائب لحماية أموالهم، وعدم إسرافها في إنقاذ

المؤسسات المفلسة، ومن بين هذه الضمانات:

- * تطبق الخطة على مراحل، بإعطاء الخزينة إمكانية شراء أصول متعثرة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في المرحلة الأولى، مع إمكانية رفع المبلغ إلى 350 مليار بطلب من الرئيس، ولأعضاء الكونغرس حق الفيتو على عمليات الشراء التي تتعدى هذا المبلغ؛
- * تساهم الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف السوق؛
- * يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات النقدية والبنوك المركزية لدول أخرى لإقرار خطط مماثلة؛
- * رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد؛
- * منح إعفاءات ضريبية تبلغ حوالي 100 مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.

2. التعامل مع التوقيضات والعلاوات المقدمّة لرؤساء الشركات : أقرت الخطة جملة من الشروط المتعلقة بمكافآت، وتعويضات

رؤساء ومدراء الشركات منها:

- * منع دفع تعويضات كبيرة لرؤساء أو مدراء الشركات الذين يتم تسريحهم أو استقيلون، بعد أن عملوا في شركات باعت أصولاً إلى وزارة الخزانة طالما تساهم الخزانة فيها؛
- * منع دفع تعويضات تشجّع على مجازفات لا فائدة منها؛
- * استعادة العلاوات التي تمّ تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقّق.

3. المراقبة والشفافية: تضمنت الخطة برنامج للإشراف على تنفيذ الخطة، ومراقبة صرفها، حتى تحقق الأهداف التي وضعت من

أجلها، ومن بين هذه الأهداف:

- * إشراف مجلس الرقابة على تطبيق الخطة، والذي يضم رئيس الاحتياطي الاتحادي، ووزير الخزانة، ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة؛
- * يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على الحضور في الخزانة لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات؛
- * تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة؛
- * تكفل القضاء بدراسة القرارات التي يتخذها وزير الخزانة؛
- * اتخاذ إجراءات ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات؛
- * إجراء حماية للمالكين المهددين بمصادرة مساكنهم؛
- * السماح للدولة بمراجعة شروط منح القروض العقارية للمدنيين الذين يواجهون صعوبات؛
- * مساعدة المصارف المحلية الصغيرة التي تضررت بأزمة الرهن العقاري.

خطة الإنقاذ الثانية: وضعت الإدارة الجديدة للحكومة الأمريكية "برئاسة أوباما"، مجموعة من التحفيزات لإنعاش الاقتصاد، تتمثل في ضخ 787 مليار دولار تمتد على 18 شهر، ابتداءً من شهر فيفري 2009، وتهدف إلى استحداث من ثلاثة إلى أربعة ملايين منصب شغل، وتحقيق الاستقرار المالي، وإنقاذ الاقتصاد الأمريكي من شبح الركود، وتتضمن الخطة 310 مليار دولار لزيادة الإنفاق العام، و212 مليار دولار كتخفيضات ضريبية، والباقي يوجه لدعم البنية التحتية للاقتصاد الأمريكي.

1. عناصر الخطة: تتوزع الأموال التي رصدتها الحكومة الأمريكية في إطار هذه الخطة على عدة مجالات، نذكرها فيما يلي:

- * **البنية التحتية:** تتمثل في زيادة الإنفاق الحكومي في البنية التحتية لتحفيز الاقتصاد، وتوفير فرص عمل جديدة وذلك عن طريق:
 - ❖ تخصيص 27,5 مليار دولار لبناء الجسور، ومد الطرقات السريعة، والسكك الحديدية؛
 - ❖ دعم النقل العام بحوالي 18 مليار دولار؛
 - ❖ تحديث 75% من المباني الفدرالية وغيرها من الهياكل الأساسية العامة، بتكلفة في حدود 31 مليار دولار؛
 - ❖ تخصيص 7 مليارات لزيادة وتحسين خدمات الإنترنت، و11 مليار لإدخال تحسينات على شبكة الكهرباء؛

- ❖ رصد 116 مليار دولار للرعاية الصحية، بما فيها 87 مليار دولار لدعم ميزانية الصحة، كما تخصص 19 مليار دولار لتقنية المعلومات الصحية، و10 مليار دولار لأبحاث الطب الحيوي، وتحديث منشآت الرعاية الصحية الحكومية؛
 - ❖ تحسين وتحديث التعليم بتكلفة 141 مليار دولار، بما في ذلك تطوير التعليم في المقاطعات، ومنع تقليصه، وتوسيع البرنامج الفدرالي "بيل غرانت" "Pell Grant program"، كما تخصص منها 6 مليار لتحديث برامج التعليم العالي؛
 - ❖ مضاعفة إنتاج الطاقة البديلة على مدى ثلاثة سنوات، بتكلفة تصل إلى 54 مليار دولار.
 - ❖ * **التخفيضات الضريبية:** وضعت الخطة تخفيضات ضريبية كبيرة لحوالي 95% من المواطنين الأمريكيين من الطبقة الوسطى والفقيرة، كما تمس التخفيضات الشركات التي توفر فرص عمل جديدة، وتعتمد بصفة أساسية على العمالة الأمريكية، كما تتضمن تخفيضات للمشروعات الصغيرة لتشجيعها على الاستمرار وتوفير مناصب الشغل، ويمكن إنجاز أهم هذه التخفيضات فيما يلي:
 - ❖ تخصيص حوالي 116 مليار دولار لخفض ضرائب العمل، بحيث يستفيد الأفراد من تخفيض بقيمة 400 دولار سنوياً، والعائلات من 800 دولار؛
 - ❖ رصد 14 مليار دولار للعمال المتقاعدين والمعاقين، حيث يدفع لهم مبلغ 250 دولار دفعة واحدة، كما تخصص 15 مليار دولار للتوسع في ائتمان ضريبة الأطفال؛
 - ❖ توجيه 70 مليار دولار لمواجهة أعباء توسيع الإعفاءات الضريبية؛
 - ❖ 20 مليار دولار تخصص لخفض ضرائب الشركات.
2. **تحقيق الاستقرار في النظام المالي:** تعتمد الإدارة الأمريكية على تشديد الرقابة المالية في البلاد، واستحداث تغييرات واسعة النطاق في النظام المالي الأمريكي، ووضع قواعد أكثر صرامة لصناديق التحوط، ووكالات التصنيف الائتماني، وسماسرة الرهن العقاري، وزيادة الرقابة على الأدوات المالية المعقدة التي كانت سبباً من أسباب الأزمة الاقتصادية، وهذا عن طريق ما يلي:
- ❖ إنشاء لجنة لمراقبة عمليات البورصة والإشراف على صناديق التحوط ومراقبة عمليات التسجيل، مع وضع خطة تنظيمية شاملة لتوحيد آليات عمل الوكالات المصرفية والمالية، مما سيحقق تحسناً كبيراً في عنصري الشفافية والإشراف على النظام المالي؛
 - ❖ إنشاء صندوق لمساعدة المتضررين من تعثر سوق الرهن العقاري، بمساعدتهم على إعادة جدولة ديونهم، وتوفير الدعم الشامل لأصحاب المنازل، إلى جانب ضرورة وضع نظام يسمح بالتأكد من تقديم المعلومات الكاملة عن خيارات التمويل العقاري أمام مشتري المساكن؛
 - ❖ التدقيق ومراجعة حسابات الشركات المتعثرة التي تحصلت على دعم مالي في إطار خطة الإنقاذ الأولى، وتحديد أيٍّ من الشركات التي تستحق الدعم خلال الفترة المقبلة.

ثانياً- الإجراءات المتبعة على مستوى المجموعات الاقتصادية

صنحت دول العالم إلى تشكيل مجموعات تعاون اقتصادية من أجل حفظ مصالحها، والتعاون فيما بينها في وقت الأزمات، وهو ما حدث بالفعل، حيث اتخذت هذه المجموعات عدة إجراءات مشتركة بين الدول المنتمة إليها، لمواجهة تداعيات الأزمة المالية الحالية.

1. **خطة مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى G7:** اتفق وزراء المالية ومدراء البنوك المركزية في مجموعة G7، التي تضم البلدان الصناعية الكبرى وهي: (ألمانيا، كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، اليابان)، على صياغة خطة إنقاذ لإعادة الثقة إلى الأسواق المالية العالمية، ويمكن تلخيص بنود هذه الاتفاقية في النقاط التالية:
 - ❖ اتخاذ إجراءات حاسمة، واستعمال جميع الوسائل، لدعم المؤسسات المالية الكبرى التي يتسبب إفلاسها في إفلاس مؤسسات أخرى، وذلك بتملك حصص من رأسمالها؛
 - ❖ اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية، كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورؤوس الأموال؛

- * استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم، عن طريق ضمانات قوية من قبل السلطات العامة، وتمكين البنوك من جمع رؤوس الأموال الكافية من القطاعين العام والخاص، لتمكين من مواصلة عملية إقراض العائلات والشركات؛
 - * الشفافية ونشر معلومات دقيقة حول الأصول المالية، واتخاذ قرارات فعالة في الوقت المناسب لإنعاش أسواق الرهن العقاري، وإجراء عملية تقييم للأصول؛
 - * القيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن العقاري، الذي كان سبباً للأزمة المالية الحالية؛
 - * مواصلة التحرك معاً، من أجل إحلال الاستقرار في أسواق المال وضمان تدفق رؤوس الأموال لدعم النمو الاقتصادي العالمي.
2. **خطة مجموعة العشرين**: تظم مجموعة العشرين أكبر اقتصاديات العالم إلى جانب بعض الدول الناشئة وهي تمثل حوالي 85% من النشاط الاقتصادي العالمي، وبذلك كان من الضرورة أن يكون لقراراتها أثر كبير على تداعيات الأزمة المالية العالمية، حيث أقرت المجموعة في دورتها المنعقدة بلندن في أبريل 2009، خطة إنقاذ تتضمن العناصر التالية:
- * ضخ 1,1 تريليون دولار في الاقتصاد للتصدي لتداعيات الأزمة، مع الالتزام بتقدم 5 تريليون دولار مع نهاية 2010، والتعهد بتشديد القواعد المالية لمنع تكرار الأزمة؛
 - * زيادة موارد صندوق النقد الدولي بمقدار 500 مليار دولار، وتقديم 250 مليار دولار للبنك الدولي، و 250 لتنشيط التجارة العالمية، و 100 مليار لمساعدة بنوك التنمية في العالم لإقراض الدول الفقيرة؛
 - * فرض رقابة صارمة على المرتبات والحوافز والمكافآت التي يتقاضاها كبار المديرين في القطاع المصرفي والمالي، وإقامة مجلس عالمي لاستقرار المالي يعمل بجانب صندوق النقد الدولي، يكون مسؤولاً عن سلامة العمليات المالية عبر الحدود بين الدول، تشديد الرقابة على الصناديق السيادية ومؤسسات الائتمان؛
 - * العمل على عودة تدفق القروض إلى طبيعته في النظام المالي، وعودة النمو الاقتصادي، وضمان حماية المؤسسات الكبرى التي تكنسي أهمية كبرى في استقرار النظام المالي من الإفلاس؛
 - * عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار العملات من أجل المحافظة على المنافسة؛
 - * العمل على إضفاء المزيد من الملائمة بين قوانينها المالية الوطنية والمعايير المالية الدولية، ولاسيما من أجل "تفادي المخاطرة المفرطة" في مجال الاستثمار والتوظيفات المالية؛
 - * فرض عقوبات شديدة على الجنات الضريبية، وعدم القبول بالسرية المصرفية وممارسة رقابة صارمة على المؤسسات المالية؛
 - * تحسين قواعد المحاسبة، وتشديد معايير التقييم في وكالات التصنيف الائتماني، بهدف تجنب حصول "تضارب غير مقبول في المصالح" على وجه الخصوص.

وكانت هذه القرارات تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف، نذكر منها:

- * إعادة إرساء الثقة مع رفع معدلات النمو وإيجاد فرص العمل؛
- * إصلاح النظام المالي لإعادة إطلاق سوق القروض؛
- * تشديد ضوابط النظام المالي لتعزيز الثقة؛
- * تمويل وإصلاح المؤسسات المالية لتجاوز هذه الأزمة، والحد من أضرارها دون حصول أزمات أخرى؛
- * تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ورفض الحمائية؛
- * إرساء نهج اقتصادي دائم مع الحفاظ على البيئة.

ثالثاً- الإجراءات المتبعة على مستوى الدول الأوروبية

تعتبر الدول الأوروبية الأكثر تضرراً من الأزمة المالية الحالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا فقد سعت هذه الدول سواء في شكل فردي أو جماعي لصياغة اقتراحات للخروج من هذه الأزمة.

1. **بريطانيا:** قام البنك المركزي البريطاني بتوسيع كبير في نطاق الضمانات الإضافية المقبولة، ونطاق المقترضين المسموح لهم بالوصول إلى أموال البنك المركزي، كما قام مع البنك الفيدرالي الأمريكي بتخفيض نسب الفائدة إلى مستويات دنيا، وقدمت السلطات البريطانية ضماناً كاملاً للودائع كي تساعد على استرداد ثقة المودعين بعد إفلاس شركات الرهن العقاري. هذا إلى جانب إقرار خطة من طرف الحكومة البريطانية، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- * ضح 250 جنيه إسترليني، أي ما يعادل 450 مليار دولار أمريكي لإنقاذ البنوك من تداعيات الأزمة المالية؛
- * عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل.

2. **الاتحاد الأوروبي:** قام البنك المركزي الأوروبي بتخفيض سعر الفائدة وضممان عملية الإقراض بين البنوك، من أجل تجنب دخول الاقتصاد في حالة ركود، كما أقرت الدول الأوروبية خطة إنقاذ تتضمن تقديم مبلغ 1.7 تريليون أورو (2.3 تريليون دولار) لمساعدة القطاع المالي ومساعدة البنوك على مواجهة الأزمة المالية، بحيث تعهدت فرنسا بضح مبلغ 491 مليار أورو، أسبانيا 135 مليار دولار، هولندا 272 مليار أورو، والبرتغال 27 مليار أورو. كما تعهدت ألمانيا على توفير 670 مليار أورو، بهدف إنقاذ الاقتصاد ومساعدة القطاع المالي ودعم البنوك المتعثرة. وتقوم هذه الخطة على توصيات نوجزها فيما يلي:

- * تذييل العقوبات أمام التعاملات المالية بين البنوك من أجل الحد من الارتفاع المستمر لأسعار الفائدة في التعاملات ما بين البنوك، وذلك بالتزام الحكومات بتوفير الضمانات لثلك القروض على امتداد خمس سنوات ابتداءً من 2009؛
- * التزام الحكومات بدعم رؤوس أموال البنوك، حتى تقوم بدورها في تمويل الاقتصاد بتقديم القروض للعائلات والشركات، وهذا بشراء الأصول المتعثرة لهذه البنوك أو امتلاك أسهم في رؤوس أموالها؛
- * العمل على منع إفلاس المؤسسات المالية التي يؤدي إفلاسها إلى إفلاس مؤسسات أخرى، بتقديم المساعدات لهذه المؤسسات؛
- * التخلي عن التعامل بالقيمة العادلة في إطار المعايير المحاسبية الدولية، والتقييم بالقيمة التاريخية باعتبار أن التعامل بالقيمة العادلة كانت من أسباب الأزمة؛
- * تعزيز علاقات التعاون بين بلدان الاتحاد الأوروبي في مجال معالجة تداعيات الأزمة المالية الزاهنة.

رابعاً- إجراءات على مستوى الدول الآسيوية

انتقلت عدوى الأزمة المالية إلى الدول الآسيوية، بسبب العولمة المالية والترابط بين الأسواق المالية، مما دفع بها إلى وضع برامج إنقاذ، بضح الأموال في الأسواق المالية من أجل استرجاع الثقة فيها، والحد من انتشار تداعيات الأزمة.

1. **اليابان:** أقرت الحكومة اليابانية خطة إنقاذ بقيمة 27 تريليون ين في أكتوبر 2008، استهدفت تقديم القروض للشركات الصغيرة وتقدم مساعدات مالية للأسر لتحفيز الإنفاق. إلى جانب إقرارها خطة تحفيز اقتصادية قوامها 23 تريليون ين (255 مليار دولار) في بداية السنة الحالية لإنعاش الاقتصاد الياباني، تتضمن حزمة من الإجراءات لزيادة فرص العمل وتشجيع الإقراض، مع ضح الأموال في النظام المصرفي، بهدف تحقيق استقرار النظام الاقتصادي الياباني، وتتضمن هذه الخطة ما يلي:

- * عشرة تريليون ين (111 مليار دولار) على شكل إعفاءات ضريبية، وتمويلات حكومية؛
- * 13 تريليون ين (144 مليار دولار) لمعالجة مشكلة الائتمان بما في ذلك ضح الأموال في البنوك وغيرها من المؤسسات المالية.

مع تواصل تداعيات الأزمة على الاقتصاد الياباني، أقرت الحكومة في 10 أبريل 2009 حزمة تحفيز جديدة بـ 15,4 تريليون ين، ليصل مجموع الإنفاق إلى حوالي 56,8 تريليون ين، من أجل زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2% وتوفير من 0,4 إلى 0,5 مليون وظيفة، ويمكن تلخيص بنود هذه الخطة كالتالي:

- * **المبدأ الأساس الأول:** الإجراءات التعاونية على الصعيد الوطني، بحيث تجاوزت هذه الأزمة سببها في العمق والتأثير، مما يستدعي التعاون الجماعي من أجل تجاوز التحديات التي تنطوي عليها؛

- * **المبدأ الأساس الثاني:** الإجراءات الاقتصادية، وتكون على ثلاثة مراحل كالآتي:
- ❖ إتباع كل الإجراءات الضرورية لإخراج الاقتصاد من حالة الركود التي يعاني منها؛
 - ❖ ضمان عودة الاقتصاد إلى حالة النمو بداية من النصف الثاني من هذه السنة إلى نهاية النصف الأول من سنة 2010، بزيادة الاستثمار في البنى التحتية؛
 - ❖ العودة إلى مستويات النمو المرتفعة بداية من النصف الثاني من سنة 2010 اعتمادا على تنشيط الطلب المحلي وزيادة الصادرات، والاستفادة من قدرة اليابان على مواجهة مثل هذه التحديات.
- * **المبدأ الأساس الثالث:** اتخاذ نهج إصلاحي شامل يمتد على ثلاث سنوات من أجل الوصول إلى الأهداف السابقة، عن طريق تشجيع القطاع الخاص، الاستثمار في الموارد البشرية والبحث العلمي، وتمحور هذه التدابير فيما يلي:
- ❖ دعم العمالة بتوفير فرص عمل جديدة، ودعم إعادة التوظيف، وتنمية المهارات، ومنع إنهاء عقود العمل؛
 - ❖ تعزيز الاستقرار المالي، بدعم الوساطة المالية وتسهيل تمويل المؤسسات، تيسير التمويل العقاري؛
 - ❖ في مجال البنية التحتية، دعم توليد الطاقة الشمسية وإدخالها إلى المباني العامة، زيادة المباني المضادة للزلازل، دعم السيارات صديقة البيئة، تشجيع برنامج الانبعاثات الصفيرة من المباني، تحديث وسائل النقل غير الملوثة للبيئة؛
 - ❖ تنشيط الخدمات الصحية ورعاية الطفولة بتقديم 36 ألف ين لكل طفل ما بين 3 و 5 سنوات، زيادة إنتاج أنواع اللقاحات المضادة لأنفلونزا؛
 - ❖ تشجيع الزراعة، الصيد البحري، حماية الغابات؛
 - ❖ تطوير تكنولوجيا المعلومات؛
 - ❖ إصلاح النظام الضريبي، بتخفيض الضرائب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توسيع الحوافز الضريبية للبحث والتطوير.
2. **روسيا:** أقرت الحكومة الروسية جملة من الإجراءات لتحفيز الاقتصاد، وتجاوز تداعيات الأزمة المالية التي تأثرت بها الأسواق المالية الروسية بشكل كبير، وتمثل هذه الخطة في ضخ حوالي 10 تريليون روبل (حوالي 340 مليار دولار أمريكي)، وهو ما يعادل الميزانية السنوية للبلاد، لدعم الأسواق المالية الروسية، وتشمل الخطة تقديم 92 مليار روبل (3 مليار دولار أمريكي) كمساعدات للمؤسسات الأساسية، و200 مليار روبل (7 مليار دولار أمريكي) كضمانات حكومية.
- حيث يتحصل على هذه المساعدات 295 شركة تنشط في قطاعات الطاقة، النقل، البترول والغاز، الاتصالات والإعلام.
- بالإضافة إلى استخدام نحو عُشر احتياطيات روسيا من الذهب والنقد الأجنبي، وهو ما يعادل 33 مليار دولار للمحافظة على قيمة "الروبل". إضافة إلى الموافقة على إصدار البنك المركزي قروضًا بلا ضمانات لصالح البنوك الكبيرة في روسيا.
3. **الصين:** قامت الصين بعدة إجراءات تهدف للحد من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الوطني، ومن بين هذه الإجراءات نذكر ما يلي:
- * طرح برنامج تحفيزي قيمته 586 مليار دولار يركز على مشروعات البنية الأساسية، لتعزيز الطلب المحلي وخفض اعتماد الاقتصاد على الصادرات المتهاوية؛
 - * قام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة عدة مرات؛
 - * تقدم تسهيلات من طرف البنوك للشركات الصغيرة، كما قامت بزيادة العروض النقدي بنسبة 17%، بهدف تحفيز إنفاق المستهلكين؛
 - * زيادة القروض إلى البنوك بمقدار مائة مليار يوان (6,14 مليار دولار)، مع تعليق وخفض مبيعات بعض سندات الحكومة؛
 - * إصلاح طريقة حساب ضريبة القيمة المضافة، ويؤدي هذا الإجراء إلى خفض إجمالي ضرائب الشركات بمقدار 120 مليار يوان سنويًا.

تهدف هذه الإجراءات إلى تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي، عن طريق توفير القروض وتشجيع المستهلكين والشركات على الاقتراض.

خامساً- تقييم خطط الإنقاذ المقترحة لإدارة الأزمة

تركزت معظم خطط الإنقاذ المقترحة من طرف مختلف الدول للحدّ من تداعيات الأزمة المالية الرّاهنة على ضخ السيولة في الأسواق المالية، في محاولة لاستعادة الثقة إليها ومنع إفلاس المؤسسات المتضررة من تداعيات الأزمة، وإن كان هذا لا بد منه كمرحلة أولى في إدارة الأزمة إلا أنه غير كافي، ولهذا فقد قدّمت لهذه الخطط العديد من الانتقادات، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

1- طريقة تشخيص الأزمة

يتبين من خلال الخطط المقترحة لإدارة الأزمة أنّها أزمة سيولة في الأسواق المالية، بسبب تعثر بعض الأصول في المؤسسات المالية التي تأثرت بالأزمة، ولهذا فهي تعاني من نقص في الثقة وما أضر عنه من نقص في التعاملات وسحب اللودائع وبيع الأوراق المالية والإحجام عن الاستثمار فيها، ولهذا فهي ترى أنه من الضروري لاستعادة الثقة إلى الأسواق المالية ضخ السيولة فيها، ولكن في الحقيقة الأمر الأزمة أكبر من أنّها أزمة سيولة، وأكبر من أن تكون أسبابها تتعلق فقط بنقص السيولة لدى البنوك والأسواق المالية، وبذلك فهذه الخطط يمكن أن تمنع حالات الإفلاس، وتحول دون ضياع رهون العقارية التي كانت سبباً في الأزمة، ولكنها لن تحقق التوازن المطلوب في الأسواق المالية. لقد أظهرت الأزمة أن من أهم أسبابها السلوكيات غير السوية من جانب المتعاملين في المجال المالي مثل الطمع والجشع والفرع والهلع، إلى جانب الممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في المؤسسات والأسواق المالية مثل الفساد والمعلومات المضللة والكذب والاحتيال. ويظهر ذلك في أن الدافع الرئيسي للمتعاملين في البورصات أو الأسواق المالية ، هو المضاربة للحصول على فروق الأسعار وليس الاستثمار في الشركات، وأن البنوك تسعى إلى حصد مزيد من الفوائد بتدوير القروض مرة بعد أخرى، ويدفعهم إلى ذلك الطمع والجشع لتحقيق مزيد من الأرباح لأنفسهم على حساب الآخرين، كما أن غالبية المضاربين في الأسواق المالية يسلكون أسلوب القطيع، وبالتالي فسلكهم لا يبنى على أساس معلومات وتحليلات، وإنما على مجرد الإشاعات، وهذا ما جعلهم يسارعون إلى بيع ما لديهم من أوراق مالية وبكميات كبيرة جداً، فزاد العرض وتولى انخفاض الأسعار في البورصات وتراجعت مؤشراتهما إلى حد كبير، ولو كانوا مستثمرين حقيقيين لنظروا إلى الشركات التي أصدرت هذه الأوراق، وحتى كبار المتعاملين في البورصات أصابهم الفرع، وهرعوا لبيع ما لديهم من أدوات مالية، فتزايد اختيار الأسواق. ولو كان هدف الجميع الاستثمار الحقيقي والحصول على نصيب من الأرباح التي تحققها الشركات المساهم فيها، لما كانت ردّة فعلهم بتلك الدرجة إنجاء الانخفاضات في أسعار الأسهم، طالما الشركات باقية محققة للأرباح.

ومن جانب آخر فإن السوق الحرة وعدم التدخل فيها، جعلت الكثيرين وبدافع الطمع يحاولون الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح والعوائد، وفي سبيل ذلك وجدت ممارسات غير أخلاقية؛ منها فساد أعضاء مجالس إدارة البنوك والشركات الكبرى، والاستيلاء على الأموال بمعلومات مزلّلة من أجل تحقيق أرباح عالية والحصول على جزء منها بصفة مكافآت، واستخدام المعلومات المتاحة لديهم عن أحوال الشركات والاستفادة من هذه المعلومات في تداول ما يملكونه، ويشاركهم في ذلك مراقبي الحسابات الذين يشهدون بصحة حسابات مزورة، إلى جانب تقديم بعض الأساليب الاحتياطية مثل الاعتماد على ما يسمى بالقيمة العادلة عند تقويم العقارات المقدمة بصفة ضمانات للقروض، أو تقويم الاستثمارات في الشركات والبنوك. فمن المعروف أن أي أصل له قيمة أو تكلفة تاريخية وهي ما دفعه الشخص لحيازته، وله قيمة سوقية وهي ما يباع بها ويشترى في الأسواق عند التقويم، ولكنهم تركوا ذلك وابتكروا مصطلح القيمة المعادلة التي تعني ما يوافق عليه طرفي المعاملة دون النظر إلى القيمة السوقية، وبالتالي كانوا يقومون بالعقارات عند الاقتراض بقيمة أعلى من حقيقتها ليزيد القرض الممنوح، كما كانوا يظهرهم الاستثمارات في الميزانيات بهذه القيمة العادلة، ويعتبرون الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة أرباحاً توزع.

بالإضافة إلى قيام البنوك التي لديها قروض رديئة بلنشاء فروع لها وهذه الفروع غير خاضعة للرقابة، فتبيح لها هذه القروض، وبذلك لا تظهر في ميزانياتها وتبدو في حالة جيدة. وهذا الفساد والممارسات غير الأخلاقية التي استشرت في الأسواق والشركات حدثت قبل الأزمة بكثير، عندما ظهر ما يطلق عليه الفضائح المالية الكبرى، إثر اغتيال كبريات الشركات، مثل اغتيال مؤسسة الادخار والإقراض الأمريكية عام 1994 بخسارة بلغت 179 مليار دولار، واغتيال شركة "إنزون" الأمريكية للطاقة بخسارة 60 مليار دولار، واغتيال شركة "وورلد كوم" للاتصالات الأمريكية بخسارة بلغت 50 مليار دولار.

2- الأموال المخصصة لهذه الخطط

خصصت لهذه الخطط مبالغ ضخمة ضخت في الأسواق المالية، فهي في حدود ثلاثة آلاف مليار دولار، ولقد كانت لهذه الأموال عدة سلبات من جوانب مختلفة، نذكر منها:

* **الجهة التي تمول منها:** هناك عدة خيارات أمام الحكومات لتمويل خطط الإنقاذ المقترحة، ولكن نظرًا لضخامة المبالغ التي تحتاج إليها، فإن أي من هذه الحلول سوف ينعكس سلبًا على الاقتصاد فيما بعد، فإذا مولت هذه الخطط عن طريق الاستدانة بإصدار سندات حكومية فهذا من شأنه أن يزيد من مديونية هذه الدول، بالإضافة إلى أن إصدار سندات حكومية جديدة وطرحها للتداول في الأسواق المالية سيؤدي إلى زيادة اهتزاز الأسواق المالية، التي تعاني من نقص التعاملات والتي ستؤدي إلى زيادة الاختلال في التوازن بين العرض والطلب.

كما سيؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة العجز في الموازنات العمومية لهذه الدول، فقد تصل في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1,2 تريليون دولار، إلى جانب ارتفاع أعبائها على الأجيال القادمة. أما إذا لجأت الحكومات لتوفير الأموال المخصصة لتمويل هذه الخطط إلى الإصدار النقدي، فهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستويات التضخم، وإذا ما اعتمدت الحكومات على الضرائب لتمويل هذه الخطط فهذا سيؤدي إلى تعميق الأزمة، كونه يزيد من تكاليف المؤسسات الإنتاجية، مما سيؤدي إلى تعطيل عملية الإنتاج وبذلك تراجع الاستثمار والاستهلاك.

* **الجهة التي تصرف فيها:** تتجه هذه الخطط إلى شراء الأصول المتعثرة في المؤسسات التي تعاني من عدم الملاءة، وتأثرت نشاطاتها بالأزمة المالية، فهذه المساعدات تعتبر بمثابة مكافئة لهذه المؤسسات التي كانت سببًا في الأزمة على سوء التسيير، في حين كان من الضروري ترك هذه المؤسسات تفلس، وتقدم المساعدات للمؤسسات التي تعاني من عدم الملاءة بسبب تأثرها بالأزمة المالية ولم تكن سببًا في حدوثها، إلى جانب إغفال هذه الخطط دافعي الضرائب، المتمثلة في العائلات التي عجزت عن تسديد أقساط القروض العقارية، والطبقة الشغيلة التي فقدت مناصب شغلها بسبب هذه الأزمة.

* **كيفية تنفيذ بنود الخطة:** أثارت هذه الخطط عدة تساؤلات من بينها مدى تأثير الخطط المقترحة على معالجة الخلل الحاصل في الأنشطة الاقتصادية المرافقة للأزمة، مثل حالة الانكماش والكساد والبطالة، كذلك كيفية تنفيذ المقترحات التي جاءت بها الخطة، وكيفية تطبيق الأولويات، كما تطرح هذه الخطط مشكلة عدم كفاية المبالغ المالية المخصصة لبعض البنود، وكذلك في حالة ظهور بنود جديدة، مثل زيادة تعثر المؤسسات أو زيادة تمديد التأمين ضد البطالة.

3- طبيعة الخطط المقترحة لإدارة الأزمة

تقوم هذه الخطط في الغالب على شراء الأصول المتعثرة من الشركات التي كانت سببًا في الأزمة أو تأثرت بها، كما قامت الحكومات بتأميم شركات أخرى أو وضعها تحت رقابة البنوك المركزية لهذه الدول، بالإضافة إلى قيامها بضخ السيولة في الأسواق المالية من أجل استعادة الثقة إليها، وهذا كله تناقض مع مبادئ الرأسمالية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وهو تنفيذ للمبدأ القائل بأن السوق يصحح نفسه بنفسه، حيث لم يتمكن من تصحيح أوضاعه في هذه الأزمة، بل تطلب ذلك تدخل الحكومات، وهذا من شأنه أن يثبت عدم صلاحية المبادئ الأساسية للنظام المالي الرأسمالي الذي أصبح يدعو إلى تدخل الدول لمساعدة المؤسسات المتضررة من الأزمة، واستعادت استقرار النظام المالي.

أما تقييم صندوق النقد الدولي لهذه الخطط، فأكد بأنها إجراءات من شأنها أن تقلل من انتشار عدوى هذه الأزمة، وتساهم في استعادة استقرار الأسواق، وبموقفه هذا يكون قد ناقض مبادئه القائمة على رفض تدخل الدولة في الاقتصاد، وأصبح يكيل بمكيالين، حيث أنه إذا تعلق الأمر بتدخل الدولة التامية في الاقتصاد سارع إلى فرض عقوبات عليها، ولما تعلق الأمر بالاقتصاديات الكبرى في العالم سارع إلى مباركتها والمطالبة بدعمها، وهذا دليل على فشل صندوق النقد الدولي كمؤسسة دولية مسؤولة عن المحافظة على استقرار النظام المالي والنقدي الدولي، وأصبح من الضروري إعادة النظر في المبادئ التي يقوم عليها.

التوصيات والاقتراحات:

- * لإدارة أي أزمة إدارة فعّالة، وضمان استقرار مالي واقتصادي على الأمد البعيد، يجب تشخيص الأزمة بكل موضوعية، والابتعاد عن التعصب لمبادئ أي نظام اقتصادي؛
- * إعادة النظر في النظام المالي العالمي وتفحص المبادئ التي يبنى عليها، مع ضرورة إصلاح المؤسسات المالية والنقدية الدولية، وتخليصها من هيمنة الدول الكبرى؛
- * ضرورة إشراك الدول النامية في إدارة الأزمة المالية الراهنة، والرفع من مشاركتها في التكتلات الاقتصادية الدولية، وإشراكها في تحقيق التنمية على المستوى العالمي؛
- * يجب العودة إلى الاقتصاد الحقيقي، وجعل الاقتصاد المالي خادما له، مع أخلقة التعاملات الاقتصادية، وفرض الرقابة على الجناح الضريبية، وبناء التعاملات المالية الدولية على سلة من العملات؛
- * ضرورة فرض الرقابة على تعاملات المؤسسات المالية، وفرض القيود على طريقة تقديمها للقروض وعلى طرق استثماراتها، للحد من النشاطات المضاربية؛
- * إعادة النظر في طريقة تقديم المكافآت للمدراء والمسيرين، وجعلها تخضع لثنائية مردودية مخاطرة؛
- * ضرورة تعاون الدول العربية والإسلامية فيما بينها لتجاوز تداعيات الأزمة المالية الحالية على اقتصادياتها؛
- * يجب على الباحثين والمفكرين في مجال الاقتصاد الإسلامي، بناء نظرية اقتصادية إسلامية عامة، تكون لبنة للنظام الاقتصادي الإسلامي، تمهيدا لتقديمه كمنهج متكامل لخلافة الأنظمة الاقتصادية الوضعية، وعدم حصره في أدوات ومؤسسات التمويل الإسلامي.

المراجع المستعملة:

- 1- أسامة عبد الله، تفاصيل حطة أوباما لدعم الاقتصاد الأمريكي، [على الخط]، واشنطن: 2009، متاح على: <www.saudiinfocus.com>، تاريخ الإطلاع (2009/03/04).
- 2- بن حسين ناجي، عرض عام حول الأزمة المالية العالمية، [على الخط]، الجزائر: جامعة قسنطينة، 2008، متاح على: <www.isegs.com>، تاريخ الإطلاع: (2009/03/12).
- 3- بن حسين ناجي، مرجع سابق.
- 4- الحبش محمد، الأزمة المالية العالمية، [على الخط]، سورية: 2008، متاح على: <www.pidegypt.org>، تاريخ الإطلاع: (2009/02/10).
- 5- حمدي عبد الرحيم، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الفكر الاقتصادي الإسلامي، [على الخط]، الخرطوم: أكتوبر 2008، متاح على: <www.isegs.com>، تاريخ الإطلاع: (2009/03/12).
- 6- الشروف يوسف، حطة التحفيز الأمريكية، مجلة الاقتصاد والأعمال، [على الخط]، الدوحة: فيفري 2009، متاح على: <www.aljazeera.net/NR/exeres>، تاريخ الإطلاع: (2009/03/4).
- C.S Mott foundation, nouvelles récentes concernant les institutions financières internationales, 7, Canada: Novembre 2008, volume 4, numéro 11, disponible sur: [en ligne] Initiative d'halifax, (10/01/2009).: visité le, <www.laborstrategies.blogs.com>
- Commission of the European communities, From financial crisis to recovery: A European framework 8, Union Européenne: October 29th, 2008, available at: <<http://ec.europa.eu>>, visit[on line] for action, (18/02/2009).
disponible sur: ,, Union Européenne]en ligne[- Conseil Européen, Plan de relance, 9 (24/12/2008).: <<http://ec.europa.eu>>, visité le
- , Washington: February 10th, 2009, available at: [on line]- Federal Reserve, Financial Stability Plan, 10 (18/02/2009).: <www.usa.gov>, visit
- , Whashington: [on line]- Federal Reserve, Paulson Statement on Emergency Economic Stabilization, 11 (11/12/2008).: available at: <www.usa.gov>, visit 8 September 29th, 200
- , Washington: October 10th, 2008, available at: [on line]- G7 Finance Ministers, [Plan of Action](#), 21 (13/12/2008).: <www.g7.utoronto.ca>, visit

- , London: April 2, 2009, [on line]- Group of twenty, declaration on strengthening the financial system, 31 (4/4/2009)::available at: <www.g20.org>, visit
- , Paris:]en ligne[- Philippe d'Arvisenet, de la crise financière à la récession, Revue Conjoncture, 14 (21/01/2009)::Novembre 2008, N°08-41, disponible sur: <www.bnpparibas.com>, visité le
- , China: April 18th, 2009, available at:]on line[- Premier, China's stimulus package plan paying off, 15 (19/04/2009)::<<http://english.gov.cn>>, visit
- 16- Premier, Government package to support lending, [on line], United Kingdom: January 19th, 2009, available at: <www.direct.gov.uk>, visit: (28/04/2009).
- , Paris: Octobre 2008, disponible sur: <www.solidaires.org>,]en ligne[- Solidaires, Face à la crise, 17 (21/01/2009)::visité le
- , Japan: November 15th, 2008, available at:]on line[- Taro Aso, overcoming the current crisis, 18 (11/04/2009)::<www.kantei.go.jp>, visit
- , Japan: April 10th, 2009, available at:]on line[- Taro Aso, Policy package to address economic crisis, 19 (11/04/2009)::<www.kantei.go.jp>, visit
- Vladimir Putin, anti-crisis measures taken by the Government (антикризисных мерах 02
:, Russian Federation: April 22, 2009, available at: <www.premier.gov.ru>, visit]on line[Правительства), (30/04/2009).

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

المقاربة الاقتصادية الإسلامية لعدالة توزيع المداحيل كبديل للتنمية الاقتصادية الرأسمالية.

بن يحيى حسين - جامعة بشار

عبدوس عبد العزيز - جامعة بشار

ملخص المداخلة :

تعتبر مسألة العدالة في توزيع المداحيل من بين أهم القضايا التي شغلت إهتمام إقتصاديو التنمية بما فيهم رجال السياسة و الاجتماع، فلقد أثبتت الوقائق الإقتصادية بما لا يدع مجالاً للشك عدم ملائمة المقاربة الاقتصادية الرأسمالية التي طالم تغنت وما تزال تتغنى بضرورة تحقيق التنمية الإقتصادية فإنها تتجاهل في نفس الوقت مسألة تحقيق العدالة في توزيع المداحيل، حيث حيث تؤكد كثيراً من الدراسات وعلى رأسها دراسة البنك الدولي أن حالة اللامساواة في توزيع المداحيل هي الأكثر شيوعاً والآن في دول العالم، فتركز الثروة العالمية في أيدي قليلة، إذ ما يقارب 16% من مجموع السكان يحتكرون اليوم 82% من الثروة العالمية. وأن 61% من هؤلاء لا يستفدون سوى 05% من هذه الثروة، ولا تزال هذه القضية تستقطب إهتمام الباحثين من رجال الإقتصاد و السياسة من دون التوصل إلى إستراتيجية ناجحة للحد من معضلة التفاوت في توزيع المداحيل، وخير شاهد على ذلك الأزمات التي تعصف و ما زالت تعصف بالإقتصاديات العالمية الكبرى، و على إثر الأزمة العالمية الأخيرة ظهرت أفكار جديدة تنادي بضرورة إعادة النظر في المبادئ الرأسمالية من جهة، و من جهة أخرى التفكير في محاولة تطبيق نظام جديد يهدف إلى تطبيق تنمية عادلة و متوازنة في نفس الوقت.

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على المقاربة الاقتصادية الإسلامية التي تدعي إلى ضرورة تحقيق تنمية عادلة و متوازنة بما يضمن تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية عامة و تحقيق العدالة في توزيع المداحيل خاصة.

مقدمة:

لقد تم اتباع النهج الرأسمالي لأنه كان يرجى منه تحقيق الرفاهية القصوى لجميع أفراد المجتمعات، لكن الواقع خالف آماني وطموحات هذه الأخيرة. ولتوضيح هذا نركز على إحدى النقاط و هي قضية توزيع المداحيل بين الأفراد، هل هي تقام على أسس عادلة، أم أنه يوجد تفاوت فيها؟ أي إن كان هناك عدالة في توزيع المداحيل فإن جميع الأفراد يعيشون الرفاهية المنتظرة من خلال بلوغهم حد الكفاية. وإن لم تكن عدالة في توزيع هذه المداحيل فهذا يعني أنه ليس جميع الأفراد بلغوا الرفاهية المرجوة.

وعليه قمنا بتقسيم مداخلتنا هذه إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول نستعرض فيه واقع الفقر في العالم خاصة الدول الرأسمالية، الجزء الثاني خاص بالنظام الإقتصادي الإسلامي من خلال توضيح مفهومه، مصادره، مرتكزاته، أهدافه. أما الثالث فخصصناه لأهم الوسائل الوسائل المعتمدة في النظام الإقتصادي الإسلامي في عملية تقليص ظاهرة الفقر.

الجزء الأول: توزيع المداحيل في الأنظمة الرأسمالية:

و عليه نقوم بالتعريف على مدلول الفقر، كيفية قياسه، مع استعراض لبعض البيانات لسنوات حديثة:

1- مفهوم الفقر:

أما فيما يخص تعريف هذا المفهوم فإنه غير مجمع عليه، ومنه نأخذ مثلاً تعريف¹ البنك الدولي:

"الفقر هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة". وعليه فإنه يركز على عنصرين هامين في مفهوم الفقر، الأول هو مستوى المعيشة (أي الاستهلاك) أما الثاني فهو الحصول على الحد الأدنى من الموارد (الدخل). حيث أن عملية قياسه تعتمد على مجموعة من القيم التي تضم الحد الأدنى من مستوى المعيشة لتلبية الحاجات الأساسية في إطار اجتماعي وثقافي محدد، وفي فترة زمنية معينة.

ومن خلال ما سبق يمكن أن يستنبط أنه يوجد حد للفقر، أو ما يعرف بـ "خط الفقر". والذي يرمز إلى ذلك التقدير الكمي للحاجات الأساسية للإنسان (الغذاء، الملابس، السكن، النقل). ويكون هذا من خلال تحديد السرعات الحرارية الكافية للقيام بالأعمال والبقاء على قيد الحياة، بعدها تحول إلى سلة طعام وعندها يتم تقييم تكلفتها. ثم يتم تقييم باقي عناصر الأخرى، وهذه القيمة النهائية هي التي تمثل الحد الأدنى لاستمرار الحياة (خط الفقر). وهذا علماً أن خط الفقر يختلف مستواه باختلاف المجتمعات من بلدان نامية إلى بلدان متقدمة. وكذلك يوجد نوعين من خطوط الفقر، الأول يعرف بخط الفقر المطلق الذي لا يتأثر مستواه لا بالزمن ولا بالمكان، على عكس خط الفقر النسبي الذي يحدد تبعاً لموقع الفرد ضمن المجتمع المعني، أي أنه يتغير بتغير الدخل من مكان لآخر، ولا من زمان لآخر.

كما أنه يمكن الاعتماد في العمليات التحليلية على بعض المؤشرات الخاصة بقياس ظاهرة الفقر. فمثلاً مؤشر عدد الرؤوس الذي يهتم بتحديد نسبة الفقر إلى إجمالي المجتمع، لكن تم إنتقاده كثيراً لعدم تحديد مستوى الفقر الموجود من مجتمع لآخر. وعليه يمكن لإعتماد على مؤشر آخر يعرف بفجوة الفقر، حيث أنه يأخذ بعين الإعتبار للفارق الموجود بين خط الفقر وحالة الفقر

$$\frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{Z - Y_i}{Z} \right] PG =$$

الموجودة عند الفرد، منه يمكن حسابه العلاقة من الآتية :

وكذلك هذا المؤشر لا يأخذ بعين الإعتبار للتفاوت في المداخل، عليه يمكن التعرّيج على مؤشر ثالث يعرف بمؤشر شدة الفقر، والذي

$$PS = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left[\frac{(Z - Y_i)^2}{Z * 100} \right]$$

يساوي إلى : ، وكلما كانت قيمته كبيرة كلما كانت شدة الفقر أكبر.

2- واقع الفقر :

وبعد هذه التوضيحات يمكن القيام باستعراض بعض الإحصائيات الخاصة بظاهرة الفقر مروراً بعدة دول مختلفة سواء كانت نامية أو متقدمة. من خلال عدة تقارير للأمم المتحدة:

البلدان النامية									
الترتيب حسب دليل الفقر البشري (HPI-1) ناھض	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)	الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم (دون سن 5) (%)	معدل الأمية لدى البالغين (من عمر 15 عاماً وما فوق) (%)	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 140 عاماً (من الجماعة) (%)	دليل الفقر البشري (HPI-1) الترتيب	الترتيب	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	تنمية بشرية مرتفعة
2000-1987	2001-1990	2001-1990	2001-1995	2001	2005-2000	الترتيب	الترتيب	الترتيب	الترتيب
2	4.3	6.9	0.2	8.5	8.3	7.2	2	1	1
..	0.3	..	7.6	2	2
3	6.3	6.6	1.1	7.5	7.3	6.5	1	3	3
4	17.6	14.3	1.4	17.0	8.8	12.9	14	4	4
5	7.1	8.1	1.6	10.5	8.7	8.4	4	5	5
6	..	8.0	3.2	18.4	9.4	12.4	13	6	6
7	13.6	17.0	0.3	20.7	12.6	15.8	17	7	7
8	7.4	12.8	0.7	16.6	8.7	12.2	12	8	8
9	..	11.8*	1.4	..	7.5	11.1	10	9	9
10	..	9.3	0.7	..	9.1	10	10

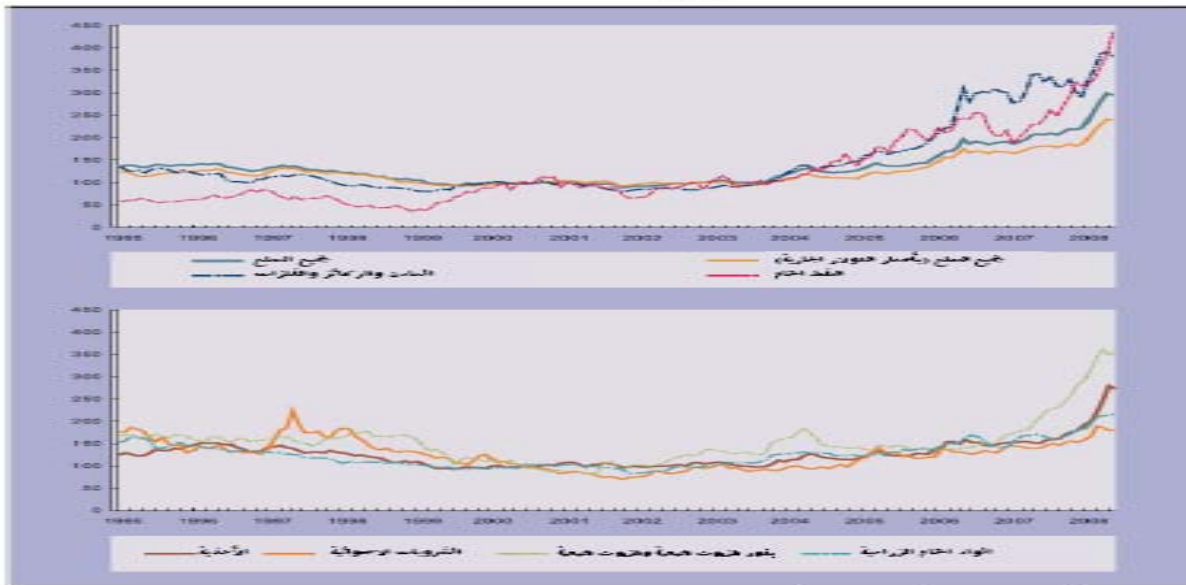
تقرير التنمية البشرية 2003 ، مطبعة الكركي، لبنان، الأمم المتحدة، صفحة 248 .

4 الفقر البشري وفق الدخل: بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

الترتيب حسب دليل الفقر	سكان تحت خط فقر الدخل (%)			البطالة طويلة الأجل (% من القوى العاملة) 2005	سكان ينظرون إلى المهارات الوظيفية في الإدمان بالقرامول وكثافة 0-4 (% من سن 15-65 عامًا) 2003-1994	الانتماء إلى الدول التي لديها أعلى المعدل من الجماعات المسنين 05-2000 (% من الجماعة)	دليل الفقر البشري - 1		الترتيب حسب دليل التنمية البشرية
	4 دولارات في اليوم	11 دولارًا في اليوم	60% من الدخل المتوسط				القيمة	الترتيب	
1-	..	4.3	6.4	0.4	7.9	8.4	7.0	2	1 الفروج
..	0.3	..	6.8	2 ألبانيا
1-	..	17.6	14.3	0.9	17.0	7.7	12.8	14	3 أستراليا
0	16.5	1.5	22.6	8.7	16.1	17	4 أيرلندا
3-	..	6.3	6.5	1.0	7.5	7.2	6.5	1	5 السويد
3-	..	7.4	11.4	0.7	14.6	8.1	10.9	8	6 كندا
1-	11.8	1.5	..	7.1	11.7	11	7 اليابان
2-	..	13.6	17.0	0.6	20.0	11.8	15.4	16	8 الولايات المتحدة
0	7.6	1.6	15.9	7.8	10.7	7	9 نيوزيلندا
3-	..	7.1	7.3	2.5	10.5	8.7	8.2	3	10 هولندا

تقرير التنمية البشرية للعام 2006، MERICK، مصر، الأمم المتحدة، الصفحة 295.

المؤشرات الشهرية وأسعار السلع الأساسية حسب فئة السلع الأساسية، كانون الثاني/يناير 1990 - أيار/مايو 2008 والتوسعات 2000 = 100



المصدر: أوكسفورد، وبنك بيانات أسعار السلع الأساسية، البورصة في الموقع الإلكتروني على الشركة. ملاحظة: حذر فقط من أن مؤشر أسعار المنتجين ليس بالمتساوي ولا بأساسه حكومية يسير في مؤشر التجاري ما تم ذكره خلاف ذلك.

تقرير التجارة والتنمية 2008، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك، ص 21

ومن هذه التقارير نلاحظ أن الدول الرأسمالية لم تتمكن من القضاء على ظاهرة الفقر (كما هو ملاحظ في تقرير سنة 2003² و سنة 2006³ للتنمية البشرية)، أما تقرير سنة 2008⁴ الخاص بالتجارة الذي يوضح ارتفاع أسعار المواد بشكل كبير إنطلاقاً من سنة 2006، خاصة لزيادة الطلب عليها وفي نفس الوقت زيادة المضاربة. وعليه فإن الأثر الأكبر له هو خاصة على الفقراء، فإنه يزيد ضائقة الفقر و الفقراء أكثر مما كانوا عليه في السابق.

ومنه هل يمكن تحسين للنظام الرأسمالي، أم أنه يوجد نظام آخر يمكن من خلالها تحقيق مبتغى جميع أفراد المجتمعات؟ والجواب - حسب إعتقادنا- أن الحل موجود في شريعتنا، خاصة فيما يعرف الآن بـ "الإقتصاد الإسلامي".

الجزء الثاني: النظام الإقتصادي الإسلامي :

1- مفهومه : والذي يمكن تعريفه⁵ على أنه : " مجموعة الأصول العامة الإقتصادية التي نستخرجها من القرآن الكريم والسنة النبوية، والبناء الإقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عنصر".

كما عرفه الدكتور زيد بن محمد الرماني⁶: " بأنه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والتي تلائم البيئة التي نقتنها والعصر الذي نعيشه فيه باعتبار أن الإسلام يصلح لكل زمان ومكان."

2- مصادر الاقتصاد الإسلامي: توجد أربعة⁷ مصادر أساسية للاقتصاد الإسلامي، يمكن ان نذكرها بإيجاز:

القرآن : حيث أن الله سبحانه وتعالى قام بتوضيح معالم هذا المال الموجود في هذه الدنيا أنه ملك لله مثل الآية 129 من سورة آل عمران: " **وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ** ."

السنة النبوية : فهي موضحة لما جاء في القرآن، خاصة المجلد منها. مثلاً كمنصب أصناف الأموال و الثروات و المواشي التابعة للزكاة.

الإجماع : عبارة عن إتفاق مجموعة المجتهدين على حكم من الأحكام.

مقاصد الشريعة : أو ما يعرف بـ " القياس " وهو بناء الحكم على المصالح المرسله لأن الغاية من الأحكام هي المقاصد.

3- خصائص الاقتصاد الإسلامي : على أن للنظام الاقتصادي الإسلامي خصائص تميزه⁸ عن غيره من الأنظمة البشرية منها:

ربانية المصدر : لأن مصادرها إلهية كما تم توضيحه في المصادر الأربعة السابقة.

ربانية الهدف : فالمسلم يدرك أن المال ملك الله سبحانه وتعالى، لدى فعلى البشر — خاصة المسلمين— أن يستعملوا هذا المال فيما يرضى

ماله، نجد مثلاً : " **وَأَتَّبِعْ فِيهَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا** " سورة القصص الآية 77.

الرقابة المزدوجة : حيث أن لهذا النظام نوعين من الرقابة، الأولى بشرية تعرف بوظيفة المحتسب. أما الرقابة الثانية فهي رقابة ذاتية، وهو ما بينه

النبي صلى الله عليه وسلم بقوله —عندما سئل عن معنى الإحسان—: "قال: " أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك."

الثبات و المرونة : يحتوي الاقتصاد الإسلامي على معاملات ممنوعة قطعاً إلى أن يرث الله الأرض و من عليها كالربا، الميسر ، ... وأخرى

معاملات ثابتة لا يمكن لأحد أن يجتهد فيها كتوزيع التركة. على أن المعاملات التي تخلوا من المحضورات فحكمها الإباحة.

التوازن بين المادية و الروحية : ويتضح من خلال النصوص التي تجمع بين كلا الجانبين من دون إفراط و لا تفريط لأحدهما : " **وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ**

الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنَّ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ " سورة الأعراف الآية 96.

التوازن بين مصلحة الفرد و الجماعة : لقد ترك الإسلام للفرد حرية التملك، لكن من دون غضب مثلاً قوله في خطبة الوداع : " إن دمائكم

وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا." رواه مسلم. مع منع الفرد من الإضرار بالجماعة،

مثل ما فعل عمر رضي الله عنه مع بلال بن رباح رضي الله عنه لما نزع منه جزء الأرض غير المستغلة، لكي تستغل من أفراد آخرين. ومنع

كذلك الفرد من الإحتكار لضروره بالجماعة .

4- المرتكزات الأساسية للاقتصاد الإسلامي: أهم المرتكزات⁹ التي يختلف فيها الاقتصاد الإسلامي عن غيره هي:

* **الملكية :** و هي نوعان: ملكية خاصة والملكية العامة.

* **الحرية الاقتصادية :** لقد ضمن الإسلام للأفراد حق إختيار إستثماراتهم و كيفية إنتاجهم لكن تبقى هذه الحرية مقيدة بحسب المنفعة التي

يجنيها المجتمع منها. وعليه تم تحريم الإحتكار الغش، الربا ومكاسب أخرى غير مشروعة.

* **العدالة الاجتماعية :** و تتحقق من خلال نقطتين :

الأولى: التكافل الاجتماعي: ويظهر من خلال سعي جميع أفراد المجتمع البالغين لحد الكفاية في تحقيق حد الكفاف للأفراد المحتاجين. وإشباع

حاجاتهم من دون إفراط.

الثانية: التوازن الاجتماعي: ويتحقق من خلال عدالة توزيع الثروة، أي القيام بالتعديل حالة الاختلال. وعليه وجد ما يعرف بـ: " بيت مال

المسلمين"، من أجل تحقيق الأمن و بلوغ حد الكفاية للأفراد.

5- أهداف الاقتصاد الإسلامي:

ويمكن ذكر ثلاثة¹⁰ أهداف رئيسية للاقتصاد الإسلامي هي بإختصار:

الهدف الأول: تحقيق النمو الاقتصادي: و هذا النمو يتمثل في زيادة رأس المال المستثمر وكذلك إستثماره فيما يحقق التنمية.

* **تشغيل رأس المال :** سواء للفرد أو للدولة، حيث حرم الإسلام الإكتناز كما هو في قوله سبحانه وتعالى في سورة التوبة الآية 34 : " **وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** "، وحث على العمل مباشرة أو بالإعتماد على الغير.

* استثماره فيها يحقق التنمية : ويكون من خلال العمل، مثل: الأعمال الإستخراجية، الأعمال التحويلية، الأعمال الخدمية .
الهدف الثاني : تحقيق سعادة الإنسان .

وتتحقق بأمرين إثنين: توفير الحد الأدنى من المعيشة، وتحقيق مطالبه الروحية.

* توفير الحد الأدنى من المعيشة : حيث أنه يتم تحديده من خلال ترشيد الإنفاقات في الإسلام، وتشتمل على الغذاء، الدواء، اللباس (لباسين للشتاء ولباسين للصيف)، المسكن ، أثاث المسكن، أدوات النظافة.

* تحقيق مطالب الإنسان الروحية: ويظهر هذا من خلال تفضيل وتسبيح الجانب الروحي و السلوكي للبشر عن الجانب المالي، والذي يمكن أن يبين من خلال إهدار القيمة المالية لبعض الموجودات كالخمر و لحم الخنزير و النجاسات.

الهدف الثالث: تخفيف حدة التفاوت في توزيع الثروة.

ويتحقق هذا من خلال ضمان تدابير مختلفة يمكن تقسيمها إلى صنفين: الصنف الأول تشمل تدابير تقوم على محاربة الأعمال غير العادلة في عملية حسب الأموال كالربا، الرشوة، القمار،... أما الصنف الثاني فيشتمل على تدابير من خلالها يمكن مساعدة الأفراد على قضاء حاجاتهم الأساسية (خط الفقر) منها: نظام الزكاة، زكاة الفطر، الصدقات، الكفارات،...

الجزء الثالث: تحقيق العدالة الاجتماعية في إعادة توزيع الثروة:

في الجزء الثالث سوف نقوم بدراسة الكيفية التي يعتمدها الإقتصاد الإسلامي في معالجة مشكلة الفقر، لكن قبل ذلك إرتأينا التعرّيج على مفهوم الفقر و خط الفقر.

1- مفهوم الفقر في الإقتصاد الإسلامي :

ويمكننا ذلك من خلال معرفة من الذي يمكن أن يطلق عليه اسم الفقير (وكذلك المسكين بالتحديد عند ذكر أصناف صرف الزكاة). حيث أن الإسلام يعترف¹¹ بالتفاوت الموجود بين الأفراد في أرزاقهم و في نمط حياتهم أو معيشتهم، وذلك نتيجة طبيعية لإختلافهم في مقدار ما يبذلون من جهد و عمل ، يقول سبحانه: " أَهُمْ يُقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ كُنْ قَسَمًا لِّبَيْنِهِمْ مَعِيشَتُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَجْزِيَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ " سورة الزخرف الآية 32.

وعليه فيمكن القول أن للفقر مفهومين، الأول نسبي لأن الأقل يعتبر دائما فقيرا مقارنة مع الأكثر. و الثاني مطلق لعدم تمكن الفرد من إشباع حاجاته (حد الكفاية).

خط الفقر : هل كان قديما الفقهاء المسلمين كانوا يعتبرون بهذا المفهوم ؟

نعم، لكن كانت تسميته عندهم بـ "حد الكفاية" ، فما هو حد الكفاية عندهم ؟

فمثلا حدده¹² أبو يوسف في كتابه "الخراج" على حسب ما ذكره خالد بن الوليد رضي الله عنه في كتابه في صلح أهل الحيرة : " وجعلت لهم أما شيخ ضعف عن العمل أو أصابته آفة من الآفات أو كان غنيا فافتقر و صار أهل دينه يتصدقون عليه، طرحت عنه جزيته و عيل من بيت مال المسلمين و عياله ما أقام بدار الإسلام."

وبعد تحديد مفهوم خط الفقر حسب الإقتصاد الإسلامي، يبقى لدينا التطرق إلى الوسائل المستعملة في تقليص دائرة الفقر، و هي: الزكاة، الغنيمة و الفيء، الجزية والخراج، العشور، الكفارات، الصدقات، النفقات الإجبارية، زكاة الفطر.

2- وسائل إعادة توزيع الثروة:

1-2 - الزكاة :

مفهومها:

و قبل الخوض في الأصناف التي تجب فيها الزكاة و كيفية حسابها و أين يكون صرفها.

عليه نقوم بتعريف الزكاة ، على أنها لغة تعني¹³ "النماء" كذلك الطهارة، البركة، المدح. أما إصطلاحا فهي " حق واجب في مال مخصوص لطائفة مخصوصة في وقت مخصوص."

و للزكاة أهداف يمكن ذكرها :

- تطهير دافعها من الآثام و سوء الأخلاق .
- تنمية المال و ازدياده بالعناية بإخراجها منه و دفعها إلى مستحقيها .

- إغناء الفقراء و المساكين عن العوز و الحاجة و مذلة السؤال و ذلك بأدائها لهم على سبيل الإستحقاق.
فيما تجب؟:

حسب الإمام الماوردي¹⁴ فالزكاة تجب في أربعة أصناف من الأموال: المواشي (لرعيها و هي ماشية: الإبل، البقر، الغنم)، ثمار النخل و الشجر، الزروع، الفضة و الذهب و المعادن و الركاز. على أن مقدار الزكاة يختلف من نوع لآخر.

زكاة المواشي: و تجب في المواشي السائمة التي ترعى، و أن لا تكون عاملة .

الإبل : نصابها حالة بلوغها الخمسة. البقر : نصابها بلوغ ثلاثون .

الغنم : نصابها بلوغ أربعين رأسا.

زكاة ثمار النخل و الشجر: نصابها عند بدو صلاحها واستطابة أكلها و أن تبلغ خمسة أوسق، أما زكاتها فهي العشر إذا كانت مسقية من السماء، أو نصف العشر إذا سقيت جراء تدخل الإنسان لسقيها.

زكاة الزروع: لا تؤخذ منه إلا بعد دياستها و تصفيتها إذا بلغ النصف منه خمسة أوسق. و عليه العشر للمسقية بالمطر، و نصف العشر للمسقية بتدخل البشر.

زكاة الذهب، الفضة، المعادن والركاز: نصاب الذهب عشرون مثقالا بمثاقيل الإسلام ، أما الفضة فنصابها مائتا درهم بوزن الإسلام وركاها ربع العشر (2.5%). المعادن - من غير الذهب و الفضة كالنحاس مثلا- فقد اختلف الفقهاء فيما تجب و في مقدار الزكاة فيها بين ربع العشر، الخمس ، و إن كان كثيرا ففيه ربع العشر و إن كان قليلا ففيه الخمس. على أن الركاز هو كل مال وجد مدفونا من ضرب الجاهلية في موات أو طريق سابل، وركاها خمسة لقوله صلى الله عليه و سلم: "وفي الركاز الخمس".

مصارف الزكاة:

وما يهمن أكثر هو صلب الموضوع و الذي يتمثل في الفقر و كيفية تقليصه. أما الزكاة فيتضح أنها إحدى الوسائل من خلال المصارف المخصصة، و التي تم تحديدها من القرآن. وهذا بعدما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوزعها بين الناس حسب ما يرى فيه المصلحة إلى أن لمزه أحد المنافقين¹⁵ وقال له إعدل يا محمد فقال له صلى الله عليه وسلم: " نكلتك أمك إذا لم أعدل فمن يعدل". وبعدها تم نزول الآية 60 من سورة التوبة التي من خلال تم التعرف على مصارف الزكاة، حيث أن الله سبحانه و تعالى قال فيها: " إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" - سورة التوبة الآية 60- ومنه يمكن توضيحها¹⁶ من خلال التفصيلات الآتية :

المصرف الأول والثاني : الفقراء والمساكين . لقد اختلف الفقهاء في تحديد دقيق للفقير والمساكين ، ولكنهم يجمعون على أنهم يملكون ما دون النصاب، أى ليس عندهم ما يكفيهم مؤنة الحياة الكريمة ، من مطعم وملبس ومسكن وعلاج وتعليم ونحو ذلك له ولمن يعول شرعاً حسب المفصل في كتب الفقه .

ويعطى الفقراء والمساكين ما يكفيهم الضروريات والحاجيات لمدة سنة وهذا هو الرأى الأرجح عند جمهور الفقهاء لأن الزكاة حولية تتكرر كل عام ، وإن كان هناك من فائض في الحصيلة يعطى لهم مؤنة العمر كله كما فعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

المصرف الثالث : العاملين عليها . هم الذين يوليهم الإمام أو نائبه عملا من أعمال جباية الزكاة وتوزيعها وما يدخل في نطاق ذلك ، ويعطى لهم ولو كانوا أغنياء حتى يُحفظ عليهم دينهم . ويرى بعض الفقهاء أن يُعطى للعاملين الثمن ، ويرى البعض أن الأمر متروك لما يراه ولى الأمر حسب جُهد كل عامل وأجور المثل ، ويرى البعض أن يأخذوا راتبهم من بيت المال.

المصرف الرابع : المؤلفة قلوبهم . وهم إما كفار يُرجى إسلامهم أو كف شرهم وأذاهم عن المسلمين ، وإما مسلمون ممن يرجى تقوية إسلامهم وإيمانهم . والقدر الذي يعطى للمؤلفة قلوبهم متروك لاجتهاد ولى الأمر ونائبه حسب الأحوال .

المصرف الخامس : فى الرقاب . ويقصد بهذا المصرف عتق العبيد ومن فى حكمهم من ملكية أسيادهم ، حتى يكون ولاؤهم لمن أعتقهم أى يكون ولاؤهم للإسلام ، وهذا نموذج حى من نماذج تحرير الإنسان من العبودية لإلّا الله ، ويدخل فى نطاق فك الرقاب فى التطبيقات المعاصرة ، المعاونة فى تحرير رقبة الأسير المسلم الذى يتحكم فيه الكفرة ، لأن فى ذلك محافظة على عزة الإسلام ، وحفظ المسلمين الأسرى من الكفرة .

. **المصرف السادس : فى الغارمين** . هم الذين أثقلتهم الديون ، وهم نوعان : غارم لمصلحة نفسه فى أمر مباح شرعاً ، وغارم فى مصلحة الناس عند المصالحة بين المتخاصمين ، كما يدخل فى زمرة الغارمين من أثقلته الديون التجارية فى غير معصية ، إلا من تاب وآمن وعَزِمَ على أن لا يعود إلى المعاصى مرة أخرى.

. **المصرف السابع : فى سبيل الله** . المعنى العام لهذا المصرف ، هو الإنفاق على أى عمل لجعل كلمة الله هى العليا ، وكلمة الكافرين السفلى ، ومعنى آخر الإنفاق فى مصالح المسلمين العامة مثل إنشاء المدارس والمعاهد والمساجد والكلليات والمستشفيات وما فى حكم ذلك الذى يدخل فى نطاق الحاجات الأصلية للإنسان .

. **المصرف الثامن : ابن السبيل** . ويقصد بهذا المصرف إعطاء الشخص المسافر الغريب فى أرض ليس له فيها مال من الزكاة كان غنياً فيأخذ هذا المال على سبيل القرض الحسن على أن يرده بعد عودته إلى وطنه ، وإن كان فقيراً فلا يرده باعتباره من الفقراء والمساكين ويعطى له ما يكفيه حتى يعود إلى وطنه.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة:

الآثار الاقتصادية : ويمكن ملاحظتها على ثلاثة¹⁷ جوانب: على الإستثمار، إعادة توزيع الثروة، وعلى العمل.

الأول: تأثيرها على الإستثمار : إن تحريم الإكتناز و يضاف إليه أيضاً وصاية الرسول صلى الله عليه وسلم للناس بتحريك وإستثمار أموال اليتامى فى قوله: "من ولي يتيماً له مال، فليتجر به، و لا يتركه حتى تأكله الصدقة." -رواه الترمذي و الدارقطني. ويقول ابن حجر فى بلوغ المرام: 105 "إن إسناده ضعيف، وله شاهد مرسل عند الشافعي"-. وعليه فلا يجد الناس فى هذه الأحوال إلا إستثمار أموالهم لكي يكون إقتطاع الزكاة من الأرباح لا من رأس المال الأصلي. وكذلك أن المستفدون من الزكاة سوف يقومون بإنفاقها فى الإستهلاك، و هو بالتالى يشجع الإنتاج والإستثمار. بالإضافة إلى أن قضاء ديون الغارمين يزيد فى الثقة و الإئتمان، سواء من جهة المدين من خلال إمكانه من أمواله، أو الدائن من خلال قضاء دينه و عدم إفلاسه.

ثانياً: تأثير الزكاة على إعادة توزيع الثروة: وهذا من ثلاثة جوانب، الأول أنها مفروضة كإقتطاع على مجموعة كبيرة من الأموال التى ينتفع بها الناس، و الثانية أنها دائمة من خلال سنويتها. أما الثالثة فهى تجعل شريحة كبيرة من المجتمع ملاك - الفقراء، المساكين، العاملين عليها، المؤلفة قلوبهم، فى الرقاب، الغارمين، فى سبيل الله، وابن السبيل-.

ثالثاً: تأثير الزكاة على العمل: أن الزيادة فى الإستهلاك الناتجة عن الزكاة المعطاة للمحتاجين، تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة التشغيل، وعليه تقلص جزء من البطالة. هذا من جهة أما من جهة أخرى يمكن للأفراد استعمال الأموال المزكاة عليهم فى أنشطة صغيرة.

الآثار الاجتماعية للزكاة :

حيث أن الزكاة تطهر الأغنياء من البخل وتكبح لديهم شهوة حب المال المفرطة، و تساعدهم على القيام بالتكافل الاجتماعى. وتطهر قلوب الفقراء من الحقد و الغل، ومن القضاء على جزء كبير من الفتن.

2-2- الغنيمة والفسى:

الغنيمة : و التى تكون نتيجة¹⁸ لتجهيز الجيش و القتال، أى أن فتحها يكون عنوة وبالقوة. و الدليل على ذلك قوله تعالى: "اعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ التَّفَقَّىٰ الْجُمُعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ" سورة الأنفال الآية 41.

أى أن خمس الغنائم للأصناف التى تم تحديدها فى الآية ، أما أربعة أخماس فتقسم بين الغارمين.

الفسى : و التى تكون نتيجة لفتح أراضي طوعاً من دون قتال. قال تعالى : "مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ" من سورة الحشر الآية 7.

ومنه يمكن ملاحظة وجود خمسة أصناف أساسية:

الصنف الأول : لله و الرسول.
الصنف الثانى : لذوي القربى.

الصف الثالث: اليتامى

الصف الخامس: ابن السبيل.

2-3- الجزية و الخراج:

فكلاهما يؤخذان¹⁹ من المشترك، يصرفان في أهل الفبيء، و هذا محلول الحول.

الجزية: فيها نص واضح في القرآن في سورة التوبة الآية 29: " قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ" حيث أنها تسقط بإسلام الفرد المفروضة عليه.

الخراج: ودليله الآية 72 من سورة المؤمنون: " أَمْ تَسْأَلُهُمْ خَرْجًا فَخَرْجًا رِبَّكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ" وهي تفرض على المشترك لا تسقط بإسلامه و قسطها تعود إلى الإجتهد. حيث أن الخرج يكون على الرقاب ، والخراج يكون على الأرض.

2-4- العشور:

وهي ما يؤخذ²⁰ على التجارات المارة على الدولة الإسلامية، حيث أنه فرضها عمر بن الخطاب رضي الله عنه بربع العشر على المسلمين، نصف العشر على أهل الذمة والعشر كاملا على من لا ذمة له. وعليه فالعشور يساعد على تقليص الظاهرة الفقر.

2-5- الضرائب المستحدثة:

فهي مصدر²¹ تمويل غير منتظمة وغير مؤقتة وإنما يتم اللجوء إليها في حالات الطوارئ كالكوارث، الزلازل، مع عدم كفاية الموجودات في بيت مال المسلمين لتغطية النفقات الاجمالية. وعليه فالالضرائب المستحدثة تساعد على تقليص الظاهرة الفقر.

3- وسائل أخرى لإعادة توزيع الثروة :

هذه جملة من الوسائل المستعملة في تقليص دائرة الفقر وميزتها الأساسية أنها منظمة من طرف الدولة. لكن يمكن إيجاد بعض الطرق غير النظامية و التي تكون فردية ناتجة عن أحكام خاصة كالصدقات التطوعية، الكفارات، زكاة الفطر ، الأضاحي، العقيقة.

3-1- صدقة التطوع :

وهي كل ما يقوم به الفرد من إخراجات²² مالية أو عينية يعطيها للفقراء لا هم له سوى الأجر، و هذا تبعاً لقوله تعالى: " مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ " سورة البقرة الآية 261، وغيرها كثير.

3-2- زكاة الفطر:

وهي التي يخرجها المسلمون نتيجة صيامهم شهر رمضان، واليها أشار سبحانه وتعالى بقوله: " قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى " سورة العلق الآية 14 . وهي واجبة في حق كل ذكر أو أنثى، صغير أو كبير.

3-3- الكفارات :

حيث أنها عبارة عن مجموعة من العقوبات التي تخص مجموعة من الأخطاء التي يرتكبها الفرد، ومن بين هذه العقوبات توجد عقوبات مالية - إطلاع أو كسوة- تعطى للمساكين. منها:

كفارة اليمين: نتيجة الحلف ثم الحنث، وهذا من خلال تخيره بين الإطعام، الكسوة أو العتق، فإن لم يستطع فالصيام. وهذا مصداقاً لقوله تعالى: " لَا يُؤْخَذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْنَةِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَوْ لِيْلِكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ" سورة المائدة الآية 89. فعملية إطعام عشرة مساكين أو كسوتهم هي عبارة في نفس الوقت عن سد جزء من حاجاتهم.

كفارة الظهار: وهي أن يقول الرجل لزوجته: "أنت علي كأمي" ، فعقابه: تحرير رقبة، فإن لم يستطع فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً. لقوله تعالى: " وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ذَلِكَ تُوْعَظُونَ بِهِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (3) فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ" سورة المجادلة الآية 3و4.

كفارة الإفطار عمدا في رمضان: لها نفس كفارة الظهار.

جزاء الصيد: وهو الذي يكون في الحرم من طرف محرم، فإنه يقوم بالهدى أي ذبح مثل ما قتل من الحيوان الإنسي، يوزع على مساكين الحرم. أو يشتري بمثل ثمنه طعاما يوزع على المساكين لكل مد. كما قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَغْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ" سورة المائدة الآية 95.

3-4- النفقات الواجبة :

وهي نوعين، نفقة²³ مستحقة بالإحتساب كالنفقة على الزوجة، ونفقة مستحقة بالإحتياج كالنفقة على الأقارب الفقراء إن كانوا ممن يرثهم المنفق، والنفقة على من فقد الزاد في طريق منقطع ومع رفقته زاد فائض عن حاجتهم.

3-5- عطاءات الدولة :

حيث أن الدولة تتدخل في حالة وجود إختلال في إعادة توزيع الثروة، سواء من فئتي بيت مال المسلمين، أو إعطاء الأراضي لمن لا أرض له. فلما أخرج الرسول صلى الله عليه وسلم بني النضير بعد خيانتهم قام بتقسيمها بين المهاجرين الأولين نظرا لفرهم. ونفس الشيء قام به الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما كان يعطي الفقير العاجز عن الكسب عطاءا خاصا و لو كان غير مسلم. وعليه فالصدقة التطوع، زكاة الفطر، الكفارات، النفقات الواجبة، عطاءات الدولة كلها تساعد على تقليص الظاهرة الفقر.

الخاتمة العامة :

فمن خلال العرض البسيط والموجز الذي قمنا فيه بذكر الكيفيات التي من خلال يعمل الإقتصاد الإسلامي على تقليص الفقر إلى أقل قدر ممكن. وهذا تبعا لنظام محكم في كيفية حسابه من خلال الإقتطاعات المطبقة على الأغنياء، والأصناف التي أختيرت لإعادة توزيع الثروة. من دون نسيان الغنائم والفيء، الجزية والخراج، العشور، والإقتطاعات الإضافية حالة عدم كفاية بيت مال المسلمين لمختلف الإنفقات. هذا النظام من جهة، على أنه يوجد تنظيم آخر يساعد فيه الفقراء والذي يكون كعقوبات مالية للأفراد على بعض الأخطاء الممكن ارتكابها (مثل الكفارات: اليمين، الظهار، الإفطار العمد في رمضان، الصيد في الحرم)، أو تكون كأعمال مالية شكرا لله كالأضحية والعقيقة، أو أعمال يتقرب بها إلى الله كالصدقات الطوعية، أو كالإنفقات الواجبة على الوالدان، الأبناء (خاصة البنات مهم يكن سنها). وفي الأخير يمكن أن نقول أن النظام الإقتصادي الإسلامي أمكنه تحديد إحتياجات الفقراء بدقة، كذلك يمكنه القضاء على الفوارق الموجودة بين الطبقات (مادي ومعنوي). وإعادة توزيع الثروة بين الأفراد مهما كانت الموانع التي حالت بينهم وبين إكتساب إهم إحتياجاتهم الأساسية.

المراجع:

- 1- الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، د. عبد الرزاق الفارس، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001. ص 19-31
- 2- تقرير التنمية البشرية 2003، مطبعة الكرزي، لبنان، الأمم المتحدة، ص 198-202، ص 245-249.
- 3- تقرير التنمية البشرية للعام 2006، MERICK، مصر، الأمم المتحدة، ص 292-296.
- 4- تقرير التجارة والتنمية 2008، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، ص 19-25.
- 5- الإقتصاد الإسلامي: مبادئ، أهداف وخصائص، الشيخ: حسن سرى، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005. ص 23
- 6- خصائص النظام الإقتصادي في الإسلام، د. زيد بن محمد الرماني، مجلة دعوة الحق، العدد 175، رابطة العالم الإسلامي، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 13.
- 7- مباحث في الإقتصاد الإسلامي، د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، لبنان، 2000، ص 7-35.
- 8- موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي، أ.د. علي أحمد سالوس، مكتبة دار القرآن، مصر، 2002، ص 22-35.
- 9- السياسة الإقتصادية في إطار النظام الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، د. منذر قحف، المملكة العربية السعودية، 1991. ص 35-40.
- 10- مباحث في الإقتصاد الإسلامي، د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، لبنان، 2000، ص 33-54.
- 11- الإسلام والإقتصاد، د. عبد الهادي النجار، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 136.

- 12- الإسلام والإقتصاد، د. عبد الهادي النجار، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص 62.
- 13- بحوث في الإقتصاد الإسلامي، د. عبد الله بن سليمان المنيع، المكتب الإسلامي، لبنان، 1996، ص 20.
- 14- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الإمام الماوردي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، 1989، ص 145-153.
- 15- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الإمام الماوردي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، 1989، ص 155.
- 16- الإقتصاد الإسلامي: مبادئ، أهداف وخصائص، الشيخ: حسن سرى، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 52-54.
- 17- الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، د. سعد بن حمدان اللحياي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 46-47، ص 52-54.
- 18- الأحكام السلطانية والولايات الدينية، الإمام الماوردي، مكتبة ابن قتيبة، الكويت، 1989، ص 181.
- 19- قراءات في المالية العامة في الإسلام، د. محمود جوليد، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 1995، ص 35-53.
- 20- الموازنة العامة في الإقتصاد الإسلامي، د. سعد بن حمدان اللحياي، البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية، 1998، ص 234.
- 21- وظائف السياسة الإقتصادية العامة في الإقتصاد الإسلامي، د. غازي عناية، دار المناهج، الأردن، 2008، ص 194.
- 22- الإقتصاد الإسلامي: مبادئ، أهداف وخصائص، الشيخ: حسن سرى، مركز الاسكندرية للكتاب، مصر، 2005، ص 57-65.
- 23- مباحث في الإقتصاد الإسلامي، د. محمد رواس قلعه جي، دار النفائس، لبنان، 2000، ص 87-89.

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

N° 8, 2010, 8 العدد

ISSN : 1112-6604

السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية.. رؤية تحليلية استشرافية

أ/ علة مراد

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بالجللفة

أ/ ضيف أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بالجللفة

ملخص المقال:

عندما تعطس أمريكا فإن العالم يصاب بالزكام؛ هكذا ورد العنوان في واجهة كبرى المجالات الاقتصادية، وهكذا هو الواقع فعلاً، فالأزمة المالية الحالية انتشرت كالنار في الهشيم وتركت علامات استفهام متزايدة ومحيرة حول مدى تأثير الاقتصاديات في العديد من البلدان المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو بها، فقد استفحل عدوى فيروسها إلى أكبر وأعرق المؤسسات المالية الدولية في أمريكا، أوروبا وحتى اليابان. إذاً فالأزمة المالية العالمية هي حديث الساعة، حيث قال عنها الرئيس الأسبق لبنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي " آلان غرينسبان ": (.. الأزمة هي الأخطر منذ قرن، ولن تنته بعد، وستستغرق مزيداً من الوقت، وأتوقع انخيار العديد من المؤسسات المالية الكبرى بسبب القسوة الاستثنائية لهذه الأزمة)، وبالتالي فإنه نظراً لخطورة هذه الأزمة وخطورة تأثيراتها، كان ولا بد من الوقوف على أهم الحلول والبدائل المتاحة لتخطي وتجاوز هذه الكارثة المالية بل قل: هذا الإعصار المالي. وقصد إعطاء تصور لإشكالية المقالة ارتأينا تبويبها إلى محورين كالتالي:

أولاً: الحلول والبدائل المقترحة لتخطي الأزمة المالية العالمية.

ثانياً: رؤية تحليلية لازمة المالية العالمية.

أولاً: الحلول والبدائل المقترحة لتخطي الأزمة المالية العالمية

ها هي الأزمة المالية العالمية تتبعث من أعماق رحم النظام الرأسمالي الذي يعتنق الحرية المطلقة..، وها هو القطب الأوحده في عالم اليوم أمريكا تبحث عن قارب نجاة، تستصرخ، وتستنجد بحثاً عن حلول عاجلة لمواجهة الأزمة المالية. فمن يخلصها؟

1. مخطط بولسن لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي

خطة الإنقاذ المالي هي الخطة التي صاغها وزير الخزانة الأمريكية "هنري بولسن" وذلك لإنقاذ النظام المالي الأمريكي، بعد أزمة الرهن العقاري التي ظهرت على السطح سنة 2007 واستمرت تداعياتها بل وتستمر حتى الآن، ولقد أثرت هذه الأزمة على قطاع البنوك والأسواق المالية الأمريكية مهددة بانخيار الاقتصاد الأمريكي وتداعي الاقتصاد العالمي، وتهدف الخطة إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأموال العقارية والتي تعود إلى دافعي الضرائب، كما تهدف إلى حماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمار إلى أقصى حد ممكن. واعتمد مجلس الشيوخ نص خطة الإنقاذ بأغلبية 72 صوت مقابل معارضة 13 صوتاً عقب موافقة مجلس النواب.

1.1. مبدأ الخطة

تقوم الخطة على شراء الديون الهالكة التي تعود في معظمها إلى السياسة الخاطئة للرهونات العقارية التي اعتمدها المضاربون المليون في بورصة "وول ستريت"، و ينص القانون الذي أقره مجلس الشيوخ على مهلة له الخطة تنتهي بتاريخ: 31 سبتمبر 2009 مع احتمال تمديدتها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرار الخطة.

وتضمنت خطة الإنقاذ أيضا جانبا خاصا بشركتي فاني ماي وفريدي ماك كبرى شركات التمويل لقاء الرهن والمعروضتين للإفلاس، بعدما شرفتا على الانهيار مطلع الشهر أوت وتملك وتدعم الشركتان المتضررتان رهونا عقارية قيمتها خمسة تريليونات دولار تعادل نحو 50% من الرهون العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبموجب الخطة تضمن إدارة الإسكان الفدرالية زيادة سقف القروض التي تشتريها الشركتان إلى 625 ألف دولار.

2.1. بنود خطة الإنقاذ المالي الأمريكي:

ونذكرها في جملة العناصر الآتية:

- ✓ السماح للحكومة الأمريكية بشراء أصول هالكة بقيمة سبعمائة مليار دولار وتكون مرتبطة بالرهن العقاري.
- ✓ يتم تطبيق الخطة على مراحل بإعطاء الخزينة الأمريكية إمكانية شراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في مرحلة أولى مع احتمال رفع المبلغ إلى 350 مليار دولار، بطلب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وملك أعضاء الكونغرس حق النقض (الفيتو) على عمليات الشراء والتي تتعدى هذا المبلغ مع تحديد سقفه بسبعمائة مليار دولار.
- ✓ تساهم الدولة الأمريكية في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة.
- ✓ يكلف وزير الخزانة بالتنسيق مع السلطات والمصارف المركزية لدول أخرى لوضع خطط مماثلة.
- ✓ رفع سقف الضمانات للمودعين من مائة ألف دولار إلى 250 ألف دولار لمدة عام واحد.
- ✓ منح إعفاءات ضريبية تبلغ قيمتها نحو مائة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات.
- ✓ منع دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها وتحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمائة ألف دولار.
- ✓ استعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.
- ✓ يشرف مجلس مراقبة على تطبيق الخطة، ويضم هذا المجلس رئيس الاحتياطي الاتحادي ووزير الخزانة ورئيس الهيئة المنظمة للبورصة.
- ✓ يحافظ مكتب المحاسبة العامة التابع للكونغرس على حضور الاجتماعات الدورية في الخزانة، وذلك لمراقبة عمليات شراء الأصول والتدقيق في المحاسبات.
- ✓ تعيين مفتش عام مستقل لمراقبة قرارات وزير الخزانة.
- ✓ يدرس القضاء القرارات التي يتخذها وزير الخزانة.

2. قمة مجموعة العشرين وأهم نتائجها

وفي هذا السياق يجب أن ننوه إلى أن مجموعة العشرين اجتمعت مرتين بعد انفجار الأزمة المالية العالمية الحالية، وذلك للبحث في جوانب الأزمة وأهم الإجراءات والحلول التي يجب اتخاذها.

1.2. قمة مجموعة العشرين الأولى

عقدت هذه القمة في السبت بتاريخ: 16 نوفمبر 2008، في العاصمة الأمريكية واشنطن، وتضم البلدان الثمانية التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم والدول الناشئة، وتم في هذه القمة الطارئة مناقشة إصلاح النظام المالي العالمي وسبل الخروج من الأزمة التي تمر بها أسواق المال وبقية الأسواق (الصناعة، الشغل والطاقة)، وقد عقدت هذه القمة في عهد إدارة الرئيس "جورج بوش" الذي اتهمت ولايته بالمسؤولية المباشرة عن أخطاء النظام الرأسمالي التي كلفت لحد الآن الدول الصناعية فقدان أكثر من 500000 منصب عمل وإغلاق العديد من وحدات إنتاج السيارات فيما يعرف بأزمة الرهن العقاري.⁽¹⁾

وقد شبه الخبراء الاقتصاديون هذه القمة باجتماعات "بريتن وودز" في ولاية نيوهامبشر الأمريكية سنة 1944، والتي تألقت فيها كل من نجم بريطانيا وأمريكا، الأولى (بريطانيا) بإسهامات "جون مينارد كينز" الاقتصادي ذائع الصيت، والثاني (أمريكا) بتدخل "هارلي ديكستر وايت" الاقتصادي الأمريكي الكبير، والمحصلة كانت إطلاق مؤسستي صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والتأسيس لنظام سعر العملات وليبرالية السوق ونظام التمويل الدولي الذي يستهدف معالجة الأزمات ذات الصلة بالمدفوعات، وفي هذه المرة وبعد أكثر من 60 عاماً، تجتمع الدول الرأسمالية الكبرى ذاتها مع نظرائها من الدول الناشئة في نفس البلد ولكن هذه المرة على خلفية فشل النظام الذي أفرزته اجتماعات بریتن وودز وتراجع دور الصندوق والبنك العالمي كعامل ضبط في السياسات المالية والنقدية الدولية لصالح الحكومات، وفي هذه المرة سطع نجم دولة أخرى

هي فرنسا بقيادة الرئيس "نيكولا ساركوزي" الذي لم يخف نقده الشديد للدور الأمريكي في نشوب الأزمة ودعا لنظام مالي واقتصادي جديد وذلك بمناسبة القمة الأوروبية الآسيوية التي عقدت في أكتوبر 2008 كما برز دور ألمانيا التي دعت إلى حلول قطرية بدل الحلول المعولمة.

ومن أهم المقترحات والنقاط الأساسية التي تم دراستها في هذه القمة ما يلي:

- 1- دعت الصين إلى إعادة النظر في النظام الرأسمالي برمته عن طريق إدماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف والتمويل والاستثمار، كما أبرقت الصين برسالة عملية لأمريكا عشية انعقاد القمة مفادها تخصيص 950 مليار دولار كاستثمارات في قطاعات الاقتصاد، وهذا عبارة عن قرار يتجاوز المصارف وأسواق المال وصناديق المضاربة إلى رفع الطلب على الاستثمار ويساعد على استمرار حياة المؤسسات المهتد بالغرق بسبب نقص الطلب على سلعها الرأسمالية.
- 2- إنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس، حيث قام مجلس الشيوخ الأمريكي بدراسة مساعدة قدرت بـ: 25 مليار دولار لإنقاذ سوق السيارات، التي تراجعت مبيعاتها لتصل إلى أدنى مستوياتها.
- 3- خروج المشاركين في القمة بتوصيات تشمل طرق التعاون بين البنوك العالمية الكبرى وصندوق النقد الدولي وكذا البنك العالمي، بحيث تهدف إلى منح هاتين المؤسساتين آليات أكثر فاعلية في تسيير الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى تفعيل التبادل المالي بين الدول فيما بينها، للتخفيف من حدة الأزمة الحالية، والتصدي لأزمات محتملة.
- 4- كما درست القمة إمكانية العودة إلى النظام القديم لتحديد قيمة العملات، والمتمثل في قيمة الذهب وليس الدولار.
- 5- الطلب من الدول العربية التي ترتفع على 60% من احتياطات العالم من النفط وعلى احتياطات من النقد الأجنبي تزيد عن 2 ترليون دولار (2000 مليار دولار)، وعلى مجموعة سكانية تقترب من 400 مليون نسمة في الأفق المنظور، المطلوب منها استخدام وزنها هذا وتقديم مساعدات لإنقاذ الاقتصاد العالمي وخاصة العربية السعودية.
- 6- إعادة جدولة الديون إلى المصارف الكبرى التي أثبتت عدم الاستجابة لخطط الإنقاذ الأمريكية والأوروبية والمضي في ضخ سيولة للاقتصاد.
- 7- الرفع من سقف ضمان الودائع لتجديد الثقة في نظام الائتمان الرأسمالي.
- 8- دعوة الصناديق السيادية في الدول النفطية إلى افتراض البنوك الرأسمالية والاستثمار في السندات الحكومية.
- 9- الضغط على "أوبك" كي تعدل عن سياسة خفض الإنتاج من النفط خاصة وأن المملكة السعودية شاركت في قمة العشرين.

2.2. قمة مجموعة العشرين الثانية

عقدت قمة مجموعة العشرين الثانية يوم الخميس بتاريخ: 02 أبريل 2009 بالعاصمة لندن ببريطانيا، ومن أهم النتائج التي توصل إليها زعماء أكبر اقتصاديات العالم في قمة العشرين هي اتفاق لمواجهة الأزمة المالية من خلال برنامج من التدابير تصل قيمته إلى 1100 مليار دولار، يتضمن حزمة تحفيزات وهي كالتالي: (2)

- 1- زيادة موارد صندوق النقد الدولي، ومساعدة الدول الأكثر فقرا في العالم.
- 2- تشديد آليات الرقابة على عمل البنوك والمؤسسات المالية وفق آليات عابرة للحدود، وخضوع المكافآت المدفوعة لمسؤولي البنوك لرقابة أكثر تشدداً.
- 3- استحداث مجلس خاص بالاستقرار المالي للعمل مع صندوق النقد الدولي لضمان التعاون عبر الحدود.
- 4- فرض إجراءات تنظيم دقيقة خاصة بتسيير صناديق التوفير ووكالات التصنيفات الائتمانية العالمية.
- 5- المسارعة بالعمل على تطهير البنوك من الديون المدومة (الأوراق المالية التي تملكها البنوك والمؤسسات المصرفية).
- 6- تخصيص 50 مليار دولار لمساعدة البلدان الأكثر فقرا في العالم.
- 7- تخصيص 250 مليار دولار من الخطة لزيادة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي التي ستكون متاحة لجميع الأعضاء المساهمين في ملكية الصندوق الذي سيشهد زيادة في رأس ماله بـ: 500 مليار دولار ضمن الخطة، وستكون للدول المساهمة في زيادة رأس مال الصندوق كلمة مسموعة.
- 8- تخصيص 250 مليار دولار لتمويل التجارة العالمية على مدى عامين لزيادة حجم التجارة الدولية.

وأجل ما قيل عن هذه القمة مقولة رئيس الوزراء البريطاني "براون" الذي استضاف القمة في بلده حيث قال: « هذا هو اليوم الذي اتفق فيه العالم على التصدي للكساد العالمي، ليس بالكلمات بل بخطة للإنعاش العالمي والإصلاح وبجدول زمني واضح، من خلال تعهد الحكومات بتقديم 5000 مليار دولار على مدار عامين لتحفيز الاقتصاد العالمي ». «
وتأكيداً لأقوال رئيس الوزراء البريطاني، أكد الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" هذا أيضا حيث قال: « إن النتائج فاقت ما يمكن تخيله وان العالم بدأ في الخروج من النموذج "الأنجلو ساكسوني" للتمويل ». «
وما يؤكد جدية هذه القمة والخروج بحلول جذرية بتصريحات رئيس الوزراء الأسترالي "كين رود" حيث صرح وقال: « .. الاتفاق الذي تم التوصل إليه يبدأ في شن حملة صارمة ضد رعاة البقر في السوق المالية الذين جلبوا الخراب للأسواق العالمية وتراكم آثار حقيقية على الوظائف في كل مكان ». «

3. التوصيات المقترحة لتجاوز الأزمة المالية العالمية

إضافة إلى مخطط بولسون لإنقاذ الاقتصاد الأمريكي، وقمة مجموعة العشرين، والبديل الإسلامي الذي اعتمده بعض البنوك الربوية، ظهرت عدة دراسات واقتراحات من قبل كبار الاقتصاديين والخبراء الماليين لتجاوز الأزمة المالية العالمية الحالية، وأهم هذه الاقتراحات والتوصيات ما يلي:

1.3. الصين كأفضل منقذ للعالم من أزمته المالية

يقول بعض المراقبين أن مفتاح حل الأزمة المالية التي يمر بها النظام المصرفي في الدول الغربية قد يكون بيد الصين التي تمتلك احتياطات من العملة الصعبة تتجاوز 2 ترليون دولار.

ورغم أن الخبراء الاقتصاديين الصينيين يعلنون أن الصين على استعداد للقيام بواجبها في حل الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، لكنها لن تقوم بإصدار شيكات على بياض للدول الغربية حيث يتركز اهتمام المسؤولين الصينيين على حل مشاكل الصين الداخلية مثل تفادي احتمال تباطؤ نموها الاقتصادي، وحتى إذا قبلت الصين بحل هذه الأزمة، فإنه من المرجح بل والمنطقي أن يكون ذلك مرافقا بسلسلة طويلة من الشروط.

وقد أشارت آخر الإحصاءات التي نشرت مؤخرا (أي خلال سنة 2009) إلى أن احتياطات الصين تجاوزت 1.9 ترليون دولار (1900 مليار دولار) وكتب مدير معهد "بيترسون" للاقتصاد العالمي ومقره الولايات المتحدة في صحيفة "فيننشيل تايمز" البريطانية أنه يمكن للولايات المتحدة طلب قرض من الصين وقال: « يمكن للصين تقديم قرض بقيمة 500 مليار دولار للحكومة الأمريكية لإنقاذ نظامها المالي»، ويقوم الصينيون عمليا بمساعدة الاقتصاد الأمريكي منذ عدة سنوات عن طريق شراء الديون الحكومية الأمريكية وهو ما ساعد الحكومة الأمريكية على الإنفاق أكثر مما تسمح إمكاناتها، وأشار "زهاو أكسيجون" نائب رئيس جامعة "ريمين" الصينية في بكين إلى أن الصين تقوم بمساعدة الاقتصاد الأمريكي عمليا وأنه من الممكن أن تستمر بذلك، ولكنها غير قادرة على تحمل كل عبء حل هذه الأزمة وأن على الاقتصاديات الأخرى مثل: روسيا والهند والبرازيل المشاركة في تحمل هذا العبء.

2.3. الإجراءات والتوصيات التي يُروج لها لتجاوز الأزمة المالية العالمية

- 1- مزيد من الشفافية في منتجات الدين؛ وأهمها المشتقات والتي اعترف كبار المنظمين المصرفيين في العالم أن بنوكهم المركزية لا تفهمها.
- 2- مزيد من التنظيم والرقابة؛ وحقيقة الأمر أن الرقابة ظلت تتمدد وتتشدد ولكن على العالم الثالث فقط.
- 3- وضع قواعد حسابية جديدة لتقوم الأصول ولا تسمح بتضخيمها وبالتالي تضخيم الاستدانة.
- 4- دعم مراكز التحليل المالي والاقتصادي المحايدة، وجعلها مسؤولة عن الدراسة والمعلومات الخاصة بأوضاع السوق المالية، وفي تقديم دراسة سليمة عن المؤسسات المراد الاستثمار فيها.
- 5- ضرورة فرض ضوابط على استعمال أموال الضرائب التي استعملت لإنقاذ البنوك عن طريق تسليفها ببيع واستعمالها لإنعاش الحالة الاقتصادية (التسليف مباشرة لعناصر الاقتصاد الحقيقي من طالبي شراء المنازل والعربات وقروض تشغيل الشركات الصغيرة والمتوسطة) وعدم صرف ربح لأصحاب رؤوس الأموال لهذه البنوك قبل استعادة أموال دفع الضرائب وعدم صرف حوافر لقادة المصارف الذين تصرفوا بعدم مسؤولية وفصلهم.

ثانياً: رؤية تحليلية لازمة المالية العالمية

1. الأزمة المالية الحالية: حقيقة أم مفتعلة؟

إن الأزمة الاقتصادية التي حدثت في سنة 2008 هي حقيقية، ولو كانت الأزمة حكومية لقبل عنها أهما مفتعلة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة، حيث أن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية بيتاً له عن طريق البطاقات الائتمانية والذي يدعى (الفيزا كارد)، وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار لكل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفوعات التي أُلزم بها؛ مما أدى بالتالي إلى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد.

2. السيناريوهات المحتملة للأزمة المالية العالمية

تفاوتت التوقعات بشأن التطورات المحتملة في الأزمة المالية الراهنة، فهناك من يرى أن المرحلة الصعبة فيها قد انتهت، وأن الاقتصاد العالمي سيتعافى في نهاية هذا العام، وهناك من يرى أن هذه الأزمة ستطول بعض الوقت، وقد تمتد حتى عام 2010، وأن بوادر تعافى الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي ستكون في النصف الثاني من عام 2009 على الأقل، ولذلك فإن وضع سيناريو معين لمستقبل الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة يتوقف على طبيعة المرحلة التي يمر بها، وعلى مدى الاستقرار أو التغير في أسعار المساكن وقدرتها على تخفيف الضغط على شركات التمويل لشطب الخسائر المرتبطة بالرهن العقاري، ومن ثم فإنه قد يكون من الصعب في هذا الوقت تحديد عمق أو مدة هذا التباطؤ أو الركود، إلا أنه بشكل عام يمكن وضع ثلاثة سيناريوهات لما يمكن أن يكون عليه وضع الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي في المرحلة القادمة.⁽³⁾

1.2. السيناريو الأول: التعافي الاقتصادي السريع (المتفائل)

وهذا السيناريو هو الأكثر تفاؤلاً، ويقوم على توقع أن تكون مرحلة التباطؤ التي يمر بها الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي قصيرة ومؤقتة، وسيليهما مرحلة من الانتعاش السريع في نهاية عام 2008 وذلك للأسباب الآتية:

1. الأثر الفعال المنتظر من الإجراءات السريعة التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول العالم الأخرى بعد ظهور الأزمة، والتي سعت لإنعاش الإنفاق الاستهلاكي، وإجراء المزيد من التخفيضات الضريبية، والتي يتوقع لها أن تختصر فترة التباطؤ، وتعيد الانتعاش إلى الاقتصاد الأمريكي ومن ثم الاقتصاد العالمي.

2. أن معدل التخلص من الوظائف في الولايات المتحدة بلغ 80000 وظيفة شهرياً منذ ديسمبر 2008، ويعتبر هذا أمراً بسيطاً، وذلك لأن المعدل الطبيعي للتخلص من الوظائف في معظم فترات الركود كان من 150000 إلى 200000 وظيفة شهرياً وهو ما لم يصل إليه الاقتصاد الأمريكي بعد.

3. أن السياسات النقدية والمالية المرنة التي تتبعها الولايات المتحدة كقيلة بأن تساهم في إخماد حالة الركود، وتعتبر عملية إنقاذ المصارف من الإفلاس مثالا على سرعة ومرونة التحرك إزاء السياسات المالية والنقدية لاحتواء هذه الأزمة.

4. سيادة التوقعات بقدرة الدول النامية الغنية ومنها الدول النفطية والخليجية على المساهمة بشكل فعال في انتعاش الاقتصاد الأمريكي والعالمي من مستنقع الركود، وذلك من خلال ضخ المزيد من الأموال لامتنعاص هذه الأزمة، وفي هذا المجال يشار إلى قيام حكومات سنغافورة والكويت وكوريا الجنوبية بضخ أكثر من 21 مليار دولار لإنعاش "سيتي جروب وميرل لنش"، وإلى ضخ صناديق الاستثمار بالدول النامية لحوالي 96 مليار دولار بأكبر بنوك العالم منذ بدء الأزمة.

2.2. الدخول في مرحلة من الركود غير القصيرة (الأقل تفاؤلاً)

وهذا السيناريو أقل تفاؤلاً، ويقوم على أن الجزء الأسوأ من الأزمة المالية العالمية قد انتهى، وأنه على الرغم من عدم وجود توقعات بالمزيد من الانهيارات وأزمات السيولة في مؤسسات مالية ومصرفية جديدة، إلا أن الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي لن يعود لوضعه الطبيعي في المستقبل القريب، وستكون هناك مرحلة من الركود يتوقع أن تستمر حوالي 12 شهراً على أقل تقدير إن لم تمتد إلى 18

شهر، ويعزز هذه السيناريو ما أعلنه صندوق النقد الدولي بانخفاض توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي ليصل إلى 5.1% عام 2008 ، وكذلك الضعف المستمر للدولار الأمريكي وضعف المؤشرات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التضخم، هذا إلى جانب تدهور المؤشرات الخاصة بسوق الإسكان.

3.2. الدخول في نفق الكساد المظلم (المتشائم)

ويقوم هذا السيناريو على أن الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي على مشارف الدخول لنفق مظلم من الركود سيؤدي بالتبعية إلى حالة من الكساد الاقتصادي طويل الأمد، وذلك عبر حدوث تداعيات أكثر سوءاً سيكون تأثيرها سلبي وكبير على العالم، ويستند التشاؤم في هذا السيناريو على الآتي:

- ✓ ارتفاع معدلات التضخم، التي ستزيد من الضغوط المفروضة على مالكي الرهونات العقارية ومن ثم تنخفض معدلات تكوين مدخرات، سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى الدول، والتي ستحتاج لوقت طويل لتجديد مدخراتها مرة أخرى.
- ✓ أن كل الجهود المبذولة من قبل الحكومة الأمريكية بالتعاون مع البنوك المركزية العالمية لحل هذه الأزمة هي مجرد مسكنات لا تمتص الأثر النفسي عن طريق تأمين السيولة ومنع انهيار أسعار الأسهم والسندات والأصول الأخرى، خاصة في ظل استمرار التأثير السلبي لمشكلات قطاع الإسكان، والتي حتمًا ستأخذ وقتًا أطول لحلها قد يصل لسنتين.
- ✓ وصول سياسة تخفيض سعر الفائدة من أجل توفير السيولة لنهايتها دون أن تنتهي الأزمة مع بقاء الصعوبة في سداد الديون الناجمة عن أزمة الرهن العقاري، وهو ما سيقود لمرحلة من الركود القوي في الاقتصاد الأمريكي ومن ثم العالمي. وأياً كان السيناريو الذي سيحدث لهذه الأزمة خلال الشهور والسنوات القادمة، فإنه يبدو أن معدل النمو في الاقتصاد العالمي سيزل منخفصاً لفترة غير قصيرة حتى ولو لم يتحول لنمو سلبي فسيبقى أقل مما كان عليه عام 2007، كما أن الخسائر التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي والعالمي ستحتاج لفترة لتعويضها، الأمر الذي يشير إلى استمرارية ضعف الاقتصاد العالمي لفترة زمنية طويلة قد تستغرق بعض الوقت.

3. أهم الدروس المستخلصة من الأزمة:

تكمن أهم الدروس المستخلصة برأي الخبير المصري، والرئيس التنفيذي لدويتشه بنك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدكتور هنري عزام (4)؛ في ضرورة تعزيز الجهات الرقابية المنظمة للقطاع المالي والاستثماري، ورفدها بأفضل الكفاءات البشرية من ذوي الخبرة المصرفية والعاملين في القطاع الاستثماري، وذلك ليتم تطوير الأطر والتشريعات الرقابية بشكل يوازي سرعة تطور وابتكار الأدوات المصرفية والاستثمارية الجديدة.

وأشار إلى أن اشتداد الأزمة المالية العالمية تزامن مع ارتفاع مستويات التضخم في المنطقة والتي ليس لدى القائمين على السياسات المالية والنقدية فيها سوى خيارين لكبح غلاء المعيشة المتزايد لديها، يتمثل الخيار الأول في إتباع سياسة مالية متشددة لتقليص النفقات الحكومية، وهو ليس بالأمر السهل نظراً للزيادة التي أدخلت هذا العام على بند الأجور والرواتب للقطاع العام وقيام دول المنطقة بتنفيذ مشاريع عملاقة في قطاع البنية التحتية بات من الصعب إيقاف العمل فيها، وبالتالي لا مجال لتقليص الإنفاق الحكومي.

أما الخيار الثاني، ونظراً لعدم قدرة دول الخليج على التحكم في أسعار الفائدة نتيجة ارتباط عملاتها بالدولار الأمريكي، لجأت البنوك المركزية إلى وسائل نقدية أخرى، حيث رفعت مؤسسة النقد السعودي الاحتياطي الإلزامي للبنوك على الودائع تحت الطلب من 7% إلى 13%، كما فعل غيرها من البنوك المركزية، بالإضافة إلى أن البنوك المركزية الخليجية حددت سقف معينة لقروض تمويل المشاريع والشركات بنسب مختلفة حسب القطاع وخاصة القطاع العقاري، وقد وصلت العديد من البنوك إلى سقف الإقراض المفروضة عليها، وفي ظل جميع هذه الخطوات الهادفة إلى خفض السيولة لمحاربة التضخم، اشتدت الأزمة المالية العالمية وبات من الصعب على البنوك المحلية الاقتراض من البنوك الأجنبية.

وعموماً فإن أهم الدروس (5) التي يمكن استنتاجها من هذه الأزمة ما يمكن إيجازه في النقاط المفصلة التالية:

- ✓ عدم الاستهانة أبداً بأهمية التقييم السليم لدرجة المخاطر، إذ أن من أهم أسباب هذه الأزمة كما أوردنا سابقاً؛ هو التورط في مشكلة قروض الرهن العقاري التي نتجت عن الاستخفاف بالمبادئ الأساسية في إدارة المخاطر، كتوخي الحذر والحرص على توفر الجدارة الائتمانية كشرط رئيسي للإقراض وغيره.
- ✓ ضرورة عدم السماح بنسب عالية للمديونية في المراكز المالية للمؤسسات أو صناديق الاستثمار إن المديونية أصبحت في الاقتصاد الأمريكي حسبما يبدو عملية إدمان سواءً على صعيد الاقتصاد ككل أو على صعيد الأفراد أو المؤسسات التي وصلت المديونية في بعضها إلى 30 ضعفاً.
- ✓ ضرورة الحذر من المبالغة في التعامل بالمنتجات المالية المعقدة مثل المشتقات وغيرها...، إن الإشكالية التي نتجت عن هذا النوع من المنتجات ليس فقط لكون كثير من المتعاملين بها لا يفهمون ولا يقدرّون درجة خطورة هذه المنتجات بل لكونها كذلك تصل في بعض الحالات إلى مستويات خارجة عن السيطرة.
- ✓ الحاجة إلى مزيد من الإفصاح والشفافية حيث كنا نعتقد بأن نقص الشفافية هي من سمات الدول المتخلفة، وإذا بنا نكتشف من خلال هذه الأزمة بأن ضعف مستوى الشفافية هو أخطر لدى الاقتصادات المتقدمة، إلى أن وقعت هذه الكارثة والسلطات الرقابية ليست على ما يبدو على علم بكامل التزامات ومديونيات المؤسسات المالية.
- ✓ ضرورة أن تعكس ميزانيات المؤسسات جميع التزاماتها، حيث أن تمويل حجم متزايد من أنشطة المؤسسات من خارج الميزانية من شأنه عدم كشف الحجم الحقيقي للمشاكل التي تتعرض لها المؤسسات، الأمر الذي لا يسمح بالتحكم بها أو معالجتها.

الخلاصة:

إن الأزمة المالية العالمية هي أزمة لم تنتج من عدم، بل هي أزمة حشع تسبب فيها المرابون وذلك نتيجة الخروج عن مبادئ الاقتصاد الإسلامي، الذي حذرنا من التعامل بالربا نظراً لما يخلفه من أضرار، وهذا ما بدا جلياً في النظام الرأسمالي الذي أضحي يعاني من جملة أمراض مزمنة مست جوانبه وأطرافه... مما أدى إلى انفجار الفقاعة العقارية التي ما لبثت لتنتقل عدواها إلى باقي القطاعات الاقتصادية العالمية الأخرى، وهو ما أفضى إلى تسارع حكومات البلدان المتضررة لتقدم حلول سريعة، تراوحت بين مخطط "بولسن" لإنقاذ الاقتصاد المالي الأمريكي... واقترحات أخرى تدعو إلى حلول جذرية ظهر فيها البديل الإسلامي كأفضل حل لهذه الأزمة، ولعل "موريس آليه" المتحصل على جائزة نوبل التذكارية في الاقتصاد لعام 1988 من أبرز علماء الاقتصاد الذين نادوا بضرورة اعتماد منهج وتعاليم الاقتصاد الإسلامي على مستوى المصارف... والتقييد بمبادئ الرقابة والحوكمة وفق معايير الشفافية والمساءلة.

الإحالات والمراجع:

1. محمد بوزانة، انطلاق قمة العشرين الاقتصادية في واشنطن، جريدة الخبر، الجزائر، العدد: 5477، بتاريخ: 16 نوفمبر 2008، ص: 5.
2. عبد الوهاب بوكروخ، مقال بعنوان: مجموعة العشرين تتفق على خطة ب: 1100 مليار دولاراً للتحفيز العالمي، جريدة الشروق، الجزائر، العدد: 2574، بتاريخ: 04 أبريل 2009، ص: 13.
3. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي، مجلس الغرف السعودية، 10 أكتوبر، 2008، ص: 07.
4. هنري عزام، الأزمة المالية لم تصل إلى... بداية النهاية بعد، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء 23 رمضان 1429 هـ 24 سبتمبر 2008، العدد 10893.
5. مصطفى حسني مصطفى، الأزمة المالية العالمية: أسبابها وآثارها الاقتصادية وكيفية معالجتها، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر بعنوان: الجوانب الاقتصادية والقانونية للأزمة المالية العالمية، جامعة المنصورة، مصر، أبريل 2009، ص: 09.

حوليات جامعة بشار
Annales de l'Université de Bechar
 العدد 8، 2010، N° 8
 ISSN : 1112-6604

اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية من خلال الأسواق المالية

د. قرومي حميد المركز الجامعي - البويرة

أ. عبد القادر عوينان - المركز الجامعي - البويرة

أولا: مقدمة.

لا يقتصر اثر انخيار الأسواق المالية على التأثير على الاستثمارات المالية للدول العربية ، أو التأثير على أسعار النفط والسلع الأولية نتيجة تدهور الأسواق الآجلة والمستقبلية ، بل أن الأسواق المالية العربية قد تجاوزت بالانخفاض الشديد في اثر انخيار الأسواق المالية العالمية ، والذي أصبح تأثيرا واضحا على جميع المؤشرات المالية العربية خاصة البنوك وشركات الاستثمار ، والتي منيت بخسائر في استثماراتها المالية في الأسواق المالية العالمية ، ومن هنا انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة من 345 نقطة منذ بداية سنة 2008 إلى حوالي 188 نقطة في نهاية شهر أكتوبر من سنة 2008، ليعكس الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسواق المالية العربية ، وهذا ما سوف نعالجه في هذه الدراسة وذلك من خلال التساؤل التالي:

"كيف أثرت الأزمة الحالية على الدول العربية وذلك من خلال الأسواق المالية؟"

وفي عرض هذه الدراسة سوف نتعرض إلى النقاط التالية:

أولا: مقدمة

ثانيا: أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية

ثالثا: الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها العامة على الأسواق المالية

رابعا: علاقة الأسواق المالية العربية بالأزمة المالية

خامسا: آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية

سادسا: خطط واستراتيجيات مواجهة الدول العربية للأزمة الراهنة

سابعا: خلاصة ونتائج

ثانيا: أسباب نشوء الأزمة المالية العالمية

بدأت الأزمة الجديدة مع إفلاس مؤسسة مالية عملاقة هي "ليمان برادرز"، وهذه كانت بداية مزية وخطرة، هذه المؤسسة العريقة كانت من الشركات القليلة التي نجت من أزمة الكساد الكبير في عام 1929، وتعتبر من أقدم المؤسسات المالية الأمريكية¹، وتعتبر هذه الأزمة مالية بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل عما يحدث في الاقتصاد العيني، ويمكن تحديد الأسباب الرئيسية لهذه الأزمة كما يلي²:

- أزمة القروض العالية المخاطر التي ادخل القطاع المصرفي والبنكي الأمريكي في دوامة الخسائر والاضطرابات ؛

- الإفراط في منح القروض اقل جودة: تعتبر العقارات في الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للإفراض والاقتراض، إذ لم يكن هناك ما هو أسهل من الحصول على فرض سكني؛³

- تركيز المخاطر والتعامل في المشتقات المالية، بما أن القروض العقارية أصل مالي يدر عائدا للبنك الذي يملكها ، فان أوراق الرهن العقارية هي أصول مشتقة⁴، فمثلا تطور سوق "قروض الرهن العقاري للعائلات" وارتفعت قيمتها من 640 مليار دولار إلى 2000 مليار دولار بين سنتي 2000 و2007، كما ارتفعت نصيب القروض العقارية الأقل جودة من 08 إلى 20 بالمائة⁵، ونظرا لانخيار أسعار الأسهم والسندات

الصادرة عن البنوك والشركات الاستثمارية انهارت قيمة هذه المشتقات وحدث زعر في الأسواق فانخفضت مؤشرات الأسواق المالية انخفاضاً كبير أدى إلى شللها⁶

- اختفاء السيولة من بعض الأسواق في فترة الخوف، توسعت هذه الأزمة من جراء اختفاء السيولة من بعض الأسواق المالية الهامة لسوق ما بين البنوك، من خلال ارتفاع معدل الفائدة ما بين البنوك الذي ساعد على انخفاض عرض النقود، فالأزمة الراهنة في سوق الائتمان أدت إلى انعدام الثقة بين البنوك نفسها، إذ لا احد من البنوك يستعجل الإقراض للبنك الآخر لأنه لا يعرف ما وضعه المالي الحقيقي⁷

- تسنيد الديون العقارية وبيعها في الأسواق المالية، عمدت الشركات العقارية في الولايات المتحدة على الاقتراض من المؤسسات المالية لمنح قروض عقارية عن طريق أدوات الهندسة المالية الجديدة، عندما قامت ببيع الديون العقارية المرهونة بالعقار وغيرها من القروض المتعثرة⁸

- نقص الرقابة والإشراف، فالبنوك التجارية تخضع في معظم الدول لرقابة دقيقة من طرف البنوك المركزية، ولكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تتعذر بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار وسماسة الرهون العقارية والرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية، أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية وصناديق التحوط و، وبالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأدوات المالية⁹

ثالثاً: الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها العامة على الأسواق المالية

امتدت الأزمة المالية العالمية إلى أسواق العالم وبورصاته ابتداء من أسواق الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأسواق الأوروبية وأسواق اليابان و الشرق الأوسط وأخيراً وليس آخراً الأسواق العربية، حيث فقدت هذه الأسواق أكثر من 60 بالمائة من قيمتها، بل أن الكثير من الشركات المساهمة وصلت أسعار أسهمها إلى ما دون قيمتها الدفترية بكثير وهذا يعني أن اغلب المواطنين فقدوا معظم ثرواتهم مما ينتج عنه الكثير من المشكلات السياسية والاجتماعية¹⁰

وقد بدأت الأزمة بعد تزايد حدة قلق المتعاملين في أسواق المال بشأن الظروف التي تمر بها أسواق الائتمان في العالم وارجع المحللون معظمها إلى المشاكل التي تعرضت لها سوق الإقراض العقاري الأمريكي المعروفة باسم "ساب برلم" والتي ساهمت في تدهور أسعار الأسهم بشكل ملحوظ خلال الفترة الماضية، وقد كانت أسهم القطاع المصرفي وعلى وجه التحديد بنوك (يو، بي، اس) و(اتش، س، بي سي)، وباركليز قاطرة الاختيار في أسعارها الأسهم، حيث كانت هي الأكثر تضرراً خلال الأزمة¹¹

وعلى هذا الصعيد علقت قرابة 70 شركة رهن عقاري أمريكية عملياتها وأعلنت إفلاسها أو عرضت للبيع منذ بداية العام 2006، وذكرت شركة "كونتري فاينانشال" أن مصاعب سوق الرهن العقاري أصبحت تهدد أرباحها ووضعها المالي جدياً، وقد أعلنت شركة "هوم مورتيج انستمنت" إفلاسها وانخفضت الإيرادات ربع السنوية لشركة "تول بروذرز" العقارية، وأعلنت شركة هوم ديو العاملة في المجال العقاري توقع تراجع أرباحها أيضاً بسبب تراجع سوق العقارات السكنية ولقد تراجعت أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج واندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان، وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك 40 الفرنسي وقوستي البريطاني وميشل الايطالي وتوبكس الأوسع نطاقاً، والذي سجل ادني نقطة منذ نوفمبر من السنة 2006 ومؤشر نيكاي الياباني الذي اقل عند اقل معدل له، وذلك بعد أن انعكست مشاعر المستثمرين المضطربة بشكل واضح على مؤشر داوجونز الصناعي الذي اهتز بعنف لينخفض إلى مستويات أدنى، بينما فقد مؤشر ناسداك نحو 1.7 من قيمته

ولقد تراجعت القيمة السوقية للمصارف الأمريكية من سبتمبر 2007 إلى سبتمبر 2008 نتيجة للانخفاض التدريجي في أسعار أسهمها منذ نحو السنة والانخفاض الحاد في بعض هذه الأسعار، فلقد فقدت كبرى المؤسسات المالية والاستثمارية نحو 676 مليار دولار من قيمتها السوقية منذ نهاية سبتمبر 2007 وحتى 12 سبتمبر 2008، وهذا المبلغ يوازي 52 بالمائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي المقدر لجميع الدول العربية في سنة 2006 وهذا ما يبينه الجدول التالي (الجدول رقم 01): تراجع القيم السوقية للمصارف الأمريكية (مليارات الدولارات)

اسم المصرف الدائن	القيمة السوقية نهاية سبتمبر 2007	القيمة السوقية 12 سبتمبر 2008	الانخفاض في القيمة السوقية
سيتي غروب	236.7	197.8	138.9
بنك أوف أمريكا	236.5	150.2	86.3

147.5	32.3	179.8	المجموعة الأمريكية الدولية
36.4	61.3	97.7	غولدمان ساكس
29.8	45.0	74.8	امركان اكسبرس
32	41.1	73.1	مورغان ستانلي
64.1	0.7	46.8	فاني ماي

المصدر: الزلزال المالي ، مقال منشور على الرابط التالي:

www.iktissed.com/files/publications/aiwakrisis/oman346-oct-08.pdf

رابعا: علاقة الأسواق المالية العربية بالأزمة المالية

لا يقتصر اثر اختيار الأسواق المالية العالمية على التأثير على الاستثمارات المالية للدول العربية أو التأثير على أسعار النفط والسلع الأولية نتيجة تدهور الأسواق الآجلة والمستقبلية ، بل أن الأسواق المالية العربية قد تجاوزت بالانخفاض الشديد في اثر اختيار الأسواق المالية العالمية لعدة أسباب وهي :

- خروج العديد من الاستثمارات المالية الأجنبية من الأسواق المالية العربية نتيجة لما أصابها من خسائر في الدول الأم؛
- الأثر النفسي لفقدان الثقة في الأسواق المالية بشكل عام والذي أصبح تأثيرا واضحا على جميع المؤسسات المالية العربية خاصة البنوك وشركات الاستثمار التي منيت بخسائر في استثماراتها المالية في الأسواق المالية العالمية، ومن هنا فقد انخفض المؤشر المركب لصندوق النقد العربي والذي يقيس أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة من 345 نقطة منذ بداية عام 2008 إلى حوالي 188 نقطة في نهاية شهر أكتوبر 2008، ليعكس بذلك الانخفاض الكبير الذي شهدته الأسواق المالية العربية؛

وبذلك شهدت البورصات العربية في الأشهر الأخيرة من سنة 2008 تراجع حاد أفقدت المستثمرون خسائر جسيمة لحقت بمدخراتهم فيما لم تفلت الأسواق العالمية من تلك الاختيارات، حيث تراجعت القيمة السوقية للبورصات العالمية بمقدار 29 تريليون دولار خلال سنة 2008، وشهدت كافة الأسواق العربية تراجعا ملحوظا خلال سنة 2008 متأثرا بالأزمة المالية العالمية، فيما عدا تونس والتي حققت ارتفاعا قدره 2 بالمائة فقط، وقد تصدرت دبي قائمة الانخفاضات حيث سجلت تراجعا قدره 72 بالمائة تلتها بورصة السعودية يتراجع قدره 75 بالمائة ثم البورصة المصرية بتراجع قدره 56 بالمائة ثم جاءت أبو ظبي في المركز الرابع بانخفاض قدره 47 بالمائة بينما سجلت بورصة الدار البيضاء اقل الانخفاضات بتراجع قدره 14 بالمائة خلال عام 2008¹²

وقد انعكس هذا الأداء على رأس المال السوقي للبورصات العربية حيث انخفض إجمالي رأس المال السوقي للبورصات العربية ليصل 808 مليار دولار في نهاية 2008 مقارنة بنحو 103 تريليون دولار في نهاية سنة 2007 بتراجع قدره 38 بالمائة¹³

فسوق الأسهم السعودي شهدا تراجعا ملحوظا متأثرا بالأزمة المالية العالمية حيث ذكرت مصادر اقتصادية أن سوق الأسهم السعودي (أكبر البورصات العربية) خسر خلال الأشهر التسعة الماضية نحو 1.8 تريليون ريال (480 مليون دولار)¹⁴ ، في حين سجلت أسواق المال الإماراتية تراجعا قاسيا تحت ضغط ما يسمى " هروب المستثمرين الأجانب" من السوق منذ بداية أوت 2008 متأثرا بالأزمة المالية ، وبلغ حجم الخسائر التي تكبدها المتداولون خلال نفس السنة في سوق أبو ظبي ودبي المالي 460.76 مليار درهم ، وبلغ نصيب سوق دبي من هذه الخسائر نحو 268 مليار درهم تمثل 58.16 بالمائة ، بينما بلغت خسائر سوق أبو ظبي 192.76 مليار درهم تمثل ما نسبته 41.84 بالمائة

وفيما يتعلق بالمعدلات اليومية لأحجام التداول فقد بلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة حوالي 1.2 مليار درهم في سنة 2008 مقارنة مع 1.5 مليار درهم خلال سنة 2007 ، وانخفض المعدل اليومي لعدد الأسهم المتداولة من 417.7 مليون سهم خلال سنة 2007 إلى نحو 311 مليون سهم خلال سنة 2008 أي بنسبة 25.5 بالمائة وانخفض المعدل اليومي لعدد الصفقات المنفذة من 8.9 آلاف صفقة إلى 8.7 آلاف صفقة خلال نفس السنة¹⁵

وفي الكويت اظهر مؤشر صندوق النقد العربي الذي يقيس أداء سوق الكويت للأوراق المالية الانخفاض الذي حقه السوق والذي بلغ نسبة 40 بالمائة سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 ، فنجد أن هذا المؤشر انخفض بنسبة وصلت إلى 38.2 بالمائة للشركات المدرجة في السوق فقد انخفضت هي الأخرى بنسبة 48.2 بالمائة في نهاية سنة 2008 نحو 70.2 مليار دولار مقارنة مع 135.36 مليار دولار المحققة

سنة 2007 ، وارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 2.1 بالمائة خلال سنة 2008 لتبلغ حوالي 133.65 مليار دولار مقارنة مع 130.9 مليار دولار خلال سنة 2007، وفي المقابل ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال سنة 2008 بنسبة 14.8 بالمائة لتبلغ حوالي 80.85 مليار سهم مقارنة مع 70.42 مليار سهم خلال سنة 2007، وتبعاً لذلك ارتفع متوسط التداول اليومي لعدد الأسهم من 285.1 مليون سهم إلى 332.7 مليون سهم¹⁶

وفي الدوحة سجلت سوق الدوحة للأوراق المالية خلال سنة 2008 تبايناً في مؤشرات الأداء ، ففي الوقت الذي أظهرت فيه الأسهم ورسملة السوق تراجعاً واضحاً فقد سجلت جميع مؤشرات أحجام التداول ارتفاعاً ملحوظاً ، وضمن هذا الإطار انخفض المؤشر العام للسوق بنسبة 28.12 بالمائة ليصل إلى مستوى 6886.12 نقطة نهاية سنة 2008 مقارنة مع 9580.45 نقطة نهاية سنة 2007¹⁷ وفي مسقط وعلى وقع الأزمة المباشرة فقد المؤشر العام لسوق مسقط للأوراق المالية أكثر من 7 بالمائة لينزل دون حاجز الستة آلاف نقطة ووصلت قيم التداول إلى مستويات مرتفعة تجاوزت 15 مليون ريال مع استثناء صفقة سهم صلالة لخدمات الموانئ الذي تمت بأكثر من ستة ملايين سهم¹⁸

وفي الإجمالي فإن التداخيات اللازمة المالية العالمية على بورصات دول مجلس التعاون الخليجي أدت إلى فقدان هذه البورصات من قيمتها المالية حتى الآن أكثر من 150 مليار دولار مقارنة بقيمتها في نهاية سنة 2007 وقدرت القيمة السوقية للبورصات نهاية سنة 2007 بـ 1116 مليار دولار¹⁹

وفيما يخص تداخيات الأزمة بشكل مباشر وجزئي على بورصات شمال إفريقيا ، فإن بورصة الدار البيضاء أصيبت بعمى منذ سبتمبر 2008 المتعلقة بانتكاسة البورصات الأجنبية وخاصة الأمريكية ، على اثر الهبوط الحاد لمؤشرات بورصة (وول ستريت) بسبب إفلاس البنك الأمريكي (ليمان براذرز)، فعدم وقوع تصحيح في أسعار الأسهم منذ بداية سنة 2007 إلى افريل من سنة 2008 أدى بالمستثمرين الأجانب بتسريع عمليات البيع في السوق المغربي بشكل مبكر وممنهج²⁰

كما سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي انخفاضاً في أداء بورصة القيم المتداولة بالدار البيضاء بلغت نسبته 19 بالمائة نهاية سنة 2008 ليبلغ بذلك 463 نقطة مقارنة مع 571.9 نقطة مسجلة نهاية سنة 2007، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال سنة 2008 بنسبة بلغت 14.6 بالمائة ليبلغ 224 مليون سهم مقارنة مع 262 مليون سهم تم تداولها خلال سنة 2007، ونتيجة لذلك انخفض المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة من حوالي 1011 ألف سهم إلى 913.1 ألف سهم²¹

وفي الجزائر وعلى الرغم من صدور العديد من التقارير تنفي تأثر بورصة الجزائر بالأزمة المالية الراهنة إلا أن هذا لا يمنع من رصد بعض التراجعات الطفيفة مقارنة بالتراجعات التي حققتها البورصات الخليجية ، حيث سجل صندوق النقد العربي تراجعاً لمؤشر أداء البورصة بنسبة 3.8 بالمائة سنة 2008 مقارنة بسنة 2007، وسجل هذا المؤشر انخفاضاً وصل إلى 11.7 بالمائة مقارنة بالربع الثالث من سنة 2008 ، وفيما يتعلق بحجم التداول فقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في البورصة وبالبالغ عددها شركتين في نهاية سنة 2008 بنسبة 5.1 بالمائة لتبلغ حوالي 92 مليون دولار مقابل 97 مليون دولار نهاية سنة 2007، وبالمقارنة مع الربع الثالث من سنة 2008 انخفضت القيمة السوقية بنسبة 11.6 بالمائة، وبالنسبة لقيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة 15.5 بالمائة سنة 2008 لتبلغ حوالي 313 ألف دولار مقارنة مع حوالي 206.6 ألف دولار سنة 2007 . وفي المقابل ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال سنة 2008 بنسبة 40.1 بالمائة لتبلغ 49.6 ألف سهم مقابل 35.4 ألف سهم تم تداولها خلال سنة 2007²²

وفي تونس اعتبر تأثر بورصة تونس بالأزمة المالية الراهنة تأثراً طفيفاً حسب تقديرات صندوق النقد العربي حيث حقق المؤشر المركب للأداء بورصة الأوراق المالية لتونس تراجعاً بلغت نسبته 1.6 بالمائة سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007 ، وبالنسبة لحجم السوق فقد ارتفعت القيمة السوقية نهاية سنة 2008 بنسبة 8.1 بالمائة لتبلغ حوالي 6.3 مليار دولار مقارنة مع 5.34 مليار دولار نهاية سنة 2007. وفي مصر فقد تراجع المؤشر المركب الرئيسي للبورصة المصرية بنسبة 56.4 بالمائة خلال عام 2008، وذلك مقابل ارتفاعه بنسبة 51.28 بالمائة على مدار تعاملات عام 2007، وبالنسبة للمؤشر المركب الذي يقدمه الصندوق النقد العربي فقد اظهر تراجع أداء سوق المال بمصر بنسبة بلغت 50.9 بالمائة لتبلغ 173.5 نقطة مقارنة مع 353.1 نقطة نهاية سنة 2007²³، وفيما يتعلق بحجم التداول ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في السوق بنسبة 35.8 بالمائة لتبلغ حوالي 87.96 مليار دولار مقابل 64.78 مليار دولار خلال سنة

2007 ، وبلغ عدد الأسهم المتداولة سنة 2008 حوالي 7.3 بالمائة من إجمالي الأسهم المتداولة في الأسواق العربية²⁴، والجدول التالي يوضح تغيرات الأسهم في بعض الدول العربية

الجدول رقم(02): التغيرات في أسعار الأسهم من(2007/01/02 إلى 2008/12/31)

السوق	المشاهدة الأولى	المشاهدة الأخيرة	أعلى قيمة الشهر/السنة	التغير إلى أعلى قيمة (النسبة)	التغير من أعلى قيمة (النسبة)
أبو ظبي	100	79.75	171.21(2008/06)	71.21	-53.38
البحرين	100	81.04	130.39(2008/06)	30.39	-37.46
قطر	100	91.23	177.33(2008/06)	77.33	-45.46
دبي	100	39.66	152.52(2008/01)	52.52	-73.99
الكويت	100	77.84	156.58(2008/06)	56.58	-50.28
عمان	100	96.72	215.25(2008/06)	115.25	-55.66
السعودية	100	60.26	149.26(2008/01)	49.26	-59.62
الو م أ	100	70.54	113.54(2007/10)	13.54	-38.04

المصدر: عماد موسى، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية ، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف 25/23 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص

11

خامسا: آثار وانعكاسات الأزمة على اقتصاديات الدول العربية

اهم التداعيات التي بدأت بالفعل وتلك المتوقعة في الفترة المقبلة في كل قطاع على حدى كما يلي :

● **البتترول** : كان من الطبيعي إزاء الأزمة المالية العالمية أن ينخفض الطلب على معظم السلع ومن بينها البترول ، وهذا ما حدث بالفعل ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها كبر الدول المستهلكة للبتترول في العالم ، ومن الطبيعي أيضا أن يترتب على انخفاض الطلب على البترول انخفاض سعره العالمي ، وهذا ما حدث بالفعل أيضا خلال الشهور الأخيرة من سنة 2008 ، والشهور الأولى من عام 2009 حيث انخفض سعره من حوالي 150 دولار إلى حوالي 40 دولار ، ونظرا لان الدول العربية الخليجية هي أكثر الدول العربية إنتاجا وتصديرا للبتترول ، فيمكن القول أن هذا القطاع في هذه الدول قد تأثر أكثر من بقية الدول العربية²⁵

● **الصادرات** : في ظل الركود الاقتصادي العالمي الحالي ، يكون من الطبيعي أن يقل الطلب بشكل عام ، ومن ثم سوف ينخفض صادرات الدول العربية ولا سيما أن الجزء الأكبر من الصادرات العربية يتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وهي الدول التي تأثرت أكثر من غيرها بهذه الأزمة . وتشير إحصائيات أن إيرادات الدول العربية الإجمالية بلغت عام 2008 حوالي 800 مليار دولار ، أي ما يعادل حوالي 6 بالمائة من إجمالي صادرات العالم ، وقد بلغت الصادرات العربية من البترول في نفس العام حوالي 608 مليار دولار أي ما يعادل 76 بالمائة من إجمالي صادرات الدول العربية ، ومن الطبيعي أن يترتب على انخفاض الصادرات تقليل الإنتاج والذي سيؤدي حتما إلى تخفيض العمالة وتقليل حوافزهم ومن ثم توقع زيادة انخفاض القدرة الشرائية مما يؤدي إلى ركود في الأسواق²⁶

● **الاستثمارات العربية بالخارج** : تقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.5 تريليون دولار²⁷ ، وهذه الأموال مملوكة للحكومات والمؤسسات (الصناديق السيادية) والأفراد ، وقد تأثرت تلك الاستثمارات من جراء الأزمة المالية الحالية وضاع جزءا منها (غير معروف قيمته) نتيجة إفلاس بعض البنوك وتعثر بعض الشركات التامين وانحيار بعض البورصات

● **البورصات** : الواقع أن البورصات العربية هي القطاع الأكثر تأثرا بهذه الأزمة ، وهذا يعود إلى تأثر جميع البورصات في العالم نظرا لتشابك بين هذه البورصات فيما بينها ، هذا بالإضافة إلى بيع الأجانب معظم ما لديهم من أسهم وسندات في البورصات العربية نظرا لحاجتهم

الشديدة للسيولة على اثر هذه الأزمة

● **الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة:** لقد أفاد تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008 أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية استمر في الارتفاع خلال سنة 2007 ليسجل رقما قياسيا بلغ 72.4 مليار دولار بمعدل نمو 17 بالمائة عن سنة 2006 ، وبلغت حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي البالغ 1833 مليار دولار انخفضت من 4.4 إلى 3.9 بالمائة ، كما أشار التقرير إلى أن الدول العربية المصدر للنفط تأتي في مقدمة لائحة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر²⁸ ، كما يلاحظ أن معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية كان على شكل استثمارات في مشاريع جديدة بسبب ما يزال حجم صفقات الاندماج والافتناء من الشركات ضعيف مقارنة بالمعدل العالمي²⁹ .

الجدول رقم(03): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (النسبة)

الدولة	2007	2008	2009
الجزائر	4.6	4.9	4.5
البحرين	6	6.3	6
العراق	1.5	9	7.3
الكويت	4.6	5.9	5.8
ليبيا	6.8	7.1	8.1
عمان	6.4	7.4	6
قطر	15.9	16.8	21.4
السعودية	3.5	5.9	4.3
سوريا	3.9	4.2	5.2
الإمارات	7.4	7	6
السودان	10.2	8.5	7.7
اليمن	3.3	3.5	8
مصر	7.1	7.2	6

المصدر: صندوق النقد الدولي

سادسا: خطط واستراتيجيات مواجهة الدول العربية للارتهنة

كان للدول العربية تعاملات واليات معينة للتعامل مع هذه الأزمة وفق مايلي:

- **إجراءات وسياسات وخطط تقليدية:** وكانت كما يلي³⁰:

- تخفيض أسعار الفائدة الاسمية؛

- توفير السيولة للمصارف من قبل البنوك المركزية ؛

- ضخ سيولة في الأسواق المالية والشركات ؛

- ضمان الودائع المصرفية بشكل جزئي وكلي.

- **إجراءات وسياسات وخطط غير تقليدية:**

- إصدار قوانين للاستقرار المالي في بعض الدول العربية ؛

- ضمان نسبة معينة من القروض الجديدة التي يمنحها الجهاز المصرفي؛

- إجراء عمليات إعادة هيكلة ورفع رؤوس الأموال الشركات المقترضة؛

- شراء بعض البنوك المركزية لأجزاء من المحافظ الاستثمارية لبعض البنوك.

سابعا: خلاصة ونتائج الدراسة:

أدى ظهور الأزمة المالية العالمية الحالية إلى قلب الموازين وأظهرت أن الولايات المتحدة الأمريكية عاجزة على حل مشكلة خلقتها في سوقها العقاري ،لتنقل العدوى إلى سوق الأوراق المالية ومن ثم إلى كافة أسواق الأوراق المالية في العالم ، وبما فيها الأسواق المالية العربية التي تأثرت هي الأخرى من جراء هذه الأزمة ، ولكن كان ذلك بدرجات متفاوتة ، ونظرا لهذه التأثيرات السلبية التي خلقتها ولازال هناك آثار

سلبية أخرى لم تظهر بعد ، لان تداعيات الأزمة لا تزال مستمرة ، ولذلك وجب البحث واتخاذ التدابير اللازمة التي من شأنها إعادة الاستقرار لهذه الأسواق المضطربة والغير مستقرة .

من خلال هذه الدراسة كانت النتائج التالية :

- تعتبر الأزمة المالية من أهم المشاكل والمخاطر التي تتعرض لها الأسواق المالية بصفة عامة والأسواق المالية العربية بصفة خاصة ، نظرا لحساسية هذه الأخيرة يمثل هذه الأزمات على عكس الدول المتقدمة التي تعد إلى حد ما محصنة ضد مثل هذه الأزمات
- تواجه الأسواق المالية العربية عدة مشاكل ومعوقات ، ومنها تدني مستويات الثقة والشفافية والإفصاح من قبل المتعاملين والمحللين
- محدودية أثر الأزمة المالية على المصارف العربية ، وهذا راجع إلى اختلاف طبيعة نظام التمويل العقاري سواء في المصارف التقليدية أو المصارف الإسلامية فيما بين العالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية
- أثبتت الأزمة المالية الراهنة أن السعي لتنشيط الأسواق المالية العربية أكبر من أن يترك لكل دولة على حدي ، وإقامة منطقة تبادل اقتصادية عربية تكون أكثر جاذبية للاستثمارات العربية
- تنفيذ برامج وربط واندماج الأسواق المالية العربية وتعزيز جهود اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال .

قائمة التهميش :

- ¹- الداوي الشيخ ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساته وحلولها ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، طرابلس، لبنان، 2009، ص09
- ²- حازم البلاوي، الأزمة المالية العالمية ، متاح على الرابط www.id-aliad.de/arab/asch/abwab/artikel/2008/dirasat_dr
- ³- هيثم فارس ، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات، مقال منشور على الرابط [http :www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp](http://www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp)
- ⁴- إبراهيم علوش ، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية ، متاح على الرابط: [http :www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-44c-8537-f4eb34c27b17.htm](http://www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-44c-8537-f4eb34c27b17.htm)
- ⁵- Rone Rical ، Rapport sur la crise financière , mission confiée par président de la République française dans le contexte de la présidence européenne 2008
- ⁶- إبراهيم علوش ، مرجع سبق ذكره، ص09
- ⁷- jaques sepir. les racines sociales de la crise financière implication pour l'Europe [http :www.finance.attac.org/spip.php?article9400.02/03/2009](http://www.finance.attac.org/spip.php?article9400.02/03/2009)
- ⁸- زكريا بالعباس ، الأزمة المالية العالمية، الجذور وبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي ، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي ، جامعة الجنان، 2009، ص10
- ⁹- حازم البلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص117
- ¹⁰- محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية ، أسبابها ، جذورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي ، جامعة الجنان، 2009، ص11
- ¹¹- حازم البلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص09
- ¹²- تقارير صادرة عن المواقع الالكترونية للأسواق المالية العربية
- ¹³- صندوق النقد العربي ، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية ، النشرة الفصلية ، الربع الرابع 2008، العدد الرابع والخمسون
- ¹⁴- سامح هنادرة، البورصات العربية وإنعاش ما بعد الأزمة الائتمانية العالمية ، متاح على الرابط: www.aljazeera.net/nr/exeres/ob433137-36c24175-aabf-745p25295bd3.htm
- ¹⁵- صندوق النقد العربي، مرجع سابق
- ¹⁶- التقارير الأسبوعية لأداء سوق الكويت للأوراق المالية ، على الرابط: www.Elmoheet.com
- ¹⁷- كريم حجاجي ، انهييارات حادة للبورصات العربية في 2008، على الرابط.

www.Elmoheet.com

¹⁸— البورصات العربية تخسر 200 مليار دولار في الأسبوع، على الرابط:

id=2351?www.akhbaralaalam.net/news detail.php

¹⁹— مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 335، أكتوبر 2008

²⁰— عمر العسري، البورصات المغاربية بين تأثيرات الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة

المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 5/4/2009

²¹— صندوق النقد العربي، مرجع سابق

²²— نفس المرجع السابق

²³— حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175

²⁴— مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2008

²⁵— التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008

²⁶— عصام ديب، أسواق المال الأمريكية وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية، على الرابط:

www.economagic.com

²⁷— خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل

، الدوحة 16/15 نوفمبر 2008، إدارة التنمية الاقتصادية والعملة، لاسكو، الأمم المتحدة، بيروت

²⁸— علي قندح، خطط الإنقاذ المالية والمصرفية العربية، هل من دروس مستفادة، على الرابط

articles id=7824 ?www.alarabalyawn.net/pagea

²⁹— خالد حسين، مرجع سبق ذكره

³⁰— علي قندح، مرجع سبق ذكره

قائمة المراجع:

01— الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي العربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.

02— زكريا بالعباس، الأزمة المالية العالمية، الجذور وابرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر

الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجنان، 2009.

03— محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية

علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجنان، 2009.

04— تقارير صادرة عن المواقع الالكترونية للأسواق المالية العربية

05— صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية، النشرة الفصلية، الربع الرابع 2008، العدد الرابع والخمسون

06— مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 335، أكتوبر 2008

07— عمر العسري، البورصات المغاربية بين تأثيرات الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة

المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 5/4/2009

08— حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175

09— مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2008

10— التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008

11— خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل

، الدوحة 16/15 نوفمبر 2008، إدارة التنمية الاقتصادية والعملة، لاسكو، الأمم المتحدة، بيروت

12- عماد موسى ، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية ، المؤتمر الدولي حول:القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف 25/23 مارس 2009

13- صندوق النقد الدولي

المراجع الالكترونية:

14- حازم البيلاوي، الأزمة المالية العالمية ، متاح على الرابط

www.id-alriad.de/arab/asch/abwab/artikel/2008/dirasat_dr

15- هيثم فارس ، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات، مقال منشور على الرابط

[http :www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp](http://www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp)

16- إبراهيم علوش ، نحو فهم منهجي لازمة المالية العالمية ، متاح على الرابط:

[http :www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-4c-8537-f4eb34c27b17.htm](http://www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-4c-8537-f4eb34c27b17.htm)

17- إبراهيم علوش ، مرجع سبق ذكره، ص09

18-jaques sepir.les rocines sociales de la crise financière implication poulevroupe

[http :www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009](http://www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009)

19- سامح هندارة، البورصات العربية وانعاش ما بعد الأزمة الائتمان العالمية ، متاح على الرابط:

www.aljazeera.net/nr/exeres/ob433137-36c24175-aabf-745p25295bd3.htm

20-التقارير الأسبوعية لأداء سوق الكويت للأوراق المالية ، على الرابط.

www.elmoheet.com

21- كريم حجاجي ، انخيارات حادة للبورصات العربية في 2008، على الرابط.

[www. Elmoheet.com](http://www.Elmoheet.com)

22- البورصات العربية تحسر 200 مليار دولار في الأسبوع، على الرابط:

[id?www.akhbaralaalam.net/news_detail.php](http://www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=)

23- عصام ديب ، أسواق المال الأمريكية وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية ، على الرابط:

www.economagic.com

24- علي قندح، خطط الإنقاذ المالية والمصرفية العربية ، هل من دروس مستفادة ، على الرابط

www.alarabalyawn.net/pagea_articles_id=7824

25-الزلازل المالي ، مقال منشور على الرابط التالي:

www.iktissed.com/files/publications/aiwakrisis/oman346-oct-08.pdf

المراجع بالفرنسية:

26-Rapport sur la crise financier ,missionconliee par président da la -Rone Rical
république dans la contexte de la présidence française de l'union européenne, 2008.

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

التجربة التنموية في ماليزيا : المحتوى والدروس المستفادة

أ.د. براق محمد أستاذ التعليم العالي/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

د. عدمان مريزق أستاذ محاضر/ المدرسة العليا للتجارة- الجزائر

الملخص

تمثل التجربة الماليزية في التنمية نموذجا متميزا للمجتمعات النامية والمجتمع العربي والجزائري على وجه التحديد، بسبب إنجازاتها المتسارعة والتي يتوقع أن تنتقل ماليزيا من خلالها إلى مصاف الدول المتقدمة وفقا لما عرف برؤية 2020، وهي تلك الخطة الطموحة التي وضعتها القيادة الماليزية ورسمت ملامح النموذج التنموي الماليزي.

المقدمة

لقد انطلقت السياسة التنموية الماليزية من اهتمامها بالإنسان الفرد، والعمل على تحقيق التنمية البشرية بكل أبعادها، وتعميق الحرص الذاتي في كل فرد على تطوير الدولة مما يشعره بأنه عنصر فاعل وحقيقي في تجربة بلاده التنموية. فالهدف المركزي من برنامج الاستشراف المستقبلي الماليزي هو تأسيس مجتمع قيمي كامل، يكون المواطنون فيه على درجة من القيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة، وقد تبلور هذا المفهوم في اعتماد الماليزيين على أنفسهم أثناء مواجهتهم لمختلف الصعوبات التي ألمت بهم.

ويحاول هذا البحث استجلاء أسباب هذه النجاحات المتلاحقة، وبالتالي سيحاول الإجابة عن السؤال الجوهرى الآتي:

كيف تمكنت ماليزيا من تحقيق التنمية وبناء تجربتها المتميزة ؟

ويتفرع عن السؤال السابق جملة من الأسئلة، نعرضها كما يلي:

- ما هي الإستراتيجية التنموية في ماليزيا ؟

- ما هي العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية ؟

- ما هي الدروس المستفادة من التجربة الماليزية بالنسبة للواقع الجزائري ؟

ولالإجابة على الأسئلة السابقة، ارتأينا تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أجزاء: سيتناول الجزء الأول المسار التنموي الماليزي. أما الجزء الثاني، فسيتركز على العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية وأهم إنجازاتها. وأخيرا سيتم عرض الدروس المستفادة من هذه التجربة، أخذنا بعين الاعتبار الواقع الجزائري.

أولاً: المسار التنموي الماليزي

سنتناول من خلال هذا الجزء نبذة تاريخية وسياسية، ثم مراحل تطور الاقتصاد الماليزي، على النحو التالي:

1- نبذة تاريخية وسياسية

نرى من المناسب قبل الخوض في التجربة التنموية في ماليزيا، أن نعرض نبذة تاريخية وسياسية عنها، كما يلي(1):

تقع ماليزيا وعاصمتها (كوالامبور) في جنوب شرق آسيا، وهي عبارة عن شبه جزيرة يحدها من الشمال تايلاند ومن الجنوب "سنغافورة" وجزيرة "سومطرة"، كما تضم منطقة "سرادك" الواقعة في الجزء الشمالي لجزيرة "بورينو"، وتبلغ مساحة ماليزيا الإجمالية نحو 333000 كم² ويسكنها 25 مليون نسمة ربعهم من الصين ويمثل الهنود 10% من مجموع السكان، ويتمتع الجميع بحقوق المواطنة الكاملة. تنتج ماليزيا المطاط إلى جانب التصدير اللذين يتواجدان فيها بشكل ملحوظ، إضافة إلى الأخشاب والكاكاو والأناناس.. وتم اكتشاف النفط فيها في العام 1929 والغاز في العام 1982. وهي تصدر ما معدله نصف مليون برميل يوميا من الزيت الخام ذي النوعية الخفيفة.

خضعت ماليزيا التي كانت تعرف بجزر (الملايو) للسيطرة العثمانية عام 1876، وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد (الملايو) تحت الحماية البريطانية وفي عام 1957 حصلت البلاد على استقلالها. وتعيش في ظل نظام ملكي. دستوري يتم اختيار الملك كل خمس سنوات من بين سلاطين الولايات عن طريق الانتخابات. أما البرلمان فيتكون من مجلسين، مجلس النواب وعدد أعضائه 154 عضواً، ومجلس الشيوخ عدد أعضائه 58 عضواً.

2- مراحل تطور الاقتصاد الماليزي

يمكن رصد تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي فيما يلي(2):

بعد أن حصلت ماليزيا على استقلالها في عام 1958 اتجهت إستراتيجية التنمية إلى الإحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية، إلا أن هذه الإستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظراً لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي. ولم يكن لهذه الإستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية.

بدأت المرحلة الأولى في عقد السبعينيات حيث اتجهت التنمية للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة، مما نتج عنه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع لا سيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي أثناء الاحتلال والسكان ذوي الأصول المالاوية الذين يشكلون الأغلبية. أيضاً كان لشركات البترول دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات.

المرحلة الثانية شهدتها الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات مع تنفيذ الخطة الرابعة والتي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات، والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام.

أما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عام 2000 فتشمل المرحلة الثالثة، حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خماسية استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وتحديث البنية الأساسية للاقتصاد، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة الآسيان، وأخيراً تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

كما يجب التأكيد على أن انطلاقة النموذج الماليزي للتنمية الشاملة بدأ في عام 1981، حيث تم وضع الرؤى الإستراتيجية للنهوض بماليزيا في كافة المجالات ومنها رؤية (2020) وهي خطة مستقبلية طموحة لوضع ماليزيا في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وقد عملت الإدارة الماليزية وعلى رأسها الرئيس " مهاتير محمد " على تحقيق ذلك من خلال العمل بكل إخلاص وجد لترسيخ مفهوم التنمية والنمو ونشر ثقافة التغيير المؤسسي للأفضل وفق الخطط والرؤى الإستراتيجية الواضحة القابلة للتطبيق والتقييم.

ثانياً: عوامل نجاح التجربة الماليزية وبعض إنجازاتها

سوف يتم عرض العوامل التي ساعدت ماليزيا على النجاح في تجربتها التنموية وإنجازاتها، فيما سيأتي:

1- العوامل التي ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية

لقد توافرت جملة من العوامل التي أسهمت في نجاح التجربة الماليزية، نبرزها كما يلي(4):

- المناخ السياسي الذي يمثل حالة خاصة بين جيران ماليزيا، بل بين العديد من الدول النامية، حيث يتميز بثبات الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية؛ فماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
- انتهاج سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية، وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في تجمع الآسيان في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساسي بدلاً من الإنفاق على التسليح.
- رفض تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن الاقتصاديات الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.

- انتهاج إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة.
- الاهتمام بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان.
- الاعتماد بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال نفس الفترة.
- وهناك عوامل أخرى ساعدت في نجاح التجربة، نعرضها في النقاط التالية(5):
- لقد توفرت لماليزيا منذ تهيئتها وحتى الوقت الحاضر القيادة الوطنية التي وعت إرادة التنمية وامتلكت جميع عناصرها، فأمكنها بناء دولة قومية متماسكة ولم تلجأ إلى القروض الخارجية لمواجهة أعباء التنمية وإنما لجأت إلى الشعب الماليزي وبهذا توفرت الوقاية للتجربة الماليزية ضد الاستدانة أو التبعية للخارج.
- لعبت القيم الاجتماعية الماليزية دورا بارزا في نجاح تجربة التنمية في ماليزيا، لأن القيم الاجتماعية في ماليزيا تصب في وعاء واحد هو خدمة أغراض التنمية. فقيمة أولوية الجماعة على الفرد تؤكدان أن قيمة الإنسان الماليزي تتوقف على انتمائه للجماعة. ويتفرع عن هذه القيمة سلوكيات النظام والانضباط والتعاون.
- استطاعت ماليزيا أن تحل مشكلة الأصالة والمعاصرة عن طريق التوليف والمواءمة بينهما. فأمكن لها أن تتبنى العديد من الأفكار والمؤسسات الوافدة بالصورة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الماليزي وتعمل على إثرائه وتقدمه أكثر من كونها تثير استنكاره وتحديه.
- لاشك أن الأخذ بنموذج التطور الرأسمالي والمخطط في الوقت ذاته أو في مراحل معينة وعدم الاقتصار على نموذج واحد، وما اتسمت به التجربة الماليزية من الديناميكية والتكيف السريع في أسلوب التطور والجرأة في التغيير نحو الأفضل، والتوسع في الاستثمارات الخارجية، جميعها عوامل ساهمت في إنضاج عملية التنمية في ماليزيا، وتعتبر من الشروط البارزة في نجاح التجربة الماليزية دون غيرها من التجارب الأخرى.
- بالإضافة إلى ما سبق، يلح البعض على جانب الاستثمار الأجنبي المباشر كورقة رابحة، حيث قامت ماليزيا " بالربط العريض بين الحوافز وتقديم التسهيلات المتخصصة لتنمية المهارات وترقية التقانة، واستطاعت استغلال الشركات متعددة الجنسيات في تحسين قدرات ماليزيا التنافسية " (6).

2- بعض الانجازات التنموية في ماليزيا

- وكتيجة لتمكن ماليزيا من التغلب على التحديات المذكورة سلفا، تحققت لها نتائج باهرة وقفزات كبيرة على أرض الواقع في أقل من خمسة وعشرين سنة يتمثل أهمها في(7):
- البناء والتشييد في كافة المجالات ومن أهمها الصناعة (سيارات، تكنولوجيا، مصانع متنوعة ومشاريع حكومية واستثمارية أخرى) وكذلك الاستثمار الزراعي والتجاري وبناء المراكز التجارية الضخمة ووسائل النقل والطرق. بالإضافة لصناعة السياحة وبشكل جيد.. الخ، بالإضافة إلى توفر الأيدي العاملة المدربة والتي تمتلك المهارات وأخلاقيات العمل وبشكل كبير وكذلك توفر قياديين في كافة المستويات الإدارية وفي شركات القطاع الخاص والاستثمار.
- الاستفادة المهنية والتقنية من خلال الانفتاح الخارجي والشراكة مع مستثمرين أجانب والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم لصالح الشعب الماليزي.
- تم إنشاء مجمع حكومي كبير اسمه (بيتراجايا Putrajaya) وهو نموذج رائع في التصميم والبناء يضم كافة الوزارات والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى مكتب رئيس الوزراء وقاعات ضخمة للمؤتمرات الدولية ومرافق وخدمات أخرى، وقد أصبح هذا المجمع الحكومي ذا التصميم الرائع مقصداً للسائحين للتجول والاطلاع.
- تمت مراجعة الأنظمة واللوائح وخصوصاً كل ما له علاقة بالاستثمار والخدمات مع إعداد أدلة إجراءات للعمل في كل مجال أو مرفق لتحديد المهام ودور كل فرد في إنجاز الأعمال والمهام والمحاسبة والتقييم وفق لذلك.
- الاستغلال الأمثل للطبيعة الماليزية، فمنها ما هو صالح للزراعة أو السياحة أو الصناعة وفق خطط تنموية واضحة ومدروسة.
- نجاح النموذج الماليزي أدى إلى ارتفاع في متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفاً خلال عشرين سنة ، حيث قفز متوسط دخل

الفرد من 600 رنجت عام 1980 إلى 13.000 رنجت عام 2002، كما ارتفعت قيمة الصادرات من أقل من 5 مليار دولار عام 1980 إلى 92.2 مليار دولار بحلول عام 2002، وانخفضت نسبة البطالة إلى 3.5% عام 2000 .

- أصبح لدى ماليزيا مطار دولي يعد من أفضل المطارات الدولية نظرا لما يتمتع به من مساحة كبيرة، وقاعات ضخمة مرتبطة ببعضها بقطار لنقل الركاب بالإضافة لتوفر أسواق تجارية ومطاعم وخدمات أخرى غاية في الروعة والتصميم.

- ارتفاع مستوى الوعي العام والثقافة المهنية لدى الشعب الماليزي، حيث وصل عدد الذين يعرفون القراءة والكتابة سنة 2000 حوالي (93.8 %) من جملة السكان مقارنة بـ (53 %) سنة 1970 .

كما يمكن تسجيل الملاحظتين التاليتين(8):

- استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2000) تخفيض معدل الفقر من (52.4%) إلى (5.5%)، وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينات. ويتوقع إذا استمرت جهود الحكومة في محاربة الفقر على نفس الوتيرة أن يصل معدل الفقر سنة 2005 حوالي 0.5% .

بالإضافة إلى الانجازات المذكورة سلفا، فقد تم إدماج التعلم الإلكتروني في النظام التعليمي في ماليزيا والذي يشمل ما يأتي(9):

. إنشاء مشروع المدارس الذكية تحت ما يطلق عليه Multimedia Super Corridor (MSC) flagshi، والذي بموجبه يتم تزويد المعلمين في المدارس

التقليدية بجهاز حاسوب محمول Laptop مع جهاز عرض لغرض تدريس بعض المواد الدراسية المتقدمة كالرياضيات والعلوم.

. إقامة جامعات افتراضية كجامعة The Universiti Tun Abd Razak (UNITAR) في عام 1998، وجامعات مفتوحة كجامعة Open

University of Malaysia (OUM) في عام 2000 .

. تأسيس جامعة The Multimedia University في عام 1999 .

. تأسيس المكتبة الافتراضية الرقمية الوطنية .

. استخدام المؤسسات التعليمية العالية ذات الأطر التكنولوجية المتنوعة لدعم أو تكميل الفصول الدراسية التقليدية.

. استخدام التعلم الإلكتروني في برامج التعلم عن بعد التي توفرها الجامعات.

كما أولت الحكومة عناية خاصة بتأسيس معاهد خاصة لتدريب المعلمين وتأهيلهم على المستوى القومي، وتهدف هذه المعاهد إلى تزويد قطاع التعليم بالتوجيهات المهمة لإعداد المعلمين والتفتيش والتأهيل التربوي.

وتقوم إدارة التعليم الفني والمهني التي أسست في 1964 وتتبع وزارة التعليم بالإشراف على المعاهد العامة للتدريب الصناعي ووضع الخطط والسياسات التدريبية على المستوى القومي.

ثالثا: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية والواقع الجزائري

رغم اختلاف التجربة التنموية في ماليزيا عن التجربة التنموية في الجزائر، إلا أننا وعلى غرار مجموعة من الدول التي حاولت الفهم والاستفادة من هذا النجاح، سيتم عرض الدروس المستفادة من هذه التجارب عموما، ثم نحاول عرض الواقع الجزائري على ضوء التجربة الماليزية.

1- الدروس المستفادة من التجربة الماليزية

وبناء على ما تحقق لهذه التجربة الثرية، نستطيع أن نستخلص بعض الدروس المهمة والتي نجملها في التالي(10):

- الاهتمام بجوهر الإسلام وتفعيل منظومة القيم التي حث عليها في المجال الاقتصادي وغيره، ولا داعي لرفع لافتات دون وجود مضمون حقيقي لقيم الإسلام.

- إعمال مبادئ الشورى من خلال نظم تحترم حقوق الأفراد.

- في حالة وجود عرقيات مختلفة يمكن التوصل إلى اتفاقات تتقاطع فيها دوائر المصالح المختلفة وبذلك يكون التنوع مصدر الإنماء.

- الاستفادة من الظروف العالمية لبناء الاقتصاديات الوطنية.

- الاعتماد على الذات في بناء التجارب التنموية ولن يتحقق هذا إلا في ظل استقرار سياسي واجتماعي.

- الاستفادة من التكتلات الإقليمية بتقوية الاقتصاديات المشاركة، بما يؤدي إلى قوة واستقلال هذه الكيانات في المحيط الدولي.

- التنمية البشرية ورفع كفاءة رأس المال البشري، فالإنسان هو عماد التنمية.
- تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال وجود مؤسسات تنظم عملها والرقابة على أداؤها.
- أن تتوزع التنمية على مكونات القطر كافة دون الاقتصار على مناطق وإهمال أخرى، مما يترتب عليه الكثير من المشكلات مثل التكدس السكاني والهجرة إلى المناطق المعنية بالتنمية وتكريس الشعور بالطبقية وسوء توزيع الدخل.
- اعتبار البعد الزمني من حيث استيعاب التقدم التكنولوجي، وأيضاً أن المعرفة تراكمية، وأن المشكلات تزول مع الوقت في وجود أداء منضبط بالخطط المرسومة.
- بخصوص التطبيق لمبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي قد تكون هناك فترات انتقالية لتهيئة المجتمع للتطبيق الكامل، ولكن لا يعني ذلك التوقف عن البدء في التطبيق، فما لا يدرك جلّه لا يترك كله. ويفضل البدء بما تتوفر له الشروط والظروف الملائمة.
- إضافة للدروس السابقة، يضيف "سعد التميمي"، الدروس التالية (11):
- لقد أكدت التجربة الماليزية أن الإنسان هو جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسية وإن كيفية التأثير في سلوك الأفراد باتجاه تحقيق الانضباط الجماعي العالي وحب العمل وإطاعة النظام والشعور الذاتي بالمسؤولية هي الأداة الأكثر فاعلية في الإسراع بالتطور الاقتصادي والاجتماعي، ويبدو من تجربة ماليزيا أن للتربية الاجتماعية ممثلة في عناصرها كافة ابتداء من العائلة ومرورا بالمؤسسات التعليمية والإعلامية دوراً مؤثراً في سلوك الأفراد عندما تنطلق هذه التربية من تراث الأمة وقيمها الاجتماعية الذاتية.
- تقدم التجربة الماليزية إلى دول العالم نموذجاً متميزاً في أسلوب التفاعل الوثيق بين التنمية والبيئة الاجتماعية والتزاوج بين التصنيع والقيم الاجتماعية السائدة. فلم تعتمد ماليزيا على النقل الآلي للأفكار والمؤسسات من الغرب، بل أظهرت قدرة فائقة في تطويرها وفقاً للبيئة المحلية من خلال عملية التوليف والموائمة بين عناصر الأصالة والمعاصرة.
- طرحت التجربة الماليزية ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار بمحمل الهيكل الاقتصادي عندما يصار إلى صياغة إحدى السياسات الاقتصادية مثل السياسة الصناعية أو السياسة الزراعية أو السياسة التجارية، فكل هذه السياسات يجب صياغتها على أساس أنها تمثل أجزاء مترابطة لسياسة اقتصادية واضحة المعالم تشترك في دراستها وصياغتها وتنفيذها عموماً الأنشطة الاقتصادية باعتبار أن كلا منها تؤثر وتتأثر بغيرها، وإن ما يجمعها هو وحدة الهدف والذي يتمثل في ارتفاع الإنتاجية ورفع كفاءة الأداء الاقتصادي.
- إن النجاح الذي حققته التجربة الماليزية من خلال تبني قياداتها المنهج الرأسمالي في قيادة الاقتصاد ثم تدخل الدولة في مراحل معينة سواء عن طريق قيامها بنشاطات استثمارية مباشرة ودعم ورعاية مشروعات خاصة أو إتباعها أسلوب التخطيط الاقتصادي وغيرها من أساليب التدخل، يطرح وبشكل ملح مسألة على درجة عالية من الأهمية وهي مسألة الاختيار الإيديولوجي.
- تقدم الخبرة الماليزية نموذجاً بارزاً من الممكن الاستفادة منها في مختلف المجالات وخاصة في مجال نقل التكنولوجيا وتطويرها وفقاً لبيئتها الاجتماعية، حيث يبدو لنا من خلال دراسة تجربة ماليزيا في الاستثمار الخارجي المباشر أن ماليزيا من الممكن لها أن تساهم مساهمة فعالة في صياغة وتنفيذ برامج التصنيع في الدول النامية وبالتالي تحقيق التنمية فيها.

2- التجربة الماليزية وطبيعة الجزائر

- نظراً للنجاح الملحوظ الذي حققته التجربة الماليزية، فقد أصبح الحلم بنقلها إلى بلدان أخرى واقعا تتناوله البحوث والدراسات على مختلف الأصعدة. ولهذا السبب بالذات ارتأينا أن نناقش سبل وإمكانات نقل هذه التجربة إلى الجزائر مع مراعاة الظروف الخاصة المختلفة التي تتمتع بها الجزائر.
- والجدير بالإيماء أنه توجد اختلافات واسعة على صعيد الواقع تجعل من تطبيق هذه التجربة في الجزائر أمراً محفوفاً بالصعوبات وأبرز هذه الاختلافات:

- أدى تراكم اختلافات النظام التعليمي، منذ إصلاح 1971، إلى جعل الجامعة الجزائرية غير مواكبة، بالقدر الكافي، للتحويلات العميقة التي عرفتها بلادنا على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية وكذا السياسية والثقافية(12). وبالتالي ما تزال مناهج التعليم في الجزائر مختلفة وعاجزة عن مواكبة ما يجري في العالم من تقدم وتطور في جميع المجالات، فهي ما زالت تعمل بإمكانات ضعيفة وقديمة.

- اعتمدت الطريقة التربوية التقليدية بشكل أساسي على فارق النوعية وبالتالي ماتت عمليات التقويم من لدن المكلفين.
- فقر المرابي الجزائري للعملية التكوينية وأحيانا عدم قابليته لذلك.
- الحقل التربوي ظل ولفترة طويلة حاضعا لنمط التدريس بالأهداف، الطريقة التي تركز بشكل أساسي على الكم والتراكم (13).
- ونشير إلى أن الأمية مازالت منتشرة ولاسيما في الوسط الريفي. ولقد بين التحقيق الجزائري حول صحة الأسرة أن أكثر من 8 ملايين شخص، أي نسبة 26.5 % من مجموع السكان، أميون. وتكون هذه النسبة مضاعفة مرتين بالنسبة للنساء (35%) مقارنة بالرجال (18.2%). كما تبين المعطيات أن النسبة ضمن النساء البالغات بين 15 إلى 49 سنة تصل إلى 45.5%. ويظهر التحليل بحسب كل وسط، أن هذا المشكل يمس 26.6% من النساء الحضريات مقابل قرابة 47% من النساء الريفيات (14).
- ما زالت التعاملات المصرفية في الجزائر متخلفة قياسا بما وصلت إليه المصارف العالمية وبعض المصارف الإقليمية من سرعة ودقة في إنجاز المعاملات. ففي الوقت الذي باتت فيه اغلب دول العالم تتعامل بمفردات - التجارة الالكترونية - عبر شبكة المعلومات الدولية خلال دقائق نرى في المقابل أن عمل المصارف الجزائرية ما زال يتسم بالبطء والروتين بشكل واضح.
- بيروقراطية الجهاز الإداري في الجزائر وتلكوه في إنجاز المعاملات وعدم تفهمه للواجبات المناطة به، وعدم إخضاع منتسبيه لدورات تكوينية خاصة للاطلاع على ما وصلت إليه علوم التسيير الحديثة.
- في مجال التنمية المادية في الجزائر، سجلنا اختلافات كبيرة بين المناطق، بالإضافة إلى إهمال القطاع الزراعي. في حين عملت ماليزيا على تحقيق العدالة بين المناطق، بحيث لا يتم تنمية منطقة مع إهمال أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم تحمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد أو القطاع التجاري الاستراتيجي، وإنما تم إمداده بالتسهيلات والوسائل التي تدعم نموه، وتجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.
- تعثر الكثير من المشاريع التنموية.
- احسكك الجزائر ببعض النماذج الفاشلة، في حين احتكت التجربة الماليزية في مجال التنمية بوقت مبكر بالتجربتين اليابانية والكورية وهو ما ساعد على نقل الخبرات المهنية والتقنيات الفنية الحديثة إلى ماليزيا وهو ما لم يتيسر للجزائر.
- وغني عن القول أن اعترافنا بصعوبة نقل وتعميم جميع جوانب التجربة الماليزية بالنسبة للجزائر لا يعني بطبيعة الحال استحالة النجاح والتطبيق خاصة في الجوانب التي تتم بشكل انتقائي مدروس وتتوافر فيها الظروف والمستلزمات المطلوبة، دون نسيان دائما الخصوصية المحلية.

الخاتمة

- تزايد الاهتمام العالمي بالتجربة الماليزية بسبب تميز تجربتها التنموية عن غيرها من تجارب التنمية الأخرى والنجاحات التي حققتها في مختلف المجالات، إلا أن ذلك لا يعني عدم إمكانية الاستفادة من تلك التجربة ليس على مستوى الأقطار العربية ودول العالم النامية فحسب وإنما على مستوى الدول المتقدمة والإنسانية عموما، إن توافرت الظروف لذلك.
- والمتنبع للنموذج الماليزي في التنمية، سوف يتمكن من إيجاد مفاتيح النجاح الماليزي، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:
- انتهجت ماليزيا إستراتيجية الاعتماد على الذات في الاضطلاع بالعبء التنموي.
- في الوقت الذي تعاني فيه بلدان نامية من ثلوث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية وهو ثلوث النمو والتحديث والتصنيع، التي هي أولويات اقتصادية وطنية.
- الاهتمام الكبير بالتعليم العام والجامعي والتقني والمهني لضمان مخرجات تلي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير وقادرة على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحلة الانتقالية.
- زرع الولاء والإخلاص في العمل لماليزيا المشتركة (لكل الأجناس والأعراق) مع الاعتماد على الأيدي العاملة الماليزية وتضييق مجالات الاستقدام إلى أقل حد ممكن.
- لم يكن تحقيق ماليزيا لنمو اقتصادي مطرد إلا انعكاسا واضحا لاستثمارها للبشر، فقد نجحت في تأسيس نظام تعليمي قوي ساعدها على تلبية الحاجة من قوة العمل الماهرة.

- الانفتاح على تجارب الآخرين برؤية مدروسة، وقد حرصت ماليزيا على إرسال بعثات دراسية وتدريبية لليابان وكوريا وبعض الدول الأخرى للاطلاع واستنبات التقنية والتجارب الناجحة.

- اختصار الإجراءات الإدارية وعدم جعل المعاملة تمر بإجراءات وموظفين كثيرين وهذا من شأنه سرعة الإنجاز وعدم التأخير وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل والاستنفاع المادي والمعنوي .

في حين عملت على تحويل ملكية مختلف المشروعات الاقتصادية إلى القطاع الخاص، تنمية مسؤولية الأفراد وإشراكهم في تحقيق الأهداف الوطنية، فقد احتفظت بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، لعدم التخلي عن دورها في ممارسة الرقابة والإشراف عليها

(الضبط). كما تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر، فسمحت له بالدخول لكن بشروط تصب بشكل أساسي في صالح الاقتصاد الماليزي.

وأخيرا كانت التجربة الماليزية إسلامية دون وجود لافتة تحدد هذا الانتماء.

التهميش

- (1) علي دنيف حسن، تنمية الواقع الاقتصادي العراقي في ضوء التجربة الماليزية، الصباح، جريدة سياسية يومية عامة تصدر عن شبكة الإعلام العراقي.
- (2) مجلة المجتمع، العدد 1551، 17 ماي 2003
- (أخر تصفح [\(www.almujtamaa-mag.com/\(2010/02/12\)\)](http://www.almujtamaa-mag.com/(2010/02/12)))
- (3) حامد بن مالح الشمري، التجربة الماليزية في الإدارة والتنمية، جريدة الجزيرة، العدد 12775، 2007.
- (أخر تصفح [\(http://www.al-jazirah.com.sa/asubscription.htm\(2010/02/27\)\)](http://www.al-jazirah.com.sa/asubscription.htm(2010/02/27)))
- (4) عبدالحافظ الصاوي، قراءة في تجربة ماليزيا التنموية، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، ماي 2003، الكويت.
- (5) سعد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
- (أخر تصفح [\(www.Adhwaa.org\(2010/03/01\)\)](http://www.Adhwaa.org(2010/03/01)))
- (6) عادل عبد العظيم، التجارب الدولية: تجربة ماليزيا، المعهد العربي للتخطيط، الكويت
- (7) حامد بن مالح الشمري، مرجع سابق
- (8) حمدي سلمان معمر، تجربة ماليزية رؤية استرشادية، اجتماعات الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس اتحاد الجامعات العربية والمؤتمر العلمي المصاحب، التنمية البشرية ودورها في معالجة المشكلة السكانية، جامعة الجزائر، 3-5 نيسان 2006، ص 192.
- (9) سناء عبد الكريم الخناق، دور تكنولوجيا المعلومات في اختيار التعلم الالكتروني: التجربة الماليزية، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة، عمان، الأردن، 27-29 نيسان 2009.
- (10) مجلة المجتمع، العدد 1551، 17 ماي 2003. (أخر تصفح [\(www.almujtamaa-mag.com/\(2010/02/28\)\)](http://www.almujtamaa-mag.com/(2010/02/28)))
- (11) سعد التميمي، تجربة التنمية الماليزية، مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية [\(www.Adhwaa.org\(2010/03/12\)\)](http://www.Adhwaa.org(2010/03/12)) (أخر تصفح [\(www.Adhwaa.org\(2010/03/12\)\)](http://www.Adhwaa.org(2010/03/12)))
- (12) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي 2007.
- (13) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بالمقاربة بالأهداف والمقاربة الحديثة، المقاربة بالكفاءات، راجع: عدمان مريزق، المقاربة بالكفاءات كأسلوب لدعم التعليمية في الجامعات الجزائرية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الرابع حول تعليمية العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعة، المركز الجامعي ب غرداية، 12-13 جانفي 2010.
- (14) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، الجزائر 2007، جويلية 2008، ص 91.

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

التنمية الإقليمية و المكانية كإحدى آليات لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في ظل الأزمة المالية العالمية.

أ. يوسفات علي، جامعة أدرار.

أ. أفاسم حسنة، جامعة أدرار.

الملخص: أعادت الأزمة المالية العالمية طرح السؤال القديم الجديد، كيف نحقق تنمية شاملة و مستدامة؟، ففكرة المال يولد المال لم تعود فكرة واقعية في ظل هذه الأزمة المالية التي ضربت أساطين البنوك العالمية الكبرى، مثل : Bank of ، UBS ، Citigroup ، America... etc ، بل أثبتت تداعياتها أن الاقتصاد الحقيقي المولد لقيمة مضافة حقيقية هو الاقتصاد الذي يستطيع الصمود و الاستمرارية حتى في ظل هذه الأزمات المالية، لذا جاءت هذه الورقة البحثية لاقتراح و توجيه الأنظار نحو آلية تنموية مغلقة، هي التنمية الإقليمية و المكانية، القائم على فكرة تنمية و تطوير مواقع وأقاليم الدولة و توطئ مجموعة من صناعات و خدمات فيها، من خلال التوزيع العلمي للفعاليات المكانية الاقتصادية و العمرانية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Growth economic sustainable) ، وهذا ما تحتاجه الجزائر خصوصاً في ظل اقتصادها الريعي، و أحادي دخلها، كما سنعرض بعض التجارب العالمية في هذا الصدد، ماليزيا، دبي، الصين... الخ.

المقدمة:

تعد التنمية الاقتصادية الشاملة و المستدامة الشغل الشاغل للعديد من الدول و الأمم، و هدف استراتيجي تسعى للوصول إليه، وتعرف التنمية الاقتصادية المستدامة بأنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها"، وعلى هذا فإن التنمية المستدامة تتطلب أن يعمل كل جيل بالتناسب مع تعادده على أن يسلم إلى الذرية التي تليه قاعدة إنتاجية ضخمة بالقدر الذي ورثها به هو ذاته ⁽ⁱ⁾ . و الفكرة المهمة التي تطرحها التنمية الاقتصادية المستدامة هي فكرة استدامة الموارد و المداحيل، و لا يتأتى ذلك إلا من خلال خلق تنمية حقيقية صناعية- خدماتية، بعيد عن المجازفات المالية و المضاربات في الأسواق المالية العالية المخاطر . كما أن إشكالية التنمية الاقتصادية المستدامة مطروحة بمحده عند كافة الدول النامية، و الجزائر ليس استثناء للقاعدة إذ لم تنجح الجزائر، خلال العشرية الماضية، في ضمان تطوير صادراتها خارج نطاق المحروقات، لتظل متواضعة، بل هامشية إذا ما تم إبعاد صادرات سوناطراك ونافطال أكبر المصدرين خارج المحروقات، و لم تتجاوز نسبتها 4 % من إجمالي الصادرات.

تكشف إحصاءات مصالح الجمارك ووزارة التجارة عن تواضع الصادرات خارج المحروقات من 2000 إلى 2009 فقد بلغت الصادرات خارج المحروقات عام 2002 مثلاً نسبة 3.92 %، وهي أعلى نسبة تحققها الصادرات الجزائرية خارج المحروقات على الإطلاق، مقابل 2.48 % عام 2004 و 2.20 % عام 2005 و 2.17 % عام 2006 ثم 2.21 % عام 2007، كما قدرت بـ 1.94 % عام 2008 وأخيراً 2.36 % عام 2009 ⁽ⁱⁱ⁾ . مما يعني ضرورة إيجاد سبل تنموي للنهوض بقطاع خارج المحروقات، وانتقال الجزائر من الدولة الريعية إلى الدولة الصناعية المصدرة، و من بين إستراتيجية التنموية التي انتهجته العديد من الدول المتقدمة و النامية، هي إستراتيجية التنمية الإقليمية المكانية .

إذن إشكالية البحث ماهي التنمية الإقليمية و المكانية ، و ما الدور الذي تلعبه لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة في مرحلة ما بعد

الأزمة المالية العالمية؟.

و يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:
 المحور الأول: التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية.
 المحور الثاني: التنمية الإقليمية المكانية- الماهية-.
 المحور الثالث: نماذج دولية.

المحور الأول: التنمية الاقتصادية و الأزمة المالية.

1- ماهية الأزمة المالية:

عرفت معظم دول العالم في الماضي و في الحاضر جملة من الأزمات المالية التي تمحض عليها جملة من المتغيرات والأحداث الاقتصادية و الاجتماعية، و تعد الأزمات المالية و الأزمات الاقتصادية أزمات مترادفة، إذ يمكن أن تكون الأزمة الاقتصادية هي نتيجة الأزمة المالية أو العكس.

1-1- تعريف الأزمة المالية بصفة عامة:

و تعرف الأزمة المالية بأنها الانخفاض المفاجئ لأسعار نوع أو أكثر من الأصول الذي قد يعني إفلاس أو انهيار قيمة المؤسسات التي تملكها، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل انهيار مفاجئ في سوق الأسهم أو أداة المالية المركبة أو المشتقة، أو في عملة دولة ما، أو في مجموعة من المؤسسات المالية، لتمتد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد.

كما أنها تعرف بأنها: الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار فقاعة مالية تنتج عن تداول كميات كبيرة من نوع معين من الأصول المالية أو المادية، بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية، وبصورة مبالغ فيها، رغم أن السعر الحقيقي يتمثل في مجموع القيم الحالية للعائد المستقبلي المتوقع للأصل، فمن علامات الفقاعة بيع وشراء الأصول بحثاً عن الربح الرأسمالي المتوقع الناتج عن ارتفاع قيمتها، وليس بناء على العائدات المستقبلية التي يتوقع أن تحققها (iii).

كما يرافق الأزمة المالية إحجام عام من طرف المستثمرين عن شراء هذه الأصول المتعثرة، و بيع ما لديهم منها، مما يعمق الأزمة، أما الأزمة الاقتصادية فهي تراجع أو انكماش مستمر للمعدلات النمو الربع سنوية لفترات متتالية، تمس الجهاز الإنتاجية- الخدماتية لدول ما، أو إقليم معين، مما يترتب عليها ارتفاع حاد في معدلات البطالة، و موجات من الاغلاقات و الافلاس للعدد من المصانع، و دخول الاقتصاد الوطني في حالة ركود.

1-2- تعريف أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية: كانت الأزمة المالية العالمية نتيجة مباشرة للديون المتعثرة (خصوصاً الرهن العقاري الثانوي Subprime Mortgage) التي نشأت نتيجة لتخلف عملاء الرهن العقاري عن سداد التزاماتهم تجاه شركات الرهن العقاري و البنوك و المؤسسات التمويلية، و هذه الديون المتعثرة تم إعادة توريق و تسويقها عالمياً على نطاق واسع في شكل سندات يتم تداولها في البورصات العالمية و بعض الأسواق الموازية أو الأسواق خارج البورصات (OTC)، و عندما حدث انكماش في سوق العقارات (فقاعة الإسكان الأمريكي) و ارتفاع معدلات الفائدة الأمريكية، لم يعود ملاك الرهن العقاري الثانوي، قدرة على سداد و من هنا بدء الأزمة.

1-3- التنمية الاقتصادية في ظل الأزمة المالية:

عرف العالم العديد من الأزمات الاقتصادية و المالية قديماً و حديثاً، لكن نذكر أهمها هي الأزمة الحالية، إذ تعد أزمة المالية العالمية 2008 أهم أزمة مالية في العصر الحديث، و تسمى كذلك أزمة الرهن العقاري أو أزمة الرهن العقاري الثانوي أو أزمة الإسكان الأمريكية أو أزمة الائتمان، أو الأزمة المالية العالمية، كلها مسميات لأزمة مازالت تداعياتها مستمرة إلى يومنا هذا، و كانت أبرز تجلياتها نقص سيولة السوق و سيولة التمويل في النظام البنكي الأمريكي، و التي بدأت خلال 2006 بعد انفجار فقاعة سوق الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية، لتتطور بعد ذلك و تصبح أزمة مالية عالمية ابتداءً من عام 2007.

و بدأت الأزمة بعد انخفاض أسعار المنازل في الولايات المتحدة ، و ارتفاع معدلات التخلف عن القروض الثانوية وغيرها من القروض العقارية، بسبب ضعف الجدارة الائتمانية للملاك المنازل، خصوصا بعد أن رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة من 1% عام 2004 إلى 5.25% عام 2007، مما انعكس على أقساط مدفوعات ملاك المنازل بالارتفاع، و مع انحدار معايير الاقتراض، زادت القروض العقارية الثانوية المتعثرة، مما تسبب في إفلاس العديد من شركات الرهن العقارية و المؤسسات العاملة في سوق الرهن العقاري.

- في عام 2006 بلغ حجم التخلف عن سداد القروض المتعثرة بـ 15%، و كل 3% من رهون العقارية الثانوية المتأخرة السداد تؤدي إلى زيادة القروض المتعثرة بمقدار 340 مليار دولار.

و تلّفون خلال 2006 ما يصلح عليه بفقاعة الإسكان الأمريكية، و التي تحولت فيما بعد إلى أزمة مالية عالمية.

- في 9 أوت 2007 ، أعلن أكبر بنك مدرجة في البورصة الفرنسية بي أن بي باريا BNP Paribas عن تجميد ممتلكات صناديقه الثلاثة العاملة في التمويل العقاري في الولايات المتحدة، والتي تبلغ قيمتها نحو 1.6 مليار يورو في أعقاب مشكلات في قطاع الائتمان العقاري عالي المخاطر في الولايات المتحدة. كان هذا الإعلان لمؤشر لتحول أزمة قطاع العقارات الأمريكية إلى أزمة مالية.

- منذ 2007 عانت العديد من البنوك و المؤسسات المالية من نقص حاد في السيولة، و تراكم هائل للديون المدومة، أدى إلى العديد من افلاسات و اندماجات في القطاع البنكي العالمي.

- و لكن أكبر ائتمار عرفت الأسواق لحد الآن، كان ائتمار رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية ليمن براذرز (Lehman Brothers) بعد 185 عام من النشاط، في 15 سبتمبر 2008 ، و ما أحدثه من هلع و ذعر و انخفاضات حادة في البورصات العالمية، و تداعيات خطيرة (iv).

رغم أن أزمة الرهن العقاري أو الأزمة المالية العالمية أكبر أزمة إلى حد الآن، لا بدو من التساؤل عن مستقبل التنمية بعد الأزمات المالية، وعندما تتعرض الاقتصاديات للآزمة يستوجب عليها، وضع خطط لتفعيل التنمية و النمو من خلال:

- معالجة مصدر المشكلة سواء في القطاع الصناعي أو الخدماتي أو البنكي أو المالي.
- وضع خطط لتحفيز النمو و القضاء على البطالة، و برامج لإعانة الفئات المهمشة و المتضررة).
- إعادة النظر في منهجية و سير التنمية، و صياغة أسلوب جديد يتماشى و ظروف الأزمة المالية.
- الإنقاذ العقلائي للقطاعات المتضررة، و تخفيف من حدة الافلاسات الشركات المتعثرة.
- ضرورة البحث عن نمط تنموي شامل و مستدام، يخلق قيمة مضافة حقيقية، بعيد نوع ما عن مخاطر الاستثمار المالي.
- ضرورة تفعيل مبدأ المسألة و الشفافية.
- وضع ضوابط للمخاطرة في النظام البنكي و المالي.

المحور الثاني: التنمية الإقليمية المكانية- الماهية-

1- ماهية التخطيط و التنمية الإقليمية:

1-1- تعريف التخطيط الإقليمي (Regional planning): عرف فالتر ايزارد التخطيط الإقليمي : بأنه أسلوب علمي للتخطيط يتم عن طريق اتخاذ مجموعة من القرارات لتحقيق التنمية الإقليمية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة باستخدام موارد الإنتاج والكفاءات الإدارية والتنظيمية الموجودة على المستوى المحلي، فهو يستهدف تحقيق أكبر معدل للتنمية آخذاً في الاعتبار البعد المكاني (الخيزي للتنمية) حتى تتلاشى الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم (v).

بصفة عامة يعرف التخطيط الإقليمي بأنه ذلك الأسلوب الذي يأخذ في الاعتبار البعد المكاني لعملية التنمية مستهدفاً تحقيق أعلى معدلات النمو على المستوى الوطني مستخدماً في ذلك كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة لمختلف الأقاليم والمناطق، وهو يهدف إلى تحقيق نمو متكافئ ومتوازن بين أقاليم الدولة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينها، كما يهدف إلى زيادة الناتج الإقليمي حتى العمران بالإقليم للحد من الهجرة من الأقاليم المتخلفة إلى الأقاليم المتقدمة، والنهوض بالبيئات الحضرية والريفية وتقليل الفوارق بين الريف والمدينة، ويعتبر التخطيط الإقليمي تخطيطاً بعيد الأجل، وهذا له أهمية بالغة للدول النامية بسبب التفاوت الواسع في مستوى التطور بين الأقاليم داخل هذه الدول (vi).

1-2- تعريف التنمية الإقليمية (Regional development):

يعالج موضوع التنمية الإقليمية البعد الريفي والحضري، فلقد نفذت هذا النمط التنموي خلال الـ 50's و 60's و 70's من القرن 20م في عدة خطط إيمائية قامت أساساً على التخطيط القطاعي للتنمية الوطنية، وتبين للمسؤولين عن تقويم برامج التنمية أن التنمية لم تنجح في تلبية الحاجات الإقليمية و توزيع المكاسب التنموية على المناطق وفق ما تفرضه خصوصية كل منطقة، و عدم تركيزها في منطقة واحدة (vii).

و التنمية الإقليمية تعرف على أنها أسلوب من الأساليب التخطيطية تعتمد على الإقليم أو المنطقة المستوى المكاني المفضل لها، و الإقليم وحده في تنوع أو مساحة تميل إلى الوحدة و التشابه في المظهر العام، رغم التنوع في الأجزاء المكونة، و التنمية الإقليمية هي أحد أوجه السياسات المكانية المعتمدة في التخطيط (viii).

1-3- أهداف التنمية الإقليمية: وهي (ix).

- زيادة النشاط الإنتاجي العام و الدخل الوطني للإقليم.
- إقامة مجموعة من أفضل النشاطات الصناعية في المنطقة.
- تحسين التنظيم الفراغي المكاني (Spatial) في المنطقة كنظام تخطيط المدن و استعمالات الأراضي... الخ.
- تحسين عملية الاختيار المكاني و التجاوب مع التغييرات المكانية كنشر المعلومات المتعلقة بالأماكن و بإمكانيات الاستخدام فيها.
- إن السياسة الإقليمية لا تعني بضرورة تنمية كافة المناطق صناعياً بدرجات متساوية، و إنما تهدف إلى تنمية كل منطقة أو إقليم إلى أقصى درجة ممكنة من هنا ينبغي أن تسترشد بسياسة التنمية الإقليمية بمعايير كمية تساعد على اختيار الإقليم الأول بالتنمية الاقتصادية.

1-4- دور التنمية الإقليمية و معالجة التفاوت الإقليمي: التنمية الاقتصادية المخططة تعتمد على تحديد معدل النمو الاقتصادي واتجاهات التنمية في شكل توازن كلي للاقتصاد، و يعني هذا التوازن في أحد جوانبه توازن بين القطاعات الاقتصادية المختلفة و بين الإنتاج والاستهلاك، و يسمى هذا النموذج "بالنموذج الكلي" نظراً لاعتماد تحليلاته على المكونات الكلية من إنتاج و دخل و إنفاق و ضرائب... الخ، وهكذا يكون التخطيط الوطني قد تجاهل عنصراً من أهم العناصر الحيوية في عملية التنمية وهو استخدام المحور المكاني الذي تتم عليه عملية التنمية و يرجع الاهتمام بأخذ العنصر المكاني عند التخطيط للتنمية (x).

2- ماهية التخطيط و التنمية المكانية:

2-1- التخطيط المكاني (Spatial planning):

2-1-1- تعريف التخطيط المكاني:

- تعرف اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة: التخطيط المكاني بأنه " مشكلة التنسيق والتكامل بين البعد المكاني و السياسات القطاعية من خلال إستراتيجية قائمة على إقليمية ".
- و تعرفه المفوضية الأوروبية (European Commission, 1997) بأنه الأساليب المستخدمة إلى حد كبير من قبل القطاع العام في التأثير على توزيع الأنشطة في الحيز المكاني (space).

- تعرف وزارة البيئة و التخطيط المكاني و الطاقة السلوفينية (Slovenian Ministry of the Environment, Spatial Planning and Energy, 2002) في قانون التخطيط العمراني لعام 2002، بأنه نشاط متعدد التخصصات يخطوي على تخطيط استعمالات الأراضي و تحديد الشروط اللازمة لتطوير و تنمية مواقع الأنشطة، و تحديد التدابير اللازمة لتحسين الهياكل المادية القائمة و تحديد شروط المناسبة للموقع و تنفيذ الهياكل المادية المخططة لها (xi).

2-1-2- أهمية التخطيط المكاني: و حسب اللجنة الاقتصادية الأوروبية (ECE) يعتبر التخطيط المكاني هو أداة مهمة جداً للوصول للمنافع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال خلق ظروف للاستثمار والتنمية أكثر استقراراً و قابلية للتنبؤ، و تأمين فوائد للمجتمع من عملية التنمية، و تشجيع الاستخدام الرشيد للأرض والموارد الطبيعية من أجل تحقيق أهداف التنمية، وبالتالي فإن التخطيط المكاني عامل هام لتعزيز التنمية المستدامة و تحسين نوعية الحياة (xii).
و يهدف التخطيط المكاني إلى (xiii):

1- تعزيز التماسك الإقليمي (Promote territorial cohesion) لتوازن أكبر من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق، وتحسين الهبة التنافسية، 2- تشجيع التنمية المولدة من الوظائف الحضرية وتحسين العلاقة بين المدينة والريف ، 3- تعزيز إمكانية الوصول إلى توازن أكبر، 4- تنمية طرق الحصول على المعلومات والمعرف، 5- الحد من الأضرار البيئية، 6- تعزيز و حماية الموارد الطبيعية والتراث الطبيعي (Natural heritage)، 7- تعزيز التراث الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية ، 8- تطوير موارد الطاقة مع المحافظة على السلامة و الأمان، 9- تشجيع الجودة العالية، والسياحة المستدامة، 10- الحد من تأثير الكوارث الطبيعية.

2-2- التنمية المكانية (Spatial development):

2-2-1- تعريف التنمية المكانية: و يأتي من خلال المكونين الرئيسيين لها وهما " سياستي التنمية الحضرية و الإقليمية ". و تعرف التنمية الحضرية في جوهرها في تحديد المراكز أو التجمعات الحضرية التي ينبغي تنميتها على المدى الطويل من خلال مجموعة من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية و العمرانية في الأقاليم المراد تطويره (xiv). و تتكامل السياسة الحضرية مع سياسة التنمية الإقليمية التي هي الإطار التخطيطي الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية في الإقليم بالشكل الذي يضمن كفاءة أهداف التنمية وإيجاد حالة من التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة بغية الحد من ظاهري التركز السكاني و التفاوت المكاني في مستويات التنمية (xv). و عليه فإن سياسة التنمية المكانية " الحضرية و الإقليمية " هي الطريق الفعال لمواجهة المشكلات الحضرية و الإقليمية من خلال استخدام أساليب مناسبة تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية في المكان، فضلا عن معالجة السلبيات التي تنشأ في خطط التنمية لتحقيق التنمية المكانية المستدامة.

2-2-2- منافع التنمية المكانية: وهي (xvi):

أ- الفوائد الاقتصادية: توفير مزيد من الاستقرار والثقة لعملية الاستثمار؛ تحديد الأراضي في المواقع المناسبة لتلبية الحاجات إلى التنمية الاقتصادية؛ ضمان أن الأراضي لأغراض التنمية في وضع جيد بالنسبة لشبكة النقل والقوى العاملة؛ تعزيز نوعية البيئة في كل من المناطق الحضرية والريفية، و خلق ظروف أكثر ملائمة للاستثمار والتنمية؛ تحديد التنمية التي تلي احتياجات المجتمعات المحلية؛ تشجيع الابتكار والإبداع والتحديد؛ اتخاذ القرارات بطريقة أكثر كفاءة و تناسق.

ب- الفوائد الاجتماعية: النظر لاحتياجات المجتمعات المحلية عند وضع السياسات العامة للتنمية المستدامة؛ تحسين إمكانية الوصول إليهم عند اختيار الموقع للتنمية الجديد؛ دعم توفير المرافق العامة التي تفتقر إليها المجتمعات؛ تشجيع إعادة استعمال الأراضي الخالية والمهجورة، وخاصة إذ كان لديها أثر إيجابي على نوعية الحياة و إمكانية التنمية الاقتصادية، المساعدة على إنشاء وصيانة الجيدة، لبيئات الصحية والأمنة، داخل التجمعات الحضرية و الصناعية في المناطق الريفية.

ج- الفوائد البيئية: تشجيع التطوير والاستخدام الملائم للأراضي والمباني و البنى التحتية؛ تشجيع استخدام إعادة استخدام الأراضي التي تدعى براونفيلد (Brownfield) وهي المواقع المهجورة بعد استغلالها أو غير مستغلة استغلالا كاملا للصناعية أو التجارية، و تنمية المساحات الخضراء غرينفيلد؛ (Greenfield) هو مصطلح يستخدم لوصف قطعة من الأراضي غير المستغلة سابقا، في مدينة أو منطقة ريفية، سواء المستخدمة حاليا لأغراض الزراعة أو تصميم المناظر الطبيعية، كما يمكن أن تكون محاطة بسياج من حقول مفتوحة أو حصص في المناطق الحضرية، حفظ الأصول البيئية والتاريخية والثقافية الهامة؛ معالجة المخاطر البيئية المحتملة (مثل الفيضانات، ونوعية الهواء)؛ حماية وتعزيز مجالات الترفيه والتراث الطبيعي؛ تشجيع الوصول إلى التطورات من قبل جميع وسائل النقل (مثل المشي وركوب الدراجات ووسائل النقل العام)، وليس فقط من السيارات؛ تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في التخطيط و التصميم و التطوير.

2-4- أهداف و وسائل التنمية المكانية:

2-4-1- أهدافها (xvii):

- تنمية مصادر الثروة الوطنية و تطويرها في الأقاليم و المراكز الحضرية و الحد من تركز الأنشطة الاقتصادية في المدن الكبرى.
- تكامل أقاليم الأطراف البعيدة عن المركز من خلال تطوير شبكة النقل و الاتصالات الأمر الذي يحسن التكامل السياسي و التماسك الاجتماعي.

- تحسين النظام الوطني للمدن لدورها الكبير في نقل العلوم ونشرها و بالتالي تحفيز الاقتصاد الوطني، إذ أن رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن متوسطة الحجم سوف يساعد في تحقيق اقتصاديات الحجم و تحسين النمو بين الأقاليم و يجعل الخدمات الاجتماعية في متناول الجميع.

2-4-2- وسائلها: جاءت العديد من وسائل و أساليب التنمية المكانية لمعالجة المشكلات الناشئة عن النمو في عدد من القطاعات، فالصناعة و تركيزها ساهم في تنمية المدن و تطورها الأمر الذي انعكس على تركيز السكان في عدد من المدن دون غيرها مما أدى إلى مشكلات ناجمة عن النمو الحضري، و طرح نمطين رئيسين للتنمية هما سياسي المركزي و اللامركزية ثم طرحت سياسة التمرکز المنتشر، كما طرحت وسائل لتطبيق سياسات التنمية منها (xviii):

- أسلوب حافة المدن: التي تتمثل باستعمالات بكثافة واطفة بشكل مناطق صناعية أو زراعية يسهم في تنميتها و الحد من توسع المدن الكبرى.

- أسلوب المحاور الحضرية: و يستخدم في تنمية المدن الواقعة على طرق النقل في محاور تخطيطية مختارة بأنشطة اقتصادية مناسبة لهذه المحاور تؤدي إلى نمو المستقرات البشرية و تنمية النشاطات الحيوية الأخرى في مرحلة لاحقة.

- أسلوب المدن الجديدة: و تعتبر وسيلة للسياسة الحضرية من خلال توفير مناطق ذات تخطيط مسبق و مواصفات تخطيطية عالية، إلا أنها تحتاج إلى استثمارات ضخماً نسبياً.

- أسلوب المراكز الحضرية المنتشرة: الذي يتطلب ضخ استثمارات كبيرة في عدد كبير من المدن الصغيرة الأمر الذي قد لا يتلائم مع ظروف بعض البلدان، و لو أنه الأفضل في نشر التنمية في مختلف المراكز الحضرية.

2-5- العلاقة بين التخطيط الإقليمي و المكاني و التخطيط الوطني:

إن الخطة الاقتصادية من حيث البعد المكاني تنقسم إلى ثلاث أنواع من الخطط المكانية (xix):

2-1- الخطة الوطنية (خطة تتعامل مع البلد ككل): فهي التي تتعامل بالدرجة الأساس مع المتغيرات الاجتماعية الاقتصادية والعمرائية للبلد ككل و تركز ضمنها أهدافها على تحقيق نمو عالي في الدخل والاستهلاك والاستثمار و بكافة القطاعات بما يحقق تغيرات اقتصادية وسياسية ومالية وتنموية.

2-1- الخطة الإقليمية (خطة تتعامل مع مكان معين في البلد): فهي تلك التي تتعامل مع قطاعات مختلفة و الأماكن مختلفة نسميها بالأقاليم التي ربما يجعل منها (أقطاب النمو) وقد يكون التعامل في قطاع معين في ذلك المكان (خطة جزئية) ضمن سقف زمني محدد، أو ربما مع كافة قطاعات اقتصاد ذلك المكان (خطة شمولية لهذا المكان) ويزمن محدد أيضاً.

و ربما تنسجم خطة هذا المكان مع الخطة ال وطنية التي يكون هدفها تطوير المستوطنات البشرية أو إنشاء مستوطنات جديدة أو إعادة استخدام الأراضي وربما تختلف عن الخطة الوطنية في أهدافها التي ربما تكون مجرد مؤشر تنموي دون النظر إلى مكانه أو بالعكس.

2-1- الخطة المحلية (المدينة أو للريف) (مستوى المدينة (خط التنمية الحضرية)- أو ريفية (وهي خطة التنمية الريفية): وهي إما خطط حضرية تلك التي تتعامل مع المدينة وحاجياتها ومشاكلها وبشكل مفصل حسب نظرة وحاجة سكان تلك المنطقة وبهذا تكون ملتقبة مع خطة الإقليم أو الخطة الوطنية وربما تتعارض مع الخطة الوطنية تماشياً مع خطة الإقليم أو الخطة الوطنية بل و ربما تكون من ضمنها ومثل تلك الخطط يقوم بإعدادها المخططون الحضريون الذين يتولون إعداد التصاميم الأساسية (المخططات العامة للمدن) وقد تكون كذلك خطط محلية للريف عبر كافة جوانبه (السكانية- والاستيطانية - واستعمالات الأرض الزراعية- والتنمية الريفية).

إن غياب سياسة المكانية، المتكاملة مع الإستراتيجية الاقتصادية الكلية الوطنية، يعقد لحد ما المشاكل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية التي تصاحب التطور في الدول النامية خاصة، و لذلك فإن إيضاح مختصر للاستراتيجيات المكانية المرتبطة بسياسات التنمية الاقتصادية، هي الموضوع و هي الدراسة في هذا المجال، هناك حاجة لربط سياسات التنمية مع الخطط المكانية (Spatial Plans) كلما اقتضى الأمر ذلك، الحدود الإقليمية للحكومات المحلية للسماح بتكاملها و المشاركة في هذه السياسات و سوف يسهل ذلك عملية اللامركزية و مشاركة السكان في البرامج و المشاريع عامة.

إن الهدف الرئيسي للسياسة المكانية الوطنية هو خلق مساحة لمختلف المهام التي تستدعي ذلك، وعلى مساحة محدودة ، بهدف تقوية المركز التنافسي الدولي للدولة، وتعزيز المدن قوية وناشطة بالحياة و الحيوية للريف، وتأمين وتطوير قيم وطنية المكاني، وضمان السلامة العامة.

المحور الثالث: نماذج دولية.

من أبرز سياسات التنمية المكانية (الموقعية) المشهورة، إنشاء المدن الجديدة، في الماضي كان الهدف الأساسي منها هو حل مشاكل الاكتظاظ السكاني في المدن الكبرى، و لكن في الآونة الأخيرة تعدت هذا الهدف لتصبح أحد أركان التنمية الاقتصادية المستدامة، و ركيزة أساسي لخلق قاعدة صناعية تولد قيمة حقيقية مستدامة، و لذا سنحاول عرض أمثلة رائدة في الدول النامية من ماليزيا، و إمارة دبي، و السعودية.

3-1- مدينة بتراجايا، ماليزيا^(xx): في إطار سياسة الحكومة الماليزية في توطين الصناعات التكنولوجيات المعلومات و الاتصال (ICT) قامت الحكومة بتبني إستراتيجية للتنمية المكانية (الموقعية) الهدف منها إنشاء قطب أو موقع عالمية لصناعات تكنولوجيا المعلومات، بحيث يصبح قبة عالمية للشركات المتخصصة في هذا المجال، لما يوفر من بنية تحتية و موارد بشرية لانطلاق هذه الصناعة، سمي هذا المشروع الماليزي رواق تكنولوجيا المعلومات متعددة الخدمات (Multimedia Super Corridor (MSC). و يهدف هذا المشروع الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في شهر أوت 1995 إلى تعزيز هياكل الاتصالات، و يقع على مساحة كبيرة 15 كلم عرض و 50 كلم طول، يحده من الشمال ناطحات السحاب " التوأمان Pertrons " و من الجنوب المطار الدولي الجديد، و هو عبارة عن منطقة حرة تتوفر فيها جميع التسهيلات المادية و الجبائية، و هو مصمم لاستقبال 240000 شخص، كما يتضمن العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا الذي أطلق عليها اسم بتراجايا (Putrajaya) التي تتسع إلى 250000 ساكن و التي هي في طور الإنجاز، تهدف السلطات من خلال هذا المشروع إلى جلب المزيد من الشركات العالمية بمقراتها و مخاربا خاصة تلك المتخصصة في الإعلام الآلي و شبكات الاتصال الحديثة (الصناعة الرقمية). و قد خصصت الحكومة أكثر من 7 مليار دولار لإنجاز هذا المشروع لمدة تمتد إلى 10 سنوات، حيث أن شركة Telekom Malaysia لوحدها ستستثمر حوالي 2.8 مليار دولار لإقامة شبكة للألياف البصرية بمعدل تصريف عالي جدا، و بقدر حددت الحكومة 7 تطبيقات أساسية هي:

- شبكة اتصالات متعددة بين الإدارات (حكومة الكترونية) بحيث تكون الإدارة في خدمة المستثمر و ليس عائقا أمامه (أي محاربة البيروقراطية إلى أبعد الحدود).
 - مدارس متخصصة في الإعلاميات الحديثة.
 - الطب الآلي أو عن بعد، أي تطوير شبكة وطنية للطب عن طريق الاعلام الآلي.
 - تطوير بطاقة الكترونية شخصية متعددة الوظائف تكون بمثابة: بطاقة تعريف، جواز سفر، رخصة سياقة، بطاقة دفع الكتروني، ...
 - مركز بحث تكنولوجي (Cyberjaya) مسند بجامعة متخصصة في الإعلاميات الحديثة.
 - مركز شبكات دولية خاص بالشركات متعددة الجنسيات.
- 3-2- مدينة المعرفة دبي ، الإمارات العربية المتحدة:** تعد مدينة دبي من مدن الرائدة في العالم، نتيجة للتطورات العمرانية و الاقتصادية الكبيرة التي عرفها، و لقد بذلت هذه المدينة مجهودات هائلة لتحويل اقتصادها المعتمد على المحروقات بأساس إلى اقتصاد قائم على المعرفة ، و من المشاريع الهامة التي تشكل هيكلية أساسية و بنية تنظيمية مجتمع المعلومات و اقتصاد المعرفة في دبي كل من الحكومة دبي الاللكترونية، و مدينة دبي للانترنت (DIC)، و منطقة دبي الحرة للتجارة الاللكترونية ، و معرض جيتكس لتكنولوجيا المعلومات (GITEX) و قرية المعرفة (KV)، مدينة الأكاديمية العالمية (DIAC) ، مدينة دبي لإعلام (DMC)، و منطقة الإنتاج الإعلامي العالمية (IMPZ)، مدينة استديو دبي (DSC) ، منطقة الحرة دبي (DOZ)، حديقة دبي للبيوتكنولوجية و البحوث (DuBiotech) ، حديقة الطاقة و البيئة (Enpark) الذي يرافق مسيرة البناء و التطور الحضاري و العمراني الذي يعم كافة أرجاء دبي^(xxi).
- أ- مدينة الأكاديمية العالمية، دبي (DIAC)^(xxii) : هي مدينة الوحيدة في العالم المكرسة لإنشاء منطقة حرة لتعليم العالي، و هي قاعدة إقليمية للمؤسسات الدولية للتعليم العالي ، و هي الأولى من نوعها في الدول النامية و مكرسة لتحقيق التنمية، تنتشر على مساحة

25 مليون قدم مربع ، وتوفّر المدينة البيئة الفكرية الملهمة لطلاب وهيئة التدريس . هذا الازدهار للمجتمع المعرف تأسس كجزء من خطة استراتيجية اقتصادية طويلة الأجل ، و هذا لتسريع انتقالها إلى اقتصاد المعرفة كما تسمح المدينة بملكية الأجنب نسبة 100% ، و إعفاء ضريبي نسبة 100% ، و إعادة الأرباح بنسبة 100% .

و هناك حاليا 20 جامعة دولية من مختلف المناطق العالم من استراليا، الهند، باكستان، إيران، روسيا، ألمانيا، المملكة المتحدة و إيرلندا، و من الجامعات المرموقة جامعة (The University of wollongog) من استراليا، و جامعة (Middlesex University Dubai) من بريطانيا، و مركز (S.P Jain Centre of Management) من الهند و غيرها، و تقدم هذه المؤسسات الأكاديمية برامج في الهندسة، وعلوم الحاسوب، و تصميم الأزياء، و التكنولوجيا الحيوية، و الدراسات البيئية، و إدارة الجودة، و إدارة الأعمال.

ب- قرية المعرفة دبي (KV) (xxiii) : تأسست في 2003 و تتوفر هذه القرية على البنية الأساسية المتطورة والبيئة ، لمجموعة متنوعة من المنظمات هذا بغرض خلق المعرفة ونشرها، و باعتبارها مركزا رائدا في المعرفة ، اجتذب القرية جامعات دولية مرموقة من استراليا ، الهند ، باكستان ، إيران ، روسيا ، ألمانيا ، المملكة المتحدة وإيرلندا وكندا. و بالإضافة إلى الجامعات قرية المعرفة دبي، و التي لها الشركاء في تنمية الموارد البشرية ومراكز التدريب المهني والمعاهد والمنظمات البحث والتطوير والابتكار ومراكز التعلم الإلكتروني للشركات.

و القرية تقع في المنطقة الحرة للتكنولوجيا و الإعلام بين مدينة دبي للانترنت و مدينة دبي الإعلامية، التي تعمل في تعاون وثيق كل الكيانات في دبي ، و لقرية المعرفة دبي شركائها الذين يتيحون لها فرصة كبيرة للتعاون مع مجتمع الأعمال ، لخلق دولة حديثة نابضة بالحياة تمتلك بيئة التعلم نشطة ، و تتوفر القرية على:

- 1- متجر المخططة الواحدة (One-stop-shop) لجميع الاحتياجات التعليمية و التجارية.
 - 2- بنية تحتية لتعليم و الأعمال التجارية.
 - 3- بنية أساسية تكنولوجية قابل للتكيف و عالية الاداء.
 - 4- مرافق و تسهيلات الاستضافات الالكترونية (Ehosting) .
 - 5- تأسيس تجمع لمح للفتكر (Community of like minded) مكون من أفراد و شركات.
 - 6- بيئة أعمال دولية، 7 - بيئة غنية للتواصل مع الفرص، 8- الوصول إلى مجموعة كبيرة من العاملين في مجال المعرفة، 9- قوانين و أنظمة صريحة، 10- تعليم ذو مستوى رفيع، 11- سهولة التأشير للطلبة، 12- سماح بملكية أجنبية 100% و إعفاء ضريبي بنسبة 100% .
- ج - مدينة دبي للانترنت (DIC) (xxiv) :** بدأ في عام 2000 و تتوفر مدينة دبي للانترنت النظام البيئي لاقتصاد المعرفة، و الذي صمم لدعم و تنمية شركات الأعمال في مجال المعلومات و الاتصالات و التكنولوجيا، و تعتبر هذه المدينة الأكبر حجما على مستوى المنطقة، و الشرق الأوسط من حيث توفير البنية التحتية، و الموجودة داخل منطقة حرة، و أكبر نظام تلفوني تجاري لبروتوكول الانترنت في العالم، و تعتبر مدينة دبي للانترنت قاعدة إستراتيجية للشركات الأجنبية ملكية بدون ضرائب، إعادة الفوائد و رأس المال كاملا لبلد المنشأ، عدم وجود قيود على العملات، تسجيل و ترخيص سهل ، و حماية للملكية الفكرية.

و في فترة زمنية قصيرة تم تشكيل مجتمع من كبرى الشركات الدولية في مجال المعلومات و تكنولوجيا الاتصال في المدينة، فكل

الشركات العملاقة موجودة في هذه المدينة مثل Microsoft, Cisco Systems, IBM, HP, Dell, Siemens, Sun Microsystems, Computer Associates, PeopleSoft and Sony Ericsson. و يبلغ عدد العاملين في هذه المدينة

أكثر من 5500 شخص، و تعمل في مجالات تطوير البرمجيات، و خدمة الأعمال، و التجارة الالكترونية القائمة على الويب، و الاستشارات، و التعليم و التدريب، و المبيعات، و التسويق، كما أن هذه الشركات تعرض أعمال عالية الجودة و فرص لتكوين شبكات تستخدم في تعزيز حل المشاكل و مشاركة المعرفة في هذا المجتمع.

3-3- مدينة المعرفة الاقتصادية، المدينة المنورة (Knowledge Economic City of Medina)، المملكة العربية السعودية (xxv) : قامت الهيئة العامة للاستثمار السعودية بالتنسيق مع مجموعة من الشركات الوطنية الكبرى، تأسيس كيان استثماري بغرض تطوير أرض مؤسسة الملك عبد الله بن عبد العزيز لوالديه للإسكان التنموي، الواقعة شرق المدينة المنورة، لتكون معلماً حضارياً لخدمة سكان و زوار المدينة المنورة، و صرحاً وطنياً وعالمياً للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.

و يهدف المشروع إلى:

- تأسيس قاعدة للتنمية الاقتصادية المبنية على الصناعات المعرفية.
 - دعم مجال السياحة والتسويق في المدينة عبر متحف السيرة ومنطقة السوق ومنشآت سياحية متكاملة بمستوى علمي.
 - تأسيس منطقة تجارية ذات بنية تحتية عصرية لخدمة سكان المدينة وزائريها وتخفيف الضغط على المنطقة المركزية.
 - تطوير منطقة سكن مميّزة للراغبين في العمل والاستثمار والإقامة بجوار مسجد الرسول (ص).
 إن مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية صمم لوضع السعودية، وصغار رجال الأعمال السعوديين قادة في الصناعات القائمة على المعرفة على المستوى الدولي، وتهدف المدينة كذلك إلى جذب وتنمية المواهب من جميع أنحاء العالم، قصد خلق الفرص مهمة على نطاق عالمي، مع توفير البنية التحتية مادية و تكنولوجيا للمستثمرين ورجال الأعمال، كما توفر أكثر من 20000 فرصة عمل، والإقامة لحوالي 150000 شخص، إجمالي الاستثمارات في المدينة عند اكتمال بنائها هو 30 مليار ريال، مساحة أرض المشروع 4.8 مليون متر مربع، عدد الزوار الذين يمكن استيعابهم إما في الفنادق أو الساحات هو 30000، عدد الوحدات السكنية ما بين فطيل وشقق سكنية هو 30000 وحدة و 1200 محلا.

و ستضم المدينة :

- إنشاء مركز للعلوم الطبية و بيوتكنولوجية.
- حدائق تكنولوجيا العالية (High-tech park) لصناعات القائمة على المعرفة و مراكز البحث و التطوير العلمي.
- حديقة التسلية والتعليم موضوعها حول تراث محمد (صلى الله عليه و سلم) و مسمى "أرض السيرة".
- معهد الإدارة و التعليم التقني.
- الحي التجاري الجديد على الطراز العالمي للمدينة.
- تطوير طرق المدينة.

أما حدائق التكنولوجيا القائمة على المعرفة، فستكون مجهزة بأحدث المباني الذكية (Smart Buildings) و أحدث بنية تحتية

للاتصالات، و ستركز المدينة على :

- الحكومة الالكترونية، التعلم عن بعد، تحسين اللغة العربية و التكنولوجيا، اهتمام بالسياحة التكنولوجية، و مراكز الاتصال.
- وسوف تقوم المدينة ب :
- توفير حاضنات للشباب السعودي و أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة الذين يبحثون عن بيئة تنافسية لتنمية أعمالهم.
- تطوير مهارات الإناث في مجمع المواهب بمدينة، و كذا توفير فرص العمل المناسبة.
- افتتاح حديقة أو منتزة " أرض السيرة " للزوار من جميع الأعمار والاهتمامات والخلفيات الثقافية، باستخدام أحدث الوسائط المتعددة، والليزر والتكنولوجيات الرقمية، و سوف يتم استكشاف تاريخ و تراث محمد والحضارة الإسلامية .
- كما أن مشروع مدينة المعرفة الاقتصادية سيجاهل سعوي للاستقطاب المستثمرين، بهدف إقامة مشاريع مشتركة مع شركاء استراتيجيين لتطوير وتشغيل العناصر الرئيسية في المشروع ومنها :
- حدائق التكنولوجيا العالية (High-Tech park).
- مشاريع مشتركة مع منظمات دولية رائدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT).
- حديقة ذات موضوع (Theme park).
- المؤسسات التعليمية (جامعات و معاهد)، و الخدمات الطبية، مركز وسائط النقل المتعددة، و بنية تحتية للخدمات، خدمات البنية التحتية الذكية، مؤسسات علاجية، حاضنات أعمال، و تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تركز رؤوس الأموال المخاطرة، و أخيراً البنى الأساسية للتمويل.

الخاتمة :

إن إستراتيجية التنمية الإقليمية المكانية هي الإستراتيجية الواجب إتباعها لتحقيق التنمية الشاملة و المستدامة، إذ نستطيع من خلالها خلق قاعدة صناعية تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، و توطئ صناعات في الدولة، و تحقيق لوفورات حجم تزيد من تنافسية الموقع على

المستوى العالمي، و لقد تبنت عدة دول هذه إستراتيجية التنمية الهامة التي لم تعرف اهتمام في إعداد خطط التنمية في الجزائر، خصوصا في فترة الأخيرة، التي اتسمت بغياب ملحوظ المفهوم التنمية المكانية في الجزائر بسبب:

- عدم وجود إستراتيجية تنمية موقعية أو مكانية واضحة.
- غياب البعد المكاني للتنمية.
- ضعف مشاركة السكان المحليين في إعداد الخطط بالرغم من وجود المجالس الشعبية على مستوى الولايات.
- انعدام رؤية (Vision) تنموية واضحة المعالم، تخرج الجزائر من هيمنة المحروقات كمصدر أساسية للدخل الوطني.
- عدم وجود شخصية اعتبارية لهيئات التخطيط الإقليمي.
- عدم توافر الكوادر الفنية المؤهلة و المدربة لإعداد الخطط الإقليمية المكانية.

الهوامش:

- ¹ - سير بارثا داسجوبتا (Partha.Dasgupta)، "ثروات الأمم المفقودة"، Project Syndicate، بالبرية، 2005، على المسار: <http://www.project-syndicate.org/commentary/dasgupta1/Arabic>.
- ¹ - "الجزائر عجزت لأكثر من عشرية عن تنوع عائداتها الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 4 بالمائة"، جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 2010-03-31.
- ¹ - بوغروس عبد الحق، "السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- ¹ - يوسف علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2009/02، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، ص 92.
- ¹ - محمد تونسي حسين عبد العزيز، "أثر التوطن والتخطيط الإقليمي على زيادة ودائع البنوك دراسة تطبيقية على البنك الأهلي المصري"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.
- ¹ - علي إحسان شوكت، "اقتصاديات الأقاليم"، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 74.
- ¹ - حسن عبد القادر صالح، "التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية دراسة تطبيقية على الوطن العربي"، دار وائل، عمان، الأردن، 2002، ص 239، بتصرف.
- ¹ - محمد أزهر السمك، "اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى"، دار زهران، عمان، الأردن، 1998، ص 217.
- ¹ - نفس المرجع، ص 218-219، بتصرف.
- ¹ - خالد محمود محمد الشامي، "اقتصاديات مشروع ترعة السلام و دوره في تنمية سيناء"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 14-15، بتصرف.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, "SPATIAL PLANNING, Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition", UNITED NATIONS PUBLICATION, Geneva, Switzerland, 2008, p01.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- ¹ - Ibid, pVII.
- ¹ - صباح فيحان، "النظام الحضري في العراق بين النمو التلقائي والعقلانية الاقتصادية"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الحضري، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1998، ص 161.
- ¹ - مهند مانوئيل يوسف، "بدائل نمو بغداد"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الإقليمي، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1999، ص 39.
- ¹ - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- ¹ - صباح فيحان، "النظام الحضري في العراق..."، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- ¹ - مهند مانوئيل يوسف، "بدائل نمو بغداد"، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- ¹ - محمد العاني، "التخطيط الإقليمي المبادئ والأسس - نظريات وأساليب"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 37-38.
- ¹ - محمد بوجلال، "السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2002، ص 134.
- ¹ - عماد أبو عيد، "تبي مبادئ إدارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج العربي - برنامج دبي للاداء الحكومي المتميز نموذجاً -"، جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربي - المؤتمر السنوي الثالث عشر، 3-5 أبريل 2007، المنامة، البحرين، ص 2، بتصرف.
- ¹ - /- www.diacedu.ae (03/10/2009), Retrieved from, Dubai International Academic City (DIAC).

- Dubai Knowledge Village (KV), Retrieved from,(03/10/2009): <http://www.kv.ae/en/default.asp>.¹
- Dubai Internet City (DIC)**, Retrieved from, (01/10/2009): -¹
http://www.dubaiinternetcity.com/why_dubai_internet_city/
موقع مدينة المعرفة الاقتصادية، على المسار، (2009/10/01):¹
<http://www.madinahkec.com/ar/default.html>.

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar****العدد 8، 2010، N° 8****ISSN : 1112-6604****دراسة آثار الأزمة المالية على الهدف الإنمائي الثامن للألفية (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية)****د. رابح بوقرة جامعة المسيلة****أ. عبيد الله فطيمة جامعة تلمسان****ملخص**

إن الأزمة الاقتصادية العالمية مستمرة في تحديد الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية ، بل إن سبل مواجهة الأزمة، من قبيل التدابير الحماية والقيود الجديدة المفروضة على الهجرة، تؤدي في بعض الحالات إلى تفاقم المخاطر ، وقد تؤدي الضغوط التي تتعرض لها البلدان المانحة لتخفيض ميزانياتها للمعونة إلى تقليل الموارد المتاحة للبلدان النامية، التي ستواجه بالتالي مزيداً من الصعوبات في التصدي للأزمة وفي النهوض باحتياجات شعوبها، ومنذ اعتماد الأهداف في عام 2000، تحقق تقدم كبير في عدد من المجالات، من بينها الحد من الفقر والجوع وتوفير التعليم وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين الأوضاع الصحية وضمان الاستدامة البيئية، إلا أن الأزمة الاقتصادية تحدت بتراجع هذه المكاسب التي تحققت بشق الأنفس.

مقدمة

في مستهل الألفية الجديدة توحدت حكومات العالم في تقديم وعد مرموق لضحايا الفقر، فخلال اجتماع للامم المتحدة في سبتمبر 2000 بنيويورك صادقت المجموعة الدولية على "اعلان الألفية" وهو تعهد بتخليص البشرية من ظروف الفقر المدقع المهينة و اللانسانية، و توفير التعليم و الرعاية الصحية و المساواة بين الجنسين... الخ. و لكن بحلول سنة 2007 و خاصة 2008 استيقظ العالم على شبح الازمة المالية، و بالتالي اصبحت هذا الوعد مهدد.

الأهداف

تهدف هذه المداخلة لمناقشة آثار الأزمة المالية على الهدف الإنمائي الثامن و المتمثل في:
إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

يندرج في إطار الهدف الإنمائي الثامن الأهداف الفرعية التالية:

- المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.
- معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.
- معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.

الإشكالية

الإشكالية المطروحة تتمثل في التالي:

ما مدى تأثير الأزمة المالية على الهدف الإنمائي الثامن؟

المحور الأول: لمحة عن أهداف الألفية للتنمية

الهدف 1: القضاء على الفقر المدقع والجوع¹ ، ومن هذا الهدف يمكن تحقيق الغايات التالية:

- تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة ما بين 1990 و 2015 .
 - توفير العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، بمن فيهم النساء والشباب.
 - تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة ما بين 1990² و 2015.
- الهدف 2: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، ومنه تحقيق الغايات التالية:

- كفالة تمكن الأطفال في كل مكان، سواء الذكور أو الإناث، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي، بحلول عام 2015.
 - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
 - إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول عام 2005، وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015 .
 - الهدف 3: تعزيز المساواة بين الجنسين.
 - الهدف 4: تخفيض نسبة الوفيات لأطفال.
 - الهدف 5: تحسين صحة الحوامل، لغرض تحقيق الغايات الموالية:
 - تخفيض معدل الوفيات الحوامل بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015 .
 - تعميم إتاحة خدمات الصحة الإنجابية بحلول عام 2015 .
 - الهدف 6: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض، وذلك:
 - وقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ
 - تعميم إتاحة العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام 2010 لجميع من يحتاجونه
 - وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ
 - الهدف 7: كفالة الاستدامة البيئية، وتمثل في تحقيق التالي:
 - إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.
 - الحد بقدر ملموس من معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلول عام 2010.
 - تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.
 - تحقيق تحسين كبير بحلول عام 2020 لمعيشة ما لا يقل عن 100 مليون من سكان الأحياء الفقيرة.
 - الهدف 8: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.
 - المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقييد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز.
 - معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا.
 - معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
 - المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على الصعيدين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل.³
- المحور الثاني: الأزمة المالية**
- 1- التعريف:** لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، لكن من المفاهيم المبسطة لمصطلح الأزمة المالية، هو أن الأزمة المالية هي اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى.⁴
- كما يمكن تعريفها بأنها " تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل: حجم الإصدار، أسعار الأسهم و السندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، ومعدل الصرف"⁵
- و من التفسيرات الحديثة للأزمة المالية ما طرحته نظرية المباريات " game theory " تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" coordination games، إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي وجود علاقات موجبة بين القرارات التي يتخذها لاعبو اللعبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون...)، فقد يكون قرار المستثمر في كثير من الأحيان باتخاذ الاتجاه الذي يتوقع هذا المستثمر أن الآخرين سيتخذونه، بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما بناء على التوقع بان قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأن له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرين بأخذ القرار ذاته، حينئذ تبدو الصورة مختلفة.
- وقد أكدت بعض النماذج الرياضية التي استخدمت لتحليل أزمات العملة مثل النموذج "بول كروجمان Paul Krugman" ذلك السلوك، على سبيل المثال أن نظام السعر الصرف الثابت قد يحتفظ باستقراره لفترة طويلة، ولكن قد يحدث له انهيار سريع بمجرد وجود عوامل قد تتسبب في أن يتوقع الآخرون انخفاض سعر الصرف، ومن ثم يبقى السعر في الانخفاض وربما الانهيار فعليا.

ومع اختلاف صور الأزمات المالية التي يشهدها الاقتصاد العالمي إلا أن هناك عدة عوامل قد تزيد من حدة تأثير تلك الأزمات مثل:

- **عدم الموائمة بين حجم الأصول وحجم الالتزامات للمؤسسات المالية:** حيث لا تتناسب المخاطر التي تتحملها تلك المؤسسات مع أصولها، خاصة مع ارتفاع الوزن النسبي لحجم الأصول الطويلة الأجل بميزانية تلك المؤسسات، وبالتالي تتعرض لإمكانية التعثر والإفلاس، فعلى سبيل المثال حين تتيح البنوك سحب الودائع في أي وقت بينما تتوسع في الإقراض طويل الأجل (كالقروض لتمويل شراء العقارات مثلا) فهي بذلك تتحمل مخاطر مالية مرتفعة، كذلك الحال بالنسبة للدول، فالكثير من الاقتصاديات النامية تلجأ إلى إصدار سندات قيمتها الاسمية مقيمة بالدولار أو اليورو، وهو ما قد يؤدي إلى عدم تناسب القيمة الاسمية للالتزامات، أي السندات المصدرة، وأصول تلك الحكومات المتمثلة في الضرائب المحصلة بالعملة المحلية، وفي ذلك الحالة تظهر إمكانية حدوث ما يسمى بحالة التعثر عن سداد الالتزامات أي عندما تعجز تلك الحكومات عن الوفاء بالالتزامات من العملة الأجنبية عند استحقاق تلك السندات.

- **اثر العدوى:** أو ما يسمى **Contagion Effet** أي انتقال الأزمات المالية (مثل تلك الخاصة بأسعار العملة أو أسواق الأسهم) وانتشارها في دول أخرى، ويختلف الاقتصاديون حول ما إذا كان حدوث أزمة في أكثر من دولة في ذات الوقت نظرا لانتشار غير مبرر للعدوى بالفعل، أم بسبب مشكلات حقيقية تعاني منها الاقتصاديات التي انتقلت إليها إلى الأزمة، سواء اختلفت تلك الأسباب فيما بينها أو تشابهت.

2- تتبع وتحليل محاور سيناريو الأزمة: ويتم التطرق في ذلك إلى النقاط التالية:

- مؤسسات مالية تمنح قروضا لتمويل أصول عقارية لأفراد دون مراعاة اعتبارات القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية وتجاهل أن عبء الدين والفوائد يفوق قدرات المقترضين ونتج عن ذلك انخفاض كبير في قيمة تلك القروض، والتساؤل المطروح: كيف تمارس مؤسسات مالية كبيرة هذا التجاوز غير المهني الذي يدركه ويتجنبه طالب جامعي أو خريج حديث أو مستثمر بسيط؟

- وعلى التوازي، مؤسسات إقراض تمنح ديون وتسهيلات بضمن عقارات دون مراعاة حقيقة الفجوة بين المعروض والمطلوب من العقارات وتأثير ذلك على اتجاهات أسعار وقيمة العقارات وفرص تسهيل هذه العقارات، والتساؤل المطروح: كيف تمارس مؤسسات مالية كبيرة هذا التجاوز غير المهني الذي يدركه موظف تسويق عقاري مبتدئ؟

وقد نتج عن هذه الممارسات "غير المبررة"، في النقطتين السابقتين ما يلي: عدم الالتزام وضعف القدرة على السداد، ثم تناقص كبير في التدفقات الداخلة إلى المؤسسات المالية، كما نجم عنها كذلك، تزايد حاجة المؤسسات المالية إلى السيولة، وبدء تخلي المقترضين عن العقارات، وهبوط حاد في سعر العقارات، بالإضافة إلى جمود حاد في سوق العقارات، وتناقض المعاملات المالية.

وكانت محصلة كل ذلك انخفاض قيمة القروض والديون في السوق، مما دفع المؤسسات المالية إلى التخلي عن هذه القروض والديون ونقل مخاطرها وخسائرها إلى طرف آخر.

- المؤسسات المالية تحول هذه القروض إلى أصول تباع وتشترى في البورصة مع حملات تسويقية مكثفة لتروج ما زعمت أنها أرباح عالية شبه مؤكدة مع تلك الأصول، ساهمت في إغراء صناديق الاستثمار لشراؤها في البورصة وسرعان ما بدأت تتناقض قيمتها بصورة واضحة لتدفع صناديق الاستثمار للتخلص منها وبيعها، والتساؤل المطروح هنا: ماهي الدوافع الحقيقية للمؤسسات المالية في تحويل القروض إلى أصول وطرحها في البورصة؟ وهل روعيت الشفافية عند تقييم وطرح تلك القروض والديون؟ وهل تم ذلك في ضوء اطر أخلاقية تضبط السلوك الترويجي لترويج منتج معيب؟

- "صناديق الاستثمار" تواجه أزمة سيولة حادة وتنتج بقوة لعرض تلك الأصول "القروض والديون" وبقيمة متناقصة ولعميل غير قادر وغير راغب في الشراء، ما لم تكون أسعار هذه الأصول عند أدنى قيمة لها، ونتج عن هذه الممارسات أن واجهت صناديق الاستثمار مشاكل مترتبة على ظاهرة الاقتراب من "انعدام السيولة" بسبب القروض والديون المرتبطة بالعقارات لمقترضين عاجزين عن السداد، مما دفعها إلى بيع أصول أخرى لتوفير سيولة بإجراءات سريعة أدت إلى اختيار في قيمة هذه الأصول، والتساؤل المطروح: هل توجد مبررات قوية، معينة واقتصادية، تدفع صناديق الاستثمار لشراء تلك الأصول؟ والاضطرار لإعادة بيعها لتخلص منها في السوق راكدا أو بطيء الحركة ولا يوجد مشتري حقيقي لها؟

- صناديق استثمار تعرض أصول تنهوى قيمتها، وبنوك بعات قروضها وديونها كأصول بقيم منخفضة، والائتمين تواجه أزمة سيولة، ولم تجد البنوك مخرجا سوى الاتجاه إلى الاقتراض من بنوك أخرى كممارسة عادية في الأسواق بين البنوك، ولكن، حيث أن تلك البنوك المأمول الاقتراض منها تواجه أمرين: أزمة سيولة وأزمة ثقة في قدرات البنوك طالبة الاقتراض.⁶

3- آثار الأزمة المالية: إن تأثير الأزمة المالية على الدول يختلف استنادا لمجموعة من العوامل من بينها:

- درجة الانكشاف على الأسواق المالية.
 - مدى التغيرات في أسعار المواد الأولية.
 - مدى الارتباط بالدول الكبرى التي مستها الأزمة.
 - فعالية السياسة المالية و الاقتصادية في معالجة الأزمة⁷.
- في أحدث نشرات صندوق النقد الدولي إقرار بأن جزء من إدارة المخاطر النظامية العالمية يكمن في سد فجوات المعلومات، وزيادة الشفافية في تقييم الأدوات المالية المركبة، خاصة تلك المعلومات المتعلقة بالمعاملات خارج السوق الرسمي وخارج الميزانية العمومية، مما يتيح للأجهزة التنظيمية فرصة تجميع وتقييم وتصنيف المخاطر التي تحدد النظام ككل، ويؤدي ذلك في النهاية إلى تعزيز انضباط السوق⁸. ومن أهم آثار الأزمة المالية ما يلي:

الحلقة المفرغة: بفعل نقص السيولة تشدد البنوك معايير الإقراض مما يرفع تكلفته على المستهلكين، فإنفاق المستهلكين يمثل أكثر من 3/2 النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية وحتى الخفض الحاد لمعدلات الفائدة ليس كافيا لمنع الكساد. وقال "راي سويفر" رئيس شركة (سويفر) للاستثمارات المصرفية إنها حلقة مفرغة.

إذن الحلقة المفرغة تتلخص بأن زيادة تشديد معايير الإقراض ترفع من تكلفته والتساهل فيه يؤدي إلى زيادة المقترضين، وبالتالي احتمال وجود أزمات مالية بسبب زيادة حالات التوقف عن السداد في مجالات بطاقات الائتمان، الرهون العقارية وقروض شراء السيارات والقروض الشخصية وغيرها.

تباطؤ النمو العالمي: توقع رئيس FMI تباطؤ النمو العالمي إلى 3.7% العام القادم، وهو أدنى النسب في العقدين الأخيرين، وقد أرجع رئيس FMI هذا التباطؤ إلى التباطؤ في الاقتصاد الأمريكي الذي أثر بشكل سريع على نظيره الأوروبي.

انتهاء نموذج البنوك الاستثمارية في أمريكا: وافق البنك المركزي الأمريكي على تحول بنكين استثماريين وهما "مورغان ستانلي" و"غولدمان ساكس" إلى شركتين مصرفيتين قابضين، ويعد تحول البنوك الاستثمارية بهذه الطريقة نوعا من الإقرار بأن أنماط التمويل لم تعد ناجحة ومجدية وهي بحاجة لحماية. كما يلاحظ إفلاس رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة الأمريكية وهو بنك lehman brothers بحيث انخفضت قيمة أسهمه بـ 94% منذ بداية العام الحالي، وبلغت خسائره مليارات الدولارات بسبب استثماراته في سوق الرهن العقاري، وعمر هذا البنك قرن ونصف قرن، وقد ضرب به المثل في الولايات المتحدة الأمريكية بحيث أقلت من أزمة القرن الماضي.

شركة التأمين الأمريكية (AIG) American international group: لقد فقدت هذه الشركة حوالي 90% من قيمتها منذ مطلع العام الجاري وهي شركة تأمين أمريكية عملاقة لهذا أمت في 16 سبتمبر 2008 لتفادي إفلاسها.

سوق النفط: بسبب تراجع معدل النمو العالمي تراجع الطلب على النفط مما أدى إلى هبوط أسعارها بالإضافة إلى تأثيرات متعددة يصعب ذكرها في مختلف الميادين (التكنولوجيا، الصناعات التحويلية، وغيرها).

المحور الثالث: آثار الأزمة المالية على الهدف الإنمائي الثامن

يتم معالجة هذا المحور في النقاط التالية:

- **آثار الأزمة المالية على حجم المساعدات المقدمة من طرف الدول المانحة:** عقب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامي 2006 و 2007، ارتفعت المساعدة إلى مبلغ 119.8 بليون دولار في عام 2008، أي بزيادة قدرها 10% بالقيم الحقيقية عن عام 2007 ورغم ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو من نسبة 0.28 في المائة في عام 2007 إلى نسبة 0.30 في المائة في عام 2008، فقد ظلت أقل من نسبة 0.33 في المائة التي بلغت في عام 2005، (عندما زادت نتيجة تخفيف عبء الديون على العراق ونيجيريا).

ورغم أن المساعدة الإنمائية الرسمية بلغت أعلى مستوى لها على الإطلاق في عام 2008، فلا تزال هناك ثغرات ضخمة في الإنجاز فيما يتصل بالوفاء بالتزامات القائمة، إذ تبلغ الغاية المستهدفة في غلنغزل لعام 2010 حوالي 154 بليون دولار بالقيم الحالية وستلزم لذلك

تدفقات إضافية بمبلغ 17 بليون دولار في السنة لبلوغ هذه الغاية، بالرغم أن المعونة المقدمة إلى أفريقيا بلغت حوالي 26 بليون دولار في عام 2008 فإنها لا تزال أقل بنحو 20 بليون دولار عن المبلغ المستهدف.

ومن أجل تزويد البلدان النامية بالدعم اللازم لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية وتخفيف آثار الأزمة العالمية على البلدان الفقيرة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقوم بما يلي:

- التنفيذ الكامل للالتزامات التي تم التعهد بها في غلنغلز من خلال زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ 34 بليون دولار (عن مستوى عام 2008 وبأسعار عام 2008 سنوياً بحلول عام 2010 ، على أن توجه الأغلبية العظمى من هذه الزيادة إلى أفريقيا لوفاء بالتعهد بمضاعفة المعونة المقدمة إلى تلك المنطقة في الإطار الزمني ذاته.

- ضمان أن تخصص المعونة بطريقة تفيد أفقر البلدان وتحمي أضعف الفئات داخل البلدان مما يقلل الثغرات الحالية في التغطية.

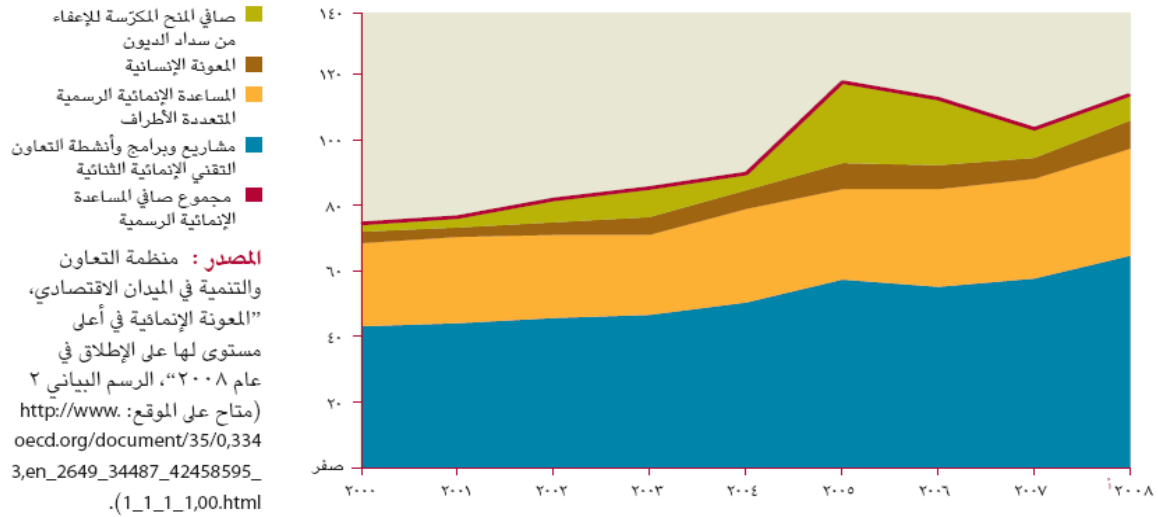
- تحديد وتعجيل الجهود الرامية إلى تحسين فعالية المعونة عن طريق تنفيذ إعلان باريس وخطة عمل أكراس.

- تشجيع سائر البلدان النامية التي تقدم مساعدة إنمائية على أن تشارك على وجه أكمل في المناقشات الدولية، من قبيل منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي، من أجل تحسين الحوار والشفافية بين جميع الشركاء في التنمية⁹.

كما دفعت الأزمة المالية الحالية التي أهدمت موارد الموازنات العمومية للدول إلى توجيه نداء حتى يتم تسخير اعتمادات " صندوق الحد من الفقر " والذي وضعه البنك الإسلامي للتنمية لفائدة المخططات الوطنية للصحة الإنجابية بالنسبة لبرامج التمويل على المدى القريب والبعيد.

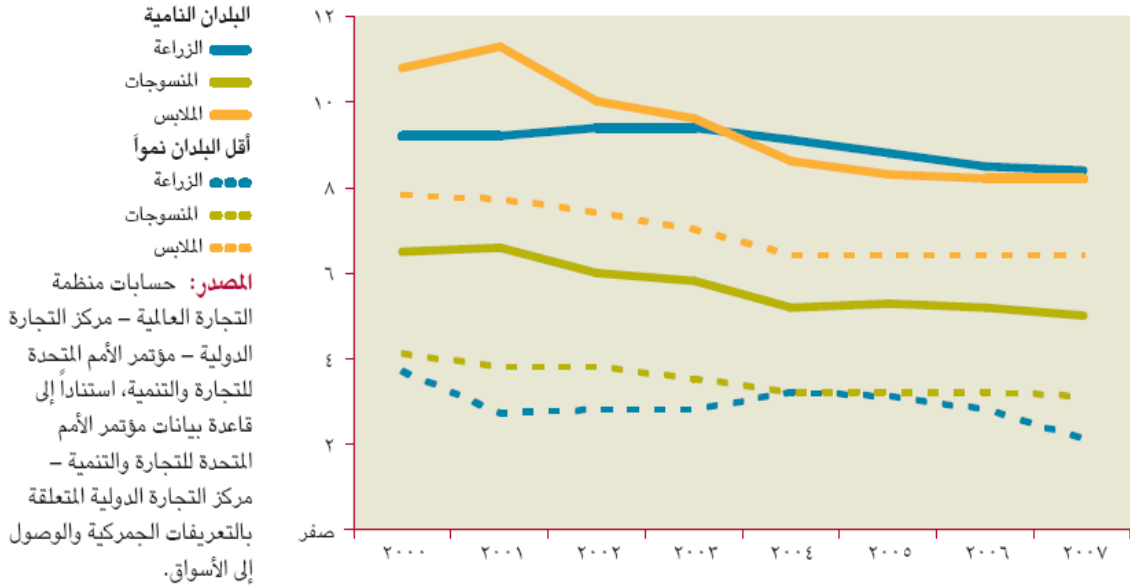
مجموع تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة في المساعدة الإنمائية

2008/ 2000 (ببلايين الدولارات و بقيمة الدولار في 2007)



رغم الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، فإن مجموع صافي تدفقات المعونة المقدمة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية في عام 2008 لم يواز إلا نسبة 0.30 في المائة من مجموع دخلها القومي الإجمالي. ورغم أن هذه النسبة قد ارتفعت من 0.28 في المائة في عام (2007 ومن 0.22 في المائة في عام) 2001 ، فإنها لا تزال أقل بكثير من الغاية التي تستهدفها الأمم المتحدة وهي 0.7 في المائة ومن بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية البالغ عددها 22 بلداً، لم تحقق أو تتجاوز هذه الغاية إلا كل من الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا. وفي المتوسط، خصّصت البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية نسبة 0.47 في المائة من دخلها القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية، إلا أن النسبة تفاوتت كثيراً بين البلدان، من نسبة 1 في المائة تقريباً بالنسبة للسويد إلى نسبة 0.18 في المائة بالنسبة للولايات المتحدة واليابان ونسبة 0.20 في المائة بالنسبة لإيطاليا واليونان. وقد زادت جميع البلدان المانحة، باستثناء اليابان، من المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها، كنسبة من دخلها القومي الإجمالي بين عامي 2000 و 2007¹⁰.

التقدم المحرز من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية الرسمية بين 2000 و 2008 (نسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي)



ولا يزال الدعم الزراعي المقدم في البلدان المتقدمة النمو يمثل عاملاً مخلاً بشكل رئيسي بالتجارة والإنتاج الزراعي في البلدان النامية. وحتى رغم زيادة انخفاض الدعم الزراعي عموماً من حيث نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو في عام 2007، فإنه لا يزال مرتفعاً بالقيم المطلقة وبالمقارنة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، قد يكون من الأهم مع ذلك مساعدة جميع البلدان النامية المنخفضة الدخل في بناء بنيتها التحتية المتصلة بالتجارة وقدرتها المتصلة بالعرض. ورغم أن مجموع المعونة المكرسة للالتزامات في مجال التجارة قد زاد في عام 2007، فقد قُدم ما يزيد على نصف المبلغ إلى 11 بلداً فقط وأغلبها من إفريقيا¹³.

ومنذ أواخر عام 2007، تعرض نظام التجارة المتعددة الأطراف لضغوط متزايدة لأن أزمة الغذاء والأزمة المالية تسببتا في موجات جديدة من الحماية. واتخذت البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء مجموعة من التدابير الحماية لمواجهة هاتين الأزميتين، شملت مجموعة من التدابير المتعلقة بالتعريفات وغير المتعلقة بالتعريفات وعناصر محددة في خطط التحفيز الوطنية التي إما أنها حذت من التجارة وإما أنها كانت مصدراً للتجار غير المنصف.

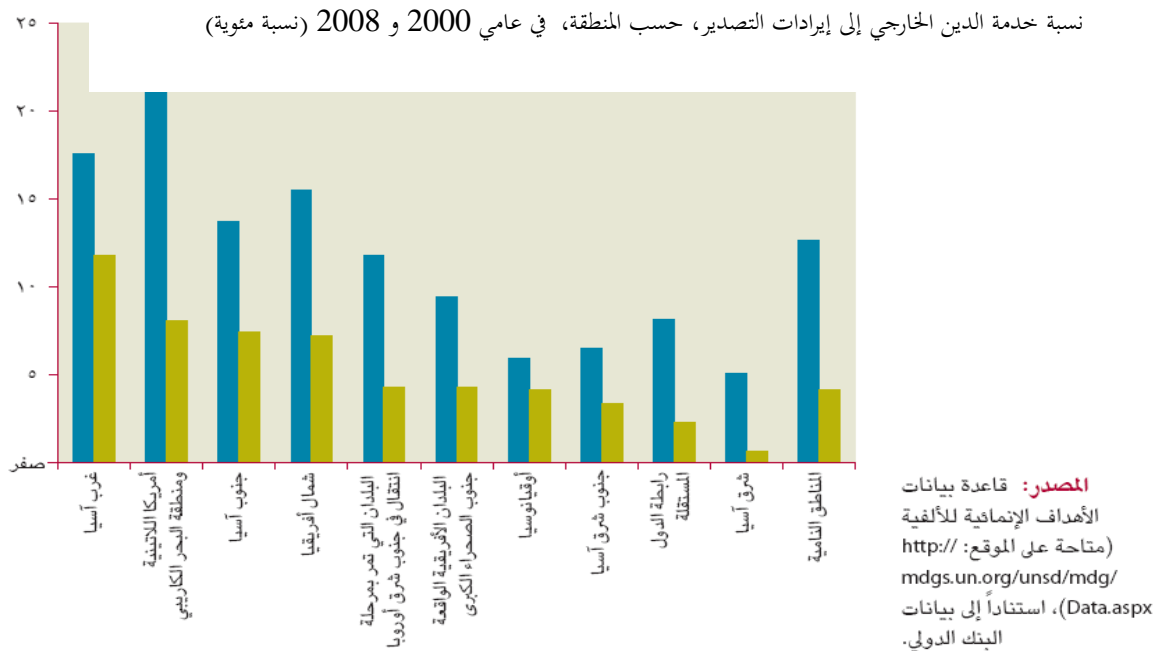
ولتتمكن البلدان النامية من زيادة ما تستمد من فوائد من التجارة الدولية، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ الإجراءات التالية:

- تجديد الالتزام بالإلغاء المبكر لجولة طموحة وموجهة نحو التنمية لمفاوضات الدوحة؛ وسيشمل هوا إحراز تقدم سريع وكبير في فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو.
- إعفاء 97 في المائة على الأقل من المنتجات المستوردة من أقل البلدان نمواً من الرسوم الجمركية والحصص، عملاً بالهدف المعتمد في الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية في عام 2005.
- الوفاء بالتعهد الصادر في عام 2005 بإلغاء جميع معونات الصادرات الزراعية بحلول عام 2013.
- القيام على وجه السرعة بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بزيادة الدعم التقني والمالي والسياسي زيادة كبيرة، وهو الدعم المقدم من أجل تسخير المعونة لتعزيز التجارة ومبادرة الإطار المتكامل المعزز.
- المحافظة على نظام دولي مفتوح للتبادل والتجارة أثناء الأزمة الاقتصادية العالمية عن طريق ضمان إلغاء التدابير الحماية المعتمدة لمواجهة الأزمة بأسرع ما يمكن، ومقاومة فرض مزيد من التدابير.

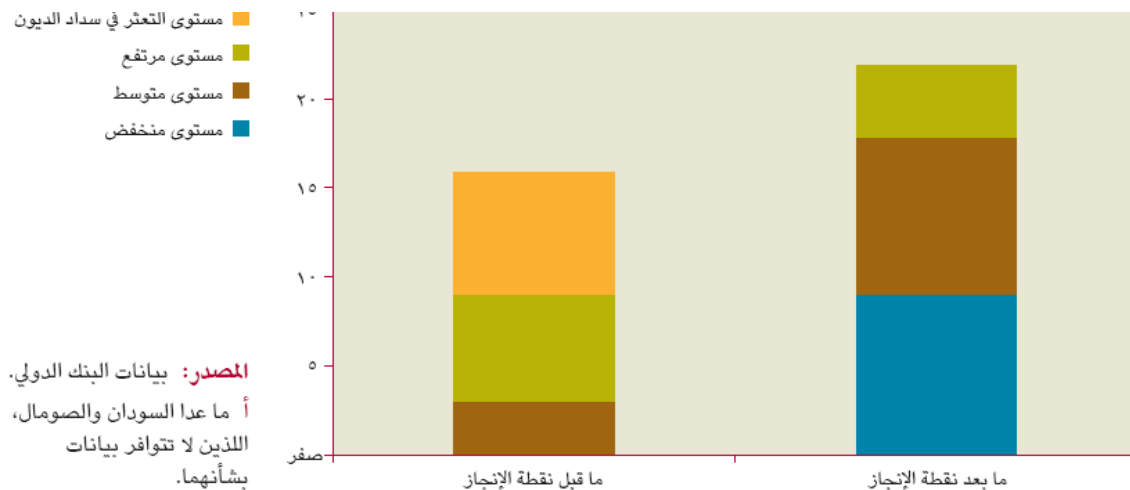
وفي عام 2007، استمر تزايد وصول صادرات البلدان النامية بلا رسوم جمركية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، وتحقق ذلك في المقام الأول عن طريق استمرار إلغاء التعريفات الجمركية على أساس مبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ونتيجة أساساً للمعاملات التفضيلية، زادت حصة أقل البلدان نمواً في التجارة المعفاة من الرسوم الجمركية على مدى العقد الماضي، لكن لم يحدث مزيد من التقدم في عام 2007 وبدأت بعض البلدان المتقدمة النمو في تنفيذ الغاية المتفق عليها في عام 2005 لإعفاء نسبة 97 في المائة على الأقل من صادرات أقل البلدان نمواً من

الرسوم الجمركية ومن الحصص، ولكن يتعين أن تقوم بلدان كثيرة أخرى بذلك. وبصفة عامة، هناك تفاوتات إقليمية وقطاعية كبيرة في الإعفاءات من الرسوم الجمركية بين أقل البلدان نمواً وداخلها.¹⁴

– تأثير الأزمة المالية على القدرة على تحمل أعباء الديون: عقب انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عامي 2006 و 2007، ارتفعت المساعدة إلى مبلغ 119.8 بليون دولار في عام 2008، أي زيادة قدرها 10 في المائة بالقيم الحقيقية عن عام 2007. ورغم ارتفاع حصة المساعدة الإنمائية الرسمية في الدخل القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو من نسبة 0.28 في المائة في عام 2007 إلى نسبة 0.30 في المائة في عام 2008، فقد ظلت أقل من نسبة 0.33 في المائة التي بلغت في عام 2005، (عندما زادت نتيجة تخفيف عبء الديون على العراق ونيجيريا).



مستويات التعثر في الوفاء بالديون في البلدان المشمولة بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أ، أيلول/سبتمبر (2008 عدد البلدان)



– الحصول على الأدوية الأساسية بأسعار ميسرة: تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية، من خلال عدد من السبل، في زيادة نسبة السكان في البلدان النامية الذين لا يمكنهم الحصول على الأدوية بأسعار ميسرة، وفيما يتصل بالطلب، زاد عدد الفقراء، وستضاف أعداد الفقراء الجدد

إلى من لا يمكنهم تحمّل تكلفة شراء الأدوية، وفي الوقت نفسه، قد تؤدي الأزمة إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية العامة نظراً لأن ارتفاع البطالة وانخفاض الدخل سيجعل الأفراد أقل قدرة على المحافظة على صحتهم ويعرضهم إلى مخاطر صحية أكبر، مما يزيد بالتالي من الإصابة بالأمراض وانتشارها، وفيما يتصل بالطلب، يخضع إنفاق القطاع العام، الذي يتقرر وفقاً للسلطة التقديرية، لضغوط في مختلف أنحاء العالم، وخاصة في البلدان النامية غير القادرة على الاقتراض بكميات تكفي لتغطية عجزها المالي، وإذا ما تخفّضت ميزانيات وزارات الصحة، فقد يمكن الإنفاق على المرتبات، إلا أن الإنفاق على الأدوية والنقل سيخفّض بشكل غير متناسب، وإذا ما انخفضت قيمة أسعار الصرف فمن المرجح أن يرتفع سعر الواردات الطبية من قبيل المواد الخام اللازمة لإنتاج الأدوية، أو المنتجات التامة الصنع اللازمة للبلدان التي ليس لديها قدرة تصنيعية.

ومن أجل قياس تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على النظم الصحية، وضعت منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع شركة IMS Health، وهي شركة دولية للمعلومات والخدمات الاستشارية في مجال المستحضرات الصيدلانية، برنامجاً لتتبع استهلاك الأدوية. وفي معظم البلدان، حدثت زيادة في متوسط أسعار الأدوية. واقترن هذا في بعض البلدان بزيادة في الإنفاق الكلي على المستحضرات الصيدلانية في الربع الأخير من عام 2008 وفي الربع الأول من عام 2009؛ إلا أنه في معظم البلدان، فيما عدا عدد قليل في أوروبا الشرقية، فلا يبدو أن استهلاك المستحضرات الصيدلانية قد تأثر على نحو غير مؤات. في نهاية الربع الأول من عام 2009، لم يبدو أنه قد حدث تغيير رئيسي في حجم الأدوية المستخدمة عموماً أو انخفاض في استخدام الأدوية المضادة للأمراض المزمنة، مثلما كان الحال أثناء الأزمة الآسيوية في عام 1998. ولم يحدث تحول من استخدام التركيبات التي تحمل علامة تجارية إلى تركيبات لا تحمل علامة تجارية بالنسبة لهذه الأدوية. وعموماً، ليس هناك لذلك دليل راسخ على أن الأزمة الاقتصادية خلّفت تأثيراً سلبياً على الحصول على الأدوية أو أن الزيادات المتواضعة في الأسعار قد قللت من استهلاك الأدوية¹⁵.

خاتمة

لقد تعرضنا في بحثنا هذا إلى أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد التقدم المحرز في تحقيق الهدف الإنمائي الثامن، ولكن هذا التقدم يبقى مهدد بفعل الأزمة المالية لذا يجب الالتزام ببعض الإجراءات على الصعيد الوطني و الدولي و من بينها هذه الإجراءات ما يلي:

- ينبغي للمانحين أن يوفوا بالكامل بالالتزامات التي تعهدوا بها وفي أماكن أخرى فيما يتعلق بمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية وبالمساعدة الإنمائية الرسمية المكترسة لأفريقيا، وينبغي للمانحين الوين لم يقوموا بولك بعد أن يسعوا إلى زيادة مساعداتهم الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بحيث تصل إلى المعدل المستهدف الوارد في برنامج عمل بروكسل، ونتيجة للانتكاسات الضخمة التي عانت منها البلدان النامية بسبب الأزمة الاقتصادية، فيمكن أن يكون للزيادة الفورية والضخمة في المساعدة الإنمائية الرسمية وظيفة مفيدة معاكسة للدورات الاقتصادية.
- ينبغي أن يكفل المانحون تخصيص المعونة بطريقة تفيد أفقر البلدان وتحمي أضعف الفئات داخل البلدان، إذ يبدو أن بعض التحولات التي جرت في توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية بين البلدان المستفيدة من عام 2000 لا ترتبط إلا ارتباطاً ضعيفاً بالهدف العالمي المتعلق بالحد من الفقر.
- ينبغي للبلدان المانحة والمستفيدة على السواء أن تزيد من جهودها لتحسين نوعية و فعالية المعونة. ورغم أن المسؤولية الأساسية تقع في بعض المجالات على عاتق البلد المستفيد فيتعين على الجهات المانحة أن تكون أكثر استعداداً للمساعدة من أجل تلبية أهداف إعلان باريس وبرنامج عمل أكر.
- ينبغي تشجيع الشركاء الجدد في التنمية الوين يقدمون مساعدة إلى البلدان النامية على المشاركة في الإطار الدولي للتعاون الإنمائي بما في ذلك منتدى الأمم المتحدة للتعاون الإنمائي.

الهوامش

¹ -The Millennium Development Goals Report 2008 , United Nations, Addendum, 2008,p 01

² -<http://www.un.org/arabic/millenniumgoals/poverty.shtml>

³ -Report of the Secretary-General on the indicators for monitoring the Millennium Development Goals, p8 à p11, <http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/640/44/PDF/N0764044.pdf?OpenElement>

⁴ - عبد الله شحاته: الأزمة المالية-المفهوم و الأسباب-3

⁵ -Barthalon Eric : **Crises financières**, Revue problèmes économiques, Vol ° 259, Paris, 1998, P 12.

⁶ - مصطفى محمود أبو بكر: الأزمة المالية بين غياب الرؤية و فقدان الهوية، 2008

⁷ -سمير مقدسي: اثر الأزمة المالية على الدول العربية (قناة النمو الاقتصادي)، مارس ، بيروت، 2009

⁸ - دروس الأزمة المستفادة، نشرة صندوق النقد الدولي، مارس، 2006

⁹ - تعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية ، تقرير 2009 لفرقة العمل المعنية بالقصور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ط ي

¹⁰ - منظمة الصحة العالمية، الاستثمار من أجل الأمهات والأطفال في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي .مارس / آذار

2008، ص04

¹¹ -اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الاجتماع الرابع و العشرون للجنة الحكومية للخبراء، ماي 2009، ص 09

¹² - تعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية ، مرجع سابق ذكره

¹³-Achieving the Millennium Development Goals in Africa _Recommendations of the MDG Africa Steering Group, June 2008, United Nations, p 17

¹⁴ - تعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية ، مرجع سابق ذكره

¹⁵ - تعزيز الشراكة العالمية من اجل التنمية ، مرجع سابق ذكره

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

أثر التنمية المالية على النمو الإقتصادي بالإشارة إلى حالة الجزائر

د. بريس عبد القادر - جامعة الشلف

أ. رباط كريمة - جامعة الشلف

مقدمة:

يلعب النظام المالي دورا رئيسيا في تعزيز النمو الإقتصادي باعتباره يضم كافة المؤسسات المالية المسؤولة عن تعبئة المدخرات وحشدها في شكل ائتمان وأدوات ، و يمثل القطاع المالي في أي اقتصاد الوسيط الذي يتيح مالية واشتثمارية ومن ثم توجيهها الى القطاعات الإنتاجية الأكثر كفاءة . تحويل الأموال بين ذوي الفوائض المالية الى ذوي العجز المالي ، و يشمل هذا القطاع المؤسسات المصرفية وشركات التأمين والأسواق المالية ، وقد شهدت العقود القليلة الماضية تغيرات كثيرة و تطورات تكنولوجية و ابتكارات مالية ضخمة و متسارعة مست نمو و تطور القطاع المالي ، و هو ما جذب الباحثين إلى الاهتمام بالتنمية المالية و المؤشرات المعبرة عنها، و العوامل المساعدة عليها، وبحث علاقة التنمية المالية بالنمو والتنمية الإقتصادية

ويعبر تطور النظام المالي أو ما يصطلح عليه بالتنمية المالية عن التحسن في الطريقة والكيفية التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية المنوطة به ، ويشمل التطور والنمو المالي وتحسين القنوات التي من خلالها يتم تحسين نوعية الخدمات المالية الوسيطة نوعيا وكميا بما يسمح ويعزز التراكم الرأسمالي والتوزيع الأفضل للموارد بما ينعكس إيجابيا على مؤشرات النمو الإقتصادي.

حيث أصبح وجود قطاع مالي قوي من شأنه الإسهام في التنمية المالية في الإقتصاد وفي المقابل نجد نمو هذا القطاع -المالي- بشكل كبير ومتسارع وبدون ضوابط قد تسبب في المزيد من الازمات المالية والازمة المالية الراهنة التي ضربت جل الإقتصاديات المتطورة خير دليل على ذلك.

فالإشكالية التي سنحاول الإجابة عنها في ورقة البحث هذه تتمثل في :

ماهو أثر التنمية المالية على النمو الإقتصادي، وما هو دور التنمية المالية في دعم النمو وتحقيق التنمية الإقتصادية ، وأي تنمية مالية

التي تمكن الإقتصاد من مواجهة الصدمات المالية وتلافي حدودها؟

أولا: مفهوم التنمية المالية :

على الرغم من الاهتمام الذي حظيت به التنمية المالية ، إلا أنه لا يوجد تعريف ثابت و متجانس لها في ظل اختلاف الخصائص التي تتسم بها البلدان من جهة ، و عدم وجود مقاييس موحدة لإجراء مقارنة بين عدة بلدان من جهة أخرى ،، فهناك من يرى أن:

- التنمية المالية تعني التحسن في نوعية الخدمات المالية الوسيطة و كفاءتها⁽¹⁾.

- التنمية المالية تعبر عن القنوات التي تستطيع النظم المالية من خلالها تحسين المعلومات و تكاليف المعاملات⁽²⁾.

- و هناك من يتوسع في مفهوم التنمية المالية بالأخذ في الاعتبار القدرة المؤسسية و الانفتاح المالي و التنظيم و الإشراف و درجة التنافس في القطاع المال⁽³⁾ و في دراسة لصندوق النقد الدولي تضمنت مجموعة من الأبحاث عن النمو و التطور المالي لبلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا

توصل الخبراء إلى أن البلدان الأكثر تطورا و التي حققت أعلى درجات التنمية المالية تتسم في الغالب بالخصائص التالية⁽⁴⁾:

- استخدام أكثر كثافة للأدوات غير المباشرة في السياسة النقدية .

- حصص ملكية أقل للقطاع العام في المؤسسات المالية.

- مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز الميزانية، أو انعدام مثل هذا التمويل.

- درجة أعلى من التنظيم و الرقابة الاحترازين.

- موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل مما في ذلك المهارات الإدارية و المالية.

-مناخ قانوني أقوى.

و عموما يمكن وصف التنمية المالية في بلد ما بأنها التحسن في الطريقة التي يحقق بموجبها النظام المالي الوظائف الأساسية له و التي يلخصها الاقتصاديون في الوظائف الخمس التالية⁽⁶⁾:

- تعزيز تراكم رأس المال في الاقتصاد من خلال قيام مؤسسات الوساطة المالية بجمع و تعبئة المدخرات و زيادة كفاءة تخصيص الموارد المالية .

- تحسن تكاليف المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار بالاعتماد على الوسطاء الماليين، و هو ما يساعد على تحسين توزيع رأس المال.

- تحسن عملية رصد الأنشطة الاستثمارية و تعزيز إدارة الشركات و هو ما يزيد من الفوائد الناتجة عن المشاريع لصالح أصحابها.

- تيسير تبادل السلع و الخدمات بتخفيض تكاليف المعاملات.

ثانيا : قياس التنمية المالية: لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع التنمية المالية إلا أنه لم يتم إيجاد مؤشرات موحدة لتقديرها، و لا

تزال كيفية الحصول على مقاييس مقنعة للتنمية المالية إحدى أهم القضايا، و لكن هناك جانبين رئيسيين لقياس التنمية المالية: يتعلق الأول بالعمق المال^(*) من حيث حجم و نشاط القطاع المالي، و يتعلق الثاني بكفاءته خصوصا الكفاءة المصرفية، و في دراستنا سنركز فقط على الجانب الأول. و في هذا الجانب تناولت العديد من الدراسات العملية تقدير التأثير النوعي و الكمي لنمو و تطور القطاع المالي على الاقتصاد باستخدام تشكيلة من المؤشرات لقياس التنمية المالية .

من بين الدراسات العملية التي اهتمت بهذا الموضوع يبرز ما يلي⁽⁷⁾:

1- الدراسة التي قام بها كنج و لفين (1993) و التي تضمنت تحليل البيانات القطرية ل 77 بلد خلال الفترة (1960-1989)، و قد تم تقسيم هذه البلدان إلى أربع مجموعات: - دول ذات معدل نمو اقتصادي سريع جدا. - دول ذات معدل نمو اقتصادي سريع. - دول ذات معدل نمو اقتصادي بطيء.

- دول ذات معدل نمو اقتصادي بطيء جدا. و قد استخدما في قياس التنمية المالية ثلاث مؤشرات مختلفة:

* الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقسوم على مجمل الائتمان المصرفي. * الأصول المحلية لدى البنك المركزي.

و تظهر النتائج التي توصل إليها كنج و لفين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مستوى التطور المالي و النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي (g)				مؤشرات قياس التطور المالي
g<0.5%	0.5%<g<2%	2%<g<3%	3%<g	
22	29	38	60	M ₂ /PIB
7	15	20	37	M ₂ -M ₁ /PIB
6	71	73	81	أصول البنوك التجارية إلى إجمالي أصول القطاع البنكي
51	61	56	70	القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى مجموع القروض
13	20	27	35	القروض إلى القطاع الخاص بنسبة مئوية من ال PIB
0.5-	1.4	2.6	4.5	النمو المتوسط

Source :Sophie Brana" La politique bancaire dans les pays de l'Europe de l'est " L'armattan 2001,P25.

2-دراسة لفين و زيفرورز (1998) و التي قاما فيها بقياس المستوى الأولي للتنمية المالية بالاعتماد على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

3- الدراسة التي قام بها كل من لفين و لويازاو بيك (2000) و قد استخدموا نفس المؤشر السابق للتنمية المالية أي الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، و قد عرفوا الائتمان الخاص بأنه قيمة الائتمانات التي يقدمها الوسيط الماليون إلى القطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

4- و في دراسة للتطور المالي للشرق الأوسط و شمال إفريقيا ركز فيديليينو (Fedilino,2001) و التوني (2003) على مقاييس نمطية للتنمية المالية شملت هوامش أسعار الفائدة و المجمعات النقدية و الائتمانية و رسملة السوق

- كما نسجل مجموعة من الدراسات التي أجراها كل من دارات (1999)، و Achy (2003)، و بن ناصر و غزوني (2003)، و بوليلة و الطرابلسي (2004) و التي فحصت عمليا العلاقة بين تنمية القطاع المالي و النمو الاقتصادي لعينات مختلفة من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا حيث:

أ-حاول دارات (1999) بالاعتماد على منح السلاسل الزمنية اكتشاف العلاقة السببية بين التعميق المالي و النمو الاقتصادي في العينة المختارة و قد استخدم لذلك المقاييس التالية:

- نسبة M_1 إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_1/PIB) .

- نسبة M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB) .

ب-وقد استخدم و Achy (2003) بيانات مجمعة من مصر و الأردن و المغرب و تونس و تركيا لدراسة تأثير التنمية المالية على المدخرات الخاصة و النمو في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، مع التركيز على مساهمة البنوك التجارية في الوساطة المالية مستخدما أربع مؤشرات مختلفة للعمق المالي في تحليله الاقتصادي القياسي و هي (8):

*مجموع الخصوم السائلة للوسطاء الماليين كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

*أصول البنوك كحصة من إجمالي الأصول.

*الائتمان الخاص المقدم من طرف البنوك كحصة من الائتمان المحلي.

*الائتمان المقدم من طرف البنوك كحصة من الناتج المحلي الإجمالي.

ج-أما بن ناصر و غزوني (2003) فقد استخدموا نموذجا ديناميكيا مجعما لفحص العلاقة بين أسواق الأوراق المالية و البنوك و النمو في عشرة (10) من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و قد فضلا في دراستها التنمية المالية إلى:

-التنمية المصرفية و اقتصرا في قياسها على الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص.

-تنمية أسواق الأوراق المالية و التي عبرا عنها باستخدام ثلاث مؤشرات مختلفة و هي: رسملة السوق مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي، قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية الوطنية مقسوما على رسملة السوق، قيمة التداول من الأسهم في البورصات المحلية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

د-بوليلة و الطرابلسي (2004) و قد استخدموا تقنية سلاسل زمنية مختلفة لتحليل العلاقة بين المال و النمو في عينة من 16 بلد من بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و اعتمدا في ذلك على ثلاث مؤشرات مختلفة لقياس التنمية المالية (9):

- M_3 (الخصوم السائلة) مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي.

-نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي.

-الفرق بين M_1 و M_3 مقسوم على الناتج المحلي الإجمالي.

ومن خلال هذه الدراسات التطبيقية المذكورة أعلاه، والتي قام بها مجموعة من أبرز وأهم الباحثين الاقتصاديين في العالم نجد أن المؤشرات الممكن الاعتماد عليها في قياس التنمية المالية كثيرة و متعددة، و لعل أهمها الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الائتمان الإجمالي، أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار أن الاعتماد على هذا المؤشر تكرر أكثر من مرة و في أغلب الدراسات التي تعرضت لموضوع التنمية المالية أو تطور القطاع المالي، كما أن هناك مقاييس أخرى معبرة للغاية عن مستوى التنمية و التطور المالي لأي اقتصاد نذكر منها:

أ-الإجمالي النقدي M_2 منسوب إلى الناتج المحلي الإجمالي (M_2/PIB) :

غالبا ما تستخدم هذه النسبة في قياس درجة أهمية الوساطة المالية (التعميق المالي)، و قد استخدمت من قبل العديد من الباحثين - كما أشرنا سابقا- كمؤشر عن التنمية المالية، فطوال عملية التنمية تتجه النسبة M_2/PIB إلى الانخفاض حيث تنمو أدوات مالية أخرى ليست مدرجة ضمن M_2 (حيث تشمل M_2 ال M_1 زائد الودائع لأجل)، و تصبح متاحة على نحو أكبر، و هذا ما يعكس الاتجاه التصاعدي للابتكار المالي في النظم المالية القائمة من خلال ظهور أدوات مالية أخرى جديدة لا يمكن إدراجها ضمن M_2 و تصبح متاحة على نحو متزايد.

ب- نسبة التعامل المصرفي (إجمالي الودائع / الناتج المحلي الإجمالي):

تمثل العملة في الدول النامية جزءا كبيرا الحجم من رصيد النقود المتداول خارج الجهاز المصرفي، و تستخدم العملة أساسا في تمويل المعاملات، و في أغلب الأحيان تسجل اقتصاديات تلك البلدان ارتفاع في نسبة النقود إلى الدخل، و هو ما يعني زيادة استخدام العملة بدلا من زيادة حجم الودائع المصرفية، و للحصول على مقياس للتنمية المالية يعكس بوضوح الخدمات و الأنشطة المالية، لا بد من استبعاد العملة المتداولة من مقياس النقود بمعناها الواسع .

و تستبعد العملة على اعتبار أن الأصول شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار، و لذلك تستخدم نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للتنمية المالية. حيث يشمل إجمالي الودائع كل من الودائع المقيمة، و الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل، و ودايع الادخار، و ودايع المكاتب

البريدية، و ودايع الحكومة المركزية. و تحسب نسبة التعامل المصرفي كما يلي:

$$\sum D/PIB = [(\sum D_t/IPC_t + \sum D_{t-1}/IPC_{t-1}) \cdot 0.5] / [PIB_t/IPC_t]$$

حيث :

$\sum D$: تمثل إجمالي الودائع. ، PIB : الناتج المحلي الخام .

$\sum D_t$: إجمالي الودائع للفترة t ، $\sum D_{t-1}$: إجمالي الودائع للفترة $t-1$

IPC_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة t ، IPC_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة $t-1$

و يفسر ارتفاع نسبة الودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي على أن هناك زيادة في التعامل المصرفي، و تحسن في تقديم الخدمات المالية إلى مختلف القطاعات، و نجاح البنوك في اجتذاب الودائع التي تستخدم في تراكم الأصول و بالتالي زيادة النمو الاقتصادي، بينما انخفاض هذه النسبة يدل على عدم الكفاءة في العمليات المصرفية، و هو ما يدفع حسابات مصرفية في بلدان أخرى.

ج- نسبة السيولة النقدية M_1/M_2 : تعبر هذه النسبة عن مدى تقدم الجهاز المصرفي و مدى تمكنه من تعبئة المدخرات، حيث أن الانخفاض في النسبة M_1/M_2 تعني ارتفاعا في درجة تنوع المؤسسات المالية، و زيادة الودائع المصرفية، و استخدام أدوات مالية في تسوية المعاملات غير العملة، و لهذه النسبة عدة دلائل نذكر منها⁽¹⁰⁾: تعكس هذه النسبة بطريقة ما أهمية النظام غير الرسمي (الموازي) في الاقتصاد، لأنه كلما كبر النظام الموازي كلما زادت كمية النقد المتداولة وانخفضت النسبة M_1/M_2 . تبين هذه النسبة مدى كفاءة النظام المصرفي: فارتفاع هذه النسبة يدل على اتساع الهامش في أسعار الفائدة، و الذي ينجم عنه زيادة في حيازة العملة بدلا من حيازة الودائع المصرفية كجزء من M_1 و هي حالة تدل على عدم كفاءة النظام المصرفي.

ثالثا: مشاكل قياس التنمية المالية يرى العديد من الاقتصاديين أن الدراسات التي تناولت موضوع التنمية المالية ركزت في قياسها على مؤشرات كمية يمكن الحصول عليها و تعديلها لأغراض المقارنات بين المناطق و الفترات الزمنية، غير أنها قد لا تعبر عن التنمية المالية في معناها العام الذي يشمل جوانب متعددة كالانفتاح المالي و التنظيم و الرقابة و أوجه التقدم التكنولوجي و درجة المنافسة و القدرة المؤسسية، و من الصعوبة رصد جميع الجوانب ذات الصلة بالتنمية المالية من خلال بضعة مقاييس.

و عموما يمكن إيجاز الصعوبات المتعلقة بقياس التنمية المالية فيما يلي⁽¹¹⁾:

أولاً: لا يوجد مؤشر واحد للتنمية المالية يقيس بشكل شامل الدرجة التي تقوم بموجبها أسواق الائتمان بتقديم التمويل اللازم للنمو الاقتصادي، و ذلك نظرا لإمكانية تقديم الأسواق المالية العديد من الخدمات، و وجود قنوات متعددة يمكن من خلالها تشجيع النمو.

ثانياً: يمكن لإحصائيات المؤشرات التقليدية لنطاق التنمية المالية - مثل نسبة المجمع النقدية المختلفة إلى إجمالي الناتج المحلي - أن تقدم مؤشرات مضللة بخصوص وضع القطاع المالي وأثاره على النشاط الاقتصادي، فعلى سبيل المثال إذا كانت نسبة الكتلة النقدية بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي عن مرتفعة نسبيا و كان هناك تمويل كبير للقطاع العام من جانب النظام المالي، مع تمويل مصرفي قليل

فقط موجه إلى القطاع الخاص، يصعب عندئذ وصف هذا الوضع بأنه معزز للنمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى، إذا اقترنت النسبة المرتفعة للكتلة النقدية بمعناها الواسع مقابل إجمالي الناتج المحلي بوضع متوازن للمالية العامة وعدد كبير من الحسابات المصرفية، فقد يعني ذلك احتمال تقدم النظام المالي لخدمات أكثر، لأن عدد الحسابات المصرفية وخاصة في المناطق الريفية وعدد القروض الأصغر الممنوحة من البنوك ومؤسسات التمويل هي المؤشرات الرئيسية المستخدمة في قياس درجة الوصول إلى النظام المصرفي.

ففي هذه الحالة يكون الارتفاع النسبي لنسبة الكتلة النقدية بمعناها الواسع إلى إجمالي الناتج المحلي يعبر عن حالتين متناقضتين: فمن جهة يدل هذا الارتفاع النسبي على تقدم النظام المالي لخدمات أكبر وهو مؤشر جيد للتنمية المالية، ومن جهة أخرى يكون هناك انخفاض في مستوى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مقارنة بالائتمان الممنوح للقطاع العام وهو مؤشر لا يعبر عن مستوى جيد للتنمية المالية.

ثالثا: ليس من السهل أو حتى من الممكن قياس بعض المؤشرات المهمة للتنمية المالية قياسا كميًا، فهي بشكل رئيسي مؤشرات تدل على كفاءة النظام المالي لتخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات على العملاء، ويعتبر تقييم هذه الكفاءة ممارسة نوعية بشكل رئيسي. كما أنه ينطوي في العادة على تقييم للالتزام بمعايير وقوانين القطاع المالي ذات الصلة، وممارساته الجيدة و تنفيذها وتحليل البيئة الائتمانية ونوعية مديري ومشرقي البنوك ونظام الإدارة المؤسسية.... الخ. وبدون تحليل شامل للبيئة المؤسسية وهيكل الحوافز الذي يعمل مديرو ومشرفو البنوك والمراجعون والمودعون في ظله، يصعب وضع استنتاجات بخصوص مستوى التنمية المالية في البلد المعني.

وفي الأخير فإن البيانات الخاصة بالمؤشرات القابلة للقياس قياسا كميًا قد لا تتوفر بسهولة عبر البلدان، وقد يصعب أحيانا تجميع المعلومات المتوفرة بأسلوب متناسق وقابل للمقارنة بين البلدان مثل المعلومات الخاصة بمستوى القروض غير العاملة (المتعثرة) والتي قد لا تكون قابلة للمقارنة بين البلدان بسبب مختلف المنهجيات المستخدمة في حساب عدم الوفاء بالالتزامات.

رابعا: العوامل المؤثرة على التنمية المالية

هناك عوامل كثيرة ومتعددة تستطيع التأثير على درجة التنمية المالية و تطور القطاع المالي في أي اقتصاد ، و يمكن تقسيم تلك العوامل إلى عوامل اقتصادية ، و عوامل مؤسسية ، و عوامل ذات صلة بالنظام المالي نفسه، و من خلال هذا البحث سنحاول التعرف على أهم هذه العوامل.

1- السياسات الاقتصادية الكلية: تتأثر التنمية المالية بمستوى جودة إدارة الاقتصاد الكلي، و السياسات الاقتصادية الكلية المطبقة باعتبارها تؤثر على حجم علاوة التمويل الخارجي و ذلك من خلال:

- تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على الأداء الاقتصادي في الأمد الطويل .
- بإمكان السياسات الاقتصادية الكلية إحداث تأثير مباشر على الإمكانيات المستقبلية لرفع مستوى التنمية المالية من خلال الضرائب المفروضة على القطاع المالي و التي تؤخر نموه و تطوره بصورة واضحة.
- و تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على درجة عدم اليقين التي تميز البيئة الاقتصادية الكلية المحلية، لأن عدم اليقين يتسبب في إضعاف تطور القطاع المالي.

2- التضخم: يعتبر التضخم أحد أهم العوامل الاقتصادية التي تؤثر على أداء النظام المالي فيما أن يساعد على نموه و تطوره أو العكس، فتقلب درجة تذبذب التضخم تقلل من دقة تقييم مخاطر الائتمان و المخاطر السوقية ، و ذلك لارتباط التضخم بتذبذب الأسعار ، و الذي يؤثر على كثير من المتغيرات و يشوه المعلومات التي تعتمد عليها المؤسسات المالية في تقييمها لمخاطر الائتمان و الاستثمار.

3- نمو دخل الفرد: إن نمو دخل الفرد يساند التنمية المالية ، و التنمية المالية تعزز النمو الاقتصادي في المدى البعيد، فارتفاع نمو دخل الفرد يساعد في إحداث مزيد من المنشآت ذات الجدارة الائتمانية و يحسن البيئة المؤسسية للوساطة المالية ، و هو ما ينعكس على تدنية علاوة التمويل الخارجي الأمر الذي يعزز نمو الوساطة المالية.

و في هذا الصدد نسجل الدراسة التي قام بها **Gertler and Rose (1991)**⁽¹⁾ و التي استخدمنا فيها بيانات 69 بلد نامي و 21 بلد صناعي خلال الفترة 1950-1988 ، و قد كشفنا عن جود عامل ارتباط إيجابي بين البيانات التريبيعية بين لوجاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد ، و لوجاريتم كل من نسبة الإقراض إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ، و نسبة شبه النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية نو هذا ما يدل على أن البلدان التي تتمتع بدخل أعلى يكون لديها أنظمة مالية أعمق.

4- العوامل المؤسسية: يعتبر المناخ القانوني و السياسي الذي يعمل في إطاره النظام المالي من المحددات الهامة لأنواع الخدمات التي يمكن أن تقدمها المؤسسات المالية و مدى جودتها ، كما يلعب دورا رئيسيا في تحديد درجة تطور النظام المالي ، ففي العديد من البلدان النامية لا تحبذ البنوك منح قروض إذا كان النظام المالي غير كفء ، أو إذا كانت البيروقراطية منتشرة و المؤسسات السياسية الفاسدة تقف عائقا أمام استرداد القروض المتعثرة ، و كل هذه العوامل و غيرها ذات الصلة بالمناخ المؤسسي تؤثر إيجابا أو سلبا على تطور النظام المالي للاقتصاد و منه على المستوى الكلي للتنمية المالية .

وعلاوة على ذلك فإن درجة التنمية المالية تتأثر بالطرق المعتمدة في إدارة شؤون المؤسسات المالية و تحديدا البنوك ، و هنا تبرز ضرورة اعتماد نظام الحوكمة و الذي يشمل الطريقة التي تدار بها شؤون البنك من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة، والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف البنك، ومراعاة حقوق المستفيدين و حماية حقوق المودعين. و قد أصبحت حوكمة الشركات بالجهاز المصرفي تنصدر إهتمامات كل من مجتمع الأعمال الدولي و المؤسسات المالية الدولية .

خامسا: العلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي:

لقد حظيت العلاقة بين المال و النمو بقدر كبير من الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية على مدى العقود القليلة الماضية ، و هو ما دفع الباحثين و صانعي السياسات إلى السعي وراء معرفة العلاقة بين تطور القطاع المالي جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي ، و في هذا الإطار ركزت العديد من الدراسات على قياس أثر نمو و تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي ، وقد اختلفت الآراء حول اتجاه العلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو، و لكنها أجمعت على وجود ارتباط هام بين هذين المتغيرين لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار ، و من خلال هذا المبحث سوف نحاول التطرق إلى مختلف الآراء حول اتجاه العلاقة السببية بين المال و النمو ، و أهم الدراسات التي حاولت قياس أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي.

1- العلاقة السببية بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي

تشهد الأدبيات الاقتصادية جدلا متناميا بخصوص العلاقة بين التمويل و النمو، و يدور هذا الجدل حول ما إذا كان أداء القطاع المالي يتبع أداء القطاع الحقيقي للدول أم العكس، فالبعض يرى أن نمو و تطور القطاع المالي يسرع من وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق زيادة سيولة الأصول المالية، و تنويع المخاطر، و تشجيع الاستثمار و زيادة الإنتاجية، و تحويل مدخرات أكبر إلى الشركات، بينما يرى البعض الآخر أن نمو القطاع المالي ينتج كمحصلة للنمو في النشاط الاقتصادي باعتبار أن المؤسسات المالية مرآة للاقتصاد و بالتالي فإن نمو هذا الأخير سوف ينعكس على حجم و مستوى الخدمات المالية و المنتجات الاستثمارية .

أ- **التطور المالي يسبب النمو الاقتصادي:** من المعلوم أن الأسواق المالية بمفهومها الواسع توفر الآلية الملائمة لزيادة كفاءة تعبئة المدخرات المحلية و استقطاب الاستثمارات الخارجية ، و توجيه هذه الموارد نحو المشاريع الأكثر كفاءة، و تكتسب الأسواق المالية دورا هاما في تمويل احتياجات الاقتصاديات و بالذات مؤسسات القطاع الخاص في إطار التوجه القائم لإيلاء القطاع الخاص دورا أكبر في النشاط الاقتصادي.

ب- **النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي:** يفترض أنصار هذا الاتجاه أن هناك علاقة سببية تسير من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي ، و يطلق على هذا الاتجاه فرضية إتباع الطلب ووفقا لهذه الفرضية تتجه العلاقة السببية بين الظاهرتين من النمو الاقتصادي إلى التنمية المالية : فعندما يكون الاقتصاد في مرحلة النمو من الطبيعي أن يطلب الأفراد خدمات مالية أكثر و أفضل و هو ما يعزز نمو و تطور القطاع المالي ، و هكذا تصبح التنمية المالية مجرد ناتج فرعي للنمو في الجانب الحقيقي للاقتصاد الذي تحكمه عوامل أخرى ، وهذا ما يتوافق مع رأي جون روبنسون (Joan Robinson) لما قال : "عندما تقود المشاريع يتبعها المال"⁽¹⁴⁾.

وعليه إن هذا الاتجاه يؤكد الدور السلبي للنظام المالي كونه يعتبر تطور القطاع المالي محصلة للنشاط الاقتصادي الكلي، باعتبار أن التوسع الاقتصادي المستمر يتطلب المزيد من الخدمات و الأدوات المالية. فالنظام المالي يكيف نفسه مع الاحتياجات المالية للقطاعات الحقيقية ، و بالتالي يكون لهذا النوع من التطور المالي دور سلبي في عملية النمو ، و هو ما توصل إليه جولد سميث (Goldsmith 1969) النمو الاقتصادي يسبب تطور في القطاع المالي.

ج- **العلاقة التبادلية:** يرى أنصار هذا الاتجاه على رأسهم غرينوود و سميث (1997) ، و هاريسون و سوسمان، و Zeiar (1999) ، أن هناك علاقة متبادلة بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، أي أن العلاقة السببية بين المتغيرين يمكن أن تيسر في كلا الاتجاهين

فالتنمية المالية و النمو الاقتصادي قد يسببان بالتبادل وجود كل منهما الآخر ، فالنمو الاقتصادي يجعل تطور نظم الوساطة مربحا ، كما أن تأسيس نظام مالي فعال يسمح بنمو اقتصادي سريع ، و عموما إن التطور المالي و النمو الاقتصادي حسب هذا الاتجاه يؤثر كل منهما على الآخر بشكل إيجابي في عملية التنمية الاقتصادية.

د-الحيادية :يرتكز هذا الاتجاه على كون القطاع المالي مستقل تماما عن النمو الاقتصادي ، و بالتالي فإن أي منهما لا يؤثر على الآخر ، قد توصل بعض الباحثين إلى عدم وجود علاقة بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي في بعض الدول ، حيث اكتشف **Rioja (2004)** عدم وجود أي تأثير مباشر للتنمية المالية على النمو الاقتصادي ، فالدول الفقيرة التي تعاني ضعف و نقص في نمو الأسواق المالية لم تشهد سوى تحسينات صغيرة و بطيئة في الوساطة المالية ، بينما التأثير كان أكبر حجما في البلدان متوسطة الدخل التي بلغت حدا معيننا من التنمية المالية.

و تبقى العلاقة السببية موضوع نقاش ، لكن ما لا نقاش فيه الأدلة المستمدة من الدراسات العلمية الحديثة و التي تشير إلى أن التنمية المالية محدد هام للنمو الاقتصادي إلا أن التأثير قد لا يكون مباشرا فالقطاع الحقيقي و المالي يتفاعلان أثناء مراحل التطور، و لا يمكن تحديد مرحلة معينة توجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المالي و النمو الاقتصادي .

2 - أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي لقد ترتب عن الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين التنمية المالية و النمو الاقتصادي العديد من البراهين الدالة على أن تواجد نظام مالي عميق و فعال يبعث على تسريع النمو الاقتصادي في المدى الطويل، و من خلال هذا العنصر سنحاول إبراز أثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي من خلال استعراض أهم الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي ، و التي حاولت أيضا اكتشاف العلاقة السببية بين التطور المالي من جهة و النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

و لقد اشتملت المنهجية المستخدمة في هذه الدراسات التطبيقية على المؤشرات المعاصرة التالية:

- مؤشرات النمو الاقتصادي⁽¹⁵⁾ : *معدل النمو الحقيقي لدخل الفرد. *نمو مخزون رأس المال للفرد. *معدل نمو إجمالي الإنتاجية.

- مؤشرات التطور المالي:

* مؤشرات العمق المالي : كنسبة الكتلة النقدية الضيقة M_1 و الواسعة M_2 ، و شبه النقود و الخصومات السائلة (النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي + خصومات البنوك تحت الطلب و المترتب عليها دفع فوائده و نفس الخصومات المرتبطة بالوسطاء الماليين من غير البنوك) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

* حصة الوساطة المالية التي تتولها البنوك التجارية مقاسة بنسبة أصول البنوك التجارية إلى إجمالي الأصول لدى البنوك التجارية و البنك المركزي معا.

* حجم الإقراض الممنوح للقطاع الخاص مقاسا بنسبة تدفق الائتمان للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي ، أو حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان -شاملا القطاع العام -عوامل التحكم المرتبطة بالنمو⁽¹¹⁾:

* الدخل الحقيقي للفرد في السنة الابتدائية. * مؤشر التعليم. * مؤشر الاستقرار السياسي. * مؤشر سعر الصرف. * مؤشر التجارة. * مؤشرات السياسة المالية و النقدية و من بين أهم الدراسات التطبيقية التي تناولت العلاقة بين تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي نذكر:

1-دراسة كنج و ليفين : هناك العديد من الأدبيات التي أظهرت **(1993)** علاقة قوية و إيجابية بين التطور المالي و النمو الاقتصادي، و أكدت أن مستويات التنمية المالية تفسر التنمية الاقتصادية المستقبلية. و تعتبر دراسة كنج و ليفين **(1993)** من أهم الدراسات في هذا المجال حيث اختارا عينة من **80** دولة للفترة **(1960-1989)** و ضبطت دراستها بشكل نظامي العوامل المؤثرة على النمو طويل المدى واختبرت قنوات نمو الإنتاجية ، و تراكم رأس المال ، و قد استخدمت الدراسة أربع مقاييس للتطور المالي و هي كالتالي:

1-حجم الوساطة المالية

2-درجة تخصيص الائتمان من قبل البنك المركزي و البنوك التجارية.

3-معدل الائتمان المخصص للقطاع الخاص مقسوما على إجمالي الائتمان .

4-الائتمان المخصص للقطاع الخاص مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

1-دراسة لفين (1997): لقد قام لفين عام 1997 باستخدام العينة نفسها المستخدمة في دراسته مع كنج (1993) مع بيانات تم احتساب متوسطاتها لكامل الفترة بغرض إجراء دراسة أكثر شمولية حول تأثيرات المتغيرات المالية على النمو، و قد قام بتقدير ثلاث المبادرات تقاطعية فيما بين الدول على الشكل :

$$g(j) = \nabla_0 + \nabla_1 F(j) + \nabla_i X(ij)$$

حيث تعرف المتغيرات كما يلي :

g(j): يشير إلى نمو دخل الفرد ، أو مخزون رأس المال ، أو مجمل إنتاجة عوامل الإنتاج في البلد **j**.

F: اتجاه أربع مؤشرات مالية تم استخدام كل منها على حدة.

X(ij): مصفوفة متغيرات الضبط بما فيها دخل الفرد الأولي ، و التعليم ، و الاستقرار السياسي ، و مؤشرات أسعار الصرف و التجارة ، و مالية الحكومة و السياسة النقدية.

و ثبت أن كل المتغيرات المالية كانت ذات بعد اقتصادي هام : فنسبة خصومات الوسطاء الماليين السائلة إل الناتج المحلي الإجمالي ترتفع مع ارتفاع مستوى الدخل ، و كذلك الأمر فيما يتعلق بنسبة كل من الائتمان الموجه للقطاع الخاص إلى إجمالي الائتمان و إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3-دراسة لفين و زيقروز (1998): قام لفين و زيقروز (1998) بدراسة ركزت على مؤشرين للسيولة لعينة مقطعية تضم 49 في الفترة 1976-1993 ، تمهد لتقويم العلاقة بين سيولة أسواق الأوراق المالية ، و القطاع البنكي ، و معدلات النمو الاقتصادي، حيث تمثل السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي الدرجة التي تستطيع بها الوحدة الاقتصادية التداول بأقل تكلفة ، و أكبر سرعة و أعلى ثقة ، و لقياس السيولة استخدم لفين و زيقروز المؤشرات التالية:

1- معدل قيمة التداول : و يساوي القيمة الإجمالية للأسهم المتاجر بما في السوق للدولة مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي.

2- معدل دوران السهم: و يقاس قيمة التداول بالنسبة لحجم السوق و يساوي إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية للدولة مقسوما على رزمة السوق أي قيمة الأسهم المسجلة ي سوق الأوراق المالية للدولة، و يختلف هذا المؤشر من دولة إلى أخرى حسب درجة نشاط السوق.

و بعد استعراض الدراسات التطبيقية المتوفرة عن العلاقة بين التطور المالي و النمو الاقتصادي نستطيع القول أن تحسن أداء القطاع المالي يعزز النمو من خلال تحسين نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، و زيادة تراكم هذه الأخيرة ، كما يمكن اعتبار التطور المالي مؤشر جيد للتنبؤ بالنمو الاقتصادي لأن التطور المالي يسبق النمو الاقتصادي المستقبلي.

سابعا : فحص مستوى التنمية المالية في الجزائر :

إن دراسة وضعية القطاع المصرفي الجزائري قبل التسعينات تبين بوضوح التشوهات التي كانت تعاني منها الوساطة المالية في تلك الفترة، و التي تميزت بتدخل الدولة لتقييد الائتمان ، و وضع حدود قسوى لمعدلات الفائدة على الودائع و القروض، و غيرها من مظاهر الكبح المالي التي تسببت في إضعاف النظام المالي و النمو الاقتصادي. و هو ما دفع الجزائر إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية منذ سنة 1990، سعت من ورائها إلى انتهاج منهج التحرير المالي كسياسة لإصلاح و تفعيل نظامها المصرفي من أجل تحقيق نمو اقتصادي أعلى ، و هذا انطلاقا من أن تطوير النظام المالي و المصرفي وجعله أكثر فعالية في تجميع الموارد و تخصيصها يعتبر الركيزة الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي.

و قد كانت بداية تحرير القطاع المصرفي في الجزائر مع صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 ، و الذي جاء لتحسين و تفعيل الوساطة البنكية ، و توسيع المنافسة من خلال السماح بدخول المؤسسات المالية الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية للسوق المصرفية الجزائرية ، و هو ما سمح بتطوير هيكل البنوك ، فأصبح النظام المصرفي الجزائري حتى جانفي 2009 يضم 21 بنك و 05 مؤسسات مالية بالإضافة إلى البنك الجزائري للتنمية .

1-خصائص المنظومة المصرفية الجزائرية:

قبل دراسة مختلف المؤشرات المعبرة عن مستوى التنمية المالية في الجزائر ، ارتأينا أن نعرض مختلف الخصائص التي تميز العمل في المنظومة المصرفية الجزائرية و المتمثلة في :

-صغر حجم البنوك : على الرغم من التطور الذي شهدته البنوك الجزائرية من حيث زيادة أصولها ورؤوس أموالها، إلا أنها لا تزال تعاني من صغر أحجامها مقارنة مع البنوك العربية والأجنبية، حيث أن الاتجاه السائد الآن هو اندماج البنوك فيما بينها من أجل تقوية مكانتها وتعزيز كفاءتها.

-التركز في نصيب البنوك : يتمثل ارتفاع درجة التركيز في استحواد نصيب عدد قليل من البنوك على مجمل الأصول البنكية، حيث تحتكر البنوك التجارية العمومية أكثر من 95%⁽¹⁸⁾ من السوق المصرفية فيما يخص تلقي الودائع و منح القروض على حد سواء، و يمكن تفسير ارتفاع درجة التركيز في الودائع لدى البنوك العمومية بالثقة و الأمان الذي يشعر به المودعون عند التعامل مع هذه البنوك، خاصة بعد تجربة الجزائر مع البنوك الخاصة و يتعلق الأمر بإفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي و ما ترتب عن ذلك من ضياع أموال المودعين و تقليص الثقة في البنوك الخاصة، أما تركيز القروض لدى البنوك العمومية فيمكن إرجاعه إلى المساهمة الفعالة لهذه البنوك في برنامج الإنعاش الاقتصادي، و اهتمام البنوك الخاصة الوطنية و الأجنبية بالقروض الاستهلاكية و قروض الاستغلال، و عموما فإن ارتفاع درجات التركيز المصرفي يحد من المنافسة، و في مثل هذه الحالات قد ترتفع تكاليف الوساطة البنكية لاسيما تكاليف رأس المال لتنفيذ المشاريع الاستثمارية، كما يكون لممارسات بعض البنوك المحتكرة انعكاسات هامة على أداء البنوك الأخرى و تطوير الصناعة البنكية، مما يؤثر بدرجة جوهرية على أداء السوق.

-تجزئة النشاط البنكي : لقد أدت السياسة التنموية المتبعة في الجزائر و المرتكزة على تخصيص الموارد المالية بطريقة مخططة لتشمل مختلف أوجه النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الشاملة إلى خلق نوع من التخصص في النشاط البنكي وهذا بإتاحة القروض لقطاع معين بذاته، و انعكس ذلك على تجزئة النشاط البنكي و ما ترتب عنه من كبت العمل بآلية أساسية تعتبر بمثابة محرك النشاط البنكي بشكل عام ألا وهي المنافسة في السوق البنكي، وكذا تقليل الحوافز أمام تلك المؤسسات لتنوع محافظها المالية و تسيير الأخطار المترتبة عنها.

-هيكل ملكية البنوك : يتسم هيكل ملكية الجهاز المصرفي الجزائري بالمساهمة الكبيرة للقطاع العمومي، تصاحبه سيطرة كاملة لهذا القطاع على إدارة وعمليات البنوك. وقد أثر وجود الملكية والسيطرة على الهيكل المالي للمصارف على استراتيجيات وعمليات المؤسسات البنكية بشكل كبير. وعلى الرغم من سياسة التقليل من نسبة ملكية القطاع العمومي في البنوك وتخفيف قيود الدخول إلى القطاع المالي والمصرفي، إلا أن القطاع العمومي ما زال يمتلك حصة الأسد في الجهاز المصرفي، حيث أنه من بين 21 بنك مرخص، تمتلك السلطات العمومية 6 بنوك وهي الأكبر حجما.

-القروض المتعثرة : أدت ممارسات الإقراض السابقة في الجزائر إلى تدهور ملحوظ في نوعية محافظ قروض البنوك، وهو الأمر الذي تفاقم لاحقا بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة غير المواتية، الشيء الذي حد من مقدرة البنوك على أداء مهام الوساطة من خلال تقليص السيولة المتوفرة لديها وزيادة تكلفه عملياتها.

-ضعف استخدام التكنولوجيا والرقابة : يحتاج الجهاز المصرفي في الجزائر إلى زيادة مستوى الاستثمار في التكنولوجيا البنكية الحديثة، و تطبيق الأنظمة والبرامج العصرية، وذلك حتى يكون قادرا على مواكبة المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية. كما أن استخدام التكنولوجيا يزيد من سرعة التسويات وزيادة الشفافية، إذ يسمح بنشر كافة المعلومات الموجودة فوراً، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالبنوك. كما أن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة، وهذا يتطلب بدوره جهدا لتطوير قواعد الشفافية ونشر البيانات والقوائم المالية بشكل مناسب لجذب المستثمرين الأجانب.

-ضيق السوق النقدي الأولي والثانوي : يحتاج الجهاز البنكي إلى وجود سوق نقدية منظمة و متطورة لما لها من أهمية بالغة لا يمكن تجاهلها، حيث يتم من خلالها تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للبنوك، ومن خلال ذلك تستطيع هذه البنوك تمويل النشاط الاقتصادي بمختلف قطاعاته، و تتمكن كذلك السلطات النقدية من ممارسة رقابة فعالة على الائتمان والنقود في الاقتصاد. و تقاس درجة نمو السوق النقدي بعدة مؤشرات لعل أهمها الحجم الكلي للودائع، تطور الحجم الكلي للقروض، تعدد وتنوع الأصول النقدية والمالية، تعدد وتنوع البنوك المتعاملة في السوق وقدرتها على توفير أدوات الدفع، والقيام بعملية تمويل النشاط الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنة. في حين يعتبر السوق المالي سوق الادخار شبه السائل والائتمان طويل الأجل.

-قيود مالية، محاسبية وتنظيمية: ومنها عدم ملاءمة المخطط المحاسبي القطاعي الخاص بالبنوك في تغطية الحسابات وطرق معالجة العمليات البنكية وكذلك غياب محاسبة تحليلية بنكية دقيقة مكيفة مع واقع هذه البنوك، بالإضافة إلى ضعف منظومة الاتصال التنظيمي، بين مختلف المصالح مما يصعب من التنسيق والتعاون بين المصالح بسبب انعدام التفاهم بين العاملين بالبنوك خاصة بين الإدارات والعمال. كما أن صعوبة تدفق المعلومات بالكمية المناسبة وفي الوقت المناسب ينعكس سلبا على عملية اتخاذ القرار.

-قيود قانونية: وهي مجموع النصوص القانونية والتشريعية، والتعليمات التنظيمية التي توطر النشاط البنكي، حيث أننا لا نلمس في الواقع الاستقلالية والتعامل على أساس المردودية التي نص عليها قانون 88-06 المعدل والمتمم لقانون 86-12، بل نجد في الواقع العملي التدخل الدائم للدولة في توجيه سياسات البنوك التجارية.

يتضح من خلال ما سبق سيطرة الدولة على القطاع المالي، وهو ما أدى إلى ارتفاع درجات التركيز المصرفي المصحوب بانخفاض في مستوى المنافسة، وبقاء البنوك التجارية في دائرة تجزئة النشاط البنكي في ظل الاتجاه العالمي نحو الصيرفة الشاملة، كما نسجل ضعف استخدام التكنولوجيا و طغيان الصيرفة التقليدية التي توفر خدمات مصرفية تقليدية لا تستجيب لأبسط التطورات الحاصلة في المجتمع و لا ترتقي إلى مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك الدولية، فضلا عن ثقل الإجراءات البيروقراطية و التعقيدات في المعاملات البنكية، و ي ظل هذه الخصائص يطرح العديد من علامات الاستفهام حول مستوى تنمية و تطور القطاع المالي في الجزائر.

2- مؤشرات التنمية المالية في الجزائر:

من أجل فحص مستوى التنمية المالية في الجزائر سوف نعتمد على المؤشرات الأكثر شيوعا في أدبيات التنمية المالية و هي:

- مؤشر M_2/PIB و الذي يقيس حجم الوساطة المالية.

-مؤشر QM/PIB أي نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.

-مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام.

-مؤشر M_1/M_2 و هي نسبة تعبر عن مدى تقدم الجهاز المصرفي.

2-1- تطور M_2/PIB : يعبر هذا المؤشر عن حجم الوساطة المالية، و يطلق عليه مؤشر عرض النقود، و تفيد أدبيات التنمية المالية أنه خلال مراحل تطور القطاع المالي يتجه مجموع الكتلة النقدية المكونة من الودائع لأجل والودائع الجارية و النقود السائلة (M_2) منسوبة إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) إلى الانخفاض و يعود ذلك إلى حسيهم إلى نمو أدوات أخرى ليست مدرجة ضمن ال M_2 ، و بالتالي فإن ظهور أدوات مالية جديدة يعكس الاتجاه التصاعدي للابتكار المالي في النظم المالية القائمة، و تتراوح نسبة هذا المؤشر في الدول المتقدمة ما بين 60%-67% و الجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2007)

الجدول (2): تطور M_2/PIB خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
% M_2/PIB	63	48.2	48	52.7	48.6	39.9	35.6	38.9	56.7

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% M_2/PIB	55.7	49.3	58.3	65.1	63.9	60.9	55.1	58.3	63.8

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر و تقارير وزارة المالية

يتضح من خلال الجدول أن نسبة هذا المؤشر كانت تعادل 63% سنة 1990، و إذا أخذنا بأدبيات التنمية المالية يمكن تفسير هذه النسبة بأن القطاع المصرفي الجزائري متطور و يعتمد على أدوات مالية مبتكرة، و لكن واقع القطاع المصرفي في تلك الفترة يختلف تماما عن هذا التفسير فقد كان النظام البنكي ذو مستوى واحد، خاضع لاحتكار الدولة، يعاني من تقييد الائتمان و التحديد الإداري لمعدلات الفائدة عند مستويات منخفضة (الكبح المالي)، و التفسير المنطقي للنسبة المسجلة سنة 1990 يعود للتمويل التضخمي للاقتصاد من خلال الإصدار النقدي دون مقابل و الذي كان سائد قبل التسعينات، و تتبع تطور هذا المؤشر خلال الفترة (1991-1997) نجد أنه سجل نوعا من الانخفاض نتيجة اتباع تعليمات صندوق النقد الدولي بما يخص السياسة النقدية خلال برنامج التصحيح الهيكلي و القاضية بتقليص نمو الكتلة النقدية.

و بدءا من سنة 1998 بدأت هذه النسبة في الارتفاع و قد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2002 ب 65% و بلغ متوسطها خلال الفترة (1998-2007) حوالي 59%، و هي نسبة تقترب من النسب المحققة في الدول المتقدمة، و انطلاقا من واقع الاقتصاد الجزائري و قطاعه المالي يمكن إرجاع هذه النتائج إلى النمو الكبير في الكتلة النقدية بفعل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بعد تحسن أسعار المحروقات عام 1999 و بالتالي تضاعف الإنفاق الحكومي.

و بالتالي إن ارتفاع هذا المؤشر في الجزائر لا يعني بالضرورة تطور الوساطة المالية بقدر ما يعني زيادة نفقات الدولة من جهة و تطور السوق الموازي من جهة أخرى تتداول فيه كتلة نقدية تقدر بمليارات الدولارات.

2-2- تطور QM/PIB : يعتبر معدل إجمالي النقود أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات المستخدمة في فحص مستوى التنمية المالية، و قياس تطور النظم المصرفية، فهو يعبر عن مدى قدرة البنوك على توفير التمويل اللازم للعمليات الاستثمارية طويلة الأجل و تصل نسبة هذا المؤشر في الدول المتقدمة إلى حوالي 40% و الجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2007):

الجدول (3): تطور QM/PIB خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
%QM/PIB	13.4	10.46	13.66	15.16	16.65	14	12.7	14.7	27.3

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
%QM/PIB	27.5	23.7	29.1	33.3	32.8	25.7	23	20.8	18.7

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر و تقارير وزارة المالية

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المؤشر QM/PIB كانت منخفضة كانت منخفضة خلال فترة الدراسة فقد بلغ متوسطها قبل ارتفاع أسعار المحروقات (1999) حوالي 15% و بلغ بعد ذلك (بعد 1999) حوالي 26%، وهو ما يعكس حدوث تحسن نسبي في تعبئة الادخار بفعل الوفرة المالية التي نتج تحسن في الودائع الحكومية، و رغم ذلك تبقى النسب التي يسجلها هذا المؤشر منخفضة إذا ما قورنت مع النسب المحققة في الدول المتقدمة، و عليه فالبنوك الجزائرية مطالبة ببذل المزيد لتنمية و جذب الودائع.

2-3- تطور M₁/M₂ : يعرف هذا المؤشر بنسبة السيولة النقدية، و تعبر هذه النسبة عن مدى تمكن الجهاز المصرفي من تعبئة الادخار، حيث أن انخفاضها يعني النخلة عن العملة في تسوية المعاملات و زيادة الاعتماد على الودائع المصرفية و الأدوات المالية، الجدول الموالي يبين تطور هذا المؤشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2007):

الجدول (4): تطور M₁/M₂ خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
% M ₁ /M ₂	78.7	78.3	71.6	71.2	65.7	64.9	64.3	62.7	51.9

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات بنك الجزائر و تقارير وزارة المالية

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% M ₁ /M ₂	50.6	51.8	50	48.8	48.6	57.8	58.2	64.2	70.6

يتضح من خلال الجدول أن النسبة M₁/M₂ كانت مرتفعة جدا خلال الفترة (1990-1993) حيث بلغ متوسطها حوالي 75%، و هو ما يعكس الحجم الكبير لكمية العملة المتداولة و اتساع السوق الموازي بالجزائر، لأنه كلما اتسع السوق الموازي كلما زادت كمية النقد المتداولة، كما أن هذا الارتفاع يعكس أيضا اتساع الهامش بين أسعار الفائدة الناجم عن حيالة العملة بدلا من حيالة الودائع المصرفية كجزء من M₁، و هذه النسبة انعكاس فعلي لعدم كفاءة النظام المصرفي في تلك الفترة، و ابتداء من 1994 سنة دخول الجزائر في إصلاحات مع صندوق النقد الدولي مست كل ما يتعلق بجوانب الاقتصاد بما فيها السياسة النقدية بدأ هذا المؤشر في الانخفاض بمعدلات ضعيفة، و لا ترتقي

النسب التي حققها هذا المؤشر إلى ما هو مسجل في الدول المتقدمة، و يبقى القطاع المصرفي الجزائري على غرار ما هو سائد في أغلبية الدول النامية يعتمد على العملة في تسوية المعاملات، و تنقصه الثقة في وسائل الدفع الحديثة، و تغيب عنه الأدوات المالية المبتكرة.

2-4- نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي: يشمل إجمالي الودائع كل من الودائع المقيمة و الودائع تحت الطلب، و الودائع لأجل و الودائع الادخارية، و ودايع المكاتب البريدية، و الودائع الحكومية، و قد استخدمت نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدراسات كمقياس للتنمية المالية باعتبارها تستبعد العملة، و تعتبر أن الأصول شبه السائلة هي المصدر الرئيسي لتمويل الاستثمار و تحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\sum D/PIB=[(\sum D_t/IPC_t+\sum D_{t-1}/IPC_{t-1}).0.5]/[PIB_t/IPC_t]$$

حيث :

$\sum D$: تمثل إجمالي الودائع. و PIB : الناتج المحلي الخام .

$\sum D_t$: إجمالي الودائع للفترة t و $\sum D_{t-1}$: إجمالي الودائع للفترة $t-1$

IPC_t : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة t و IPC_{t-1} : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين للفترة $t-1$

و الجدول الموالي يبين تطور إجمالي الودائع إلى المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1990-2007):

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
% $\sum D/PIB$	37.28	32.92	38.81	44.25	44.07	41.85	36.5	37.32	41.75

الجدول (5) تطور نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2007)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
% $\sum D/PIB$	-	30.14	29.13	46.16	47.59	26.62	22.23	22.6	32.22

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات بنك الجزائر و تقارير وزارة المالية

يتضح من خلال نسب مؤشر إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الخام أنها نسب منخفضة تدل على أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بودائعهم خارج الجهاز المصرفي، كما أنها تتميز بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وعدم الاستقرار، حيث بلغ متوسط نسب هذا المؤشر خلال الفترة (1991-1998) حوالي 32% وهي نسبة متدنية تدل على أن السياسات المعتمدة من طرف البنوك الجزائرية لم تتجح بالقدر الكافي في تحقيق التراكمات الضرورية لتمويل الاستثمار بشكل يعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، و يرجع ذلك إلى تعقد الإجراءات و المعاملات البنكية من جهة، و الاعتماد بشكل كبير على العملة في تسوية المعاملات و العزوف عن التعامل بالودائع و الحسابات المصرفية من جهة أخرى، ثم انتقل متوسط هذا المؤشر خلال الفترة (1999-2007) إلى حوالي 39% بزيادة تقدر ب 7% عن الفترة السابقة و يرجع البعض هذه الزيادة إلى الوفرة المالية التي شهدها الاقتصاد الجزائري عقب ارتفاع أسعار المحروقات حيث بلغت نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الخام أعلى قيمة لها سنتي 2002 و 2003 ب 44.25% و 44.07% على التوالي، و لكن هذا لا ينفي الجهود التي تبذلها البنوك الجزائرية لتطوير أدايعها على جميع المجالات لاسيما في مجال تنمية و جذب الودائع.

و ما توصلنا إليه من خلال تحليل المؤشرات المعبرة عن التطور المالي أن مستوى التنمية المالية في الجزائر منخفض، و هذا أمر طبيعي بالنظر لخصائص المنظومة المصرفية الجزائرية و التي أشرنا إليها سابقا، فالإصلاحات التي عرفتها الساحة البنكية بالجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا لم تحقق النتائج المرجوة منها، والنظام المصرفي لا يزال متخلفا بالمقارنة مع الدول المتقدمة، و مستويات التنمية المالية منخفضة، و رغم التحسن المسجل خلال السنوات الأخيرة في بعض مؤشرات التطور المالي كحجم الوساطة المالية، إلا أن هذا التحسن كان مرتبطا بارتفاع أسعار المحروقات، و التي يمكن العودة إليها لتفسير كل التغيرات التي تحدث في الاقتصاد الجزائري باعتباره قائم على المحروقات، و عموما فإن النتائج التي توصلنا إليها تتوافق مع النتائج التي توصل إليها خبراء صندوق النقد الدولي (سوزان كرين، ريشي جوبال، مشفق مبارك، و ورنادا ساب)، في دراسة لهم حول التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، و قد اعتمدوا في هذه الدراسة على مؤشرات شاملة في قياس مستوى التنمية المالية تأخذ بعين الاعتبار الانفتاح المالي و المناخ المؤسسي، و أوجه التقدم التكنولوجي، و درجة المنافسة، كونه تعبر عن جميع الجوانب ذات العلاقة بالتطور المالي و ترصده بالمعنى الصحيح، و ترد نتائج هذه الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول (6): مستوى التطور المالي لبلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا

مستوى التطور المالي		
مرتفع	متوسط	منخفض
الأردن	باكستان	جمهورية إيران الإسلامية
الإمارات العربية المتحدة	تونس	الجمهورية العربية السورية
البحرين	الجزائر	السودان
عمان	جيبوتي	ليبيا
قطر	مصر	اليمن
الكويت	المغرب	
لبنان	موريتانيا	
المملكة العربية السعودية		

المصدر: سوزان كرين و آخرون: العمل المصرفي في سبيل التنمية، مجلة التمويل و التنمية، مارس 2002 ص 28

و الجدول الموالي يبين عناصر الرقم القياسي للتطور المالي لبلدان المغرب العربي:

الجدول رقم (7): عناصر الرقم القياسي للتطور المالي لبلدان المغرب العربي 2002/2003

(على أساس بيانات كمية وكيفية و ذات مجال من 0-10²)

البلد	الرقم القياسي للتطور	القطاع المصرفي	القطاع المالي غير المصرفي	التنظيم	القطاع النقدي و السياسة النقدية	الانفتاح المالي	البيئة المؤسسية
تونس	5.57	7.70	4.67	5.33	4.46	5.00	5.00
المغرب	5.45	5.99	6.33	5.33	5.57	6.00	3.22
ليبيا	3.13	1.92	0.67	0.00	0.90	0.00	2.42
موريتانيا	3.23	2.55	3.00	3.46	4.36	4.00	2.33
الجزائر	3.87	4.15	0.67	3.33	5.00	9.00	2.22

المصدر: سوزان كرين و آخرون: تطور القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط و شمال أفريقيا، ندوة حول تطور القطاع المالي و النمو

الاقتصادي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة 7-8 ديسمبر 2003، ص 113.

و يتضح من خلال الجدولين السابقين أن الجزائر صنفت ضمن البلدان ذات المستوى المتوسط من التطور المالي، و حصلت على درجات مقبولة فيما يخص التنظيم و الإشراف و الانفتاح المالي، و يؤكد الجدول رقم (7) انخفاض كافة مؤشر التطور المالي في الجزائر بالمقارنة مع تونس و المغرب، باستثناء ارتفاع مؤشر الانفتاح المالي و الذي يمكن إرجاعه إلى التحرير التدريجي لحساب رأس المال، و عدم تدخل الدولة في نظام العملة، فيما تتفوق الجزائر على موريتانيا و ليبيا في كل مؤشرات التطور المالي باستثناء مؤشري القطاع المالي غير الرسمي و التنظيم و اللذان تتفوق بهما موريتانيا على الجزائر، و عليه فإن النهوض بالقطاع المالي الجزائري يتطلب بذل المزيد من الجهود.

2-5- الائتمان الممنوح للقطاع الخاص كمؤشر عن التنمية المالية في الجزائر:

تعتبر أدبيات التنمية المالية أن نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الخام (CP/PIB) هو مؤشر معبر عن التطور المالي كونه يقيس مدى مساهمة البنوك المحلية في منح القروض و التسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام دل ذلك على تطور النظام المصرفي، وكفاءته في جمع المعلومات، و مراقبة المديرين، و تنويع المخاطر، فضلا عن تعبئة الادخار و تسهيل عمليات التبادل بشكل يساهم إيجابا في عملية النمو الاقتصادي.

و قد أبرز بيك و لفين (2004) أن قسمة الائتمان سنويا على الناتج المحلي الإجمالي من شأنه أن يسفر عن قياس غير دقيق بسبب التضخم لأن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص متغير أرصدة بينما الناتج المحلي الإجمالي متغير تدفقات، و تستخدم المعادلة التالية لحساب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:

$$CP_t/PIB_t = [(CP_t/IPC^e_t + CP_{t-1}/IPC^e_{t-1}) \cdot 0.05] / [PIB_t/IPC^a_t] \cdot 100$$

حيث: - PC: الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

- IPC^e : الرقم القياسي لأسعار المستهلكين في نهاية السنة .

- IPC^a : متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين حتى نهاية السنة .

- PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

و الجدول الموالي يبين تطور نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2007):

الجدول رقم (8)

تطور CP/PIB في الجزائر (1990-2007)

السنوات	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
% CP/PIB	3.08	2.6	2.76	3.35	4.34	5.23	4.31	3.22	4.42

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: -تقرير وزارة المالية حول الوضعية النقدية و المالية لنهاية 2001.

السنوات	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999
% CP/PIB	8.56	8.2	7.36	7.25	7.63	6.9	5.02	4.08	3.85

-تقرير بنك الجزائر 2007 و النشرة الإحصائية لبنك الجزائر 1964-2005.

يتضح من خلال الجدول انخفاض نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت في حدود 4.42% سنة 1990 ثم بدأت في الانخفاض إلى أدنى قيمة لها ب 2.6 % سنة 1997، و كان ذلك رغم صدور قانون الاستثمار رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 و المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر، و الذي فتح المجال أمام الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي، إلا أن القطاع المصرفي لم يرفع من حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص تماشيا مع قوانين الاستثمار، و بعد 1997 عاودت النسبة CP/PIB الارتفاع تدريجيا إلى أن بلغت أعلى قيمة لها ب 8.56% سنة 2007، و قد بلغ متوسط هذه النسبة خلال سنوات الدراسة حوالي 5.12%، و هذا ما يدل على أن القروض الممنوحة للقطاع الخاص في الجزائر خلال الفترة (1990-2007) لم تمثل سوى نسبة قليلة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تتجاوز في الدول المتقدمة 53% من الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما يدل على ضعف التمويل البنكي للقطاع الخاص و الذي يعكس عدم تطور مستوى الوساطة المالية في الجزائر من جهة، و من جهة أخرى يبين الحجم الكبير الذي مازال يمثلته القطاع العام، حيث تستحوذ المؤسسات العمومية على أكثر من 90% من الائتمان المحلي، و ما ساعد على بقاء نسبة CP/PIB في مستويات متدنية هم عدم تقدم عمليات حوصصة المؤسسات العمومية، و كذا تخلف القطاع الخاص الجزائري.

و عليه يمكن القول بأن النظام المصرفي في الجزائر لم يتمكن من تهيئة المناخ المساعد لتنشيط القطاع الخاص بسبب القيود و الإجراءات المتبعة في نشاط هذه البنوك المملوكة للدولة بنسبة 95 %، و التي خصصت معظم تمويلها للقطاع العام مما حال دون استفادة القطاع الخاص من تلك التخصيصات لاستثمارها في أنشطة ناجحة .

الخاتمة والناتج:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال النقاط التي تم بحثها فقد توصلنا الى النتائج التالية:

- 1- لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت أن النظام المالي المتطور والفعال يعتبر الركيزة الاساسية لإحداث النمو الإقتصادي ويعمل على استدامته، كما أثبتت هذه الدراسات العلاقة الإيجابية بين مستوى التنمية المالية المعبر عنها بتطور النظم المالية والنمو الإقتصادي .
 - يظهر الاثر الإيجابي للنظام المالي على النمو الإقتصادي من خلال دوره في تعبئة الإدخار المحلي والخارجي بما يزيد من حجم الإستثمارات وهذا ما يجعل تحقيق النمو الإقتصادي الموجب بمدى فعالية وكفاءة النظام المالي.
 - 2- يصعب تحديد مقياس وحيد للدلالة على التنمية المالية في الإقتصاد لكن الدراسات والبحوث ركزت على ربط علاقات بين المتغيرات النقدية التجميعية التي تقيس مستويات العمق المالي كنسبة عرض النقود ، والكتلة النقدية والنواتج الداخلي الإجمالي و حجم الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص.
 - 3- يمكن أن تتأثر التنمية المالية بمجموعة من المتغيرات الإقتصادية كالسياسات الإقتصادية والإطار المؤسسي ونظم الإشراف والرقابة على النظم المالية ، وهيكل ملكية المؤسسات المالية والمصرفية ودرجة التحرير المالي.
 - 4- أظهر حساب مؤشرات التنمية المالية في الجزائر وفي مقدمتها مؤشر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص أن مستوى التنمية المالية ومستوى التطور المالي جد منخفض كما أن الكبح المالي مازال يؤثر على أداء مؤشرات التنمية المالية في الجزائر .
 - 5- نظرا لتخلف النظام المالي في الجزائر فإن تأثيره على النمو الإقتصادي يبقى جد ضعيف ، وأن معدل النمو الإقتصادي في الجزائر مرتبطا بشكل كبير بتطور عائدات المحروقات باعتبارها المورد الرئيسي للدخل .
- وفي الأخير يجزم الباحثان بأن دراسة العلاقة بين مستوى التنمية المالية والنمو الإقتصادي تحتاج الى دراسة متأنية وعميقة قد لا تستوفي جميع جوانبها ورقة البحث هذه ، ولكن أملنا أن تنال اهتمام الباحثين في المستقبل.

المراجع المعتمدة في البحث:

- [1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:الاتجاهات الاقتصادية و آثارها-سلوكيات القطاع المصرفي وكفاءته في مجال الإقراض في بلدان مختارة من أعضاء الاسكوا-العدد 03 الأمم المتحدة ،نيويورك ،أكتوبر2005
- [2] سوزان كرين و آخرون:التطور المالي في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا،ص07، مقال منشور على موقع الكتروني:
- [3] مصيطفى عبد اللطيفالوضع النقدية و مؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع،مجلة الباحث العدد06سنة 2008 ص123.
- [4] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا:مرجع سبق ذكره ص 02.
- * يتألف القطاع المالي من جميع مؤسسات الجملة و التجزئة الرسمية (من بنوك و بورصات و شركات تأمين)،و شبه الرسمية (مؤسسات التمويل الجزئي)،و المؤسسات غير النظامية (مقرضوا الأموال) في اقتصاد يتلقى الودائع و يقدم القروض و الخدمات المالية الأخرى بالعمق إلى المستهلكين و قطاعات الأعمال و الحكومة و المؤسسات المالية الأخرى.
- * يقصد المالي الحجم النسبي للسيولة العامة بالنسبة إلى الحجم الإجمالي للثروة الوطنية ،أو إلى الناتج المحلي الإجمالي .
- أما العمق المصرفي فيعني الحجم الإجمالي للأصول المصرفية بالنسبة للناتج المحلي بالإضافة إلى نسبة انتشار الخدمات المصرفية بالنسبة للكثافة السكانية.
- [5] وليد عبد مولاة :دور القطاع التمويلي في التنمية ،سلسلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط العدد85، جويلية 2009 ص 6
- [6] فاسيلي بروكوبانكور و بول هولدن :التنمية مالية و الحد من الفقر -قضايا و مدلولات السياسات بشأن البلدان النامية و تلك السائرة على طريق التحول لاقتصاد السوقعمل صادرة عن صندوق النقد الدولي واشنطن 2001 ص 19-20.
- [7] المعهد المصرفي المصري، نظام الحوكمة في البنوك، مفاهيم مالية، العدد6، مصر، ص1.
- [8] محمد خالد المهاني، حوكمة الشركات وأهميتها في جذب الاستثمارات وتنمية الموارد البشرية. بحث علمي أعد ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق (سوريا)، حزيران-جوان2007، ص ص:3-4
- [9] جلال العبد، حوكمة الشركات.. ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم؟ من الموقع:

، أطلع عليه يوم: 2009/04/07 <http://www.alaswaq.net>

[10] وفاء الدرس، تطبيق قواعد الحوكمة بالبنوك يحميها من الانهيارات المالية، الأهرام المصرية، الأحد 1 مارس 2009.

[11] عبد الكريم قندوز، بومدين نورين، دور الحوكمة في الحد من التعثر المصرفي، الملتقى الوطني حول سبل تطبيق الحكم الراشد بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية، جامعة سكيكدة، يومي 02-03 ديسمبر 2007.

[12] Mehdi NEKHILI, Le rôle des banques dans le gouvernement des entreprises allemandes Etude à travers trois cas d'OPA hostiles a partir du site : www.u-bourgogne.fr/LEG/wp/1000603.pdf, consulte le : 05/05/2009.

[13] رأفت المهلسة، دور البنوك في تعزيز أهمية حوكمة الشركات، بنك ABC، الأردن، من الموقع :

[http://www.ifc.org/ifcext/cgf.nsf/AttachmentsByTitle/MENA_Sep_03_Role+of+Banks_Halassah/\\$FILE/MENA_Sep_03_Jordan_Halassah.doc](http://www.ifc.org/ifcext/cgf.nsf/AttachmentsByTitle/MENA_Sep_03_Role+of+Banks_Halassah/$FILE/MENA_Sep_03_Jordan_Halassah.doc) أطلع عليه يوم : 08/09/30.

[14] Stijn Claessens, corporate governance of banks why it is important how it is special and what it implies , the institute of banking- IFC, corporate governance for 22-23 may 2007 banks in Saudi Arabia

[15] زياد فريز ، التطور المالي و النمو الاقتصادي : دراسة حالة الأردن ، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثالثة لمعهد الدراسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي و معهد صندوق النقد الدولي بعنوان: تطور القطاع المالي و النمو الاقتصادي ، أكتوبر 2005 ص 248

[16] صالح إبراهيم السحبياني : سوق الأسهم و النمو الاقتصادي علاقات الارتباط و السببية ، ورقة بحثية مقدمة للقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودية بعنوان: الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية من 16-18 جويلية 2007 بالرياض ص 5.

[17] إبراهيم أنور : تطور أسواق المال و التنمية ، مجلة جسر التنمية العدد السادس و الثمانون ، أكتوبر 2009 ص 8 .

[18] المعهد المصرفي المصري الاستقرار المالي و النمو، حلقات نقاشية العدد الحادي عشر ص 1 منشور على موقع إلكتروني :

Consulter le : 10-03-2009. www.ebi.gov.eg

[19] عميد بن عبد الله الجهني الكشفي : تطور النظم المصرفية و آثارها على النمو الاقتصادي ، آفاق اقتصادية ، الإمارات العربية المتحدة ، عدد 2001 ، ص 69 ، 86

[20] BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERS AGRÉES AU 03 JANVIER 2009 : www.bankofalgeria.com

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

N° 8 2010, 8 العدد

ISSN : 1112-6604

تقويض الفساد أبرز متطلبات التنمية لمحاكاة تبعات الأزمة المالية العالمية

بن يخلف زهرة ، benikhlef_z@yahoo.fr (جامعة بشار)

بونوة شعيب ، cbounoua@yahoo.fr (جامعة تلمسان)

الملخص : بعد قصور أغلبها عن الوفاء بوعودها الإنمائية تبقى الدول النامية مطالبة بالتمسك بالنهج التنموي سبيلا أوحدا للتواجد وسط منظومة العالم، ولهذا الغرض تركز هذه الدول أغلب جهودها لتوفير متطلبات التنمية الكفيلة بإنجاحها، هذه المتطلبات التي يجب أن تتسم بالمرونة العالية لاستيعاب التغيرات العديدة والسريعة المرافقة لعالم طغت عليه العولمة التي غذت المنافسة المحمومة وشجعت التكاليف على الماديات محفزة روح المضاربة التي أدخلت في العمق بين الاقتصاديين الحقيقي والنقدي معلنة أزمة مالية عالمية انطلقت من سوق الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال ورقتنا البحثية سنناقش سبل تكييف متطلبات التنمية مع المتغيرات الجديدة النابعة من تبعات الأزمة المالية على العالم النامي مركزين على عنصرين أساسيين للتنمية متمثلين في رأس المال والعنصر البشري. ولغرض بلوغ أهداف بحثنا سنعرض المتطلبات الاعتيادية للعملية التنموية، لنتبعها بتوضيح أبرز تأثيرات الأزمة المالية العالمية على العملية التنموية ومن ثم إعادة صياغة متطلبات التنمية وفقها متوصلين إلى أساس مشترك بين المتطلبات قبل الأزمة وبعدها متمثلا في الفساد الذي يعتبر بالفعل محفزا للعنصر البشري نحو تملك العنصر المادي، هذان العنصران اللذان سبق تقديمهما كمركبين متكاملين للتنمية وليس مختزلين لبعضهما.

مقدمة : أثناء بحثه عن تجاوز مشكلة الندرة وتزايد الحاجات ، تقدم العالم الغربي بأشواط كبيرة عن العالم النامي حيث استطاع من خلال تطوره العلمي و التقني وقبله سياسته الاستعمارية أن يوجه النصيب الأكبر من الموارد النادرة لفائدة تلبية رغبات أفرادها وذلك رغم حيازة العالم النامي لجزء معتبر منها ، وهكذا نشأت الفجوة بين العالمين الغربي المتقدم والشمالي النامي . وفي محاولته للحاق بركب العالم المتقدم لم يجد العالم النامي بديلا عن التنمية لتقليل حدة الفجوة الاقتصادية و التقنية ، ومع اصطدامه بعالم سريع التغير تؤججه المنافسة المحمومة والعولمة المفروضة زادت تحديات العالم النامي لضمان استمراره ومن ثم توجه للتنمية المستدامة سبيلا لتأمين المستقبل وفق تنبؤات الحاضر ، وما فتئ يركز أسس هذا النمط من التنمية حتى لاحت في الأفق أزمة مالية زلزلت العالم المتقدم ونجحت عنها هزات ارتدادية متفاوتة الشدة مرتقبة على العالم النامي وهذا ما أوجب إعادة النظر في المتطلبات المحددة سلفا للتنمية لتتكيف مع التدايعات المستمرة للأزمة المالية من جهة ولتنحسين العملية التنموية من التأثير السريع والسليبي بالمؤثرات التي تبدو في واقع الأمر خارجية رغم أن العولمة أدخلت المتغيرات الداخلية بالخارجية، وهنا يبرز الفساد عامل مشترك في جميع معوقات التكيف مع العالم السريع التغير ومثبطات الجهود التنموية المتبعة.

I _ متطلبات التنمية ضمن عالم متغير :

تعد التنمية الاقتصادية أحد ركائز التقدم الشامل في الدول النامية ، فهي وسيلة لتقليل الفجوة التي تزداد اتساعا بين العالمين النامي والمتقدم في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم بسبب اتساع رقعة العولمة التي تقحم الجميع في غمارها دون استثناء ، وهذا يعني التعامل المباشر والمفروض بين القوى الاقتصادية الكبرى و الدول النامية ، وعلى هذا الأساس يفترض أن تتعاقد جهود الطرفين للنهوض بالعملية التنموية قصد بلوغ النجاعة في التعامل المتبادل وهو الأمر الذي أقحم العالم المتقدم -اضطرارا لا طواعية - في المساهمة بدفع عجلة التنمية ، لكن الرهان الأكبر تتحمله الدول النامية خاصة بعد تجلي الشكوك حول نوايا العالم الغربي -التي لم تكن صادقة في أغلبها وتبعته تيار المصلحة الخاصة للدول المتقدمة حتى من خلال المساعدات التي تم الترويج لها تحت غطاء التكافل العالمي- وعلى هذا الأساس يتعين على الدول النامية أن تستنهض الهمم لتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية حاضرا ومستقبلا وهو ما سنتطرق إليه فيما يلي

I_1_ العنصرين المادي والبشري أساس العملية التنموية : تتعدد المفاهيم الاقتصادية للتنمية التي تجتمع كلها على أنها الزيادة المستمرة في مستوى الإنتاج الاقتصادي والتي يرافقها تطور في جل مناحي الحياة لدى أفراد المجتمع، ومن خلال هذا المفهوم يتضح أن التنمية تنصب على "تطوير شامل للمجتمع بكل فعالياته وتكويناته حتى يستطيع إشباع الحاجات الأساسية لأفراده وتحقيق الرفاهية لهم وتتم عملية التنمية بعد حصر جميع الإمكانيات المتوفرة ووضع خطة واضحة الأهداف قابلة للتطبيق في فترة زمنية محددة"¹، ومن خلال هذه الجزئية من البحث سنعمد إلى توضيح الإمكانيات التي تسخرها التنمية لبلوغ أهدافها بنجاحة ، أين سنصف متطلبات التنمية في حيزين هما العنصر المادي والعنصر البشري.

I_1_1_ التمويل المادي عصب العملية التنموية : عندما بدأ الاهتمام بمسألة التنمية الاقتصادية التي تستهدف الارتفاع السريع بمعدل نمو الناتج القومي تركز التحليل الاقتصادي حول العلاقة السببية الطردية القوية بين معدل ترقيم رأس المال ومعدل نمو الناتج القومي ، أي أن المتغير الإستراتيجي لتحقيق التنمية يتمثل في الإنفاق الاستثماري الضخم ، وأن البلدان النامية إذا نجحت في توفير أكبر قدر من الموارد الادخارية واستثمرتها بنجاحة ستحقق أغلب أهدافها التنموية.

ونستطيع القول إن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال ويرد ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يحدد أساسا سعة السوق وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وطالما أن الدخل منخفض نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل والأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية ولا تتوقف الحاجة إلى رأس المال عند المراحل الأولى بل تزداد اتساعا في المراحل المتتالية للعملية التنموية حتى تحاكي إنجازاتها و لا تهمش نتائجها الأولية².

إن التمويل المتمثل في تزويد الدول بالمال اللازم لتوفير جميع المداديات الداخلة في العملية التنموية يعتبر شريان الاقتصاد والعصب المحرك للعملية التمويلية، ونستطيع حصره في شقين أساسيين هما³:

***التمويل المحلي:** المرتكز على الادخار الاختياري وهو ما يقوم به الأفراد والهيئات والمؤسسات طواعيه واختيارا وبمحض رغبتهم والادخار الإجباري وهو ما يفرض على الأفراد من قبل قوة خارجة عن إرادتهم، ولا يوجد فارق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال وكل الخلاف ينحصر في مدى التأثير في كل منهما بإتباع سياسة معينة.

***التمويل الأجنبي:** نظرا لعدم كفاية المصادر المحلية بشتى أنواعها عن الوفاء بحاجات الاستثمار في الدول النامية وتبعاً لوجود فجوة ادخار واسعة يلجأ الاقتصاد إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية التي تأخذ أشكالا عديدة أبرزها :**المنح والمعونات من الدول الأجنبية، التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر من الخارج.** لعل الإشكالية التي تواجه الدول النامية بإلحاح في هذا السياق تتمثل في تحديد الشق الأجدى للتمويل بالنسبة لأي اقتصاد بعبارة أخرى على ماذا نعتمد أكثر؟ التمويل المحلي أو الأجنبي⁴؟

والإجابة حتما لا تكون بالميل المطلق إلى الشق الواحد من التمويل كما لا تكون نفسها بالنسبة لجميع الاقتصاديات ومن هذا المنطلق فإن إشكالية التمويل تحل بالوصول إلى المزيج التمويلي الأمثل الذي يخدم ظروف البلد الموجه إليه حسب خصوصيته ، حيث يجب الاكتفاء من الإسقاط المباشر لتجارب دول ما على دول أخرى دون دراسة ظروف هذه الأخيرة والذي يؤدي إلى خلل في التطبيق سرعان ما يظهر على الساحة الاقتصادية أو على الأقل لا بد من تمهيد الأرضية المناسبة للتطبيق .و يجب على أي اقتصاد أن يدرس في أنواع التمويل المتاحة أمامه محاولا أن تكون توليفة مناسبة تحوي هذه الأنواع معا ولكن كل بمقدار معين وهكذا لا نستبدل النقص المسجل على مستوى التمويل المحلي باللجوء التام إلى الأجنبي وإنما نحاول الموازنة بينهما من خلال تشجيع الأول وتخفيف الثاني إلى أن يتقاربا لأبعد حد ممكن.

¹ د.عبد الجابر تيم وآخرون ، مستقبل التنمية في الوطن العربي ، دار اليازوي العلمية ، الأردن ، 1998ص92

² بن مخلف زهرة ،الاقتصاد النقدي والمالي العمق ، مقرر دعم بيداغوجي ، جامعة بشار ، 2008/2007 ص6

³ د.محمد عبد العزيز عجمية ،د.عبد الرحمان يسري أحمد . التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها .الدار الجامعية الإسكندرية 1999.

⁴ بن مخلف زهرة ،الاقتصاد النقدي والمالي العمق ، مقرر دعم بيداغوجي ، جامعة بشار ، 2008/2007 ص30

I_1_2_1_2 حاجة العملية التنموية للعنصر البشري : مما لاشك فيه أن توفر العنصر المادي هو أساس العملية التنموية ، إذ لا يمكن التقدم خطوة بدونها ، لكن الاستمرار في التقدم مرتبط بنجاح تسيير هذا العنصر وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وفق الظروف الداخلية والخارجية للبلد وبما يتوافق و مفهوم الاستمرارية ضمن عالم شديد التوتر ، وهنا يبرز الأساس الثاني للتنمية متمثلا في العنصر البشري. وفي عالمنا اليوم يعتبر العنصر البشري الميزة التنافسية الأكثر تأثيرا في إحداث الفرق كونه المسؤول عن الجودة ، وترشيد الإنفاق الاستثماري والموعول عليه في توظيف الموارد المادية المتاحة وفق الخطط التنموية المسطرة ، بل وأكثر من هذا فإن هذا العنصر هو المسؤول عن صياغة الخطة التنموية بالأساس ومن ثم تكمن أهميته حتى قبل البدء بالعملية التمويلية من خلال رسمه لمعالها وفق احتياجات البلد الذي يعمل لصالحه وضمن متغيرات البيئة.

إن التنمية لا تقتصر أبدا على الشق المادي لها بل تتعداه لكونها "عمليات تغيير حضاري فهي إلى جانب كونها وسائل مادية و تكنولوجية ، موضوع إنساني بالدرجة الأولى، ذلك أن الإنسان غايتها ووسيلتها" ⁵ ، وفي نفس السياق "تعتبر التنمية عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاه الإنسان وكرامته وهي بناء للإنسان وتحرير له وتطوير لكفاءاته وإطلاق لقدراته للعمل البناء كذلك اكتشاف موارد المجتمع وتميئتها والاستخدام الأمثل لها من أجل بناء الطاقة الإنتاجية القادرة على العطاء المستمر" ⁶ ، فحسب ما سبق إذن فالتنمية إلى جانب شقها المادي تعتبر عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته وفق الظروف المحيطة به ⁷.

بعد ولوج البعد الإنساني لمفهوم التنمية بعمق ، بدأ ينظر للبشر في حد ذاتهم غاية ومحورا للتنمية وهكذا تم التركيز على التنمية البشرية كركن هام لبناء التنمية الشاملة ، وبدا أن مفهوم التنمية البشرية صار يشدد على أهمية تمكين المجتمع ككل من السيطرة على مصيره ، واختيار أسلوب التنمية المناسب له ، والعمل على تكوين رأس المال الاجتماعي المتمثل في الهياكل الاجتماعية الكفيلة بتمكين رفع قدرة مشاركة أكبر قدر ممكن وفق الصالح العام ⁸. ولعل هذه النقطة الأخيرة ستكون ماثرا لتحليل أعمق من خلال جزء لاحق عند تناول دور تقويض الفساد في إعادة صياغة متطلبات أجمع للتنمية وهي أساس موضوع بحثنا.

I_2_2_1_2 التنمية المستدامة ورهان الاستمرارية في عالم متغير : تهدف التنمية لتلبية الحاجات الإنسانية المتباينة في ظل الندرة النسبية التي تحول دون استيفاء جميع الحاجات ، ويتجسد قصور وظيفة التنمية في دول عديدة لم تنجح في توفير ضروريات الحياة الكريمة لمواطنيها و لعل المشكل يزداد اتساعا إذا أشرنا لكون هذه الضروريات يحتاجها المواطن على المدى القريب الذي يكون أسهل في التحقيق لان الحاجيات تكون محددة وواضحة ، ومن جهة لا يتنازل المواطن عن هذه الحاجيات في المدى البعيد وهو أمر أصعب من سابقه نتيجة عدم التحديد إضافة للمخاطرة الناتجة عن الزمن المتمثلة في الانحرافات التي قد تحصل بين الحين و الآخر خاصة إذا أشرنا لعصرنا الحالي الذي يتسم بالمرونة الشديدة ومن ثم التقلب السريع.

على ضوء ما ذكر سابقا ، انتبه العالم عموما و الدول النامية على وجه التحديد لعنصر الزمن كموجه أساسي للخطط التنموية و ظهرت إشكالية الاستمرارية تترسخ أكثر فأكثر على المستويين الكلي و الجزئي حتى أن الاقتصاد الحديث صنفها قبل الريح . ولعل ما زاد من تعظيم قيمة و كلفة الزمن ، الموارد المتنوعة التي تزداد ندرتها يوما بعد يوم و التي تم استنزافها بعشوائية مطلقة حين كان التفكير الاقتصادي مقتصرًا على إشباع حاجيات الفترة القصيرة. وقد أدت المفاهيم المذكورة سابقا إلى خلق نوع من الوعي لدى جميع الطبقات للتفكير الجدي بالموضوع ، هذا الوعي هو الذي بلور مفهوم جديد للتنمية أطلق عليها اسم التنمية المستدامة الذي تم تدعيمه من طرف المنظمات الدولية ، وذلك نتيجة لما يشير إليه المفهوم من قيم أخلاقية في غاية الأهمية على رأسها المساواة بين الأجيال إضافة إلى لفت انتباه الدول إلى أهمية استثمار مواردها الخاصة .

⁵ د. محي الدين صابر ، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع ، المكتبة العصرية ، صيدا ، دون سنة، ص

⁶ د. عبد العزيز محمد الحر ، التربية و التنمية و النهضة نشرة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 2003 ص 27

⁷ د. محمد حسن دخيل ، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة ، منشورات الجبلية الحقوقية ، ط 1 ، 2009 ، ص 17

⁸ OECD, Development Assistance Committee , Development Cooperation, report, paris 1996

وتتعدد مفاهيم التنمية المستدامة حتى في جانبها الاقتصادي إلا أن جل التعريفات الاقتصادية لها تتفق على كونها "الإدارة المثلى للموارد الطبيعية من خلال الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية , شرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها"⁹ كما أوجزت عديد الرؤى الاقتصادية الفكرة في كون استخدام الموارد اليوم ينبغي ألا يقلل من الدخل الحقيقي في المستقبل. تظل التنمية الاقتصادية مقصد الدول وغايتها الأساسية والتي تسخر لتحقيقها جميع إمكانياتها المتاحة من سياسات اقتصادية متنوعة وإجراءات اعتيادية وحتى استثنائية، والجدير بالملاحظة أن رهانات التنمية باتت أكثر تعقيدا في ظل التنافسية المفرطة التي سرعت وتيرة تنامي الحاجات البشرية للحد الذي أصبح فيه تحديد مستوى الإشباع ضربا من الخيال من جهة ، ومن جهة أخرى هناك استنزاف الموارد المادية والبشرية والطبيعية خاصة القابلة للنفاد وهذا ما أدخل للواجهة مفهوما جديدا يمثل في التنمية المستدامة . وفي جزء لاحق من البحث سنتعمق أكثر في تحليل رهانات التنمية المستدامة عقب الأزمة المالية الأخيرة بإدخال مفهوم الفساد متصدرا لواجهة البحث. وفيما يلي وكمحصلة لهذه الجزئية نقترح خطوات أولويات متطلبات التنمية ضمن عالم متغير ومعقد محاولين بهذا التمهيد عرض لاحق عن تكييف هذه المتطلبات وفق آثار الأزمة المالية الأخيرة باعتبار الفساد متغير حاسم في عملية التكييف حسب حاجة البحث:

* لإنجاح العملية التمويلية لا بد أولا من إعداد برنامج دقيق: ويتم هذا بإشراك نخبة متميزة في إعداد البرنامج حيث يجب أن تتسم النخبة من أهل الرأي والمعرفة والعلم والقرار بالتنوع وذلك بالحرص على إدخال كل المجالات والميادين الممكنة بطريقة متجانسة على أن تكون مساهمة الاقتصاديين فعالة كونهم الأكثر عقلانية والأقدر على اختيار الأنسب بضغط أقل.

* تحدد النخبة كمية ونوعية العنصرين المادي و البشري و لكن ما يتوفر منهما سيكون بكمية ونوعية قد تتوافق أو تختلف مع المطلوب .

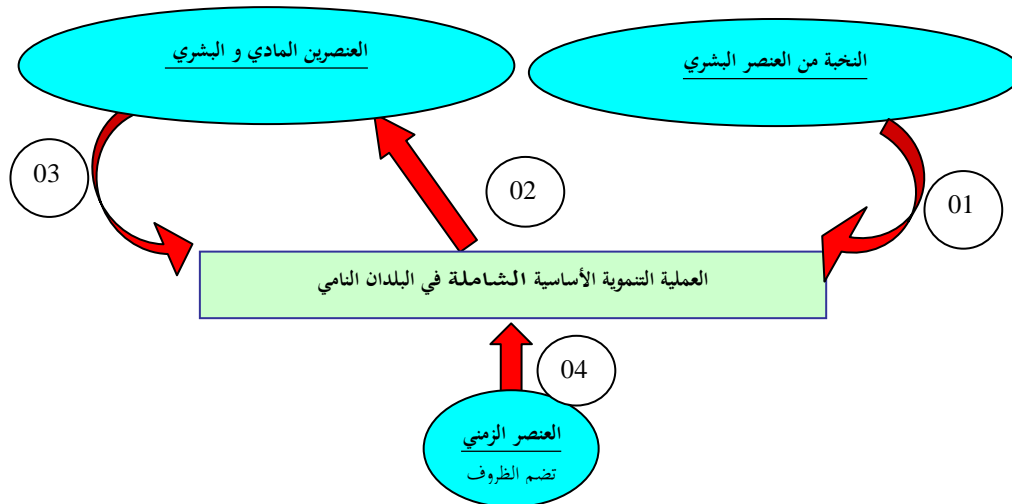
* يجب مراعاة البعد الزمني ومن ثم الظروف المستقبلية للبلد والعالم ،ومن ثم إعداد الدراسات التنبؤية التي تبني على أساسها خطوط تنمية مستدامة تراعي الاستمرارية . ولتوضيح ما سبق ندرج الشكل الموالي باعتبار:

السهم 1: وضع مشروع للعملية التنموية وفق ظروف البلد وتطلعات الشعب،

السهم 2: تحديد كم ونوع العنصرين المادي و البشري

السهم 3: الحصول على كمية معينة من العنصرين المطلوبين قد تكون كافية ،ناقصة أو وافرة وبشروط معينة.

السهم 4: دراسة تنبؤية مستقبلية عن المتغيرات الداخلية و الخارجية لعملية التنمية



شكل توضيحي لأولويات متطلبات التنمية وفق الحاجة التحليلية للبحث (من إعداد الباحث)

II _ الفساد يحتضن الأزمة المالية العالمية 2008:

⁹ عبد السلام أديب , أبعاد التنمية المستدامة , الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل , 2002 , ص: 02

II_1 نظرة موجزة عن الأزمة المالية العالمية 2008 : لأن غاية البحث الأساسية ليست مجرد وصف الأزمة المالية الأخيرة بقدر ما يهدف إلى تحليل إفرازاتها على العملية التنموية ومن ثم محاولة التخفيف من حدة هذه الإفرازات، سنكتفي في هذه الجزئية بالوصف العام للأزمة غير مركزين على تفاصيل لا تخدم مسار بحثنا.

II_1_1 الإطار العام للأزمات المالية : إن الأزمة الاقتصادية بمعناها العام تعبر عن الخلل أو الانحراف المفاجئ، الملفت والسريع في التوازنات الاقتصادية لبلد أو مجموعة بلدان، وعلى غرار هذا يمكن تعريف الأزمة المالية "بأنها موقف تتعرض له الدولة (أو المجموعة) ويستشعر صانعو القرار بما درجة عالية من المخاطر على المصالح الأساسية للدولة (أو المجموعة)، ويتسم هذا الخطر بالمفاجأة وعدم التوقع من صانع القرار الذي يجد نفسه أمام ضيق الوقت المتاح للتفكير في القرار المناسب قبل أن تتعدد الأمور التي تزداد سوءاً¹⁰.

وفيما يلي وبغرض توضيح المعنى العام للأزمة نستعرض عناصرها الأساسية التالية¹¹:

* المفاجأة وعدم التوقع : وتعتبر العنصر الأساسي في الأزمة لأن متحذي القرار لم يكونوا محتاطين لها، ومن ثم فعامل المفاجأة يربكهم، ويزيد من احتمال عدم رشاد القرارات المتخذة كونها لم تبين على أسس موضوعية وقواعد علمية، وكلما زادت المفاجأة زادت الأزمة.

* التهديد للمصالح الأساسية : إن مجرد المفاجأة في حدوث المشكلة ليس كافياً وحده لتصنف المشكلة كأزمة وإنما يجب أن يكون للمشكلة تأثيراً محسوساً على المصالح الأساسية لمجموعة البلدان التي تعنيها الأزمة، ويشكل هذا التهديد عبءاً إضافياً على النجاعة في اتخاذ القرار.

* الحاجة إلى التدخل السريع من مصدر القرار: المدى الزمني الذي تستغرقه الأزمة هو أحد عناصر حدتها، حيث تشتد الخطورة كلما قصر هذا المدى، مما يجعل الوقت عاملاً حاسماً في حل الأزمة و السرعة في اتخاذ القرار ضغطاً أكبر على العقلانية.

II_2_1 الإطار العام للأزمة المالية 2008 : تعتبر الأزمة العالمية 2008 الأسوأ من نوعها منذ أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات، وقد كانت انطلاقتها من أمريكا ثم امتدت لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والدول الخليجية حسب معاملات ارتباطها بها، بل وتهدت حتى الدول النامية بفعل العولمة التي تضم كل أقطار العالم في نسق واحد رغم تفاوت درجات ارتباطه، وتماثل مراكزه. وقد توفرت في هذه الأزمة العناصر الثلاث المذكورة سلفاً معلنة نشوء أزمة مالية حقيقية، وهي عالمية كونها بدأت بتهديد مصالح أمريكا ومن ثم كل المتعاملين معها فالمتعاملين معهم. وحتى لا نغوص في تفاصيل الأزمة نوجزها فيما يلي¹²:

بدأت معالم الأزمة المالية العالمية في أمريكا في منتصف شهر سبتمبر عام 2007 وقد بدأت نتيجة لارتفاع مغال فيه في أسعار العقارات بما لا يتناسب مع العرض والطلب الحقيقي في أمريكا نتيجة سهولة الحصول على القروض، وعندما عجز المقترضون عن سداد الدين أعادوا المنازل إلى البنوك التي لم تجد من يشتريها، وتفاقت المشكلة مع عجز الشركات عن تسويق وإعادة بيع هذه العقارات نتيجة لارتفاع أسعارها بشكل مبالغ، وكذلك إلى تراجع القدرة الشرائية لمشتري العقارات من ناحية أخرى ما أدى إلى انتقال العدوى إلى سائر المؤسسات المماثلة. كان من الطبيعي أن يتأثر السوق الأمريكي بشدة في هذه الحالة، ولكن نتيجة للأوراق التي باعتها البنوك إلى مؤسسات أخرى أو ما يسمى بدأ المستثمرون في جميع أنحاء العالم أكثر حذراً في استخدام هذه الأوراق المالية ولم يعد هناك مشترون لها.

إن اختيار القطاع العقاري الأمريكي جعل أزمة القروض العقارية السيئة تنتشر حول العالم وتقود إلى انكماش ائتماني وصعوبة في الإقراض وركود في الاقتصاد تطلب تدخل البنوك المركزية، بضخ المليارات من السيولة النقدية في القطاع المصرفي، وذلك لشراء أصول فاسدة من البنوك، كما تضمنته خطة الإنقاذ الأمريكية على سبيل المثال ورفع مبلغ الضمان الحكومي على المدخرات، كما ورد في خطة الإنقاذ الأمريكية بحيث تضمن ودائع الأفراد من 100 ألف إلى 250 ألف دولار لمنع أي خوف على الودائع البنكية.

امتد أثر الأزمة المالية العالمية بطبيعة الحال ليشمل الدول الأخرى وعلى رأسها دول الاتحاد الأوروبي، حيث تواصل المد الزلزالي الاقتصادي ليطال مؤسسات مالية كبرى في أوروبا وآسيا باعتباره نتيجة محتومة لارتباطها الاستثماري بالسوق المالية الأميركية. انتقلت الأزمة إلى أوروبا وآسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيهما بالسوق المالية الأمريكية، ثم تطورت لأزمة كبرى تحدد الاقتصاد العالمي والأكيد أن للدول النامية حصتها.

¹⁰ د. أحمد جمال عبد العظيم، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الآسيوية، 2008، ص5

¹¹ د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص19-20

¹² د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة

II_2_ الفساد سبب أساسي للأزمة المالية العالمية 2008: هناك عوامل عديدة اجتمعت لترسيخ معالم أزمة عالمية بكل المقاييس، وتنقسم أسباب الأزمة إلى صنفين رئيسيين مباشرة-وهي الظاهرة للعيان وغير مباشرة مستخلصة بعد التدقيق في مجريات الأمور، ويتصل هذا التصنيف بتطبيق النظام الرأسمالي وليس النظام الرأسمالي في جوهره، وما يلفت الإنتباه هو تواجد الفساد في كل حيثيات هذه الأسباب وهذا ما سنحاول كشفه فيما يلي ولكن يجب علينا أولاً إيجاز معنى الفساد حتى نقف على إسهامه في مسببات الأزمة.

تعدد مفاهيم الفساد وتشابك كونه يتصل بجميع مناحي الحياة إذ يعتبر في عمومها انحرافاً عن المعايير الشرعية، التشريعية، الأخلاقية، الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولأن غايتنا ليست تحديد مفهومه الذي يتطلب الكثير، سنكتفي حسب حاجة بحثنا بالمفهوم الاقتصادي للفساد الذي أشار إليه Vito Tanzi 1995 وهو عدم إشتراك العلاقات الشخصية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، "الفساد هو عدم الامتثال المتعمد لمبدأ البعد عن الشبهات و التحفظ في العلاقات الذي يتضمن أن العلاقات الشخصية أو العائلية ينبغي أن لا يكون لها دور في القرارات الاقتصادية التي يتخذها المشتغلون بالاقتصاد من القطاع الخاص أو المسؤولون الحكوميون" 13، ونشير إلى أن هذا المفهوم واحد من عدد غزير من المفاهيم الاقتصادية وقد اقتصرنا عليه لأنه الأكثر قدرة على تبيين مقاصد بحثنا.

II_2_1_ الفساد عصب الأسباب المباشرة للأزمة: نقسم الأسباب المباشرة للأزمة إلى:

*تسرب الضعف و الفساد إلى الأجهزة الإدارية للمؤسسات المالية: وهو سبب لا تخلوا منه أي أزمة عرفها العالم سابقاً، وقد أتى على قمة مسببات الأزمة، حيث انتشر الفساد بين طائفة المسؤولين التنفيذيين الذين كانوا يشغلون وظائف الإدارة العليا في الأنظمة المصرفية و المؤسسات المالية سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو خارجها، وغابت الآليات الفعالة للرقابة، مما جعلهم يتساهلون في منح قروض إئتمانية بمبالغ كبيرة دون مراعاة معايير الأمان الدولية في الأصول الضامنة لهذه القروض، وللمفارقة فإن المسؤولين الماليين الأمريكيين قد تنبهوا لهذا منذ 2002 وأكدوا على ضرورة الإشراف على إجراءات ضمان كفاية رأس المال في النظام المصرفي وزيادة الشفافية في المحاسبة... إلخ¹⁴، لكن التحركات على هذا المستوى لم تتناسب وحجم الفساد المستشري و لم تتجسد التحركات الفعالة إلا بعد اندلاع الأزمة المالية، حيث بدأت أمريكا بمشاركة عديد دول العالم لوضع قضية الفساد في المنظومة المصرفية على رأس الأولويات أثناء التدخل بخطط الإنقاذ التي طالبت معظمها بفتح تحقيقات واسعة حول الموضوع وتقييد صلاحيات هؤلاء المسؤولين في المستقبل¹⁵.

وفي هذا الإطار الفعال لمواجهة الفساد، عقدت لجنة مجلس النواب للرقابة والإصلاح الحكومي في و.م.أ جلسة مع خمس مدراء صناديق تحوط متهمين بالحصول على مليار دولار خلال 2007¹⁶، وفي نفس السياق مثل عدد كبير من المسؤولين عن المنظومة المصرفية أمام القضاء الأمريكي تمثلت أغلبها في الحصول على رشاوى مقابل المزيد من التسهيلات في الحصول على القروض وهو ما لا تختص به و.م.أ وحدها بل تتشارك فيه العديد من دول العالم بدرجات متفاوتة.

*إضطراب سوق العقار وانفصال الاقتصاديين و الحقيقي بتواطؤ المفسدين: شهدت أسواق العقارات بالو.م.أ ازدهاراً كبيراً من 2001 إلى 2006 وهو ما أغرى البنوك والمؤسسات المالية بالتساهل في منح الإئتمان، مما شجع الأمريكيين على التهاوت غير المسبوق على سوق العقار، و تنامي حتى التمويل الاستهلاكي الأمريكي بالقروض حتى أن حجم مديونيات القطاع الاستهلاكي الأمريكي خلال العشر سنوات السابقة للأزمة بلغ 8 تريليون دولار بزيادة 173 بالمائة في حجم الاقتصاد الأمريكي، كما أن الحجم الإجمالي للدين المحلي بلغ 14 تريليون دولار ليصبح مساوياً تقريباً للنتائج المحلي الإجمالي لعام كامل¹⁷، وهكذا تسارع توسع الإنفاق الاستهلاكي المحموم الممول بقروض مضمونة بأصول عقارية في ظل التساهل الذي وفر الجو الأنسب للفساد، حيث اكتفت مختلف الجهات المقرضة ببيان الدخل لطالب القرض الذي وجد في مواقع شركات الإنترنت التي تمنحه هذا البيان مع وظيفة مقاول حر فور دفع الرسوم ودون التزام للطرفين لأن الهدف من هذه العملية هو التقاء المصالح، وقد تم

¹³ عبد الرحمن بن أحمد هيحان (2003)، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، أمثات المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض

¹⁴ د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008، ص58

¹⁵ <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&=issueno=10943> الاقتصاد

¹⁶ <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&32=issueno=109> الاقتصاد

¹⁷ <http://www.asharqalawsat.com/section.asp?section=6&epage=economy&apae&8=issueno=1094> الاقتصاد

التمادي إلى حد أن هذه الشركات تكلف أعوامها بإعطاء صورة جيدة عن الموظف "الوهمي" في حال استفسر البنك عنه وهذا فقط مقابل رسوم إضافية¹⁸.

نتيجة هذا الفساد حدث انفصام بين القطاعين المالي والحقيقي، ووقع المستهلكون ضحية تخمهم بسوء تقدير التزاماتهم تجاه القروض التي لا تتوافق وإمكانياتهم فعجز الأغلبية عن السداد مما دفع المؤسسات المالية بتهديد إخلاء المنازل بالنسبة للمقصرين عن الوفاء بالتزاماتهم مما أدى لانهيار أسعار العقارات بلغت 50 بالمائة صيف 2007¹⁹، ومن ثم عجزت المؤسسات المالية عن تحصيل مستحقاتها فهبطت قيمة أسهمها في البورصة، وما فاقم الوضع محاولة اقتسام المخاطر من خلال من خلال بيع الديون إلى طرف ثالث ومن ثم توسيع الأزمة إلى نطاق أعلى.

II_2_ الأسباب غير المباشرة للأزمة يلازمها الفساد : ولتي نوجز أهمها وفق الحاجة المنهجية للبحث في النقاط التالية:

*المبالغة في التعويل على قانون العرض والطلب: حيث أن الرأسمالية شددت وتيرة المنافسة خاصة بعد اجتياح العولمة وهو ما أدى إلى الإفراط في تجسيد معتقد البحث عن المصالح الخاصة بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها ذلك وأصبح الكل يبحث عن طريق للحصول على العوائد ولعل أسهل هذه الطرق هي الفساد بكل ممارساته إذ ترجع النظرية الاقتصادية الفساد إلى البحث عن الربح، وهذا التفاعل بين الزبائن، العملاء سواء كانوا قطاعاً عائلياً أو مواطنين عامين أو سياسيين أو رسميين عموميين، وأفراد آخرين يتصفون بالفساد²⁰. فالفساد إذا هو وسيلة البحث عن العوائد بطرق غير شرعية، وهو لا يخرج عن قاعدة السوق المتمثلة في العرض والطلب والمواءمة بينهما على أساس العوائد والتكاليف، حيث تعرض الممارسات الفاسدة وفقاً لحجم وشكل الطلب عليها ومن ثم يقوم الفاسدون بدراسة تفضيلية بين توقعاتهم للربح والخسارة. وفي نفس النسق يصب مفهوم R.Tollisson²¹ "المجتمع يبحث عن العوائد والرشوة بشكل خاص ولا شرعي للبحث عن العوائد من جهته وفي نفس السياق Becker68-7422 يوضح أن الاقتصاد السياسي للرشوة يحلل المواجهة بين عرض الرشوة وطلبها حسب مبادئ السوق ومن منطلق "اقتصاد الجريمة" وفي هذا السياق فإن عرض الرشوة والطلب عليها هما المنفذ الوحيد لتحسين المداخل، وهذا ما يستوجب مقارنة الأرباح المحتملة بالخسائر المحتملة (مخاطر العقاب) فالعرض والطلب إذن يتطوران حسب درجة كل ما سبق يوضح أن الرشوة كأبرز مظاهر الفساد منسوبة أصلاً إلى قوانين السوق التي كانت من بين أبرز مسببات الأزمة ونستحضر هنا الرشوة من أجل الحصول على تسهيلات منح القروض.

*انعدام الثقة بين المؤسسات المالية: وقد غابت الثقة بين هذه المؤسسات بين جميع دول العالم على غرار م.أ.، وهذا بسبب أزمة السيولة التي حاصرت أكبر هذه المؤسسات التي تسارعت ومحاولات إنقاذها من البنوك المركزية والحكومات في شتى أنحاء العالم من خلال ضخ كميات هائلة من الأموال بغرض إعادة الثقة إليها، وعمدت مختلف البلدان كإجراء متمم لتعيين شخصيات معروفة بالنزاهة لدى المواطنين²³ لإعادة الثقة مما يشير بوضوح مرة أخرى إلى تواطؤ الفساد في الأزمة.

*الانتشار الواسع للأدوات المالية عالية المخاطر: مع اشتداد المنافسة، والتسابق نحو جني الأرباح وميل الرأسماليين الكبير إلى المخاطرة طور الاقتصاد الغربي أدوات مالية تتوافق بما سبق مثل المشتقات المالية التي تحوي نسبة عالية من المخاطر المرتبطة بالزمن وهي أشبه ما تكون بالقمار أو لعبة الحظ التي التفت حولها الكثيرون وحضت باهتمام بالغ أفقد الاستثمارات الحقيقية والمفيدة قيمتها فتوسعت الهوة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي، كما تنامي بشكل ملفت العمل الربوي الذي يكرس الأموال في يد فئة قليلة ويستنزف فئة أخرى

18 د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة الجنان، 13-14 آذار 2009

19 د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس، جامعة الجنان، 13-14 آذار 2009

4 عبد الله بن حاسن الجابري (2003) الفساد الاقتصادي (أنواعه. أسبابه. آثاره وعلاجه) جامعة أم القرى

III_ تكييف متطلبات التنمية مع تبعات الأزمة بتقويض الفساد:

III_ 1_ تبعات الأزمة المالية العالمية على الدول النامية: لأن البحث موجه لشريحة الدول النامية سنركز على توضيح تبعات الأزمة عليها

رغم أن نتائجها قد مست بشكل أكبر أمريكا والدول الموصولة بها وفق مصالح مشتركة وهي على الأغلب من العالم المتقدم ولا تظهر هذه التبعات بوضوح على الأقل على المستوى القريب بالنسبة للبلدان النامية خاصة منها التي ينعدم أثرها في السوق المالية العالمية. ونشير إلى استحالة فصل تبعات الأزمة على العالمين المتقدم والنامي كما سنوضح فيما يلي:

*تقليل فرص التمويل الأجنبي بأنواعه المختلفة: الأزمة توجب انحصار رؤوس أموال البلدان المتقدمة في أقطارها وتقلل فرص الدول النامية من الحصول على التمويل الأجنبي -الذي تناولناه في جزئية سابقة والذي خلصنا لكونه عامل حسم في العملية التنموية - ومن المنطقي إذن أن تنخفض المعونات الاقتصادية للدول الفقيرة بسبب الأزمة المالية التي تعصف بكثير من دول العالم نتيجة ضخ الدول الغنية لتريليونات الدولارات في أنظمتها المالية مما يهدد الأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة لخفض نسبة الفقر، هذا إضافة إلى عرقلة الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة تجميد المؤسسات الكبرى لمشاريعها خارج حدودها لحصر السيولة في مواطن الأزمة²⁴.

في نفس السياق ستواجه الدول النامية تشددا أكبر في إجراءات الإقراض من البنوك العالمية الرئيسية مما يؤثر سلبا على خططها التنموية باختصار ستقل بدائل التمويل المطروحة أمام الدول النامية.

*اهتزاز الاقتصاديات النامية شديدة الارتباط بالدولار الأمريكي: لقد تعرض الدولار الأمريكي لهزة قوية نتيجة مجريات الأزمة التي سردناها سابقا والتي أدت إلى نقص السيولة لولا التدخل من كل حذب وصوب بضخ السيولة لتنشيط الطلب على النقود ومن ثم الاستهلاك، ولعل أول من تحسس الأزمة هي الدول التي تتعامل بهذه العملة لأن تواترات ارتفاع وانخفاض الدولار ستفرض عليها ليس بمقدار مشاركتها بالأزمة ولكن بمدى تعاملها بالدولار، حيث أن انخفاض الدولار يعني ارتفاع العملات الأخرى ولأن جل واردات العالم النامي لا تخلو من المنتجات الأوروبية وأكثر منها الصينية فإنها ستسجل زيادة في قيمة الواردات ومن ثم التأثير في ميزان المدفوعات فالاقتصاد عموما.

*غموض الرؤية حول النهج الاقتصادي الأصلاح للدول النامية بعد التشكيك في نجاعة الرأسمالية: لطالما كان مصير الدول النامية مرهون بإملاءات الدول الغربية، وذلك نتيجة التبعية التي لم تخرج منها هذه الدول حتى بعد استقلالها، إذ أنها وبحكم حاجتها للتمويل الأولي الضخم لأغراض التنمية والذي لم تستطع اقتصادياتها المخطمة من الحروب توفيره وقعت تدريجيا في أزمة المديونية وهي التي مكنت العالم الغربي من التحكم في توجيه اقتصاديات الدول النامية بعد برامج التعديل الهيكلي، حيث فرض اقتصاد السوق سبيلا لا بديل عنه لهذه الدول حتى تسدد ديونها من جهة وتنال الرضا الغربي من جهة أخرى، ولأنه لم يتم التمهيد المسبق للنظام الرأسمالي في دول نامية تغلب على شعوبها النزعة القومية الناشئة من الاستعمار، بدت الرأسمالية في الدول النامية مجسدة بطريقة شكلية حيث أن ميكانيزمات الدول النامية بقيت على حالها ولا أدل على ذلك من دعم الحكومات لشرائح واسعة من الشعب وهو ما يتعارض مع المبدأ الأساسي للرأسمالية المتمثل في عدم تدخل الدولة إلا في حدود ضيقة. ولعل ما ذكرناه كان سبب قصور أداء النظام الرأسمالي في الدول النامية كونه مفروضا وليس مقنعا، ومع بزوغ الأزمة المالية بدأ التشكيك في صلاحيات النظام الرأسمالي - ولو بمجرد الاتهام- من قبل بعض ممثلي الدول المتقدمة، وهو ما يزيد من ارتباك الدول النامية إزاء هذا النظام وزيد من تجميد مواقفها غير المحددة أصلا.

وأخيرا نستطيع القول أنه وبحكم واقع التعود، فإن العالم المتقدم لن يتحمل أعباء الأزمة لوحده، بل سيحاول جاهدا تحميلها لغيره من الدول وعلى رأسها الدول النامية، وله في ذلك سبل عديدة لعل أبرزها استغلال العلاقات السابقة، والشراكات البنينة، إضافة إلى الضغط على مراكز الوهن في كيان الدول النامية والتي يعرفها الاقتصاد المتقدم حق المعرفة.

III_ 2_ تقليل الفساد في متطلبات التنمية يخفف من حدة مخلفات الأزمة: بعد استعراضنا لأبرز متطلبات التنمية، وتوضيحنا الموجز

لمعالم الأزمة المالية، أسبابها، وتبعاتها على العالم النامي سنحاول من جديد فيما يلي ومن خلال التدقيق فيما سبق صياغة متطلبات التنمية التي تحتوي تبعات الأزمة والتي نشدد على تقويض الفساد كعنصر حسم فيها تبعات لإشارتنا السابقة وما سيتضمنه تحليلنا.

24 د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاساتها وحلولها، مؤتمر حول: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس

وسنصوغ متطلبات التنمية في هذه الجزئية من خلال منظورين، أولاً نعرض متطلبات التنمية بأخذ مسببات الأزمة المالية في الحسبان ومحاولة تفادي هذه المسببات التي تنعكس سلباً على الأداء التنموي (الاستفادة من أخطاء الغير)، ثانياً ومن جهة مقابلة نحاول عرض متطلبات التنمية التي تراعي تبعات الأزمة المالية على المدى البعيد (الاحتياط للمستقبل). وهذا ونشير إلى كون الفساد هو العامل المشترك في جميع الإخفاقات التنموية كونه العنصر الواصل بين شقي مطلباتها (البشري والمادي) حيث تتحطم جميع محاولات التنمية أمام الممارسات الفاسدة الناتجة عن سعي الإنسان وراء المادة وهذا ما سنخلص إليه بعد استعراض الصياغة الجديدة لمتطلبات التنمية.

III_2_1_ متطلبات التنمية وفق مبدأ الاستفادة من أخطاء الغير: من هذا المنظور سنصوغ المتطلبات التي تراعي أسباب حدوث الأزمة الرأسمالية، فكون النظام الرأسمالي كما أسلفنا هو نظام مفروض دون تمهيد مسبق فعلى الأقل يجب أن يتنبه العالم النامي إلى مواطن قصوره حتى يتفادها، ولا أنسب من اكتشاف مواطن القصور من مسببات الأزمة المذكورة سلفاً وعليه نقترح كمطالب أساسية للعملية التنموية: *مكافحة الضعف و الفساد في مختلف الأجهزة الإدارية المسؤولة عن العملية التنموية: كما أسلفنا الذكر فإن أول سبب مباشر للأزمة المالية تمثل في تسرب الفساد بأنواعه المتنوعة إلى المنظومة المالية الأمريكية من خلال إدارتها، وهنا علينا الاستفادة من درس تلقنته أكبر قوى العالم حين سمحت للفساد أن يجد مكاناً فيها .

للفساد مخلفات كبيرة على التنمية ومن ثم يعتبر العثرة الأكبر أمام مستقبلها، خاصة وأنه الرابط بين العنصرين البشري والمادي فهو ميل العصر الأول لتملك الثاني، هذا الميل الذي يعتبر غريزيا بالأساس فكل إنسان يطمح إلى امتلاك الماديات وفيه قابلية كامنة لاستعمال طرق قد تكون ملتوية لذلك وهنا تتدخل الظروف الداخلية والخارجية لتحديد شدة الالتواء. وتكون نتيجة الفساد واضحة على العملية التنموية انطلاقاً من تأثير الفساد في مراكز اتخاذ القرار ولعل الرشوة كشكل من أشكال الفساد تعتبر الأقدر على التأثير في مراكز القرار حيث يرى B.Benson، ²⁵ أن "J.Baden" أن الرشوة سوق سوداء لحقوق الملكيات أين تعطى للموظفين العموميين القدرة على اتخاذ القرار، فالرشوة إذن وسيلة مرنة غير شرعية للتأثير على القرارات الإدارية"، من خلال هذا المفهوم للرشوة يبرز تأثيرها على عملية اتخاذ القرار الذي يعتبر عصب العملية التنموية الذي يلازمها من البداية، حيث أنه وكما أسلفنا الذكر فإن العملية التنموية تنطلق بالأساس من قرارات النخبة التي تقرر الكم والنوع اللازمين من العناصر المادية والبشرية، فإذا حدث تأثير على هذه القرارات فإنه سيؤدي إلى الخطأ في تقدير احتياجات التنمية ومن ثم الانطلاقة الخاطئة للمسار التنموي، ولا يقف الحد عند هذا المستوى بل يتواصل دور اتخاذ القرار أثناء هذا المسار من خلال كيفية توظيف الاحتياجات المتحصل عليها من التنمية والانحراف في اتخاذ القرار عند هذا المستوى يولد هدراً إضافياً للموارد التنموية، من جهة أخرى قد يتخذ التأثير في القرارات سبيل تضخيم تكاليف الموارد التنموية الواردة من الخارج وزيادة ضغوط الغرب إذا تم التواطؤ بين الأعوان المحليين المشرفين على التنمية ومموليهم من الخارج وهذا ما يعرف عادة بالفساد مع العالم الخارجي ²⁶.

*الاعتماد على المشاريع التنموية المنتجة والمتوافقة وخصوصيات المجتمع: وهذا حتى لا تبقى الدول النامية دوماً مجتمعات استهلاكية غير منتجة وظيفية على العالم محدثة أضراراً بالغة على نفسها وعلى الغير، كيف لا وقد رأينا من خلال ما سبق أن الاقتصاد الأمريكي رغم قوته إلا أنه ترعرع حين تحول إلى النمط الاستهلاكي على حساب النمط الإنتاجي. إن الدول النامية حالياً مطالبة أكثر من قبل على التركيز على المشاريع التنموية الأكثر إنتاجية، لأنه إذا كان للو.م.أ. رصيذاً معتبراً من الإنتاج في الفترات السابقة للأزمة قلل من حدة تحولها إلى النمط الاستهلاكي، فإن الدول النامية لم تمتلك يوماً جهازاً إنتاجياً يحقق على الأقل اكتفاءها الذاتي، حيث تعتمد جلها على عوائد قطاعها الحيوي كالسياحة والنفط وغيرها وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة التوفيق بين المشاريع التنموية وأرضية البلدان النامية.

*عدم المبالغة في التعويل على قانون العرض والطلب: كما أشرنا سابقاً فإن أكثر الدول ادعاءاً للرأسمالية لم تجد بديلاً عن حكوماتها للتدخل المباشر في الاقتصاد لتصحيح الأوضاع التي عجز عنها السوق نولعل هذا ينبه الدول النامية إلى عدم التعامل مع اقتصاد السوق بمبدأ الكمال والاحتباس من المبالغة في ترك آليات السوق كقيلة محل كل المعضلات الاقتصادية، وهذا الحذر يجب أن يكون متوافقاً وخصوصيات الدول النامية التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي ومن ثم خلق التوليفة المناسبة (منافسة، دعم) هو الرهان الأكبر لإنجاح العملية التنموية

III_2_2_ متطلبات التنمية وفق مبدأ الاحتياط للمستقبل: والتي نراها كما يلي:

²⁵Jean Cartier-Bresson, elements d'analyse pour une économie de la corruption, Revue Tière Monde, n° 131, juillet-septembre 1992

²⁶-Montigny Philippe: L'entreprise face à la corruption internationale, 2006, p 265-269

*تعزير البدائل التمويلية المحلية التي تغطي النقص المحتمل في التمويل الأجنبي: على الدول النامية أن تستوعب الدرس وأن تبذل جهودا أكبر لتنمية تمويلها المحلي قصد التقليل التدريجي من الاعتماد الشبه كلي على التمويلات الخارجية التي طالما شكلت بشروطها موجهة للخطط التنموية في البلدان النامية نحو خدمة مصالح البلدان المتقدمة قبل خدمة الدول النامية وهذا ما يبرزه. كما هو ملحوظ لم نقترح الاستغناء الكلي عن التمويل الأجنبي حتى لا نخرج عن الواقع والمنطق وذلك أولا لأن الدول النامية حاليا لا تمتلك موارد محلية تنهض بالعملية التنموية بالشكل المطلوب للحاق بركب العالم المتقدم- أو على الأقل تقليل الفجوة معه- وسط عولمة تجر الجميع على السير بوتيرة عالية السرعة وهو ما يتطلب كما هائلا من الأموال ونوعية أعلى من التقنية وكلا الإثنين تفتقدهما الدول النامية مما يؤثر سلبا على خططها التنموية باختصار ستقل بدائل التمويل المطروحة أمام الدول النامية، ثانيا ومن جهة أخرى فإذا طالبنا الدول النامية بالاستغناء عن التمويل الأجنبي -مع افتراض أن تمويلها المحلي كاف- فإننا نكون قد حرمانها من بدائل تمويلية عديدة وضيعنا مجال مزيجها التمويلي -الذي تطرقنا إليه سلفا- وهو ما يقلل مرونة التمويل لديها ويضعف بالحصلة المسار التنموي الذي يتسم -كما أسلفنا- بالاستمرارية.

*تنويع الاستثمار مع مراكز القوة في العالم وتلافي الارتباط المطلق بأحدها: لاحظنا من خلال هذه الأزمة أن أول المتضررين كانت الدول الأكثر ارتباطا بالاقتصاد الأمريكي، وهذا لا يعني مطلقا أن نطالب الدول النامية بفصل الصلة بما وتوجيه الجهود نحو مركز قوة آخر، وهذا لسببين أساسيين، أولهما أن هناك التزامات وارتباطات سابقة تلزم بمامش معين من الارتباط وبالإشارة إلى هشاشة الاقتصادات النامية فإنها ملزمة بشروط أكبر الأرباح كما تصب في تبعية العالم الثالث للقوى العظمى، ثانيا ومن جهة مقابلة أن الشك في وقوع الأزمات محتمل بالنسبة للجميع وليس أمريكا وحدها، وعلى هذا الأساس وتوخيا للحذر نرى أهمية تنويع وتوزيع التعاملات الاقتصادية للدول النامية قدر المستطاع وهذا يعني بالغة الاقتصادية توزيع الأخطار .

خاتمة: من خلال ما ورد في البحث خلصنا إلى أن رهانات التنمية في البلدان النامية تزداد اتساعا مع تسارع وتيرة المنافسة، واحتياج العولمة وتوالد متغيرات جديدة ومتجددة، ولهذا فإن المطلب الأساسي الذي نتوج به بحثنا والذي يضم كل ما ورد من خلال البحث هو العمل على توسيع مرونة القرارات التنموية وتوفير بدائل تنموية تستوعب كل الظروف الحالية وارتدادات هذه الظروف المستقبلية وهذا لا يتم إلا إذا وسعنا هامش الشفافية والمصادقية اللذين يقللان درجة الشك في نجاعة الخطة التنموية شكلا ومضمونا

المراجع:

- * د. إبراهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008.
- * د. عبد الجابر تيم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية، الأردن، 1998.
- * د. محمد عبد العزيز عجمية، د. عبد الرحمان يسري أحمد. التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها. الدار الجامعية الإسكندرية 1999.
- * د. محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، صيدا، دون سنة.
- * د. عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت 2003 ص 27
- * د. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة، منشورات الجيلي الحقوقية، ط 1، 2009، ص 17
- * د. عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، الاجتماع السنوي لنقابة المهندسين الزراعيين التابعة للإتحاد المغربي للشغل، 2002، www.Ahewar.org
- * د. أحمد جمال عبد العظيم، الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا: دراسة حالة لدولة ماليزيا، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الأسبوية، 2008.
- * د. محمد أحمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، طرابلس، جامعة الجنان، 13-14 آذار 2009
- * عبد الرحمن بن أحمد هيجان، الفساد وأثره في الجهاز الحكومي، أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، الرياض 2003.
- * د. الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية انعكاسا وحلها، مؤتمر: الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها، طرابلس، جامعة الجنان، 13-14 آذار 2009
- * Becker, G.S. and G.J. Stigler, Law enforcement, malfeasance, and the compensation of Enforcers, Journal of Legal Studies, 1974.
- * R.D. Tollison, rent-seeking: a survey, kyklos 35(4), 1982
- * Jean Cartier-Bresson, elements d'analyse pour une économie de la corruption, Revue Tière Monde, n° 131, juillet-septembre 1992
- * OECD, Development Assistance Committee, Development Cooperation, report, paris 1996
- * Montigny Philippe: L'entreprise face à la corruption internationale, 2006
- <http://www.asharqalawsat.com>

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

تقييم مدى جدوى مساعدات المؤسسات المالية الدولية للدول النامية عند الأزمات المالية العالمية.

أ.إسماعيل جوامع - جامعة محمد خيضر - بسكرة -

أ.عادل بلجبل - جامعة الحاج لخضر - باتنة -

ملخص المداخلة (الإشكالية): لقد تعرضت دول العالم أجمع تقريبا، منذ ظهور الأزمات المالية والإقتصادية العالمية، للكثير من الأزمات، ولقد تسارعت في العقود الأخيرة واتسعت دائرة الدول التي مستها هذه الأزمات ومنها طبعاً الدول النامية، هذه الأخيرة كانت شدة الأزمة بالغة التأثير عليها. ولهذا تتجه هذه الدول لطلب المساعدة من مختلف الجهات كي تنفض إقتصادها وأسواقها من الإنهيار. ومن هذه الجهات التي تتجه إليها الدول النامية طلباً للمساعدة نجد المنظمات والمؤسسات المالية العالمية من مثل صندوق النقد الدولي، أو مجموعة البنك الدولي بمختلف مؤسساته أو حتى بنك التسويات الدولية كما حدث في أزمة المكسيك في سنة 1995، وغيرهم من هذه المؤسسات وهيئات العالمية. في هذه الورقة سوف يحاول الباحثان دراسة تاريخ وتطور المساعدات الدولية للدول النامية من جانب المؤسسات المالية العالمية، ثم تحديد أشكال وقيمة هذه المساعدات وأخيراً تقييم مدى جدواها وتأثيرها على تجنب أو إخراج هذه الدول من أزماتها. وذلك وفق إشكالية جوهرية وهي ما مدى جدوى المساعدات التي تقدمها مختلف المؤسسات المالية للدول النامية في المساهمة في حل هذه الأزمات؟ وذلك وفق منهج وصفي تحليلي وكذا تاريخي.

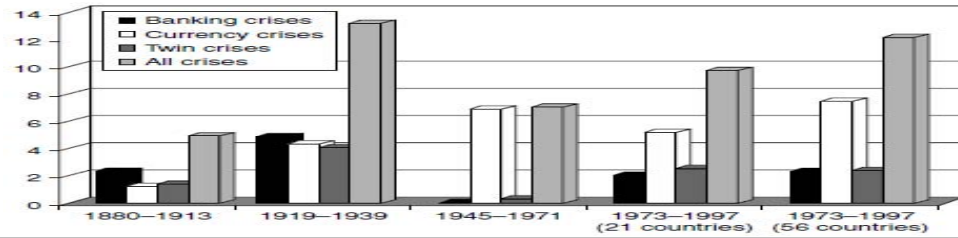
الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الدول النامية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مؤسسات النظام النقدي والمالي العالمي، طبيعة المساعدات.

المقدمة: أزهقت الأزمات المالية المتكررة دول العالم قاطبة، ولكن تأثيرها بالنسبة للدول النامية كان أكثر شدة ونتائجه وخيمة جداً، هذه الأزمات التي يكون نشوبها في غالب الأحيان نتاج خلل في أنظمة الدول المتقدمة في مستوى من مستويات الأسواق المالية أو سياسات نقدية ومالية خاطئة، تنتقل بكل قوة إلى مناطق ودول يفترض أن لا علاقة لها بهذه الأزمات. وتحطم إنجازات أو إصلاحات قد تكون كلفت الكثير من الجهد والمال والزمن. وتبحث هذه الدول عن من ينقذها ويخرجها بأقل الأضرار أو في بعض الأحيان تجنب الأسوء. وفي وسط هذه الأزمات تظهر المؤسسات المالية الدولية سواء المنبثقة من نظام بريتن وودز أو سواها كأحد الأطراف الذي يملك المؤهلات لتقديم المساعدة أو الملاذ الأخير والحتمي لهذه الدول لطلب المساعدة. في هذه الورقة سوف نحاول فهم العلاقة القائمة بين هذه المؤسسات والدول النامية ومدى إستجابة هذه المؤسسات لإحتياجات هذه الدول.

المحور الأول: تاريخ العالم مع الأزمات المالية: تعرض الإقتصادي العالمي منذ القرن التاسع عشر (1870) إلى العديد من الأزمات المالية منها والإقتصادية وتفاوتت خسائرها وحجمها وتأثيرها دولياً بين الأزمة والأخرى، لكن ومع العولمة أصبحت الأزمات بمختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل وأكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الإقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، ويقول ضياء مجيد موسوي في هذا الشأن "...الإقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيراً كبيراً على باقي بلدان العالم"¹ لكن في عالم الأزمات المالية هناك الكثير من الأسئلة تطرح تدور كلها حول عبارة ماذا يحدث؟ حتى من قبل أكبر المختصين ولعل العبارة التالية توضح هذه الغرابة " في بداية عام 1987 كان مؤشر داو جونز عند مستوى 2000 نقطة أو لم يتعداه، وفي خلال نفس السنة حقق المؤشر صعوداً ليصل إلى 2722 نقطة يوم 25 أرب 1987 وفقد حتى يوم 19 أكتوبر 1987 ، 1000 نقطة منها 508 نقاط في هذا اليوم" فماذا حدث؟². ربما لم يشهد العالم قبل الأزمة الحالية أزمة تشابه أزمة الكساد الكبير في 1929 - 1933 التي بدأت في الخميس

الأسود يوم 28 أكتوبر 1929 لكن تأثيرها إستمر لسنوات أكثر من ذلك بكثير والجدول التالي يوجز تواتر الأزمات المالية للفترة بين 1880 إلى أزمة غور شرق آسيا 1997.

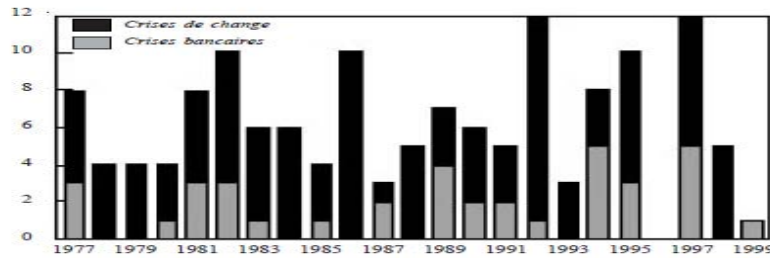
الشكل رقم 01: تواتر الأزمات البنكية وأزمات أسعار الصرف والأزمات المشتركة في الفترة 1977-1880



Douglas GALE, *Understanding Financial Crises*, (New York Oxford University Press Inc, Source; Franklin ALLEN, 2007), p11

ويثير إنتباهنا في هذا الشكل إتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة. لكن الشكل التالي سوف يضعنا في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في فترة بين 1977-1999 التي تعد فترة ليست بالطويلة لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة صرف ليس بسيط

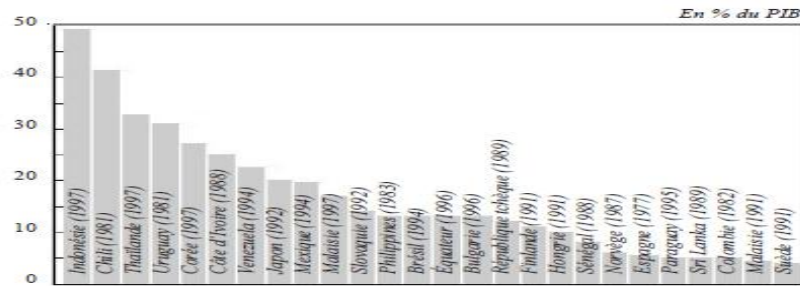
الشكل رقم 02: عدد الأزمات المالية في الفترة 1977-1999



et Dominique PLIHON, *Rapport sur Les crises financières*, (Paris, France, La Mario DEHOVE Source; Robert BOYER, 18Documentation française. 2004), p

ومن حيث التأثير يمكننا القول لقد دمرت أزمة الأسواق الناشئة عام 1997 دولا مثل إندونيسيا والبرازيل وكوريا وروسيا، وكانت خسائرها تمثل جزء بالغ من الناتج القومي لهذه الدول، على الرغم أنها لم تدم فترة طويلة، وقبلها أزمة المكسيك سنة 1995 التي تسمى (أزمة درع البيزو)³ التي حطمت إصلاحات عشرة سنوات كاملة، ففي نهاية ديسمبر 1994 إلى جانفي 1995 قررت الحكومة المكسيكية تخفيض عملتها البيزو بمقدار 15 في المئة من قيمته الجارية، مما سبب حالة ذعر في العالم أجمع، حيث كان المستثمرين في وولت ستريت والقائمين على الصناديق الإستثمارية قد إستثمروا أكثر من 50مليار دولار في قروض وأسهم وسندات الحكومة المكسيكية، وإندفع كل المستثمرين لسحب ثروتهم من المكسيك، مما جعل البيزو يفقد 30 في المئة من قيمته مقابل الدولار في ثلاثة أيام، وإزداد الوضع سوءا بعد ذلك عندما فقدت المكسيك كل رصيدها من الدولارات وراح البنك المركزي المكسيكي يشتري يوميا مبالغ من البيزو بقيمة نصف مليار دولار. ولم تعد المكسيك قادرة على دفع ثمن ما تستورد من سلع، وراح المستثمرون في البلدان الآخذة في النمو في جنوب الكرة الأرضية وأواسط أوروبا يعرضون للبيع في ما يسمى بالأوراق الناشئة ما في حوزتهم من أسهم وسندات دين"⁴ ولم تنتهي إلا بإقراض المكسيك أكثر من 50مليار دولار من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وقبلها أزمة الأرجنتين والشكل التالي يبين تكلفة بعض الأزمات البنكية كنسبة من الناتج القومي لهذه البلدان.

الشكل رقم 03: تكلفة أزمات البنكية (المصرفية) كنسبة من الناتج القومي



, **Rapport sur Les crises financières**, (Paris, France, La et Dominique PLIHON Mario DEHOVE Source; Robert BOYER, Documentation française. 2004), p24

نلاحظ من هذا البيان أن الدول النامية هي الأكثر عرضة للأزمات، وهي الأكثر تأثراً بها، ولهذا تلجأ هذه الدول قبل وأثناء الأزمات إلى طلب المساعدة من المؤسسات المالية الدولية لعلها تخفف من وقع هذه الأزمات عليها. ولقد أجريت دراسة دولية شملت 102 أزمة مالية لـ 20 بلداً خلال العقدين الماضيين، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها إن أكثر بلدان العينة عرضة للأزمات هي تلك التي شهدت تحرير واسع في أسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية والتي أدت بدورها إلى أزمة العملات نظراً للعلاقة السببية بين الأزمة المصرفية وأزمة العملة مع المشاكل التي تواجه ميزان المدفوعات⁵ سوف لن نتحدث عن تاريخ الأزمات ومرارتها، رغم أن كل أزمة مالية أو إقتصادية تتطلب أسلوب خاص لحلها خاصة أزمات الدول النامية، وفي المقابل نلاحظ في الشكل التالي إزداد طول تأثير الأزمات كمعدل في الأزمات الأخير، لكن سوف نتابع تسارع الأزمة الحالية ونناقش أهم الحلول التي تتناسب معها ومع غيرها.

تسارع الأزمة المالية الحالية: في الحقيقة سوف نتحدث عن الأزمة المالية العالمية الحالية ليس من باب شرحها أو معرفتها لكن من باب توضيح أن الأزمات المالية الحديثة في الدول المتقدمة، تحدث في هذه الدول وتتوافر أسبابها هناك، وقد تتعافى منها هذه الدول بشكل أو بآخر لكنها تنتقل إلى دول العالم كلها وخاصة الدول النامية التي لا تملك الوسائل اللازمة، ولا الفعالة لتجنبها أو معالجتها، بل تتحملها بشكل أكثر تأثير وأكثر عمق حتى أنها قد تقضي على إصلاحات بلدان بدأت فيها من سنوات طويلة وكلفتها مجهودات كبيرة وأفضل مثال على ذلك الأزمة الحالية التي وقعت فيها اليونان ووضعتها على حافة الإفلاس، لولا المساعدات الأوروبية والدولية (خاصة صندوق النقد الدولي). وفي بداية التحدث عن الأزمة المالية العالمية يجب أن نتحدث عن مصارف سوق القروض العقاري في الولايات المتحدة التي تنقسم إلى: مصارف القروض لأصحاب الملاء المالية الجيدة أو الممتازة⁶، حيث يكون احتمال تحول القروض إلى ديون معدومة ضعيفا جدا. والصنف الثاني فهو سوق الإقراض العقاري الثانوي⁷ الذي لا يتمتع فيه المقترضون بنفس مستوى الملاء المالية مقارنة بالنوع الأول.

ولقد إتجهت الشركات العقارية و البنوك خاصة منها المتخصصة في القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من العام 2001 إلى نهاية 2006م تقريبا إلى بيع العقارات السكنية والشقق للمواطنين الأمريكيين بغض النظر عن قوة السجل الائتماني لديهم أو ضعفه، و بتقسيم ميسر بفائدة ربوية 7% في بادئ الأمر تصبح بعد سنتين 9.5%، وأنه يجب على صاحب العقار أن يستمر في دفع الأقساط حتى نهاية مدة العقد حتى لو توفرت لديه السيولة المناسبة لذلك، وذلك لدفع الفوائد المترتبة عليه بحسب النظام الربوي. وإعتقدت أن الضمانة الأكبر لهذه العملية هو العقار في حد ذاته الذي سوف لن تنخفض قيمته مع مرور الزمن. ووصل أعداد المدينون في أزمة الرهن العقاري مع نهاية العام 2006م حوالي 3 مليون شخص، و مجموع الديون أكثر من 700 مليار دولار

لقد تعثر المواطنون عملاء الرهن العقاري ولم يتمكنوا من تسديد أقساط قروضهم العقارية و فوائدها وذلك لضعف سجلهم الائتماني، بالإضافة إلى أنهم من محدودي الدخل مما أدى إلى مشكلة العسر المالي أي مشكلة عدم توفر السيولة لدى الشركات و البنوك الضالعة في هذه الأزمة. حيث قام المسئولون في تلك المؤسسات بإجراءات للخروج من الأزمة العقارية، فقاموا بعرض الشقق السكنية والعقارات للبيع بأعداد كبيرة مما أدى إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، ثم زاد عدد المساكن المعروضة للبيع حيث لم تجد من يشتريها، وارتفعت في العام 2007م بنسبة 75% عن عام 2006م، وهذا الإجراء أدى أيضا بدوره إلى اختيار جديد في أسعارها، وكذلك تجنب المستثمرين عن الاستثمار في اسهم و سندات الشركات و البنوك المتورطة في الأزمة. وتفاقمت عمليات بيع الديون بديون حتى عم العجز في كل القطاع المصرفي الأمريكي وبعده المصارف الأجنبية التي لها تعامل في العقار الأمريكي لينتقل إلى البورصات العلمية ابتداء من أسهم هذه الشركات

والبنوك المتعثرة إلى مختلف القطاعات ذات الصلة. وبعدها إنهارت كل الأسواق والإقتصادات ابتداء من الولايات المتحدة وخلفها أغلب دول العالم خاصة المتقدم منه، وهذا لا يعني نجاة الدول النامية بل ضررها يعد في خانة التحصيل الحاصل .

المحور الثاني: المؤسسات المالية الدولية ومسؤولياتها تجاه الدول النامية

أولاً: صندوق النقد الدولي . يقف صندوق النقد الدولي على قمة هرم النظام النقدي والمالي الدوليين و هو وكالة متخصصة من وكالات منظمة الأمم المتحدة، أنشئ بموجب معاهدة دولية في عام 1945 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي. ويقع مقر الصندوق في واشنطن العاصمة، ويديره أعضاؤه الذين يشملون جميع بلدان العالم تقريباً بعددهم البالغ 186 بلداً (في جويليا 2009)⁸. وصندوق النقد الدولي هو المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي - أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين البلدان المختلفة. ويقدم الصندوق مجموعة متنوعة من التسهيلات التمويلية الميسرة

ومساعدات الطوارئ **Emergency Assistance** وأيضاً خطوط الائتمان الطارئ **(CCL) Contingent Credit Lines**. لكن للأسف ليس لصندوق النقد الدولي سلطة فعالة على السياسات الاقتصادية الداخلية للدول الأعضاء به، وذلك على العكس من شيوع الاعتقاد بهذا، ولقد مر الصندوق بالعديد من التغييرات عما كان عليه يوم نشأته، لعلها سوف تكون في مصلحة الدول النامية وتعمل على مساعدتها.

أ) أولويات الصندوق عند الأزمات:⁹ تتحدد أولويات الصندوق بشكل عام في: 1- النظم الملائمة لأسعار الصرف، 2- إدارة أفضل للديون والإحتياطي. 3- الموازنات السليمة التي تترك مجالاً للمناورة في الأوقات الصعبة. 4- قطاعات مالية متنوعة وكفؤة.

ب) مهام صندوق النقد الدولي تجاه الدول النامية: عندما أنشئ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مؤتمر بريتن وودز 1944، لم تكن التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول المتخلفة في أولويات المؤسستين. إلا أنه مع ازدياد عضويتها في الصندوق ازداد حجم المبالغ التي كانت تقترضها منهما، وفي خلال ذلك، ظهرت على السطح بعض الانتقادات وبصفة خاصة، أن المهام الأولى للصندوق هي معالجة المشاكل طويلة الأجل عن طريق المطالبة بحلول قصيرة الأجل، كثرت المتطلبات دون مقتضى. ومنذ أواخر السبعينيات أصبحت الدول النامية وبلدان الأسواق الناشئة تمثل أهم المقرضين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبدأ الصندوق في إقراضها بشروط ميسرة في 1986 عن طريق تسهيل التكييف الهيكلي.

ج) دور صندوق النقد الدولي في حل الأزمات المالية والاقتصادية تجاه الدول النامية

لقد كان لتدخل صندوق النقد الدولي دوراً بارزاً في أزمة جنوب شرق آسيا نظراً للدعم النقدي المقدم لمساعدة وإغاثة هذه الدول، إلا أنها كانت مصحوبة بتوصيات عديدة تتعلق أساساً بالسياسة الاقتصادية لكل بلد على حدة، ونذكر منها: تايلندا: قام صندوق النقد الدولي في 20 أوت 1997 بتقديم دعم مالي لتايلندا وصلت قيمته إلى 17.2 مليار دولار يشترط فيه الصندوق التزام الدولة بتحقيق احتياطي من النقد الأجنبي قدره 23 مليار سنة 1997 ليرتفع هذا الاحتياط إلى 25 مليار في السنة الموالية، وتخفيض العجز في الحساب الجاري إلى 3 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي سنة 1998

أندونيسيا: قدم صندوق النقد الدولي دعماً مالياً لأندونيسيا بلغ 36.6 مليار دولار، شرط أن تعيد هيكلة عدة بنوك وتقضي على الاحتكار شبه الحكومي المفروض على جميع السلع باستثناء الأرز، مع تخفيض المساعدات الممنوحة لدعم الوقود والتوجه إلى الخصخصة وإصلاح المؤسسات الحكومية، كوريا الجنوبية: قدم الصندوق دعماً مالياً لكوريا قيمته 57.4 مليار دولار شرط أن تقوم بالإصلاحات المطلوبة ومنها:

1- تخفيض العجز في الحساب الجاري إلى أقل من 1 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي 2- تخفيض التضخم إلى حدود 5 بالمائة 3- إعادة هيكلة النظام المالي بصورة كاملة ليصبح أكثر شفافية 4- وضع جدول زمني يتماشى مع التزامات وتعهدات المنظمة العالمية للتجارة للقضاء على المساعدات المرتبطة بالتجارة والقيود المفروضة على الاستيراد 5- اتخاذ خطوات لتحرير عمليات حساب رأس المال وتشمل القيود المفروضة على سهولة وصول الأجانب إلى السوق المحلية 6- الحد من القيود التي تتعلق بالتخلص من العمالة في ظل الاندماجات. ولدى الصندوق بعض الآليات للمساعدة عند الأزمات منها آلية التمويل العاجل التي "تهدف آلية التمويل العاجل من صندوق النقد الدولي، والتي تأسست في عام 1995، إلى تيسير الموافقة السريعة على القروض المقدمة من الصندوق إلى بلدانه الأعضاء، ومن خلال هذه الآلية الطارئة يمكن للمجلس التنفيذي من العمل على نحو أسرع مما هو عليه الحال في برنامج الإقراض المعتاد من موارد الصندوق، ولم تكن هذه الآلية قد

إستخدمت إلا في خمس حالات قبل وقوع الأزمة العالمية، حيث إستخدمت عام 1997 أثناء الأزمة الآسيوية لكل من الفلبين، تايلند، إندونيسيا وكوريا، وفي 2001 إستخدمت لصالح تركيا.

وفي السنة المالية 2009 ونتيجة للطابع الفجائي و حدة الهبوط الإقتصادي حصلت سبعة بلدان أخرى (أرمينيا، جورجيا، هنغاريا، آيسلندا، لاتفيا، باكستان وأوكرانيا) على مساعدات مالية عاجلة من الصندوق عن طريق هذه الآلية¹⁰

(د) مضاعفة موارد الصندوق لمواجهة الأزمة: " إتفق قادة مجموعة العشرين في أبريل 2009 على زيادة مقدارها ثلاثة أضعاف في طاقة الصندوق الإقراضية لتصل إلى 750 مليار دولار أمريكي وتعزيز موارد المتاحة لإقراض البلدان منخفضة الدخل بشروط ميسرة لتزداد بمقدار الضعف على الأقل تقدير¹¹

وأعلن صندوق النقد الدولي أن موارده القابلة للإقراض قد دعمت بمبلغ إضافي قدره 100 مليار دولار من طرف الحكومة اليابانية، خلال الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة التي تم التوقيع عليها في 13 فيفري 2009 لتدعيم قدراته على تقديم مساعدات فعالة لأعضائه البالغ عددهم 186 عضوا بما فيها الدول النامية، وقد التزم الصندوق بتقديم 50 مليار دولار للدول المتضررة من الأزمة وإلى جانب هذه الأموال يتوافر للصندوق نحو 200 مليار دولار موارد قابلة للإقراض يسعى الصندوق إلى دعم الأموال المتوفرة لديه لتبلغ نحو 500 مليار سواء كاحتياطي في حالة إن زادت الأزمة سوءا أو كإعادة تأمين يستطيع الصندوق بما مواجهة أي احتمال.

(و) مكتب التقييم المستقل التابع لصندوق النقد الدولي¹²: تعرض الصندوق طيلة عمله للكثير من الإنتقادات سواء من داخله أو خارجه وخاصة من قبل الدول النامية التي ترى فيه طرفا متحيزا بشكل مفضوح للدول الكبرى المتقدمة لهذا أنشأ المجلس التنفيذي للصندوق النقد الدولي مكتب التقييم المستقل في جويليا 2001 ليتسنى له الحصول على تقييم موضوعي وواقعي لأداء الصندوق، وكان هدف هذا المكتب: 1 تعزيز ثقافة التعلم لدى صندوق النقد الدولي. 2 تدعيم مصداقيته الخارجية. 3 تعزيز الفهم لعمله. 4 توفير تغذية مرتدة مستقلة للمجلس التنفيذي. والموضوعات التي درسها المكتب في سنته الأولى:¹³

- التصحيح المالي في البرامج التي يساندها الصندوق. - دور الصندوق في ثلاثة أزمات. - الإستخدام طويل الأمد لموارد الصندوق وعموما هذه كل التقييمات التي تم إنجازها فعلا أو التي هي في طور الإنجاز حسب نشرة "الصندوق عن كتب"¹⁴

التقييمات التي تم إنجازها: كان المكتب أكثر إقترابا من آمال الدول النامية لهذا كانت تقييماته تتجه لمصلحة هذه الدول ومن تقييماته الحد الآن: 1- الإستخدام طويل الأمد لموارد الصندوق. 2- دور الصندوق في أزمات الحساب الرأسمالي التي وقعت في كوريا وإندونيسيا والبرازيل 3- تصحيح أوضاع المالية العامة في البرامج التي يدعمها الصندوق 4- دور الصندوق في الأرحنتين خلال أزمة 1991-2001 5- مدى فعالية إعداد "تقارير إستراتيجية الحد من الفقر" و"تسهيل النمو والحد من الفقر. 6- منهج الصندوق في تحرير الحساب الرأسمالي.

(ي) **النموذج النقدي لص.ن.د (نموذج جاك بولاك)** هل مازال صالحا للآن؟¹⁵: تثار في كثير من الأحيان مدى كفاءة نموذج جاك بولاك في مختلف الحسابات التي على ضوءها يقدم الصندوق مختلف المعونات والتسهيلات، وهذا أيضا جزء من أجزاء مقدرة الصندوق من عدمها على المساعدة على الخروج من مختلف الإختلالات التي تواجه خاصة الدول النامية، وكذا مقدرته على التوسع في تقديم هذه القروض وطول فتراتها. ونطرح هنا أمرين في غاية الأهمية والتعقيد وهما خلق الإئتمان المحلي، مشكلات ميزان المدفوعات

(ك) **مقرض الملاذ الأخير:** فقط في حالة وقوع أزمة نابعة من صميم النظام؟ مازال الصندوق يعتبر مقرض الملاذ الأخير عند عجز الدول على الحصول على تمويلاتها من الأسواق المالية المختلفة أو مكان آخر غير الصندوق نظرا للمشروطة الطويلة التي يضعها الصندوق عند طلب المعونة منه، ويمكن طرح فكرة لماذا ليس الصندوق هو "مقرض الملاذ الأول" لماذا كل تلك الشروط عند طلب المساعدة منه، ونحن هنا لسنا بصدد الإجابة عن ذلك لكن نريد طرح كل النقاط التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الأزمات.

ثانيا: مجموعة البنك الدولي. " ويقوم نشاط البنك الأساسي على الإقراض، وقد غلب على إقراض البنك في المراحل الأولى الإقراض المشروع (Project Financing)، وخاصة مشروعات البنية الأساسية، ثم في مرحلة لاحقة، لاسيما منذ الثمانينات التمويل البرامجي، وبوجه خاص برامج التكيف الهيكلي (Structural Ajustment Loans SAL)، حيث لا يمول البنك مشروعا محمدا وإنما يمول حزمة من السياسات خاصة سياسات الإصلاح الإقتصادي والتكيف الهيكلي¹⁶

ويعتبر البنك الدولي أكبر مصدر تمويل في العالم يهدف الى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع انحاء العالم ، وينصب محور تركيزه الرئيسي حول مساعدة أكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر ، تأسس بتاريخ 01 جويلية 1944 بقرار

من مؤتمر دولي حضره ممثلو 44 دولة في برينتون وودز بنيو همشير الأمريكية، مقره الرئيسي بواشنطن مقاطعة كولومبيا، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة الاعضاء البالغ عددها 186 بلدا، ويصبح البلد عضوا بمجرد اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وتشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين تضم عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، - المؤسسة الدولية للتنمية، - مؤسسة التمويل الدولية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، - هيئة ضمان الاستثمار متعددة الاطراف

وتتلخص وظائف البنك الدولي في: 1- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الاجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة للدول النامية. 2- تقديم المساعدات الخاصة للدول النامية الاكثر فقرا والتي يقل متوسط دخل الفرد فيها عن الف دولار سنويا. 3- العمل على زيادة دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل الممكنة. 4- القيام بتقديم المشورة والمساعدة الفنية للدول الاعضاء لمعاونتها على تحقيق افضل الحلول لمشاكلها المتعلقة باهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية. 5- العمل على تقوية البنية الاساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها سدود المياه مشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق. 6- القيام بتطوير ادوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات واصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

أ) مساعدات مجموعة البنك الدولي في سنة 2009 مثلا "رعت مجموعة البنك الدولي 767 مشروعا، بإرتباطات بلغ مجموعها 58.8 مليار دولار وزعت على إعتمادات وقروض ومنح وضمانات" وكانت بزيادة 54 في المئة عن سنة 2008 وكانت مساعدات المؤسسة الدولية للتنمية أحد فروع المجموعة غطت 63 بلد في هذه السنة وبوسع البنك تقديم إرتباطات تصل إلى 100 مليار إلى غاية 2011 من أجل رفع مستوى المعيشة للفقراء، مساندة البلدان التي تواجه نقصا كبيرا في موازنتها¹⁷ ومن جهة أخرى نجد "مؤسسة التمويل الدولية أكبر جهة تقوم بتقديم التمويل المتعدد الأطراف إلى القطاع الخاص في البلدان النامية قدمت إرتباطات بلغ مجموعها 10.5 مليار دولار في سنة 2009"¹⁸

ثالثا) بنك التسويات الدولية¹⁹: بنك التسويات الدولية هو منظمة دولية تنظم وترعى التعاون النقدي والمالي وتقدم خدماتها للبنوك المركزية لدول العالم. وبدأ بنك التسويات الدولية نشاطه في مدينة بازل بسويسرا في: 17 / 05 / 1930 ويعتبر بذلك أقدم منظمة مالية دولية في العالم ويتخذ بنك التسويات الدولية من مدينة بازل بسويسرا مقراً له ولديه مركز تمثيل آسيا والمحيط الهادئ في مدينة هونج كونج. ويقوم البنك بتلك الخدمات من خلال: 1- إقامة ندوات ومؤتمرات ومنتديات اقتصادية لمناقشة القرارات التي تهم البنوك المركزية.

2- القيام بدور الشريك للبنوك المركزية في صفتها المالية. 3- مركز للبحوث الاقتصادية والنقدية. 4- وكيل في العمليات المالية الدولية لتسهيل مختلف العمليات المالية الدولية 5- يقوم بكنك مركزى للبنوك المركزية في العالم. ويعتبر بنك التسويات الدولية بمثابة غرفة مقاصة للبنوك المركزية ويقدم الدعم التحليلي والإحصائي والخاص بأعمال أمانة السر لمختلف المجموعات الرسمية. ولعل أهم دور له في مساعدة الدول النامية عند الأزمات المالية كان في أزمة المكسيك 1995 عند كان أحد الأطراف الثلاثة (حكومة الولايات المتحدة، صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) التي أقرضت حكومة المكسيك 50 مليار دولار في أكبر خطة إنقاذها آنذاك.

رابعا) الصناديق السيادية وصناديق المعاشات: ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها "صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية آلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، أو عمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة، أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة"²⁰.

"تتوفر الصناديق على أكثر من 03 تريليون دولار في منتصف 2008 مقابل 500 مليار في بداية سنوات التسعينيات من القرن العشرين. ويقدر لها حسب بعض السيناريوهات النمو بمعدلات سنوية تتراوح ما بين 10% و 20%، وهذا يسمح لها بأن تتراوح أصولها في آفاق 2012 ما بين 05-10 تريليون دولار حتى وإن كانت متغيرات الأزمة المالية العالمية تبقي السيناريو الأقل أقرب إلى الواقع نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول"²¹

"تعرضت الصناديق السيادية، خاصة الخليجية منها إلى خسائر من جراء الأزمة المالية العالمية الراهنة. قدرتها مجلة الايكونومست ب 400 مليار دولار" ²² "لقد ساهمت الصناديق السيادية في إعادة رسملة المؤسسات المالية المتعثرة. ففي ظرف ستة أشهر استثمرت فيها الصناديق السيادية ما قيمته 76.83 مليار دولار في رأسمال المؤسسات المالية"

أما بخصوص صناديق المعاشات فهي أكثر أهمية في الأسواق المالية نظرا للقيم الضخمة التي تتعامل بها (تدير حوالي 15 تريليون دولار) ²³ وما تأثيرها الكبير في أزمة دول نمور آسيا في 1997-1998 إلا دليل على القوة التمويلية التي تتمتع بها هذه الصناديق ونفوذ مدرائها (جورج سوروس)، وأيضا القوة التدميرية التي قد تشكلها أي سوق مالي دولي

خامسا) نادي باريس ولندن. يقوم نادي باريس، طبقا لشروط قمة نابولي، بإعادة الجدولة، أي إعادة جدولة خدمة الدين على الديون المؤهلة التي يجل موعد استحقاقها خلال فترة التثبيت ثلاث سنوات (تخفيض بحد أقصى 67 في المئة على الديون المستحقة المؤهلة على أساس القيمة الحالية الصافية) ²⁴. تقوم الجهات الدائنة الأخرى الثنائية منها والتجارية بمعاملة البلدان المعنية بالمثل على أقل تقدير.

وتواصل المؤسسات المتعددة الأطراف دعمها لعملية التصحيح في إطار برامج التصحيح التي يساندها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ينشئ البلد المعني سجل أداء اقتصادي إيجابي لمدة ثلاث سنوات. (ويمكن أخذ الأداء السابق على مبادرة هيبك في الاعتبار).

إستقلال جهات التنظيم المالي. يرى الكثير من المتخصصين أن عملية إستقلال جهات التنظيم المالي لها جانب هام في عالم الأزمات وفي نتائجها على الدول النامية، حيث يقول أوديبيريس داس لقد " أسهم التدخل السياسي في عمليات تنظيم القطاع المالي والإشراف عليه في تعميق وفداحة كافة الأزمات المالية التي حدثت في العقد الماضي تقريبا" ²⁵

"...ويمكننا أيضا القول بقدر أكبر من الثقة أن إستغلال الوكالات التنظيمية والإشرافية هو حجر الزاوية في حسن التنظيم والإدارة، وهو الموضوع الذي لم يلق سوى القليل من الإهتمام" ²⁶ و للبنك المركزي دور في تعزيز وتشجيع الحوكمة المؤسسية في البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية: 1- إن تطبيق الحوكمة المؤسسية الجيدة يقع ضمن المسؤوليات الإشرافية للبنك المركزي. 2- إن البنوك التجارية تختلف عن غيرها من الشركات المساهمة لأن طبيعة عملها تحمل المخاطر، إضافة إلى كون هذه البنوك مسؤولة عن المحافظة على أموال الغير (المودعين). 3- نتيجة لتعرض البنوك لهذه المخاطر وبسبب تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية، فإن وجود الحوكمة المؤسسية مسألة مهمة وضرورية لهذه البنوك. 4- يحتاج أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ضمان أن المخاطر التي تتعرض لها طبيعة أعمال البنوك تدار بشكل سليم، وأن لدى البنك المركزي المسؤولية القانونية للتأكد من ذلك. 5- وهذا لا يعني بأن مجلس الإدارة يجب عليه تكوين سياسات إدارة المخاطر بنفسه، ولكن يجب عليه التأكد والمصادقة على مثل هذه السياسات. 6- ليس من السهل الحصول على أعضاء مجلس الإدارة مستقلين بشكل حقيقي، أو الأعضاء الذين يمكن أن يقفوا في وجه المساهمين المسيطرين على رأس مال البنك.

تمتاز البنوك التجارية والمركزية بدرجة عالية من الصرامة في مجال الرقابة والإشراف لكن إلى أي مدى هذه العملية مجدية عندما نجد أن أكبر بنوك العالم تعرضت للإفلاس في هذه الأزمة، وكيف يمكن للبنوك المركزية أن تعمل على تفعيل إستقلال الجهاز المركزي عن كل السلطات مع إمكانية مراقبتها بفعالية... وقد أظهرت عمليات التقييم إن ترتيبات الإستقلال والخضوع للمساءلة عن الإشراف على أسواق الأوراق المالية وقطاع التأمين كانت أكثر ضعفا عن مثيلتها في الجهاز المصرفي ²⁷

المحور الثالث: أدوات المؤسسات المالية الدولية لمساعدة الدول النامية عند الأزمات

- 1- وظيفة التنبؤ المسبق بالأزمات (معالم التنبؤ بحدوث أزمة مالية). إن التقارير والبيانات التي تعدها مختلف المؤسسات والهيئات حول احتمال حدوث الأزمة لا يمكن اعتبارها نظاما للتنبؤ المسبق بالأزمات الذي يعد ضرورة حتمية لتحديد معالم حدوث الأزمات والآليات الممكنة لمحاولة تجنب حدوثها أو تخفيف أثرها. ويسند هذا النظام إلى هيئة واحدة تشرف عليه، ولديها كل السلطة لتطبيق توصياته.
- 2- التنسيق الوطني والدولي لإحتواء الأزمة: إن الصراع بين الدول الإقتصادية المتقدمة من أجل إحتلال مكانة بارزة وقسط كبير من حجم الإقتصاد العالمي وأسواقه المالية والإستثمارات الكبرى المتنقلة هنا وهناك لا يجب أن يمنع العالم من إقامة تنسيق شامل من أجل إحتواء الأزمات يبدأ وطنيا وينتجح لأن يكون دوليا، لأن تأثير الأزمة لم يعد يستطيع تجنبه أي أحد.
- 3- إحتواء شمولية الفرع: إن عدوى الفرع الذي يضرب الأسواق المالية العالمية بين المستثمرين والمضاربين والعمليات العشوائية التي يقومون بها تعجل دائما بحدوث الكارثة، مما يجعلنا نتحدث بكل يقين أن شمولية الفرع داخل الأسواق المالية تتطلب دراسات معمقة تبدأ من طرح حلول تمكن من إحتواء فرع المتعاملين في الأسواق المالية إبتداء من التصريحات التي تصدر من مختلف الجهات وإنتهاء بوضع هيئة دولية تتابع هذه

الظاهرة الهيسترية. ولقد "أدت الأزمة إيجاد نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية، وإلى وجود حالة من الخوف الشديد في أوساط المستثمرين بشأن مستقبل الاقتصاد والاستثمار، دفعت بالكثيرين منهم إلى عدم الرغبة في تحمل المخاطر، والبحث عن استثمارات آمنة في قطاعات أخرى"²⁸

4- نظام المعلومات العالمي الخاص بالأزمات: على حد علمنا لحد الآن لم يطور العالم نظام معلومات عالمي خاص بالأزمات تتعاون فيه كل الدول التي لها تأثير أو تتأثر بالأزمات يقوم بتصميمه خبراء دوليين ويتابع خاصة أسعار الفائدة في كل أقطار العالم ونظم أسعار الصرف، وغيرها من التأثيرات العالمية وينبه من مغبة أي سياسة وطنية أو إقليمية تؤدي إلى وقوع أزمة، وأيضا تتشارك فيه كل المنظمات العالمية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

5- نسبة الإقتصاد الوهمي من الإقتصاد الحقيقي العالمي : شكل الإقتصاد الوهمي طرحا حديثا في مجال مسببات الأزمات المالية ونجد الكثير يتكلف عن سوء إستخدام المشتقات (العقود الآجلة): FORWARD CONTRACTS ، العقود المستقبلية: FUTURE CONTRACTS ، عقود الإختيار: حق إختيار البيع وحق إختيار الشراء) ، عقود المبادلة: SWAPS ، صكوك الشراء اللاحقة للأسهم: WARRANTS) والأنشطة خارج الميزانية في إضطرابات الأسواق المتطورة، وتخفيف الإعتماد على السيولة والتجارة في الإئتمان²⁹ . لهذا يجب إعادة النظر في تواجد هذه الأدوات المالية، ومتابعة الإقتصاد الوهمي وتأثيره العالمي.

6- أزمات دولة الديون (الديون المدولة): تعد أزمة المكسيك (أزمة درع البيزو) سنة 1995 المثال الأصدق لأزمة دولة الديون وتأثير سعر الصرف للعملة المحلية في إنتشارها عالميا وخاصة في الدول النامية، أو في سياسات سعر الفائدة السيادية في الولايات المتحدة. و" يقترح البعض أن يصدر البنك الدولي وص.ن.د سندات بالعملة المحلية ثم يقوم بإقراض العائدات للبلد، مع سداد السندات المسماة أيضا بالعملة المحلية"³⁰ كحل لدولة الديون، غير أنه أفضل طرح يطرح الآن إيجاد عملة أكثر إستقرارا وإستقلالا وعالمية تكون أساس إصدار السندات الحكومية (السندات الإدخارية: SAVING BONDS، سندات الخزينة: TREASURY BONDS ، السندات بدون كوبون (السندات الصفيرية): ZERO COUPON BONDS ، سندات معدلات فائدة متحركة: FLOATING RATE BONDS، السندات الرديئة: JUNK BONDS ، السندات القابلة للتحويل: CONVERTIBLE BONDS ، السندات المغطاة: COVERED BONDS) وفي الحقيقة كل هذه السندات الحكومية عندما تكون مدولة وهذا النموذج الأكثر إنتشارا تكون مخاطرها عالية في حالة حركة أسعار الفائدة أو أسعار الصرف والدولة من أكبر الطروحات التي تواجه الدول النامية عند رغبتها في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية.

7- الإشراف على المؤسسات المالية الوسيطة : يأتي العنصر الأهم وهو نقص أو إنعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة، التي تعد ملاذ مجبذ بالنسبة للدول النامية عند عدم توافر التمويلات الضرورية من المؤسسات المالية العالمية، هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في نشوء وإنتشار الأزمات لكن لحد الآن لا يملك العالم آليات كافية للإشراف على هذه المؤسسات أو تقدير مدى تأثيرها. (أ- الإستراتيجية متعددة الوجوه للتعامل مع الأزمات: عند محاولة تبني إستراتيجية شاملة للتعامل مع الأزمات من جانب صندوق النقد الدولي يجب الأخذ بالنقاط التالية: 1- إعادة هيكلة الدين السيادي ، 2- إشراك الدائنين من القطاع الخاص في حل الأزمات.

3- تقوية تقييم مدى إستدامة الديون. ، 4- تحسين القدرة على التنبؤ بمدى إمكان الحصول على تمويل بمبالغ ضخمة بشكل إستثنائي. 5- دعم وتنقيح التسهيلات الحالية للإقراض. ، 6- توضيح قواعد الصندوق للإقراض لسداد المتأخرات.

ب) تدابير عامة للتعامل مع الأزمات:³¹ وتطرح مجموعة من التدابير ملح يمكن تلخيصها في

1- المطالبة بتحسين الشفافية، 2- الإشراف المحاسبي أو المصرفي 3- مدونات السلوك للدول النامية، 4- ضوابط رؤوس الأموال ج) التدابير الممكنة: 1- تمويل رسمي طارئا ، 2- مهلات سداد

تقف الديون بشكليها (دين العام ودين الخارجي) عائقا أمام الدول النامية في تجاوز الأزمات، وأيضا تخلف الأزمات التي ليس لكثير من دول العالم يدا فيها ديون كبيرة على عاتق هذه الدول، مما يضطرها إلى الذهاب إلى المؤسسات الدولية من أجل إعادة جدولتها، هذه الجدولة تكون في غالب الأحيان قاسية الشروط ومرهقة إجتماعيا وحتى سياسيا.

1- حل أزمات الدين الخارجي. تنشأ بعض المشكلات في ميزان المدفوعات نتيجة لتراكم أعباء الديون التي لا يمكن الإستمرار في تحملها (أي أنه ما من سياسات ممكنة تؤدي إلى سداد تكلفة خدماتها) وهناك مبادرات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منها: المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك).- المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

وأيضاً تشجيع البلدان المصدرة للسندات السيادية على إدراج (شروط الإجراء الجماعي) CACs إجراء تقديرات بشأن القطاع المالي ولكن بنحدها غير كافية بالنسبة لكثير من الدول. مما حذى بالكثير من دول العالم إلى تبني سياسات مبرمجة من طرف الحكومة من أجل حل مشاكلها الإقتصادية وفي مقدمتها الدين الخارجي مما جعل هانس بيتر مارتين وهارالد شومان يقولان³² " يتبين من هذا كله أن العولمة في الإقتصاد العالمي، لا تتبع بالضرورة مبدأ واحد يسري على كل أرجاء المعمورة، ففي حين تدعو بلدان الرفاهية القديمة (أمريكا وأوروبا) إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء قوى السوق مجالاً أوسع، تطبق البلدان الصاعدة حديثاً العكس من ذلك تماماً"³² وأخير يجب تحقيق التوازن بين التصحيح والتمويل بحيث يمكن إقتسام عبئ التمويل بين القطاع العام والخاص. وهذا كأدنى جهد يمكن القيام به " لما كان الظن بأنه يمكن تجنب أو منع كافة الأزمات المالية، أمراً غير واقعي فهل نحن نقوم بالجهود التي تعمل على الأقل لتقليل أعداد تلك الأزمات وقسوتها"³³

2- تتبع مسار الدين : يمكن تتبع مسار الدين بإعداد مايلي ³⁴: 1- إسقاطات متوسطة الأجل لميزان المدفوعات والتطورات المالية. 2- تقديرات الحساب الجاري متوسط الأجل، وإستدامة سعر الصرف الحقيقي. وتأثير ذلك على إستدامة الدين العام والخارجي خاصة عندما يكون هناك دين كبير مسمى بعملة أجنبية.

تطوير التعاون والتنسيق في الإشراف على الأسواق المالية³⁵: تتقاسم مؤسسات النظام الإقتصادي والمالي العالمي مهام متنوعة داخل هذه المنظومة، ولكي تستطيع إنجاز مهامها بشكل أفضل وتقدم نتائج تمنع أو تقلص حجم الأزمة يجب من جهة إيجاد هيئة تنزعم بشكل مطلق هذا النظام وتتعامل مع هذه المؤسسات كأطراف مساعدة متخصصة في جزء من هذا النظام، وإلى أن يحدث ذلك يجب تطوير التعاون والتنسيق بينها بشكل يجعلها تكمل بعضها البعض، وبمكنا توضيح ذلك من خلال تلخيص وظائف كل مؤسسة من مؤسسات هذا النظام.

- 1- صندوق النقد الدولي: 1- مسؤولاً عن الرقابة والإشراف على جميع البلدان الأعضاء وخاصة النامية.
- 2- يرصد التطورات في الإقتصاد العالمي والأسواق المالية.
- 2- البنك الدولي: 1- مساعدة البلدان النامية في تصميم وتنفيذ الإصلاحات اللازمة لتقوية الأنظمة المالية.
- 2- النظام المصرفي، أسواق رأس المال، البنية الأساسية للأسواق.
- 3- OCDE: 1- الإشراف على الإقتصاد الكلي والشؤون المالية.، 2- تضع مبادئ توجيهية لتقييم وتحسين إطاره توجيه الشركات.
- 4- لجنة بازل (بنك التسويات الدولية): 1- معنية بالإشراف المصرفي وتنولى وضع القواعد المتعلقة بالرقابة المصرفية.
- 5- المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية: 1- تساعد أعضاؤها في تعزيز سلامة أسواق الأوراق المالية والأجلة في كل أنحاء العالم.
- 6- الرابطة الدولية للمشرفين على التأمين: 1- تحقيق مستويات عالية في مجال الرقابة والإشراف على التأمين
- 7- خبراء البنوك المركزية: 1- اللجنة المعنية بأنظمة المدفوعات والتسويات
- 2- تقوم بتحليل أنظمة المدفوعات وتقدم توصيات للحد من أية مخاطر خلال العمليات.
- 8- اللجنة المعنية بالنظام المالي العالمي: 1- تحلل الأموال في النظام المالي العالمي وتوصي بالوسائل اللازمة لتحسين عمل السوق.³⁶
- 9- المنتدى المشترك للشركات المالية متعددة الأنشطة³⁷:

1- تنسيق معالجة قضايا النحوط الجزئي والنحوط الكلي. 2- تجميع المؤسسات الدولية والسلطات الوطنية الرئيسية المهتمة بإستقرار القطاع المالي. 3- إدماج الأسواق الناشئة على نحو أوثق بمد العملية. هذا بالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية والعديد من الهيئات التي أغلبها تابع للأمم المتحدة أو مؤسسات غير حكومية (مودي وستاندر أند بورز....)

تصميم النظام النقدي والمالي العالمي: منذ إنحيار نظام بريتن وودز وإستقلال كل دول العالم وهناك نداء عالمي (مثلا مبادرة أروشا سنة 1980)³⁸ لإعادة النظر في النظام النقدي والمالي العالمي بوصفه نظام لا يخدم إلا مصالح القلة الغنية من الدول، وقائم على ركائز لا يمكن إلا أن تؤدي إلى دورات من الأزمات، ثبت أنها أصبحت متسارعة في عصر العولمة ولا يكاد يخرج العالم من أزمة ويبدأ في التعافي منها حتى يقع ضحية أزمة جديدة أشدا فتكا وإنتشارا. ويرتكز النظام المالي والنقدي العالمي على أمرين هما سعر الفائدة إبتداء من السيادة التي تفرضها البنوك المركزية وثانيهما نظام سعر الصرف بين مختلف بلدان وعملات العالم. ثم بعد هذا يمكننا إيجاد مجموعة غير منتهية من تصميمات لنظام عالمي. وهنا يجب تتبع النقاط التالية:

1)مراجعة دور الصندوق في البلدان منخفضة الدخل: من أهم القضايا التي يجب عدم إهمالها فكرة مراجعة دور الصندوق (صندوق النقدي الدولي تجاه الدول النامية خاصة في جانب ديون هذه البلدان، نتائج أزمات تتعرض لها وليس لها دخلا في وقوعها أو غير ذلك "وتعتبر أزمة الديون من التحديات الرئيسية التي ظهرت خلال حقبة الثمانينات، وقد بدأت في عام 1982 عندما عجز عدد كبير من البلدان النامية المثقلة بالديون عن سداد ما تدين به للبنوك التجارية والحكومات البلدان الأعضاء. وكانت استجابة الصندوق فورية. وقد ساعد الصندوق في تفادي نظام المدفوعات الدولية، وذلك من خلال تقديم القروض على نطاق لم يسبق له مثيل لمساندة جهود إعادة التنظيم الاقتصادي التي تقوم بها البلدان الأعضاء التي تمر بتلك الظروف" ³⁹ ومنذ أوائل التسعينات من القرن الماضي، يركز الصندوق - بالإضافة إلى أنشطته المعتادة وتدخله المستمر لحل أزمة الديون

" استمراره في مساعدة أعضائه الأكثر فقرا لخلق بيئة مناسبة للنمو الاقتصادي. فقد بدأ في عام 1985 برنامجا للإقراض بأسعار فائدة امتيازية، بالاشتراك مع البنك الدولي والمقرضين الآخرين، إلى البلدان الأعضاء الأكثر فقرا التي تقوم بتطبيق إصلاحات شاملة لاقتصاداتها لإزالة التشوهات الإدارية المؤسسية التي عملت على تباطؤ النمو الاقتصادي. وقد جعلت أسعار الفائدة المنخفضة وفترات الاسترداد الطويلة من البرنامج المعروف بتسهيل التكيف الهيكلي برنامجا جذابا على وجه الخصوص، وهذا ما حدا بالصندوق لتوسيع نطاق البرنامج من خلال اجتذاب تمويل إضافي - حوالي 12 مليار دولار على وجه الجملة - من أعضائه الأغنياء لتدعيم روح الجهد التعاوني الذي يستمر لتنشيط المؤسسة"⁴⁰

"أجرى المجلس التنفيذي للصندوق مراجعة لدور هذا الأخير تجاه البلدان منخفضة الدخل في جويلية 2008 أشار المجلس إلى أن عمل الصندوق في البلدان منخفضة الدخل سوف يتسم بجهود أكبر نحو تعديل مجالات التركيز ويستند إلى التعاون الوثيق مع المؤسسات الشريكة، وتقوية شعور البلدان بملكية الإستراتيجيات الإئتمانية وإعداد المشورة التي يقدمها الصندوق ومشاركته في العمل وفقا للخصائص المحددة للبلدان المعنية... وبصفة خاصة من أجل ضمان إسهام عمل الصندوق في إحراز أهداف التنمية في الألفية الجديدة"⁴¹.

" ومراجعة تسهيل مواجهة الصدمات الخارجية وإصلاحه وهو تسهيل متوافر للبلدان منخفضة الدخل الأعضاء في صندوق النقد الدولي للإستجابة لآراء الصدمات المفاجئة والخارجية التي تكون خارج نطاق سيطرة سلطات البلد المعني والتي تؤثر سلبا على الإقتصاد"⁴²

كما " يساعد الصندوق الدول الأعضاء من خلال إدارته لمعهد تعليمي في واشنطن، يتيح عن طريقه المساعدة الفنية للبلدان الأعضاء في مجالات متخصصة معينة تقع ضمن نطاق اختصاصاته. كما يصدر من خلاله مجموعة واسعة من المطبوعات المتعلقة بالأمور النقدية الدولية. ويقدم معهد صندوق النقد الدولي - منذ إنشائه في المقر الرئيسي بواشنطن في عام 1964 - دورات تدريبية لثمانية آلاف مسئول من 150 بلد عضو يرتبط عملهم ارتباطا وثيقا بمجال عمل الصندوق. ومعظم المشاركين موظفون بوزارات المالية والبنوك المركزية وغيرها من الوكالات المالية الرسمية الأخرى"⁴³

" وقد نجح المعهد بنجاحا كبيرا عبر الزمن في تعريف المتدربين فيه بالكيفية التي يعمل بها النظام النقدي وطبيعة الدور الذي يلعبه الصندوق في عملياته. كما ساعد التدريب في المعهد أيضا في تنميط طرق تجميع وعرض إحصاءات ميزان المدفوعات والإحصاءات النقدية والمالية الأخرى في أنحاء العالم، وذلك من أجل منفعة الأعضاء في مجموعهم"⁴⁴.

" وتتجه بلدان عديدة، نظرا لافتقارها في بعض الأحيان للعمالة المدربة في المجالات بالغة التخصص في المالية العامة والبنوك المركزية، إلى الصندوق للمساعدة في علاج المشكلات في هذه المجالات أو في توفير أحد الخبراء للعمل مع الوكالات المالية الحكومية حتى يتم تطوير الخبرة المحلية الكافية"⁴⁵

" والمطالب الحالية هي مطالب خاصة بالمساعدة المتخصصة في نظم المحاسبة، وإعداد المحاسبة، وتصميم الأدوات النقدية، والمنافع الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتطوير أسواق النقد، وتنظيم البنوك والإشراف عليها، والإحصاءات، والبحوث، والقانون، والسياسة الضريبية، والإدارة والتدريب"⁴⁶.

(2) - نشوء وتطور نظام سعر الصرف: إن معرفة جوانب الاختلاف بين البلدان الصناعية والبلدان النامية في مجال إيجاد نظام سعر صرف مناسب سيسهل لا محالة عملية تصميم هذا النظام وتطرح حاليا ثلاثة بدائل هي: .:

1- نظم الربط المشددة.، 2-التعميم الخالص.، 3-الدولة. لكن بدل الدولة لو يجب العالم ربط عملاته بعملة أكثر ثباتا مثلا حقوق السحب الخاصة أو ما شابهها سيجعل التصميم موضوع في البداية الصحيحة.

3- فهم أسباب الرواج والإنكماش لتدفقات رؤوس الأموال: يجب هنا على المؤسسات العالمية المشكلة لهذا النظام أن تدرس الكيفيات

التي نفهم بها حركية التدفقات لرؤوس الأموال بين الدول والعمل على التنبؤ طويل الأمد بما مع عدم إهمال ما يلي:

1- إخفاقات السياسات المتبعة من طرف دول العالم. 2- نقاط ضعف هيكلية وكيفية معالجتها.

4- سلوك فروق الأسعار على ديون الأسواق الناشئة: في هذا المجال نجد أن الأزمات لا تتبع مسار واحد يمكن تنبئه بل نجد أن أزمات

التسعينيات: لم تسبقها إختلالات رئيسية، أما أزمات الثمانينات: سبقتها إختلالات رئيسية في الإقتصاد العالمي.

5- برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP): الذي بدأه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1999⁴⁷: ويشمل البرنامج على:

1- مجموعة قواعد ص.ن.د للممارسات الجيدة للشفافية في السياسات النقدية والمالية. 2- مبادئ بازل الرئيسية للإشراف المصرفي الفعال.

3- المبادئ الرئيسية للجنة نظم المدفوعات والتسوية بشأن نظم المدفوعات المهمة المنتظمة 4- أهداف ومبادئ تنظيم الأوراق المالية التي

وضعها اللجان التابعة للمنظمة الدولية للأوراق المالية. 5- المبادئ الرئيسية للتأمين للإتحاد الدولي لمشرفي التأمينات

آليات إعادة هيكلة الأسواق المالية: تعد آليات هيكلة الأسواق المالية من الأمور الأكثر إلحاحا في مجال طرح نموذج بديل للنظام النقدي

والمالي الدولي، والسعي لكبح جماح المضاربين والوسطاء والسوق الثانوية وجوانب حركة المشتقات وبيع الديون وأنظمة التحوط الجزئي

والكلي... وغيرها، من أهم مواضيع إعادة الهيكلة وفي هذا الصدد يقول فؤاد مرسي في كتابه الرأسمالية تجدد نفسها " ولا شك في أن أخطر ما

يجري من عملية إعادة هيكلة لأسواق رأس المال هو ما لمس آلياته، إذ يتم التحول الآن من عقلية المصارف التجارية المشكلة على أساس

مخاطر الإئتمان فقط إلى عقلية مصارف الإستثمار المشكلة على أساس مخاطر السوق، وتصبح الآليات الأساسية هي آلية القرض أو الدين ويتم

التحول من القرض للإنتاج إلى القرض للقرض أو لمزيد من القروض⁴⁸

أما جوانب الإصلاح فيمكن حصرها في نقاط أكدتها كال من لورا كوردريس وأديتيا نارايين Laura KODRES & Aditya NARAIN "مخطط

التنظيم: ماهي المؤسسات والممارسات التي ينبغي أن تكون موضع إشراف القائمين على التنظيم"⁴⁹ "و سد فجوات المعلومات، تحسين

التنسيق عبر الحدود، توفير السيولة للأسواق، التكفل بالتبعات المالية

الخاتمة. لم نشأ في هذه الورقة أن نقوم بدور المقيم أو الحكم، للعلاقة بين المؤسسات المالية العالمية (المنبثقة من نظام بريتن وودز) أو غيرها

والدول النامية من جهة أخرى عند الأزمات بل حاولنا أن نستعرض مدى حاجة دول العالم النامية إلى مؤسسات دولية تساعدها من أي

جانب ومجال، ومدى مقدرة هذه المؤسسات على تقديم هذه المساعدات لما لها من موارد مالية ضخمة وموارد وطاقت وكفاءات بشرية ليس

في إمكان أي دولة نامية أن تتوافر لديها.

ومن جهة أخرى يمكننا القول أنه إذا توافرت إرادة دولية (خاصة عند الدول المتقدمة الكبرى) فإن هذه المؤسسات المالية سوف تجنب

الدول النامية الكثير من الأزمات وتضعها في الطريق الصحيح من أجل النمو والتطور.

ومن جهة أخيرة نظرا للتكرار والتسارع المستمر للأزمات المالية الدولية تبقى كل الآليات والتسهيلات مؤقتة وترقيعية وضرورية وتبقى هذه

البلدان دائما في حاجة إلى المساعدة لذا نرى أنه يجب البحث عن آليات في النظام لكل لتقليل أو تجنب وقوع الأزمات قدر الإمكان وتوفير بيئة

ملائمة لنجاح هذه العملية.

المراجع والهوامش.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، (عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990)، ص 09

² ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص 90

³ هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة

عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص ص، 89-92

⁴ هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة

عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص ص، 89-92

⁵ عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، الإمارات العربية المتحدة

⁶ محمد، سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل إقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، (دمشق، سوريا، دار الفكر، 2009)، ص 15

⁷ محمد، سامر القصار، المرجع نفسه، ص ص 15-16

⁸ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 3

⁹ إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 19-22

- 10 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 24
- 11 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 10
- 12 المخر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
- 13 المخر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
- 14 صندوق النقد الدولي، الصندوق عن كتب، (واشنطن، ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي، المجلد: 35، سبتمبر 2006)
- 15 جاك بولاك، مجلة التمويل والتنمية: الطريق إلى المعونة الجديدة، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 1997)، ص ص 16-18
- 16 حازم البيلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، ماي 2000)، ص 43
- 17 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
- 18 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
- 19 <http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=13163> تاريخ التصفح 2009/07/22
- 20 عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، (جامعة الجنتان، لبنان، ورقة مداخلة ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي الغربي والإسلامي، طرابلس لبنان 13-14-أفريل 2009)
- 21 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 22 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 23 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 24 بشار احمد العراقي، التسهيلات التمويلية الميسرة بين موارد الصندوق ومشروطيته (مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد 32:ك2)
- (يناير) 2007 مجلة إلكترونية محكمة
- 25 أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 23-25)
- 26 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، ص 23
- 27 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، ص 24
- 28 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الإقتصاد السعودي، (الرياض، 10 أكتوبر 2008)
- 29 تشارلس كرامر، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي، (واشنطن، صندوق النقد الدولي سبتمبر 1999)، ص 54
- 30 راجورام راجان، مجلة التمويل والتنمية: الصحة والثروة، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 56
- 31 الكسندر سفويودا، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص ص 2-4
- 32 نفس المرجع ص 263
- 33 إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص ص 19-22)
- 34 كريستينا ديسكينغ، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002)، ص 13
- 35 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص 20
- 36 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، ص 21
- 37 هانز تيتماير، نفس العدد، ص 21
- 38 رمزي زكي، التاريخ النقدي للخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987)، ص 309
- 39 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 40 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 41 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 48
- 42 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 48
- 43 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 44 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁵ دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت) الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁶ دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت) الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)

⁴⁷ أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، صص 23-25

⁴⁸ فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، ((الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، مارس 1990)، صص 230

⁴⁹ لورا كورديس وأديتيا نارايين: الأزمة توقف العولمة، إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي: ما الذي يتعين علينا عمله؟، (واشنطن

العاصمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد مارس 2009)، صص 23-26

الأزمة المالية العالمية بين أزمة النظرية و نظرية للازمة

أ.د. زايري بلقاسم جامعة وهران

الملخص:

معظم الأزمات الاقتصادية قد يوجد لها تفسير في هذه النظرية أو تلك، و من ثم فان لكل أزمة متغيراتها و ظروفها، و بالتالي فان إخضاعها لنظرية معينة يرتبط بتحقق ظروف مماثلة أو قريبة مع الإقرار بان التطورات المعاصرة في مختلف جوانب الحياة قد تجعل من تشابه الظروف عملية ليست يسيرة، لكن عملية الاستفادة من التجارب و الدروس ليست صعبة.

مقدمة:

انطلقت كل نظريات وآراء الاقتصاديين من أن الأساس في الاقتصاد هو التوازن والاستقرار، وأن الاستثناء هو الأزمات، لكن الواقع العملي يتعارض مع ذلك؛ حيث لم يعد هناك دولة في العالم اقتصادها مستقر تماما، حتى أصبحت القاعدة هي الأزمات والمشاكل الاقتصادية، وصار الاستثناء هو الاستقرار و خير مثال على ذلك ما يحدث الآن في الولايات المتحدة و تداعياته النفسية على اقتصاديات العالم .

وتتمثل الأزمات الاقتصادية في انخفاض عائدات العملات الأجنبية في الاقتصاد، أو زيادة المدفوعات الخارجية إلى العالم الخارجي؛ نتيجة ارتفاع أسعار الواردات مثلا، وقد تحدث أزمات اقتصادية مؤقتة أو أزمات دائمة؛ حيث تختلف العوامل المؤدية لكل منهما، وتعود هذه الأزمات إلى تغير أسعار السلع، أو تغير أسعار الصرف، وكذلك للتغير في معدلات التضخم وأسعار الفائدة، وهكذا، فإن الأزمات قد تنشأ في أحد الاقتصاديات، وتنتقل إلى الاقتصاديات الأخرى.

و نحاول من خلال هذه المداخلة تحليل طبيعة الأزمات المالية المعاصرة و أسبابها و أثارها المرتقبة و غير المرغوبة على الاقتصاديات المختلفة، و لماذا عجزت النظرية الاقتصادية عن تقديم تفسير معقول و منطقي لما يحدث في الولايات المتحدة، و أثار العدوى التي انتقلت بسرعة فائقة إلى الدول الأوروبية و من ثم إلى بقية دول العالم؟. فهل هي أزمة نظرية أم يحتاج العالم إلى نظرية لازمة تجلّي أسبابها الحقيقية و تدفع المسؤولين و المختصين إلى الدعوة إلى إصلاح النظام المالي العالمي المعاصر الذي تحكمه آليات ربما تحمل في طياتها الأسباب الحقيقية لما يحدث في الوقت الراهن أو لما حدث في السنوات الماضية.

1- مفهوم الأزمة المالية و أنواعها :

لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للازمة المالية، فتقريبا معظم التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا و اضطرابا حادا و مفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انخيار في المؤسسات المالية و مؤشرات أداؤها. و يتم استعمال مصطلح الدورة الاقتصادية أحيانا للدولة على الأزمة. (1).

أو هي عبارة عن "انخفاض مفاجئ في طلب المستثمر على الأصول المالية التي تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني، و ينتج عن ذلك انخفاض في سعر الأصل، الذي بدوره سيقلل من النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره في قرارات المستهلكين". (2)

ووفقا لأدبيات الاقتصاد المالي، فان الأزمة المالية تأخذ احد الأنماط الخمسة التالية:

أولاً- الأزمة المصرفية: و مصدرها القطاع المالي و تحديدا البنوك، و منشأها محلي، و تنتج هذه الأزمة عادة من مشكلات متعلقة بجودة الأصول المالية، و طريقة إدارتها، فعندما يكون حجم الأصول غير الكفؤة الموجودة لدى البنك كبيرا، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشرات ذعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، ضمان ودائع، وجود مخططات إنقاذ حكومية للبنوك) (3). و لقد بين كل من (Kaminski & Reinhart ، 1995) أن 56 % من الأزمات البنكية تتبع مباشرة بأزمات أخرى، منها أزمة الصرف و أزمة ميزان المدفوعات بسبب تدهور الصادرات و هذا يرجع أساسا إلى التحرير المالي و عمليات العوامة التي ينتج عنها: (4)

-ارتفاع سريع للقروض البنكية و للكتلة النقدية، مما يؤدي إلى التضخم و بروز الفقاعات المضاربة.

-تقييم مرتفع للعملة الذي يعرقل الصادرات و يبطئ من النمو و يرفع نسبة البطالة.

ثانياً- أزمة الأسواق المالية: و مصدرها السوق المالية (غالبا سوق الأسهم)، و منشأها محلي، و تنتج من اخباء السوق المالية، و ما يلي ذلك من التهافت على البيع، و تزداد وطأة الأمر سوءا في ظل نظام يسمح بحرية كاملة لتنقل رؤوس الأموال، مما قد تنتج عنه تحويلات كبيرة في رؤوس الأموال إلى الخارج.

و تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة " الفقاعات "، حيث تتكون " ال فقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول بشكل يتجاوز قيمتها العادلة، على نحو ارتفاع غير مبرر. و هو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعره و ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل

ثالثاً- أزمة الركود: مصدرها الاقتصاد الحقيقي (قطاع الإنتاج)، و منشأها محلي، و تنتج من مشكلات متعلقة بتباطؤ معدل النمو الاقتصادي، أو ارتفاع معدلات التضخم و أسعار المواد الأولية، أو ضعف السيولة المحلية.

رابعاً: أزمة ميزان المدفوعات: و مصدرها القطاع المالي الخارجي، و منشأها محلي، و تنتج-عادة- من مشكلات متعلقة بنظام سعر الصرف، و اختلالات ميزان المدفوعات، أو الاعتماد الكبير على رأس المال الأجنبي و قروض البنوك الخارجية.

خامساً- أزمة النظام المالي العالمي: و مصدرها القطاع المالي الدولي، و هي ذات منشأ خارجي (دولي) و ليست محلية، و يتفاوت مدى التأثير بمهذ الأزمة وفقا لمعايير منها: درجة الانفتاح الاقتصادي للدول، و ارتفاع درجة التكامل المالي مع المؤسسات الدولية، و الترابط المشترك مع الأسواق المالية الدولية.

و إذا أسقطنا هذه المفاهيم المتعلقة بالأزمات الاقتصادية على واقع الأزمة الحالية لنقول أن النمط الخامس (أزمة النظام المالي الدولي) هو النوع الذي تعيشه جميع اقتصاديات العالم على نحو متفاوت عدا الولايات المتحدة الأمريكية (مركز الأزمة) التي ينحصر تحليل أزمته المالية في الأنواع الأربعة المذكورة أعلاه

جدول رقم (1): أهم المؤشرات المالية للولايات المتحدة الأمريكية 2002-2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
-664.3	-590.6	-366.1	-295.1	-404.7	-508.7	-529.8	-396.7	-39.4	عجز (فائض) الميزانية الحكومية (مليار دولار)
-4.559	-4.120	-2.652	-2.239	-3.258	-4.353	-4.833	-3.789	-0.389	% من الناتج المحلي
-485.9	-664.1	-731.2	-788.1	-729.0	-625.0	-523.4	-461.3	-382.4	عجز (فائض) الحساب الجاري
3.335	-4.633	-5.296	-5.980	-5.869	-5.348	-4.775	-4.406	-3.775	% من الناتج المحلي
9.5	8.8	8.4	7.9	7.5	7.1	5.5	5.8	5.4	إجمالي الدين العام الحكومي (تريليون \$)
65.363	61.506	60.746	59.917	60.657	60.361	59.384	56.143	53.717	% من الناتج المحلي
16.686 6	17.481 1	18.781 1	20.086 6	19.996 6	19.351 1	18.430 0	18.400 0	19.138 8	الاستثمار % من الناتج المحلي

13.351 1	12.600 0	14.167 7	15.468 8	14.846 6	13.847 7	13.311 1	14.223 3	16.366 6	الادخار الوطني % من الناتج المحلي
-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	-------------	--------------------------------------

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (WEO)، أكتوبر 2008.

و لكن الاسوا لم يأت بعد في نظر بعض المحللين، حيث قدر صندوق النقد الدولي إجمالي حجم الدين العام على الحكومة الأمريكية بنحو 8.8 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2008 و هذا الرقم يمثل ما يقارب 61.5 % من حجم الناتج المحلي المتوقع للعام نفسه، و هو مرشح ليبلغ نحو 9.5 تريليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 بنسبة تقارب 65.4 % من إجمالي الناتج المحلي.

و لعل ما يدعم هذه التقديرات هو التوجه الحكومي الأخير نحو المزيد من البرامج المالية لإنقاذ كبرى شركات الاقتصاد الأمريكي في قطاعيه المالي و الحقيقي، مما يتطلب ميزانية ضخمة تدعو إلى مزيد من الاقتراض، بالإضافة إلى الضغوط الكبيرة في سوق الصرف الأجنبي على الدولار الأمريكي التي قد تدفع به إلى مزيد الهبوط في ظل توجه البنك الفيدرالي إلى خفض سعر الفائدة أملا في أن يسهم ذلك في ضخ المزيد من السيولة في الاقتصاد، مما يعني أن الاقتصاد الأمريكي قد يكون مقبلا بشكل قياسي على أزمة في ميزان المدفوعات (النمط 4) نتيجة تهاوي سعر صرف الدولار الأمريكي مع استمرارية و تنامي عجز الميزانية الحكومية.

2- نظرة عن الأزمات المالية و الاقتصادية :

شهد العالم وبصورة أساسية الاقتصاد الرأسمالي العديد من الأزمات منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . و لقد بينت دراسة قام بها صندوق النقد الدولي انه منذ عام 1970 عرف العالم 125 أزمة مصرفية شاملة.(5)

و لم تأت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، التي فجرتها الأزمة الراهنة من فراغ، لقد كانت في الواقع الحلقة الأخيرة من سلسلة أزمات مالية تتابعت منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي.

كانت الأزمة الأولى هي أزمة بيوت الادخار و الإقراض (Loans Crisis & Saving)، و تبعتها في عام 1984 الأزمة المالية التي نشبت من إفلاس مؤسسة (Continental Illinois) ثم حدث الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في نيويورك في يوم "الاثنين الأسود" في 19 أكتوبر 1987، و كل ذلك حصل في نفس الوقت الذي كانت فيه أزمة مديونية العالم الثالث تتفاقم. أما التسعينيات فقد كانت مسرحا لتتابع أزمات النقد (Currency Crisis) من أزمة الجنيه الإسترليني في بريطانيا (1992) إلى أزمات أمريكا اللاتينية (1994، 1998) إلى أزمات آسيا النقدية (1997-1999).

و انتهى العقد بأزمة نشبت من إفلاس واحد من أكبر بيوت مؤسسات الاستثمار في الولايات المتحدة المعروفة باسم (Management Long Term Capital) و بدا العقد الأول من القرن الجديد بأزمة إفلاس واحدة من أكبر شركات الطاقة في الولايات المتحدة (Enron) ثم أزمة صناعات التقنية العالية.

و في منتصف العقد اخذ سعر الدولار يتراجع أمام اليورو و البن بشكل مستمر مما أشاع جوا من عدم الاستقرار في أسواق المال العالمية، ثم جاءت أزمة الرهن العقاري التي تسببت تداعياتها بشكل سريع في تهديد مجمل النظام المالي الأمريكي باختيار، ثم أخذت تهدد مجمل النظام المالي في العالم.

جدول رقم 3: حوصلة عن مختلف الأزمات الحديثة				
الحلول المقترحة	النسبة المئوية للقروض المشكوك فيها	التكلفة الجبائية الإجمالية بالمائتي من الناتج المحلي الخام	خسارة الإنتاج بالمائتي من الناتج المحلي الخام	أزمات الادخار و القروض (1986 - 1992)
153 مليار دولار أمريكي	4.1	3.7	4.1	

الأزمة المصرفية السويدية (1990 - 1992)	12.0	3.6	0.0	تأميم المصارف بتكلفة 12 مليار دولار، و هو ما يمثل 4 بالمائة من الناتج المحلي الخام
الأزمة اليابانية (1990-2000)	35.0	24.0	17.6	برنامج 500 مليار دولار لتطهير موازنات المصارف و إنعاش الاقتصاد، و هو ما يمثل 12 بالمائة من الناتج المحلي الخام.
أزمة البيسو المكسيكي (1994-1995)	18.9	19.3	4.2	قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساعدة بقيمة 21.5 مليار دولار زيادة على قرض ي 17.8 مليار دولار من صندوق النقد الدولي
الأزمة الآسيوية (تايلندا) 1998-1997	33.0	43.8	97.7	برنامج إنقاذ من طرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

المراجع: يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب و النتائج المستخلصة منها، المستقبل العربي، ص ص 44-45

و عندما نرجع إلى ما حصل في كل واحدة من تلك الأزمات فإننا نلاحظ انه على الرغم من اختلاف ظروف كل أزمة إلا أن هناك سببا واحدا وراء جميع الأزمات، و هو وجود مؤسسات مالية مستعدة لمنح قروض مالية لأشخاص و مؤسسات أو دول بدون ضمانات مناسبة، أي منح قروض تكون احتمالات سدادها مخوفة بالمخاطر، و ذلك على أمل تحقيق أرباح أكبر من تلك التي تتحقق من جراء منح قروض لها مخاطر اقل.

الأسباب	السنة	الأزمة
قيام تلك البيوت بمنح قروض كبيرة لمقاولين يعملون في مشاريع عقارية تبين فيما بعد أنها حسب الاصطلاح الأمريكي " <u>أفيال بيضاء</u> "، أي أن القائمين عليها مغامرون فاسدون لم يكن في نيتهم، أو في مقدورهم استثمار القروض في الطريق السليم.	1986-1992	أزمة بيوت الادخار و الاستثمار
وجود مؤسسات مالية مستعدة لإقراض الأموال للمضاربين في السوق الذي يجنون أرباحهم بأسلوب معاكس للأسلوب المتعارف عليه. فإذا كان المستثمر العادي في السوق يحقق ربحه عن طريق شراء الأسهم ثم بيعها بعد أن ترتفع أسعارها، فإن المضارب يحقق ربحه أحيانا عن طريق القيام بعمليات شراء الأسهم و بيعها بهدف تخفيض أسعارها فيما يعرف باسم عمليات البيع القصير (Short Selling) .	1987	اختيار سوق الأسهم المالية
عمليات المضاربة حقق فيها المضاربون أرباحا طائلة عن طريق تخفيض سعر نقد الدولة المستهدفة	التسعينيات	أزمات النقد
إقدام بيوت المال على إقراض أشخاص لشراء البيوت دون وجود ضمانات على قدرتهم على تسديد القرض في المستقبل		أزمة الرهن العقاري

3-مظاهر أزمة النظام المالي العالمي:

إن الأزمة المعاصرة هي " أزمة مالية" بالدرجة الأولى نجمت عن التوسع الكبير في الأصول المالية على نحو مستقل-إلى حد كبير- عما يحدث في " الاقتصاد العيني". كيف حدث ذلك؟ (6) ، ويعود ذلك إلى إسراف المؤسسات المالية في إصدار الأصول المالية بأكثر من حاجة الاقتصاد العيني، ومع هذا التوسع الكبير في إصدار الأصول المالية، زاد من عدد المدنين، وزاد بالتالي حجم المخاطر إذ عجز احدهم عن السداد. وهناك ثلاثة عناصر متكاملة يمكن الإشارة إليها و تفسر هذا التوسع المنحون في إصدار الأصول المالية:

أولاً) زيادة أحجام المديونية أو ما يطلق عليه اسم الرافعة المالية (Leverage)، و يعني ذلك أن هناك نوعين من الأصول المالية، أصول تمثل الملكية و أصول تمثل مديونية، أما الأصول التي تمثل الملكية فهي أساسا ملكية الموارد العينية من أراض و مصانع و شركات، و هي تأخذ عادة شكل أسهم، و بالنسبة لهذا الشكل من الأصول المالية فهناك -عادة- حدود لما يمكن إصداره من أصول للملكية، حقا انه يمكن المبالغة في إصدار أسهم بقيم مالية مبالغ فيها عن القيمة الحقيقية للأصول التي تمثلها، و لكن يظل الأمر محدود، لأنه يرتبط بوجود هذه الأصول العينية، أما بالنسبة للشكل الثاني من الأصول المالية و هو المديونية، فيكاد لا توجد حدود على التوسع فيها. و قد بالغت المؤسسات المالية في التوسع في هذه الأصول للمديونية، و كانت التجارب السابقة قد فرضت ضرورة وضع حدود على التوسع في الاقتراض. ثانياً) إن النظام المالي في الدول الصناعية قد اكتشف وسيلة جديدة لزيادة حجم الإقراض عن طريق اختراع جديد اسمه المشتقات المالية (Financial Derivatives) ، و هو اختراع يمكن عن طريقه توليد موجات متتالية من الأصول المالية بناء على أصل واحد كما سيتضح من المثال الذي نوضحه عن تركيز الإقراض على قطاع أو قطاعات محدودة، فماذا حدث في هذا المجال، و المرتبط بما يعرف بأزمة الديون العقارية؟.

ثالثاً) نقص أو انعدام الرقابة أو الإشراف الكافي على المؤسسات المالية الوسيطة. حقا تخضع البنوك التجارية في معظم الدول لرقابة دقيقة من البنوك المركزية، و لكن هذه الرقابة تضعف أو حتى تنعدم بالنسبة لمؤسسات مالية أخرى مثل بنوك الاستثمار و سماسرة الرهون العقارية أو الرقابة على المنتجات المالية الجديدة مثل المشتقات المالية أو الرقابة على الهيئات المالية التي تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، و بالتالي تشجع المستثمرين على الإقبال على الأوراق المالية.

و من مظاهر هذه الأزمة على سبيل المثال:

* الهزلة في سحب الإيداعات من البنوك لأن رأس المال جبان و هذا ما تناولته وكالات الإعلام المختلفة.
* قيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد منح القروض للشركات و الأفراد خوفا من صعوبة استردادها.
* نقص السيولة المتداولة لدى الأفراد و الشركات و المؤسسات المالية و هذا أدى إلى انكماش حاد في النشاط الاقتصادي و في كافة نواحي الحياة مما أدى إلى توقف المقترضين عن سداد دينهم.

* انخفاض مستوى التداولات في أسواق النقد و المال و هذا احدث ارتباكا و خللا في مؤشرات الهبوط و الصعود.
* ويخشى الخبراء النفسيون من أن عددا من الأمريكيين غرقوا في خندق لا مفر منه من الاكتئاب بسبب خوفهم على مساكن أسرهم . وأظهر مسح نشرته الرابطة الأمريكية لعلم النفس أن 8 من بين 10 أمريكيين يقولون إن الحياة الاقتصادية هي مصدر رئيسي للتوتر في حياتهم ، وذهب البعض إلى أن ما وصل إليه المواطن الأمريكي من اليأس والقنوط بسبب زلزال الأزمة الذي ضرب أركان النظام الأمريكي بأنه 11 سبتمبر جديد ،

* انخفاض مستوى الطاقة المستغلة في الشركات بسبب نقص السيولة و تجميد الحصول على القروض من المؤسسات المالية إلا بأسعار فائدة عالية جدا و ضمانات مغلظة.

* انخفاض المبيعات و لاسيما في قطاع العقارات و السيارات و غيرها بسبب ضعف السيولة.
* ازدياد معدل البطالة بسبب التوقف و الإفلاس و التصفية و أصبح كل موظف و عامل مهدد بالفصل. إذ حذر مدير مكتب العمل الدولي إخوان سومافيا من أن الأزمة الحالية قد تسبب في تحويل عشرين مليون شخص في العالم إلى عاطلين عن العمل بحلول سنة 2009 .
* ازدياد معدل الطلب على الإعانات الاجتماعية من الحكومات.

*انخفاض معدلات الاستهلاك و الإنفاق و الادخار و الاستثمار و هذا أدى إلى مزيد من الكساد و البطالة و التعثر و التوقف و التصفية و الإفلاس.

و هذا يثير التساؤل الهام: ما هي الأسباب الرئيسية و الحقيقية لهذه الأزمة؟.

4- الأسباب الرئيسية لازمة النظام المالي العالمي:

إن تشخيص أسباب الأزمة هو مفتاح العلاج السليم، فتصور الشيء تصويرا سليما و دقيقا و محايدا و موضوعيا هو جزء من تقدم الحل السليم الموضوعي الرصين.

و يقول علماء الاقتصاد العالمي و منهم الذين حصلوا على جائزة نوبل في الاقتصاد مثل موريس آليه (إن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على بعض المفاهيم و القواعد التي هي أساس تدميره إذا لم تعالج و تصوب تصويبا عاجلا). و يقول كينز " إن وجود أسواق المال بدون ضوابط و قوانين تنظم عملها كفيل بتحويل النظام الرأسمالي إلى كازينو للقمار". كما قال المخلان جون سارغيس و تاكيس فوتوبولس " إن ظاهرة سيطرة الطبقة المالية-المصرفية حولت الرأسمالية من "نظام" اقتصادي يستند إلى قواعد تنظيمية واضحة، إلى "فوضى" كازينو القمار الذي يقوم على مبدأ المخاطرة الكبيرة لتحقيق الأرباح الكبيرة".

كما تنبأ العديد من رجال الاقتصاد الثقات أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يقوم على مبادئ تقود إلى إفلاسه.

و مما ذكره من أسباب هذه الأزمة على حد آرائهم ما يلي:

أولا: انتشار الفساد الأخلاقي الاقتصادي مثل: الاستغلال و الكذب و الشائعات المغرضة و الغش و التدليس و الاحتكار و المعاملات الوهمية و هذه الموبقات تؤدي إلى الظلم، أي ظلم من أصحاب الأموال من الأغنياء و الدائنين للفقراء و المساكين و المدينين و هذا سوف يقود إلى تدمير المظلومين عندما لا يستطيعون تحمل الظلم، و سوف يقود ذلك إلى تدمير المدينين و حدوث الثورات الاجتماعية عند عدم سداد ديونهم و قروضهم.

إن انعدام الأخلاق في هذا النظام أدى إلى البحث عن المال و الربح، و جعل الحصول عليه بأي وسيلة غاية ، ولو كانت هذه الوسيلة مدمرة للاقتصاد . فتهاقت الأفراد و المؤسسات على تحصيل الثروة بأي طريقة كانت و بغض النظر عن مشروعيتها، و آثارها المستقبلية. لقد أدى الطمع و الجشع في الحصول على الثروة إلى انتشار الفساد الأخلاقي بكافة مظاهره في الحياة الاقتصادية من؛ استغلال و كذب و غش و تدليس و احتكار و معاملات وهمية... إلخ؛ لذلك فإن الاختيار (7) الذي حدث ليس أزمة مالية و اقتصادية فحسب، بل هو أزمة ضمير و أخلاق و سقوط لأفكار و إيديولوجيات قامت على باطل.

ثانيا: من أسباب الأزمة كذلك أن أصبحت المادة هي الطغيان و سلاح الطغاة و السيطرة على السياسة و اتخاذ القرارات السيادية في العالم و أصبح المال هو معبود الماديين. ففي عام 2004، اتهمت كل من **Mac Freddie & Fannie Mae** بتزوير حساباتها بهدف منح علاوات أكبر لمديريها. و اضطر مدراؤها الثلاثة على الاستقالة و دفع غرامة بقيمة 100 مليون دولار. و في العام 2006، حكم على شركة **Mac Freddie** بدفع 3.8 مليون دولار لممارستها الضغط بصورة غير شرعية لمصلحة أعضاء في مجلي النواب مكلفين بمراقبة نشاطاتها. هكذا سمح الموقع المحجبي لماردي القرض الرهني لهما بالانغماس إلى الآخر في لعبة خلط الطبيعة بين " المال العام و الخاص". فبالرغم من مهمتهما الاجتماعية- مهمة السماح بالتملك لأكثر عدد ممكن من الناس- كانتا تحاولان رفع نسب أرباح المساهمين فيها و خاصة مدرائها، إلى أقصى حد، و على سبيل المثال، كانت تصل رواتب كل من رؤساء شركتي **Mac Freddie & Fannie Mae** إلى مبلغ 70 مليون دولار سنويا. و لقد اكتسبت الشركات في الواقع نفوذا سياسيا ضخما، و كانتا تظهران سخاء كبيرا إزاء أعضاء الكونغرس في كلا الحزبين، الذين كانوا يخفون باستمرار من القيود القانونية التي كانت تخضع لها، و النتيجة انعدام الشفافية أصبح هو السائد.

ثالثا: يقوم النظام المصرفي الربوي على نظام الفائدة أخذها و عطاء و يعمل في إطار منظومة تجارة الديون شراء و بيعا ووساطة، و كلما ارتفع معدل الفائدة على الودائع كلما ارتفع معدل الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد و الشركات و المستفيد هو البنوك و المصارف و الوسطاء الماليين و العبء و الظلم يقع على المقترضين الذين يحصلون على القروض سواء لأغراض الاستهلاك أو لأغراض الإنتاج و يرى بعض

الاقتصاديين انه لا تتحقق التنمية الحقيقية و الاستخدام الرشيد لعوامل الإنتاج إلا إذا كان سعر الفائدة صفرا و هذا ما قاله ادم سميث و يرون أن البديل هو نظام المشاركة في الربح و الخسارة لأنه يحقق الاستقرار و الأمن، و قالوا كذلك أن نظام الفائدة يقود إلى تركيز الأموال في يد فئة قليلة سوف تسيطر على الثروة.

و لقد أدت الارتفاعات المتتالية لأسعار الفائدة من قبل البنك الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة أعباء القروض العقارية، وعدم قدرة معظم المقترضين على السداد، أو التأخر في السداد، مما فرض عليهم أسعار فائدة أعلى و من ثمَّ أعباء إضافية فوق أعبائهم وهكذا... إلى أن توقف أغلبهم عن السداد بالكامل نتيجة عدم قدرتهم على دفع ما يستحق عليهم، وهذا هو الأثر الطبيعي لفرض الفائدة على المقترضين.

ففي افتتاحية مجلة "تشانلنجز"، كتب "يوفيش فانسون" رئيس تحريرها موضوعا بعنوان (البابا أو القرآن) أثار موجة عارمة من الجدل وردود الأفعال في الأوساط الاقتصادية . و لقد تساءل الكاتب فيه عن أخلاقية الرأسمالية ودور المسيحية كديانة والكنيسة الكاثوليكية بالذات في تكريس هذا المنزع والتساهل في تبرير الفائدة ، مشيرا إلى أن هذا النسل الاقتصادي السيئ أودى بالبشرية إلى الهاوية . وتساءل الكاتب بأسلوب يقترب من التهكم من موقف الكنيسة ومستسحا البابا بندكتيت السادس عشر قائلا : " أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل لفهم ما يحدث بنا ومصروفنا ؛ لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام وطبقوها ما حل بنا ما حل من كوارث وأزمات ، وما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري ، لأن النقود لا تلد النقود " . وفي الإطار ذاته ، يضيف الباحث الإسلامي ، وبوضوح وجرأة أكثر ، طالب رولان لاسكين ، رئيس تحرير صحيفة "لوجورنال دفينانس" ، بضرورة تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال المالي والاقتصادي لوضع حد لهذه الأزمة التي تمز أسواق العالم من جراء التلاعب بقواعد التعامل والإفراط في المضاربات الوهمية غير المشروعة .

كما عرض لاسكين في مقاله الذي جاء بعنوان : " هل تأهلت وول ستريت لاعتماد مبادئ الشريعة الإسلامية ؟ " ، المخاطر التي تحدق بالرأسمالية وضرورة الإسراع بالبحث عن خيارات بديلة لإنقاذ الوضع ، وقدم سلسلة من المقترحات المثيرة في مقدمتها تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية رغم تعارضها مع التقاليد الغربية ومعتقداتها الدينية . ويرى البروفيسور أوليفيه باستري، أستاذ الاقتصاد بجامعة باريز أن قرار الحكومة الفرنسية برفع القيود التشريعية والضريبية التي تمنع إصدار صكوك إسلامية في البلاد يترجم رغبتها في جذب جزء مما أسماه الادخارات المائلة لأرباب المال المسلمين الحريصين على استثمار أموالهم بطريقة تراعي مقتضيات الشريعة الإسلامية .

رابعاً: يقوم النظام المالي و المصرفي التقليدي على نظام جدولة الديون بسعر فائدة أعلى أو استبدال قرض واجب السداد بقرض جديد بسعر فائدة مرتفع كما كان المرابون يقولون في الجاهلية (**أنتقضي أم تربني**)، و هذا يلقي أعباء إضافية على المقترض المدين الذي عجز عن دفع القرض الأول بسبب سعر الفائدة الأعلى.

خامساً: يقوم النظام المالي العالمي و نظام الأسواق المالية على مجموعة من الأدوات كالمشتقات المالية و التي تعتمد اعتمادا أساسيا على معاملات وهمية ورقية شكلية تقوم على الاحتمالات، و لا يترتب عليها أي مبادلات فعلية للسلع و الخدمات، فهي تحمل في طياتها الظلم و المقامرة بأموال المستثمرين. فجوهر أزمة الرهن العقاري هي ظاهرة بيع الديون، و إعادة بيعها و هذا التمويل بالدين الذي يقوم على الفائدة، هو أسلوب غير نافع و يؤدي إلى زعزعة الاستقرار و يعق تفاوت الدخل. و يؤكد **سوروس البليونير** و المستثمر الأمريكي من أصل هنغاري، أن من أسباب الأزمة المالية الحالية انتشار كثير من الأدوات الاستثمارية المعقدة، التي يرى أن بعضها غير مجد و يجب التخلص منه، خاصة إذا لم تستطع المؤسسات الرقابية فهمه و مراقبته. ومن جانبه رأى رئيس غرفة التجارة الفرنسية العربية ووزير الخارجية الفرنسي السابق هيرفيه دوشاريت أن "استيراد" المعاملات الإسلامية يهدف لتمكين الاقتصاد المحلي من الاستفادة من السيولة النقدية التي يملكها المستثمرون المسلمون .

ويرى من جانب ثاني أن النظام المالي الإسلامي يمكن أن يكون عاملا دمج ملايين المسلمين الفرنسيين الراغبين في الحصول على خدمات مصرفية تتفق مع مبادئهم الدينية. ومن جهتها أعلنت وزيرة الاقتصاد الفرنسية في المنتدى الفرنسي الثاني حول المال الإسلامي المنعقد في باريز في 26 نوفمبر 2008 أنها ستعطي تعليمات بشأن إلغاء الحواجز التشريعية والضريبية التي تحول دون إصدار صكوك إسلامية في البلاد

مشددة على أن أرض فرنسا مستعدة لاستقبال المصارف التي تود إنجاز عمليات مطابقة للشرعية الإسلامية . وأنت لاكارد على البعد الأخلاقي في النظام المالي الإسلامي وقدرته على مواجهة أسباب الأزمة المالية الحالية مشيدة بتحريم الغرر والميسر في المعاملات الإسلامية .

و إذا عدنا إلى الأزمة الأخيرة، فنرى أن الاحتياطي الفدرالي بتخفيضه سعر الفائدة لفترة طويلة رغبة منه في إنعاش الاقتصاد الأمريكي بعد أزمة انفجار فقاعة شركات الدوت كوم في وول ستريت شجع على ضخ كمية هائلة من الأموال في السوق العقاري الأمريكي الذي يتميز بالاستقرار و قلة التذبذب مما جعله ملاذاً آمناً للمستثمرين . إلا أن دخول هذه السيولة الضخمة إلى هذا السوق المستقر أدى إلى طفرة في هذا السوق و قد كان مجلس الاحتياطي الفدرالي سعيد بهذه الطفرة حيث وجد في الرهون العقارية محركاً رئيسياً للاقتصاد الأمريكي نظراً لأنه كان يتم إعادة تمويل المقترض كلما ارتفعت قيمة عقاره مما شجع الشعب الأمريكي على استمرار الإنفاق الاستهلاكي و بالتالي استمرار النمو في الاقتصاد الأمريكي إلا أن ما لم ينتبه له احد هو أن هذه الطفرة لم تكن نتاج اقتصاد حقيقي بل هي قائمة على سلسلة من الديون المتضخمة التي لم يكن لها أي ناتج في الاقتصاد الفعلي، حيث كانت عبارة عن أوراق من السندات و المشتقات و الخيارات و عقود التحوط يتم تبادلها و المضاربة عليها في السوق الثانوية.

سادسا: من الأسباب كذلك سوء سلوكيات مؤسسات الوساطة المالية و التي تقوم على إغراء الراغبين (محتاجي) القروض و التديليس عليهم و إغرائهم و الغرر و الجهالة بالحصول على القروض من المؤسسات المالية، و يطلبون عمولات عالية في حالة وجود مخاطر، و الذي يتحمل تبعه ذلك كله هو المقترض المدين الذي لا حول له و لا قوة و هذا ما حدث فعلا و هذا يقود في النهاية إلى الأزمة.

سابعا: يعتبر التوسع و الإفراط في تطبيق نظام بطاقات الائتمان بدون رصيد (السحب على المكشوف) و التي تحمل صاحبها تكاليف عالية و هذا من أسباب الأزمة، و عندما يعجز صاحب البطاقة عن سداد ما عليه من مديونية، زيد له في سعر الفائدة و هكذا حتى يتم الحجز عليه أو رهن سيارته أو منزله، و هذا ما حدث فعلا للعديد من حاملي هذه البطاقات و قادت إلى خلل في ميزانية البيت و كانت سببا في أزمة في بعض البنوك الربوية.

ثامنا: لاحظنا أن المصارف التي قامت بإعطاء قروض الرهن العقاري، ثم قامت بإصدار سندات (ديون) ، وبيعها، في الأسواق المالية لعدد من المصارف و المؤسسات و الشركات والأفراد بمختلف أنحاء العالم ، ثم قامت هذه المصارف و الشركات بإعادة بيعها أيضاً . ومن المعلوم أن سوق الديون بطبيعتها يسهل الدخول فيها بشراء السندات الذي يمكن أن يتم في لحظات، كما يسهل الخروج منها عن طريق بيع السندات لذلك فإن الديون واستثمارها لمهي السبب الحقيقي وراء تدويل الأزمة. ففي الأزمة الأخيرة انخفضت قيمة السندات المدعومة بالأصول العقارية في السوق الأمريكية بأكثر من 70% (7) الأمر الذي حرض على التهاوي المفاجئ الذي شهدناه في أسواق الأسهم، إنه من المذهل معرفة حجم تداول الديون يومياً في العالم، فحجم تجارة الديون (أو السندات) أصبح يفوق حجم الإنتاج من السلع والخدمات بمراحل حيث يبلغ حجم التعامل في الديون في الأسواق المالية العالمية ما يزيد على ألف مليار دولار يومياً بينما يصل الإنتاج العالمي من السلع والخدمات إلى بضع وثلاثين ألف مليار في العام الكامل فقط، لقد بلغ حجم ديون الرهن العقاري المتداولة لدى مؤسستي (فريدي ماك) و (فاني ماي) وحدهما ما قيمته 5 تريليونات دولار، (5000 مليار دولار) وهو ما يقارب حجم اقتصاديات الدول العربية مجتمعة. (8)

تاسعا: تداول الرهن : إن أساس الرهن وثيقة تضمن لصاحبها الدائن المرتهن الحصول على حقه إذا تعذر عليه حصوله من المدين الراهن، عند حلول أجل الدين، عن طريق بيعه. ولما خرج الرهن عن هدفه، وأصبح وسيلة للربح بدلا من كونه وثيقة ضمان، فبدأت المؤسسات والشركات والمصارف بالحصول على مزيد من القروض، وسندات الديون بفضل تداول الرهون؛ وبيعها، وشراؤها، والاقتراض عليها، وهذا الأمر أدى إلى التوسع بالديون وبيعها، وزيادة حجم سوق التوريق في العالم ((حيث بلغ 500 بليون دولار عام 1994 في الولايات المتحدة، وبلغت القروض المورقة بسندات أوربية بمبلغ مماثل)) (10)

عاشرا: طبيعة مبادئ الاقتصاد الرأسمالي: من المعلوم أن النظام الاقتصادي الرأسمالي يقوم على مبادئ عامة؛ كالحرية الاقتصادية المطلقة، وما يتفرع عنها من قضايا تتعلق؛ بالإنتاج، والاستهلاك، والتداول، والاستثمار، والملكية، والمعاملات المالية المطلقة، غير المنضبطة، والإنفاق الاستثماري، والاستهلاكي كل أولئك أسهم في نشوء هذه الأزمة، وسيسبب أزمات أخرى.

الحرية الاقتصادية المطلقة في المعاملات المالية المطلقة بذرت أساس هذه الأزمة. فقد أعطى القانون الذي صدر عام 1999، والذي سمي قانون (جلاس - ستيجال) الحرية المطلقة للمصارف (11)، وهذا القانون شكل الأرضية القانونية الحصبة التي هيأت لحدوث الأزمة، فمقتضى القانون سمح للشركات المصرفية بحرية التعامل في نشاط التأمين والأوراق المالية، كما سمح لها القيام بأعمال المصارف التجارية والاستثمارية، والاستثمار في العقارات والنشاطات المتممة لذلك. فبعد صدور هذا القانون، عكف الموظفون والمستثمرون الذين تنقصهم الخبرة في المؤسسات المالية الكبرى على ابتكار أدوات ومشتقات مالية متطورة باستخدام جداول الإكسل وبرامج التحليل المالي، بغية مضاعفة أرباح مؤسساتهم دون النظر إلى المخاطر والآثار الاقتصادية التي يمكن أن تنتج عن هذه الأدوات، ثم تولت آليات السوق المختلفة عملها في نشر هذه الأدوات وتعميمها لتفاقم من الأزمة وتعمولها. ومن نتائج هذه الحرية المطلقة في التعاملات المالية أيضاً، ما تعج به الأسواق المالية من أنواع المعاملات المشبوهة التي كان لها دور كبير في نقل الأزمة إلى الأسواق المالية العالمية، من أمثلة؛ عقود المستقبلات، والمشتقات، والخيارات، والبيع بالهامش، والبيع القصير..... إلخ. (12)

5- الآثار المدمرة لازمة النظام المالي العالمي:

حتى هذه المرحلة من إرهابات أزمة النظام المالي العالمي، و الذي أصيب بجلطة خطيرة و نزيف داخلي في محه أدت إلى شلل في أعضاء الجسد و تجمدت شرايين النشاط الاقتصادي و من آثار ذلك ما يلي:

أولاً: الذعر و الخوف و القلق و التخبط الذي أصاب الناس جميعاً منهم على سبيل المثال:

*الحكام و الرؤساء و الوزراء.

*أصحاب المؤسسات المالية و القائمين على أمور الأسواق المالية.

*أصحاب مؤسسات الوساطة المالية.

*أصحاب الودائع في البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المقترضون من البنوك و المتعاملون معها و كذلك أصحاب الودائع.

*المستهلكون المهددون بارتفاع الأسعار.

*الموظفون و العمال المهددون بفقد وظائفهم.

*الفقراء و المساكين الذين يعيشون على الإعانات و الصدقات.

و أصبحت هذه الأزمة مثل سرطان الدم الذي يسري في الحياة الاقتصادية.

ثانياً: إفلاس بعض البنوك و المصارف و المؤسسات المالية بسبب نقص السيولة و زيادة مسحوبات المودعين، و اضطرار بعض الحكومات من خلال البنوك المركزية إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه من البقية الباقية حتى لا يحدث انهياراً تاماً للحياة الاقتصادية و تقع الدولة في دائرة الإفلاس.

ثالثاً: إفلاس بعض الشركات التي كانت تعتمد على صيغة التمويل بنظام القروض بفوائد أو توقف بعض خطوطها الإنتاجية، كما بدأت بعض البنوك بتنفيذ الرهونات و الضمانات التي معها و هذا سبب خللا في التدفقات النقدية لها.

رابعاً: فقد الوظائف و ارتفاع نسبة طالبي الإعانات الاجتماعية الحكومية و غيرها، و هذا ألقى المزيد من الأعباء على ميزانيات الدول و أوقف العديد من المشروعات الاستثمارية الجديدة.

خامساً: قيام بعض الدول إلى فرض المزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانيتها بسبب ارتفاع ميزانية الدعم و تقديم المساعدات للشركات و البنوك المقابلة على الإفلاس أو لدعم الودائع أو نحو ذلك.

سادساً: فقدان المقترضون لأصولهم و منازلهم المهوثة بسبب القروض و أصبحوا في عداد المشردين و اللاجئين و المهجرين و الفقراء و المساكين.

6- الدروس المستفادة من الأزمة:

من بين أهم الدروس و النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الأزمة الراهنة:

أولاً: مراجعة كبيرة و إعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية و المصرفية.

ثانيا: المطالبة بإعادة النظر في النظام المالي و النقدي الرأسمالي و تعديله في اتجاه خدمة النمو و الاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي دفع **الرئيس الفرنسي ساركوزي** إلى القول " نحن بحاجة إلى إعادة بناء النظام المالي و النقدي من جذوره، و إن فكرة وجود أسواق بصلاحيات مطلقة دون قيود و دون تدخل من الحكومات هي فكرة مجنونة".

ثالثا: الإحساس بخطورة الدور الذي يؤديه سعر الفائدة في الاقتصاد العالمي البحث عن بدائل تمويلية أخرى، من أبرزها الصيرفة الإسلامية التي ما فتئ دورها يتعاظم، بحيث انتقل عدد المؤسسات الإسلامية المالية من مؤسسة واحدة سنة 1975 إلى 390 مؤسسة تعمل في أزيد من 75 دولة بأصول تفوق 700 مليار دولار. و تتميز البنوك الإسلامية ليس فقط باستبعادها للفائدة و تحريم المضاربة في النقود، إنما أيضا بارتباط التمويل فيها بالاقتصاد العيني، مما يؤدي إلى حساب دقيق لمخاطر الائتمان. و قد تكون هذه المزايا هي التي دفعت بوفيس فينيست، رئيس تحرير مجلة **Challenges**، إلى الكتابة في افتتاحية الجريدة في 11 سبتمبر 2008، مقالا بعنوان " البابا أو القرآن"، جاء فيه، " أظن أننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة إلى قراءة القرآن، لفهم ما يحدث بنا و بمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا احترام ما ورد في القرآن من أحكام و تعاليم و طبقوها، ما حل بنا من كوارث و أزمات، و ما وصل بنا الحال إلى هذا الوضع المزري، لان النقود لا تلد النقود".

رابعا: يرى الباحث الأمريكي **راستون سول جون**، في دراسة شيقة بعنوان " **الديمقراطية و العولمة**": إن اخطر ما شهده العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة، هو نجاح الإعلام الأمريكي الذي تسيطر عليه الشركات، في تصوير الاقتصاد على انه قائد المجتمعات، كل المجتمعات، و هذا كان، برأيه تمهيدا لانقلابات كبرى في بنية النظام الرأسمالي.

فبعدها سادت الاحتكارات و انعدم التنافس و سيطرت الاوليفارشيات المالية، بعد أن استغلت الشركات الكبرى شعار الاقتصاد كقائد للقيام بأضحكم مركزا لرأس المال في التاريخ البشري عبر عمليات الدمج و الضم و الابتلاع. و في الوقت نفسه كان أرباب النظام الرأسمالي يتوقفون على أنهم "رأسماليون حقيقيين، فهم يتشكلون الآن من التكنوقراطيين و البيروقراطيين و المدراء و الموظفين، و هؤلاء جميعا لا يملكون أية أسهم و لا يقدمون على أية مخاطر. الأسهم الوحيدة التي يملكون هي تلك التي يحصلون عليها مجاناً من الشركات أو عبر استعارة المال من هذه الشركات بدون فوائد.

خامسا: أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول المالية، بحيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد على أربعين مرة حجم الاقتصاد الحقيقي، و هو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن أن تنفجر أي لحظة. و لم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق بقدر ما صار تعبيرا عن حرة رؤوس الأموال، فكلما تزايدت التوقعات بارتفاع أسعار الأوراق، تزايد اتجاه المصارف و المؤسسات المالية لشرائها (فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، عالم المعرفة، 147، الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، ص 203 و ما بعدها)، و ضمن هذا المنظور تحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلع تباع و تشتري في الأسواق، حيث يدور في أسواق العالم ما يزيد على 100 تريليون دولار، يضمها ما يزيد على 800 صندوق استثمار، و يتم التعامل يوميا فيما يقرب من 1500 مليار دولار، أي أكثر من 2.5 مرة الناتج المحلي العربي (يحمد، محمد النوري في حوار مع إسلام أون لاين " الأزمة المالية أسقطت نظرية الوهية السوق".

الهوامش:

- (1) عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية و تداعياتها العالمية، بحث اقتصادية عربية، العدد 46/ ربيع 2009، ص 8.
- (2) يوسف مسعداوي، الأزمات المالية العالمية: الأسباب و النتائج المستخلصة منها، المستقبل العربي، ص 46.
- (3) عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 9.
- (4) السيد البدوي عبد الحفيظ، إدارة الأسواق المالية، نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي، 1999، ص 39.
- (5) لمزيد من المعلومات حول تاريخ الأزمات، أنظر:

Desjardins, études économiques, Crise financière : pas la première et pas la dernière, 3/10/2008, p1.
http://www.desjardins.com/fr/a_propos/etudes_economiques/dossiers/crises_financieres

- (6) اتاجي التوني، معهد العربي للتخطيط، (2004)، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع و العشرون - مايو/أيار 2004 - السنة الثالثة.
- (7) د. صالح العلي، أثر الأزمة المالية في الفقر و البطالة و سبل معالجتها في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم ل مؤتمر الدولي الذي تقيمه وزارة الأوقاف في الجمهورية العربية السورية بالتعاون مع السفارة البريطانية بعنوان "رسالة السلام في الإسلام"، وذلك في قصر المؤتمرات بدمشق خلال الفترة من 8 - 9 جمادى الثاني 1430 هـ - الموافق 11 - 2 / 2009م.

- (8) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د.أشرف محمد دواية ص- 73, و مجلة الاقتصاد الإسلامي العددان 331-332 شوال - ذو القعدة 1429, د. معبد علي الجارحي ص 9-10
- (9) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د. عبد الرحمن يسري ص-65
- (10) سامر قنطقجي, ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمة المالية العالمية, ص 55
- (11) مجلة الاقتصاد الإسلامي, مرجع سابق, د. عبد الحميد البعلي ص 32
- (12) د. صالح العلي, مرجع سابق, ص 11.

المراجع:

- 1- اتاجي التوني ، معهد العربي للتخطيط ، (2004)، الأزمات المالية، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع والعشرون- مايو/أيار 2004 - السنة الثالثة.
- 2- السيد البدوي عبد الحافظ (1999)، إدارة الأسواق المالية: نظرة معاصرة، القاهرة، دار الفكر العربي.
- 3- روبرت جران (ترجمة سمير كريم)، ترويض النمو: تحية المعجزة الآسيوية، (1999)، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة.
- 4- انظر الملف الكامل حول الأزمة المالية في : صندوق النقد الدولي (2008)، مجلة التمويل و التنمية، جوان.
- 5- صندوق النقد الدولي (2008)، آفاق الاقتصاد العالمي.
- 6- حازم البيلاوي: الأزمة المالية: محاولة للفهم :
- انظر الرابطة <http://www.moheet.com> تاريخ الزيارة 2008/10/12
- 7- صندوق النقد الدولي: نشرة صندوق النقد الدولي: الأزمة المالية في الولايات المتحدة، 29 سبتمبر 2008.
- 8- موقع الجزيرة: خطوة الأزمة المالية الأمريكية على الاقتصاد العالمي.
- 9- يوسف خليفة اليوسف: " الأزمة المالية و الاقتصاديات الخليجية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2008.
- دكتور حسين حسين شحاتة : "أزمة النظام المالي العالمي في ميزان الاقتصاد الإسلامي"، سلسلة بحوث و دراسات في الفكر الاقتصاد الإسلامي.
- WWW.Darelmashora.com
10. د. أحمد لسان الحق، منهج الاقتصاد الإسلامي لإنتاج الثروة واستهلاكها دار الفرقان للنشر الدار البيضاء الجزء الأول الطبعة الأولى السنة 1987.
11. لطفي عامر، البورصة وأسس الاستثمار والتوظيف، منشورات دار الشعاع 1999. . مازن الشاعر الأزمة المالية الأمريكية أسبابها وتداعياتها المجلة الإلكترونية.
12. د. محمد صالح المنجد، وقفات شرعية مع الأزمة المالية. طريق الإسلام (إسلام واي).
13. د. سامي قابل، الاستثمار الإسلامي قائم على الأخلاق والقيم الروحية مجلة الاقتصاد. new.Net ARAB.
14. د. سامر قنطقجي، فقه المحاسبة الاجتماعية، دار النهضة دمشق.
15. د. سامر قنطقجي، مشكلة البطالة وعلاجها في الإسلام، مؤسسة الرسالة 2005.
17. د. سامر قنطقجي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة للطباعة والنشر. ط 1 سنة 2000.
18. د. يوسف القرضاوي، حسن الإدارة مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد الأول منشورات دبي الإسلامي.
19. د. يوسف القرضاوي، دور الأخلاق والقيم في الاقتصاد الإسلامي مؤسسة الرسالة.
20. د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإنسان مؤسسة الرسالة بيروت.
21. مواقع الإنترنت. موقع الموسوعة الشاملة. . موقع نيوز ويك. . موقع مجلة شالونج الفرنسية <http://www.challenges.fr>

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar****العدد 8، 2010، N° 8****ISSN : 1112-6604****الأسواق المالية الإسلامية كنموذج لحماية الاقتصاد من الأزمات****د.بودي عبد القادر****صديق زهراء****جامعة بشار****الملخص:**

شهد العالم أزمة اقتصادية كاسحة خلفت كسادا اقتصاديا عالميا، من اختيارات مالية إلى انخيارات اقتصادية، وهذا ليس بالجديد في أسبابه ولا نتائجه و لا في طريقة معالجته حيث في كل الأحوال كانت المعالجات جزئية و مجرد مسكنات للتخفيف من حدة الأزمة. و لكن من خلال الدراسات الاقتصادية الحديثة تبين أن سبب وقوع هذه الأزمات و تكررها و بالأخص الأزمة المالية الأخيرة يعود أساسا إلى مفاهيم و مبادئ الأنظمة الاقتصادية الوضعية التي تعمل بها الأسواق المالية ، حيث أنها أصبحت مصدرا للأزمة أكثر من كونها مصدرا للتمويل ، و تحمل في طياتها الكثير من السلبيات مما يؤدي إلى عدم استقرارها و أن من مسببات ذلك هي المراهات المالية (المضاربات) في تلك الأسواق و تقلبات أسعار الفائدة . و عليه فهذه الأزمة تعطي الفرصة لتوضيح تعاليم الإسلام في التعاملات الاقتصادية المختلفة و محاولة تطبيق الضوابط الشرعية على المعاملات في السوق المالية التي تحرم التعامل بالفائدة، لإثبات أن الأسواق المالية الإسلامية تقوم بوظائفها الاقتصادية بدرجة عالية من الكفاءة و تمنع وقوع الأزمات.

مقدمة:

تمثل الأسواق المالية قاعدة رئيسية للنمو الاقتصادي المعاصر، فجوهرها لا يمكن لأي اقتصاد تحريك المدخرات إلى قنوات الاستثمار ، باعتبار أن الأسواق المالية من بين أهم مصادر التمويل. و لكن الأزمة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة و التي خلفت اختيارات مالية و اقتصادية عالمية، جعلت الباحثين و المسؤولين يعيدون التفكير في مخرج هذه الأزمة و بالدرجة الأولى البحث عن الأسباب الحقيقية، إلا أن ما أظهرته الدراسات الاقتصادية الحديثة في سبب هذه الأزمة هو المبادئ الاقتصادية الوضعية التي تقوم عليها الأسواق المالية، و عليه تصبح هذه الأسواق مصدرا للأزمة أكثر من كونها مصدر للتمويل، و هنا تبرز أهمية النظام الاقتصادي الإسلامي، و أنه إذا طبقت الضوابط الشرعية التي جاء بها الإسلام في الأسواق المالية ستحقق هذه الأسواق كفاءة عالية و بالتالي تحقق التنمية الاقتصادية و تمنع وقوع الأزمات. و في هذا الإطار، تسعى هذه الدراسة إلى التأكيد على الأهمية الاقتصادية و التنموية للسوق المالي الإسلامي، و دوره في تعبئة الموارد المتاحة للاستثمارات الاقتصادية المشروعة، و قدرته على تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. و من أجل ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى قدرة السوق المالي الإسلامي على توفير الأدوات المالية الشرعية للمعاملات البديلة مما يجعل منه نموذج مستقل قادر على حماية الاقتصاد و تنميته؟

ولقد تمت معالجة هذه الإشكالية في الخطوات التالية:

أولا: مفهوم الأسواق المالية و دورها في النشاط الاقتصادي.**ثانيا:** آلية عمل الأسواق المالية في الاقتصاد الوضعي.**ثالثا:** الأسواق المالية الإسلامية مبادئها و أدواتها.

رابعا: دور الأسواق المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

1. مفهوم الأسواق المالية ودورها في النشاط الاقتصادي:

1.1 مفهوم الأسواق المالية:

إن الأسواق المالية في المفهوم الشامل هي مكان التقاء عرض الأموال من طرف المدخرين بالطلب عليها من المستثمرين، وتعمل هذه الأسواق على تحويل تلك المدخرات إلى مستثمرات تفيدها الاقتصاد والمجتمع وبالتالي فهي تساعد في عملية التمويل الرأسمالي. وجاء تعريفها بأنها "تلك السوق التي تمكن المستثمرين من المتاجرة فيما بينهم في الأوراق المالية التي تم إصدارها من قبل السوق الأولية و يجب ملاحظة أن متحصلات بيع الأوراق المالية تذهب مباشرة لحملتها، وليس الشركات كما يحدث في السوق الأولية (1) " وتعرف أيضا بأنها "شبكة تمويل للمدى البعيد، مبنية على إصدار الأوراق المالية وتداولها مما يسمح بتحريك الادخار الفردي (2)". فالأسواق المالية هي تلك الوسيلة التي يلتقي خلالها البائعون والمشترون والوسطاء الماليون والمتعاملون الآخرون ويتم إصدار وتداول الأصول المختلفة (المالية والنقدية) لفترات طويلة أو قصيرة و في ظل قوانين وأنظمة وتعليمات قد تكون محلية أو دولية. هذا و تنقسم السوق المالية إلى سوقين أساسيين هما:

- السوق النقدية و تهتم بالأدوات المالية قصيرة الأجل.
- سوق رأس المال و تضم سوق الإقراض طويل الأجل وسوق الأوراق المالية طويلة الأجل مثل الأسهم العادية والسندات. أنظر الشكل (1-1).

1.2 دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي:

إن الوظيفة الاقتصادية لأسواق المال هي تخصيص موارد المجتمع (المدخرات) من أجل أفضل الاستخدامات (الاستثمارات). (3) و يمكن تلخيص دور هذه الأسواق بوجود عملاء اقتصاديين يستثمرون أكثر من حجم مدخراتهم فهم بالتالي بحاجة إلى تمويل خارجي، وبالمقابل يوجد بعض الأفراد الذين يدخرون أكثر من حاجتهم الاستثمارية وبالتالي لديهم القدرة على تمويل المستثمرين الذين هم بحاجة لهذه الأموال (4).

و عليه تلعب الأسواق المالية دورا هاما في الاقتصاد ولعل أهم أوجه فائدة هذه السوق ما يلي:

- نقل الأموال من الأطراف التي يتوفر لديها فائض من الأموال (مدخرات) إلى الأطراف التي تعاني من عجز في الأموال.
- تشجيع الأفراد والمؤسسات على الادخار وذلك عن طريق سهولة تحويل مدخراتهم إلى استثمارات في الأسهم والسندات وغيرها من أدوات التعامل في الأسواق المالية.
- المحافظة على الثروة وتنميتها. لاسيما وأن الأوراق المالية لا تستهلك أو تتآكل بمرور الزمن بل إنها على العكس تولد أرباحا (5).
- تحقيق موازنة فعالة ما بين قوى الطلب وقوى العرض وتشجيع الحركة الكاملة لإجراء كافة المعاملات والمبادلات.
- توفير الموارد الحقيقية لتمويل المشروعات من خلال طرح الأسهم والسندات أو إعادة بيع كل من هذه الأسهم والسندات المملوكة للمشروع.
- المساعدة على تنفيذ السياسة النقدية وذلك عن طريق البنك المركزي حيث يستعمل البنك المركزي في السوق المالية أسلوب عمليات السوق المفتوحة (6).
- تشجيع التنمية الاقتصادية في الدول وتحقيق جملة من المنافع الاقتصادية منها منافع الحياة والتملك والانتفاع والعائد الاستثماري المناسب (7).
- تعتبر الاسواق المالية حافزا للشركات المدرجة لأسهمها في تلك الأسواق في تتبع تغيرات أسعار أسهمها وقياس أصولها وبالتالي تدفعها إلى تحسين أدائها و زيادة ربحيتها.

- المساعدة في زيادة مستويات الإنتاج في الاقتصاد من خلال تمويل الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى رفع مستويات الإنتاج وبالتالي رفع مستويات التشغيل أو التوظيف و تحقيق مستويات أفضل للدخول سواء على المستوى الفردي أو المستوى القومي⁽⁸⁾.
 - تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك بمساعدة حكومات الدول على الاقتراض من الجمهور لأغراض تمويل مشروعات التنمية والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي لديها.
- إذن نستخلص أنه كلما كانت الأسواق المالية فعالة كلما كانت أكثر قدرة على تحقيق رسالتها الحيوية في دعم وتوطيد الاستقرار الاقتصادي للدولة.

2. آلية عمل الأسواق المالية في الاقتصاد الوضعي:

إن العمل داخل السوق المالية يتم بداية من خلال قيام مصدرى الأوراق المالية بعرض أوراقهم على المدخرين للاكتتاب بها، وتحقيق هذا اللقاء بين المدخرين والمستثمرين هو ما يمثل الدورة المالية الأولى يتم من خلال ما يسمى السوق الأولية (سوق الإصدار). ثم هناك خطوة أخرى تتمثل في قيام بعض حاملي تلك الأوراق المالية ببيع هذه الأوراق سواء لحاجتهم لسيولة نقدية أو لإعادة استثمار أموالهم في استثمارات بديلة، وهذا ما يخلق دورة مالية ثانية للأوراق المالية تعرف باسم السوق الثانوية أو سوق التداول⁽⁹⁾.

هذا وقد يتخذ السوق الثانوي شكلين هما:

أسواق منظمة أو أسواق غير منظمة كذلك قد يضم إلى جانب ذلك أسواقاً أخرى تعتبر جزءاً من هذا السوق وهي ما يطلق عليها السوق الثالث والسوق الرابع. أنظر الشكل (1.1) أنواع أسواق المال.

وفي السنوات الأخيرة انتشرت أشكال جديدة من الأدوات المالية الهامة التي يستخدمها المستثمرون وذلك بغرض حماية أنفسهم من المخاطر التي تحدث في تغييرات أسعار الأوراق المالية.

ومن أبرز هذه الأدوات ما يطلق عليها عقود المستقبل وحق الاختيار.

فالاختيار هو عقد يعطي لحامله حق (وليس التزام) بشراء أو بيع أوراق مالية معينة بسعر معين، محدد مقدماً (يسمى سعر المنافسة أو التنفيذ).

ولفظ الاختيار تعني أن مشتري هذا الاختيار له حق في تنفيذ أو عدم تنفيذ الاتفاق وهذا الحق يحصل عليه الفرد في مقابل دفع مبلغ معين غير قابل للرد كنوع من المكافأة أو التعويض "علاوة" للطرف الآخر (محرر حق الاختيار)⁽¹⁰⁾.

أما بالنسبة لعقود المستقبليات فتعرف بأنها اتفاق على شراء أو بيع كميات من أدوات مالية لتاريخ محدد في المستقبل وبسعر متفق عليه حالي بين المتعاملين في سوق المال.

إذا ما تتبعنا آلية عمل الأسواق المالية الوضعية يمكن استنتاج كيفية وقوع الأزمات فيها فهذه الأسواق تتركز على معطيات العرض

والطلب. حيث أنه في حالة الراج الاقتصادي ترتفع أسعار الأسهم نتيجة تزايد الأرباح التي تحققها الشركات ويزداد **الطلب** على الاقتراض لتوسيع المصالح الاقتصادية مما يرفع معدلات الفوائد المصرفية⁽¹¹⁾. فحالة الراج ترفع المعدلات العامة للأسعار، وفي ذلك تكمن بذور الأزمات

فزيادة ربح المستثمرين يصبح وهماً نتيجة للأوضاع التضخمية، ويقبل الناس على **الاستثمار** والتوظيف فيتسارعون باقتناء أسهم وأوراق تجارية لشركات لا يدرون أوضاعها الحقيقية. لذلك فإذا ما أفلست هذه الشركات، وطرأت تغيرات في معطيات العرض و **الطلب** في **السوق** تبدأ الأسعار والأرباح بالانخفاض وتنعكس الوضعية من رواج إلى كساد. كذلك لا بد من الإشارة إلى الأزمات التي تحصل أحياناً نتيجة التلاعب أو الاختلاسات أو تواطؤ جهات مستغلة، ولاسيما في الحالات التي تكون فيها الأسواق غير منظمة تنظيمياً كافياً أو تكون السلطات المالية قاصرة أو تكون رقابة الدولة ناقصة.

وقد شهدت أسواق المال في الدول **الرأسمالية** في القرنين الماضيين الكثير من الأزمات، إلا أن أعظمها كانت هذه الأزمة الأخيرة و يلاحظ أنه بعد كل أزمة كانت تجرى إصلاحات و مسكنات فقط التي تكفل تجنب أزمات جديدة.

3. الأسواق المالية الإسلامية مبادئها و أدواتها:

يختلف مفهوم السوق المالي في الاقتصاد الإسلامي عن المفاهيم في الاقتصاديات التقليدية السابقة الذكر، حيث أن الأسواق المالية الإسلامية تهدف إلى جعل المعاملات المالية تعقد في شكل منظم، ومتفق عليه بين الأطراف المتعاملة، و تسير وفقا لمبدأ التراضي و بناء على قواعد وقيم الشريعة الإسلامية.

ونعرض فيما يلي أهم مبادئ هذه الأسواق وأدواتها المستخدمة فيها :

أولا : المبادئ

- الالتزام بالضوابط الأخلاقية والشرعية (12) : كون هذه القيم تقي من الآثار السلبية لحدوث الأزمات المالية الناتجة عن ممارسة الاحتكارات، أو التدليس، أو المقامرة كما يحرم كل عقد يؤدي إلى الربا والظلم والغرر والغبن ، وفلسفة الإسلام في ذلك أنها شروط أساسية للمنافسة الكفأة الشريفة.
 - الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي : في الأسواق المالية المعاصرة تكثر المضاربات غير الأخلاقية من بعض المتعاملين بالسوق المالي فيقومون بشراء الأوراق المالية وبيعها ليس بغرض الاستثمار أو الإسترباح ولكن بغرض التأثير على الأسعار لصالحهم و هذا ما يؤدي إلى ظهور ميول احتكارية في هذه الأسواق، لكن في السوق الإسلامية لا توجد مثل هذه المضاربات لان الناظر في العقود الإسلامية يرى أنها عقود تهدف إلى الاستثمار الحقيقي وليس الوهمي مثل المشاركات والبيوع و الاجارات وغيرها من العقود، بالإضافة إلى ذلك فإن الإسلام قد حرم الاحتكار.
 - تجنب مختلف المعاملات الربوية(13) ، سواء في مجال الديون (ربا النسيفة)، أو في مجال البيوع (ربا البيوع)، باعتبار أن الفوائد الربوية هي المولد والمنشط للأزمات الاقتصادية بصفة عامة، والأزمات في السوق المالي بصفة خاصة، كما حرم القمار و الميسر و كل ربح ناتج عن لعبة حظ.
 - تجنب البيوع غير المشروعة (14)، التي يتم بعضها في سوق الأوراق المالية المعاصرة مثل (15): بيع الغرر، بيع العينة، بيع الكالئ بالكالئ، بيع ما ليس عندك، بيعتين في بيعة واحدة، بيع النجش، بيع الحاضر للباد ، عدم تلقي الركبان... الخ
 - توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الضرورية ذات المنفعة العامة و التي تحقق التنمية المستدامة بما يساهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال، و تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية(16).
 - يجب أن تكون المعاملات صادقة وشفافة و تقدم البيانات والمعلومات الصحيحة حول العقود والصفقات والظروف المختلفة للسوق المالي.
 - الوفاء بالعهود والعقود وتداول الأوراق المالية الإسلامية التي تسمح بها الأسواق المالية الإسلامية.
 - حرية التعاقد و وجوب الرضا بين طرفي التعاقد و تجنب الضرر الذي قد يصيب أطراف أخرى غير طرفي التعاقد (17)، و الخلو من التحكم في الأسعار و الاحتكار.
- كل هذه المبادئ الشرعية العامة، والخاصة تلعب دورا استراتيجيا في تحسين أداء السوق المالي الإسلامي وتكسبه قدرة تنافسية عالية، مستقرة ومستمرة، تجعله في مستوى حماية و تنمية الاقتصاد.

ثانياً: الأدوات

أدوات السوق المالية الإسلامية متنوعة نذكر منها :

- سندات المقارضة: صكوك المقارضة أو المضاربة.

تعرف سندات المقارضة (صكوك المقارضة أو المضاربة) بأنها " الوثائق الموحدة القيمة والصادرة بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب مشروع معين، وذلك على أساس المشاركة في نتائج الأرباح والإيرادات المحققة من المشروع المستثمر فيه بحسب النتائج المعلنة، ولا تنتج هذه السندات أي فوائد(18).

- **شهادات الاستثمار الإسلامي:** تقوم هذه الشهادات على أحكام المضاربة في شكلها و جوهرها، ففي هذا النوع يكون أصحاب الودائع أو الشهادات هم أرباب المال، و تقوم الجهة المصدرة بدور المضارب مع الاتفاق على نسبة الربح و تحمل رب المال الخسارة، و المضارب يخسر عمله(19).
- **أدوات المشاركة:** أي سندات المشاركة المستمرة والمتناقصة حيث يقوم المتعاملين بإبرام عقد مشاركة تتمثل في سندات يمثل كل سند حصة أو سهم مشاركة في رأس مال مشروع ، ويتم تعيين هيئة لإدارة المشاركة بحسب شروط نشرة الإصدار مع الأخذ بعين الاعتبار الشروط الشرعية لعقد المشاركة ، ويتم تداول هذه الحصص في السوق المالي الإسلامي وتحديد نوع المشاركة إذا كانت مستمرة أو متناقصة و ذلك لقاء عائد حسب نتيجة المشروع من ربح أو خسارة .
- **سندات الإجارة:** هي صكوك تقوم على أساس تحول الأعيان والخدمات والمنافع ذات العلاقة بعقد الإجارة الشرعي إلى أوراق مالية أو سندات. ويمكن تعريف سندات الإجارة على أنها صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع، أو خدمات، تدر إيرادا، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرفته الشريعة الإسلامية(20).
- **سندات الإستصناع:** الإستصناع أحد أدوات الاستثمار الناجحة قصيرة الأجل. يعرف بأنه عقد يشتري به شيء مما يصنع صنعا، يلتزم البائع بتقديمه مصنوعا بمواد من عنده، بأوصاف معينة، وبضمن محدد يدفع عند التعاقد، أو بعد التسليم، أو عند أجل محدد. و تقوم جهة معينة في السوق المالي بإصدار سندات استصناع تمثل حصة في رأس مال مشروع لتمويل السلع والبضائع وذلك لقاء عمولة لهذه الجهة وتتولى هذه الجهة متابعة المستحقات وتوزيع الأرباح الفعلية لأصحاب السندات أو الأسهم .
- **سندات المرابحة:** وهي التي تخصص لتمويل عمليات المرابحة، إلا أنها تعتبر ذات طابع قصير الأجل، وتداولها في السوق المالي الإسلامي محدودا، إلا عند الحاجة للسيولة، أو تغير آجال التعامل بما على المدى الطويل.
- **سندات السلم:** وهي التي تخصص أموالها كرأس مال لعمليات السلم، ويشترط فيها، أن لا يكون المسلم فيه مواد استهلاكية، وإذا اضطر حامل السند أن يبيعه إلى الدولة (الجهة المصدرة) فيجب أن لا يكون ذلك بسعر أعلى.

4. دور الأسواق المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية المستدامة.

ما هي التنمية المستدامة؟

تُعرف الأمم المتحدة التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها". وتتمثل بعض العوامل المهمة، التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند مناقشة التنمية المستدامة، في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والطاقة، والتلوث، وتغير المناخ. وتعني الاستدامة، في مفردات التنمية، النمو المسؤول. أي ذلك النمو الذي يتحقق عندما يتم توفير الاهتمامات الاجتماعية والبيئية مع الاحتياجات الاقتصادية للناس. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن البنك الدولي وهذا الموضوع، يرجى زيارة صفحة التنمية المستدامة على موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت.

تؤكد الدراسات الاقتصادية أن العلاقة بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي تبادلية تربط الاتجاهين من خلال أدوات عديدة كالسياسة المالية والسياسة النقدية ومعدل التضخم ومعدل أسعار الفائدة وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وغيرها. كما تخلق الأسواق المالية فرص استثمارية و تعمل مع بقية أدوات الاقتصاد على توفير الاستقرار اللازم لضمان النمو طويل الأجل كالخصوصية وإصلاح النظام القانوني وتحرير التجارة وإعادة هيكلة المديونية وتثبيت أسعار الصرف وسياسات معالجة التضخم وسياسات تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي كل ذلك يعتبر علامات نوع جديد من اقتصاديات النمو.

و تساعد الأسواق المالية في تعبئة المدخرات وتخصيص الموارد وتوزيع المخاطر والرقابة على أداء الشركات وبذلك فإن عملية النمو الاقتصادي يمكن دفعها عن طريق تحسين أداء السوق المالي ونوعية الخدمات التي يقدمها. و عليه نستنتج أنه توجد علاقة واضحة بين النمو الاقتصادي وكفاءة السوق المالي تظهر في الدور الايجابي الذي تقوم به السوق المالي في عملية التنمية الاقتصادية.

و الملاحظ أن الأسواق المالية الإسلامية هي التي تتميز بالكفاءة العالية و بالتالي فإن الاهتمام بها وبالأسس التي تقوم عليها يعتبر خطوة صحيحة في طريق التنمية المستدامة .

و عليه السوق المالية الإسلامية تتصف بالشمول في تحقيق التنمية المستدامة ومن ذلك: (21)

1. أتمت فتح أبوابها باستمرار لتأسيس شركات جديدة وطرحها للاكتتاب، وخاصة في المجالات والسلع والخدمات التي ينمو الطلب عليها و التي تفيد المجتمع على المدى الطويل.
 2. أنها تسهم في تحويل الشركات العائلية والمؤسسات الفردية الناجحة جداً إلى شركات مساهمة عامة، وهذا يضمن لها الاستمرار والنمو فتكبر مع الزمن وتوظف المزيد وتقدم سلعاً وخدمات وتنمو مع متطلبات التنمية .
 3. إن السوق المالية الإسلامية فعالة، تقوم بإصلاح الأمور وسد الثغرات وتلبية النواقص، ومكافحة التضخم، فلا يكاد الطلب يزداد على سلع أو خدمات معينة وترتفع أسعارها وأرباحها حتى يهب رجال الأعمال لتأسيس شركات جديدة منافسة لها وطرحها للاكتتاب العام (بشرط عدم وجود احتكار أو شبه احتكار كما هو حال في الأسواق المالية الوضعية).
 4. تنشر السوق المالية الإسلامية الوعي الاقتصادي بين المواطنين بالتدريج، وتعودهم على العمل الجماعي كما تزرع فيهم حب الادخار والاستثمار بدل الإسراف في الاستهلاك، وهذا يحد ذاته مكسب كبير لأنه جزء أساسي من بناء الإنسان الواعي المسلم الفاهم المنتج .
 5. توفر السوق المالية الإسلامية فرص عمل جديدة كثيرة، وتولد المزيد من الوظائف باستمرار، وذلك لأنها تغري رجال الأعمال وأصحاب الأفكار الرائدة بإنشاء شركات مساهمة جديدة، كما أن الشركات المدرجة يتوسع معظمها باستمرار مع نمو الأرباح فتوفر المزيد من فرص العمل للمواطنين باستمرار وتسهم في مكافحة البطالة. و تضمن حقوق الأجيال القادمة.
 6. تزيد السوق المالية الإسلامية في قدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب والازدهار و النمو لأنها بتشجيعها على قيام شركات جديدة تسير وفق المبادئ الإسلامية توفر سلعاً وخدمات تخدم المجتمعات و البيئة و الاقتصاد معا.
- هذا جزء مما تحققه الأسواق المالية الإسلامية في دعم الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة و استنادا إلى نتائج سوق التعاملات المقلدة في 13 فبراير 2010، شهد مؤشر داو جونز للتنمية المستدامة في السوق المالية الإسلامية، والذي يقيس الممارسات المستدامة للشركات المتماثلة لقوانين الشريعة الإسلامية، ارتفاعا بنسبة 0.58% مقفلاً على 2296.76. أما المؤشر التقليدي للتنمية المستدامة، فقد تراجع بنسبة -0.06% مع إقفاله على 958.17. (22)

الخاتمة:

من المعالم الأساسية التي تسبب انخيار الأسواق المالية: المقامرات والمضاربات والتعامل بالربا والاحتكار والتدخلات السياسية، ويمكن علاج الأزمات وفقا للمنهج الإسلامي عن طريق الالتزام بالقيم الإسلامية، إيمانا وأخلاقا وسلوكا و تجنب المعاملات الربوية، والبيوع غير المشروعة، وتطهير المعاملات من الاحتكار، كذلك عدم الإسراف والتبذير والتوجيه الرشيد للأموال في أوجه استخدامها المشروع.

فالأسواق المالية الإسلامية تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار مما يحقق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي و تعتبر النموذج الأحسن لمختلف التعاملات المالية متوسطة وطويلة الأجل لمشروعية معاملتها ومجال نشاطها.

كما أنها تشجع-السوق المالية الإسلامية- تطوير المعاملات والعلاقات، لضمان حقوق المتعاملين وحمايتهم من المخاطر والأزمات بقواعد مشروعة و لقد أثبتت تجارب الدول الإسلامية في مجال إنشاء السوق المالي إدارتها ونجاحها تدريجيا، وظهرت في العديد من الدول الإسلامية أدوات التعامل بالأدوات المالية الإسلامية.

و بناء على هذا فإننا نؤكد على:

- * ضرورة قيام سوق مالية إسلامية في كافة الدول الإسلامية و تطبيق القواعد الإسلامية لتتماشى و متطلبات المجتمعات الإسلامية.
- * ضرورة الإسراع في تطوير الأسواق المالية الإسلامية في كل البلدان الإسلامية ل توفير البديل الإسلامي للمعاملات المالية الربوية السائدة في مجتمعاتنا الإسلامية و لحماية الاقتصاد من وقوع الأزمات.
- * السوق المالية في حاجة إلى دراسة و تطوير معاملاتها وأدواتها لتشجيع المؤسسات المالية الإسلامية على التوسع في استثماراتهم طويل الأجل وبشكل مشروع يحقق نتائج أفضل و يحقق تنمية مستدامة.

الهوامش و المراجع:

- (1) شيخي بلال- السوق المالية و دورها في تمويل التنمية في المغرب العربي -مجلة الدراسات الاقتصادية العدد 12-مركز البصيرة-دار الخلدونية للنشر و التوزيع 2006-ص108.
- (2) نفس المكان.
- (3) صلاح السيد الجودة- بورصة الأوراق المالية علميا و عمليا- الطبعة الأولى 2000- مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية-مصر-ص22.
- (4) ناجي جمال- إدارة محفظة الأوراق المالية- الطبعة الأولى 1998- المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع-لبنان-ص11.
- (5) زياد رمضان- مروان شموط- الأسواق المالية- الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات 2007-مصر-ص10.
- (6) نفس المرجع السابق-ص11.
- (7) دور الأسواق المالية في النشاط الاقتصادي-المعهد العربي للتخطيط-الكويت على الموقع:
- http://www.arab-api.org/course9/c9_1.htm
- (8) نفس المرجع السابق.
- (9) رسمية قرياقص- أسواق المال (أسواق- رأس المال- المؤسسات)،الدار الجامعية طبع-نشر-توزيع 1999-مصر-ص48.
- (10) نفس المرجع السابق-ص60.
- (11) محمد بشار كجارة- الأسواق المالية- على الموقع: www.arab-ency.com
- (21) حسين حسن شحاتة- المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية - الاقتصاد الإسلامي-الصادرة عن بنك دبي الإسلامي بدولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 216، ربيع الأول 1420/ يونيو 1999، ص 10.
- (31) خالد محمود الزهار-رامي صالح عبده- نحو أسواق مالية إسلامية- بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول-الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة-كلية التجارة-الجامعة الإسلامية-2005-فلسطين-ص14.
- (41) حسين حسن شحاتة- المنهج الإسلامي لتشخيص ومعالجة أزمات سوق الأوراق المالية -مرجع سبق ذكره-ص10.
- (51) - بيع الغرر هو: البيع الذي يتضمن خطرا يلحق أحد المتعاقدين فيؤدي إلى ضياع ماله، و هو ما كان ظاهر يغر المشتري، و باطن مجهول.
- بيع العينة هو: أن يبع الرجل السلعة بثمن معلوم إلى أجل مسمى، ثم يشتريها ممن باعها له بثمن أقل من الثمن الذي باعها له به وهذا مكروه.
- بيع الكالئ بالكالئ هو: بيع النسبية بالنسبية، أو الدين المؤخر بالدين المؤخر. أن تشتري ديننا لك على رجل بدين له على آخر. وهو من البيوع المنهي عنها، وصوره عند الفقهاء خمس (أنظر: أحمد الشرباصي-المعجم الاقتصادي الإسلامي-دار الجيل-1981).
- بيع ما ليس عندك هو: بيع سلعة ليست موجودة عند البائع أو شيئا قبل تملكه.
- بيعتان في بيعة واحدة هو: أن يجمع البائع بين صفتين ويبيعهما في آن واحد. وعلة المنع أن الثمن الحقيقي في كل من البيعتين مجهول.
- بيع النجش هو: أن يتفق البائع مع شخص آخر ليزيد في ثمن السلعة المعروضة، وهو لا يقصد شراءها، ليقتدي به الراغب، فيزيد لزيادته ظنا منه أن تلك الزيادة لرخص السلعة، اغترارا به، وهذه خديعة محرمة. وحيث كان مفهوم النجش عند الفقهاء الزيادة في المبيع بقصد الخديعة والتغريب.
- النهي عن بيع الحاضر للباد، لأن الوسيط الحاضر يتولى البيع للبادي بحرم الناس من شراءها بالرخص إذ سببها بسعر البلد و هذا فيه تضيق عليهم.
- يقصد بالركبان أن يتلقى شخص أو أكثر من طائفة من القادمين يحملون متاعا لبيعه في السوق فيشتريه منهم قبل قدومهم البلد(خارج السوق) و معرفتهم السعر
- (16) حسين حسن شحاتة-مرجع سابق-ص11.
- (17) خالد محمود الزهار-نفس المرجع السابق-ص15-16.
- (18) شعبان محمد إسلام البرزاري- بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي-دراسة تحليلية نقدية- دار الفكر-2001-دمشق-ص158.
- (19) نفس المرجع السابق-ص159.
- (20) منذر حقف، سندات الإجارة والأعيان المؤجرة -المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية-جدة- 1995/1415، ص 37.

(21) عبد الله الجعثن - دور السوق المالية في تحقيق التنمية المستدامة - على الموقع : www.alriadh.com/2007/12/28/article304607

(22) التقرير الشهري الخاص بأداء مؤشرات داو جونز للأسواق المالية الإسلامية - على الموقع: www.eyeofdubai.com

(23) محمد صالح الخناوي - جلال إبراهيم العبد - بورصة الأوراق المالية بين النظرية و التطبيق - الدار الجامعية الطبعة الأولى 2002 مصر - ص 24-25.

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

N° 8, 2010, 8 العدد

ISSN : 1112-6604

« الأزمة المالية العالمية الراهنة » .. « مقارنة نظرية »

نورالدين جوادي - المركز الجامعي بالوادي .

ملخص :

حاولنا من خلال الدراسة إلقاء نظرة مفاهيمية على « الأزمة المالية العالمية الراهنة » عبر « مقارنة نظرية ترمونولوجية » نعالج ضمنها بقدر المتاح ما نعتقد أنه أساسها، كونها بحسب ما نرى ترتكز على « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية »، ذلك بدءاً بقراءة زمنية طفيفة في مسارات التكون التاريخي للأزمة، ومن ثم التنقل إلى تفكيك اقتصادي دقيق لمفردات تركيبها اللغوية، من مثل : الفحوى النظري لمفردة « الأزمة »، المفهوم الاقتصادي لكلمة « القرض »، والمدلول المصرفي من « الرهن » ... الخ . لتعبر بعدها صعوداً إلى الولوج منهجياً ولو بجفاء ضمن بعض القضايا ذات العلاقة التحليلية المباشرة بها . أي الأزمة . ك : ظاهرة « الفقاعة الاقتصادية » (العقاري تحديداً)، إشكالية « التدويل »، وأطروحة « الرأسمالية » و« التطرف الرأسمالي » وجدلية فناء « الرأسمالية » بما . أي الأزمة الراهنة . أو مدى قدرتها . أي الرأسمالية . على تجديد نفسها عبرها ... الخ

مدخل :

صيف عام 2007، هز « الاقتصاد العالمي » وفي عمقه « اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية » أزمة مالية خانقة يعتبرها الكثير الأسوأ منذ أزمة ثلاثينيات القرن الماضي^{xxvi}، وقد بدأت إرهاباتها وكشرخ ضمن « قطاع العقارات » الأمريكي، تحديداً منه فرع الائتمان في « قروض الرهن العقارية » المتعلقة بالشراء المُسَطَّل « المساكن »، ومن ثم تصاعدت مدياتها ملقياً بضلالها على « أسواق المال » (أو « البورصات »)، ونحن لا نزال منذ ذلك وإلى حد الساعد نناضل من أجل عدم تفاقمها إلى مستوى « أزمة اقتصادية » قد تعكر بشدة وبشكل مزمن مسارات نمو « الاقتصاد الحقيقي » الأمريكي والعالمي المتعثرين أصلاً منذ عقود .

نظرياً، وتاريخياً وبين مناقشة « الأسباب » والمرجعيات، الجدل حول « الحلول »، وقبل كل ذلك التساؤل عن « المفهوم »، « الأزمة » في عمقها حد معقدة، تداخلت ضمنها وبشدة حزم لا متناهية من الأحداث التاريخية، الوقائع والمقترحات الاقتصادية، الخلفيات والرؤى السياسية، والآثار والمخاوف الاجتماعية ... الخ، ناهيك عن كونها . وكما لمخنا آنفاً . « أزمة أصول مالية رديئة » تم الاكتتاب بها وضمتها مؤسسات مالية أمريكية حد ضخمة، وتم تداولها ضمن سوق ل « الأوراق المالية » ليس أمريكي بقدر ما تكتسيه صبغة أكثر من عالمية، تقدر قيمته السوقية بأرقام فلكية، ويبلغ حجم « التداول اليومي » فيه أكثر مما يمكن تصوره بين مستثمرين ينتسبون لأكثر من جنسية اقتصادية، جغرافية، عرقية، طائفية ودينية ... الخ .

كل ذلك، قد لا يذكر أمام مفارقات « الجغرافيا الاقتصادية » التي تضمنتها « الأزمة » من خلال إشكالية الامتداد الأفقي والعمودي (أي « الانتشار »، « التدويل » و« التعولم ») التي رافقتها، ووفق أكثر من بعد : بين التشعب في « الأسباب »، الامتداد ب « الأثر والانعكاسات »، والتوسع عالمياً في طرح « الحل » بين ما يرتقب، يقترح وينظر ل « البديل » على أنقاض « الرأسمالية الليبرالية الراهنة » التي يرى أنها تختصر، وبين من يحاول التبرير إلى أنها . أي الأزمة . تنتمي إلى « الرأسمالية »، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقُدرة « الليبرالية الراهنة » تجاوزها و« تجديد نفسها »^{xxvii} لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً .

على ضفاف ما تفرزه الفُقرات السابقة من أفكار، ومن خلال مضمون هذه المساهمة العلمية النظرية سوف نحاول إلقاء نظرة مفاهيمية على « الأزمة المالية العالمية » الراهنة عبر « مقارنة نظرية » ترمونولوجية نعالج ضمنها بقدر المتاح ما نعتقد أنه أساسها، كونها بحسب ما نرى ترتكز على « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية »، ذلك :

1. بدءاً بـ « قراءة زمنية » طفيفة في مسارات تكوُّنها التاريخي .
2. ومن ثمَّ التنقل إلى إجراء « تفكيك اقتصادي » دقيق لمفرداتها عبر : تحليل الفحوى النظري لمفردة « الأزمة »، المفهوم الاقتصادي لكلمة « القرض »، والمدلول المصرفي من « الرهن » ... الخ .
3. لتعبّر بعدها صعوداً إلى الولوج منهجياً ولو بجياض ضمن بعض القضايا ذات العلاقة التحليلية المباشرة بما . أي الأزمة . ك : ظاهرة « الفقاعة الاقتصادية » (العقاريّ تحديداً)، إشكالية « التدويل » للأزمة، أطروحة « الرأسمالية » و « التطرف الرأسمالي » وجدلية فناء « الرأسمالية » بما . أي الأزمة الراهنة . أو مدى قدرتها . أي الرأسمالية . على تجديد نفسها غيرها ... الخ .

1. « الأزمة المالية العالمية الراهنة » ... قراءة تاريخية :

يرى « ريتشارد ران » الخبير الاقتصادي بمعهد « كيتو » بولشطن، ومدير « المركز الأوروبي للنمو الاقتصادي » أن جذور الأزمة تاريخياً أعمق مما نتصور، فهو يعتقد أن : المشاكل بدأت منذ العام 1938 إبان إدارة الرئيس « روزفلت » لـ « الولايات المتحدة الأمريكية »، عندما قرر توسيع الملكية الإسكانية بإشراك الحكومة في ذلك، وقام بإنشاء « الجمعية الفيدرالية للرهن العقاري الوطني » المعروفة عموماً باسم مؤسسة « فاني ماي » بغرض شراء « رهون العقارية » من المصارف، والتي . أي « فاني ماي » . احتكرت « سوق العقار الأمريكية » بشكل شبه مطلق بفعل عديد الامتيازات التي منحت لها . وبعد قرار خصوصتها من قبل « الكونغرس » العام 1968 بشكل شكلي، وبدلاً من بتفكيكه وتحويلها إلى مؤسسة خاصة على نحو حقيقي، قام « الكونغرس » بعد عامين . أي 1970 . بتبني شركة أخرى هي « فريدي ماك » لتكون المنافس لها .

وعلى مدى نصف القرن الماضي والست سنوات ما قبل حدوث « الأزمة »، استمرت « المؤسسات المالية » في « الولايات المتحدة الأمريكية » باضطراد في منح قروض رهن عقارية مرتفعة المخاطر، كما وسمحت تلك المؤسسات لمعايير الإقراض بالهبوط لأدنى مستوياتها، نظراً لوجود المؤسساتين . أي « فاني ماي » و « فريدي ماك » . اللتين سوف تشتريان تلك الرهون، وتحوّلنها إلى « صناديق استثمارية » مضمونة، تعرض للجمهور كأصول مالية ممتازة ومنخفضة الخطر .

وبشكل عام يرى « عبد المجيد قدي »^{xxviii} أن هنالك عاملان على الأقل قد ساهما في تشديد « الأزمة » : الأول، كان استخدام « أدوات مالية » غير معتادة ربطت بشكل أو بآخر بأسعار « المساكن » وقيم الضمانات التي أعطيت « القروض » على أساسها . وتم تسعير تلك الأدوات المالية وفقاً لـ « نماذج اقتصادية » معقدة وليس نتيجة معاملات السوق . وحيث انخفضت قيمة تلك « المساكن » و « رهون » فأصبحت أسعار تلك « الأدوات المالية » أقرب إلى المستحيل .

والعامل الثاني : الذي ساهم في انهيار « أسعار المساكن » هو التزام الحكومة الأمريكية بتوفير مساكن يستطيع المشترون تحمل أسعارها، وقد وضع الضغط على « الدائنين »، وبموجب هذا التزام تم بيع « المساكن » للأشخاص ذوي « المداخيل » المنخفضة والذين يفتقرون إلى ضمانات تمكنهم من تسديد حتى « القروض العادية » .

2. « أزمة قروض الرهن العقاري » ... تفكيك ترمونولوجي :

ضمن الإطار العام لما نود طرحه فيما تعلق بمفهوم « الأزمة المالية العالمية الراهنة »، ومنهجياً نعتقد بأهمية التفصيل المصطلحي الآتي لكل مفردة تتركب منها إشكالية « أزمة قروض الرهن العقاري الأمريكية » هذا الاعتقاد نرى أنه يتركز في حجة أهميته على غير قليل من براهين موضوعية، لعل أولها وأكثرها أهمية هو : أن القصور في فهم الكثير منا لها . أي « الأزمة » . لا يكمن في درجات تعقدها (والتي لا يمكن تجاهلها) بقدر ما يكمن في عدم الوعي الجيد بحدود « المعنى الاقتصادي » الدقيق للمفردات المشكلة لتركيبها اللغوية، ما يركب أزمة جهل مركب بـ « الأزمة المالية الراهنة » :

1. فما هي « الأزمة » ؟ وكيف ينظر « علم الاقتصاد » لماهيتها وفحواها ؟ ومتى تدق لها نواقيس الإنذار ؟ وعند أي مدى يجب تدويل أو عولمة عمليات إدارتها أو حلها ؟ وما طبيعة الجدل حول فناء « الرأسمالية » بما أو تجديد نفسها غيرها ؟ وهل « الرأسمالية » فعلاً نظام مُؤَلد لأزمات وإشكالات النظام الراهن ؟ أم أن القضية لها وجه آخر متعلق بأطروحة بـ « التطرف الرأسمالي » من حيث منابعه ومرجعيات تصرفاته ؟

2. وما هو « القرض » ؟ وما هو مضمون أطروحة التفرقة بين « القرض » و « الدين » ؟ وكيف يمكن أن يشكل « القرض » مستنقعا استثمارياً أو أن يخلق أزمة مالية، سيما وأنه لا يُمنح إلا بحزم من ضمانات ووثائق متعددة الأختام، كما وأنه يعتبر « حالة صحية » في الاقتصاد لا تطرح إشكالات بقدر ما يثير غيابه العديد من التحفظات الاقتصادية والقانونية ؟
3. وما مدلول « الرهن » ضمن أدبيات « علم المصارف » ؟ وأين المشكل في منح قرض بضمان عقارٍ ؟ خاصةً وأنه . أي الرهن . لا يمنح إلا إذا فاق ثمن المرهون إجمالي « قرض الرهن » ؟ وكيف يُنظر لـ « العقار » كـ « متغير اقتصادي » ؟
4. وقبل كل ذلك، ما وضع تلك المفردات ضمن « التشريع الأمريكي » .

بطبيعة الحال، نحن ندرك أن التساؤلات أعلاه ذات عمق مفاهيمي سحيق، وأن الولوج ضمن تفصيل إجابتها أكثر من أن تحتضنه هذه المساهمة العلمية محدودة الصفحات ومحددة الغايات، ولكن ذلك لا يمنع من التطرق لها بقدر المتاح كالاتي :

2.1. « الأزمة » بين .. إشكال « النمط »، سجل « التدويل » وأطروحة « فناء الرأسمالية » :

بشكل عام، يعتبر التناوب بين حالتي « الاستقرار » و « اللا استقرار » مشهد طبيعي، وضروري للتحرّك عبر ديناميكية التطور، وهو مشهد يمكن إسقاطه بالمطلق على كافة مجالات الحياة البشرية فكراً وممارسةً ... الخ . وفي « علم الاقتصاد » (وعلى غرار البقية) يرى الكثير أن حالة من « لا استقرار استثنائية وقصيرة الأجل » ضمن الدورات العادية (فيما يمكن وصفه بـ « الأزمة »)، هي حالة صحية وبالغة الضرورة من أجل التطور والنمو (نؤكد على مفردة الاستثنائية وقصر الأجل وليس الديمومة وطول الأجل) .

أولاً . جدلية « التطرف الرأسمالي » وإشكالية « نمط الأزمة » :

ضمن الإطار السابق لمفهوم « الأزمة »، فقد شكلت هذه الأخيرة وعلى مستوى حقلتي « الفكر الاقتصادي » و « السياسة الاقتصادية » هبة، ونقطة التحول الجوهرية في تطور « الرؤى الاقتصادية » المفسرة للأحداث الجارية، أو المؤصلة للمنتوق، المرتجى أو المنشود من « السياسة الاقتصادية » المنتهجة أو المخططة، فكل « النظريات الاقتصادية » وغيرها توالدت على أنقاض إخفاقات من سبق (أي أزمتها الفكرية)، ووضعت في تفسيراتها اختلالات كبذور أزمتها وكأسس لمن هو آت ^{xxix}، كما أن كل « السياسات الاقتصادية » وغيرها ترمت زلاتها وتحسن أداءها بدم نقائص انتابت ما قبلها (أي بحدوث أزمتها)، مانحةً عبر نقائصها فرصة لما بعدها ليحل محلها أو يصلح خللاً أحدثته أو لم تستطع إيجاد حل له ... وهكذا وإلى غاية اليوم لا تزال تلك الديناميكية تفعل مفعولها فكراً، وممارسةً . وعليه فالمشكل إذاً في « الأزمة » (أو حالة « اللا استقرار ») ليس في ذاتها، بل في ارتقائها من وضعها الاستثنائي (قصير الأجل) إلى حالتها النمطية (أو الدورية) طويلة الأجل . والأكثر من ذلك أن مشكلها لا يكمن في حالتها تلك أيضاً، بقدر ما يكمن في « أثرها السلبي الهيكلي متوسط وبعيد المدى »، أي أنه لا يمكن موضوعياً اعتبار « خلل » ما « أزمة » إلا إذا أحدث اختلالات سلبية، وارتدادات هيكلية طويلة الأجل . وعليه ووفق هذا التحليل، يطرح السؤال نفسه :

هل مشكل « الرهون العقارية الأمريكية » أزمة حقيقة هيكلية ؟ أم أنه « خلل اقتصادي » طفيف ؟

المشكلة اليوم خضم المرحلة الراهنة من تطور « الرأسمالية » . أي مرحلة « الليبرالية الجديدة » والتي تدعى عند العوام بـ « العولمة »، الملاحظ أن « الأزمة » وحالات « اللا استقرار » الاقتصاديتين تخلصت من سمتها « الاستثنائية قصيرة الأجل » الصحية تلك، وباتت ظاهرة « نمطية دورية طويلة المدى » تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات « الاقتصاد الرأسمالي »، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى بـ « اقتصاد الأزمتا »، خاصةً وأنه تزامن مع بروز ظواهر خطيرة :

- ظاهرة « التسليح » (تغليب المنطق المادي السلعي) : المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع السلعي » على العالم، و« تحويل العالم إلى عالم يهتم بالاقتصاد وحساباته أكثر من أي أمر حياتي آخر بما في ذلك الأخلاق والقيم الإنسانية والتي تتراجع تدريجياً وتستبدل بالعلاقات السلعية والربحية النفعية »^{xxx} .
- ظاهرة « الأميلية » : (تغليب رأسمال) المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع المالي الرأسمالي »^{xxxi} على العالم بعد تسليعه، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بـ « رأس المال » فقط، « المجازفة »^{xxxii} و « التريح »^{xxxiii} في « البورصة » (الاقتصاد الوهمي) أكثر من اهتمامه بـ « الصناعة أو الزراعة »، « الاستثمار » و « الربح » في « الاقتصاد الحقيقي » .
- ظاهرة « التوريق »^{xxxiv} (تغليب منطق « الأوراق المالية ») : المرتكزة أساساً على إضفاء « الطابع المالي » على سلع تجارة العالم، وتحويل العالم إلى عالم يهتم بـ « الأوراق المالية »، « العقود المستقبلية » في « البورصة » (الاقتصاد الوهمي) أكثر من

اهتمامه بما يمكن أن ندعوه بـ « السلع الحقيقية ». وفي « الولايات المتحدة » قامت المصارف تحويل « القروض العقارية » إلى « سندات » مغطاة بتلك « القروض » (أي تم توريق « القروض العقارية ») ومن ثم طرحها في « أسواق رأس المال »، وهو ما منح « الأزمة » الراهنة عالميتها، سيما وأن : حجم تلك « السندات المورقة » والمغطاة بـ « قروض الرهن العقاري » قد بلغ نهايات العام 2007 حدود الـ 10 آلاف مليار دولار أمريكي، متضاعفاً بما يقارب الثلاث مرات عما كان عليه العام 1997، واستحوذ سوقها على أكثر من 40 % من سوق السندات الأمريكي^{xxxv}.

وبالرغم من أن أصحاب خطاب « الليبرالية الاقتصادية الراهنة » بمن فيهم « صندوق النقد الدولي » و « البنك العالمي » وغيرها ... الخ يعترفون بشراسة تلك الأزمات وحالات « اللا استقرار » ومخاطبتها، إلا أنهم في ذات الحين يزعمون إلى اعتبارها « مخاطر تحت السيطرة »، بمعنى أنه يمكن تفاديها بقليل من الحيلة فقط، وبقدر طفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية لا غير . وبقدر ما يمكن تقبل فكرة وضع « الأزمة » بوضعها الحالي داخل إطار السيطرة كما يزعم موالوا « الليبرالية الراهنة »، بقدر ما يمكن القول بأن تقبل هذا الخطاب يخضع إلى وهمين :

- أولاً، تناقض حاد : فالقدر الطفيف من القواعد والتشريعات التنظيمية تلك، وعلى مستوى عمقه يصب في غير جوهر « عقيدة العولمة الراهنة » التي يعتنقها أصحاب ذلك الخطاب أنفسهم، باعتبار أن حل تلك التشريعات تنتمي إلى « الحماية الاقتصادية » وبالتالي فتطبيقها هو نسف لـ « العولمة » بقواعد خطاب الترويج لها (وهذه مفارقة والتفاف على الذات) .
- ثانياً، أن قدرات السيطرة تلك تخضع للموقع « الجيو اقتصادي » لتفجر « الأزمة » و « حالة اللا استقرار »، فاقتصاديات « البلدان الصناعية » هي المراكز القادرة وحدها على احتواء الهزات وامتناس آتار التقلب المفاجئ في الأسواق، باعتبارها تتعامل مع « الاقتصاد العالمي » من ناحية موقع القوة والتأثير، وتمتلك سياستها والاقتصادية قدرات هائلة التعامل مع الأزمات، وأدوات فعالة للتخفيف من آثارها أو تجاوزها . أما في حدود إطار جغرافيا اقتصاديات « الدول النامية » فيستحيل تقبل فكرة مقدرة هذه الأخيرة على إدارة الحد الأدنى من « الأزمة » وتجنب آليات التخريب الهائلة فيها، كونها تتموقع في « السوق العالمية » كأطراف ضعيفة، متأثرة بالأحداث^{xxxvi}.

ضمن الطرح السابق، تبرز جدلية « الرأسمالية » و « التطرف الرأسمالي »، وتطفوا معها حقيقة ما نكره دوماً، أنه^{xxxvii} : منهجياً، وعلى مستوى عمليات التحليل والنقد، ومن ثم الاتهام أو إبراء الذمة، هنالك بديهية يجب عدم تجاوزها في حين كان المرتجى « النقد الإغنائي » وليس « النقد الإغنائي » هي : أنه لا يجوز تقييم أي « فكر » من خلال سلوكيات معتنقيه، بل يجب مناقشة كل « فكر » عبر تحليل أسسه ومرتكزاته النظرية وليس الممارستية، بمعنى أنه : يجب الفصل بين ما هو إيجابي وما هو سلبي في « البناء الرأسمالي » وضمن هيكل « رأس المال » من خلال اعتماد قاعدة : ضرورة عدم الإقحام القسري لتصرفات سلوكيات ومرجعيات « التطرف الرأسمالي » ضمن ملف نقد « الرأسمالية » في حد ذاتها . وبأكثر وضوح، نعتقد أنه يجب إبراء « الرأسمالية » أو « رأس المال » من مسؤولية كونها قد أنجبت « تطرفاً رأسمالياً » أساء لسمعتها وشوه صورتهما، فسلوكيات ذلك « التطرف الرأسمالي » ليست بالضرورة تستمد شرعيتها المطلقة على الدوام من « الفكر الرأسمالي الصرف »^{xxxviii} الذي وضعت أسسه نهايات القرن الثامن عشر .

وإذا ما سلمنا بمستويات الصحة التي قد يتضمنها الكلام السابق، نكون بصدد التوقف عن استنتاج جوهرى مفاده أنه : يجب أن نكون حذرين في حين أردنا وضع « رأس المال » ضمن قفص الاتهام فيما تعلق مثلاً بإحداث « الأزمة الراهنة »، بمعنى أنه يجب الفصل بين « الفكر الرأسمالي الخام » وبين « السياسة الاقتصادية الرأسمالية الراهنة المطوقة » والتي تستمد مرجعيات وآليات عملها من منابع « التطرف الرأسمالي » أكثر من كونها انعكاس ميداني لمبادئ رأسمالية نهايات القرن الثامن عشر، ذلك حتى تكون معالجتنا للقضية أو لـ « الأزمة » الراهنة أو غيرها يغلب عليها الطابع العقلاني والعلمي، فتكون النتائج حول الحلول أو البدائل (الملغية أو المعدلة) ذات طابع عقلاني وعلمي أكثر من كونها إفرافات لتعصب فكري وتطرف سلوكي يبغض « الرأسمالية » لأنها فقط « رأسمالية » .

ثانياً . سجل « التدويل » وأطروحة « التعولم الثلاثي » :

الأعمق من كل ذلك، وإضافة إلى التحليل السابق، وما أفرزه ما تداعيات استفهامية، إضفاء سمة « العالمية » على « مشكل سوق قروض الرهن العقارية الأمريكية » بحاجة إلى الكثير من الجدل حوله، باعتبار أن « تدويل » الظاهرة اقتصادياً . وأي كانت . يقتضي

استحضار غير قليل من المؤشرات الاقتصادية ذات أكثر من البعد الواحد، وعليه : فهل مشكل « قروض الرهن العقارية الأمريكية » أزمة عالمية حقيقة؟ أم أنه خلل اقتصادي أمريكي فقط؟

المشكل العام لإجابة التساؤلات السابقة، سيما منها ما تعلق بأطروحة عالمية الأزمة أو أمريكيتها، يمكن الفصل فيه بمنحيين : أولها، باعتماد منطق سطح « الجغرافيا الاقتصادية » . والثاني، انطلاقاً من تحليل عمق « البنية الاقتصادية » لـ « الاقتصاد العالمي » . قبل التفصيل في هذين المنحيين حول منطقي « الجغرافيا » و« البنية الاقتصادية »، نعتقد بأهمية الركون عند الطرح التالي فيما تعلق بأحد زوايا قضية « تدويل الأزمة »، والمركب من الرؤيتين التاليتين :

المستوى (1) . يجب أن ندرك جيداً أن « الأزمة الراهنة » تجاوزت جغرافيا « الولايات المتحدة » دولياً وفق ثلاث مديات :

أولاً : بمدى « خلل اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط الضعيف » مع « الاقتصاد الأمريكي » خاصة منها « الاقتصاديات النامية » في قاربي أفريقيا وآسيا .

ثانياً : بمدى « مشكل اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المتوسط » بـ « الاقتصاد الأمريكي » من مثل اقتصاديات أمريكا اللاتينية وبعض دول الشرق الأوسط .

ثالثاً : بمدى « أزمة اقتصادي » فيما تعلق بالاقتصاديات ذات « معامل الارتباط المرتفع » بـ « الاقتصاد الأمريكي »، خاصة منها « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » في قاربي أوروبا وآسيا .

المستوى (2) . أنه مذ أن هزت الأزمة « الاقتصاد العالمي »، والأطروحات تتوالد بين « التنظير » (أي وضع نظريات)

والتنظيم (أي خطط سياسات) لها، لأسبابها، تداعياتها وآثارها ... الخ، ولعل أكثر ما نعتقد أنه حضي منها يبلغ التركيز هي ما نصطلح عليه بقضية قنوات « التعولم الثلاثي » التي سلكتها تجاوزاً لجغرافيا « الولايات المتحدة الأمريكية »، وقفزاً فوق « قطاع العقارات » و« أسواق المال » الأمريكيين لتلقي ضلالها على الاقتصاد والسياسة الدوليين، وتثير تحفظات اهتمامات مختصي القضايا الاجتماعية وحتى الثقافية على مستوى العالمي ثلاثياً بين :

أولاً : تفشيها دولياً كـ « أزمة » (تعولم الأزمة) .

ثانياً : انتشارها عالمياً عبر تداعياتها وآثارها (تعولم الأثر) .

ثالثاً : توسعها عالمياً كإشكالية يجب حلها (عولمة الحل) .

وبالرجوع إلى منطقي « الجغرافيا » و« البنية الاقتصادية » حول إشكالية « تدويل الأزمة » فعلى أساس السطح، وباعتماد منطق « الجغرافيا الاقتصادية » المحددة لكيانات « الاقتصاد الدولي » فيما بينها، قد يكون من الصعب جداً تقبل فكرة « التدويل » المطلق وإضفاء السمة « العالمية » على « مشكل الرهن العقاري الأمريكية » باعتبار أن مجموع « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » المتأثرة مباشرة بالمشكل لا يمثل جغرافياً سوى ما لا يزيد عن حدود 20 % من مجموع اقتصاديات العالم، وأنه وفي حال أضفنا مجموع الدول غير الصناعية المتوقع تأثرها حقيقةً بالمشكل، قد لا تتجاوز النسبة في ذروتها حدود نسبة 30 %، أي أن أكثر من 70 % من اقتصاديات العالم جغرافياً في منء عن المشكل، فعلى أي أساس وبهذا المنطق تمت عمليات « التدويل » للمشكل ووصفة بـ « الأزمة العالمية » ؟

ولكن، وفي الناحية الثانية، وعلى مستوى العمق، وارتكازاً إلى تحليل هيكل « البنية الاقتصادية » لـ « الاقتصاد العالمي »، قد ينحدر جدل « التدويل » إلى مستوى « طرح عادي »، كون أن « معامل الارتباط » بين « الاقتصاد الأمريكي » و« الاقتصاد العالمي » عضوي ويبلغ « الذروة » منذ الأزل، وهو يتعاضم دورياً، فهو . أي الاقتصاد الأمريكي . يمثل ما لا يقل عن ثلث « الاقتصاد العالمي » استهلاكاً وإنتاجاً ... الخ، كما أن « الاستثمارات الأمريكية » في الخارج، وبغض النظر عن ضخامتها تمثل في كثير من الدول عصب الدورة الاقتصادية (وحتى السياسية والاجتماعية) .

كما أنه لا غرابة إذا كان « الدولار الأمريكي » يغزوا كل العالم إما كـ « ودائع مصرفية » يهددها سعر صرفه على الدوام، أو كـ « مبلغ مكتنزة » ليست في منء عن ذلك، فالكل من مصلحته أن يبقى (وأن يُبقي على) « الدولار » مرتفعاً، وبالتالي أن يحقي اقتصاد « الولايات المتحدة الأمريكية » مزدهراً ومنتعشاً، هذا ناهيك على أن حجم « الاستثمارات الأجنبية » المباشرة وغير المباشرة في « الولايات المتحدة الأمريكية » يتجاوز كل المعقول، ويملكه الكثير ممن يحملون أكثر من جنسية جغرافية، عرقية ودينية ... الخ .

وإذا ما أضيف إلى نصيب « الاقتصاد الأمريكي » ذلك إجمالي أنصبة « الاقتصاديات الصناعية الكبرى » (ك : « الإتحاد الأوروبي » و « اليابان ») المتأثرة ب « مشكل الرهون العقارية الأمريكية » من إجمالي « الاقتصاد العالمي »، قد تتجاوز النسبة حدود الـ 80 %، باعتبار أن نصيب « الاقتصاديات النامية » غير المتأثرة مباشرة بالمشكل من البنية العامة ل « الاقتصاد العالمي » لا يتعدى عتبة الـ 20 % . وعليه، وبطبيعة الحال، إذا اهتز ذلك الحيز الجغرافي الصغير (20 % جغرافياً) والمتربع على أكثر من 80 % من إجمالي « الاقتصاد العالمي »، فإن وصف « مشكل الرهن العقاري الأمريكي » ب « العالمي » تقتضيه كل المعايير الاقتصادية، وتدعمه كل مؤشرات السوق الدولية وبيانات الاقتصاد العالمي، ولا مجال للشكل في عالميته .

ثالثاً . « الأزمة الراهنة » وأطروحة « فناء الرأسمالية » :

مما سبق، تبرز أطروحة فناء « الرأسمالية » ب « الأزمة المالية العالمية الراهنة » أو مدى قدرتها على « تجديد نفسها »^{xxxix} بما عبرها، وتطفوا إلى السطح جدلية « البديل » ممن يرى أنها تحتضر . أي الرأسمالية .، وبين من يحاول التبرير إلى أنها . أي الأزمة الحالية . تنتمي إلى « الرأسمالية »، وما هي إلا اختلالات صحية تفرضها الجدلية التاريخية بقدر « الليبرالية الراهنة » تجاوزها و تجديد نفسها لترتقي إلى مستوى نظام أكثر تماسكاً . ولعل أهم ما يمكن أن نستحضره هنا، هو مقولة^{xl} : أن « الرأسمالية » كانت على الدوام (ولا تزال) قادرة على تجديد نفسها مع جديد كل مرحلة بفعل الموروث الفكري المتراكم تاريخياً ل « الرأسمالية » في مجال نجاحاتها في إدارة أزمتها السابقة ومن ثم اكتساب قدرة هائلة على التجاوب، تجاوز واحتواء كل ما يمكن أن ينعكس عن الخلل سلباً أو إيجاباً .

2.2. كلمة « القرض » بين : « رداءة الوضع القانوني » وتوليد « المستنقع الاستثماري » ...

بدءً، نرى أنه لا ضير من التذكير بأن عملية « الاقتراض » (التمويل الخارجي) في ذاته « سلوك اقتصادي » سليم، ضروري وبالغ الأهمية في « الدورة الاقتصادية » وأنه « حالة صحية » لا تثير أية تساؤلات، بقدر ما يؤثر غيابها الكثير من التحفظات، فمحاسبياً خلاء « قيد القروض » في محاسبة الفرد (المعنوي أو الطبيعي) أو « الدولة » يفرز غير قليل من استهفامات اقتصادية وقانونية خاصة مع مسلمة أنه من النادر جداً بل ومن غير المعقول أن تتمكن « الأموال المملوكة الخاصة » من توفير كل الاحتياجات، تغطية مستلزمات الإنتاج ونفقات التوزيع، تمويل خطط التوسع أو استراتيجيات الامتداد ... الخ . ولكن المفصل في المشكل، هو وكما نعتقد يكمن في نقطة التحول من حالة « القرض » إلى حالة « الدين »، باعتبار أنه وكما نقول دوماً : أن « الدين » هو « القرض » عند فوات « تاريخ الاستحقاق » وعدم قدرة المقرض تسديده فالمازق إذاً ليس في « القرض » بل في « الدين » : فكيف تحولت « قروض الرهن العقاري » في « الولايات المتحدة الأمريكية » إلى « ديون الرهن العقاري » ؟ .

أولاً . مازق « الوضع القانوني » :

في أبجديات لغة « علم المصارف »، يعبر « القرض » على « المبلغ المالي » الذي يقدمه « المصرف » ك « ائتمان »^{xli} إلى عملائه وفق شروطه المعينة والمحددة مسبقاً، وعبر حزمة من عدة صيغ لسنا في الصدد التطرق لها، كل ذلك بعد الاتفاق على « سعر فائدة ربوي » يضاف إلى « أصل القرض » . والدفع يكون عبر أقساط بتواريخ استحقاق، ووفق جدول زمني محدد مسبقاً .

ول « القرض » تركيبة مفاهيمية معقدة، باعتبار أنه يمكن تفكيكه لحزمة من عدة أنواع وفق عدة معايير^{xlii}، نعتقد أنه وتحت سقف متطلبات ما نحتاج منها ضمن معالجاتنا لأزمة « قروض الرهن العقارية الأمريكية »، يمكن التطرق فقط لنوعين أساسيين، هما :

- أولاً . « القرض الاستثماري » : و الموجه لإنشاء استثمارات ذات طابع ربحي، ويخضع عموماً إلى دراسة « جدوى مالية » دقيقة من طرف « المصرف المقرض »، ليتحدد من خلالها مدى « الكفاءة الاقتصادية » للمشروع المزمع استثمار أموال « القرض » ضمنه، فإذا كانت نتائج الدراسة المصرفية لجدارة المشروع إيجابية وتُظهر قدرة المشروع على تحقيق إجمالي عوائد قادر على تغطية « أصل القرض » وأعبائه الربوية (على الأقل) عند تواريخ الاستحقاق، تم الموافقة على الإقراض، والعكس إن ثبت العكس . ونظرياً على الأقل، قل ما تحدث هذه « القروض الاستثمارية » مشكلات أو أزمت، باعتبار أن معدلات الضمان التي يقدمها « المقرض » جد عالية، إضافة إلى كون المشروع المزمع صرف أموال « القرض » ضمنه، وكما ذكرنا سابقاً خضع لدراسات « الجدارة المالية » المدققة من طرف خبراء « المقرض » .

• ثانياً، « القرض الاستهلاكي » : والذي يُمنح وفق معايير أهمها « صافي الأجرة العملي » بعد استئصال بعض النسب القاعدية، ما يعني أنه . أي القرض الاستهلاكي . غير خاضع في عموم الحال إلى دراسات « الحدارة والملاءة المالية » لـ « المقترض » خارج سقف « صافي الأجر »، باعتباره موجهاً أصلاً لاقتناء سلع للاستهلاك النهائي، كـ : شراء السيارات، المنازل والعقارات ... الخ . و « قروض الرهن العقاري الأمريكية » التي نحن بصدد دراستها تنتمي إلى ذلك النوع من « القروض الاستهلاكية » غير الخاضعة لتلك الدراسات المالية الدقيقة، وهو ما سوف يعطينا انطباعاً أولياً هاماً حول طبيعة تلك « القروض » المتسببة في « أزمة القروض الأمريكية »، سيما وإذا علمنا أنه بـ « الولايات المتحدة الأمريكية » وعلى غرار الكثير من الدول الأخرى، لا تقتضي الصيغة القانونية لـ « القرض الاستهلاكي العقاري » وفي حال إفلاس « المقترض » أو توقفه عن دفع الأقساط، حجز أي شيء من أملاكه عدا « العقار » الذي اتفق على شراؤه بأموال « القرض الممنوح »، وهو ما سوف يجعلنا أمام وضع واضح لجوهر أزمة « قروض الرهن العقاري الأمريكية » ومدى رداءتها القانونية وخطورتها الاقتصادية على « المصارف المقرضة » والنظام المالي بشكل عام .

وعليه، يمكن الجزم، بأنه ليس « القرض » في ذاته سبباً لـ « الأزمة الراهنة » أو غيرها، بقدر ما تكمن العلة في الإطار العام الذي أقحم ضمنه نظرياً وعملياً، كونه ومع كل ذلك تكتسي عقود إبرامه فحاً أكثر فتكاً، فيما تعلق بأعبائها الربوية (أو ما يعرف بـ « سعر الفائدة الربوي ») التي توضع في العقد بـ « نسب متغيرة وفق أسعار السوق »، فيبدأ منخفضاً لإغراء « المقترض »، ويرتفع ليتضخم معه ثمن « العقار » المبتاع عبره، ما يدفع بالمقترضين إلى حالة من الإفلاس .

والإشكالية تعقدت أكثر، باعتبار أنه خلال العقود القليلة الماضية، في « الولايات المتحدة »، وإضافةً إلى هذا الوضع القانوني الرديء والخطير، وصنواً مع موجات « التحرير المالي » الحادة التي مست القطاع وغيره، تراجعت إلى الحضيض آليات « الرقابة المالية » على هذه « القروض » وغيرها وبشكل حاد، فبين تسعينيات القرن الماضي حتى العام 2006 تشير الكثير من الإحصائيات الرسمية إلى أن نسبة « الإقراض الخاضع للرقابة » تدرجت من حدود 80 % إلى أقل من 25 % . ناهيك عن تفاقم الكثير من مظاهر ضعف « الرقابة المصرفية »، بما في ذلك : تعدد الجهات الرقابية وتنوع طبيعتها بين اتحادية ومحلية، انخفاض الكفاءة البشرية ضمن قطاع الرقابة المصرفية وتفشي الفساد الإداري، تدخل الحسابات السياسية في السلوك الاقتصادي ... الخ^{xliii}، ما حدا بالمدير التنفيذي لـ « صندوق النقد الدولي » (دومينيك ستراوس) إلى قول أنه : « من الواضح أن الأزمة المالية الراهنة ناتجة من تقصير رقابي وتنظيمي في الدول المتقدمة اقتصادياً ... ومن إخفاق حاد في آلية انضباط الأسواق ... »^{xliv} .

ثانياً . مغبة « المستنقع الاستثماري » :

غير بعيد عما سبق، وفيما تعلق برداءة الوضع القانوني لـ « قروض الرهن العقاري » : « السياسة النقدية والتسليفية الانفلاشية التي اتبعتها السلطات المعنية، وخاصةً رئيس المجلس الاحتياطي الفدرالي « آلن غرينسبال » (1987 . 2006) شكلت عاملاً مهماً في التسبب في « الأزمة المالية الراهنة »^{xlv} : أولاً، لأنها مكنت « الولايات المتحدة » من أن تستمر في الإنفاق بما يفوق إنتاجها، وبالتالي أن تستمر في أن تعيش على حساب مدخرات الدول الأخرى . وثانياً، لأن سهولة التسليف ووفرتة ساهما في خلق الجو الاستثماري المفرط في التفاوض غير الواقعي وفي إطالة أمد هذه الظاهرة، ما ساهم بشكل مباشر في تضخيم ونفخ « فقاعة التسليف » . وثالثاً، لأن التسليف السهل كان قد مَرَّض السوق العقاري وسمح لـ « وول ستريت » المتلف بخلق « مستنقع استثماري » من استثمارات سامة لوثت وأفسدت « النظام المالي العالمي » .

والأكثر من ذلك، أن « المصارف » وفي ظل حيوية سوق الإقراض، وسهولة الحصول على القروض، قامت برهن كل تلك « القروض العقارية » مقابل الحصول على قروض أخرى لإقراضها، وهكذا تتابعت العملية وتوسعت حلقات سلسلة الإقراض أفقياً وعمودياً بين « المصارف » و« المؤسسات المالية » فيما بينها، وبينها وبين الأفراد .. الخ، والمشكلة أن كل ذلك تم انطلاقاً من حلقة جد هشة، هي : « الحدارة المالية » للمقترض البسيط التي تتسم بتدنيها . بمعنى أنه تم تشييد « طابور مالي هائل وهمي » و« متشعب الأطراف »، مرتكز على أصل واحد جد ضعيف، هو مدى قدرة أو رغبة « المقترض » على تسديد أقساط « قرض الرهن العقاري » الذي ابتاع به مسكناً . وبكل يسر، ذلك الطابور عبارة عن « مستنقع استثماري » أدى بالفعل إلى إحداث أزمة حادة لكل من استثمر أمواله فيه .

2.3 « الرهن » بين : إشكالية « ملكية المرهون وصمام الأمان » ومعضلة « الفقاعة العقارية »

أولاً . إشكالية « العقار غير المملوك » ومشكل التخلي عن « صمام الأمان » :

لغويًا واصطلاحياً لا فرق بين مفهومي « الرهن »، باعتبار أنها تعبر عموماً عن إجراء توثيق « قرضٍ » بضمان « عينٍ »^{xlvi} أو قسم منه، أو بضمان « ثمن العين » كله أو جزء منه . وكل ذلك يتم عبر نمطين أساسيين، هما :

النمط (1) . الإقراض بضمان ثمن عقارٍ مملوك لـ « المقترض »، وهذه الحالة واضحة .

النمط (2) . الإقراض بضمان ثمن عقارٍ غير مملوك لـ « المقترض » . وهذه الحالة معقدة للعوام وتحتاج إلى توضيح لأنها أساس «

أزمة الرهن العقاري الأمريكية »، فـ « المصرف » يمنح « المقترض » قرضاً استهلاكياً بـ « الرهن العقاري » بضمان

ثمن « العقار » المزمع اقتنائه عبر مبلغ « القرض » وغير المملوك للمقترض أصلاً . والمشكلة في « الولايات

المتحدة الأمريكية » وكما قلنا كان الأساس فيها هذا النمط من الإقراض .

كيف ... ؟ في الأصل، ومن أجل الحصول على « قرض استهلاكي » بنمط « الرهن العقاري » يتوجب على « المقترض » تقلد نسبة من « قيمة العقار » المزمع شراءه بـ « القرض » كـ « دفعة أولى » (وهي ما ندعوها نحن بـ « صمام الأمان » للقرض)، فعلى سبيل المثال، فيما تعلق بشراء سيارة عن طريق المصارف بالتقسيط، فـ « المصرف » يلزم العميل بدفع نسبة من قيمة « السيارة » كـ « دفعة مسبقية أولى » (وهي ما ندعوها بـ « صمام الأمان »)، ليقرضه ما تبقى من ثمنها . ولكن داخل « الاقتصاد الأمريكي » مؤخراً ومع بلوغ « المنافسة » ذروتها في « سوق الرهن العقاري » تدرجت شروط هذا « القرض » إلى عتبة الـ « لا شرط »، فـ « الراهن » (المقترض) كان ملزماً بدفع ما لا يقل عن 20 % من « قيمة العقار » المزمع اقتنائه وانخفضت هذه النسبة (والتي ندعوها « صمام الأمان ») متدرجة إلى حدود 0 % مروراً بـ 10 % ثم 5 % إلى 2 % ... الخ، فأصبحت « قروض الرهن العقاري » في « الولايات المتحدة الأمريكية » دون « صمام أمان » .

وجوه المأزق، أنه تحت سقف تلك المنافسة الائتمانية الحادة، وضمن أدبيات « علم المصارف » الأمريكية، وإضافة إلى كل ذلك ظهر نمط منقح لـ « قروض الرهن العقاري »، فأمسى الحال أنه وفي حال ما إذا هوت أسعار « العقار المرهون » إلى ما أقل من قيمة أصل « الدين » المقترض فإن « المقرض المرتهن » (أي المصرف) هو الذي يتحمل وزر الوضع ولا علاقة لـ « الراهن » بالقضية، وتدعى هذه « القروض » بـ : « القروض المضمونة بالعقار فقط »، بحيث أنه في حال لم يستطع « الراهن » صاحب العقار الوفاء بـ « القرض »، يقوم « المصرف » بحساب مجموع الأقساط التي دفعها المقترض حتى تاريخ الإفلاس، ويضيفها إلى قيمة « الدفعة الأولى » التي دفعت ليستوفي « المصرف » دينه من « ثمن العقار » بعد بيعه، وإذا لم يغطي « ثمن العقار » أصل « القرض » فإن « المقرض » هو الذي يتحمل الفرق بين سعر « العقار » الذي اقترض على أساسه و« سعر السوق »، وهذا هو أحد أهم الأسباب الأساس لـ « الأزمة الراهنة » التي عصفت بـ « الاقتصاد الأمريكي »، باعتبار أنه وبكل بساطة وإذا أحس « الراهن » (أي المقترض) أنه غير قادر على مواصلة دفع الأقساط، وأن ما اقتناه أبخس من أن يغطي قيمة ما اقترض، يقوم بالتوقف عن دفع الأقساط وإرسال أو تسليم عقاره المرهون إلى « المصرف الراهن »، ويتخلص من كل شيء .

ثانياً . « الرهن » ومعضلة « الفقاعة العقارية » :

في طرح مبسط، يقول الدكتور « خليفة اليوسف »^{xlvii} : أن أسعار « العقار » إذا تركزت تعمل بحرية فإنها في الغالب تعكس عوامل حقيقة بارتفاعها وانخفاضها، لأن المنطق السليم يحتم علينا وعندما نشاهد ارتفاعاً مستمراً في أسعارها النظر إلى جانبي « الطلب والعرض »، لمحاولة تفسير تلك الزيادة في الأسعار كـ : ندرة السيولة، السقف على الإيجارات، زيادة تكاليف البناء، النمو السكاني، زيادة المداخل وغيرها من الأسباب، ثم اقتراح العلاج المناسب . أما إذا كان الارتفاع في أسعار « العقار » لا يمكن تبريره بتغير ملموس في العوامل الموضوعية التي ذكرنا بعضاً منها سابقاً، فإن هذا الارتفاع يكون في الغالب تغبيراً عن سلوك لا عقلائي من قبل بعض أفراد المجتمع، وهذا ما يعرف اقتصادياً عادةً بـ « الفقاعة » . و « الفقاعة » تنتج عادة من شعور المشتريين أو المراهنين في هذه الأسواق بأن الأسعار سوف تظل ترتفع، وبالتالي سيكون هناك شخص آخر يشتري « العقار » بسعر أعلى من السعر الحالي، وبذلك يحقق هذا المراهن ربحاً، وهكذا يظل هذا الوهم يغذي الأسعار حتى تنفجر « الفقاعة »^{xlviii} .

فالحالة الصحية هي أن تقوم « المؤسسات المالية » بنقل المدخرات من أصحابها وتحويلها من صيغتها السائلة إلى تمويل سياسات التوسع للمشاريع الإنتاجية السلعية في « الاقتصاد الفعلي »، وبذلك تزداد المبيعات وتنمو الأرباح ... الخ، ما سوف يؤدي إلى تحسن « الوضع الاقتصادي » للشركة في « السوق الفعلية » ليعكس ذلك على أسعار أسهمها أو سنداتها في « السوق المالية »، وهذا هو الوضع

العادي والمطلوب . ولكن اليوم ما يحدث في « أسواق المال » شيء آخر، فهناك انفلات و« فقدان الارتباط »^{xlix} بين ذلك، فتلك المدخرات وبدلاً من أن تذهب إلى توسيع تلك القطاعات الإنتاجية الفعلية لتميتها، تختطف من طرف المضاربين في « الأسواق المالية »، ليتم تحويلها إلى « أصول مالية » (أوراق مالية) بغية المتاجرة و« المضاربة » بما عبر الاستفادة من تغير ثمنها، لا « الربح » منها عبر تحصيل عوائدها (وهو ما يدعوه الدكتور « أمير السعد » بـ « التزبح »¹)، فتنمو وتتكاثر قيمتها من غير أن يرافق ذلك نمو في « الاقتصاد الفعلي »، أي أنها فقاعة وهمية ما تبرح أن تنفجر .

وفي « الولايات المتحدة » وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وعندما بدأت حالة من « الركود الاقتصادي » تلقي بضالها على « الاقتصاد الأمريكي » الحقيقي، لجأ « المصرف الفيدرالي » إلى اعتماد سياسة نقدية أساسها خفض « أسعار الفائدة الربوية » حتى لامست عتبة الـ 1 %، تشجيعاً للاقتراض، وأملاً في إنعاش « الاقتصاد » لتجاوز حالة ضعف « الطلب الكلي » الأمريكي الفعال المرتقب تعاضدها، والمطلب أن هذه « السياسة النقدية »، وبقدر ما حدرت « الركود »، بقدر أحدثت بفعل التفريط فيها وتعاضدها مع غير قليل من عدة عوامل أخرى، تضخماً حاداً كانت آثاره مباشرة في تجاوز أسعار الكثير من « السلع الاستهلاكية » في الأسواق الأمريكية (خاصة منها العقارات والمسكن تحديداً) لأسعارها الحقيقية الفعلية، وتشكل ما يعرف بـ « الفقاعة الاقتصادية العقارية »، نظرياً عبر العلاقة النقدية المباشرة والطرديّة بين حجم « الكتلة النقدية » (M) و« المستوى العام للأسعار » (P)، وميدانياً بسبب التدفق الهائل لرؤوس الأموال الأجنبية تجاه « الاقتصاد الأمريكي »، الذي ساهمت تلك « السياسة النقدية » في تعاضدها .

وبدأت « المصارف » الأمريكية موجة إقراض عاتية بـ « الرهن العقاري » ليس على أساس « الأسعار الحقيقية المسكن »، بل على أساس « أسعار السوق » المتضخمة بما لا يقل عن 75 % مقارنة بقيمتها الحقيقية (أنظر الشكل وقران بين عامي 1997 و2006) . وبحلول العام 2007 وبدايات حالة ثانية من « الركود الاقتصادي » تجثم على « الاقتصاد الأمريكي » بفعل العديد من الأسباب (لسنا بصدد التفصيل فيها)، بدأت أسعار العقارات والمسكن . وكما نعتقد . ليس بالانخفاض بل بالرجوع إلى مستوياتها الحقيقية، وتراجعت مقحمةً المقترضين في حالة من تيه حاد، باعتبار أنهم وإن وصلوا دفع الأقساط سوف يدفعون ثمناً باهضاً لمنزلاً منخفضة الثمن، ما دفع بهم إلى التوقف عن الدفع، والتخلي عن منازلهم سيما وأنهم لم يدفعوا دفعات أولية قد تمنعهم من ذلك .

3. خاتمة :

برغم معدلات « الاجتياز المعرفي » عالية التركيز التي يمكن لمسها من طرف الكثير من المختصين فيما تعلق بمضمون دراستنا هذه، باعتبارها احتوت الكثير من التعريفات البسيطة والمتداولة لغير قليل من المفردات الاقتصادية والمصرفية كـ « الأزمة »، « القرض » و« الرهن » ... الخ وأبجدياتها، إلا أننا نؤكد بأنه وفي ظل قناعاتنا بأن عدم الاستيعاب الجيد « الأزمة العالمية المالية الراهنة » مفهومًا، أسباباً وعلاجاً ... الخ ذلك « السلوك العلمي »، يتركز على الكثير من المبررات المنهجية والحجج العلمية والموضوعية . ونتمنى أن كون قد وفقنا في إيصال الحد الأدنى مما كنا ننوي تبليغه حول الأزمة الراهنة وقضاياها عبر مقاربتنا النظرية هذه ■ .

المرجع والهوامش

- 1 . وقد صرح بذلك صراحةً « دوم بينك ستراوس » مدير « صندوق النقد الدولي » في خطابه أمام « مجلس محافظي الصندوق »، النشرة الإلكترونية للصندوق، www.imf.org, 2008/10/13 .
- 1 . هذه الفكرة مستوحاة من كتاب : فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 / 1990 .
- 1 . عبد المجيد قدي، الأزمة المالية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 46 / ربيع 2009، ص 11 - 12 .
- 1 . نورالدين جواد، مآزق العولمة وخطاب النهايات، أطروحة ماجستير، جامعة عنابة (الجزائر)، 2007، ص 160 .
- 1 . سيرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أبريل 1998، ص 23 .
- 1 . تعمدنا كتابة مفردة « الرأس مالي » بهذه الصيغة كإشارة إلى أنها مشتقة من « رأس المال » وليس من فكر النظرية « الرأسمالية » / الباحث .
- 1 . وهي التي تعرف شيوياً بـ « المضاربة » : ونحن ممن يتحفظون على هذا الاصطلاح باعتباره يتداخل مع مفهوم « المضاربة » المعروف في المعاملات الإسلامية برغم عدم التطابق المطلق في المعنى . إذا يمكن تعريف « المحازفة » بأنها شراء « الأوراق المالية » لا لحاجة راهنة، ولكن للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تنبؤ في تغير قيمها . أنظر : شعون شعون، بورصة الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999، ص 73 .
- ويطرح آخر، « المحازفة » هي : عملية شراء « الأصول المالية » لذاها وللاستفادة (أو التزبح) من ارتفاع سعرها، وليس للربح من عوائدها / الباحث .

- ¹ . الفرق بين « التريح » و« الريج » هو : أن الثاني . أي الريج . ناتج عن أنشطة اقتصادية حقيقية كالصناعة، الزراعة ... الخ، أما الأول . أي التريح . فينجم عن سلوكيات غير اقتصادية مثل : المضاربة بالأوراق المالية في البورصات ليس للاستفادة من فوائدها بل من خلال تقلب (تقلب) أسعارها / الباحث .
- ¹ . لمزيد من التوسع حول ظاهرة « التوريق »، راجع : نورالدين جوادى، *توريق القروض* ، سلسلة « إجابات اقتصادية »، العدد : 20-10/01، www.djouadidz.110mb.com، 2010 .
- ¹ . *Patric Artus, La crise des supprimes, La documentation française, 2008, P 39* .
- ¹ . بهذا القدر من التحليل، ومن خلال تأكيد السمة النمطية لأزمات « الرأسمالية الراهنة » عبر دلائل المشاهدة اليومية أو من خلال الاعتراف الليبرالي نفسه، ألا يعتبر إقدام « الاقتصاديات النامية » على العوض غير المشروط في « العولمة » مجازفة عن قناعة وانتحار ؟ ألا تعتبر العوائد المرجوة من فتح الاقتصاديات بالنمط الراهن أوهاماً لا يوجد ما يبررها ؟ / الباحث .
- ¹ . أنظر : جوادى نورالدين، *قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع في التجارة الدولية، المستقبل العربي*، العدد 356 / أكتوبر 2008، ص 48 .
- ¹ . لا نقصد بهذا الكلام التبشير بـ « الرأسمالية »، بقدر ما نسعى من خلاله أن يفضي إلى إضفاء الكثير من العقلانية على نمط التفكير المناهض أو المساند لها، باعتبارها موضوعة تقتضيها الموضوعية العلمية والحيادية الفكرية والأمانة المعرفية أكثر من أي شيء آخر / الباحث .
- ¹ . هذا الطرح وكما قلنا آنفاً مستوحى من كتاب : فؤاد مرسي، *الرأسمالية تجدد نفسها*، مرجع سابق .
- ¹ . نورالدين جوادى، *مأزق العولمة وخطاب النهايات*، مرجع سابق، ص 161 .
- ¹ . « الائتمان » هو : افتراض ثقة « المقرض » في أمانة « المقترض » وصدقه ولذلك منحه أجلاً للوفاء بدينه / الباحث .
- ¹ . يمكن أن تصنف « القروض » وفق « مدة الاستحقاق » إلى : طويلة الأجل، قصيرة ومتوسطة الأجل . وعلى أساس المبتغى منها، إلى : قرض استثماري، وآخر استهلاكي ... الخ . وبالنظر إلى « طبيعة الضمانات » المقدمة، إلى قرض عقاري مثلاً . أو من خلال « طبيعة المقرض والمقترض »، إلى : القروض الخاصة والعامة، الحكومية ... الخ / الباحث .
- ¹ . الأرقام وأسباب ضعف الرقابة المصرفية : يوسف خليفة، *الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي*، العدد 358 / ديسمبر 2008، ص 19 .
- ¹ . نقلاً عن : إلياس سابا، *الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها*، العدد 360 / 2009، ص 15 .
- ¹ . إلياس سابا، *الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها*، مرجع سابق، ص 15 .
- ¹ . « العين » : وجمعها « أعيان »، أي شيء من غير النقود : منزل سيارة ... الخ / الباحث .
- ¹ . يوسف خليفة اليوسف، *الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية*، مرجع سابق، ص 14 .
- ¹ . *Ravi Batra, The new golden age : the coming revolution against political corruption and economic chaos, New York, 2007, PP 15 – 16* .
- ¹ . حول أطروحة « فقدان الارتباط »، راجع : نورالدين جوادى، *مأزق العولمة وخطاب النهايات*، مرجع سابق، ص 158 .
- ¹ . أنظر : أمير السعد، *الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة*، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 84 .

قراءة محاسبية للأزمة المالية العالمية الراهنة
 العبرة والدروس المستفادة

الأستاذ : بولصنام محمد
 الأستاذة : بن فرج زوينة
 جامعة آل البيت - الأردن
 المركز الجامعي برج بوغورييج

الملخص :

تعد الأزمة المالية العالمية من الأزمات الاستثنائية والعميقة جدا من حيث النوع والكم، فمن جهة هي أزمة عالمية فريدة حيث أُنشأت في ظل قطب اقتصادي مسيطر وحيد (الولايات المتحدة الأمريكية) ، ومن جهة أخرى فهي أزمة ليست بالبسيطة ، وقد تعد من أسوأ الأزمات التي تمر بالعالم منذ أكثر من عدة عقود ، وقد قال البعض عنها أنها أزمة الأزمات وخصوصا أنها بدأت من قطب العالم الأول الولايات المتحدة الأمريكية ، وبدأ العالم بكل أقطاره بالتأثر بها وبشكل متسارع وغير مسبوق ، كما بدأت علامات الركود الاقتصادي بالظهور .

وعلى الرغم من أن أغلب الأصوات المنادية في الساحة الدولية أكدت أن أسباب هذه الأزمة كانت مصرفية بحتة تعلقت أساسا بالرهن العقاري، وما نجم عنه من إفلاس في البنوك الأمريكية ومؤسسات الإقراض العقاري ومؤسسات التأمين ، إلا أن البعض أرجعها إلى أسباب إقتصادية متعلقة بالنظام الرأسمالي في حد ذاته والأسس المبني عليها، بمعنى أن هذه الأزمة عبارة عن تراكم لأزمات متتابة وأنّ هناك حاجة لتأكيد دور الدولة كرقب للحفاظ على التوازن العام .

وغير بعيد عن الساحة العالمية قدّم مجموعة من الإقتصاديين تفسيرات وحلولاً محاسبية لهذه الأزمة، واتجهت أغلب الأنظار إلى طرح عدة وجهات نظر أهمها المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة، والتي أُنشئت بشكل رئيسي على أنها من مسببات الأزمة في تصريحات عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي والكثير من رؤساء إدارات البنوك والشركات العالمية العملاقة ، في حين دافع مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية عن ذلك .

وهناك رأي آخر ربط هذه الأزمة بالإفصاح ، فقد خلصت معظم المنتقيات والدراسات المتعلقة بالأزمة الراهنة إلى ضرورة عدم إخفاء المعلومات الدقيقة، أو تشويهها أو احتكارها من جانب القلة من أصحاب المصالح، فالإفصاح في الأصل يؤدي إلى الشفافية والشفافية بدورها تؤدي إلى تحسين جودة المعلومات .

المقدمة:

لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمات المالية، حيث دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الانهيارات التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة . بدأت المحاولات الجادة لإيجاد معايير محاسبية دقيقة منذ ستة عقود عندما تكونت لجنة للتعاون مع بورصة الأوراق المالية في نيويورك مستهدفين الوصول إلى إجراءات محاسبية ذات شفافية عالية في غاية الدقة، ومع اتساع نشاطات البورصة وتعاملاتها الكبيرة ظهر حجم المعاناة المتمثل في قصور المعلومات ودقتها، فقد بذلت جهود لوضع مبادئ محاسبية متعارف عليها ، وقد أوصت اللجنة بعدة قواعد يتم بموجبها تعاملات سوق الأوراق المالية، فيما بعد ظهر مجلس مبادئ المحاسبة والذي يؤكد على نشر المبادئ المعتمدة على تقسيم الأعمال والنشاطات الخاصة بالبحث المحاسبي .

جاء نتاجا لغياب الدقة والشفافية وإتباع أساليب محاسبية ضعيفة تم تطبيقها من قبل بعض الشركات الأمريكية سلبيات حمة كانت سببا رئيسيا وعملا جوهريا في التأثير على أوضاع الاقتصاد ليس الأمريكي فقط بل على اقتصاديات أخرى على الرغم من متانتها وقوتها .
ومن الأمثلة على المخالفات المحاسبية تلك المخالفات التي ارتكبتها شركة أنرون عن طريق سلسلة من الحيل المعقدة التي مكنت من استيفاء الشكل المحاسبي، ولكنها في حقيقة الأمر لا تعبر عن أي مظهر من مظاهر الربح التي تسمح بالتوزيعات النقدية للأسهم (تعظيم الأرباح الظاهرة وغير الحقيقية) .

وبناء على عدم الإفصاح والشفافية والوضوح أظهرت ميزانية الشركة وحجم ربحيتها بصورة غير واقعية ، حيث قامت الشركة بتمويل سلسلة من المشروعات الأخرى عن طريق قروض من البنوك بضمن الشركة الأم (شركة أنرون). وكمثال آخر شركة **وورلدكوم** ثاني أكبر الشركات في العالم في مجال الاتصالات ، اتخذت منحا لإظهار زيادة في أرباحها الظاهرة مغاير للواقع ، بمبلغ 4 مليار دولار بدل أن يكون نفقات تجارية صنف أرباح تجارية ، وكان من بين ضحايا الأزمة شركات المحاسبة الدولية التي منعت بقرار من المحكمة من مزاوله نشاط المراجعة القانونية لأي من الشركات المدرجة على البورصة .

لا شك أن تراجع النموذج المحاسبي الأمريكي سوف يتبعه تراجع في قيم أخرى ذات صلة بالممارسات المالية وممارسات البورصة والأوراق المالية ، وسيؤخر من إنتعاش الإقتصاد كنتيجة للإخفاض الحاد من قيمة الدولار والأسهم الأمريكية ، وهو ما سينتج عنه حتما تراجع في حجم الإستثمارات الأجنبية في السوق الأمريكي ، إضافة إلى الإرتفاع المذهول في معدلات البطالة .
إذن كان لغياب القواعد المحاسبية والمتمثلة في الدقة والشفافية آثار سلبية ليس فقط على المؤسسات المخالفة بل تجاوزه إلى أكبر من ذلك حيث أثر على إقتصاديات الدولة وإقتصاديات دول أخرى .
كما نشير أيضا أن الدراسات المتعددة التي صدرت مثلا عند قيام الأزمة المالية التي ضربت شرق آسيا، أعطت الأهمية الكبرى لمسائل الشفافية ، المعايير الدولية للمحاسبة والتقارير المالية أي الإفصاحات بشكل عام .

أولا : مفهوم الأزمات خصائصها :

- الأزمة **لغة** تعني: الشدة والقحط، يقال تأزم الشيء أي إشتد وضاق ، فالأزمة هي الضيق والشدة ، وتكون أزمة سياسية ، أزمة مالية الخ.^{li}
- أما عن الترجمة الحرفية للأزمة باللغة الإنجليزية فتعني كلمة **crisis** :^{lii}
حالة خطيرة وحاسمة أو نقطة تحول ، أو أوضاعا غير مستقرة في الشؤون السياسية أو الاقتصادية أو العالمية ، أو تغييرا فجائيا في مرض مزمن إما للتحسن أو التدهور .
- ومعناها **الإصطلاح** بصفة عامة : مرحلة حرجة تواجه المنظومة الإجتماعية، وينتج عنها خلل أو توقف في بعض الوظائف الحيوية لهذه المنظومة أوكليها، ويصاحبها تطور سريع في الأحداث، ينجم عنه عدم الإستقرار في النظام الأساسي لهذه المنظومة، ويدفع سلطة إتخاذ القرار إلى ضرورة التدخل السريع لجدتها وإعادة التوازن لهذا النظام.^{liii}
- تعتبر الأزمة أيضا عن حالة توتر ونقطة تحول ، تتطلب قرارا ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية، تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.^{liv}
- الأزمة موقف يضم درجة عالية من التهديد للأحداث والقيم والمصالح الجوهرية للدولة أو النظام ، حيث يصبح من الضروري على صناع القرار والإدارة العليا في هذا الوقت اتخاذ القرار، قبل أن يتغير الموقف ويصبح القرار غير ذي جدوى في مواجهة المترتبات من الأحداث والآثار.^{lv}
- كذلك تُعتبر الأزمة عن حالة أو حدث مفاجئ يُحتمل أن يؤدي فيها التغيير في البواعث والأسباب إلى تغير فجائي وحاد في النتائج وهي حالة تتلاحق فيها الأحداث وتختلط معها الأسباب بالنتائج ، ويفقد معها متخذ القرار في المنظمة قدرته على السيطرة عليها أو على مساراتها المستقبلية، إذن فالأزمة موقف غير مستقر أو خطير متعلق بشؤون الأفراد والمنظمات، ويكون لنتائجها وإفرازاتها تأثيرات حاسمة على مستوى تلك الأطراف سواء كان ذلك باتجاه الأحسن أو الأسوأ.^{lvi}

- تعرف الأزمة كذلك بأنها فترة تتميز بالشدة على الصعيدين النفسي والاجتماعي، والتي تجعل النظام غير قادر على المقاومة والمواجهة
lvii .
- وبناء على ما تقدم فالأزمة عبارة عن موقف مفاجئ ، يؤدي إلى توقف في الحياة الطبيعية لأي من نشاطات الاقتصادية ، السياسية والاجتماعية ، ويكون لها تأثيرات حاسمة على عدة مجالات .

1 - الأزمة المالية :

- * الأزمة المالية إضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية، يتبعه إختيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى .
lviii .
- * الأزمة المالية هي موقف تتعرض له الدولة ، ويستشعر صانع القرار فيها بدرجة عالية من التهديد للمصالح والقيم الجوهرية للدولة ، ويتسم هذا التهديد بالمفاجئة وعدم التوقع من قبل صانع القرار، فيشعر بضيق في الوقت متاح للتفكير فيه، وأنه يجب عليه إتخاذ القرار المناسب قبل تغير ذلك الموقف على نحو تصعب السيطرة عليه.
lix .
- * تعرف الأزمة المالية على أنها موقف يواجه فيه الفرد أو المنشأة أو الدولة أو مجموعة معينة تحولا خطيرا وكبيرا في الأحداث والأنشطة ، قد تؤدي إلى أضرار جسيمة ، وفي ظل الأزمة فإن الأمور لا تسير في طريقها المعتاد أو المتوقع ، ويحدث فيها عدم توازن قد يؤدي إلى تغيير كبير في المستقبل .
lx .
- * تعرف الأزمات الاقتصادية بأنها إضطراب فحائي يطرأ على التوازن في أحد الأنشطة الاقتصادية أو في مجال النشاط الإقتصادي في بلد ما أو عدة بلدان، وتطلق بصورة عامة على الخلل الناشئ من خلال إختلال في التوازن بين العرض والطلب ، و يستعمل الإقتصاديون في بعض الأحيان إصطلاح **Cycle** : الدورة الاقتصادية بدلا من كلمة **Crisis**، التي تدل على الأزمة ويمثل الفرق بين الاصطلاحين : أن الأزمة تدل على الإختلال أو الإضطراب في مرحلة زمنية أو مكانية معينة بحيث تحدد نظاما معينا ، في حين تدل الدورة على إنتظام حدوثها بصورة متعاقبة ضمن الظواهر الطبيعية لها، مما يعني ذلك أن حدوث الأزمات يمثل حالة متوقعة الحدوث في النظام الرأسمالي، وتمثل أحد مظاهره الطبيعية دخوله في دورات كساد وإنتعاش بشكل دوري .
lxi .
- * الأزمة المالية حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الإئتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الإقتصاد مسببة بدورها إنكماش إقتصادي، عادة ما يصاحبها انحصار القروض ، وأزمات السيولة والنقدية، وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال .
lxii .
- * كما يمكن تعريف الأزمة المالية بأنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار الصرف، وهذا ما يحتاج إلى جهد كبير في تفسير الظواهر الخاصة بتغير أسعار الموجودات المالية كالأسهم والسندات، أو الموجودات الحقيقية كالعقار والسلع المعمرة، إلى غير ذلك من تأثير الأزمة المالية على كافة أصول الثروة بمختلف أنواعها
lxiii .
- * لا يوجد تعريف دقيق للأزمة المالية، ولكن عامة فالأزمة المالية تعني تلك الإضرابات التي تحدث في الأسواق المالية، والتي تعكس التقيد في منح القروض للأشخاص مما سينعكس سلبا على الإقتصاد الحقيقي .
lxiv .
- إذن وانطلاقا مما سبق فالأزمة المالية عبارة عن اضطراب مفاجئ في توازنات النشاط الاقتصادي الذي يمس أسواق البورصة والائتمان في بلد أو منطقة معينة، إذ تصاحبها مجموعة من النتائج التي تؤدي إلى زعزعة في تماسك المؤسسات المالية والاقتصادية من جهة والاقتصاد الكلي من جهة أخرى .

2 - خصائص الأزمة المالية : تتميز الأزمات المالية بمجموعة من الخصائص نجملها في النقاط التالية : lxv .

- * **المفاجأة العنيفة** : أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لأن الأزمة في بدايتها تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر وتستقطب اهتمام كافة العاملين، مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمواجهتها.

* **نقص المعلومات** : عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار وأي الإتجاهات يسلك، و ماذا يخفيه هذا الإتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو في درجة تحمل الكيان الإداري لها.

* **سرعة تصاعد الأحداث** : إن مصدر الأزمة ينتج أحداثا متتابعة و متسارعة بشكل كبير مما يُضيق الخناق على صاحب القرار، ويجعل السيطرة على الأزمة والتحكم فيها أمرا بالغ الصعوبة، لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلاً عن الشك في البدائل المقترحة لحل الأزمة.

* **فقدان السيطرة** : إن جميع أحداث الأزمة تقع خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال، وبذلك فهي تستوجب المجابهة خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات الفجائية .

* **حالة تهديد** : إن ضغط الأزمة يشكل تهديدا رئيسيا لأهداف الكيان الإداري ومصالحه العليا، ويخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، إذ تصدر ردود أفعال شديدة متعارضة، متداخلة ومتشابكة من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة.

* **غياب الحل الجذري السريع** : فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري ، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا ، بل تحدد الأزمات أحيانا بتدمير سمعة المنشأة، وأن الأمر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضرراً، إن هذا الأمر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشترك بين كافة الأطراف ضمن منهجية عمل الفريق الموحد.

* **حالة تحول جوهرية**: تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة ، وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة وحسمها.

* **ضيق الوقت** : إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليها أو الاستجابة لها، وإن الرد عليها يجب أن يكون سريعا للغاية لما تمثله من تهديد لمصالح المنظمة.

كما يرى البعض أن الأزمة تتميز بما يلي :^{Ixvi}

- ❖ تغيير حاد ومباغت في الظروف والقوى المؤثرة على عناصر الأزمة.
- ❖ وجود تهديد كبير وخطير للمصالح نتيجة تداعيات الأزمة ينذر بخسائر ضخمة .
- ❖ التلاحق السريع للأزمة ، بمعنى أنها تتطلب التدخل السريع لمواجهة، لأن الوقت في هذه الحالة يكون من ذهب ، فالتدخل السريع بإجراءات مناسبة يقلل كثيرا من حدة الأزمة .

ثانيا : طبيعة الإفصاح المحاسبي وعلاقته بالأزمة المالية العالمية الراهنة:

- **مفهوم الإفصاح المحاسبي** : يعني الإفصاح إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة التي تعتمد عليها الأطراف المهتمة بالمشروع ، أي يهدف الإفصاح إلى تمييز الظاهرة موضع الدراسة وتوضيح معالمها بشكل يسهل معه فهم المعنى المقصودة ، كما يفيد في تحديد الإتجاهات والموضوعات الرئيسية التي لها أهمية .

ويعد الإفصاح من أهم المبادئ الرئيسية لإعداد القوائم المالية فهو بمثابة القاعدة الذهبية التي يجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية حيث أن التمثيل الصادق للبيانات والمعلومات المالية في القوائم المالية الختامية هدف تسعى إدارة المشروع إلى تحقيقه، وتستخدم الكثير من الأساليب الفنية للمحاسبة للتأكد من أمانة عرض وتقديم القوائم المالية الختامية بصورة صحيحة وعادلة ، وهذا يعني أن تشتمل القوائم المالية والملاحظات والمعلومات الإضافية المرفقة بما كل المعلومات المتاحة المتعلقة بالمشروع لتجنب تضليل الأطراف المهتمة بالمشروع .

يعني بالإفصاح عرض للقوائم المالية بكل وضوح طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة، ويتعلق ذلك بشكل المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتصنيفها ومعاني المصطلحات الواردة فيها .^{Ixvii}

كما يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار^{Ixviii} المتعلق بالوحدة المحاسبية، أي أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير بلغة مفهومة للقارئ دون لبس ، حيث أن الإفصاح يعتبر نقلا هادفا للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها.

كما يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصادقة عن الوحدة المحاسبية .

إذن الإفصاح هو توضيح وتبيان المركز المالي للوحدة الاقتصادية ونتائج نشاطها للأطراف المستفيدة من المعلومات على كافة طوائفهم طبقا لمتطلباتهم، على أن يكون هذا التوضيح في متناول فهم هذه الأطراف، وأن الإفصاح الكفء أو الفعال ينبغي أن يتعلق مباشرة بالقوائم المالية التي تتحدث عنها، ويعني ذلك أن الهوامش أو التقارير المفصلة المرتبطة مباشرة مع بنود القوائم المالية تشكل أفضل نوع مرغوب فيه للإفصاح .

• علاقة الإفصاح المحاسبي بالأزمة المالية العالمية الراهنة . Ixix

أدى نقص الإفصاح والشفافية إلى إنتشار الفوضى والإشاعات وإستغلال المضاربين ، كما قلل من الثقة في الجهاز الاقتصادي، بالمقابل نجد أن جوهر المشكلة *أخلاقية* التي كانت من ضمن الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية، كما أن مشكلة خفض أداء أسواق الأموال بسبب الإقتصاديات المعولة أدى إلى ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات الصحيحة وأيضاً بسبب ارتفاع العمولات والضرائب على التداول، كل ذلك أدى إلى توجه المستثمرين للتداول خارج الأسواق دون قواعد وبيانات يركزون عليها في اختيارهم، وما ترتب عن ذلك من خفض الرقابة على التعاملات ، كل ذلك جاء بسبب ضعف الرقابة وعدم الالتزام بالإفصاح والشفافية .

فعند ملاحظة الأسباب الاقتصادية من خلال البيانات، تظهر أن هناك مشكلة إما في عرض البيانات الحقيقية التي تمكن الجهات ذات العلاقة من تحديد موقفها، حيث تستخدم الكثير من الشركات الحيل المحاسبية أو الكرم الرقمي الذي يوحى بإيجابية الرقم المعروض في التقارير المالية .

وعندما نلاحظ أن الديون الفردية بلغت **9.2** تريليون دولار¹ حيث تشكل الديون العقارية نحو **6.6** تريليون دولار، كما بلغت ديون الشركات قرابة **18.4** تريليون دولار ، وبلغت الديون الحكومية ما يعادل **12** تريليون والمجموع الكلي للديون يعادل **39** تريليون دولار ، هذه الديون تمثل ما يعادل **3** أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن معلومات أخرى قد لا تظهر ضمن الحسابات الختامية ولكن لا بد من أن تؤثر ضمن متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية في الكشوفات والملاحق، وخصوصا فيما يتعلق بظاهرة التضخم الذي بلغ حوالي **4** %، وكان السبب هو ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها أسعار البترول ، وأن عدم الإلتزام بالإفصاح يكمن في أسباب قانونية قد تصب في النهاية في الأزمة وتؤثر على مبدأ الإفصاح ومتطلبات الشفافية، حيث كان هناك تجمع حكومي لقطاع الإقراض العقاري وزيادة عدد هذه البنوك وتحقيق شروط البنوك مما أضعف المعلومات الشخصية والمالية المطلوبة وبالتالي انعكس على جودة المعلومات فيما بعد .

إن عملية الإقراض كانت دون النظر إلى قدرة المقترض على السداد مما كان يظهر الأرقام في الحسابات الختامية بغير واقعية، وهو ما لا يعكس حقيقة المديونية، ومن المشاكل المتعلقة بالإفصاح والشفافية والالتزام بالأطر المحاسبية كان ظهور حالة بيع شركات الإقراض للديون على شكل سندات دين، والتي كانت البداية الحقيقية للأزمة سواء داخل أمريكا أو خارجها، حيث تظهر لنا التعارض بين مبدأ الإفصاح ومقوماته وبين ما تحويه الحسابات من أرقام ومبالغ تطبق الشكل المحاسبي الموافق للمتطلبات القانونية، ولكن هي في الواقع دون مستوى الشفافية ومبادئها.

لذلك نجد أن الشركات قد أوجدت صيغ وقواعد تفاهم مع الآخرين تتناقض مع قواعد الشفافية، ولا نجد هناك أي نوع من الإفصاح لأنها لم تحقق رضا الأطراف المستفيدة بل هي في حقيقتها مضللة .

لهذا نجد أن الترابط بين الشفافية والإفصاح قد ظهر جليا من خلال التقارير المقدمة والكشوف التي كانت المؤسسات المالية مطالبة بإعدادها، ولكن كثيرا ما كانت تخفي أو تستعرض بشكل لا يساعد متخذ القرار على الإختيار ما بين البدائل أو ضرورة اللجوء إلى جهات أخرى غير محاسبية لكي تُمدّه بالمعلومات .

كذلك يعزى انخيار الشركات العالمية إلى افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف، ونقص الخبرة والمهارة، واختلال هيكل التمويل وعشوائية الصرف، ونقص الشفافية وعدم الإهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تعتمد على الإفصاح في إظهار المعلومات المحاسبية حول الأوضاع المالية للشركات والمؤسسات الاقتصادية ، مما يؤدي إلى عدم قدرتها على توليد تدفقات نقدية كافية لسداد الإلتزامات المستحقة عليها ، وبالتالي وصولها إلى حالة الإنخيار، وأن وصول هذه الشركات والوحدات الاقتصادية إلى الإنخيار يرجع إلى عدم تطبيق

مبادئ الحوكمة والتي تركز على المبادئ المحاسبية والإفصاح والشفافية وإظهار البيانات والمعلومات الحقيقية عن الأوضاع المالية للوحدات الاقتصادية^{lxx}.

والخلاصة العامة أن هناك العديد من عمليات التلاعب الكبيرة وإخفاء بعض المعلومات قد تم من قبل الجهات المسؤولة عن إدارة أسواق البورصة أو المؤسسات المالية أو البنوك، والأكد أن المؤسسات المالية لم تكن ملزمة بمبدأ الإفصاح وقواعد الشفافية .

ثالثا : دور المعايير الخاصة بالقيمة العادلة في أزمة الائتمان :

أكد المجلس أن معايير الإبلاغ المالي الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، بأنه قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية. وكإستجابة للأزمة فقد قام المجلس بإتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة، ونوه بأن عملية استخدام معايير القيمة العادلة مؤيدة من قبل مستشاري البنوك ومجتمع المستثمرين، واستشهد على ذلك باقتباس بعض تصريحات عدد من المستشارين المعروفين عالميا ، ونوه المجلس إلى الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العاملين والذي أشار إلى أن 85% من المستثمرين يعتقدون أنه إن تم إيقاف العمل بمعايير القيمة العادلة فسوف يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة بالنظام البنكي ككل، وانتهت الفقرة بالإشارة إلى أنه وبالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تم إنشاء منتدى الاستقرار المالي ، وأنه يصار الآن إلى إنشاء مجموعة استشارية عليا يرأسها مستشارون لهم ثقلهم المالي والاقتصادي.^{lxxi}

وسنذكر بعض التعديلات التي حصلت على المعايير المحاسبية الخاصة بالقيمة العادلة لمواجهة الأزمة المالية، ولكن قبل ذلك سنتعرف على طرق تبويب الأصول في الميزانية^{lxxii} :

I - تبويب الأصول المالية في الميزانية :

حدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (IAS 39) إمكانية تصنيف الأصول المالية للمنشأة إلى أربع فئات، وهي :

- 1 - الأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.
- 2 - الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق .
- 3 - القروض والذمم المدينة.
- 4 - أصول مالية متاحة للبيع .

1 :الأصول المالية المقومة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة : سميت بهذا الاسم لأنه يتم القياس اللاحق لهذه الفئة بالقيمة العادلة مع ترحيل الفروق إلى الأرباح والخسائر ، وتنقسم إلى قسمين رئيسين :

- أ - مصنفة: بمعنى أن نية الإدارة قد وضعت الأداة المالية (الأصل المالي) ضمن هذه الفئة باختيارها، وذلك عند الاعتراف المبدئي .
 - ب - الأصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، أي يتم الشراء بشكل رئيسي لغرض البيع في المستقبل القريب، أو تمثل جزءا من محفظة أوراق مالية يتم إدارتها، ويوجد بشأنها دليل على نمط فعلي حديث لجي الأرباح قصيرة الأجل .
- كما يتم القياس اللاحق لهذه الفئة بالقيمة العادلة (دون خصم تكاليف أي عملية قد تتحملها المنشأة عند البيع أو أي تصرف لاحق) ، أما التغيرات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة فيتم تسجيلها في قائمة الدخل .

أما فيما يخص إمكانية إعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ، فالمبدأ العام ينص على أنه لا يجوز أن تقوم المنشأة بإعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة، وقد كان الغرض من هذا الأمر هو منع التلاعب أو تقييد قدرة المنشأة في التلاعب بالأرباح . وبالنسبة لاختبار انخفاض القيمة فلا توجد حاجة إلى إجراء هذا الاختبار لأنه يتم التقييم بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة مالية، وترحيل الفروق إلى قائمة الدخل أولا بأول .

2: الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق : هي أصول مالية لها أسعار معلنة^{lxxiii} (مثل أسعار إقفال السندات) ومدفوعات ثابتة (مثلا فائدة سنوية 12%) أو قابلة للتحديد، ويوجد لدى المنشأة نية وقدرة على الإحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، ومن أمثلتها السندات وما يماثلها والتي تنوي المنشأة الإحتفاظ بها حتى الاستحقاق .

ويتم قياس هذه الفئة بالتكلفة المستهلكة، ويقصد بالتكلفة المستهلكة بأنها المبلغ المالي المبدئي المعترف به فيما يتعلق بالأصل المالي ناقصا منه أي تسديدات للمبلغ الأصلي (وليست مدفوعات للفائدة أو تكاليف تمويلية أخرى) وزائدا أو ناقصا أي استهلاك ، ويتم حساب استهلاك الأصل المالي عن طريق تطبيق الفائدة الفعلية لتوزيع التكلفة التمويلية على الفترة حتى تاريخ الاستحقاق (أي الفرق بين المبلغ المبدئي المعترف به عن الأصل المالي والمبلغ المستحق القبض عند الاستحقاق) ومعدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم من التدفقات النقدية المقررة مستحقة الدفع أو القبض على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وبالنسبة لتسجيل التغيرات في قائمة الدخل ينبغي إثبات الاستهلاك وعمليات انخفاض القيمة في الحالات التي تنخفض فيها قيمة الأصل المالي (أي أقل من مبلغه القابل للاسترداد) مباشرة في قائمة الدخل، وكذلك ينبغي الإعتراف مباشرة في قائمة الدخل بأي ربح أو خسارة تنتج من التصرف في الأصل المالي.

وفيما يخص إمكانية إعادة تصنيف من وإلى هذه الفئة فإنه إذا لم يعد من المناسب نتيجة التغير في النية أو القدرة تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق ، فإنه يتم إعادة تصنيفه على أنه متاح للبيع، ويتم إعادة قياسه بالقيمة العادلة ومحاسبة الفرق بين المبلغ الدفئري والقيمة العادلة مباشرة في حقوق الملكية من خلال قائمة التغيرات في حقوق الملكية باستثناء خسائر انخفاض القيمة وأرباح وخسائر الصرف الأجنبي والتي ترحل لقائمة الدخل، ويستمر ذلك حتى يتم إلغاء الاعتراف بالأرباح أو الخسائر المتراكمة والمعترف بها سابقا في حقوق الملكية في حساب الأرباح والخسائر .

وكذلك يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على أدوات حقوق الملكية المتاحة للبيع (الأسهم العادية) في قائمة الدخل عندما ينشأ حق المنشأة في استلام التوزيعات .

ولا يجب أن تقوم المنشأة بتصنيف أي أصول مالية على أنها محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق إذا قامت المنشأة خلال السنة المالية الحالية أو السنتين الماليتين السابقتين ببيع أو إعادة تصنيف مبلغ كبير من الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق قبل التاريخ المحدد للاستحقاق (يقصد بمبلغ كبير نسبته إلى المبلغ الإجمالي للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

أما عن إجراء اختبار القيمة، فإذا كان هناك دليل موضوعي على تكبد خسائر انخفاض القيمة على القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق المسجلة بالتكلفة المستهلكة، يتم قياس مبلغ الخسارة على أنه الفرق بين المبلغ المسجل للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقررة (باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تكبدها) محصوما بسعر الفائدة الفعلي للأصل المالي (أي سعر الفائدة الذي يتم حسابه عند الاعتراف الأولي) ، ويتم تخفيض المبلغ المسجل للأصل إما مباشرة أو من خلال استخدام حساب علاوة معينة ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في الأرباح والخسائر.

3 : القروض والذمم المدينة : هي أصول مالية (غير مشتقة) توجد لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد (ولكن لا يوجد لها تاريخ استحقاق محدد)، وليس لها سعر معلن في سوق نشطة ، والاستثناء من هذا التصنيف هو عندما يصنف بأنه محتفظ به لغرض المتاجرة ، لأن المنشأة تنوي بيعه في الأجل القصير أو عندما يحتمل ألا تسترجع المنشأة جوهريا الاستثمار المبدئي . تقاس لاحقا بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أي على نفس أساس القياس المستخدم من أجل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق.

أما اختبار انخفاض القيمة فينبغي إجراءه ومعالجته بنفس الطريقة المتبعة مع الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

4 : الأصول المالية المتاحة للبيع : هي أصول مالية اختارت المنشأة أن تقوم بتصنيفها ضمن هذه الفئة أو أنها لم تصنف تحت أي فئة من الفئات الثلاث المذكورة سابقا (أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو القروض والذمم المدينة).

تقاس بالقيمة العادلة في تاريخ كل ميزانية والفروق سواء مكسب أو خسارة يتم الاعتراف بها في حقوق الملكية وإثباتها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وعند التصرف في الأصل سوف تشكل المكاسب والخسائر المتراكمة المعترف بها في حقوق الملكية جزءا من الربح أو الخسارة على التصرف يتم إثباتها في قائمة الدخل .

أما بالنسبة لاختبار انخفاض القيمة فإذا وجدت أدلة موضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع ، فإنه يتم إلغاء الخسائر المتراكمة التي تم الاعتراف بها سابقا مباشرة في حقوق الملكية والاعتراف بها في قائمة الدخل (وذلك بالرغم من أنه لم يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي).

وإذا حدث وأن انعكس الوضع بعد ذلك أي حدثت زيادة في القيمة وتحقيق مكاسب فانه لا يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل وإنما ترحل إلى حقوق الملكية .

II - التعديلات المحاسبية التي مست معايير القيمة العادلة^{lxxiv}

كانت المادة (50) من المعيار المحاسبي الدولي IAS 39 تقضي بما يلي :

لا تقوم المنشأة بإعادة تصنيف أداة مالية من وإلى الأصول المالية (أو الالتزامات المالية) بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة طالما أنه محتفظ بها أو يتم إصدارها، ويتبين من ذلك قاعدتين:

قاعدة 1: لا يجوز للمنشأة إعادة التصنيف من فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة أخرى (مثل المتاحة للبيع أو القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق).

قاعدة 2: لا يجوز للمنشأة إعادة تصنيف الأصول المالية من أي فئة أخرى (المتاحة للبيع أو القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق) إلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

وقد جاءت التعديلات على النحو التالي^{lxxv}:

❖ تعديل في القاعدة 1 إذ أصبح من الممكن إعادة تصنيف فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى فئة أخرى .

❖ الإبقاء على قاعدة 2 كما هي بمعنى أنه لا يجوز في جميع الأحوال أن تقوم المنشأة بإعادة تويب أية أداة نقلا إلى مجموعات الأدوات المالية المقيمة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر .

III - الهدف من تعديلات المعايير الخاصة بالقيمة العادلة: ^{lxxvi}

أدت الأزمة المالية العالمية وتداعياتها إلى انهيار كبير في البورصات العالمية، وحققت معظم الأدوات المالية المتداولة في هذه البورصات خسائر ضخمة ، وإذا كانت الأدوات المالية تقع ضمن فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة فإن هذه الخسائر الضخمة سوف يكون مصيرها هو قائمة الدخل، وبالتالي سوف تظهر قوائم الدخل للبنوك والشركات الكبرى في نهاية سنة 2008 خسائر ضخمة جدا، يترتب عليها حتما إثارة الذعر بين المستثمرين حول العالم، وبالتبعية تتفاقم الأزمة بشكل خطير جدا ينذر بعواقب وخيمة على الاقتصاد العالمي والمزيد من إفلاس الشركات والبنوك.

لذلك فإنه بعد أن كان المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 لا يسمح بإعادة تصنيف من وإلى فئة الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، فإنه عدل عن هذا المنع وسمح للمنشآت بإعادة تصنيف بعض الفئات الفرعية من الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إلى إحدى الفئات الثلاثة الأخرى بشرط توفر أسس للتصنيف وبشروط معينة، وإعادة التصنيف هذه سوف تمكن من إخفاء الخسائر أو دفنها إما في حقوق الملكية (إذا كان التصنيف إلى فئة المتاح للبيع) ، أو عدم إظهارها إذا كان إعادة التصنيف إلى فئة القروض والذمم المدينة أو الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق لأنها سوف تقيم في هذه الحالة بالتكلفة المستهلكة.

ولعل من المؤكد بأن الذعر الذي حصل بين المستثمرين ما هو إلا نتيجة الجانب النفسي الذي أدى إلى انهيار البورصات، وبالتالي لا

وجود لأدلة موضوعية على انخفاض قيمة الأصول المالية .^{lxxvii}

الخاتمة :

لقد كان لغياب تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة على طرق القياس ونتائج الأعمال والمراكز المالية وتوصيل المعلومات أثره الواضح في معظم الدول، وبالتالي صعوبة القرارات الاستثمارية مع زيادة احتمالات الخطأ فيها سواء بالنسبة للمستثمرين أو الوسطاء الماليين، مما دعا إلى ضرورة احتواء القوائم المالية ومرفقاتها على المعلومات الرئيسية والضرورية لهذه الفئات وغيرها .

وعلى الرغم من أن الإفصاح يشكل الشرط الثاني بعد القياس من نظرية المحاسبة إلا أن أهميته تزداد بعد ظهور الشركات المساهمة واحتمالات قيام العديد منها بالتلاعب في أرقام الحسابات والقوائم المالية المنشورة بغية اجتذاب رؤوس الأموال والمدخرات في ظل غياب تطبيق معايير دقيقة للمحاسبة والمراجعة، وضعف دور مراقب الحسابات الأمر الذي أدى إلى إظهار القوائم المالية بصورة تعمل على ارتفاع قيمة الأسهم، بل وإفلاس الشركات وإلحاق الضرر بالاقتصاد القومي ككل مثلما حدث في أزمة الكساد العالمي 1929 وأزمة سوق المناخ بالكويت وغيرها من الأزمات العالمية المتتالية للبورصات في الوقت الحاضر.

الإفصاح والشفافية أكبر تحد يواجه أسواق والهيئات المالية في العالم لاسيما النامية منها لأن المعلومات هي روح السوق المالي فإن استمرارية نشرها وصحتها ودقتها ومصداقيتها هي الأساس، وعلى المستثمرين بذل كل الجهود للتأزر مع الهيئات المالية أولا لحماية نفسه من الممارسات غير العادلة وغير السليمة وتوصيل المعلومات للحد من سرعة، إذن لا بد من تضافر الجميع للوصول إلى ثقافة الإفصاح .

من خلال قراءتنا لهذا الموضوع توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات، نذكر أهمها :

أولا: النتائج:

1. هناك تحوط ملحوظ بين الاقتصاديين والمحللين الماليين في تحديد سبب نشوء الأزمة وسبل علاجها، ولا يوجد اتفاق بالسبب وآلية العلاج يمكن الاستناد عليه أو الوثوق به، مما زاد المشكلة تعقيدا وترك جل الأمور في مرمى التكهنات والمحاولات.
 2. يؤكد كذلك كل من المستثمرين ومجالس معايير المحاسبة ومطبقي معاييرها بأن إلغاء معايير القيمة العادلة أو إيقافها ولو مؤقتا سوف يفاقم من الأزمة، من منطلق أن إيقاف استخدام تلك المعايير سوف يلغي عنصر الشفافية، وبالتالي سوف يفقد المستثمر ثقته في القوائم المالية مما سيحمله بحجم عن التعامل في الأسواق المالية، الأمر الذي سوف يؤدي إلى ركودها بشكل أكبر وأخطر مما هي عليه الآن.
 3. حسب رأي الأستاذ الدكتور مطر:
- * بان النتائج تشير وبلاستناد على رأي الخبراء من جهة والإجراءات التي قامت بها مجالس معايير المحاسبة بأنه ستساهم مجالس معايير المحاسبة بشكل أو بآخر في حل هذه الأزمة مستقبلا وخصوصا أنها شكلت لجنة عالمية لدراسة الأمر، وأصدرت دليلا استرشاديا لكيفية تطبيق معايير القيمة العادلة في الأسواق غير النشطة.
- * قد يكون السبب الرئيسي لنشوء هذه الأزمة ومن وجهة نظر الباحثين هو البعد الأخلاقي، والتفرد السياسي، فقد دلت الحقائق التاريخية بأن أغلب الأنظمة التي حدثت سابقا وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية كانت بسبب تلاعب مطبقي معايير المحاسبة. والحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهو التفرد السياسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما جعلها تطبق من خلال اقتصادها سياسات عديدة دون توفير الرقابة المالية الفاعلة والكفؤة والتي أدت إلى انهيار عالمي غير مسبوق.
- 4- أهمية الالتزام بتطبيق القواعد والمعايير من خلال توفير النشاط الإشرافي والرقابي، حيث يدعم بإيجابية :
 - * توفير حماية للمستثمرين من ممارسات الاحتيال أو التضليل.
 - * كفاءة وشفافية الأسواق.
 - * تحقيق السعر العادل للورقة المالية من خلال الإفصاح .
 - * تعبير واقعي على وضع المؤسسة المالي دون أي تضليل أو غش.
 - 5- أن الأسباب الرئيسية للأزمات:
- الإفراط بمنح القروض وبشكل غير مدروس.

- عدم إيلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية .
- تجاهل التقارير التي كانت تشير إلى خلل في السياسات الائتمانية المتبعة.

ثانيا: التوصيات: يمكن طرح بعض النقاط التالية:

1. زيادة وضع الضوابط على شركات السمسرة والوساطة المالية فيما يتعلق بعمليات شراء وبيع الأوراق المالية .
2. الاستمرار في مراقبة الشركات المدرجة في السوق المالي وخصوصا في عملية التزامها بمعايير المحاسبة الدولية، وإطلاعها على الدليل الاسترشادي الخاص باستخدام معايير القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، واعتماده بشكل رسمي وملزم.
3. أن تمارس هيئة البورصة رقابة مشددة على المتعاملين المخالفين في السوق المالي، وكذلك وضع الضوابط الكفيلة بالحد من تسريب المعلومات وبث الإشاعات التي تغذي المضاربة غير المنضبطة من قبل بعض الوسطاء الماليين.
4. توعية المستثمرين بأهمية معايير المحاسبة ، وأنها تساهم في إعطائهم الشفافية التي تساهم بجعل قراراتهم الاستثمارية ناجحة.
5. على الهيئات المالية التدقيق في كل البيانات الواردة ، ويجب أن تكون مطابقة للمعايير الدولية ، حيث أقرت المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال عددا من المبادئ بخصوص الإفصاح، والتي تنص على الإفصاح الكامل والدقيق وفي المواقف المناسبة عن المعلومات المناسبة واللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري والمعاملة العادلة والمتساوية خصوصا فيما يتعلق بالحق في الحصول على البيانات والمعلومات ومحاربة الإشاعات .
6. تطوير الضوابط التي تحد من المخاطر المرتبطة بتعاملات الأوراق المالية، مع تعزيز مستويات الرقابة والإفصاح الدوري (القوائم المالية) والإفصاح عن المعلومات الجوهرية والشفافية على الشركات المدرجة في السوق.
7. توفير المناخ الملائم لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني ويحقق سلامة التعامل ويحمي المستثمرين ، و ترسيخ أسس التعامل السليم والعدل بين مختلف فئات المستثمرين .
8. ضرورة العمل على إنشاء شركات متخصصة تعمل على تقديم المعلومات والخدمات الاستشارية في هذا المجال لتشجيع الأفراد على التعامل في الأوراق المالية ، و لارتقاء بكفاءة سوق المال وحماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة ، وكذا تعميق ثقة المتعاملين بأسواق رأس المال وتنمية الوعي الاستثماري عند المستثمرين .
9. إيجاد الآليات المناسبة لتفعيل استثمارات البنوك في الأسواق المالية.
01. إعداد حملات إعلامية مكثفة سواء بالداخل أو الخارج، والاتصال بالأسواق المالية في الخارج لتبادل المعلومات والخبرات والانضمام لعضوية المنظمات والاتحادات العربية والدولية ذات الصلة.
11. دراسة مفصلة للأزمة المالية ولآثارها المستقبلية للاستفادة ووضع إستراتيجيات وخطط طويلة الأمد.

المراجع :

- ¹ محمد بن أبي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، دار الحديث ، مصر، 1995 ، ص 15.
- ¹ بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، مرجع سابق ، ص 8 .
- ¹ إبراهيم مذكور ، المعجم الوجيز ، وزارة التعليم العالي ، مصر ، 1994 ، ص 15.
- ¹ بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 8 .
- ¹ سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 3 .
- ¹ محمد العجلوني ، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 6.

¹ كمال رزق ، الأزمة المالية : مفهوما ، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية، 2009، ص 3 .

¹ إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 18 .

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 17 .

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 291 .

¹ داوي الشيخ ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان ، 2009 ، ص 3 .

¹ ثريا الخزرجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية ، التحديات وسبل المواجهة ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 4 .

¹ 09p Averting financial crisis , 21 march 2008, , Congressional research service , Mark Jikling

¹ علي محمد نجيل المعموري ، فارس جميل حسين الصوفي ، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية ، مرجع سابق ، ص 11 ، 12 .

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 17 .

¹ محمد عبد الله المهدي ووليد زكرياء صيام ، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم ، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية ، المجلد 34، العدد 2 ، الأردن، 2007، ص 259 .

¹ عبد النبي محمد فرج ، " تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان /الأردن ، 2005 ، ص 14 .

¹ سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، مرجع سابق ، ص 21 ، 23 .

¹ حسن عبد الكريم ، بتول محمد نوري ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 20 .

¹ محمد مطر وآخرون ، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 16 .

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 125 .

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 128 .

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 135 .

¹ - Karim BENNIS, L'efficience informationnelle des marchés financiers et crise financière : Quelles relations? ,Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement , Université Moulay Ismaïl Mknès, 19 – 20 Novembre 2009

¹ طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 137 .

¹ - Khalid OULAD SEGHIR, Les normes comptables IFRS et la Crise financière, Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement , 19 – 20 Novembre 2009

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

N° 8, 2010, 8 العدد

ISSN : 1112-6604

تحديات مكافحة الفقر كهدف إنمائي في ظل الأزمة المالية

د. مخلوفي عبد السلام ، أ. العرابي مصطفى

جامعة بشار

ملخص المداخلة:

تعرض هذا البحث لتشخيص مبسط للأزمة المالية العالمية ، بحيث تعرض لأهمية مكافحة الفقر كهدف إنمائي للألفية الثالثة ، ليصل إلى إبراز أهم التحديات التي تعترض جهود مكافحة الفقر مما قد يعيق تحقيق الأهداف المرجوة بحلول 2015 ، وأختتم هذا البحث بمجموعة من التوصيات التي تحدد مجالات الأولوية لاتخاذ ما يلزم من أجل مواجهة هذه التحديات .

الكلمات المفتاحية : الأزمة المالية العالمية، الأهداف الإنمائية، الفقر، التحديات .

مقدمة:

كانت البلدان النامية بعيدة نسبيًا عن الآثار المباشرة للأزمة المالية العالمية بسبب بعد مؤسساتها المالية و المصرفية عن أزمة الرهن العقاري واختيار البنوك الاستثمارية.

لكن مع الركود الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان المتقدمة فإن البلدان النامية تواجه تداعياته من خلال كساد صادراتها نحو الخارج، وبالتالي تراجع في معدلات النمو ، والمعونات الخارجية ستقل على الأرجح عن تعهدات المانحين في الوقت الذي تظهر فيه أشد الحاجة إليها.

كل هته العوامل وأخرى من شأنها أن تقلل من فرص مكافحة الفقر كهدف إنمائي للألفية في البلدان النامية بحيث من المؤمل تخفيض عدد الفقراء إلى النصف بحلول 2015.

والسؤال الذي يطرح نفسه:

ما مدى التطور في مكافحة الفقر كهدف إنمائي في البلدان النامية؟ وما تحديات تحقيق هذا الهدف في ظل تداعيات الأزمة المالية ؟

فرضيات البحث: على ضوء ما تقدم، وضعنا فرضية للبحث مفادها :

أن تداعيات الأزمة المالية من شأنها أن تعيق التقدم المحرز في مكافحة الفقر كهدف إنمائي.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى معرفة أهم التطورات في مجال الحد من الفقر في الدول النامية ودور أزمة الرهن العقاري في إعاقه تحقيق هذا الهدف الإنمائي.

وسنحاول الإجابة على إشكالية البحث من خلال التطرق إلى العناصر التالية:

I – تشخيص أزمة الرهن العقاري .

II – الفقر كهدف إنمائي للألفية.

III – تحديات وفرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة المالية.

I – تشخيص أزمة الرهن العقاري:

لقد شهد العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بزوغ أزمة مالية حادة لم يشهد العالم نظير لها منذ أزمة الكساد العظيم لسنة 1929. فبحلول الربع الأخير من عام 2008 بدأت بوادر الأزمة تلوح في الأفق، كتداعيات لخلل^{lxxviii} في سير وأداء الأنظمة المالية في

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية الكبرى، وكانت بدايات الأزمة المالية بأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة، حيث تسبب التوسع الكبير في منح الائتمان المصرفي والإفراط في منح القروض للشركات والأفراد ذوي السجل الائتماني الضعيف، في حدوث اهتزازات عنيفة مست قطاع الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية أعقبتها حسارة عدد كبير من الأمريكيين منازلهم و اختيار بعض البنوك العملاقة مما قلص من حظوظ قطاع الأعمال في الحصول على الائتمان وهو ما مهد الطريق أمام الكساد.

هناك خاصية معينة تميز بها المؤسسات المالية والمصرفية وهي درجة التشابك الكبيرة بينها وخصوصا بعد استحداث الأدوات المالية الجديدة في المجال المالي بصفة عامة وفي مجال التمويل العقاري بصفة خاصة والذي انتشر في التسنييد أو التوريق بصورة كبيرة وذلك من خلال تحويل القروض السكنية إلى سندات مدعومة بتلك القروض مما يؤدي إلى تشابك المؤسسات المالية، وبالتالي فإن تعرض إحداها للانهيار أو الإفلاس يؤدي إلى تعثر واختيار مؤسسات مالية أخرى.

طاولت تداعيات أزمة الرهن العقاري الأمريكية مختلف الأنشطة الاقتصادية، حيث انتقلت من القطاع المصرفي وشركات التأمين وسوق الأوراق المالية إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وانعكست بالتالي على مستويات البطالة التي بلغ معدلها لأول مرة في الولايات المتحدة 7.2 في المائة في نهاية عام 2008. وتراجع معدل نمو الإنتاج الصناعي وتباطأ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي وانخفض معدل نمو الصادرات الأمريكية، إلى غير ذلك من دلالات الركود الاقتصادي.

ونتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة، انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والآسيوية الناشئة. وسجل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الاقتصادات المتقدمة تراجعاً بنسبة 7.5 في المائة خلال الربع الأخير من عام 2008، ومن المتوقع أن يستمر الانخفاض في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بالمعدل نفسه خلال الربع الأول من عام 2009^{lxxxix}. ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي^{lxxx}، من المتوقع أن تحقق الاقتصادات الناشئة والنامية نمواً محدوداً يبلغ معدله 1.6 في المائة لعام 2009 ويرتفع إلى 4 في المائة لعام 2010.

وإذا كانت آثار الأزمة المالية تتجلى بشكل واضح في البلدان المتقدمة التي تفجرت فيها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهور من تداعيات الأزمة على البلدان النامية التي تنتقل إليها هذه التداعيات من خلال التجارة الدولية (السلعية والخدمية)، وتدفعات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية، وتعاملات أسواق المال، وانتقال الأفراد وما يصاحبه من تحويلات مالية إلى الوطن الأم. ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلدان النامية في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، وفي الوقت نفسه توفير متطلبات التكافؤ الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل للفئات الفقيرة. ففي ظل الأزمة الحالية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لذلك، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية.

II - الفقر كهدف إنمائي للألفية

تعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية.

1 - ماهية الأهداف الإنمائية للألفية:

في سبتمبر 2000، عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية حيث التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة بالعمل نحو عالم يعطي أكبر أولوية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وقام بالتوقيع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة حيث قام أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتمرير هذا الإعلان بالإجماع. وتمخضت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عن هذا الإعلان والاتفاقيات والقرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات.^{lxxxix}

تركز الأهداف الإنمائية للألفية على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسينات هامة وملموسة في حياة الناس بحلول عام 2015. وقد حددت هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضاً للبلدان الغنية التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وكذلك للمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

الأهداف الإنمائية للألفية هي أول مجموعة من الأهداف المحددة كمياً وزمناً والتي تتقاسمها كل من الدول النامية والمتقدمة، وبذلك توفر إطاراً متكاملًا يرمي إلى تحقيق أهداف الحد من الفقر^{lxxxii}.

وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع .
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل .
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة .
- تخفيض معدل وفيات الأطفال .
- تحسين صحة الأمهات .
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض .
- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

2 - الإقلال من الفقر كمحور للتنمية:

في العقد الأخير من القرن الماضي تنامي الوعي بقيمة الإنسان هدفاً ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة، وبناء على ذلك كثرت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية البشرية وتحليل مكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتكوين رأس المال البشري، أو رفع مستوى المعيشة أو تحسين نوعية الحياة. فقد ترسخ الاقتناع بأن المحور الرئيس في عملية التنمية هو الإنسان، وفرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات كما لعبه أعمال أمرتيا سن^{Amartya Kumar Sen}^{lxxxiii} حول القدرات والحقوق المكتسبة من ناحية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية من ناحية أخرى دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا الاقتناع.

تتلخص الفكرة المحورية لمساهمة سن SEN في أنه "يمكن النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر" . ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية، كذلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد أو أنها التصنيع، أو أنها التقدم التقني، أو أنها التحديث الاجتماعي. ومن هذا المنظور فإن التنمية تتطلب القضاء على أهم مصادر عدم الحرية: كالفقر وانعدام الفرص الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع بواسطة أجهزة الدول^{lxxxiv}.

إنطلاقاً مما سبق فإن الفقر يعتبر محورياً أساسياً في المفهوم الجديد للتنمية.

إن الهدف الأول من أهداف الألفية وهو "القضاء على الفقر المدقع والجوع" يحتوي على غايتين هما^{lxxxv}:

- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار يومياً إلى النصف.
- القيام بين عامي 1990 و 2015 بتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف.

تحدد كم من هاتين الفقرتين غاية عملية يمكن قياسها، تتعلق الأولى بالفقر، والثانية بالجوع وتتوفر في كليهما ثلاثة خصائص هامة: تتضمن تعريفين للفقر والجوع، تحددان الغاية" نصف ما كان موجوداً في عام 1990" وتعطيان إطاراً زمنياً لبلوغ الغاية.

فالغاية الأولى تنص على ضرورة قياس الدخل أو على الأقل الإنفاق وللأغراض الوطنية يستخدم خط الفقر الوطني بدلاً من دولار واحد يومياً. أما الغاية الثانية فتستوجب تحديد ما نعنيه بالجوع.

يعتمد رصد تحقيق الغاية الأولى على ثلاثة مؤشرات:

- نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى خط الفقر ، أي على أقل من 1.08 من الدولارات يوميا بالأسعار الدولية لعام 1993 .
- نسبة فجوة الفقر " إنتشار الفقر * عمقه " أي متوسط المسافة التي تفصل السكان عن خط الفقر
- نصيب الخمس الأشد فقرا من الاستهلاك الوطني.
- أما رصيد تحقيق الغاية الثانية فيعتمد على مؤشرين هما:
- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات .
- نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية.

III- تحديات وفرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة المالية

أتاح النمو الاقتصادي القوي في البلدان النامية خلال العقد المنصرم إمكانية بلوغ الهدف الإنمائي للألفية المعني بخفض عدد الفقراء على مستوى العالم، غير أن الضربة الثلاثية المتمثلة في أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية أنشأت تحديات جديدة أمام تحقيق هذا الهدف المتمثل في خفض عدد الفقراء فقرا مدقعا إلى النصف.

1 - فرص مكافحة الفقر في ظل الأزمة

في عام 2004، شرع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعداد تقرير الرصد العالمي السنوي الذي يركز على كيفية قيام العالم بتنفيذ السياسات والإجراءات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ونواتج التنمية ذات الصلة. ويتيح هذا التقرير إطاراً للمساءلة في سياسة التنمية العالمية.

تظهر تقديرات البنك الدولي أن نحو 1.4 مليار شخص كانوا يعيشون دون خط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يوميا عام 2005، وهو ما يعادل أكثر من ربع سكان العالم النامي. وتراجع معدل انتشار الفقر من 52 في المائة من سكان العالم عام 1981 إلى 42 في المائة عام 1990 وإلى 25 في المائة عام 2005^{lxxxvi}.

ويحذر آخر تقرير رصد عالمي صدر في ربيع 2009 أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية والركود العالمي الحالي يفرضان تحديات خطيرة على المكتسبات التي تحققت بشق الأنفس عند إحراز الأهداف الإنمائية للألفية علماً بأن التقديرات تشير إلى أن 55 - 90 مليون نسمة إضافية سيقعون في براثن الفقر المدقع، وسيعاني أكثر من مليار نسمة من جوع مزمن في عام 2009^{lxxxvii}.

فمن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الحقيقي من 3.7 في المائة عام 2007 إلى 1.9 في المائة عام 2008 ثم ينكمش إلى ناقص 1.7 في المائة عام 2009. ومن المتوقع أن يؤدي تراجع النمو الاقتصادي عام 2009، مقارنة بما كان متوقعا قبل الأزمة المالية، إلى انخفاض عدد الناجين من براثن الفقر في العالم النامي بنحو 50 مليون شخص، باستخدام المستوى المرجعي لخط الفقر الدولي البالغ 1.25 دولار يوميا، وإذا كان خط الفقر يبلغ دولارين اثنين يوميا فإن هذا العدد سيرتفع إلى 64 مليون شخص. وتعد تقديرات الآثار هذه ذات صلة بمسارات ما قبل الأزمة. وسيهبط معدل الفقر الإجمالي عند حد 1.25 دولار يوميا من 19 في المائة عام 2008 "ما قبل الأزمة" إلى 18 في المائة (1.04 مليار شخص) عام 2009؛ وكان معدل النمو ما قبل الأزمة لعام 2009 سيؤدي إلى خفض معدل الفقر بدلا من ذلك إلى 17 في المائة (987 مليون شخص).

ومع ذلك، فالهدف الأول المتمثل في تخفيض معدلات الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015 مقارنة بمستوى عام 1990 لازال قابلاً للتحقيق على المستوى العالمي بناءً على التنبؤات الحالية، غير أن المخاطر كثيرة. بحيث أن هناك أمل يلوح في الأفق لتحقيق هذا الهدف على المستوى العالمي. ومن غير المرجح أن تحقق منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في القضاء على الفقر والجوع وذلك بناءً على الاتجاهات الحالية.

على المستوى القطري، تعاني غالبية البلدان النامية من مخاطر عدم تحقيق معظم أهدافها. وتعتبر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء متنحفة عن تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للتنمية، أما جنوب آسيا فهي متباطئة عن تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالتنمية البشرية. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل لا سيما الدول الهشة مخاطر عدم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقبل خمس سنوات عن الموعد النهائي لتحقيق الالتزامات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أخذ احتمال التقصير في تحقيق عدد من الأهداف يشكّل حقيقة صارخة. وعلى الرغم من بدء بروز بوادر انتعاش، فإن الأزمة الاقتصادية وأزمة الأغذية وأزمة الوقود التي شهدتها الآونة الأخيرة على المستوى العالمي جعلت فرص إحراز تقدم أكثر صعوبة بل أدت، في بعض الحالات، إلى انحسار المكاسب^{lxxxviii}.

وعلى الرغم من أن الأزمة الحالية تدعو إلى تركيز خاص على برامج الحماية الاجتماعية التي تحمي الفقراء والفئات المستضعفة من المصاعب الوشيكة، من المهم تسريع وتيرة التقدم نحو أهداف التنمية البشرية. أما البرامج الأساسية في مجال الرعاية الصحية والتعليم - مثل مكافحة الأمراض العضال ومنها الإيدز والملاريا، وتدعيم نظم الرعاية الصحية، ومساندة مبادرة المسار السريع في التعليم - فتحتاج إلى تعزيز.

2- أهم تحديات مكافحة الفقر في ظل الأزمة:

إذا كانت آثار الأزمة المالية تتجلى بشكل واضح في البلدان المتقدمة التي تفجرت فيها بسبب عدم كفاءة النظم المالية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهاون من تداعيات الأزمة على البلدان النامية التي تنتقل إليها هذه التداعيات من خلال التجارة الدولية (السلعية والخدمية)، وتدفقات الاستثمار الأجنبي والمعونات الدولية، وتعاملات أسواق المال، وانتقال الأفراد وما يصاحبه من تحويلات مالية إلى الوطن الأم. ويكمن التحدي الأكبر الذي تواجهه البلدان النامية في كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي المرتفع، وفي الوقت نفسه توفير متطلبات التكافؤ الاجتماعي وتحسين مستويات الدخل للفئات الفقيرة^{lxxxix}.

ففي ظل الأزمة الحالية، من المنتظر أن تتناقص المعونات والقروض الأجنبية، وأن تتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن انكماش حركة التجارة الدولية وانخفاض عائدات التصدير نتيجة لذلك، الأمر الذي يلقي عبئاً كبيراً على البلدان النامية في إيجاد مصادر بديلة أو إضافية لتمويل عمليات التنمية والتقليص من حدة الفقر للوصول إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

☞ تراجع المساعدات الإنمائية للدول النامية :

منذ بداية أزمة الغذاء والوقود قبل حوالي سنتين ويعد ذلك الأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي، قامت البلدان والجهات المانحة وهيئات التنمية بتعبئة موارد إضافية كبيرة لفائدة البلدان المنخفضة الدخل. ولكن الأزمات أوقعت أكبر الأضرار في البلدان المنخفضة الدخل من بين البلدان النامية مع أن تلك الأزمات لم تنشأ فيها، وهي لذلك تواجه تحديات هائلة تعرّض للخطر سنوات من التقدم المحرز في محاربة الفقر.

☞ تأثير تراجع التجارة الدولية على مستويات العمالة:

إن هبوط معدلات التجارة العالمية أصاب البلدان المنخفضة الدخل بأضرار كبيرة، حيث تفيد التقديرات بأن الطلب في أسواق الصادرات هبط ما بين 5 في المائة و 10 في المائة في العام 2009.^{xc}

وفي هذا الصدد قد يحدث التغيير في دخل العمل من خلال الصدمات التي تتعرض لها فرص العمل والإيرادات. ففي البداية، سيكون العاملون في القطاعات الموجهة للتصدير وفي قطاعي التشييد والصناعات التحويلية الأشد تأثراً على الأرجح، وذلك بسبب انخفاض الطلب العالمي على الصادرات وتراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وظهرت دلائل غير مثبتة من بعض البلدان النامية على إلغاء عدد كبير من الوظائف وانخفاض الإيرادات في قطاعات الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير. فعلى سبيل المثال، سجلت عمليات تسريح ضخمة للعمالة في الهند في بعض القطاعات (مثل صقل الألبسة) والاتجاه نحو قبول عقود أقل ضمناً في قطاعات أخرى (مثل المنسوجات والملابس). وفي كمبوديا، فقد قطاع الملابس الجاهزة والبناء 45 ألف وظيفة و 60 ألف وظيفة على التوالي بنهاية عام 2008. وفي المدى المتوسط، ستنشر الآثار على الأرجح إلى قطاعات أخرى أقل راتبا، حيث أن دخول العمالة الفائضة من قطاعات الصناعات التحويلية إلى هذه القطاعات سيؤدي

إلى تآكل إيرادات العمال الموجودين بالفعل. وتشير التقديرات إلى أنه خلال الأزمة الآسيوية عام 1997، انتقل ما بين 30 و40 في المائة من العمالة المسرحة في المناطق الحضرية إلى قطاع الزراعة^{xci}.

تراجع أسعار السلع الأولية:

ويمكن لتراجع أسعار السلع الأولية أن يكون له أثر كبير على دخل العمال ولا سيما في البلدان النامية التي تعتمد على صادرات السلع الأولية في تحقيق النمو وتوفير فرص العمل. ففي زامبيا، على سبيل المثال، فقد ربع العاملين في التعدين وظائفهم عام 2008، وهبطت أسعار السلع الأولية الرئيسية للتصدير في منغوليا إلى حوالي 50 في المائة، مما أدى إلى تراجع الدخل وارتفاع معدل البطالة^{xcii}.

تدفقات رؤوس الأموال من القطاع الخاص:

شهد صافي تدفقات رأس المال من القطاع الخاص إلى أشد البلدان فقراً هبوطاً كبيراً إلى 21 مليار دولار أمريكي في العام 2008 من 30 مليار دولار أمريكي في العام 2007، ومن المتوقع أن يهبط إلى 13 مليار دولار أمريكي في العام 2009.

تراجع مبالغ التحويلات:

أدى التدهور الشديد الذي شهدته الأوضاع الاقتصادية إلى هبوط كبير في تحويلات العاملين إلى البلدان المنخفضة الدخل، ومن المتوقع أن تحبط بنسبة ما بين 5 في المائة و7 في المائة في العام 2009، على أن تشهد انتعاشاً طفيفاً في العام 2010^{xciii}.

وقد يكون لتراجع تدفقات الهجرة إلى الخارج بسبب تراجع النمو في البلدان العالية والمتوسطة الدخل أثر خطير على الفقر في البلدان المعتمدة على التحويلات الخارجية كمصدر للدخل بخلاف دخل العمل. فمن المتوقع أن تراجع التحويلات إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، مثلاً، حوالي 4 في المائة في المتوسط، وهو ما سيؤدي إلى زيادة عد الفقراء بما يقدر بنحو 125 ألف شخص و68 ألف شخص في غواتيمالا وهندوراس على التوالي. وقد يؤدي تدهور أسواق العمل في المناطق الحضرية إلى انخفاض التحويلات المحلية وانعكاس مسار الهجرة الداخلية^{xciv}.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

سجلت أسعار الأغذية زيادة حادة في النصف الأول من عام 2008. ومع أن الأسعار نزلت عن المستويات القياسية التي وصلت إليها العام الماضي، فإن أسعار الحبوب الغذائية الرئيسية ما زالت أعلى كثيراً من المتوسط. وبقيت أسعار الحبوب العالمية أعلى 60 في المائة عن مستواها في بداية عام 2006 رغم أنها تراجعت 40 في المائة منذ بلوغها الذروة عام 2008. وما زالت أسعار الأرز أعلى مرتين عما كانت عليه في بداية عام 2006 رغم هبوطها 37 في المائة، في حين أن أسعار الذرة والقمح بقيت على بنسبة 48 في المائة و35 في المائة على التوالي. ومع أن الأسعار العالمية نزلت عن مستوياتها القياسية التي وصلت إليها العام الماضي، فإن هذا لم يؤدي لتقائماً إلى انخفاض مماثل للأسعار المحلية في كثير من البلدان، حيث كانت الأوضاع المحلية تدفع في أغلب الأحوال إلى هذا الفارق في الأسعار^{xcv}.

ومن المتوقع أن تكون الأسعار الحقيقية للأغذية الرئيسية في المتوسط أعلى 25 في المائة خلال الفترة بين عامي 2009 و2018 مقارنة بالفترة بين عامي 1999 و2007، وستكون أكثر تقلباً على الأرجح. وتدفع الأحداث خارج قطاع الغذاء بشكل متزايد الأسعار العالمية للأغذية، حيث يدفع الوقود الحيوي وصناديق مؤشرات السلع الأولية إلى نقل التقلب الكبير في الأسعار من أسواق الوقود والمعادن إلى أسواق الحبوب، وتندرج التوقعات الخاصة بتغير المناخ بأثر كبير على الغلات الزراعية في المناطق المدارية.

ويهدد التقلب الشديد لأسعار الأغذية مع آثار الأزمة المالية بتفاقم النقص الشديد للغذاء واشتداد المصاعب التي يواجهها أشد الناس فقرا. وتفيد أحدث التقديرات من منظمة الأغذية والزراعة بأنه لأول مرة في تاريخ البشرية سينام أكثر من مليار إنسان جوعى كل ليلة. ويؤثر الجوع حاليا على شخص من بين كل ثلاثة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي مواجهة الأسعار المرتفعة وغياب مساعدات خارجية، فإن الأسر التي تعاني نقصا شديدا في الغذاء ليس أمامها من خيار سوى تخفيض المستويات الحالية لاستهلاكها من الأغذية، أو التحول إلى أغذية أقل جودة وثمنا، أو التخلي عن نفقات بالغة الأهمية على الصحة والتعليم.

خاتمة:

في ختام هذا البحث وفي إطار اختبار الفرضية المذكورة أعلاه، كانت للأزمة المالية تداعيات وخيمة على التخفيض والتقليل من جهود مكافحة الفقر بل زادت من تفاقم المشكل مما قد يعيق من تحقيق الأهداف المرجوة بحلول 2015، وفيما يلي نورد بعض التوصيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في تقرير الرصد العالمي لـ 2009 والتي تحدد مجالات الأولوية لاتخاذ ما يلزم في ضوء الموقف الاقتصادي الحالي في جميع أنحاء العالم:^{xcvi}

- ضمان استجابة مالية كافية في البلدان النامية لحماية الفقراء والشرائح المستضعفة، ومساندة النمو الاقتصادي. يتعين أن تعزز مجالات الأولوية شبكات الأمان الاجتماعي وتحمي برامج البنية الأساسية التي يمكن أن تهيئ فرص عمل مع إقامة أساس في الوقت نفسه نفسه لإنتاجية ونمو مستقبليين.
- تقديم المساندة للقطاع الخاص وخاصة مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وتحسين المناخ الذي يساعد على تحقيق الانتعاش والنمو في استثمارات القطاع الخاص.
- مضاعفة الجهود في مجال التنمية البشرية، واستعادة الميزة المفقودة في التقدم نحو إحراز الأهداف الإنمائية للتنمية وخاصة ما يتعلق بالرعاية الصحية والتعليم.

وكي تتسنى مساندة هذه الجهود، يشدد التقرير على 3 أولويات عالمية أساسية:

- على المانحين الوفاء بالتزاماتهم بشأن زيادة المعونات. حيث إن الاحتياجات المتزايدة للبلدان الفقيرة التي تضررت بشدة من جراء الأزمة تدعو إلى تجاوز الالتزامات الحالية إلى المزيد.
- يتعين على الحكومات الوطنية مكافحة الضغوط الحمائية المتزايدة ومواصلة الانفتاح على التجارة ونظام التمويل الدوليين. إذ إن استكمال مفاوضات الدوحة يمكن أن يعطي الثقة المفقودة والتي هناك حاجة ماسة إليها للاقتصاد العالمي في وقت يتسم بالتوتر الشديد وعدم اليقين.
- يتعين أن يكون لدى المؤسسات المتعددة الأطراف الصلاحيات، والموارد، والأدوات اللازمة لمساندة استجابة عالمية فعالة للأزمة العالمية. وعلى المؤسسات المالية الدولية القيام بدور أساسي في تضييق الفجوة التمويلية الكبيرة بالنسبة للبلدان النامية الناجمة عن تراجع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة ويتضمن ذلك استخدام قدرتها على الرفع المالي للمساعدة في إنعاش تدفقات الأموال الخاصة.

قائمة المراجع حسب ورودها في الهوامش

¹ - هناك خلل ما في النظام المالي الرأسمالي أرجعه الأستاذ موريس آليه (Maurice Allais) (1993) إلى الزيادة المفرطة في الائتمان وعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو "المضاربة" (Speculation) على ذلك، مما أدى كما يقول الأستاذ آليه إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ، ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيجليتز الحائز على جائزة نوبل عام 2001 وذلك عام 2003 .

راجع : د. أحمد مهدي بلوافي، " أزمة عقار..أم أزمة نظام " ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز - جدة -
islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../Belwafi01.pdf

¹ - صندوق النقد الدولي، " الحالة الاقتصادية في العالم: الأزمة والتعافي " ، أبريل 2009. متاح على: www.imf.org
¹ - المرجع نفسه.

¹ - البنك الدولي ، " الأهداف الإنمائية للألفية " ، <http://web.worldbank.org> الإطلاع 2010/04/01

¹ - د. رياض بن جليلي " حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية " سلسلة جسر التنمية ، العدد 65، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جوان 2007 ص 3
¹ - أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen , ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان و الرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية.

¹ - د. رياض بن جليلي ، مرجع سابق ص 3-4.

¹ - المرجع نفسه ص 5-6

¹ - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية، www.worldbank.org/poverty،

¹ - IMF ,The World Bank , " Global Monitoring Repor 2009 “A Development Emergency.”",p48.

www.worldbank.org/INTGLOMONREP2009/Resources/5924349-1239742507025/GMR09_book.pdf

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، " تقرير الأهداف الإنمائية للألفية مساهمة اليونيدو " ، فبراير 2010، ص 2-3

¹ - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، " الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009". متاح على:

www.un.org/esa/policy/wess/wesp.htm

¹ -The world bank , " Protecting Progress: The Challenge Facing Low-Income Countries In The Global Recession " , septembre 2009. P 05.

¹ - المرجع نفسه.

¹ - المرجع نفسه.

¹ - المرجع نفسه.

¹ - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية ، مرجع سابق.

¹ - البنك الدولي، أسعار الأغذية العالمية <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>

¹ - IMF ,The World Bank , ibid,p49

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar**

العدد 8، 2010، N° 8

ISSN : 1112-6604

تقييم مدى مساهمة نظريات التنمية المعاصرة في حماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية.

د. نجابه عبدالله-جامعة المسيلة-الجزائر.

1- أهمية الموضوع وطرح الإشكالية. لم يكن المجتمع الإنساني في بدءه غير طبقة واحدة، هي والطبيعة في صراع، حتى وجد الإنسان وسائل

العيش الأمن، وبلغ سرّ وجوده، من خلال استغلال مواردها واستكشاف طاقاتها، ليضمن عيش يومه، وعيش غده، فيدأ حيث خاف النضوب والجفاف، ويبحث عن البدائل حيث توقع النفاد، ليستمر في الحياة، فكان ذلك المبتدأ في التفكير الاقتصادي، والخوض في النظريات، وانبثق علم الاقتصاد عن علمي الاجتماع والسياسة، مرتبطاً بالسياسة ارتباطاً وثيقاً، وكانت للمجتمع مستويات وطبقات، وأصبح مليئاً بالمتناقضات، حيث الفقر والغنى، والقوة والضعف، والسلب والاستعمار، والاستغلال والاستثمار وغيرها.

ظل الإنسان يبحث عن أفضل السبل لإشباع حاجاته الأساسية، وسعى إلى أن ينظم الحياة الاقتصادية بقوانين تخدم غاياته الإنسانية وهو ما يعرف النظام الاقتصادي²⁷، فجوبه بمشاكل ارتبط قسم منها بتمركزه (موطن)، ساعياً نحو إيجاد حلول لها، سواء أكان ذلك بما يملكه في مجتمعه الصغير أم بالتعاون مع المجتمعات الأخرى والاندماج بها. وقد واجه الإنسان في العصر الحديث كمّاً هائلاً من المشاكل التي تمتد من وجوده على الأرض محددة بقوانين، إلى اقتصادات هومشاكلها المتفرعة التي ترتبط بندرة الموارد الطبيعية أو المحافظة عليها.

أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت حركات وثورات التحرير في مختلف أنحاء المعمورة على الاستعمار بمختلف أشكاله. فبعد نضال وتضحيات جسيمة استطاعت الدول الحصول على استقلالها لتشكل مجموعة من الدول تتمركز في قارتي إفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية، وأصبحت تعرف بالدول المستقلة حديثاً أو دول العالم الثالث، دول الجنوب،.. إلى غير ذلك من المصطلحات، فورثت عنه التخلف المعبر عن ظاهرة اقتصادية واجتماعية متدنية في مستوى التطور والتقدم تسود في زمان ومكان معين لمجتمع أو دولة معينة أو دول محدودة⁽²⁸⁾، فهذه الدول تسعى جاهدة بكل ما تتوفر على وسائل وإمكانات الخروج من هذا التخلف وإحداث التنمية الشاملة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية. من هنا جاءت ورقتنا البحثية للإجابة على التساؤل التالي: " إلى أي مدى يمكن لنظريات التنمية المعاصرة إيجاد الوسائل لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات المالية " ؟

2- الهدف من الدراسة: نسعى من خلال هذه الورقة البحثية تحقيق جملة من الأهداف

- 1 - التعرف على مفهوم التنمية الاقتصادية
- 2 - بيان المراحل المختلفة لمفهوم التنمية الاقتصادية .
- 3 - أسباب اختلاف مفاهيم التنمية الاقتصادية من مرحلة تاريخية معينة لمرحلة أخرى.
- 4 - أهداف التنمية في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين .
- 5 - تقييم نظريات التنمية في أعقاب الأزمة المالية لسنة 2008
- 6 - بيان بعض النظريات البديلة للحد من الأزمة المالية.

3 - منهج الدراسة: سنعمد في ورقتنا البحثية على منهج علميين واحد على اعتبار أن الدراسة نظرية وهو المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي .

4 - خطة الدراسة: قسمت الدراسة إلى أربع محاور رئيسية

أولاً : مفهوم التنمية وأهميتها

1 - مفهوم التنمية :

إن دراسة التنمية الاقتصادية من المواضيع الحديثة نسبياً التي اهتم بها علم الاقتصاد في منتصف القرن العشرين خاصة في الدول النامية، وعليه في البداية يتوجب علينا معرفة مفهوم التنمية وشروط العمل والاستمرار بها .
فمصطلح التنمية سواء أكانت اقتصادية أم سياسية أم اجتماعية يقول عنها البروفسور (كيم) الأستاذ بجامعة كارولينا الأمريكية : " لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلغ التنمية، فالدنيا كلها لازالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي، وبالتالي فمصطلح -مجتمع نام - مصطلح خاطئ، فالمجتمعات يمكن فقط أن يقارن ببعض فيما يتعلق بالمتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هذه المرونة يمكن تسميتها أو تقسيمها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدماً في عملية التنمية."⁽²⁹⁾.
وهناك تعاريف متعددة للتنمية الاقتصادية تختلف باختلاف المفكرين والمدارس الاقتصادية وعليه سنكتفي بتعرف واحد على سبيل المثال للاقتصادي ميشيل تودا رو⁽³⁰⁾:
"عملية التنمية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تك ون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب".

2-أهمية التنمية الاقتصادية: إن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية يمكن أن نلخص منها ما يلي⁽³¹⁾:

- 1 - زيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين.
- 2 - توفير فرص عمل للمواطنين.
- 3 - توفير السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين.
- 4 - تحسين المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع.
- 5 - تقليل الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع.
- 6 - تسديد ديون الدولة.
- 7-تحقيق الأمن القومي.

3-متطلبات التنمية الاقتصادية: لتحقيق التنمية المنشودة يرى الاقتصاديون أن هناك عدة متطلبات وهي:

- 1 - التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
- 2 - الإنتاج بجودة وتوفير التكنولوجيا الملائمة.
- 3 - توفير الموارد البشرية المتخصصة.
- 4 - وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
- 5 - توفير الأمن والاستقرار.
- 6 - نشر الوعي التنموي بين أفراد المجتمع.

4-مقومات التنمية الاقتصادية: هناك خمس مقومات رئيسية لعملية التنمية الاقتصادية وهي :

1 - اليد العاملة بمختلف أصنافها .2- رأس المال.3- الموارد الطبيعية .4- الإدارة والتنظيم .5- التكنولوجيا .

ثانيا : نظريات التنمية من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين .

سنيين مختلف المراحل التي مرت بها نظرية التنمية الاقتصادية مع تقييم كل نظرية وسنكتفي ببعض منها على سبيل المثال (32):

1- نظرية آدم سميث : وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه (ثروة الأمم) معنياً بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن هو لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل إلا أن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:
أ- القانون الطبيعي: اعتقد آدم سميث بإمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية ومن ثم فإنه يُعد كل فرد مسئولاً عن سلوكه أي إنه أفضل من يرعى مصالحه وأن هناك يدأ خفية تقود كل فرد وترشد آلية السوق وإن كل فرد سيبحث عن تعظيم ثروته وكان آدم سميث ضد تدخل الحكومات في الصناعة والتجارة.

ب- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.

ج- تراكم رأس المال يُعد ضرورياً للتنمية الاقتصادية ويجب أن يسبق تقسيم العمل فالمشكلة هي مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

د- إن تنفيذ الاستثمارات يرجع إلى توقع الرأسماليين تحقيق الأرباح وأن التوقعات المستقبلية فيما يتعلق بالأرباح تعتمد على مناخ الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني.

هـ- عناصر النمو تتمثل في كل من المنتجين المزارعين ورجال الأعمال ويساعد على ذلك أن حرية التجارة والعمل والمنافسة تقود هؤلاء إلى توسيع أعمالهم وهو مما يؤدي إلى زيادة التنمية.

و- يفترض آدم سميث أن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر فعلى الرغم من أن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.

2-- نظرية ميل:

ينظر ستوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لنتاج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل، ومن سماتها هي:

أ- التحكم في السكان يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية.

ب- إن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل ومن ثم فإن الأرباح تمثل النسبة ما بين الأرباح والأجور فكلما ارتفعت الأرباح قلت الأجور.
ج- إن الميل غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص قلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان على وفق معدل مالتوس وفي حالة غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وزيادة معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، حيث يصبح معدل الربح عند حده الأدنى وتحدث حالة من الركود.

د- ميل من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقط مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج.

3-تقييم النظرية الكلاسيكية: إن العناصر التي تميز هذه النظرية هي:

أ- سياسة الحرية الاقتصادية حيث يؤمن الاقتصاديون الكلاسيكيون بضرورة الحرية الفردية وأهمية أن تكون الأسواق حرة من سيادة المنافسة الكاملة والبعد عن أي تدخل حكومي.

ب- التكوين الرأسمالي هو مفتاح التقدم الاقتصادي.

ج- تحقيق قدر كافي من المدخرات.

د- ميل الأرباح للتراجع نظراً لتزايد حدة المنافسة ويفسر سميث ذلك بزيادة الأجور التي تحدث بسبب حدة المنافسة بين الرأسماليين.

هو- يعتقد أن حالة الاستقرار هي حتمية كنهائية لعملية التراكم الرأسمالي لأن تراجع الأرباح قد يصل إلى الصفر وتوقف تركم رأس المال ويصل مستوى الأجور حتى الكفاف ويفسر سميت ذلك هو ندرة الموارد الطبيعية التي تقود الاقتصاد إلى حالة السكون.

4- النظرية الكينزية :

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول الرأسمالية فقط ، باعتبار ظهورها كانت نتيجة للكساد العالمي 1929-1933، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية هي: أ- الطلب الفعال: فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- الكفاية الحدية لرأس المال: تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال. ج- سعر الفائدة هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- المضاعف الكينزي يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

5- نظرية النمو غير المتوازن (هيرشمان):

تأخذ هذه النظرية اتجاهها مغايراً لفكرة النمو المتوازن، حيث إن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلاً من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن روادها (هيرشمان) الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفورات خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن تستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى تالية.* فاستعرض أغلب النظريات لا يعني بالضرورة أنها تفيد اقتصاديات الدول النامية ، ولكن ذلك يتطلب عرض الأفكار التي عاجلت التنمية الاقتصادية وإمكان المختصين اختيار ما هو أنسب للتطبيق من خلال واقعهم الاقتصادي والاجتماعي.

ثالثاً: نظريات التنمية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن التغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية، منها ظهور الدول المستقلة حديثاً والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، حيث أن النظريات التنموية كانت تنظر إلى عملية التنمية على أنها مجموعة مراحل من النمو الاقتصادي المتتابع وكان ذلك خلال المدة من الخمسينات وحتى أواخر الستينات، مما احتيج معه إلى وجود أفكار توضح مدى العلاقة بين العمليتين التنمويتين، فقد كانت النظرية الاقتصادية في التنمية ترى أن الأصل هو الكمية والمزيج من الادخار والاستثمار والمساعدات الأجنبية التي تمثل ضرورة حتى تستطيع دول العالم الثالث أن تسير نحو الطريق الطويل للنمو الاقتصادي الذي اتبعته الدول المتقدمة. وبناءً عليه وعلى وفق الإحداث التاريخية فإن التنمية أصبحت مرادفاً للنمو الاقتصادي الكلي السريع. ويمكن عرض بعض من هذه النظريات على سبيل المثال³³):

1- نظرية نماذج التغيير الهيكلي: تركز هذه النظرية على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالان شهيران لنماذج التغيير الهيكلي هما:

النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين ل (آرثر لويس)

أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً ل (هوليس تشينري)

a- نظرية التنمية ل آرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف،

والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من **Juhn Fei**

& **Gustave ranis**، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم

الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل،

والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع

الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور: _ إنه ثابت.

_ إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر. هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفرًا، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افتراض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازنًا بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بإمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازنة والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسميًا، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقاً في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عالية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية لأمنه للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

B - نظرية هولين تشينري:

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:

- السياسة الحكومية. - حجم الدولة. - المصادر الطبيعية. أهداف الدولة.
- التكنولوجيا. - رأس المال الخارجي. التجارة الدولية..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنمية ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها. إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول.

ومما يمكن أخذه على هذه النظرية ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو استقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلا للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

2- نظرية النمو الحديثة:

إن الوهم الذي غلف النماذج النيوكلاسيكية يجب التحرر منه بغرض النمو الاقتصادي، هذا ما كان هاجس الاقتصاديين خلال السبعينات والثمانينات، حيث زادت حدة ديون العالم الثالث مع ازدياد عدم قدرة النظرية التقليدية على تفسير التفاوت في الأداء الاقتصادي بين الدول.

لذا فإن نظرية النمو الحديثة أو النمو الداخلي تمدنا بالإطار النظري لتحليل الناتج المحلي الإجمالي الذي يتحدد بالنظام الذي يحكم العملية الإنتاجية، وليس عن طريق قوى خارج النظام، على العكس من النظرية النيوكلاسيكية التقليدية، فهذه النماذج تنظر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بوصفه نتيجة طبيعية للتوازن طويل الأجل.

إن المبدأ الأساس المحرك لنظرية النمو الحديثة هو تفسير كل من اختلاف معدل النمو بين الدول وارتفاع معدل النمو الملاحظ. لذا فإن النظرية تبحث عن تفسير للعوامل التي تحدد حجم نمو الـ GNP ومعدله الذي لم يفسر ويتحدد خارج معادلة النمو النيوكلاسيكية (سولو) ويطلق عليه بواقى سولو، وبناءً عليه فإن النظرية الحديثة أعادت تأكيد أهمية الادخار والاستثمار في رأس المال البشري في تحقيق النمو السريع في العالم الثالث، فلا توجد قوة تقود إلى التوازن في معدلات النمو بين الاقتصاديات المغلقة، ومعدلات النمو القومي تظل ثابتة وتختلف بين الدول بالاعتماد على معدلات الادخار القومي ومستويات التكنولوجيا.

ومما استطعنا أن نتلمسه من بعض النظريات التي صممت للتصدير سواء عن قصد أم غير ذلك أنها مضرّة بمصلحة اقتصاديات الدول النامية، أو في الأقل هي أقرب للضرر بالنتائج لما يجب أن تكون عليه من مساهمة في عملية النمو الاقتصادي، وهذا لا يعني نسف كل ما كتب من تنظير أو تجارب لأنشطة اقتصادية عالمية، ولكننا يمكن أن نتوصل إلى حقيقة إمكانية التعامل معها بعد إجراء التعديلات المناسبة التي تتلاءم والخصائص الاجتماعية والمؤسسية والهيكلية التي تتميز بها دول العالم الثالث، وهذا يعني أن في عملية التنمية لدول العالم الثالث توازنات إنتاجية وسوقية وسعرية يجب الأخذ بها، إلى جانب التدخلات الحكومية التي يجب أن تسعى لتحقيق التوازن في عدالة التوزيع في المجالات كافة لإحداث نتائج اقتصادية واجتماعية تنموية، وأن تساهم الدولة والسوق الحرة في وضع الحلول المبدئية لمشاكل المجتمع كالفقر والنمو السكاني والتجارة الدولية والسياسة السعرية والعمالة والخصخصة والاستثمارات الخارجية وغيرها.

مما سبق نستنتج على بعض النظريات أنها :

- ترجمة للواقع السياسي المعاش في تلك الفترة.
- بعضها أعدت على أسس اقتصاديات الدول المتقدمة مما يستحيل تطبيقها على الدول النامية.
- أعطت الدور الرئيس في التنمية إلى السوق الحرة، ولم يكن للدولة أي دور في التخطيط لعملية النمو، وحيث أننا نرى أنه كلما كانت الدولة ممثلة للإرادة الحقيقية المستقلة لإدارة سياسات البلد الاقتصادية كان بإمكانها تحقيق إستراتيجيات مهمة في طريق النمو الاقتصادي، إذ أن الدول النامية تمتلك الأسباب الموضوعية في رسم السياسات الاقتصادية للنمو الاجتماعي والاقتصادي كالموارد البشرية والطبيعية والتخطيط الاقتصادي باستثناء دور الدولة، وحيث أن إرادة الدولة التي ترى أن معالجة الفساد وعدم الكفاءة وإيجاد الحوافز الاقتصادية المناسبة وخصوصية بعض المشاريع الإنتاجية والخدمية وإتباع سياسات سعرية لها أثرها المنظم لعملية التجارة الخارجية مع حماية المنتج المحلي والتركيز على الصناعات التصديرية والترحيب بالمستثمرين، وفقاً لما يضمن مصالح الدولة السيادية والاقتصادية، ستؤدي إلى توازن واستمرار في عملية النمو الاقتصادي، ولنا من اقتصاديات الصين وماليزيا خير تجربة لما ذهبنا إليه (عندما استقلت الصين عام 1949 كان الاقتصاد الصيني يعاني من الاضطراب بسبب الحرب والتضخم وكان من مهام الحكومة بناء النظام الاقتصادي العام وإزالة البطالة والمخاض المنتشرة، وكان عدد سكانها

آنذاك حوالي المليار نسمة، وثلثا أراضيها تعتبر جبلية وصحرافية، وعشرها فقط هو المزروعة مكنت الدولة من الاعتماد على النفس وإعادة توجيه أكبر الاستثمارات الزراعية، وبعد مدة من النمو أحدث السياسيون ثورة ثقافية، حيث تم حقن الاقتصاد بأيدلوجية محددة وهي مقاطعة المنتجات الأجنبية وفي العام 1975 وضعت الحكومة خطة حتى العام 2000 لتصبح ذات قوة اقتصادية كبرى، وعرفت هذه الخطة في حينها ببرامج التحديث، ل، وكانت مضامينها تركز على رفاهية المستهلك وزيادة الإنتاجية والاستقرار السياسي، وإنتاج منتجات جديدة في ظل وجود نظام الحوافز، كما عمدت الحكومة إلى تخفيض دور الإدارة المركزية وجعلها مختلطة حيث عملت على وجود قانون تشريع الإصلاح الزراعي، وخفضت عبء الضرائب على المشاريع غير الحكومية، وعملت على توفير تسهيلات الاتصال المباشر بين الصينيين والشركات التجارية الأجنبية، وكانت نتيجة هذه الإصلاحات المبنية على الخلط بين الاتجاه المركزي والمبادرة أن تكون الصين في الوقت الحاضر ذات المليار وثلاثمائة مليون نسمة لاعباً دولياً بارزاً في الصناعات، وخاصة تلك التي تركز على القوى العاملة، وتنتج المصانع الصينية الآن 70% من إلاب والدمى في العالم و60% من الدراجات الهوائية ونصف إنتاج العالم من الأحذية وثلث إنتاجه من الحفائب، ويستحيل في العادة أن تجد منتجات غير صينية من هذه الأصناف على رفوف المتاجر في العالم، ومع ذلك فليست الصناعات المتواضعة هي الوحيدة التي تلعب بها الصين دوراً مهماً في العالم، إذ إنها تنتج ربع الإنتاج العالمي من الغسالات وخمس إنتاجه من البرادات ونصف إنتاجه من الأفران وكل هذه المنتجات هي الجزء الأكثر نمواً في صادرات الصين، وأخيراً نقول إن إنتاج الصين لن يكون باتجاه التقدم أفقياً، ولا بد من التذكير بشعار ماوتسي تونغ "اتجه بشكل ملتو لكن اتجه للأمام بشكل صريح"⁽³⁴⁾.

- إن مختلف النظريات التنموية لم تأخذ بعين الاعتبار الجوانب البيئية للتنمية واستدامتها بل كانت نظريات مبنية على جوانب مادية بحتة. مما دفع بالمختصين والباحثين التفكير في أسس تنموية مستقبلية وهذا ماسنبيه في المحور الموالي.

رابعاً : التنمية في العقدين الأخيرين من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين.

إن الاستخدام الجائر للمصادر الطبيعية و استنزاف الثروات الأرضية والزيادة السكانية المضطردة أدى إلى أن ينتبه العالم إلى أهمية دراسة هذه الإمكانيات وكيف ستلي الاحتياجات المتزايدة في المستقبل. من هذا المنطلق دق ناقوس الخطر في نهاية القرن الماضي للانتباه للخطر الذي يهدد العالم من إمكانيات نفاذ أو شح هذه المصادر، و بدأت منظمات الأمم المتحدة بدعوة لمناقشة مصير الأرض وكيفية المحافظة على مصادر الطبيعة من النفاذ لخدمة الأجيال الحالية والمستقبلية. بدأت الحكومات تبني مفهوم التنمية المستدامة و أصبح لا بد من ترجمة هذا المفهوم الى الواقع العملي من خلال تنمية في الخطط التنفيذية و الإعداد المشاريع التنموية التي تعتمد عليها الدول.

أصبح مصطلح التنمية المستدامة، شائع الاستعمال على يد اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (لجنة بورتلاند) في عام 1987. حيث دعت اللجنة إلى التنمية التي تلي احتياجات الجيل الحاضر دون أن تعرض للاخطار احتياجات أجيال المستقبل. فقد أبرز تقريرها الحاجة إلى معالجة الاحتياجات الإنمائية والبيئة في وقت واحد. منذ ذلك الحين، تم الاضطلاع بجهد كبير في محاولة لتحديد الآثار العملية لمفهوم التنمية المستدامة على مختلف المستويات الجهوي والوطنية والدولية.

a- مفهوم التنمية المستدامة: إن مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 سلط عليها الضوء بصورة واضحة. حيث أن المبدأين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر يعرف التنمية المستدامة بأنها(ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو والاحتياجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل)⁽³⁵⁾.

وبعبارة أخرى (عملية التنمية التي تلي آماني وحاجات الحاضرين دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجات للخطر). كما أنه أشار (لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها).

هذان المبدآن اللذان تقررا باعتبارهما جزءا من جدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الحادي والعشرين ينطويان على بعض الدلالات العميقة للغاية بالنسبة لاستخدام وإدارة الموارد الطبيعية والنظام الإيكولوجي والبيئة. مما سبق علينا أن نساءل ما معنى (بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئة لأجيال الحاضر والمستقبل). أي تحقيق العدالة في تلبية حاجات جميع الشعوب في الجيل الحالي والعدل في تلبية حاجات أجيال المستقبل وأجيال الحاضر مع تحقيق التوازن بين التنمية (بمختلف جوانبها) وصيانة البيئة. إذن التنمية المستدامة هي مجموعة من الوسائل و الطرق لخلق نمو اقتصادي يحافظ على البيئة ويقلل من مستويات الفقر دون أن يدمر المصادر الطبيعية و قدرتها في المدى القصير على حساب تنمية طويلة المدى.

b- ضرورة التنمية المستدامة: لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته ، بأنه بعد عشرات السنين من اعتبار البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي ، أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الاثنين . ولا بد البشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبلية لجميع النفايات على حد سواء ، ولا بد لنا أن نعرف أنه حتى ولو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة ، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدن كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه ، ومن هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة.

1- إنتاج الغذاء: يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقدر ب 5.5مليار نسمة ويتزايد عالميا بمتوسط 1.7% وسيصل إلى 8.5 مليار نسمة بحلول 2025 مما يؤدي في النهاية وصول عدد السكان إلى 11.5 مليار نسمة سنة 2150. إن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لسكان اليوم ، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة . وعليه سوف يصل الاستهلاك من الأغذية إلى الضعف ، ومع أن معدل النمو للإنتاج الغذائي المطلوب هو 1.6% سنويا ، وحسب التقدير دائما سيكون أقل من معدل 2% الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة).⁽³⁶⁾ .

2- التلوث : يعني كل تغير كمي كيميائي في مكونات البيئة الحية وغير الحية ؛ لا تقدر البيئية على استيعابها دون ان يختل توازنها كوجود أية مادة أو طاقة في غير مكانها وزمانها وكميتها المناسبة ؛ فالماء يعد ملوثا إذا ما أضيف إلى التربة بكميات تحتل محل الهواء فيها ؛ والأملاح عندما تتراكم في الأراضي الزراعية بسبب قصور نظم الصرف تعتبر ملوثات ؛ والنفط من مكونات البيئة لكنه يصبح ملوثا عندما يتسرب إلى مياه البحار والمحيطات⁽³⁷⁾ . وهناك العديد من الملوثات منها- (الملوثات الكيميائية - الملوثات الفيزيائية - التلوث الضوضائي - التلوث المعنوي).

أسباب ومصادر التلوث وطرق إنتشاره⁽³⁸⁾:

يعتبر الإنسان أول عوامل التلوث وتدمير النظام البيئي الكوني مما صنعتها يدها ن لقد انتشر التلوث في البر والبحر والجو ليفسد ما خلقه الله ، ويعود بالعواقب الوخيمة على الإنسان نفسه، ومع ظهور الملوثات تضافرت كل عوامل الطبيعة رغما عنها ، على نشرها في كل أرجاء المعمورة بحيث قلما تسلم اليوم منطقة في العالم من آثار التلوث . ومن أسبابها : (أ) استنزاف موارد الطبيعة. (ب) الحفر والتنقيب. (ج) المباني الإسمنتية. (د) التصحر. (هـ) تلوث الهواء. (و) تلوث المياه. (ز) الحروب (الحرب العالمية الثانية - حرب الخليج وغيرها).

حسب خبراء الأمم المتحدة . سوف تكون 90% من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية ، مما يخلق مشاكل كبيرة ومفرزة من التغير الاجتماعي والمؤسسي ، وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (البنى التحتية) ، والعمل على توفير المياه

الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة . سيتطلب مد الخدمات إلى 3.7 مليار نسمة من المقيمين في المدن . كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النمو السريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار 90 % خلال الفترة من 2000 إلى 2030.⁽³⁹⁾

3-التزايد السكاني: كلما ازدادت أعداد البشر ومستوى أنشطتهم ازداد الضغط على النظم البيئية الهشة ، ففي عشرية الثمانينات من القرن العشرين تم تدمير من 7% إلى 10% من الغابات الاستوائية والأراضي الرطبة ، كما تم استنزاف العديد من طبقات المياه الجوفية ، وتلوث المناطق الساحلية بدرجة غير مسبوقة خير دليل (الجزائر - فرنسا - الخليج العربي - شواطئ المحيط الأطلسي بسبب غرق بعض البواخر الحاملة للبتول)⁽⁴⁰⁾.

C - أهداف التنمية المستدامة: . تهدف إلى :- تأمين نمو اقتصادي . - تحقيق مساواة و عدالة اجتماعية . حماية البيئة . على الرغم من أن هذه الأهداف ربما يكون بينها تناقض و اختلاف إلا أنها من الممكن أن تتعايش وتتجانس فالنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . مما يسمح بالعيش الكريم لنا وللأجيال القادمة . فهي تعتمد على المنهج الشامل وطويل المدى في تطوير وتحقيق مجتمعات سليمة تتعامل مع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية دون استنزاف للموارد الطبيعية والأساسية⁽⁴¹⁾.

خامسا :مدى مساهمة نظريات التنمية للحد من آثار الأزمة المالية.

1 - مفهوم الأزمة المالية : " انحيار مفاجئ في سوق الأسهم، أو في عملة دولة ما، أو في سوق العقارات، أو مجموعة من المؤسسات المالية، لتمد بعد ذلك إلى باقي الاقتصاد"⁽⁴²⁾. أما أزمة الأسواق المالية فيقصد بها ذلك التدهور الحاد الذي يحدث في الأسواق المالية لدولة أو مجموعة من الدول، و التي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية و الذي ينعكس في تدهور كبير في قيمة العملة و في أسعار الأسهم لأهم الشركات الصناعية في السوق، وما لها من آثار سلبية على قطاع الإنتاج و العمالة، و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية تحدث الأزمة المالية عندما تصل بعض البنوك الكبرى لوضعية عدم كفاية موجوداتها لتغطية مطالبها. الأصول لا تكفي لتغطية الخصوم.

ما يمكن استخلاصه فيما يخص أزمات النظام الرأسمالي هو أن الرأسمالية في الوقت الحاضر أصبحت تتمتع بقدره كبيرة على مواجهة أزماتها الدورية، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بسمتين أساسيتين مقارنات بال عقود السابقة - إنها أزمات اقل حدة، وإنها اقصر أمدا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية.

2-- تأثيرات الأزمة المالية لسنة 2008:

تبرز تداعيات الأزمة المالية العالمية في مجموعة من المؤشرات الخطيرة التي تهدد الاقتصاد الأمريكي والعالمي ويمكن إنجازها ضمن النقاط التالية⁽⁴³⁾:

a- إفلاس متواصل لكثير من البنوك، والمؤسسات العقارية، وشركات التأمين، وقد بلغ عدد البنوك المنتهية 11 بنك، من بينها "بنك إندي ماك" الذي يستحوذ 32 مليار دولار من الأصول، وودائع بقيمة 19 مليار دولار، ومن المتوقع مع منتصف عام 2009 غلق ما يقرب 110 بنك تقدر قيمة أصولها بحوالي 850 مليار دولار.

b- تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثره بالقطاع المصرفي والمالي، وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات ترتب عنها اضطراباً وخلاً في مؤشرات البورصة بتراجع القيمة السوقية لـ 8 مؤسسات مالية عالمية بحوالي 574 مليار دولار خلال العام.

c- ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو 6.6 تريليون دولار، بلغت ديون الشركات نسبة 18.4 تريليون دولار وبذلك فإن المجموع الكلي للديون يعادل 39 تريليون دولار.

d- أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5%، ومعدل التضخم 4% .

e- تراجع كبير في نسب نمو الدول الصناعية من 1,4% سنة 2008 إلى حدود 0,3% سنة 2009 مع توقع تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تصل نسب النمو عام 2009 في الولايات المتحدة إلى 0,9%، مقابل 0,1% لليابان، و 0,5% لأوروبا.

f- تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبترو "أوبك" إلى ما دون 55 دولار للبرميل .

g- إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوروبي في مرحلة ركود إقتصادي.

h- التعثر والتوقف والتصفية وإفلاس العديد من البنوك.

I- انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية "فورد"، "جنرال.

موتورز" هذه الأخيرة التي هي على وشك الإفلاس وهو ما يهدد بمليوني عامل.

3- نظرية التنمية المبنية على اقتصاد المشاركة آلية لحل الأزمة المالية .

إن السياسات المتبعة للخروج من الأزمة المالية مع مرور الوقت أثبتت عدم فعاليتها، نظراً لاعتمادها على أسس غير أخلاقية وغير شرعية، ولهذا فإن الحاجة ملحة للبحث عن آليات وأساليب بدون فوائد مسبقة وبلا ضمانات مرهقة وبأقل التكاليف يتم في إطارها حماية الاقتصاد الوطني، وعليه فاقتصاد المشاركة أداة أثبتت كفاءتها للتخلص من الأزمة.

يعرف الفقهاء المسلمون الشركة بأنها تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأعمال أو الأموال،

ليكون الربح بينهم حسب الاتفاق .

و روي عن رسول الله الكريم - صلى الله عليه وسلم - أنه قال فيما يرويه عن ربه عز وجل: " أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ، فإذا خانه خرجت من بينهما " رواه أبو داود .

إذا فالمشاركة التفاعل الذي يحصل بين اثنين ومنه المضاربة والمزارعة والمعاملة والمرابحة والمكاتبية والمزايدة

فاقتصاد المشاركة تنظيم اقتصادي يستبعد التعامل بسعر الفائدة، فهو بذلك يلغي المكاسب المضمونة والمبيعات الغير المملوكة، ويعتبر المخاطرة هي أصل الاستثمار ومحرك التنمية⁴⁴.

صور اقتصاد المشاركة: يرى الاقتصاديون أن اقتصاد المشاركة تتعدد صوره وهي⁴⁵ :

a - اعتدال وتوسط خصائص التنظيم . b - تكافل وتضامن فئات المجتمع . c - انسجام وتفاعل الجماهير

مع منهج التنمية . d - اشتراك عناصر الإنتاج في التنمية . e - الانفتاح والتعامل مع العالم الخارجي.

طرق التمويل في اقتصاد المشاركة: إن صيغ التمويل تتميز بخصائص تجعلها مستوفية لمعايير التمويل السليم:

- طاعة الله سبحانه وتعالى وخلوه من الربا والظلم.
- تعمل في الاقتصاد الحقيقي بالمساهمة المباشرة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات .
- تلغي أثر التضخم ذاتيا لارتباطها بتمويل إنتاج السلع وتوزيعها .
- التوزيع المناسب للمنافع و المخاطر بين طرفي العملية . - تؤكد على البعد الاجتماعي والأخلاقي .
- متعددة ومتنوعة بما يناسب حاجة الممولين وظروفهم .
- أما صيغ التمويل فعديدة ومتنوعة وإليك بعضا منها على سبيل المثال :
- 1- صيغ قائمة على البر والإحسان : القرض الحسن - الهبات والمنح - الزكاة - الوقف .
- 2- صيغ قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار : المشاركة - المضاربة - المزارعة - المساقاة .
- 3- صيغ قائمة على الدين التجاري: البيع لأجل وعلى أقساط- بيع السلم- الاستصناع- الإجارة المنتهية بالتسليم.

5- الخاتمة:

- بعد استعراضنا للتنمية الاقتصادية من خلال مفهومها ، أهدافها ، مراحلها التاريخية المختلفة من القرن الثامن عشر إلى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين يمكن الخروج بجملة من النتائج :
- 1- في المراحل للنظام الرأسمالي:
- كانت التنمية ترجمة لأفكار رواد المدرسة الكلاسيكية . - لم تأخذ حيزا واسعا في كتابات الاقتصاديين في تلك الفترة.
 - ترجمة للواقع الاقتصادي آنذاك والذي اتسم بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة للتخطيط الاقتصادي مما يجعلنا نستخلص بأنه لم تكن تنمية بقدر ما كانت عملية نمو فقط.
 - 2- تغير مفهوم التنمية عند الكنتزيين نتيجة إفلاس مبدأ الحرية الاقتصادية بسبب الكساد العظيم (1929-1933) وبتالي أصبح مفهومها كليا وشاملا لمختلف النشاطات الاقتصادية. ومنه ميلاد المحاسبة الاقتصادية لتقييم النشاطات الاقتصادية في فترة الحرب (1939-1945).
 - 3- بعد الحرب العالمية الثانية تغير العالم بوجود ثلاث كتل (العالم الرأسمالي ، العالم الاشتراكي، العالم النامي) مع ميلاد منظمة الأمم المتحدة بمحاكماتها المختلفة. ومنه أصبحت عملية التنمية أكثر اهتماما وتأطيرا ومنها ظهور نظريات النماذج التنموية برعاية خبراء الأمم المتحدة ومحاولة تطبيقها على الاقتصاديات النامية.
 - 4- عملية التنمية اعتمدت على الجانب المادي البحت متناسية الجوانب الأخلاقية والبيئية.
 - 5- ركزت على استنزاف الموارد الطبيعية دون الأخذ بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة (مستقبلا)
 - 6- إن استخدام المفرط للموارد الطبيعية دون أخذ الاحتياطات ضرورية نتج عنه تلوث البيئة ،وما لحق البشرية من أمراض وغيرها.
 - 7- في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تبنت منظمة الأمم المتحدة مفهوما جديدا للتنمية المستدامة وعقدت من أجلها المؤتمرات (مؤتمر الأرض 1992 إلى مؤتمر بالي 2007 مروراً بجوهانسبورغ وكيوتو، و سن التشريعات الدولية والمحلية ملزمة.
 - 8- مهما وصلت الدول من تقدم ورقي فإن مفهوم التنمية يبقى مثاليا لا يمكن تحقيقه.
 - 9- تبني الأمم المتحدة لبرنامج التنمية للألفية الثالثة نتيجة اتساع الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية. 10- لم تساهم مختلف نظريات التنمية المعاصرة في إيجاد حلول ناجعة للحد من الأزمات المالية المتعاقبة بصورة دورية على الاقتصاد العالمي عموما والاقتصاديات النامية خصوصا.
 - 11- الأزمة المالية الحالية بينت محدودية النظم الاقتصادية الوضعية في حل الكثير من مشاكل الإنسانية .
 - 12- إن أساس التقدم الاقتصادي يرتكز بالدرجة الأولى على الاقتصاد الحقيقي. وبتالي فان اقتصاديات المبنية على المضاربة تؤدي إلى أزمات مختلفة.
 - 13- إن الدراسات الاقتصادية الكمية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن العشرين (كالنماذج الاقتصادية - الاقتصاد القياسي - بحوث العمليات وغيرها) أظهرت محدوديتها في التنبؤ بالأزمات.

- 14 - أصبح المال في الاقتصاد الطفيلي وسيلة لجمع المزيد من المال فاقدًا لوظائفه الرئيسية في كونه مقياسًا للتبادل ومخزونًا للقيمة ووسيلة للدفع، ليصبح سلعة كغيره من السلع الأخرى.
- 15- أن اقتصاد المشاركة قد يكون أنسب الحلول القادمة وأن في تطبيقه علاجًا لما يعانيه العالم من أزمة مالية طاحنة ، فقد خلص خبراء في الاتحاد الأوروبي من خلال دراسات إلى أن اقتصاد المشاركة يختلف عن النظام الاشتراكي من خلال سماحه بالتملك ويختلف عن النظام الرأسمالي من خلال منعه للانفراد بالسيطرة على السوق ومنعه للثراء الفاحش معتبرينه نظامًا وسطًا.
- 16- إن الأزمة المالية أزمة أخلاقية لأن النظام الرأسمالي يعتمد على الجانب المادي متناسيًا الجانب المعنوي والأخلاقي .
- 17- أثرت الأزمة الاقتصادية بشكل واضح على جميع الاقتصاديات (المتقدمة والنامية) وأدخلت الاقتصاد العالمي في ركود.

انطلاقًا من النتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات :

- 1 الاهتمام بالتنمية الاقتصادية المستدامة .
- 2 صياغة نظرية تنموية شاملة (مادية، عقائدية).
- 3 محاولة إثراء نظرية التنمية الاقتصادية وفق المنظور الإسلامي وتحميدها ميدانياً.
- 4 اعتماد اقتصاد المشاركة كآلية لحماية الاقتصاد الوطني من الأزمات الاقتصادية .
- 5 الاهتمام بالبحوث الاقتصادية الإسلامية ومحاولة تكيفها وتطبيقها .
- 6- توخي الحيلة والحذر والانضباط في المعاملات المصرفية.

-الهوامش-

- 1- خبابة عبدالله- السياسة السعوية في إطار العولمة الاقتصادية- مؤسسة الثقافة الجامعية-الاسكندرية-2009- ص88
- 2- طلال البابا - قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث - دار الطليعة -بيروت 1983 ص..50
- 3- محمد نبيل جامع -التنمية في خدمة الأمن القومي/ منشأة المعارف المصرية2000 ص49
- 4- ميشيل تودارو- التنمية الاقتصادية -تعريب وترجمة أ.د محمود حسن حسني -و-د. محمود حامد محمود عبد الرزاق — دار المريخ السعودية 2006 ص51
- 5- فارس رشيد البياتي- التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي - اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية- الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك -2008 ص 68
- 6- الموسوعة الحرة/ ويكيبيديا/ نظريات التنمية الاقتصادية/ 2009/09/09 .
- 7- ميشيل تودارو- التنمية الاقتصادية -تعريب وترجمة أ.د محمود حسن حسني -و-د. محمود حامد محمود عبد الرزاق — دار المريخ السعودية 2006 ص122
- 8- أوديد شينكار/العصر الصيني/ ترجمة سعيد الحسنية/الدار العربية للعلوم/بيروت/1/2005.
- 9- ف.دوجلاس موسشيت ، ترجمة بماء شاهين- مبادئ التنمية المستدامة الدار الدولية للإستثمارات الثقافية-مصر سنة 2000 . ص 63
- 10- إسماعيل سراج الدين - حتى تصبح التنمية مستدامة - مجلة التمويل والتنمية .ص.6 عدد ديسمبر1993
- 11- فتحي دردار- البيئة في مواجهة التلوث دار الأمل تيزي وزو-الجزائر2002 . ص 77
- 12- فتحي دردار- البيئة في مواجهة التلوث - دار الأمل تيزي وزو-الجزائر2002 ص96
- 13- ميشال سرينا- نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة - مجلة التمويل والتنمية عدد ديسمبر1993 ص 9
- 14- ميشال سرينا- نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة - مجلة التمويل والتنمية عدد ديسمبر1993 ص.11
- 15- رايك كامل - مؤيد مهيار - التنمية المستدامة -مفاهيم وأهداف اللجنة التنفيذية لهيئة المكاتب العربية - بتاريخ 2009./09/08
- 16- هيل عجمي الجميل- مجلة جامعة دمشق المجلد التاسع عشر العدد الأول 2003 ص281
- 17- عبد الله شحاتة،"الأزمة المالية :المفهوم والأسباب"، مقال منشور على الإنترنت على الموقع الإلكتروني .www (forum/isegs.com/ بتاريخ 2009 /07/20)
- 18- يوسف كامل محمد -المصرفية الإسلامية ، الأساس الفكري-دار الوفاء -مصر 1996-ص35

19- جمال لعمارة - اقتصاد المشاركة - نظام اقتصادي بديل لاقتصاد السوق - مركز الإعلام العرب - الجيزة القاهرة 2000، ص 62

حوليات جامعة بشار**Annales de l'Université de Bechar****N° 8, 2010, 8 العدد****ISSN : 1112-6604****أسواق رأس المال: مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية أم قناة لعدوى الأزمات المالية.****حالة الأسواق العربية**

د زيدان محمد ، جامعة الشلف ،

أ. بودي عبد الصمد ، جامعة بشار

أ. عمري ريمة ، جامعة-قلمة ،

ملخص:

تتطلب عملية التنمية الاقتصادية في أي دولة تجميعاً لرؤوس الأموال حيث أنه من غير الممكن أن تتحقق معدلات التنمية المنشودة في غياب التكوينات الرأسمالية، ونظراً لكون البنوك التجارية لا تستطيع بمفردها الاضطلاع بتمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل لقلة الأرصدة المتاحة لديها، كما أن قيامها بتمويل الاستثمارات بالعملة الوطنية قد يترتب عليه آثار تضخمية، هنا تبرز أهمية أسواق رأس المال في عملية التنمية الاقتصادية كأحد أهم الآليات لتجميع المدخرات وامتصاصها من الأفراد والشركات والقطاع العام وتوجيهها لمسارها الصحيح؛ علاوة على أنها تقوم بتحويل رؤوس الأموال من القطاعات ذات الطاقة التمويلية الفائضة إلى القطاعات ذات العجز لتوفير الأموال اللازمة للمشاريع الاستثمارية التي تخدم بدورها أهداف التنمية.

ورغم هذا الدور المتميز الذي تمارسه أسواق رأس المال في نقل مقادير هائلة من الأموال إلى مختلف أنحاء العالم بسرعة كبيرة جداً، إلا أن هذه الأموال عادة ما تفوق قيمتها بعدة أضعاف مجموع قيمة الصادرات العالمية في السنة الواحدة، ولارتباط هذه الأسواق الكترونياً لم تتغير احتمالات تطاير الفقاعات المالية وانتقال آثار الهبوط والارتفاع في أسعار الأوراق المالية وإنما تضاعف حجم هذه الفقاعات وتزايد ارتباط الأسواق ببعضها البعض زاد من عرضة أضرارها معاً.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن الماضي موجة تحرير التجارة العالمية بكافة جوانبها السلعية والخدمية وحقوق الملكية الفكرية والاستثمار المتعلق بالتجارة، بهدف إزالة كافة العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال والعمالة، وحباً إلى جنب كان يدعم ذلك التوجه الثورة الحادثة في مجال التكنولوجيا والمعلومات، وكذا التحول نحو اقتصاد السوق الذي يتضمن إيلاء دور أكبر للقطاع الخاص في تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.

وفي ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية تحولت أسواق المال العالمية إلى سوق واحد لا تعوقه الفواصل الجغرافية، وغدت حركة رؤوس الأموال أكثر تحرراً ومواكبة للتحويلات المالية الجديدة في عصر العولمة المالية عمدت العديد من الأسواق المالية الناشئة إلى تبني تغيرات هيكلية تهدف في مجملها إلى إزالة القيود على حركة رؤوس الأموال، والأخذ بسبل التقدم التكنولوجي وكذلك الترويج للمستحدثات المالية الجديدة، الأمر الذي يترتب عليه جذب المزيد من تدفقات رؤوس الأموال التي تسعى للانتفاع بفرص أكبر لتنويع المحافظ المالية وتحقيق عوائد تفوق تلك التي يمكن أن تحققها في الأسواق المالية المتقدمة.

وعلى الرغم من أهمية التدفقات الرأسمالية في عملية التنمية الاقتصادية إلا أن السنوات الأخيرة كشفت النقاب عن مخاطر تلك التدفقات حيث أنه كان لها دور لا يستهان به في إحداث الأزمات المالية المتلاحقة التي شهدتها عقد التسعينيات من القرن الماضي في كل من المكسيك وجنوب شرق آسيا وصولاً إلى الأزمة المالية العالمية الراهنة والتي انتقلت أصدائها في ظل تقنيات الاتصالات الحديثة وغيرها من عناصر العولمة لتشمل اغلب دول العالم.

وتكمن الإشكالية الرئيسية للبحث في التساؤل التالي:

هل تعد أسواق رأس المال مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية أو قناة لنقل عدوى الأزمات المالية؟

المحور الأول: الإطار النظري لسوق رأس المال.

ضمن هذا السياق سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم سوق رأس المال، تقسيمه، الأدوات المتداولة في السوق والمتدخلون فيه.

أولاً: مفهوم سوق رأس المال.

يعرف سوق رأس المال بأنه سوق الصفقات المالية طويلة الأجل والتي تنفذ أما في صورة قروض مباشرة طويلة الأجل، أو في شكل إصدارات مالية طويلة الأجل^{xcvii}.

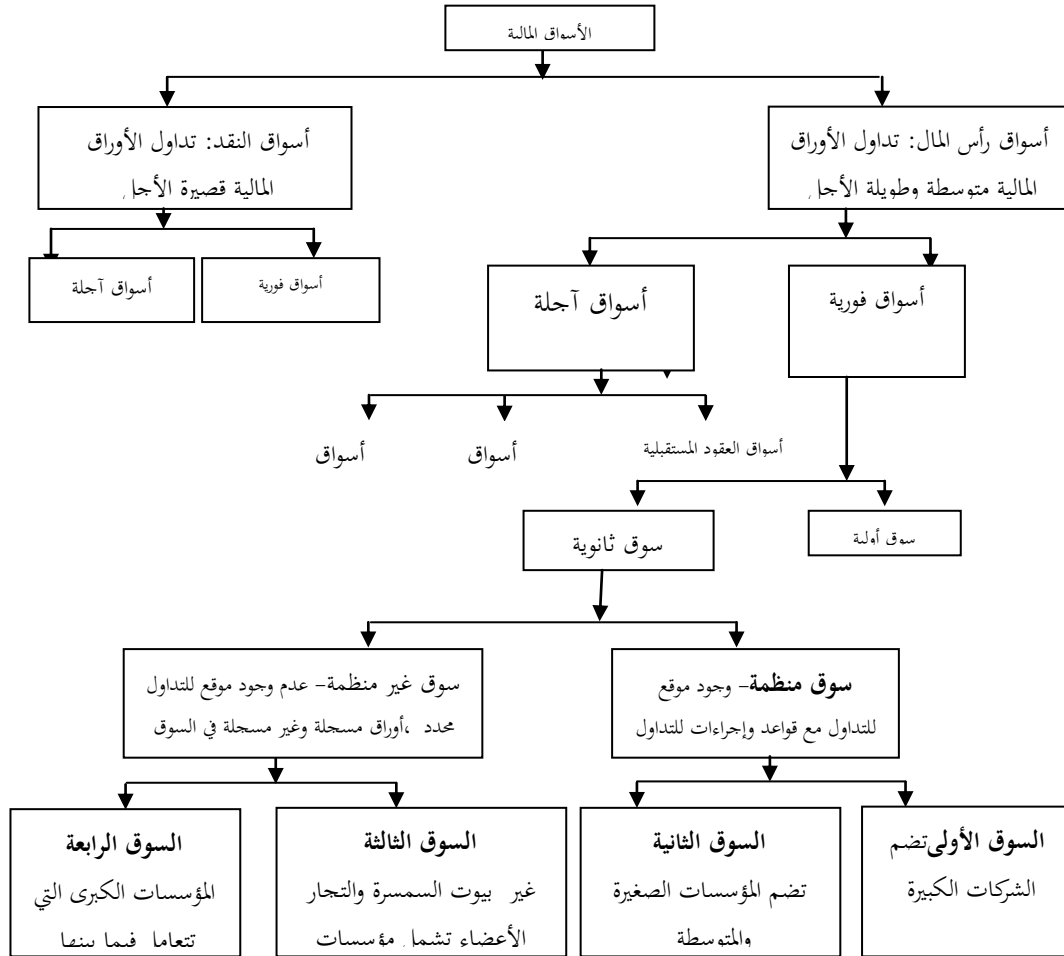
كما يعرف مفهوم سوق رأس المال على انه "المكان أو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية بأشكالها المختلفة كالأسهم والسندات والمشتقات المالية، تنظمه قوانين وأنظمة ولوائح تضمن إتمام المبادلات بيعا وشراء بسرعة وسهولة وأمان"^{xcviii}.

التعريف الأشمل لهذه السوق في اعتقادنا هو التالي: سوق رأس المال هو الإطار الذي يجمع بائعي الأوراق المالية بمشتري تلك الأوراق وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها هذا الجمع أو المكان الذي يتم فيه ولكن بشرط توفر قنوات اتصال فعالة فيما بين المتعاملين في السوق بحيث يجعل الأثمان السائدة في أية لحظة زمنية معينة واحدة بالنسبة لأية ورقة مالية متداولة.

ثانياً: تقسيمات السوق المالي.

بدأت تظهر ملامح واضحة الاتجاه نحو شمولية السوق المالية المعاصرة من خلال تداخل الوظائف وتعدد الأدوات في السوق الواحد، ومن هنا تضم الأسواق المالية العديد من الفروع التي يتم التمييز فيما بينها وفق العديد من المعايير. ويوضح الشكل القادم صيغة من صيغ تقسيمات الأسواق المالية.

الشكل رقم 01: تقسيمات السوق المالي.



المصدر: من إعداد الباحثين.

ثالثا: **المنتجات المالية المتداولة في سوق رأس المال.**

يتم التعامل داخل البورصة بقيم منقولة متعددة، نوضحها كما يلي:

1. **الأسهم:** السهم هو جزء من رأس المال الذي يقسم إلى عدة أجزاء صغيرة متساوية. كل جزء أو قسم منها يسمى سهما، وله ثمن معين، ويعتبر العدد الذي يمتلكه الشخص من هذه الأسهم حصته في رأس المال وهي قابلة للتداول. ولكل سهم قيمة اسمية يصدر بها، وقيمة سوقية تتحدد في البورصة وفقا للعرض والطلب وقيمة دفترية تستعمل في حالة تصفية الشركة، كما أن هناك أسهم اسمية وأسهم لحاملها وهناك أسهم عادية وأسهم ممتازة.
2. **السندات:** السند هو عبارة عن ورقة متداولة تمثل دينا طويل الأجل على الشركة المصدرة أو أية هيئة أخرى، وهو جزء من الدين الكلي لها. وتتحدد عند إصدار السند قيمة الفائدة السنوية المستحقة وطريقة دفعها، وقد تصدر السندات بخصم إصدار حيث تباع بسعر يقل عن قيمتها الاسمية أو على العكس قد تصدر السندات بعلاوة إصدار أي تباع بسعر أعلى من قيمتها الاسمية.
3. **المشتقات المالية:** هي أوراق مالية على شكل عقود، تشتق قيمتها من قيمة الأصل موضوع التداول، وتتنوع تلك الأصول ما بين مؤشرات البورصة، المعادن الثمينة، العملات الصعبة، أسعار الفائدة وتداول في البورصة أشكال من الأوراق المالية: عقود الخيار، العقود الآجلة، العقود المستقبلية وعقود المبادلة.

رابعا: المتدخلون في سوق رأس المال.

ينشط في البورصة عدد كبير من المؤسسات والشركات المقيدة ضمن تسعيرة البورصة، ويمكن توضيح المتدخلون على مستوى البورصة كما يلي

xcix

1. **عارضو رؤوس الأموال (المقرضون):** وهم أولئك الذين لديهم فائض في السيولة، ولا يرغبون في تركها جامدة من غير توظيف، فيدخلون البورصة بغرض استثمار أموالهم، وأهم هؤلاء المستثمرين نذكر: شركات التامين، صناديق الادخار والتوفير، صناديق المعاشات، البنوك التجارية، تجمعات التوظيف المشترك التي تكون مانحة لرؤوس الأموال.
2. **طالبو رؤوس الأموال (المقترضون):** يمثلون الفئة التي تكون بحاجة إلى أموال، حيث تؤمن هذا الاحتياج عن طريق إصدار الأوراق المالية في سوق رأس المال، ويشترط في مصدر هذه الأوراق أن يكون مؤسسة، أو بيت سمسة، أو شركات استثمار، كما يمكن أن تصدر بعض الأوراق المالية كالسندات من هيئات خاصة أو حكومية كالبنك المركزي والخزينة.
3. **الوسطاء الماليون:** يقوم الوسطاء في السوق المالية بدور حلقة الوصل بين جمهور المستثمرين في الأوراق المالية من جهة والجهات المصدرة للأوراق المالية من جهة أخرى، ويقوم بدور الوسيط عادة شخص طبيعي أو معنوي بشرط أن يكون مرخصا بموجب قانون السوق المالي وأنظمتة وتعليماته، وتضم فئة الوسطاء في العادة ثلاث مجموعات هي: السماسرة، وصانعو الأسواق، ومتعهدو تغطية الإصدارات المالية.

و يمكن حصر الخدمات التي يقدمها الوسطاء للمتعاملين في السوق المالي بشكل عام في ثلاثة أنواع هي^c:

- **السمسة:** يؤدي خدماته للعميل في حدود أنواع الأوامر التي يصدرها إليه العميل.
- **صناعة الأسواق:** وذلك لممارسته مهمته في بيع وشراء الأوراق المالية بموجب ترخيص تمنحه إياه لجنة إدارة السوق.
- **التعهد بتغطية الإصدارات:** سواء كان في صورة أسهم أو في صورة سندات، إذ يتعهد الوسيط والذي يكون في هذه الحالة مؤسسة مالية مثل بنك استثمار، أو شركة استثمار للجهة المصدرة بتسويق جميع إصداراتها مقابل عمولة معينة.

المحور الثاني: دور أسواق رأس المال في تمويل التنمية الاقتصادية.

يستقطب التمويل اهتمام العديد من الاقتصاديين لارتباطه الوثيق بالتنمية في شقيها الاقتصادي والاجتماعي، وبالرغم من تعدد أساليب

التمويل المتاحة، إلا أن السبل الكفيلة بالاستخدام الأمثل لتلك الأساليب وجعلها مُكملة لبعضها البعض يشكل التحدي الأكبر لأي

اقتصاد.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية.

هناك عدة مصطلحات مرادفة فمنهم من يستخدم مصطلح النمو والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي، إن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إتمام المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل.^{ci}

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنية الهيكلية للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير المستوى المعيشي المناسب للأفراد، والتنمية ليست ظاهرة اقتصادية فقط بل تتضمن أيضاً محتوى اجتماعي.^{cii}

إن الهدف الرئيسي الذي تطمح إلى تحقيقه اسواق رؤوس الأموال هو تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية أي توفير الاحتياجات التمويلية الضرورية لمختلف الأعوان الاقتصاديين وبتكلفة ملائمة، فهذه الأسواق تعتبر محركاً للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من مصادر التمويل للنشاط الإنتاجي وتحويل المدخرات إلى استثمارات ومن ثم العمل على زيادة الإنتاج وزيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق الأهداف المشار إليها يقوم السوق بأداء وظيفتين رئيسيتين هما:

1. تعبئة مدخرات المستثمرين.

2. التخصيص الأمثل للموارد.

وتعمل اسواق رؤوس الأموال في أدائها للوظيفة الأولى على توفير عائدات مغرية للمستثمرين من خلال طرح معدلات فائدة مشجعة أو تقديم ضمانات حول أسهم الشركات، بالإضافة إلى تحقيق الشفافية في التعاملات من خلال إلزام الشركات المدرجة في البورصة على توفير تقارير دورية حول أنشطتها مع الحرص على محاربة تسريب المعلومات المضللة التي من شأنها أن تؤثر في قرارات المستثمر. أما فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد فإن الأسواق المالية التي تتسم بالكفاءة تسعى جاهدة إلى توجيه مدخرات المستثمرين إلى المشاريع المنتجة بما يكفل لها المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي.

وما من شك في أن النمو الاقتصادي على المدى الطويل يعتمد بشكل كبير على تطور النظام المالي ككل سواء تعلق الأمر بالقطاع المصرفي أو أسواق رأس المال لما يوفرانه من تمويل ضروري لقطاعات الاقتصاد المختلفة، وإذا كانت البنوك قد شكلت -ولا زالت- أساس التمويل في العديد من اقتصاديات العالم، فإن أسواق رأس المال أصبحت تضطلع بنفس المهمة بل فاقت قدراتها التمويلية في العديد من الدول ما تقدمه البنوك من أموال، إلا أنه يبقى من الضروري أن يحدث تكامل بين القطاع المصرفي وأسواق رأس المال لأن توسيع القطاع المالي ليشمل بالإضافة للبنوك أسواق رأس المال يفيد في تحقيق كفاءة أكبر للاستثمار.

ثالثاً: مساهمة سوق رأس المال في تمويل التنمية.

إن الدور الاقتصادي الذي تلعبه سوق اسواق رؤوس الأموال يرتبط أساساً بجانبها المالي، حيث أن مشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات المحلية، يزيد من مردودية المؤسسات الاقتصادية الخاصة والعامة وهذا ما يعود بالإيجاب على الاقتصاد الكلي ليوجه نحو الإنعاش والتسريع من وتيرة التنمية؛ لهذا فقد أصبحت اليوم تولى اهتماماً أكبر بسوق الأوراق المالية لبلوغ غايتها المرجوة،

وفي هذا الصدد سنحاول معرفة الدور الأساسي لهذه السوق في التنمية الاقتصادية في النقاط التالية^{ciii}:

1. تعبئة المدخرات:

تساهم أسواق رأس المال في البلدان العربية في تعبئة المدخرات وتمويل النشاط الإنتاجي، حيث توفر مؤسسات الوساطة المالية الفرصة للمدخرين لتنويع محافظهم المالية عن طريق زيادة الأوعية الادخارية الملائمة لتفضيلاتهم من حيث المخاطرة، العائد والسيولة؛ ويؤدي تجميع المدخرات إلى جعل الأصول المالية أكثر سيولة من خلال تنوع توظيفها في أكثر من مشروع وتخفيض تكلفة المعاملات عن طريق استغلال اقتصاديات الحجم والتخصص في تقييم المشروعات الاستثمارية واختيار أكثرها إنتاجية. فالسوق الأولى والذي يمثل عرض الأوراق المالية فيه الطلب على الاستثمار، يقدم الفرصة للمدخرين لاستثمار مدخراتهم ويتيح للشركات مصدراً مهماً لتمويل احتياجاتهم، بينما يمارس السوق الثانوي دوراً هاماً بالنسبة للوحدات الاقتصادية التي ترغب في إصدار

أوراق مالية جديدة، حيث تعتبر الأسعار السائدة في سوق التداول مرشدا لهذه الوحدات عند تسعير أوراقها المالية الجديدة، هذا علاوة على ما يوفره سوق التداول من سيولة لحاملي الأوراق المالية تتيح لهم التخلص من الورقة المالية في اقرب وقت والحصول على المزيد في أي الوقت.

2. إدارة المخاطر المالية:

تقوم مؤسسات الوساطة المالية بعملية توزيع للأرصدة المتاحة للإقراض والمتاحة للمستثمرين بين المشروعات الاقتصادية المختلفة عن طريق إدارتها للمحافظ الاستثمارية وتجميع المخاطر وإدارتها وفقا لمحددات الاستثمار واعتبارات العائد والمخاطرة والسيولة المرتبطة بها، بما يخفض من تكلفة المخاطر المجمعة مقارنة بما قد تفضي إليه مخاطر إخفاق مشروع واحد على مدخر واحد أو مستثمر واحد هذا علما بأن أجهزة الوساطة المالية في النظم المالية الأكثر تقدما، لا تنظر فقط إلى استخدامات جارية أفضل للموارد ولكنها تأخذ باعتبارها أيضا الاستخدامات المستقبلية بهدف تحقيق تخصيص أفضل للموارد عبر الزمن وتحفيز التقدم التكنولوجي لتحقيق معدلات النمو المنشودة وضمان استمراريتها.

3. تخفيض تكلفة المعلومات وتسعيرها:

تدفع الأسواق المالية الواسعة وعالية السيولة إلى حيازة المعلومات وتقدم أساليب الفرز والرصد، حيث تقوم البورصات بجمع المعلومات وتعميمها بحيث تعكس أسعار الأوراق المالية، كما توفر مؤسسات التصنيف الائتماني البيانات والمؤشرات عن ملاءة المقترضين وجدوى المشروعات وفرص الاستثمارات المرجحة، الأمر الذي يساعد المدخرين والمستثمرين على اتخاذ القرار الصحيح منتفعين بمزايا اقتصاديات الحجم التي تحققها المؤسسات المالية في عمليات البحث عن المعلومات وتحليلها وتفسيرها.

4. إحكام الرقابة على إدارة الشركات:

تسهم الأسواق المالية المتطورة، بما توفره من معلومات، في إحكام الرقابة على إدارة الشركات حيث تقوم أجهزة الوساطة المالية بتقييم أداء المنشآت والمشاريع ورصد استثماراتها. علاوة على مساهمتها في التوجيه الإداري للشركات، و الربط بين أداء الشركة و الحوافز التي يحصل عليها المنظمون لتساعد على التوفيق بين مصالح المنظمين و مصالح الملاك. و يتفق عدد من الاقتصاديين على أن كفاءة سوق الأوراق المالية تتطلب أن يكون القطاع المالي بأسره يعمل بكفاءة، بحيث يترتب على ذلك مجموعة من الآثار الخارجية الإيجابية مثل التحسن في عمليات الوساطة المالية و احتمالات نقل الخبرة و التكنولوجيا. الملاحظ أن أسواق رأس المال تقوم بعدة ادوار مؤثرة على التنمية الاقتصادية^{civ}، نذكرها فيما يلي:

✓ دور سوق رأس المال في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية:

تسعى سوق الأوراق المالية إلى جلب الإستثمارات الأجنبية وهذا بإتباع طرق شتى أهمها: منح فوائد مرتفعة ومغرية وتبيان مكانة الشركات المقيدة لديها، حيث أن انضمام الشركة إلى هذه السوق يخلق لها مكانة خاصة بين الشركات ويدل على أوضاعها الاقتصادية الجيدة ومركزها المالي المقبول.

ومنه فإن تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية تعمل على الرفع من حجم السيولة على مستوى البلد المستقبل، مما يخلق مصدرا ماليا تتمكن من خلاله المؤسسات من تمويل مشاريعها. وخير دليل على أهمية رؤوس الأموال الأجنبية في الإنتعاش الاقتصادي تجارب البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية التي تشهد أسواق الأوراق المالية بها ديناميكية كبيرة.

✓ دور سوق رأس المال في علاج المديونية:

فمن خلال جذبها للمدخرات الأجنبية للاستثمار في الأسهم المصدرة محليا تساهم سوق الأوراق المالية في تفادي المشاكل التي تنتج عن الإقراض الخارجي، المتمثلة أساسا في زيادة مدفوعات خدمة الدين، كما تساهم هذه السوق في تخفيف عبء المديونية الخارجية من خلال تقنية توريق الدين فحوى هذه التقنية هو تحويل الدين إلى ورقة مالية قابلة للتداول في أسواق المال الدولية، إذ يمكن للمصارف الدائنة تحويل القروض التجارية إلى أوراق مالية قابلة للتداول.

✓ دور سوق رأس المال في تقييم الشركات والمشروعات:

إن سوق الأوراق المالية تعتبر أداة هامة لتقييم الشركات والمشروعات، حيث تساهم في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع الشركات والمشروعات، ويتم الحكم عليها بالنجاح أو الفشل. فانخفاض أسعار الأسهم بالنسبة لشركة من الشركات دليل قاطع على عدم نجاحها أو على ضعف مركزها المالي؛ وهو ما قد يؤدي إلى إجراء بعض التعديلات في قيادتها أو في سياستها أملا في تحسين مركزها.

✓ دور سوق رأس المال في تجنب الآثار التضخمية:

إذ لو قامت البنوك التجارية بعمليات التمويل لأدى ذلك على زيادة مفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي إحداث موجات تضخمية، خاصة أن هذه القروض تأخذ طابع القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويلة قبل تحقيق النتائج. إن التنمية الاقتصادية تتطلب العديد من المستلزمات الضرورية والتي تتمثل في عوامل الإنتاج رأس المال، الموارد البشرية والتكنولوجية والموارد الطبيعية، إلا أن الكثير من الاقتصاديين يؤكدون على الأهمية الكبيرة لتراكم رؤوس الأموال والذي يتم من تعبئة الادخارات وتوجيهها إلى المجالات الاستثمارية وهذا ما يقوم به سوق رأس المال.

المحور الثالث: كيفية انتقال الأزمات المالية عبر أسواق رأس المال

يعتبر نشاط بورصات الأوراق المالية مرآة تعكس حيوية الاقتصاديات الرأسمالية، ومؤشر للتغيرات الاقتصادية، والاضطرابات التي تعاني منها بلدان العالم، ويمثل اتجاه الأسعار في سوق الأوراق المالية مؤشر لبداية انتعاش أو ركود اقتصادي عالمي أو أزمات مالية عالمية، وهذه الأخيرة مرتبطة بكفاءة السوق المالية الدولية وسيولتها، لأجل ذلك سنتطرق في هذا المحور إلى مفهوم الأزمة المالية وبالتحديد الأزمة المالية العالمية الراهنة ثم الإشارة لأثر سوق رأس المال في انتقال الأزمات.

أولاً: مفهوم الأزمة المالية

يقصد بما التدهور الحاد في الأسواق المالية لدولة ما أو مجموعة من الدول، والتي من أبرز سماتها فشل النظام المصرفي المحلي في أداء مهامه الرئيسية، والذي ينعكس سلبا في تدهور كبير في قيمة العملة و أسعار الأسهم، مما ينجم عنه أثار سلبية في قطاع الإنتاج و العمالة، و ما ينجم عنها من إعادة توزيع الدخول و الثروات فيما بين الأسواق المالية الدولية.

ثانياً: الأزمة المالية العالمية الراهنة.

يمكن توضيح هذه الأزمة في النقاط المختصرة التالية:^{CV}

1. أقدمت البنوك وجهات الإقراض بأمريكا على منح قروض عالية المخاطر، وشجعها على ذلك ازدهار السوق العقارية في الفترة ما بين 2006-2201 فقامت بمنح المقرضين قروض بدون ضمانات كافية مقابل سعر فائدة أعلى لتعظيم الربحية.
2. بلغت جمل القروض 700 مليار لما توسعت كبرى المؤسسات المالية في إقراض شركات العقارات والمقاولات. كما تغيرت السوق الأمريكية نتيجة لارتفاع سعر الفائدة وعجز المدينين عن سداد قروضهم العقارية في الولايات المتحدة ونجم عن ذلك هبوط أسعار السكنات.
3. بدت ملامح الأزمة جلية مع بداية 2008 بتزايد حالات التوقف عن السداد وزيادة ظاهرة استيلاء المقرضين على العقارات وكثرة المواجهات بين المقرضين والبنوك.
4. بلغ حجم الفروض المتعثرة للأفراد نحو 100 مليار دولار ثم تفاقم الأمر حتى ارتفعت قيمة الأصول المالكة المرتبطة بالرهون العقارية إلى 700 مليار دولار. زيادة على انخفاض الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي لضعف قدرة البنوك على تمويل الشركات والأفراد، مما يهدد الإقتصاد الأمريكي بكساد كبير وانحيارات للبنوك.
5. انتقلت الأزمة لأوروبا واسيا لارتباط كثير من المؤسسات المالية فيهما بالسوق المالي الأمريكي ثم تطورت لازمة كبرى تهدد الإقتصاد العالمي.

ثالثاً: دور سوق رأس المال في إحداث ونقل الأزمات.

لا شك أن الأزمة الحالية هي ابتداءً وفي المقام الأول أزمة مالية أصابت القطاع المالي وتحولت إلى أزمة اقتصادية شاملة من خلال انتقالها - كالمريض الساري المعدي - من القطاع المالي (من بنوك وأسواق المال) إلى القطاعات الإنتاجية المختلفة ومن الإقتصاد الورقي إلى الإقتصاد

الفعلي .

وربما يرجع ويكمن الخلل وسبب الأزمة الحالية وربما الأزمات السابقة حسب تقارير مؤسسة ماكينزي في العام 2008 إلى عاملين:

- 1- الأصول الحقيقية - السلع والخدمات- التي تم إنتاجها على مستوى العالم في 2007 والتي قدرت بـ 48 تريليون دولار .
 - 2- الأصول المالية التي تم تداولها على مستوى المؤسسات المالية وأسواق المال في العام نفسه والتي قدرت بـ 144 تريليون دولار .
- وهذا يشير إلى وجود فرق كبير بين الأصول الحقيقية والمالية وتقدر بـ 100 تريليون دولار . ولكن لماذا هذا الفرق وكيف تشكل؟ ومع ظهور أسواق المال زاد اتساع الفجوة بين الأصول الفعلية والأصول الإسمية، وذلك بسبب المضاربات على أسهم وأصول الشركات ورفع أسعارها السوقية إلى مستويات عالية وغير معقولة، تصل إلى أضعاف قيمتها الاسمية الحقيقية.
- وفي بداية السبعينات من القرن الماضي، جاء قرار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإلغاء قاعدة الذهب ليشكل حلقة في مسلسل أزمة اقتصادية في طور التشكل، وهو ما سمح لمجلس احتياط النقد بإصدار ما يشاء من دولارات دون أن يكون لديه ما يغطيها من الذهب.
- حيث شهدت بداية الثمانينات حلقة أخرى في هذا المسلسل بقرار إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان تبني سياسة إعطاء بعض القطاعات الاقتصادية صلاحية وضع اللوائح المنظمة لها دون تدخل الحكومة (De-regulation) ، ما فتح الباب واسعاً للبنوك للتوسع في الإقراض إلى مستويات تصل إلى عشرات أضعاف ما تملكه من ودائع. وبذلك أخذت الفجوة في الاتساع بين الأصول الحقيقية والأصول المالية.

لقد ساعد في استمرار وتسارع وتيرة هذه الفجوة خلال فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي ثلاثة عوامل:

- الأول تراجع تنافسية الكثير من القطاعات الإنتاجية في أوروبا والولايات المتحدة، ما دفع معظم الإستثمارات المحلية والأجنبية -القادمة من الشرق- إلى الاتجاه إلى القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاع الخدمات المالية والمصرفية، ما أدى إلى تضخيم الأصول المالية (الورقية) على حساب الأصول الحقيقية. والثاني أن انتعاش القطاع المالي والمصرفي بسبب تدفق الإستثمارات المتزايد عليه أدى إلى تطور هذا القطاع من حيث العمليات و«المنتجات» والتي اتسمت بالتعقيد وظهور ما بات يعرف بـ«المشتقات المالية» وهي عبارة عن حزم قروض متباينة في درجة المخاطرة والعائد -بضم قروض عالية المخاطرة إلى أخرى منخفضة المخاطرة- يتم تداولها بين البنوك والمؤسسات المصرفية و الإستثمارية .

ومع تطور هذا المشتقات ظهرت سوق خاصة بها- تزيد تداولها على 400 تريليون دولار سنوياً- يتم تداول هذه المشتقات كأصول حقيقية شأنها في ذلك شأن السلع والأصول الحقيقية كالنفط والحبوب والمنتجات الأخرى. والثالث هو أن تطور واتساع سوق المشتقات المالية جذب المزيد من الإستثمارات الباحثة عن الربح السريع والسهل للمضاربة على هذه الأصول الوهمية بسبب تحقيق شركات الإستثمار العاملة بها الكثير من الأرباح تفوق الأرباح المحققة من الإستثمار في القطاع الصناعي أو الزراعي، ما أدى إلى تراجع ملحوظ في الإستثمارات الصناعية والزراعية -وهو ما يبرر ظهور أزمة الغذاء العالمية مؤخراً- وكذلك أدى إلى المزيد من التراجع في الأصول الحقيقية ومن ثم اتساع الفجوة بينها وبين الأصول الورقية .

و تجدر الإشارة أن هناك مجموعة من الظواهر يمكن أن تحد من الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه أسواق راس المال في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ومن كفاءة أسواق راس المال في الأسواق المالية العالمية بصفة عامة وفي الأسواق المالية الناشئة بصفة خاصة. و تلخص أهم هذه الظواهر فيما يلي:

1. **عدم تجانس المعلومات:** ويقصد بها التوزيع غير المتساوي للمعلومات الناجم عن عدم توافر درجة عالية من الإفصاح

والشفافية للمعلومات، و يترتب على هذه الظاهرة مشكلتين أساسيتين هما:

✓ **الاختيار العكسي:** وهي مشكلة من مشاكل عدم تجانس المعلومات تنشأ قبل اتمام المعاملة و ذلك عندما يكون

أصحاب المخاطر الكبيرة في الائتمان هم أكثر الأشخاص سعياً للحصول على القرض.

✓ **الخطر المعنوي:** يحدث الخطر المعنوي بعد إتمام المعاملة وعندما يكون هناك حافزاً لدى المقترض لممارسة أنشطة لا

يرغب فيها أو أنشطة غير أخلاقية أي أنشطة تقلل من احتمال سداد القرض.

و يرتبط بالمشكلتين السابقتين مشكلة أخرى هي مشكلة (السعي إلى الاستفادة دون دفع التكاليف)، و تحدث هذه المشكلة عندما يقوم الأشخاص الذين لا ينفقون مواردهم على جمع المعلومات بالاستفادة من المعلومات التي يقوم الآخرون بجمعها، الأمر الذي يثبط من حافز الحصول على المعلومات.

2. **أثر العدوى:** يظهر اثر العدوى عندما ينتشر فقدان الثقة في بنية النظام المالي حيث يزداد معدل التصفيات و تزداد الضغوط من اجل البيع و سحب العملات، وقد أوضحت أزمة الديون العقارية سنة 2008 أن الصعوبات التي تواجهها احد البلديات تنتقل لتؤثر سلبا على الجدارة الائتمانية للدول الأخرى.

وعلى ذلك فان الذعر الذي يصيب السوق وظاهرة العدوى يهددان استقرار المقرضين والنظام برمته إلى جانب تهديدهما لاستقرار الأنظمة المجاورة أيضا، ويبدو أن اثر العدوى يزيد من تفاقم الأزمة ومن احتمالات وقوعها سواء كانت هذا الأثر ناجما عن سلوك المستثمر الأجنبي أو عن عوامل أكثر ارتباطا بالبنية الاقتصادية الأساسية.

3. **التقلبات والمضاربة:** مع التطور في تنظيم أسواق رأس المال تزداد المخاطر المرتبة بالدرجة العالية من السيولة المتاحة، ولاسيما مخاطر المضاربة، حيث يسمح ارتفاع درجة سيولة السوق للمضاربين بتغيير محافظهم بسرعة وبتكلفة قليلة استجابة للتغيرات في الشائعات أو الحالة النفسية وليس نتيجة لأي تغيير في الأساسيات الاقتصادية. الأمر الذي قد يسفر عن حدوث تقلبات مفرطة في العوائد وبالتالي إضعاف ثقة المتعاملين في السوق المالي، واثبات حافز مشاركة المستثمرين الذين يميلون للمخاطرة.

المحور الرابع: تداعيات الأزمة المالية الراهنة على أسواق رأس المال العربية.

ستتعرف في هذا الجزء على نشأة أسواق رأس المال العربية، خصائصها ودرجة تأثرها بالأزمة المالية الراهنة.

أولا: نشأة أسواق رأس المال العربية.

لم يكن في المنطقة العربية حتى النصف الأول من الستينات سوى بلدان لديهما سوق مالية منظمة للأوراق المالية وهما مصر ولبنان الذين تم تأسيسهما بين العامين 1899 و1920، وقبل نهاية الستينات عملت كل من المغرب ثم تونس سنة 1969 على إقامة بورصة للأوراق المالية تطورا لآلية تسعير القيم المنقولة في كل منهما، وشهد النصف الثاني من السبعينات افتتاح بورصة للأوراق المالية عام 1977 في كل من الكويت والأردن، ثم تبعها إنشاء سوق عمان المالية عام 1978، وقبل أن ينتهي عقد الثمانينات قامت البحرين بإنشاء بورصتها عام 1988 وسلطنة عمان بإنشاء سوق مسقط للأوراق المالية عام 1989، وخلال التسعينات تم إنشاء سوق بغداد المالي عام 1993، ثم بدأت بورصة الخرطوم نشاطها مع مطلع العام 1995 الذي شهد أيضا افتتاح بورصة بيروت بعد توقف دام نحو خمسة عشر عاما، و قد شهد عام 1996 افتتاح سوق فلسطين للأوراق المالية كما أن السعودية تطور سوقها للأوراق المالية في الوقت الحاضر وفقا لأسس قانونية حديثة.

ثانيا: آثار الأزمة المالية الراهنة على أسواق المال العربية.

انعكست الأزمة المالية الأميركية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية، وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل، ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. في هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة^{CVI}:

المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية، وقد تأثرت بورصات هاته الدول حيث شهدت تراجع في مؤشرات البورصة وحجم التداول بسبب العامل النفسي السلبي وانتشار حالة من الذعر والترقب للتغيرات الممكنة في سوق رأس المال مما اثر على جمهور المستثمرين ومختلف المتعاملين في البورصة، إضافة إلى تعرض الكثير من حاملي الأوراق المالية لخسائر طائلة نتيجة الانخفاض المفاجئ والكبير لقيم أصولهم المالية.

المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الإنفتاح المتوسطة أو وفق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس؛ وقد تأثرت أسواق المال لهاته الدول بنسب اقل ولوحظ انخفاض في مستويات تداول الأوراق المالية.

المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا؛ وهذه الدول تأثرت بدرجة ضئيلة لأنها لا تملك أسواق مالية نشطة.

لقد خسرت السوق العربية 200 مليار دولار منذ بداية الأزمة، إذ تقدر الأموال العربية في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من تريليون دولار. وقد تأثرت أسواق الخليج العربي بالأزمة لارتباطها بالاقتصاد الرأسمالي الأمريكي، وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط بالنسبة للدول التي يعتبر النفط هو المصدر الرئيسي للدخل القومي من حوالي 150 دولارا للبرميل إلى حوالي 55 دولارا للبرميل حاليا، أي بانخفاض بنسبة 60%، وما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 انخفض مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008.

وفي هذا الإطار، تؤكد أن الدول العربية تحتاج إلى العمل مع بعضها البعض للحد من أضرار الأزمة العالمية وتبني سياسات هامة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية على دولها؛ من هذه السياسات: دعم المؤسسات المالية ومنع اخيارها وضمان حصول البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على السيولة النقدية التي تحتاجها للحفاظ على الثقة فيها، وضمان سلامة الودائع لإشاعة جو من الثقة في أوساط المودعين وتفعيل الأسواق الثانوية للرهن العقاري وغيرها من القروض المضمونة. هذا إلى جانب ضرورة الرقابة على الإقراض ومتابعة أنشطة البنوك والمؤسسات المالية ومراجعته كافة أنواع القروض، وتنظيم قبول الأراضي والعقارات كضمان للقروض وذلك حتى لا تتضخم محافظ الأصول الثابتة لديها وتؤثر على السيولة التي تحتاجها السوق، والعمل على ضبط الأسواق المالية "البورصات" والاتجاه نحو الواقعية في تحديد أسعار الأسهم بعيدا عن المضاربة. وكانت هناك مطالبات بإعادة النظر في السياسات المتبعة في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين والتي انشغلت بالمراقبة الصارمة للإصلاحات الاقتصادية المطلوب أن تقوم بها الدول النامية وفرطت في نفس الوقت في مراقبة الممارسات المالية التي تقوم بها الدول المتقدمة والتي أدت بشكل مباشر إلى حدوث هذه الأزمة.

الهوامش:

- ¹ زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر، 2007، ص 82.
- ¹ حسين بني هاني، الاسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، ادواتها المشتقة. دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 8.
- ¹ محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار بقاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 136.
- ¹ زياد رمضان، مروان شموط، مرجع سابق، ص 138.
- ¹ هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية. جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، 2005، ص 11.
- ¹ مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل، الاردن، 2007، ص 125.
- ¹ شذا جمال خطيب، صغفق الركبي، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال. دار الجدلاوي، عمان، 2008، ص ص 61-57.

¹ علي أحمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر، 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 9، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل، 2004: ص 2، متوفر في الموقع: <http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic/egypt%20case.pdf>

¹ www.islamonline.net. تاريخ الزيارة 2010/03/16.

<http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic/egypt%20case.pdf>

¹ تاريخ الزيارة 2009/10/17 <http://www.al-shatea.com/al-shatea-com-threads106323.html>

حوليات جامعة بشار

Annales de l'Université de Bechar

العدد 8, 2010, N° 8

ISSN : 1112-6604

Les acquis et les défis de la finance islamique

Mohammed Boudjellal

La finance islamique se veut un fondement moral en respectant les préceptes de l'islam en matière d'investissement et de placement des fonds. On peut donc dire qu'elle relève de l'investissement éthique. Il est dit dans le Coran, Soura 17 (al-Isra), verset 9 : **"Certes, ce Coran guide vers ce qu'il y a de plus droit"**

En matière de finance, le Coran nous informe que la nature humaine n'aime pas qu'on lui impose les règles de conduite qui limitent la liberté de disposer librement de son argent même si cela conduit à des inégalités sociales et à une mauvaise répartition du revenu et de la richesse. Le Coran nous informe que le peuple de Shuayb dira à son prophète **"Ô Shuayb! Est-ce que ta prière te demande de nous faire abandonner ce qu'adoraient nos ancêtres, ou de ne plus faire de nos biens ce que nous voulons? Est- ce toi l'indulgent, le droit?"** Verset 87, Soura 11 (Hud).

Parmi les préceptes islamiques qui touchent à la finance, je cite trois seulement:

1- L'interdiction du prêt à intérêt quel que soit la finalité de ce prêt (consommation ou production) et quel que soit la personne à qui on prête: institution ou individu, croyant ou non croyant.

2- Le prophète Mohammed (SAWS) nous a interdit le négoce des dettes (bay'â al-Kaliâ bi al-kaliâ), et donc toute forme de titrisation des créances.

3- L'obligation de s'acquitter de la dime de la Zakat qui compte parmi les cinq piliers de l'islam [*la Chahada (ou l'attestation de l'unicité de Dieu et la reconnaissance de Son dernier prophète Mohammed), la Prière, la Zakat, le jeûne du Ramadhan et le Haj (pèlerinage à la Mecque)*]. En Islam, la richesse ne doit pas circuler au sein d'un groupe restreint **"afin que cela ne circule pas parmi les seules riches d'entres vous"**. Al-Hachr (59), verset 7.

Il y a bien évidemment d'autres mécanismes de redistribution de la richesse que nous ne pouvons pas citer tous (*Waqf, Sadaqat, Kafarat*, recours à l'impôt, etc.).

En fait, ce ne sont pas seuls les musulmans qui observent le respect de certaines valeurs en matière économique. Gunnar Myrdal, le célèbre économiste suédois (prix Nobel) qui refusait au départ tout lien entre l'économie qu'il considérait en tant que discipline purement scientifique (exactement comme les sciences exactes ou les mathématiques) et les valeurs éthiques s'est corrigé plus tard en affirmant que: "Economics is value loaded" (l'économie est bourrée de valeurs) et c'est dans ce sens que l'économie islamique respecte les enseignements coraniques ainsi que ceux de la Sunna pour tout qui touche à l'activité économique.

Je pense que le monde serait meilleur si certaines règles de conduite ont été respectées. Aujourd'hui, l'économie mondiale fait face à une crise financière sans précédent déclenchée par ce qui est connu aux Etats-Unis "the subprime crisis", la crise des subprimes. En fait, cette crise qui s'est déclenchée aux USA et dont l'onde de choc est ressentie un peu partout dans le monde* est le résultat logique d'une activité complètement interdite en islam qui est "la titrisation des créances "douteuses" et la prolifération de produits financiers dérivés aux contours souvent pas très clairs et que l'on n'hésite pas à les qualifier de produits toxiques ou d'armes de destruction massive. (Challenge n°135 du 11/09/2008).

Et c'est par soucis de trouver une alternative viable aux pratiques de l'intérêt et autres activités prohibées que certaines volontés au sein des pays musulmans ont décidé de passer à l'action en créant à la fin des années 1970 des institutions financières qui respectent la loi islamique en matière de transactions financières.

Les premières banques islamiques furent créées aux Emirats Arabes Unis, au Koweït, en Jordanie, en Egypte, en Malaisie, etc. D'autres pays comme le Pakistan ou l'Iran et plus tard le Soudan ont carrément opté pour la transformation de l'ensemble du système financier et bancaire en un système islamique.

* En Algérie par exemple, le processus de privatisation de l'une des grandes banques publiques (qui a duré plus de deux années de préparation intensive et de travail laborieux) a été entravé par le retrait de la course de l'un des candidats les plus solides qui est la banque américaine Citigroup qui a subi des pertes considérables suite à la crise des subprimes qui a profondément affecté sa position financière. Son geste a été suivi par la banque française le Crédit Agricole, ce qui a contraint le gouvernement algérien à interrompre le processus car le climat n'y est plus favorable.

Alors que dans les années 80, les institutions financières islamiques étaient limitées en nombre, depuis, on estime que celles-ci progressent à un rythme soutenu de l'ordre de 10 à 15% par an pour atteindre selon des estimations récentes près de 700 institutions financières bancaires, d'assurance, et fonds communs de placement (FCP) islamiques, répartis dans 75 pays et brassant près de 1000 milliards \$EU dont près de 200 milliards \$ sont gérés par des guichets islamiques (islamic windows) ouverts au niveau des banques conventionnelles de par le monde.

S'agissant du marché de capitaux islamiques, on note ce qui suit :

- Selon la revue 'The Islamic Banker' publiée à Londres, on compte plus de 250 fonds communs de placement qui gèrent près de 11 milliards \$US.
- Le centre de gestion des liquidités implanté au Bahreïn enregistre 77 émissions de *Sukuk* pour un montant de 17,97 Md\$.⁴⁶
- D'après les informations disponibles, le marché des certificats de dettes islamiques en Malaisie compte environ 17,1 Md\$, alors que celui du Bahreïn est estimé à 2 Md\$.
- Une étude récente faite par l'IIRF⁴⁷ montre qu'un grand nombre de sociétés cotées en bourse dans les pays membres de la BID sont conformes à la *Charia*. Ce segment du marché de capitaux est susceptible de se renforcer si davantage d'efforts se font en direction du soutien des mécanismes de contrôle par les spécialistes de la *Charia* et des microstructures du marché. En appliquant le critère DJIMI dans trois pays membres de la BID, l'étude montre qu'en 2004, la capitalisation boursière de ce marché se chiffre à 104 Md\$. En supposant que ces trois pays représentent à eux seuls 30% du marché boursier de l'ensemble des pays membres, la capitalisation boursière répondant au critère DJIMI est estimée à 300 Md\$.

A l'état actuel, quels sont les acquis de la finance islamique ?

Les acquis de la finance islamique

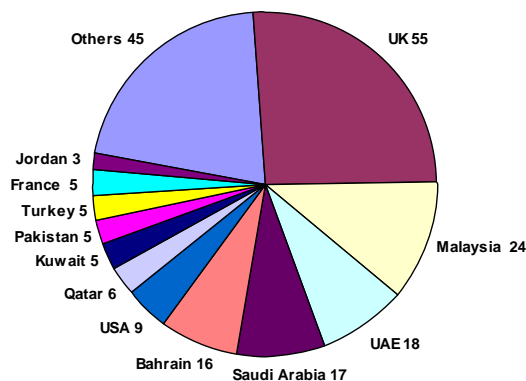
Je ne peux prétendre citer tous les acquis de l'industrie de la finance islamique, néanmoins, il est opportun de présenter quelques uns des plus importants :

Information téléchargée le 1^{er} octobre 2006 du site <http://www.lmcbahrain.com>.⁴⁶

Cf. Salman Syed Ali, *Islamic Capital Market Products: Development and Challenges* (IRTI, 2005).⁴⁷

1. **L'institutionnalisation** des modes de financement islamique '*moudaraba, mousharaka, mourabaha, salam, istisnaâ, ijara*, etc. En effet, les banques islamiques ont pu donner une formulation institutionnelle aux contrats liés aux transactions financières qui sont devenus de véritables **modes de financement** qui respectent les injonctions de la Charia.
2. L'ouverture de **guichets de produits islamiques** est une preuve concrète de la réussite de la finance islamique. L'industrie des services financiers islamiques est là pour perdurer et il est difficile d'admettre qu'un jour elle va disparaître comme l'ont anticipé certains auteurs sceptiques de cette expérience tel le célèbre économiste de gauche Sami Amin dans son ouvrage "la déconnexion".
3. La crise financière actuelle a pu prouver que les principes islamiques ont été un rempart contre les effets pervers de cette crise. En effet, les institutions financières islamiques n'ont pas été affectées parce que tout simplement il leur a été interdit de placer les fonds dans les produits dérivés, de spéculer sur les marchés financiers sur des produits prohibés ou de s'adonner à la pratique de l'intérêt.
4. La finance islamique représente quand même une discipline qui mérite du respect et c'est pour cela qu'elle est désormais enseignée dans plusieurs universités à l'intérieur et à l'extérieur des pays musulmans. En voici une idée sur les institutions de formation en finance islamique de par le monde :

Institutions offering IF Education & Training



Source: IFSI, February 2009

5. On dit que le monde est beau par sa diversité : l'expérience de la finance islamique dont la finalité est le rapprochement de l'économie monétaire et financière de l'économie réelle mérite une attention particulière à un moment où le monde de la finance est en proie à des crises qui risquent de déstabiliser l'équilibre économique mondial (titrisation, spéculation exagérée aux effets pervers, mouvements de capitaux volatiles aux effets déstabilisateurs et non imposition des transactions financières, pouvoirs des financiers qui pèsent sur la destinée de nos sociétés, privatisation des profits et socialisation des pertes, etc.). Maurice Allais n'a pas eu tort lorsqu'il parle de fléau du crédit, au moment où la dichotomie économie réelle-économie monétaire et financière s'accroît et la bulle financière qui en découle représente en fait une arme de destruction massive.
6. La finance islamique représente pour le musulman pratiquant une alternative viable à la pratique de l'intérêt considérée comme prohibée par de larges couches de la population musulmane.

Les défis de la finance islamique

Comme toute industrie naissante, la finance islamique n'est pas à l'abri de certains défis que nous résumons dans ce qui suit.

- 1- Déviation entre la théorie et la pratique. Les modes de financement participatifs se font rares dans la pratique, ce qui a fait de l'expérience des banques islamiques un terrain propice à toutes les critiques de tout bord. Cependant nous estimons là qu'il y a un problème de théorisation qu'il faut résoudre, et ce que nous avons essayé de faire dans un article publié dans la revue britannique "Islamic Economic Review" n°1, vol.10, 2006.
- 2- La globalisation financière représente un défi majeur à la finance islamique puisque les institutions financières islamiques sont tenues de respecter certaines règles islamiques alors que les institutions financières conventionnelles ne connaissent pas l'interdit, ce qui explique le phénomène de désintermédiation et l'engouement des banques traditionnelles à s'introduire dans le marché des produits dérivés comme acheteur ou comme vendeur de créances titrisées.

- 3- La mise en place de la finance islamique nécessite des aménagements de la loi bancaire, ce qui n'est pas du goût de certaines autorités monétaires et de régulation au sein même de certains pays musulmans.
- 4- La faible capitalisation de la plupart des institutions financières islamiques nécessite deux actions difficilement réalisables: la création de nouvelles institutions financières islamiques fortement capitalisées et la nécessité de procéder à des fusions et des acquisitions au sein même des institutions déjà en place pour pouvoir s'ouvrir à l'économie de marché et consolider davantage ce nouveau segment d'activité.
- 5- Partant de son fondement éthique et de son potentiel de croissance, la finance islamique ne doit pas cibler la population musulmane exclusivement, elle doit s'affirmer sur le terrain en attirant des clients d'autres confessions, un phénomène déjà observé dans certains pays en occident et dans les pays à minorité non musulmane.
- 6- Le manque de compétences hautement qualifiées dans les modes de financement islamiques risque de faire perdre la confiance du grand public.
- 7- L'intensification de la concurrence occasionnée par la croissance fulgurante de la globalisation financière ne laisse pas de place aux faibles. Les institutions financières islamiques doivent investir davantage dans la R&D et s'ingénier à offrir des produits attractifs en matière de mobilisation et de fructification des fonds collectés, dans le respect de la charia bien sûr.
- 8- L'intégration de la finance islamique dans le système financier international est conditionnée par l'harmonisation des avis *fiqhiques* et la bonne interaction des règles de la charia islamique avec les systèmes juridiques et le droit civil en place.
- 9- Même si la finance islamique n'a pas connu encore de crises graves, la bonne gouvernance et la gestion efficace des risques demeurent des impératifs à l'heure de l'intensification de la globalisation financière et de la diversification des instruments et véhicules de placem

—الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاسات وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي

والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009، ص 09

²—حازم البيلاوي، الأزمة المالية العالمية، متاح على الرابط

www.id-alriad.de/arab/asch/abwab/artikel/2008/dirasat_dr

³—هيثم فارس ، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات، مقال منشور على الرابط

[http :www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp](http://www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp)

⁴— إبراهيم علوش ، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية ، متاح على الرابط :

[http :www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-4c-8537-f4eb34c27b17.htm](http://www.algazeere.net/nr/exeres/fe3852af-fbae-4c-8537-f4eb34c27b17.htm)

.Rapport sur la crise financière ,mission conliee par président da la Rone Rical⁵ -Rone Rical
république dans la contexte de la présidence française de l'union européen 2008

⁶— إبراهيم علوش ، مرجع سبق ذكره، ص09

⁷—jaques sepir.les rocines sociales de la crise financière implication pouveurope

[http :www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009](http://www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009)

⁸— زكريا بالعباس ، الأزمة المالية العالمية ، الجذور وبرز الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي ، مؤتمر الجن

ان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي ، جامعة الجنان، 2009، ص10

البلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص117

¹⁰— محمد احمد زيدان، فصول الأزمة المالية العالمية ، أسبابها ، جذورها وتبعاتها الاقتصادية ، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية

علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي ، جامعة الجنان، 2009، ص11

¹¹— حازم البيلاوي ، مرجع سبق ذكره، ص09

¹²—تقارير صادرة عن المواقع الالكترونية للأسواق المالية العربية

¹³— صندوق النقد العربي ،قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية ،النشرة الفصلية ،الربع الرابع 2008، العدد الرابع والخمسون

¹⁴— سامح هنادة، البورصات العربية وإنعاش ما بعد الأزمة الائتمان العالمية ، متاح على الرابط :

www.aljazeera.net/nr/exeres/ob433137-36c24175-aabf-745p25295bd3.htm

¹⁵— صندوق النقد العربي، مرجع سابق

¹⁶— التقارير الأسبوعية لأداء سوق الكويت للأوراق المالية ،على الرابط .

www.Elmoheet.com

¹⁷—كريم حجاجي ،أخبارات حادة للبورصات العربية في 2008، على الرابط .

www.Elmoheet.com

¹⁸— البورصات العربية تخسر 200 مليار دولار في الأسبوع، على الرابط :

id=2351?www.akhbaralaalam.net/news_detail.php

¹⁹— مجلة اتحاد المصارف العربية ،العدد335، أكتوبر 2008

²⁰— عمر العسري ، البورصات المغاربية بين تأثيرات الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة

المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ ،جمهورية مصر العربية ،خلال الفترة 5/4/2009

²¹— صندوق النقد العربي، مرجع سابق

²²—نفس المرجع السابق

²³— حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،العدد175

²⁴— مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ،تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية ،القاهرة ،ديسمبر 2008

²⁵— التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008

²⁶— عصام ديب ،أسواق المال الأمريكية وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية ،على الرابط :

www.economagic.com

²⁷ - خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيئي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة 16/15 نوفمبر 2008، إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، لاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت

²⁸ - علي قندح، خطط الإنقاذ المالية والمصرفية العربية، هل من دروس مستفادة، على الرابط

articles id=7824 ؟www.alarabalyawn.net/pagea

²⁹ - خالد حسين، مرجع سبق ذكره

³⁰ - علي قندح، مرجع سبق ذكره

قائمة المراجع:

- 01- الداوي الشيخ، الأزمة المالية العالمية، انعكاساتها وحلولها، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، طرابلس، لبنان، 2009.
- 02- زكريا بالعباس، الأزمة المالية العالمية، الجذور وازدواج الأسباب والعوامل المحفزة والدروس المستفادة من منظور الاقتصاد الإسلامي، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجنان، 2009.
- 03- محمد احمد زيدان، فضول الأزمة المالية العالمية، أسبابها، جذورها وتبعاتها الاقتصادية، مؤتمر الجنان حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الجنان، 2009.
- 04- تقارير صادرة عن المواقع الالكترونية للأسواق المالية العربية
- 05- صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية، النشرة الفصلية، الربع الرابع 2008، العدد الرابع والخمسون
- 06- مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 335، أكتوبر 2008
- 07- عمر العسري، البورصات المغاربية بين تأثيرات الأوضاع الداخلية وتداعيات الأزمة العالمية، ورقة عمل مقدمة ضمن مؤتمر تداعيات الأزمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، خلال الفترة 4/5 أفريل 2009
- 08- حنان رجائي عبد اللطيف، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 175
- 09- مجلة الوحدة الاقتصادية العربية، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثارها المتوقعة على الدول العربية، القاهرة، ديسمبر 2008
- 10- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2008
- 11- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيئي والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، المنتدى العربي للتنمية والتشغيل، الدوحة 16/15 نوفمبر 2008، إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة، لاسكوا، الأمم المتحدة، بيروت
- 12- عماد موسى، أثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف 25/23 مارس 2009
- 13- صندوق النقد الدولي

المراجع الالكترونية:

- 14- حازم البيلاوي، الأزمة المالية العالمية، متاح على الرابط
www.id-alriad.de/arab/asch/abwab/artikel/2008/dirasat dr
- 15- هيثم فارس، الأزمة المالية العالمية، الأسباب والتداعيات، مقال منشور على الرابط
[http :www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp](http://www.masrow.com/new/economy/general/october/19crises.asp)
- 16- إبراهيم علوش، نحو فهم منهجي للأزمة المالية العالمية، متاح على الرابط:
[http :www.algazeere.net/nr/eres/fe3852af-fbae-44c-8537-f4eb34c27b17.htm](http://www.algazeere.net/nr/eres/fe3852af-fbae-44c-8537-f4eb34c27b17.htm)
- 17- إبراهيم علوش، مرجع سبق ذكره، ص 09
- 18- jaques sepir.les rocines sociales de la crise financière implication poulevroupe
[http :www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009](http://www.finance.attac.org/spip.php.article9400.02/03/2009)

- 19- سامح هنادرة، البورصات العربية وانعاش ما بعد الأزمة الائتمانية العالمية ، متاح على الرابط:
www.aljazeera.net/nr/exeres/ob433137-36c24175-aabf-745p25295bd3.htm
- 20- التقارير الأسبوعية لأداء سوق الكويت للأوراق المالية ، على الرابط.
www.elmoheet.com
- 21- كريم حجاجي ، أختيارات حادة للبورصات العربية في 2008 ، على الرابط.
www.Elmoheet.com
- 22- البورصات العربية تخسر 200 مليار دولار في الأسبوع ، على الرابط:
www.akhbaralaalam.net/news_detail.php?id=7824
- 23- عصام ديب ، أسواق المال الأمريكية وتأثيراتها على الأسواق المالية العالمية ، على الرابط:
www.economagic.com
- 24- علي قندح ، خطط الإنقاذ المالية والمصرفية العربية ، هل من دروس مستفادة ، على الرابط
www.alarabalyawn.net/pagea_articles_id=7824
- 25- الزلزال المالي ، مقال منشور على الرابط التالي:
www.iktissed.com/files/publications/aiwakrisis/oman346-oct-08.pdf

المراجع بالفرنسية:

26-Rapport sur la crise financier ,missionconliee par président da la -Rone Rical
 république dans la contexte de la présidence française de l'union européenne, 2008.

- i - سير بارثا داسجوبتا (Partha.Dasgupta)، "ثروات الأمم المفقودة"، Project Syndicate، بالعربية، 2005، على المسار:
<http://www.project-syndicate.org/commentary/dasgupta1/Arabic>
- ii - "الجزائر عجزت لأكثر من عشرية عن تنويع عائداتها الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 4 بالمائة"، جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة بتاريخ 03-2010-31.
- iii - بوعتروس عبد الحق، "السياسة النقدية والأزمة المالية الراهنة"، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر 2009.
- iv - يوسفات علي، "أزمة الرهن العقاري"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية، العدد 02/2009، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، ص 92.
- v - محمد تونسي حسين عبد العزيز، "أثر التوطن و التخطيط الاقليمي على زيادة ودائع البنوك دراسة تطبيقية على البنك الأهلي المصري"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2002، ص 55.
- vi - علي إحسان شوكت، "اقتصاديات الأقاليم"، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، 2004، ص 74.
- vii - حسن عبد القادر صالح، "التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية و الإقليمية دراسة تطبيقية على الوطن العربي"، دار وائل ، عمان، الأردن ، 2002، ص 239، بتصرف.
- viii - محمد أزهر السماك ، "اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات و دراسة الجدوى"، دار زهران ، عمان ، الأردن ، 1998، ص 217.
- ix - نفس المرجع، ص 218-219، بتصرف.
- x - خالد محمود محمد الشامي ، "اقتصاديات مشروع ترعة السلام و دوره في تنمية سيناء"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000، ص 14-15، بتصرف.
- xi - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, " SPATIAL PLANNING, Key Instrument for Development and Effective Governance with Special Reference to Countries in Transition ", UNITED NATIONS PUBLICATION, Geneva, Switzerland, 2008, p01.
- xii - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- xiii - Ibid, pVII.

- xiv - صباح فيحان، " النظام الحضري في العراق بين النمو التلقائي والعقلانية الاقتصادية"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الحضري، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1998، ص 161.
- xv - مهند مانوئيل يوسف، " بدائل نمو بغداد"، مذكرة دكتوراه في التخطيط الإقليمي، مركز التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، جامعة بغداد، العراق، 1999، ص 39.
- xvi - ECONOMIC COMMISSION FOR EUROPE, Op cit, p02.
- xvii - صباح فيحان، " النظام الحضري في العراق ..."، مرجع سبق ذكره، ص 165.
- xviii - مهند مانوئيل يوسف، " بدائل نمو بغداد"، مرجع سبق ذكره، ص 51.
- xix - محمد العاني، " التخطيط الإقليمي المبادئ والأسس - نظريات وأساليب"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 37-38.
- xx - محمد بوجلال، "السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركة الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 1، جامعة فحرات عباس، سطيف، الجزائر، 2002، ص 134.
- xxi - عماد أبو عيد، " تبني مبادئ إدارة المعرفة في القطاع الحكومي في دول الخليج العربي - برنامج دبي للاداء الحكومي المتميز نموذجا -"، جمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي- المؤتمر السنوي الثالث عشر، 3-5 أبريل 2007، المنامة، البحرين، ص 2، بتصرف.
- xxii - Dubai International Academic City (DIAC), Retrieved from,(03/10/2009): www.diacedu.ae/.
- xxiii - Dubai Knowledge Village (KV), Retrieved from,(03/10/2009): <http://www.kv.ae/en/default.asp>.
- xxiv - Dubai Internet City (DIC), Retrieved from, (01/10/2009): http://www.dubaiinternetcity.com/why_dubai_internet_city/.
- xxv - موقع مدينة المعرفة الاقتصادية، على المسار، (2009/10/01): <http://www.madinahkec.com/ar/default.html>.
- 1 ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، (عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990)، ص 09
 - 2 ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص 90
 - 3 هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص 89-92
 - 4 هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، فخ العولة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص 89-92
 - 5 عرفان الحسني، الاقتصاد السياسي لأزمة أسواق المال الدولية، الإمارات العربية المتحدة
 - 6 محمد، سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل إقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، (دمشق، سوريا، دار الفكر، 2009)، ص 15
 - 7 محمد، سامر القصار، المرجع نفسه، ص 15-16
 - 8 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 3
 - 9 إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، ص 19-22
 - 10 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 24
 - 11 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، ص 10
 - 12 المحرر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
 - 13 المحرر، مجلة التمويل والتنمية، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، ص 40
 - 14 صندوق النقد الدولي، الصندوق عن كتب، (واشنطن، ملحق سنوي خاص لنشرة صندوق النقد الدولي، المجلد: 35، سبتمبر 2006)
 - 15 جاك بولك، مجلة التمويل والتنمية: الطريق إلى المعونة الجديدة، (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 1997)، ص 16-18
 - 16 حازم البيلاوي، النظام الإقتصادي الدولي المعاصر: من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 257، ماي 2000)، ص 43
 - 17 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
 - 18 التقرير السنوي للبنك الدولي 2009: الإستعراض السنوي (واشنطن العاصمة، البنك الدولي، 2009)، ص 07
 - 19 تاريخ التصفح 2009/07/22 <http://www.thegulfbiz.com/vb/showthread.php?t=13163>
 - 20 عبد المجيد قدي، الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة، (جامعة الجنان، لبنان، ورقة مداخلة ضمن مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الإقتصادي العربي والإسلامي، طرابلس لبنان 13-14-أفريل 2009)
 - 21 عبد المجيد قدي، نفس المرجع

- 22 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 23 عبد المجيد قدي، نفس المرجع
- 24 بشار احمد العراقي، التسهيلات التمويلية الميسرة بين موارد الصندوق ومشروطيته (مجلة علوم انسانية WWW.ULUM.NL السنة الرابعة: العدد 32:ك2
- يناير) 2007 مجلة إلكترونية محكمة
- 25 أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، صص 23-25
- 26 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، صص 23
- 27 مجلة التمويل والتنمية، نفس المقال، ديسمبر 2002، صص 24
- 28 إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية، مجلس الغرف السعودية، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي،(الرياض، 10 أكتوبر 2008)
- 29 تشارلس كرامر، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي،(واشنطن، صندوق النقد الدولي سبتمبر 1999)، صص 54
- 30 راجورام راجان، مجلة التمويل والتنمية: الصحة والثروة،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد مارس 2004)، صص 56
- 31 الكسندر سفويودا، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، صص 2-4
- 32 نفس المرجع صص 263
- 33 إينوتو لوكونجا INUTU LUKONGA، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، صص 19-22
- 34 كريستينا ديسكينغ، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002)، صص 13
- 35 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، صص 20
- 36 هانز تيتماير، مجلة التمويل والتنمية: إصلاح البنين المالي (واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد سبتمبر 1999)، صص 21
- 37 هانز تيتماير، نفس العدد، صص 21
- 38 رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، أكتوبر 1987)، صص 309
- 39 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 40 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 41 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، صص 48
- 42 صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009: مكافحة الأزمة العالمية (واشنطن العاصمة، ص.ن.د، 2009)، صص 48
- 43 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 44 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 45 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 46 دافيد دريكسول، ماهو صندوق النقد الدولي؟ ترجمة: محمد حسن يوسف، (جريدة الأولى الاقتصادية التي تصدر في دولة الكويت (الأعداد 143 - 146، من 1996/8/19 وحتى 1996/9/9)
- 47 أوديبيرس، داس، مجلة التمويل والتنمية: مواجهة الأزمات،(واشنطن، صندوق النقد الدولي، العدد ديسمبر 2002، صص 23-25
- 48 فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147، مارس 1990)، صص 230
- 49 لورا كورديس وأديتيا نارايين: الأزمة توقف العولمة، إعادة تشكيل الإقتصاد العالمي: ما الذي يتعين علينا عمله؟، (واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل والتنمية، العدد مارس 2009)، صص 23-26
- xxvi . وقد صرح بذلك صراحةً « دومينيك ستراوس » مدير « صندوق النقد الدولي » في خطابه أمام « مجلس محافظي الصندوق »، النشرة الإلكترونية للصندوق، www.imf.org، 2008/10/13 .
- xxvii . هذه الفكرة مستوحاة من كتاب : فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة، العدد 147 / 1990 .
- xxviii . عبد المجيد قدي، الأزمة المالية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد 46 / ربيع 2009، صص 11 - 12 .
- xxix . نورالدين جوادي، مأزق العولمة وخطاب النهايات، أطروحة ماجستير، جامعة عنابة (الجزائر)، 2007، صص 160 .
- xxx . سرج لاتوش، العولمة ضد الأخلاق، مجلة شؤون الوسط، أبريل 1998، صص 23 .

- xxxi . تعمدنا كتابة مفردة « الرأس مالي » بهذه الصيغة كإشارة إلى أنها مشتقة من « رأس المال » وليس من فكر النظرية « الرأسمالية » / الباحث .
- xxxii . وهي التي تعرف شيوعاً بـ « المضاربة » : ونحن ممن يتحفظون على هذا الاصطلاح باعتباره يتداخل مع مفهوم « المضاربة » المعروف في المعاملات الإسلامية برغم عدم التطابق المطلق في المعنى . إذا يمكن تعريف « المجازفة » بأنها شراء « الأوراق مالية » لا لحاجة راهنة، ولكن للاستفادة من فوارق الأسعار الناجمة عن تذبُّب في تغير قيمها . أنظر : شمعون شمعون، بورصة الجزائر، ط 2، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 1999 ، ص 73 .
- ويطرح آخر، « المجازفة » هي : عملية شراء « الأصول المالية » لذاتها وللإستفادة (أو التزيج) من ارتفاع سعرها، وليس للزيج من عوائدها / الباحث .
- xxxiii . الفرق بين « التزيج » و« الريح » هو : أن الثاني . أي الريح . ناتج عن أنشطة اقتصادية حقيقية كالصناعة، الزراعة ... الخ، أما الأول . أي التزيج . فينجم عن سلوكيات غير اقتصادية مثل : المضاربة بالأوراق المالية في البورصات ليس للاستفادة من فوائدها بل من خلال تقلب (تقلب) أسعارها / الباحث .
- xxxiv . لمزيد من التوسع حول ظاهرة « التوريق »، راجع : نورالدين جوادي، توريق القروض ، سلسلة « إجابات اقتصادية »، العدد : 10/01-20 ،
www.djouadidz.110mb.com ، 2010 .
- xxxv . Patric Artus, *La crise des supprimes, La documentation française, 2008, P 39* .
- xxxvi . بهذا التقدر من التحليل، ومن خلال تأكيد السمة النمطية لأزمات « الرأسمالية الراهنة » عبر دلالات المشاهدة اليومية أو من خلال الاعتراف الليبرالي نفسه، ألا يعتبر إقدام « الاقتصاديات النامية » على الغوص غير المشروط في « العولمة » مجازفة عن قناعة وانتحار ؟ ألا تعتبر العوائد المرجوة من فتح الاقتصاديات بالنمط الراهن أوهاماً لا يوجد ما يبررها ؟ / الباحث .
- xxxvii . أنظر : جوادي نورالدين، قراءة نقدية في أطروحة القطع والتقاطع في التجارة الدولية، المستقبل العربي، العدد 356 / أكتوبر 2008، ص 48 .
- xxxviii . لا نقصد بهذا الكلام التبشير بـ « الرأسمالية »، بقدر ما نسعى من خلاله أن يفضي إلى إضفاء الكثير من العقلانية على نمط التفكير المناهض أو المساند لها، باعتبارها موضوعة تقتضيها الموضوعية العلمية والحيادية الفكرية والأمانة المعرفية أكثر من أي شيء آخر / الباحث .
- xxxix . هذا الطرح وكما قلنا آنفاً مستوحى من كتاب : فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، مرجع سابق .
- xl . نورالدين جوادي، مآزق العولمة وخطاب النهايات، مرجع سابق، ص 161 .
- xli . « الائتمان » هو : افتراض ثقة « المقرض » في أمانة « المقترض » وصدقه ولذلك منحه أجلاً للوفاء بدينه / الباحث .
- xliv . يمكن أن تصنف « القروض » وفق « مدة الاستحقاق » إلى : طويلة الأجل، قصيرة ومتوسطة الأجل . وعلى أساس المبتغى منها، إلى : قرض استثماري، وآخر استهلاكي ... الخ . وبالنظر إلى « طبيعة الضمانات » المقدمة، إلى قرض عقاري مثلاً . أو من خلال « طبيعة المقرض والمقترض »، إلى : القروض الخاصة والعامة، الحكومية ... الخ / الباحث .
- xliii . الأرقام وأسباب ضعف الرقابة المصرفية : يوسف خليفة، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، المستقبل العربي، العدد 358 / ديسمبر 2008، ص 19 .
- xliv . نقلاً عن : إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها، المستقبل العربي، العدد 360 / 2009، ص 15 .
- xlv . إلياس سابا، الأزمة المالية العالمية : أسبابها وانعكاساتها، مرجع سابق، ص 15 .
- xlvi . « العين » وجمعها « أعيان »، أي شيء من غير النقود : منزل سيارة ... الخ / الباحث .
- xlvii . يوسف خليفة اليوسف، الأزمة المالية والاقتصاديات الخليجية، مرجع سابق، ص 14 .
- xlviii . Ravi Batra, *The new golden age : the coming revolution against political corruption and economic chaos, New York, 2007, PP 15 – 16* .
- xlix . حول أطروحة « فقدان الارتباط »، راجع : نورالدين جوادي، مآزق العولمة وخطاب النهايات، مرجع سابق، ص 158 .
- ¹ . أنظر : أمير السعد، الاقتصاد العالمي : قضايا راهنة، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 84 .
- li . محمد بن أبي بكر عبد القادر ، مختار الصحاح ، دار الحديث ، مصر، 1995 ، ص 15 .
- lii . بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، مرجع سابق ، ص 8 .
- liii . إبراهيم مذكور ، المعجم الوجيز ، وزارة التعليم العالي ، مصر ، 1994 ، ص 15 .
- liv . بلال خلف السكارنة ، خطط الطوارئ ودورها في إدارة الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 8 .
- lv . سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 3 .

^{lvi} محمد العجلوني ، إدارة الأزمات في القطاع المصرفي في إقليم الشمال ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 6.

^{lvii} Ron Rubin , **Crisis Prevention and Management** , (CPM) Training Project , 2009, p1.

^{lviii} كمال رزق ، الأزمة المالية : مفهومها ، أسبابها وانعكاساتها على البلدان العربية ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 3 .

^{lix} إبراهيم عبد العزيز النجار ، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 18 .

^{lx} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 17.

^{lxi} عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2009 ، ص 291.

^{lxii} داوي الشيخ ، الأزمة المالية انعكاساتها وحلولها ، مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي ، جامعة الجنان ، لبنان ، 2009 ، ص 3.

^{lxiii} ثريا الخرزجي ، الأزمة المالية العالمية الراهنة وأثرها في الاقتصاديات العربية ، التحديات وسبل المواجهة ، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة الإسراء ، الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية ، 2009 ، ص 4.

^{lxiv} Mark Jikling , **Congressional research service** , 21 march 2008 , **Averting financial crisis** .09p

^{lxv} علي محمد ثجيل المعموري ، فارس جميل حسين الصوي ، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية ، مرجع سابق ، ص 11 ، 12 .

^{lxvi} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 17 .

^{lxvii} محمد عبد الله المهدي ووليد زكرياء صيام ، أثر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية المنشورة على أسعار الأسهم ، مجلة الدراسات للعلوم الإدارية ، المجلد 34، العدد 2 ، الأردن، 2007 ، ص 259 .

^{lxviii} عبد النبي محمد فرج ، " تقييم مستوى الإفصاح في التقارير المالية المرحلية للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء متطلبات الإفصاح المرحلي " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، عمان /الأردن ، 2005 ، ص 14 .

^{lxix} سالم محمد عبود ، الأزمة المالية العالمية بين مبدأ الإفصاح والشفافية ، مرجع سابق ، ص 21 ، 23.

^{lxx} حسن عبد الكريم ، بتول محمد نوري ، دور المعايير المحاسبية الدولية في الحد من الأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 20 .

^{lxxi} محمد مطر وآخرون ، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 16 .

^{lxxii} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 125 .

^{lxxiii} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 128 .

^{lxxiv} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 135 .

^{lxxv} - Karim BENNIS, **L'efficience informationnelle des marchés financiers et crise financière : Quelles relations?** ,Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement , Université Moulay Ismaïl Mekkès, 19 – 20 Novembre 2009

^{lxxvi} طارق عبد العال حماد ، حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية ، مرجع سابق ، ص 137.

^{lxxvii} - Khalid OULAD SEGHIR, **Les normes comptables IFRS et la Crise financière, Colloque international: « Crise financière internationale et enjeux de développement, 19 – 20 Novembre 2009**

^{lxxviii} - هناك خلل ما في النظام المالي الرأسمالي أرجعه الأستاذ موريس آليه (Maurice Allais) (1993) إلى الزيادة المفرطة في الائتمان ووعود الدفع وتنفيذها، وإلى المراهنة أو "المضاربة" (Speculation) على ذلك، مما أدى كما يقول الأستاذ آليه إلى انفصام بين معطيات الاقتصاد الحقيقي والأسعار الاسمية التي تحددها المراهنة. ، ومن المتأخرين الذي أكدوا على وجود خلل ما في النظام المالي العالمي الاقتصادي جوزيف ستيفليتز الحائز على جائزة نوبل عام 2001 وذلك عام 2003 .
راجع : د. أحمد مهدي بلواي، " أزمة عقار..أم أزمة نظام " ، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز - جدة -

islamiccenter.kaau.edu.sa/arabic/Hewar.../Belwafi01.pdf

^{lxxix} - صندوق النقد الدولي، " الحالة الاقتصادية في العالم: الأزمة والتعافي " ، أبريل 2009. متاح على: www.imf.org

^{lxxx} - المرجع نفسه.

^{lxxxii} - البنك الدولي ، " الأهداف الإنمائية للألفية " ، <http://web.worldbank.org> الإطلاع 2010/04/01

^{lxxxii} - د. رياض بن جليلي " حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية " سلسلة جسر التنمية ، العدد 65، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، جوان 2007 ص

3

^{lxxxiii} - أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen، ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان و الرفاه الاقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية.

^{lxxxiv} - د. رياض بن جليلي ، مرجع سابق ص 3-4.

^{lxxxv} - المرجع نفسه ص 5-6

^{lxxxvi} - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية، www.worldbank.org/poverty

^{lxxxvii} - IMF ,The World Bank ، "Global Monitoring Repor 2009 “A Development Emergency.”"، p48.
www.worldbank.org/INTGLOMONREP2009/Resources/5924349-1239742507025/GMR09_book.pdf

^{lxxxviii} - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، " تقرير الأهداف الإنمائية للألفية مساهمة اليونيدو " ، فبراير 2010، ص 2-3

^{lxxxix} - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، " الوضع الاقتصادي الدولي الراهن والتوقعات لعام 2009". متاح على:

www.un.org/esa/policy/wess/wesp.htm

^{xc} - "The world bank , **Protecting Progress: The Challenge Facing Low-Income Countries In The**

Global Recession "، septembre 2009. P 05.

^{xc} - المرجع نفسه.

^{xcii} - المرجع نفسه.

^{xciii} - المرجع نفسه.

^{xciv} - البنك الدولي، الفقر التقديرات الحالية والأفاق المستقبلية ، مرجع سابق.

^{xcv} - البنك الدولي، أسعار الأغذية العالمية <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL>

^{xcvi} - IMF ,The World Bank ، ibid,p49

^{xcvii} زياد رمضان، مروان شموط، الأسواق المالية. الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، مصر، 2007، ص 82.

^{xcviii} حسين بني هاني، الاسواق المالية: طبيعتها، تنظيمها، ادواتها المشتقة. دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 8.

^{xcix} محمد سحنون ، الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار بحاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 136.

^c زياد رمضان، مروان شموط، مرجع سابق، ص 138.

^{ci} هوشيار معروف، دراسات في التنمية الاقتصادية . جامعة البلقاء التطبيقية، دار الصفاء للنشر، 2005، ص 11.

-
- ^{cii} مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات. دار وائل، الاردن، 2007، ص 125.
- ^{ciii} شذا جمال خطيب، العولمة المالية ومستقبل الاسواق العربية لراس المال. دار المجدلاوي، عمان، 2008، ص ص 61-57.
- ^{civ} علي أحمد بلبل، محمد مصطفى عمران، أيتن فتح الدين، التطور والهيكل المالي والنمو الاقتصادي: حالة مصر، 1974-2002، أوراق صندوق النقد العربي، عدد 9، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، أبريل، 2004: ص 2، متوفر في الموقع:
<http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic/egypt%20case.pdf>
- ^{cv} www.islamonline.net. تاريخ الزيارة 2010/03/16.
- <http://www.amf.org.ae/vArabic/storage/other/EPI%20DEPT/PUBLICATIONS/Economic/egypt%20case.pdf>
- ^{cvi} <http://www.al-shatea.com/al-shatea-com-threads106323.html> تاريخ الزيارة 2009/10/17